الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـــعة الحاج لخضر
-باتنة-

كلية العلوم الاجتماعية
والعلوم الإسلامية

قسم: أصول الدين

تخصّص: الكتاب والسنة

الرقم التسلسلي: ....

رقم التسجيل: ....

منهج الحافظ ابن حجر في الجرح بالبدعة
من خلال كتابه التقريب

- دراسة مقارنة بتهذيب التهذيب والكاشف للذهبي -

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه

إعداد الطالبة:
كريمة سوداني

إشراف:
أ. د. نصر سلمان

أعــضاء اللــجنة

الاسم واللقب	**الصفة**	**الرتبة العلمية**	**الجامعة الأصلية**
1-أ.د سـعـيـد فـكـرة	**رئيسا**	**أستاذ التعليم العالي**	**جـامـعـة بـاتـنـة**
2-أ.د نـصـر سـلـمـان	**مقررا**	**أستاذ التعليم العالي**	**جـامعـة الأمـيـر عبد القادر -قـسنطينة**
3-د. مصـطـفى حميداتو	**عضوا**	**أستاذ محـاضـر**	**جـامـعـة بـاتـنـة**
4-د. مـخـتار نـصيـرة	**عضوا**	**أستاذ محـاضـر**	**جـامعـة الأمـيـر عبد القادر -قـسنطينة**
5-د. عبد الحـميد قـوفي	**عضوا**	**أستاذ محـاضـر**	**جـامعـة الأمـيـر عبد القادر -قـسنطينة**

السنة الجامعية

1429-1430هـ / 2008-2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

ا يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ
مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ
إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾

سورة النساء

الإهداء ...

إلى روح والدي رحمه الله...

إلى والدتي المجاهدة الصابرة...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى العالم الباحث التقي الورع زوجي الحبيب مقداد بن موسى فريوي...

إلى فلذات كبدي وخلفائي على الطريق: محمد وعبد الرحمن وعمر...

إلى كل طالب علم يجاهد لتكون كلمة الله هي العليا...

أهدي هذا العمل..

وأنا أدعو الله تعالى أن يتقبله مني خالصا لوجهه الكريم، وأن يبارك لي فيه، بجودك وعفوك يا أكرم الأكرمين.

✏..كريمة

المقدّمة

و تشمل:

أوّلا: إشكاليّة البحث

ثانيا: فرضيات البحث

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا: أهداف البحث

خامسا: حدود وخطّة البحث

سادسا: منهج البحث

سابعا: طريقتي في البحث

ثامنا: الدّراسات حول الموضوع

تاسعا: مصادر و مراجع البحث

عاشرا: صعوبات البحث

المقدمة

الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من بيّن بسنته أحكام الدين واهتدى بنور هديه صحابته الأزكياء الميامين، ومن اتبع سبيلهم وسار على دربهم إلى يوم الدين،

أما بعد،

فإن علم الجرح والتعديل من أجلّ أنواع علوم الحديث، وهو إذ يبحث في أحوال الرواة من حيث مرتبة الاحتجاج، فإنما لغرض معرفة مقبول الروايات والأحاديث من مردودها؛ إذ أن من الشروط التي ينبغي توافرها في راوي الحديث: العدالة والضبط؛ حيث إن «الطعن إما أن يكون لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه»[1].

وقد وضع علماء الجرح والتعديل ألفاظا خاصة للدلالة على حال الراوي من حيث قبول مروياته؛ عرفت بمراتب الجرح والتعديل، ومنها الرمي بالبدعة، أو استعمال لفظ يدل على اتّصاف الراوي بها.

ومن هنا، كان اختياري لهذا الموضوع الذي أقدمه لنيل درجة الدكتوراه، وقد عنونته بـــ:

منهج الحافظ ابن حجر في الجرح بالبدعة

من خلال كتابه التقريب

-دراسة مقارنة بتهذيب التهذيب والكاشف للذهبي-

وذلك أن الحافظ ابن حجر قد استعمل ألفاظ الرمي بالبدعة في كتابه: "تقريب التهذيب"، وهو ما حذا بي إلى عرض الإشكالية الآتية.

---

(1) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر، ابن حجر، ص40-41.

أولا: إشكالية البحث

صنّف الحافظ ابن حجر كتبا عديدة في علوم الحديث ضمّنها آراءه في مختلف مسائل هذا الفن، ومنها مسألة البدعة والاختلاف في قبول رواية المبتدع، وهذه بعض نصوص من كلامه:

قال الحافظ في بيان البدعة التي اختلف المحدّثون في رواية من وُصف بها:

«هي اعتقاد ما أُحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ؛ لا بمعاندة، بل بنوع شبهة»(1).

فمدار الحديث ابتداء على من اعتنق بدعته لا عن معاندة وإصرار وتعمّد مخالفة الحق، وإلا فهو مردود ولا كرامة.

ويزيد الحافظ كلامه السابق توضيحا أكثر، فيقول وهو يتحدث عن تقسيم البدعة:

«أما البدعة، فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفّر بها أو يفسّق:

-فالمكفّر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة: كما في غلاة الروافض؛ من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليّ، أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة.

-والمفسّق بها: كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنّة خلافا ظاهرا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ؛ فقد اختلف أهل السنّة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرّز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة».

وذكر الخلاف فيه فقال:

«فقيل يقبل مطلقا، وقيل يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية؛ فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية».

ثم علّق على هذا المذهب بقوله:

«وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادّعى ابن حبّان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر»(2).

---

(1) نزهة النظر، ص41.

(2) هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ص385.

ثم ذكر تفصيلا آخر إلى جانب هذا التفصيل نسبه إلى ابن دقيق العيد.

وكل ما سبق نقله إنما هو من مقدمته "هدي الساري"، ويستشف منه أن مذهبه في رواية المبتدع هو قبول غير الداعية، وهذا الذي وصفه بأنه الأعدل.

أمّا في كتابه "نزهة النظر" وهو الذي قعّد فيه مسائل علوم الحديث، فنجده يذكر أولا فيما يخص المبتدع المكفّر ببدعته فيقول:

«والتحقيق أنه لا يرد كل مكفّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدّعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفّر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف»(1)، ثم قال:

«فالمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع، معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأمّا من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»(2).

وظاهر هذا الكلام قبول غير المكفّر ببدعته مطلقا إذا استجمع شروط الرواية الأخرى: من الحفظ، والضبط، والورع(3).

ولكنه عاد وأقرّ أن مذهب قبول غير الداعية هو الأصح(4)، فقال وهو يعلّل رد الداعية:

«لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح، وأغرب ابن حبّان فادّعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل، والأكثر على قبول

---

(1) النـــزهة، ص53.

(2) النـــزهة، ص53-54.

(3) وهذا ما ذهب إليه من قبله ابن دقيق العيد (ت 702هـــ) حيث قال: «والذي تقرّر عندنا: أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية؛ إذ لا نكفّر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلك، وانضم إليه التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى، فقد حصل معتمد الرواية». الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح، ابن دقيق العيد، ص292. وانظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، ص85-86، فقد نقل كلام ابن دقيق باختلاف يسير.

(4) النـــزهة، ص53-54.

غير الداعية، إلا إن روى ما يقوّي بدعته فيردّ على المذهب المختار»[1].

وفي هذا الكلام تصريح من الحافظ أن مذهبه هو قبول غير الداعية ما لم يرو ما يقوي بدعته، فإذا روى ما يقوي بدعته كان كالداعية سواء من حيث رد روايته، إلا أنه لم يبين: هل يرد في عين ذلك المروي الذي فيه تقوية بدعته، أم أنه يردّ مطلقا؟

هذا كل ما وقفت عليه من المذهب النظري للحافظ في مسألة رواية المبتدع.

أمّا في كتابه "تقريب التهذيب" وهو موضوع الدراسة، فتجدر الإشارة إلى أن الحافظ قد جعل من بين مقاصده فيه الحكم على الرواة بما يناسب كل واحد منهم فقال:

«إني أحكم على كل شخص منهم -أي من الرواة- بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وُصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة»[2].

وإذا عُلم أن "التقريب" هو اختصار لكتاب الحافظ "تهذيب التهذيب"، فإنه قد أخلص تهذيبه لأقوال العلماء في الجرح والتعديل، فقال وهو يتحدث عن دواعي تأليفه:

«فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب -أي تهذيب الكمال للحافظ المزي- على طريقة، أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة»[3].

وقال أيضا:

«أحذف كثيرا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق، ولا تجريح، ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته، وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة»[4].

ويفهم من قوله: "عند المعارضة" أي معارضة أقوال علماء الجرح والتعديل بعضها ببعض لاستنتاج مرتبة الراوي بالنظر إلى ما قيل فيه، أو عند تعارض أقوالهم وتكافئها، وهو مجال اجتهاد الحافظ في تقريبه خاصة، أو أنه أراد المعنيين جميعا.

---

(1) وهذا الاختلاف من الحافظ في رواية المبتدع جعل الشيخ عبد الفتاح أبا غدة -رحمه الله- يقرر أن ظاهر هذا الكلام يفيد أن للحافظ رأيين في هذه المسألة: القبول مطلقا في البدعة غير المكفّرة، والتفصيل الذي سبق بيانه. انظر: تعليقه على قواعد التهانوي، المسمى: قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد العثماني التهانوي، ص228.

(2) خطبة تقريب التهذيب، ص13.

(3) خطبة تهذيب التهذيب، 1/3-04.

(4) المصدر نفسه، 1/05.

ولـــمّا كان منهجه في "التقريب" هو الاختصار بالحكم على الرواة بما يناسب كل واحد منهم، كما سبق في نصه من خطبة الكتاب، فقد استغنى عن ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل بما ظهر له هو من حكم على هؤلاء الرواة، ولذلك قسّم مراتب الجرح والتعديل اثنتي عشرة مرتبة، وما يهمنا منها الخمس الأولى، وهي:

«الأولى: الصحابة.

الثانية: من أُكّد مدحه بأفعل، أو بتكرير الصفة لفظا أو معنى.

الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن الثالثة قليلا: كصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا: كصدوق سيّئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغيّر بأخرة، ويلتحق بهم من رمي بنوع بدعة: كالتشيّع، والقدر، مع بيان الداعية من غيره»(1).

ويفهم من التزامه بيان الداعية إلى بدعته من غيره تأكيد ما ذهب إليه من قبول غير الداعية.

ومن خلال ما تمّ عرضه من نصوص الحافظ نعرض التساؤلات الآتية:

1-هل البدعة مرتبة خامسة من مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ، أم أنها صفة تلحق صاحب المرتبة الخامسة؟

2-وهل وجد من تراجم الرواة من ذكره الحافظ ببدعة فقط، من دون أي مرتبة جرح أو تعديل أخرى، أو أنها صفة قد تلحق باقي المراتب كلاًّ على حدة؟

3-هل انتهج الحافظ طريقا معيّنا في إثبات بدع الرواة في كتابه "التقريب"؟

4-وهل ما ذكره الحافظ من بدع الرواة مؤثر في درجة الاحتجاج بهم أم لا؟

5-وهل الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة متفق على تبديعهم، أم أنه اجتهد في إثبات بدعة كل راو؟

6-وما هي درجة الأحاديث التي يرويها من رموا بالبدعة على اختلاف أصنافهم؟

7-وهل استعمل الحافظ ألفاظا مخصوصة للرمي بالبدعة تتناسب مع كل راو؟

8-وهل انفرد الحافظ بصنيعه في "التقريب" بذكر بدع الرواة؟ أم أنه ليس بِدْعا في ذلك، وأنه

---

(1) خطبة التقريب، ص14. بتصرف يسير.

انتهج مسلك من سبقوه، وأعني بهم خاصة الحافظ الذهبي في كتابه "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، باعتباره أحد الكتب التي صنِّفت على "تهذيب الكمال"، واعتنى فيه الذهبي بأحوال الجرح والتعديل؟

وفيما يأتي الفرضيات الممكنة للإجابة على هذه التساؤلات.

ثانيا: فرضيات البحث

تمشيا مع التساؤلات السابقة يمكن عرض الفرضيات الآتية:

1-البدعة مرتبة خامسة من مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر.

2-البدعة صفة تلحق عنده صاحب المرتبة الخامسة خاصة.

3-البدعة صفة قد تلحق أي مرتبة من مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ.

4-أثبت الحافظ في كتابه "التقريب" بدعة كل راو رُمي بها.

5-انتهج الحافظ منهجا خاصا في إثبات بدع الرواة؛ فلا يذكر كل بدعة راو رمي بها.

6-ما ذكره الحافظ من بدع الرواة في "التقريب" مؤثر في درجة الاحتجاج بأحاديثهم.

7-ما ذكره من بدع الرواة قد يكون مؤثرا في درجة الاحتجاج، وقد لا يكون مؤثرا.

8-أحاديث الذين رموا بالبدعة خاضعة للمرتبة التي يشغلها الراوي.

9-البدعة التي تذكر مع الراوي لها تعلّق بمرتبة الجرح والتعديل التي يشغلها ذلك الراوي؛ فيكون تأثيرها في درجة الاحتجاج به تبعا لتلك المرتبة.

10-ليس كل من ذكره الحافظ ببدعة فهو متفق على تبديعه.

11-لا يطلق الحافظ الوصف بالبدعة على كل راو عرف بها، وإنما يتخير من الألفاظ ما يناسب كل راو.

12-الحافظ تبع من سبقوه في إثباته لبدع الرواة في كتابه "التقريب".

ومن خلال بحث هذا الموضوع أحاول البرهنة على هذه الفرضيات؛ إن بالإثبات أو النفي.

وفيما يأتي أسباب اختيار الموضوع.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

يمكن أن أجمل الأسباب التي دفعتني إلى اختيار بحث هذا الموضوع في النقاط الآتية:

1-أهمية كتاب "تقريب التهذيب" وخصوصيته بين كتب الجرح والتعديل، وأنه ضم خلاصة أحكام الحافظ على الرواة، كما أنه عمدة الكثير من الباحثين في عصرنا.

2-خطورة الجرح بالبدعة، وأن لها ضوابط وأحكاما.

3-ما وقفت عليه من اختلاف صنيع الحافظ في إثبات بدع بعض الرواة، وأورد على ذلك الأمثلة الآتية:

-عند ترجمة قتادة بن دعامة السدوسي، وهو من رواة الصحيح، ينقل الحافظ في "التهذيب"[1] ما قيل فيه من التلبس ببدعة القدر، بل وأنه كان رأسا فيها، ومع ذلك لا يذكره في "التقريب" بذلك، ويكتفي بالقول إنه «ثقة ثبت»[2]. ونجده في ترجمة صفوان بن سليم المدني[3] يعتمد في ذكره بالقدر في "التقريب"[4] على قول تفرد به المفضل بن غسان البغدادي، على الرغم من توارد الأخبار بوثاقة صفوان، وأنه كان من العباد[5].

-وفي ترجمة الحسن بن محمد بن أبي طالب -وهو من رواة الستة أيضا- يبين الحافظ في تهذيبه نوع الإرجاء الذي كان يقول به، وأنه «غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان»[6]، ثم هو يضع عبارة ملبسة في "التقريب" فيقول: «يقال إنه أول من تكلم في الإرجاء»[7]، دون بيان لنوع الإرجاء الذي كان يقول به.

-وفي ترجمة شَبَابَة بن سَوَّار المدائني -وهو ممن روى له الجماعة- ينقل الحافظ الأخبار الكثيرة

(1) انظر: تهذيب التهذيب، 317/8.

(2) تقريب التهذيب، ص389 (5518).

(3) انظر: تهذيب التهذيب، 373/4.

(4) حيث قال: «ثقة مفت عابد، رمي بالقدر». التقريب، ص218 (2933).

(5) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، 184/13-191 (2882).

(6) تهذيب التهذيب، 276/2 (690).

(7) التقريب، ص103 (1284).

في أن شبابة كان مرجئا، وينقل موازاة مع ذلك قول من قال برجوعه عنه[1]، ويحتج له في الهدي بذلك[2]، ولكنه يثبت إرجاءه في التقريب فيقول: «ثقة حافظ، رمي بالإرجاء»[3]، في حين أنه يثبت رجوع راو آخر هو بِشْر بن السَّري عما رمي به من الجَـــهْمِيّة، فيقول عنه في "التقريب": «كان واعظا، ثقة، متقنا، طُعن فيه برأي جَهْم، ثم اعتذر وتاب»[4].

-وفي ترجمة محمد بن سَواء -وهو من رجال الستة- ينفرد أبو الفتح الأزدي، فيصفه بأنه: «كان يغلو في القدر»[5]، ويقرر الحافظ أن «قول الأزدي لا عبرة به إذا انفرد»[6]، وأنه «لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف؟»[7]، ثم هو يقول في "التقريب": «صدوق رمي بالقدر»[8] دون أن يبين تفرد الأزدي بذلك!

4-ما يثيره بعض الدارسين، وما يمكن أن يغترّ به بعضهم من مطالعة بدع الرواة التي أثبتها الحافظ في "التقريب"، فيتساهلون في تضعيفهم، والحطّ عليهم.

5-ما يثار لدى الباحثين حول مسألة عدم تبيين الحافظ لمراده من المراتب التي ذكرها في تقريبه، وأنه لم يظهر الأحكام الخاصة بأحاديث أصحاب هذه المراتب.

6-ما تستدعيه الضرورة العلمية من تناول بحث جزئيات المسائل بالتوسع والتفصيل للوصول إلى أدق ما يمكن من النتائج عن طريق منهج الاستقراء.

7-قلة الدراسات في هذا الموضوع فيما أعلمه.

ولعل هذه الأسباب يعضدها ما سأذكره من أهداف البحث.

---

(1) انظر: تهذيب التهذيب، 264/4-265 (528).

(2) انظر: الهدي، ص409.

(3) التقريب، ص204 (2733).

(4) التقريب، ص62 (687). وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب، 394/1 (825)؛ والهدي، ص393.

(5) تهذيب التهذيب، 185/9 (323). وانظر: هدي الساري، ص439. وعبارة الأزدي كما نقلها الذهبي في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 576/3: «غال في القدر».

(6) تهذيب التهذيب، 349/4 (690)؛ ترجمة صالح بن قدامة الجمحي المدني.

(7) الهدي، ص390؛ ترجمة إسرائيل بن موسى البصري.

(8) التقريب، ص417 (5939). وهذا عكس صنيعه مع بهز بن أسد العمي، فإنه رد قول أبي الفتح فيه: «إنه كان يتحامل على عثمان»، الهدي، ص393، ووصفه بالشذوذ، ولم يذكره في التقريب بالتشيع، واكتفى بقوله: «ثقة ثبت». التقريب، ص67 (771).

رابعا: أهـــداف البحث

إن بحث هذا الموضوع لهو من الأهمية بمكان؛ إذ يهدف إلى:

1-الكشف عن منهج الحافظ ابن حجر في إثبات بدع الرواة في تقريبه.

2-استخراج ضوابط البدعة المؤثرة في العدالة.

3-بيان مدى تأثير المذهب العقدي في أهلية صاحب الرواية.

4-تمييز وتفسير اصطلاحات الحافظ؛ ففي بدعة واحدة هي التشيع مثلا نجد الحافظ يستعمل ألفاظا عديدة مثل: رمي بالتشيع، يتشيع، شيعي، تكلم فيه للتشيع، فيه تشيع، عابوا عليه التشيع، عيب بالتشيع، نسب إلى الغلو في التشيع، رمي بالغلو في التشيع، يغلو في التشيع، كان غاليا في التشيع.

5-إبراز جهود المتأخرين في ميدان الجرح والتعديل من خلال صنيع الحافظ ابن حجر.

6-تحرير وتحقيق مراتب الرواة الذين رموا بالبدعة من حيث الاحتجاج بهم، وكذا من حيث ثبوت البدعة عليهم من عدمها.

7-تحرير وتحقيق مذهب الحافظ في رواية المبتدع.

8-الإسهام في بيان حقيقة الرواة المختلف فيهم من خلال دراسة أولئك الذين رموا بالبدعة من أصحاب المرتبة الخامسة عند الحافظ، لاسيما من رمي ببدعة "القَدَر" خاصّة.

9-إبراز مدى خطورة النبز بالمذاهب العقدية، وتأثيراتها على العلاقات الاجتماعية، وصنيع الأئمة المتقدمين في ذلك.

وفيما يأتي حدود وخطة البحث التي تنتظم محاور هذا الموضوع.

خامسا: حدود وخطة البحث

لقد أحصيت عدد الرواة الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر ببدعة في كتابه "تقريب التهذيب"، وروى لهم أصحاب الكتب الستة في أصولهم، فوجدتهم (205) خمسة ومائتي راو، وسأتناول منهجه في إثباته لبدعهم ضمن خطة تحوي المقدمة، وأربعة فصول، والخاتمة، والفهارس كما يأتي:

-**المقدمة:** وتحدّثت فيها عن إشكالية البحث، وفرضياته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده وخطته، ومنهجه، والطريقة المتبعة في إنجازه، والدراسات حول الموضوع، ومصادر ومراجع البحث، وصعوباته.

الفصل الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر والتعريف بكتابه التقريب

وجعلته في ثلاث مباحث كما يأتي:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "تقريب التهذيب" ومقارنته بـــ"الكاشف".

المبحث الثالث: منهج الحافظ في "التقريب".

الفصل الثاني: البدعة ومراتب الجرح والتعديل عند المحدثين

ويشمل ثلاثة مباحث أيضا:

المبحث الأوّل: البدعة وأثرها في العدالة.

المبحث الثّاني: مراتب الجرح والتعديل عند المحدثين.

المبحث الثّالث: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ودلالاتها.

الفصل الثالث: دراسة تراجم الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة من غير أصحاب المرتبة الخامسة

ويشمل خمسة مباحث:

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض.

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر.

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء.

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى.

الفصل الرابع: دراسة تراجم رواة المرتبة الخامسة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة

ويشمل خمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض.

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر.

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء.

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى.

–الخاتمة: وضمّنتها نتائج البحث التي توصّلت إليها، وكذا مجمل التوصيات.

–الفهارس: وتشمل تسعة فهارس علمية، هي:

أولا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيا: فهرس الأحاديث الشريفة.

ثالثا: فهرس الأعلام المترجم لهم.

رابعا: فهرس المصطلحات العلمية.

خامسا: فهرس القبائل والجماعات.

سادسا: فهرس الأماكن والبلدان.

سابعا: فهرس الأبيات الشعرية.

ثامنا : المصادر والمراجع.

تاسعا : فهرس الموضوعات.

وسأتحدث في العنصر الآتي عن المنهج المتبع لبحث هذه الخطة.

سادسا: مـــنهج البحث

سلكت في دراسة هذا الموضوع المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبع الرواة الذين ذكرهم الحافظ ببدعة في كتابه "التقريب"، وتحليل تراجمهم مقارنة مع أصلي الكتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ نفسه، و"تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي، وكذا تتبّع أقوال علماء الجرح والتعديل الأخرى في هؤلاء الرواة إن وُجدت، وكيف روى لهم أصحاب الكتب الستة خاصة رواة المرتبة الخامسة، وتحديدا الذين رموا ببدعة القدر، للوصول إلى استخراج منهج الحافظ في الحكم على الرواة بالبدع التي ذكرهم بها في كتابه "التقريب".

وفيما يأتي الحديث عن الطريقة التي سلكتها في إنجاز هذا البحث.

سابعا: طريقتي في البحث

هذا، وقد اتّبعت في إنجازي لهذا البحث الخطوات الآتية:

1. خرّجت الآيات القرآنيّة بعزوها إلى سورها من القرآن برواية حفص عن عاصم، مع مراعاة الرّسم العثماني.
2. قمت بتخريج الأحاديث النبويّة والآثار الواردة في البحث ما أمكن ذلك.
3. وضعت الآيات بين قوسين كبيرين ﴿ ﴾، والأقوال والأحاديث النّبويّة بين مزدوجتين «»، مع نسبة الأقوال إلى أصحابها بالرّجوع إلى مصادرها الأصيلة، إلاّ ما تعذّر عليّ منها فأنقل بالواسطة، وغالبا ما تكون أقوال علماء الجرح والتعديل، فأثبتها من التهذيب للحافظ خاصةّ.
4. أقتصر في عزو الأقوال إلى أصحابها على مصادرها الأساس، ولا أعرّج على غيرها من المصادر التي نقلت عنها.
5. أثبت في تراجم الرواة اسم الراوي، كما ورد في "التقريب" غالبا، ثم ما قال فيه الحافظ، فالإمام الذهبي في "الكاشف"، ثمّ من روى له من أئمة الكتب الستة، لأتحدّث بعد ذلك عن بدعة هذا الراوي من خلال أقوال علماء الجرح والتعديل الواردة في "التهذيب"، ومهما ظفرت به بعد ذلك من أقوال فإنني أثبته مع الإشارة إلى أنه من الاستدراكات على "تهذيب التهذيب"، ومن ثمّ على "تهذيب الكمال".
6. أدرجت بعض الاستدراكات على الحافظ المتعلّقة بضبط الأسماء، أو النسب، أو سنوات الوفيات، مع التنبيه على ذلك في كل مرّة.
7. قمتُ بالتعريف ببعض نسب الرواة، ما كان منها غريبا خاصّة.
8. أكتب عنوان ما أرجع إليه من الكتب كاملا، مع ذكر اسم مصنّفه عند الرجوع إليه لأوّل مرّة، كما أرجأت كتابة معلومات النّشر إلى الفهرس المعدّ لها، إلاّ ما استعملت فيها طبعتين، فأقيّد اسم الطبعة التي اعتمدتها في خصوص ذلك الموضع.
9. ما زاد على النصّ الأصلي أضعه بين معكوفتين [ ]، لزيادة توضيح، أو للتعديل، مع الإشارة إذا لزم الأمر ذلك.

10. تمّ الاستغناء في الأسانيد عن عبارتي "قال: حدّثنا"، أو "قال: أخبرنا"، بالرّمز: "ثنا"، أو: "نا"، وعن: "قال: حدّثني"، أو "قال: أخبرني"، بالرّمز: "ثني"، أو: "ني".

11. ترجمت للأعلام ما رأيت منهم له صلة بالمسألة الوارد ذكره فيها، واستغنيت عن التّرجمة للمشاهير.

12. عند تعذّر معرفة سنة الوفاة، وهي المعبّر عنها بحرف (ت)، أو الشّكّ في سنة بعينها، أضع أمامها علامة استفهام، مع الإشارة إلى طبقة ذلك الراوي كما ذكرها الحافظ في "التقريب".

13. قمت بشرح الغريب ممّا له علاقة مباشرة بالموضوع، والتّعريف بالبلدان غير المشهورة الوارد ذكرها في صلب البحث.

وفيما يلي حديث عن الدراسات التي وقفت عليها حول الموضوع.

ثامنا: الدراسات حول الموضوع

يمكن الحديث عن الدراسات التي وقفت عليها حول الموضوع من خلال تلك التي توفرت بين يدي، بالإضافة إلى أني قمت بمراسلة "مركز الملك الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية" بالرياض-المملكة العربية السعودية، والذي أفادني ببليوغرافيا كاملة عن الحافظ ابن حجر، مما سمح لي بالاطلاع نسبيا على بعض المصورات المتعلقة بموضوع بحثي، والتي سأشير إليها في حينها.

هذا، وقد قسمت الدراسات في هذا المجال إلى ثلاثة أقسام:

-دراسات حول الجرح بالبدعة.

-دراسات حول الحافظ ابن حجر ومصنفاته.

-دراسات حول كتاب "تقريب التهذيب".

أولا: الدراسات حول الجرح بالبدعة

وهي ثلاث دراسات:

1-فيمكن أن أدرج في هذا السياق ما تقدمت به لنيل درجة الماجستير بكلية أصول الدين بجامعة الجزائر، قسم الأديان والعقائد، شعبة أصول الدين، للسنة الجامعية 2001-2002م، والمعنونة

بـــ: «منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح –الشيعة أنموذجا–»[1]، وقد عرضت فيها لطريقة الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال تحليل تراجم رواة الشيعة جرحا وتعديلا، وكذا الأحاديث التي رواها لهم الإمام البخاري، وخلصت إلى أن الإمام البخاري لا يعتبر بالمذاهب العقدية إلا بالقدر الذي يخدم رواية الحديث، وأن المعتمد الأساس في عدالة الرواة إنما هو الصدق والأمانة، والسلامة من التهمة بالكذب؛ لأن البدعة لا تلازم بينها وبين الكذب في أحاديث الناس فضلا عن حديث رسول الله ﷺ، وأن رواية البخاري عن هؤلاء الذين قيل بتبدّعهم لا يمكن أن يُحمل على الاضطرار، وإنّما هو تصريح من البخاري بتعديلهم بعدما علم من حالهم انتحال ما انتحلوه تديّنا، لا عن معاندة وإصرار على المعصية.

2–«البدعة وأثرها في الدراية والرواية» للباحث: عائض بن عبد الله القرني، رسالة ماجستير، نوقشت بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم السنّة وعلومها، سنة 1408هـــ.

و قد طبعت ضمن الأعمال الكاملة للمؤلّف، بعناية: خالد بن محمد الأنصاري.

اشتملت على دراسة للبدعة والمبتدع من حيث التحمّل والأداء، وكذا الجرح والتعديل، وكانت خلوا من التطبيقات الحديثيّة؛ حيث اقتصر صاحبها على عرض تراجم بعض الرواة وما قيل فيهم من قبل أئمّة الجرح والتعديل.

3– «التشيع وأثره على الجرح والتعديل –دراسة نقدية ومناقشة للمحدثين–» للدكتور: المُرْتَضى بن زيد المَحَطْوَري الحسَني[2].

ومن خلال اطلاعي على فهرس موضوعاته أمكنني استنتاج أنه كتاب من 112 صحيفة، حوى ستة مباحث؛ تعرض صاحبه من خلالها إلى تعريف التشيع ورأي المحدثين فيه، وسبب الجرح به، وموقف الأموين والعباسيين من علي وشيعته، وأثره على المحدثين من خلال إيراد أمثلة عمن جرح بالتشيع، ثم موقف المحدثين من بعض أصحاب المذاهب غير شيعة علي؛ رواة وآخرين، ثم أخيرا

---

(1) صدرت منها الطبعة الأولى عن مكتبة الرشد بالرياض، 1425-2004. وأشير هنا إلى أنّي استفدت منها في بعض مباحث الرسالة.

(2) أعده للطبع: إبراهيم حسين عبد الكريم شرف الدين، ط3 (صنعاء–اليمن: مطبوعات مركز بدر العلمي والثقافي–مكتبة بدر)، 1420هـــ–1999م. وهذا الكتاب استفدته من مركز الملك فيصل ضمن المصورات التي أرسلت إلي، وهو وثيقة : 183386، وتسلسله: 426746.

تقييم لموقف المحدثين.

ثانيا: الدراسات حول الحافظ ابن حجر ومصنفاته

وقد وقفت في هذا المجال على الدراسات الآتية:

1-«ابن حجر العسقلاني شيخ الإسلام» للشيخ كامل محمد محمد عَويضَة(1).

الكتاب حوى 160 صحيفة، وهو عبارة عن ترجمة موسعة للحافظ ابن حجر، ضمت الحديث عن عصره ونسبه، ووقفة مع مصنفاته وآراء معاصريه فيها، ومنهجه في بعض علوم الحديث خاصة، وأيضا نظرة في أدبه.

2-«ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتاب الإصابة» للدكتور شاكر محمود عبد المنعم.

وهي رسالة دكتوراه من جزءين، طبعت الطبعة الأولى من قبل مؤسسة الرسالة ببيروت سنة 1417هـ-1997م.

وهي دراسة قيّمة لا سيما في الترجمة لابن حجر، وكما هو ظاهر من عنوانها فقد اعتنت بكتابه "الإصابة في تمييز الصحابة".

3-«ضوء القمر على نخبة الفكر» لـ: محمد علي أحمدين(2).

حوى الكتاب 94 صحيفة، وهو عبارة عن تلخيص لكتاب "نخبة الفكر" وشرحه "نزهة النظر". وأصله مجموعة دروس من أمالي المؤلف على طلبته بالمعهد العلمي السعودي بمكة المكرمة.

4-«توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري»، جمعه ورتبه وقدم له: حافظ ثناء الله الزاهدي(3).

والذي تبيـــنـــته أن هذا الكتاب عبارة عن دراسة من 364 صحيفة. قسمه صاحبه أربعة

(1) هو كتاب طبع طبعته الأولى من قبل دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1415هـ-1995م. وهو مما استفدته من المصورات التي أرسلت إلي من قبل مركز الملك فيصل. وثيقة 118729، التسلسل: 333857.

(2) الكتاب طبع طبعته الثانية بالقاهرة: دار المعارف، سنة 1378-1958م. من مصورات مركز الملك الفيصل، وثيقة 061573، التسلسل: 91714.

(3) طبع الطبعة الأولى في جهلم-باكستان: جامعة العلوم الأثرية، 1406هـ-1986م. استفدته من مصورات مركز الملك فيصل، وثيقة 39058، التسلسل: 46685.

أقسام: الأول: منهج البخاري وعاداته في الصحيح، الثاني: الأصول والقواعد الفقهية، الثالث وهو المهم: اصطلاحات المحدثين، وقد جعله في تسعة مباحث حوت كل أنواع علوم الحديث تقريبا. القسم الرابع والأخير: تراجم الرواة والأعلام.

ثالثا: الدراسات حول كتاب "تقريب التهذيب"

وسأتدرج في عرض الدراسات التي وقفت عليها في هذا المجال وفق ما يأتي:

1-«مذهب الحافظ ابن حجر في المجهول من خلال كتابه التقريب "دراسة مقارنة مع التهذيب"»، للباحثة آسيا عمّور، وهي رسالة نوقشت لنيل درجة الماجستير بكلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، سنة 2001م.

اعتنت فيها الباحثة بإبراز منهج الحافظ ابن حجر في المجهول من خلال الرواة الذين وُصفوا بالجهالة، وهي رسالة ضخمة حوت قسما للدراسة وقسما للملاحق.

2-«تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ومقارنة كلامه بما قاله فيهم في "تقريب التهذيب"»، لـــ: نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة[1].

هو كتاب من 163 صحيفة.

ذكر مصنفه في مقدمته أن سبب تأليفه لهذا الكتاب هو الرغبة في معرفة كلام الحافظ على الرواة كلا على حدة باعتباره أحد أئمة الجرح والتعديل المبرزين الذين يحتج بقولهم، وقد صدره بعشر مسائل ضمنها بعض آراء الحافظ الحديثية، ليخلص ما تبقى من الكتاب لتراجم الرواة الذين اعتمد في تصنيفهم على طريقة "التقريب". وذكر أن منهجه في ذلك أن يورد الراوي وكلام الحافظ فيه من "فتح الباري" في المتن، مع بيان من روى له من أصحاب الكتب الستة، وجعل الحاشية لذكر كلام الحافظ في ذلك الراوي من "التقريب" إذا كان مخالفا لما في "الفتح"، أو حوى زيادة عليه، وإلا أعرض عنه. والظاهر أن عمل المصنف في هذا الكتاب معجمي أكثر منه شيئا آخر.

3-«إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر»، لـــ: عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد[2].

---

(1) طبع طبعته الأولى من قبل دار الدعوة بالكويت، 1407هـــ-1986م. من مصورات مركز الملك فيصل، وثيقة 53534، التسلسل: 100711.

(2) طبع طبعته الأولى في القاهرة: مكتبة العلم، 1414هـــ-1994م. من مصورات مركز الملك فيصل، وثيقة 131019، التسلسل: 349580.

هو كتاب من 264 صحيفة.

ذكر صاحبه في مقدمته أن سبب تأليفه لهذا الكتاب هو ما وقف عليه من إخلال الحافظ في كثير من التراجم «بما كان قد ذكره في بعض مراتب الرواة في مقدمة "التقريب"، ولم يلتزم في أصحابها بالحد الذي وضعه لتلك المراتب، هذا بالإضافة إلى اضطرابه في طريقته فيمن حكم عليه بأنه مقبول الحديث اضطرابا يجعل النفس لا تطمئن إلى اعتماد هذا الحكم، وبالتالي فينبغي الرجوع إلى ترجمته في "التهذيب"، و"تهذيب الكمال"، ثم الحكم عليه بعد تطبيق القواعد المقررة في علم الحديث، هذا مع التزام الإنصاف وترك التعسف»[1].

ويبدو أن هذه الدراسة حوت ثمانية عشر بابا؛ جعل خمسة عشر بابا منها متعلقة بالمرتبة السادسة، وهي مرتبة "مقبول".

والظاهر أن المؤلف ناقش إطلاقات الحافظ في مراتبه على الرواة مقارنة مع ما ذكره في "التهذيب"، وكذا محاكمته إلى المقررات من قواعد علوم الحديث التي وضعها المحدثون، أو قررها الحافظ نفسه في بعض كتبه كـ"نخبة الفكر".

4-«من وصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني من غير رجال الصحيحين -دراسة وتحقيقا- من ترجمة "عبد العزيز بن عياش المدني إلى عمر بن عبد الملك الطائي"»، للباحث: عصام بن إبراهيم الحازمي.

هي رسالة من جزءين بمجموع 1011 صحيفة، تقدم بها صاحبها لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) بقسم السنة وعلومها كلية أصول الدين-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، السنة الجامعية 1421-1422هـ[2].

هي دراسة تندرج ضمن مشروع أعده القسم بعنوان "دراسة المقبول في تقريب التهذيب".

ذكر الباحث في المقدمة أن لفظ "المقبول" مما انفرد به الحافظ حيث لم يكن شائعا قبله، وقد أطلقه على 1580 راويا، وأن الدراسة شملت 146 راويا من ترجمة "عبدالعزيز بن عياش المدني" إلى ترجمة "عمر بن عبد الملك الطائي".

أما أسباب اختيار هذا البحث فتتلخص في مكانة الحافظ العلمية وأهمية "تقريب التهذيب"، وتحرير مراد الحافظ من لفظ "مقبول"، وكذا اقتصار بعض الباحثين على أحكام "التقريب"، في حين

---

(1) خطبة إمعان النظر، 3-04.

(2) من مصورات مركز الملك فيصل، وثيقة 182065، التسلسل: 426324.

أن الحافظ نفسه قد يخالفها عند التطبيق، أي حين الحكم على الأحاديث، ثم مقارنة الاختلاف في هؤلاء الرواة مثلا بـــ"الكاشف" للذهبي.

والدراسة مقسمة إلى بابين: الأول في ترجمة الحافظ والتعريف بكتابه "التقريب" ضمن فصلين. وأما الباب الثاني فقد جعله لمن وصف بلفظ "مقبول" من غير رجال الصحيحين. وذكر من منهجه في هذا الباب أنه رتب الرواة فيه وفق ترتيب التقريب مع تحقيق أسمائهم وما يلتحق بذلك، كما اعتمد إيراد أقوال علماء الجرح والتعديل مع تقرير ما يظهر رجحانه وإبراز سبب الترجيح، ثم موازنة ذلك مع حكم الحافظ مقارنة مع شرطه في "التقريب"، ثم أخيرا دراسة حديثين لكل راو؛ بتخريجهما ودراسة إسناد كل حديث مع المتابعات والشواهد وحكم الأئمة عليه، ثم الحكم العام على الحديث، ثم الحكم العام على الراوي وفق ما تقدم.

5-«من وصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (773-852هـــ) من ترجمة "عمر بن قتادة بن النعمان إلى ترجمة محمد بن حفص القطان" -دراسة وتحقيقا» للباحث: وليد بن عثمان بن إبراهيم الرشودي.

هي رسالة من ثلاثة مجلدات، تقدم بها صاحبها لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) بقسم السنة وعلومها كلية أصول الدين-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، السنة الجامعية 1421-1422هـــ[1].

وتندرج ضمن المشروع الذي تحدثت عنه في سابقتها، ولذلك فهي قريـــبة منها في عمومها. وقد شملت 146 راويا، وتبع فيها صاحبها الخطة والمنهج المذكورين سابقا.

6- «تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـــ» تأليف: بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرنئوط.

هو كتاب في أربعة أجزاء طبع طبعته الأولى من قبل مؤسسة الرسالة في بيروت سنة 1417هــ/1997م.

وعن محتوى هذا الكتاب فهو نفسه "تقريب التهذيب" إلا أنه تضمن ما استدركه المؤلفان على الحافظ في الحكم على الرواة وأشياء أخرى، ويلاحظ أنهما عقدا مقدمة للتحقيق شرحا فيها دواعي هذا التأليف ومنهجهما فيه، وأهم ما ذكراه في هذه المقدمة بعض الملاحظات على صنيع الحافظ في "التقريب" كانت الداعي الأول لهذا العمل، منها: أن الحافظ لم يحرر أحكامه على الرواة

(1) من مصورات مركز الملك فيصل، وثيقة 184375، التسلسل: 432935.

خاصة المختلف فيهم تحريرا كافيا، واضطرابه أحيانا، وأن ما قاما به إنما هو إعادة لدراسة أحكام الكتاب دراسة علمية متأنية[1].

وقد أوضحا أن الجرح بالبدعة أو المخالفة في العقائد يندرج ضمن الجرح المردود، وأن البدعة قد تذكر للنص على أنها لا تؤثر في عدالة الراوي[2].

كما انتقدا الحافظ في مراتب الجرح والتعديل الاثنتي عشرة التي قسم الرواة عليها، وأنها غير دقيقة؛ إذ أنها لا تعبر عن درجة أحاديث من وصف بها، وأنهما اجتهدا في النص على مراتب سالمة من هذا النقص[3].

وختما مقدمتهما بدعوة إلى اتباع الطريقة المثلى في هذا المجال، وهي استقراء المرويات استقراء تاما، والحكم على الرواة بمقتضى هذه المرويات[4].

وأحسب أن ما سأقوم به في هذا البحث هو استجابة لمثل هذه الدعوة من الدراسة الاستقرائية التامة لكل الرواة الذين رموا بالبدعة في "تقريب التهذيب"، وكذا مروياتهم، لاسيما أصحاب المرتبة الخامسة، وفي الوقت نفسه التأكد من صحة ما استدركه المؤلفان على الحافظ في خصوص الرواة الذين رموا بنوع بدعة.

7-«منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها» تأليف: وليد بن حسن العاني، تقديم: عمر سليمان الأشقر، تقديم وترجمة المؤلّف: عبد الناصر أبو البصل.

هي دراسة طبعت الطبعة الأولى في شكل كتاب من قبل دار النفائس بعمان الأردن سنة 1418هـ/1997م.

تعد هذه الدراسة في مقابلة ما قام به صاحبا "تحرير تقريب التهذيب"؛ فإن الشيخ العاني –رحمه الله– أشاد بجهود الحافظ، واعتبر "تقريب التهذيب" «الخلاصة العادلة لدراسات مستفيضة في رجال الكتب الستة»[5]، بل إنه «من تضييع الوقت وتحصيل الحاصل أن نتجاوز هذا العمل إلى غيره، ونتخطى عمل ابن حجر لنرجع إلى الوراء لنبحث من جديد عن أحوال رواة أشبعوا كلاما

---

(1) انظر: مقدمة تحقيق تحرير تقريب التهذيب، بشار عوّاد معروف وشعيب الأرنئوط، 15/1-18.

(2) انظر: المصدر نفسه، 34/1-38.

(3) انظر: نفسه، 43/1-44.

(4) انظر: نفسه، 49/1.

(5) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وليد بن حسن العاني، ص17.

وتحريرا»[1].

ولعل الدافع الذي دعا المصنف إلى مثل هذه الدراسة هو تعقّب صنيع الشيخ أحمد شاكر في كتابه "الباعث الحثيث" الذي أعطى فيه تفسيرات لمراتب الجرح والتعديل عند الحافظ قال عنها الشيخ العاني: «إن الأحكام التي أصدرها الشيخ أحمد شاكر –رحمة الله عليه– وأُقر عليها لم تكن قائمة على دراسة حديثية جادة، ولا على استقراء يؤهّل لإصدار مثل هذه الأحكام الخطيرة»[2].

وقد ناقش في ثنايا هذه الدراسة المراتب التي رأى أن الشيخ أحمد شاكر أخطأ في مراد الحافظ منها وهي: السابعة والسادسة والخامسة والرابعة متناولا لها بهذا الترتيب.

والقسم الذي يهمني فيما سأقوم به في هذا البحث إن شاء الله هو أصحاب المرتبة الخامسة الذين خصص الشيخ العاني الحديث عنهم ابتداء من ص87 إلى ص125 وذكر أشياء مهمة في حقهم؛ حيث نص على أن أصحاب هذه المرتبة هم الرواة المختلف فيهم، وأهم نتيجة انتهى إليها في آخر المبحث هي: «أن أحاديث المرتبة الخامسة عند ابن حجر يُحكم بتحسينها تحسينا ذاتيا، وإذا جاء ما يعضدها يحكم له بالصحة المنجبرة»[3].

فإلى أي مدى وفّق الشيخ العاني –رحمه الله– في هذا الاستنتاج؟

هذا ما ستكشف عنه الدراسة الاستقرائية للرواة الذين رموا بنوع بدعة من أصحاب المرتبة الخامسة.

تاسعا: مصادر ومراجع البحث

إنّ المصدر الأساس لهذا البحث هو كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، باعتباره مجال دراسة الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة، يُعضّده أصله "تهذيب التهذيب" للحافظ نفسه، وكذا كتاب "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة" للحافظ الذهبي، وهما موضوعا المقارنة، بالإضافة إلى "تهذيب الكمال" للحافظ المزي، وطائفة أخرى من المصادر والمراجع في مختلف الفنون، أهمها:

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، والملل والنّحل للشهرستاني،

---

(1) المرجع نفسه، ص23.

(2) المرجع نفسه، ص24.

(3) منهج دارسة الأسانيد، ص125.

والفرق بين الفرق للبغدادي في مجال الفرق.

والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، وتاريخ الدوري، والثقات لابن حبان، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وطبقات ابن سعد، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ ابن عساكر، وإكمال مُغُلْطاي في التّراجم والجرح والتّعديل.

والصحيحان، والسّنن الأربعة وفتح الباري ومقدمته هدي الساري لابن حجر، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، و مقدّمة لابن الصلاح، ونزهة النظر للحافظ، وفتح المغيث للسخاوي في السنّة، وشروحها، وعلوم المصطلح.

ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والصحاح للجوهري، والمفردات للراغب، والنهاية لابن الأثير، والقاموس المحيط للفيروزابادي، في اللغة والغريب.

إلى غير ذلك، ممّا هو مثبت في فهرس المصادر والمراجع.

عاشرا: صعوبات البحث

يمكن تلخيص الصّعوبات التي واجهتني أثناء البحث في النقاط الآتية:

-طبيعة الموضوع وما يتطلّبه من استقراء للرواة وأحوالهم، وتتبّع أقوال العلماء فيهم.

-تشعّب مباحث الموضوع، بالنظر إلى المقارنات التي حفل بها.

-وأخيرا نقص بعض المصادر كالكنى للنسائي، وثقات ابن خلفون، وتاريخ نيسابور للحاكم.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أزجي وافي الشكر والتقدير إلى أصحاب الأيادي البيضاء على هذا البحث وصاحبته:

فأشكر ابتداء كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية -جامعة الحاج لخضر بباتنة – على قبولها لي طالبة في هذا الصرح الشامخ.

كما أسدي عميق الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور سلمان نصر حفظه الله ورعاه على تفضّله بكريم الإشراف، وعلى ما أولاه لي من حرص وعناية وجميل تقبّل، فجزاه الله خير الجزاء، وأدامه ذخرا للبحث والباحثين.

ولا أنسى أن أقدّم عبارات الشكر والامتنان إلى جامعتي الأم: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة ومكتبتها العامرة مكتبة الدكتور أحمد عروة رحمه الله، والتي اغترفت من كنوزها ودررها؛ طالبة وباحثة وأستاذة، فالله أسأل أن يجعلها معينا لا ينضب، وقبلة لا تنتهي لكل طالب علم مخلص.

ولكل من ساهم في إنجاز هذا البحث برأي أو مشورة كل التقدير والامتنان، راجية من الله العلي الكبير أن يسبغ علينا جميعا واسع رحمته ومغفرته، إنه قريب مجيب...

الفصل الأول
التعريف بالحافظ ابن حجر
وكتابه "تقريب التهذيب"

ويشمل:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "تقريب التهذيب"

المبحث الثالث: منهج الحافظ في كتابه "التقريب"

الفصل الأول

التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه "تقريب التهذيب"

قبل الخوض في أساسيات هذا البحث لا بدّ من التقديم له بتعريف صاحب المنهج: الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكذا التعريف بكتابه -موضوع الدراسة- "تقريب التهذيب" ومنهجه فيه، فهذه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "تقريب التهذيب".

المبحث الثالث: منهج الحافظ في "كتابه التقريب".

المبحث الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر

الإمام ابن حجر العسقلاني أحد الأئمة الحفّاظ الذين استطاعوا أن يبرزوا على الساحة العلمية، ويؤثّروا بقوّة في مختلف العلوم: جمعا وتصنيفا وتبويبا وتنقيحا.

ولئن كان يتعذّر في هذا المقام بسط الكلام وتطويله عن الحافظ ابن حجر، إلا أنه لا أقلّ من الحديث عن الجوانب الرئيسة لحياة الحافظ الحافلة بالأحداث والمناسبات، وذلك من خلال أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأوّل: عصره.

المطلب الثاني: اسمه ولقبه ونسبته ومولده ونشأته.

المطلب الثالث: وظائفه وفضله وتلامذته.

المطلب الرابع: وفاته وآثاره.

المطلب الأوّل: عصره

إن دراسة أي شخصيّة من الشخصيات لابدّ وأن يؤخذ فيها بعين الاعتبار العصر الذي شكّلت إرهاصاتُه عوامل التأثير في تكوين هذه الشخصيّة من جميع الجوانب، وقد عاش الحافظ ابن حجر ما بين نهاية النصف الثاني من القرن الثامن والنصف الأول من القرن التاسع الهجريين، وهي من أهم المراحل التي مرّت بها مصر؛ موطنه الذي وُلد وترعرع فيه.

فما هي الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، والتي تأثر بها شيخنا الحافظ؟

للإجابة عن هذا السؤال، نحلّل تلك الأوضاع إلى جوانب ثلاثة: سياسيّة، واجتماعيّة، وعلمية.

أوّلا: الحالة السياسيّة

كان أهم وأخطر حدث شهدته الدولة الإسلامية منذ قيامها، هو سقوط الخلافة العبّاسيّة على يد المغول سنة ست وخمسين بعد الستمائة هجرية (656هـ)، وما تبع ذلك من دمار وخراب عمّ المشرق كلّه تقريبا، ولم يكن بالإمكان وقف زحف هؤلاء العداة إلاّ سنة ثمان وخمسين وستمائة

هجرية (658هـــ) على يد السلطان الملك المظفّر سيف الدين قُطُز[1] في معركة عين جالوت الشهيرة بين بَيْسَان[2] ونَابُلُس[3]، إثر محاولة هؤلاء المغول احتلال مصر؛ بلد شيخنا الحافظ ابن حجر[4].

وقد كانت مصر ولأزمنة متعاقبة محطّ أنظار الطامعين والطامحين، ولذلك توالى عليها العديد من الدول بعد أوّل فتح إسلامي لها سنة عشرين للهجرة (20هـــ)؛ فقد دخلها الفاطميّون سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة (358هـــ)، ثمّ الأيّوبـــيّون، فدولة المماليك التي عاش في ظلّها الإمام شيخنا الحافظ[5].

فمن هؤلاء المماليك الذين حكموا مصر في تلك الحقبة من الزمن؟

---

(1) سيف الدين قُطُز بن عبد الله المُعِزّي، ثالث ملوك الترك بالديار المصرية، تسلطن بعد خلع ابن أستاذه الملك المنصور علي ابن الملك المعز أيبك التركماني الذي كان صغيرا لا يتجاوز العشر سنين، وذلك في سابع عشر ذي القعدة سنة 657هـــ، فتسلطن قطز ليقوم بدفع التتار عن البلاد، وقد مات مقتولا في سادس عشر ذي القعدة سنة 658هـــ، وكان حكيما، صالحا، حسن السيرة. انظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، 352/48-355 (454)؛ والبداية والنهاية، ابن كثير، 225/13-226؛ ومورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، ابن تغرى بردي، 31/2-32.

(2) "بَيْسَان" بفتح الموحدة وسكون المثناة، ثم سين مهملة ونون، تُطلق على أماكن عدّة، والمقصود بها هنا المدينة التي بغور الأردن. انظر: معجم ما استُعجم، البكري، 292/1؛ ومعجم البلدان، ياقوت الحموي، 527/1-528؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، 475/15.

(3) "نَابُلُس" بضم الباء الموحدة واللام، ثم سين مهملة، مدينة مشهورة بأرض فلسطين، بين جبلين، مستطيلة لا عرض لها، قيل أصل هذه التسمية: نابُ لُس، أي ناب الحية، حيث يروى أنه كان هناك حية عظيمة جدا بواد في المدينة قد امتنعت فيه، كانوا يسمونها بلغتهم "لُس"، فلما قتلوها انتزعوا نابها وعلقوها على باب المدينة، فقيل: هذا نابُ لُس، ثم كُتبت متصلة، ولا تزال بهذه التسمية إلى يومنا هذا. انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، 248/5-249؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، 533/16.

(4) انظر تفاصيل ما ذُكر من أحداث: البداية والنهاية، ابن كثير، 200/13 وما بعدها؛ والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار أو الخطط المقريزيّة، تقي الدين المقريزي، 238/2؛ وتاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي، 28/1-29؛ وأخبار الدُّوَل وآثار الأُوَل في التاريخ، القرماني، 2681/2-269.

(5) انظر: الخطط المقريزيّة، 232/2؛ وتاريخ عجائب الآثار، 25/1 وما بعدها.

المماليك هم الذين ناصروا الملك الأيّوبي نجم الدين أيّوب(1) ابن السلطان الملك الكامل محمد، عندما أصابته محنة من قِبَل أخيه، وذلك سنة ست وثلاثين وستمائة (636هـ) بعد أن انفضّ من حوله الناس، وعندما ملك مصر «رعى لهم ثباتهم معه حين تفرّق عنه الأكراد، وأكثر من شرائهم، وجعلهم أمراء دولته وخاصّته وبطانته»(2).

وهؤلاء هم المماليك الأتراك الذين أسكنهم الملك نجم الدين قلعة الروضة وسمّاهم البحريّة(3). وقد استولوا على الحكم ابتداء من سنة ثمان وأربعين وستّمائة (648هـ) إلى غاية سنة أربع وثمانين وسبعمائة (784هـ)، وإذا كان ميلاد الحافظ ابن حجر سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (773هـ) فإنه يكون قد عاصر ثلاثة منهم:

1-السلطان الملك الأشرف زين الدين أبو المعالي شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون، كان عمره عشر سنوات عندما ولِي الحكم سنة أربع وستين وسبعمائة (764هـ)، واستمرّ إلى سنة ثمان وسبعين وسبعمائة (778هـ)، وكان الحكم في يد أتابكته(4) على الحقيقة، وهم قادته على الجند والعسكر(5).

وواضح أن الحافظ كان في هذه المرحلة لايزال طفلا صغيرا.

2-السلطان الملك المنصور علاء الدين علي بن شعبان بن حسين، وهو ابن الأول. كان عمره سبع سنوات عندما ولي الحكم سنة 778هـ، واستمرّ إلى سنة 783هـ، وكان الحكم بيد أتابكته أيضا(6).

---

(1) وهو سابع ملوك الدولة الأيوبية (637-647هـ)، انظر نبذة عن سيرته في: أخبار الدُّوَل، القرماني، 261/2-263.

(2) الخطط المقريزيّة، 336/2.

(3) وعدد الذين حكموا مصر منهم أربعة وعشرون ملكا. انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، 34/2؛ وأخبار الدول، القرماني، 267/2-291.

(4) أصل لفظ "أتابك": أطابك، ومعناه: الوليد الأمير، وهو لقب أطلقه ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي على وزيره نظام الدولة حين أوكل إليه شؤون المملكة سنة 465هـ، وقيل معناه: "أمير أب"، أي أبو الأمراء، وهو أكبر الأمراء، وليس له من وظيفة، بل غايته رفعة المحل، ثمّ أطلق هذا اللقب في عصر المماليك على مقدّم العساكر، أي أنّه أبو العساكر والأمراء جميعا، فكان يدعى "أتابك العسكر". انظر: صبح الأعشى، القلقشندي، 18/4.

(5) انظر: حسن المحاضرة، السيوطي، 118/2-120.

(6) انظر: حسن المحاضرة، 120/2.

3-السلطان الملك الصالح زين الدين حاجي، أخو سابقه، واستمرّ حكمه من سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة (783هـ) إلى أن خُلع سنة أربع وثمانين وسبعمائة (784هـ)(1).

ثم تأتي المرحلة الثانية من دولة المماليك وهي دولة المماليك الجركسية، وهم الذين اشتراهم الملك الأيّوبي المنصور قلاوون، وأسكنهم في أبراج القلعة وسمّاهم البرجية، واستمرّت دولتهم من حين انتهاء المماليك البحرية سنة أربع وثمانين وسبعمائة (784هـ) إلى غاية سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة (923هـ)، وهي السنة التي وصل فيها السلطان سليم شاه العثماني إلى مصر(2).

وعدّة السلاطين الجراكسة الذين عاصرهم ابن حجر إلى حين وفاته سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (852هـ) عشرة سلاطين، وهم بالإضافة إلى سابقيهم على التوالي(3):

4-السلطان الملك الظاهر سيف الدين أبو سعيد برقوق بن أَنَص، عُرف ببرقوق العثماني، وقد «كان الذي أشار بتلقيب برقوق بالظاهر شيخ الإسلام سراج الدين البُلقيني(4)؛ فإن ولايته كانت وقت الظهر»(5)، وحكم من سنة 784هـ إلى سنة 791هـ، حيث خُلع وسُجن، وأعيد حاجي إلى السلطنة ولُقّب الملك المنصور، وأقام إلى صفر سنة 792هـ وخُلع وعاد برقوق الذي استمرّ إلى أن مات في شوال سنة 801هـ، وكان قد استكثر من جلب الجراكسة.

5-السلطان الملك الناصر زين الدين أبو السعادات فرج، ابن سابقه، كان عمره عشر سنوات حين ولي الحكم سنة 801هـ، واستمرّ إلى أن خُلع سنة 808هـ، وأقيم أخوه عبدالعزيز الذي لُقّب بالملك المنصور، ثمّ خُلع في رابع جمادى الآخرة وأعيد الناصر فرج، والذي استمرّ في الحكم إلى أن قُتل سنة 815هـ.

6-الخليفة المستعين بالله أمير المؤمنين أبو الفضل العبّاس بن محمد العبّاسي، ولي الحكم في الخامس عشر من محرّم سنة 815هـ، واستمرّ سبعة أشهر وخمسة أيّام، وكانت خلافته شكلية فقط.

---

(1) انظر: الخطط المقريزية، 2/240-241؛ والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغرى بردي، 11/20-177؛ وحسن المحاضرة، 2/120.

(2) انظر: تاريخ عجائب الآثار، الجبرتي، 1/36-37.

(3) انظر ترجماتهم وبعض التفاصيل عن حكمهم: الخطط المقريزية، 2/241-244؛ وحسن المحاضرة، 2/120-121.

(4) تأتي ترجمته في شيوخ الحافظ، انظر ص46.

(5) حسن المحاضرة، 2/120.

7-السلطان الملك المؤيّد أبو نصر شيخ المحمودي، أحد مماليك الظاهر برقوق، واستمر حكمه من 01 شعبان 815هـ إلى 08 محرم 824هـ، وقد كان من خيار الملوك، وقد ترجمه الحافظ ابن حجر في معجمه وأثنى عليه، وقال: «أين مثله؟ بل أين أين مثله؟ وكان معه إجازة بصحيح البخاري من شيخ الإسلام سراج الدين البُلقيني، فكانت لا تفارقه سفرا ولا حضرا»[1].

8-ابن سابقه: السلطان الملك المظفّر شهاب الدين أبو السعادات أحمد، كان عمره سنة ونصفا حين وُكل إليه الحكم، خُلع بعد ثمانية أشهر على يد وكيله طَطَر.

9-السلطان الملك الظاهر أبو الفتح طَطَر، وهو أحد مماليك الظاهر برقوق، من 19 شعبان سنة 824هـ إلى 14 ذي احجة 824هـ.

10-ابن سابقه: السلطان الملك الصالح ناصر الدين محمد، كان عمره عشر سنوات حين عُهد إليه بالحكم، فقام بالأمر عنه الأمير برسباي الدقماقي الذي خلفه بعد أربعة أشهر وأربعة أيام.

11-السلطان الملك الأشرف سيف الدين أبو النصر برسباي، وهو أحد مماليك الظاهر برقوق أيضا، حكم من 08 ربيع الآخر سنة 825هـ إلى أن مات في عاشر ذي الحجة سنة 841هـ.

12-ابن سابقه: الملك العزيز يوسف، كان عمره خمس عشرة سنة حين ولي الحكم، وقد خُلع في 19 ربيع الأول سنة 842هـ، وكان مدبّر حكمه جُقْمق الآتي ذكره.

13-الملك الظاهر جُقْمق، وأقام إلى أن خلع نفسه في مرض موته سنة 857هـ.

وفي عهده توفي الحافظ ابن حجر -رحمه الله-.

وما يمكن أن يُقال عن فترة حكم المماليك هذه أنها كانت مليئة بالاضطراب والانقلابات، ولا أدلّ على ذلك من تعاقب عدّة سلاطين في مدد قصيرة ومتلاحقة؛ حيث كان يتمّ تولية السلطان فيها إمّا بقتل سابقه، أو عزله، أو غير ذلك، وكثيرا ما كان يُعهد الأمر إلى الصبيان فيتغلّب عليهم وُكلاؤهم وتعمّ الفوضى وتسود الفتن، يقول التقي المقريزي[2] (ت845هـ)، وهو من مؤرّخي مصر في تلك

---

(1) المعجم المؤسس للمعجم المفهرس، 3/129-130 (493), وانظر: حسن المحاضرة، 2/121. يذكر السخاوي أن الحافظ ابن حجر هو من كنى هذا السلطان؛ حيث قال: «الذي يوافق التأييد هو النصر»، فاتفقوا على تكنيته أبا النصر. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، 2/600.

(2) تأتي ترجمته، انظر ص37.

المرحلة، متحدّثا عن المماليك البحرية: «نزل بالناس من البحرية بلاء لا يوصف؛ ما بين قتل ونهب وسبي، بحيث لو ملك الفرنج بلاد مصر ما زادوا في الفساد على ما فعله البحرية»[1].

ولكن، هل من تأثّر للحافظ ابن حجر بهذا الوضع السياسي؟

إن الحافظ ابن حجر وإن كان رجل علم قد وقف نفسه للتحصيل والتدريس، إلا أنه لم يكن بمنأى عما يدور حوله من توجّهات سياسية، ولذلك نجده قد انخرط غير ما مرّة في عمل السياسة من خلال تولّيه منصب القضاء، وهو ما سيأتي الحديث عنه في حينه من هذا البحث[2].

والملاحظ مع كل هذه الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، أن مصر لم تخل من حركة علمية، وككل عصر، ظهر من العلماء من أخذوا على عاتقهم نشر العلم والارتقاء به إلى أعلى درجاته، وهو ما تمثّله شيخنا الإمام الحافظ، وما ستُظهره الدراسة للحالة العلمية[3]، والتي تلي الحديث عن الحالة الاجتماعية.

ثانيا: الحالة الاجتماعية

لم تكن الحالة الاجتماعية في مصر إبّان هذا العصر بأحسن من الحالة السياسية، بل تكاد تكون إحدى نتائجها الحتمية؛ فقد عانى الناس في هذه الفترة الأمرّين جرّاء عدّة عوامل، أهمّها: استبداد السلطة الحاكمة؛ سلطة المماليك، واستغلالها للثروات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية: الكوارث الطبيعية والمجاعات التي كانت تحلّ بمصر من حين لآخر، ونجد المقريزي (ت845هـ) يؤلّف جزءا خاصّا سمّاه: "إغاثة الأمّة بكشف الغمّة"، أو "تاريخ المجاعات في مصر"، ويُبرز من خلال كتابه المذكور بعض الأسباب التي أدّت إلى سوء الأحوال بمصر فيقول: «لمّا طال أمد هذا البلاء المبين، وحلّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهين، ظنّ كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلُها، ولا مرّ في زمن شبهُها، وتجاوزوا الحدّ فقالوا: لا يمكن زوالها، ولا يكون أبدا عن الحق انفصالها، وذلك أنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون، ومع العوائد واقفون، ومن رَوْح الله آيسون، ومن تأمّل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرفه من أوّله إلى غايته، علم أنّ ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكّام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد»[4].

---

(1) الخطط، 237/2.

(2) انظر ص51.

(3) انظر ص37.

(4) إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، ص39-40.

وإذا كان عامّة اشتغال أهل مصر إنما بالزراعة، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بأحوال نهر النيل الذي لم يكن مستقرّا في جريانه، فقد لحق بالناس من ذلك عنت شديد؛ ففي عهد السلطان الملك الناصر زين الدين أبي السعادات فرج (801-815هـ) ثاني سلاطين المماليك البرجيّة الجراكسة «قصر مدّ النيل بمصر حتى شرقت الأرض إلا قليلا، وعظم الغلاء والفنا [كذا]، فباع أهل الصعيد أولادَهم من الجوع، وصاروا أرقّاء مملوكين، وشمل الخراب الشنيع عامّة أرض مصر وبلاد الشام: من حيث يصبّ النيل من الجنادل[1]، إلى حيث مجرى الفرات»[2].

وقد كان المجتمع المصري بالإضافة إلى ذلك يعاني من الطبقية[3] التي خلقت هوّة واسعة بين الحكّام والرعية، فقد «كانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة، وغيرهم كثير جدا؛ لأمرين: أحدهما: احتكار الدولة الأقوات، ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبّوا من الأثمان، والثاني: زكاء الغلال في سنة 806هـ؛ فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن... [فقد] تفاقم الأمر وجلّ الخطب، وعظُم الرزء، وعمّت البلية وطمّت، حتى مات من أهل الإقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس، وعمّ الموتان حتى نفقت الدواب في سنة ست وسنة سبع –أي وثمانمائة- وعز وجودها، وبلغت أثمانها إلى حد نستحيي من ذكره»[4].

هذا وقد كان المجتمع المصري في ذلك الوقت يعاني من بعض الآفات الخطيرة، كالرشوة، والسرقة، وقطع الطريق[5].

ولكن، ومع هذه الأحوال المتردّية، إلاّ أن المجتمع المصري لم يخل من التكافل والتراحم، وذلك من خلال الأوقاف والتبرّعات، والتي تجلّت في نظارات بعض المساجد والمدارس، حيث كان يشرف عليها العلماء والحكماء، ويعودون بنفعها على المحتاجين من الفقراء وطلبة العلم المنقطعين له، كما

---

(1) قال الحموي: «الجنادل: جمع جندل، وهي الحجارة، موضع فوق أسوان بثلاثة أميال، في أقصى صعيد مصر، قرب بلاد النوبة». معجم البلدان، 166/2.

(2) الخطط المقريزية، 241/2. وانظر: إغاثة الأمة، ص79؛ والسلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، 26/1/4 (حوادث 808هـ).

(3) انظر تفصيل طبقات المجتمع المصري: إغاثة الأمة، ص11، حيث قسّمه المقريزي إلى سبع طبقات: 1-أهل الدول، 2-أهل اليسار من التجّار، 3-الباعة، 4-أهل الفلح، 5-الفقراء؛ وعدّ منهم طلبة العلم، 6-أرباب الصنائع، 7-السوّال، أي المتسوّلون.

(4) إغاثة الأمة، ص79-80.

(5) انظر: إغاثة الأمة، ص80-82.

سيأتي ذكره عند تولّي الحافظ ابن حجر مشيخة المدرسة البيبرسية[1]، ولعلّ ذلك ما أثّر إيجابا على الحركة العلمية.

ثالثا: الحالة العلمية

إنّ تردّي الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة للمجتمع المصري لم يمنع سيرورة الحركة العلميّة كما في كلّ عصر، يظهر فيه جهابذة ينفضون عن عصرهم غبار التخلّف والانحطاط، فما كان استبداد الحكّام المماليك، ولا سوء المعاشات اليومية، ما كان ذلك كلّه ليحول بين الناس وبين الابتكار العلمي الذي تمثّل خاصّة في حركة التأليف على أوسع نطاق؛ فقد ظهرت ثلّة من العلماء استطاعت بما آتاها الله من فضله أن تقفز على مآسي عصرها، وتُثبت له وجها آخر مشرقا تشهد له العصور اللاحقة.

ولعلّ أبرز ما تميّز به هذا العصر -أي القرن التاسع الهجري- هو التأليف الموسوعي، والذي نعني به التوجّه نحو الجمع والترتيب، وإخراج المصنّفات الضخمة، وهو عمل جليل ساهم في حفظ تراث الأمة العلمي لذلك العصر، وللعصور الأخرى السابقة، والذي لم يتيسّر الحصول عليه بعد ذلك؛ لفقده، أو ضياعه[2].

ومن الذين برزوا في هذا المجال بالإضافة إلى شيخنا الحافظ:

-شيخ الإسلام، الإمام الحافظ سراج الدين البلقني، وتأتي ترجمته في شيوخ الحافظ[3].

-الإمام العراقي (ت806هـ) حافظ عصره، والذي برز في فنون عدّة، منها: الفقه والقراءات والحديث، صاحب المصنّفات الجليلة[4].

-تقي الدين أحمد بن علي المقريزي الحنفي (ت845هـ)، المصري المولد والدار والوفاة، وهو الإمام العالم البارع، عمدة المؤرخين، وعين المحدّثين، كما تقول مصادر ترجمته، صاحب المصنّفات التاريخية

---

(1) هي المدرسة التي اشتراها الملك الظاهر بيبرس، وكانت مؤلّفة من قاعتين: قاعة الخيم، وقاعة السدرة. انظر: الخطط المقريزية، 125/2.

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه افصابة، شاكر محمود عبد المنعم، 36/1-37.

(3) انظر ص46.

(4) وسيأتي مزيد حديث عنه في شيوخ الحافظ، انظر ص46.

النافعة الماتعة ككتاب المواعظ والاعتبار، والسلوك في معرفة دول الملوك، وإمتاع الأسماع فيما للنبي من الحفدة والمتاع، وغير ذلك[1].

–جمال الدين يوسف بن يعقوب، الشهير بابن تغرى بردي الأتابكي (ت874هـــ)، وقد برع في النحو والفقه والعروض وكتابة التواريخ، من تصانيفه كتابه الشهير النجوم الزاهرة، والمنهل الصافي، ومورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، وغيرها[2].

وغير هؤلاء التراجم كثير ممّن ألّف فيهم الحافظ السخاوي[3] (ت902هـــ) كتابه القيّم "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، ومن قبله ألّف الحافظ ابن حجر كتابه "إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر"، والذي ترجم فيه لمن لقيهم من الشيوخ والتلامذة والأقران، كما سيأتي الحديث عنهم في حينه من هذا البحث، ممن كان لهم تأثير في تكوين الشخصية العلمية لإمامنا الحافظ ابن حجر، ما جعله أحد الأفذاذ البارعين بلا منازع.

على أن معالم الحركة العلمية وإن تجلّت أكثر في التأليف، إلاّ أن من أهم مظاهرها كذلك: الاعتناء بالتدريس وعقد مجالس العلم؛ فما أكثر المدارس والجوامع التي كانت منتشرة في مصر منذ عهد الدولة الأيّوبية[4].

ومن أهم تلك المدارس: الناصرية[5]، والقمحية[1]، والقطبية[2]، والسيوفية[3]، والخروبية[4]، وغيرها كثير، والتي شهدت مطارحات العلماء ومناقشاتهم على اختلاف تنوّعها ومشاربها[5].

---

(1) والمقريزي نسبة إلى حارة المقارزة في بَعْلَبَكّ بلده الأصلي، وكان أبوه قد تحوّل منها إلى القاهرة. انظر ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 2/21-25 (670)؛ والأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مجير الدين الحنبلي العليمي، 16/1؛ والشذرات، ابن العماد الحنبلي، 7/254-255؛ والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، 1/79-81.

(2) انظر: الضوء اللامع، 10/305-308 (1178)؛ والشذرات، 7/317-318؛ والبدر الطالع، 2/351-352.

(3) تأتي ترجمته في التلاميذ، انظر ص55.

(4) انظر: الخطط المقريزية، 2/363.

(5) هي أوّل مدرسة عُرفت بالديار المصرية، بناها السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة 566هـــ، وكانت مدرسة برسم الفقهاء الشافعية. انظر: الخطط المقريزية، 2/363-364.

ويمكن أن يندرج في هذا السياق أيضا مما ساهم في تغذية البيئة العلمية في مصر: تشجيع الأمراء المماليك للعلم والعلماء؛ تزلّفا إلى الناس لّما رأوا صدودهم عنهم؛ حيث بنوا المدارس الحديثة، واستقدموا العلماء من الأقطار، بل شارك بعضهم في تلقّي العلوم على أيدي الحفّاظ(6)، لا سيما علم الحديث الذي كانت به عناية خاصة من قبل علماء هذا العصر رواية ودراية، وهو أحد أهم المجالات التي برع فيها شيخنا الحافظ ابن حجر.

فهذه بصفة عامّة بعض الملامح التي طبعت عصر الحافظ ابن حجر، والذي يظهر أن مصر وعلى الرغم من أحوالها المتردّية، إلاّ أنها كانت في تلك الفترة حاضرة علمية بكل معنى الكلمة، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى سقوط الخلافة في بغداد سنة 656هـ، وما حدث بها من عبث بذخائرها وكنوزها المكتبيّة على يد المغول، وهذا ما جعل مصر تكون قبلة العلماء والمتعلّمين، ممّا ساهم في أن يكون الحافظ ابن حجر أحد أعلام زمانه المتفرّدين، كما ستظهره باقي مطالب هذه الدراسة، والتي تبدأ بالحديث عن المولد والنشأة.

المطلب الثاني: اسمه ولقبه ونسبته ومولده ونشأته

تجدر الإشارة قبل الخوض في تفاصيل حياة الحافظ ابن حجر أنه سبقنا إليها تلميذه الحافظ السخاوي (ت902هـ) في مؤلّفه القيّم "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، فإنه لم يترك لا شاردة ولا واردة تخصّ الحافظ إلا وأتى على ذكرها، فبالإضافة إلى وقوفه على ما كتبه الحافظ بخط

---

(1) بناها السلطان صلاح الدين بن أيوب، وكان الشروع فيها سنة 566هـ، وهي أجلّ مدرسة للفقهاء المالكية، وكانت لهم ضيعة بالفيّوم يفرّق فيهم قمحها، فسميت بذلك. انظر: الخطط المقريزية، 364/2؛ وحسن المحاضرة، 256/2.

(2) أنشأها الأمير قطب الدين خسرو بن بلبل بن شجاع الهدبانيّ، سنة 570هـ، وهو أحد أمراء السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، وكان جعلها وقفاً على الفقهاء الشافعية. انظر: الخطط المقريزية، 365/2.

(3) وقفها السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب على الحنفية سنة 572هـ، وقد عُرفت بالسيوفية لأن سوق السيوفيين حينئذ كان على بابها، وهي أوّل مدرسة توقف على الحنفية. انظر: الخطط المقريزية، 365/2-366.

(4) أنشأها تاج الدين محمد بن صلاح الدين أحمد بن محمد بن علي الخرّوبي لّما بنى بيتا كبيرا على شاطئ النيل، ووقف عليها أوقافا، وجعل بها مدرس حديث فقط. انظر: الخطط المقريزية، 368/2.

(5) انظر جملة هذه المدارس والتعريف بها في الخطط، 363/2-403.

(6) انظر ترجمة السلطان الملك المؤيّد أبو نصر شيخ المحمودي، ص34.

يده، قد عايشه وعلم من حاله ما غاب عن كثير من مترجميه ممن لم يعاصره، أو عاصروه ولم يلازموه، والكتاب المذكور فريد في بابه، مبوّب أحسن تبويب، كأنه كتب بلسان العصر، وهو كما قال: «أردت أن أجدّد لي ذكرا بذكره، وأن أجمع لي ترجمة حافلة منوِّهة بعظم قدره، لتكون عن مآثره ومحاسنه سافرة، قياما بحقّه في الدنيا، ورجاء لثواب ذلك في الآخرة، وتكرّر طلب ذلك من جماعة، فلم أر منعه ودفاعه»(1).

وأشرع الآن في بيان مختلف جوانب حياة الحافظ ابن حجر –رحمه الله–.

أولا: اسمه ولقبه ونسبته

هو أحْمَدُ بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مَحْمُود بن أحْمَد بن حَجَر بن أحْمَد، الكِنَاني، العَسْقَلاَني الأصل، ثم المصري، الشافعي.

كنّاه والده بأبي الفضل(2)،

ويُلقّب شهاب الدين،

اشتهر بابن حَجَر(3)، بفتحيتن، وهو لقب، وقيل هو اسم لبعض آبائه(4).

أمّا "الكِنَاني"، بكسر الكاف وفتح الثانية، فنسبة إلى قبيلة "كِنانة"، إحدى القبائل العربية(5).

---

(1) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، 54/1.

(2) وذلك تشبيها بقاضي مكة وخطيبها أبي الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز العقيلي النويري؛ إذ كان مع أبيه وهو طفل هناك. انظر: الجواهر والدرر، السخاوي، 102/1.

(3) انظر في ضبط "حَجَر" بفتحتين كتاب الحافظ نفسه: تبصير المنتبه بتحرير المشتَبَه، 414/1-415.

(4) انظر مصادر ترجمة الحافظ ما أفرده به تلميذه السخاوي في مصنّفه "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"؛ والنجوم الزاهرة، ابن تغرى بردي، 259/15-260؛ ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد المكي، ص326-342؛ والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 36/2-40 (104)؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده، 136/1؛ وطبقات صلحاء اليمن أو تاريخ البريهي، البريهي، ص339؛ ونظم العِقْيان في أعيان الأعيان، السيوطي، ص45-53 (34)؛ وحسن المحاضرة، له، 363/1-366 (102)؛ وذيل طبقات الحفّاظ، له، ص380-381؛ والبدر الطالع، الشوكاني، 87/1-92 (51)؛ وطبقات المفسرين، الأدنه وي، ص329 (425)؛ وشذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، 270/7-273؛ وهدية العارفين: أسماء المؤلّفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، 128/5-129.

(5) يذكر السمعاني أن من الذين سكنوا الشام أبو قرصافة جندرة بن خيشنة بن نقير الكناني، من بني عمرو بن الحارث بن مالك بن كنانة، له صحبة، سكن الشام، ومات بها، وقبره بناحيته بالقرب من عسقلان، فلعلّ بعض

وأمّا "العَسْقَلاني": نسبة إلى "عَسْقَلاَن"، بفتح أوله وسكون ثانيه: مدينة بالشام، من أعمال فلسطين على ساحل البحر، كان يُقال لها عروس الشام[1].

والذي يظهر أن قبيلة الحافظ ابن حجر كانت قد استقرّت في عسقلان وما جاورها، إلى أن نقلهم صلاح الدين الأيوبي عندما خرّبها ما بين (580-583هــ)، على إثر الحروب الصليبية، خشية أن تسقط في يد الصليبيـــين[2].

ثانيا: مولده ونشأته

وُلد الحافظ ابن حجر في الثاني عشر[3] من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (773هــ)، وكان المنـــزل الذي وُلد فيه يقع بالقرب من دار النحّاس والجامع الجديد، ولبث فيه إلى أن تزوّج بأم أولاده، فسكن بقاعة جدّها مَنْكُوتَمُر المجاورة لمدرسته المَنْكُوتَمُريّة[4]، داخل باب القنطرة، بالقرب من حارة بهاء الدين، واستمرّ بها حتى مات[5].

وابن حجر من أسرة اشتهرت بطلب العلم:

فجدّه قطب الدين محمد بن ناصر الدين محمد بن جلال الدين علي العسقلاني (ت741هــ)، سمع من جماعة عصره، وأجازه غير واحد منهم[6].

أجداد الحافظ كان ممن قدم مع أبي قرصافة هذا واستوطنوا عسقلان في أول فتح لها، على يد معاوية بن أبي سفيان، في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، قبل أن ينتقلوا إلى مصر. انظر: الأنساب، 98/5.

(1) هذا اللقب لمدينة "عَسْقَلان" تشترك معها فيه دمشق أيضا، وسميا كذلك لحسنهما. انظر: الأنساب، 190/4؛ ومعجم البلدان، 122/4. وقد ذكر السمعاني أن "عَسْقَلان" أيضا محلّة ببَلْخ من بلاد فارس. وفي معنى "عَسْقَلان" يذكر الحموي أنها أعجمية، ويقال إنها عربية، ومعناها: أعلى الرأس، وسُمّيت كذلك لوقوعها في أعلى الشام.

(2) انظر: الجواهر والدرر، 103/1-104.

(3) ذكر ابن تغرى بردي أن مولده كان في الثاني والعشرين من شعبان! انظر: النجوم الزاهرة، 259/15.

(4) المَنْكُوتَمُريّة: نسبة إلى منشئها الأمير سيف الدين مَنْكُوتَمُر الحسامي، نائب السلطنة بمصر، وهو أحد مماليك الملك المنصور حسام الدين لاجين. انظر: الخطط المقريزية، 387/2.

(5) انظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، 104/1. وانظر باب النحّاس من الخطط المقريزية، 212/2، وحارة بهاء الدين: المصدر نفسه، 02/2؛ حيث أورد المقريزي تعريف ابن سيده للحارة وأنها كل مَحَلّة دنت منازلها، والمحلّة: منـــزل القوم. اهــ.

(6) انظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبَه، ابن حجر، 414/1.

أما والده نور الدين علي فمع اشتغاله بالتجارة فقد تفقّه على مذهب الإمام الشافعي، و«سمع من ابن سيّد الناس[1] وطبقته، وكان يحفظ الحاوي الصغير وينقله، ولازم بهاء بن عقيل[2] وأذن له في الإفتاء، وتلا بالسبع على جماعة، وكان له ذوق في الأدب ونظم كثير شائع، توفي في رجب سنة سبع وسبعمائة (777هـ)»[3]، وقد كان لوالده أيضا مشاركة في التأليف؛ حيث عدّ الحافظ من دواوينه: ديوان الحرم مدائح نبوية ومكية، في مجلدة[4].

والملاحظ أن الحافظ كان عمره أربع سنوات عندما توفّي عنه والده، وكانت أمّه، وهي ابنة محمد بن براغيث أخت أحمد بن محمد بن براغيث[5] (ت776هـ) أحد أعيان القاهرة قد توفيت قبله[6]، ولذلك نشأ يتيما، وقد تعاهده أحد أوصيائه وهو أبو بكر زكي الدين[7] بن علي بن محمد بن علي نور الدين الخروبي (ت787هـ)، كان كبير التجار بالديار المصرية، كما كانت له عناية بالعلم، قال عنه الحافظ: «كثرت مكارمه، ولم يمش على طريقة التجار في التقتير، بل كان جوادا ممدحا [كذا]،

(1) أبو الفتح محمد ابن الحافظ أبي عمرو ابن الحافظ أبي بكر الربعي اليعمري الأندلسي الإشبيلي، ثم المصري، المعروف بابن سيد الناس. الإمام الحافظ، العلامة الأديب، المصنّف البارع. توفي سنة 734هـ. انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، 219/1-234؛ وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، 268/9-272 (1331)؛ وطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 295/2-297 (569).

(2) بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، الآمدي الشافعي النحوي، القاهري، كان بارعا في الفقه والتفسير والعربية والأصلين، تولى قضاء القضاة بمصر نحو ثمانين يوما، له مصنفات كثيرة منها: مختصر الشرح الكبير، والمساعد في شرح التسهيل. توفي سنة 769هـ. انظر: الوفيات، السلامي، 326/2-328؛ وطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 96/3-98 (645)؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، 47/2-48 (1398).

(3) تبصير المنتبه، 415/1. وانظر: السلوك، المقريزي، 395/4؛ والنجوم الزاهرة، 142/11؛ والجواهر والدرر، 107/1.

(4) انظر: إنباء الغُمْر، 174/1-175؛ والجواهر والدرر، 107/1؛ وشذرات الذهب، 252/6-253. وللحافظ ابن حجر أقرباء نبغوا في العلم أيضا، انظر نُبذا من سيرهم في الجواهر والدرر، 106/1-117.

(5) انظر ترجمته في الدرر الكامنة، 305/1 (662).

(6) انظر: الجواهر والدرر، 108/1.

(7) في الجواهر والدرر، 117/1 أنه الزكي أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الخرّوبي.

وله مجاورات بمكّة، ورأيته يجرّد القرآن حفظا في سنة خمس وثمانين –أي وسبعمائة– وكان أبي قد أوصاه بي, فنشأت عنده مدّة»[1].

ويبدو أنه كان لهذا الخروبي أثر غير يسير في شخصية الحافظ؛ فقد كان رفيقه في مجاورته بمكة التي عاد منها سنة ست وثمانين وسبعمائة (786هـ)، وسمع صحيح البخاري في تلك السنة من النجم بن رزين[2] عندما أحضره وصيّه الخرّوبي، ونجد الحافظ يُمعن في مدحه فيقول: «وكان واسع العطاء للفقهاء والشعراء، كبير الحشمة والعصبية والمروءة –رحمه الله تعالى»[3].

وقد كان للحافظ عناية بطلب العلم منذ صغره؛ حيث حفظ القرآن الكريم على عادة أبناء زمانه وعمره تسع سنين على صدر الدين محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق السَّفطي[4]، شارح مختصر التبريزي، وصلّى به التراويح عندما كان مجاورا بمكّة مع بعض أهله في سنة 785هـ[5]، كما حفظ «العمدة وألفية ابن العراقي، والحاوي الصغير، ومختصر ابن الحاجب الأصلي، والملحة وغيرها، وبحث

---

(1) إنباء الغُمْر، 196/2-197. وانظر: الدرر الكامنة، 538/1-539 (1205)؛ والجواهر والدرر، 121/1-122.

(2) عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم، العامري، نجم الدين، أبو محمد بن رزين، قال الحافظ: «حدّث وعمّر، سمعت عليه بقراءة محدّث مكة أبي حامد بن ظهيرة في سنة 86 –يعني وسبعمائة– ومات في خامس جمادى الأولى سنة 791هـ». الدرر الكامنة، 152/3 (2393). وكان الحافظ في مجاورته مع بعض أهله بمكة قد سمع غالب صحيح البخاري في السنة التي قبلها على الشيخ عفيف الدين عبد الله بن محمد النشاوِري، ثم المكي، وهو أول شيخ سمع عليه الحديث، وذلك بقراءة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الدمشقي الحريري، المعروف بالسلاّوي. انظر: الدرر الكامنة، 84/3-86 (2229)؛ والجواهر والدرر، 122/1.

(3) الدرر الكامنة، 539/1.

(4) أخذ عن ابن الملقن والأبناسي، تفقه كثيراً، وكان ديناً خيراً، ترجم له الحافظ في المعجم المؤسس، وقال: «أجاز لي الرواية عنه في سنة ست وثمانين وسبعمائة». توفي سنة 788هـ. انظر: المعجم المؤسس للمعجم المفهرس، 218/3 (599)؛ والضوء اللامع، 227/5 (556).

(5) هكذا قال الحافظ، وذكر السخاوي أن الحافظ صلى بالقرآن التراويح بمكة عندما كان برفقة وصيه الخرّوبي؛ لأنهما جاورا ابتداء من سنة 784هـ. انظر: الدرر الكامنة، 85/3 (2229: ترجمة عفيف الدين عبد الله بن محمد النشاوِري)؛ والجواهر والدرر، 122/1.

في صغره وهو بمكّة العمدة على الجمال بن ظهيرة[1]، ثمّ قرأ على الصدر الأبشيطي[2] بالقاهرة شيئا من العلم»[3].

واستمرّ الحافظ يترقّى في الطلب؛ يجتمع بالمشايخ ويحفظ المتون، ويتفقّه على أعلام عصره، ورحل في ذلك إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها من البلدان[4].

وكان أوّل اشتغال الحافظ بالشعر والأدب والتواريخ، ثمّ حُبّب إليه فن الحديث، فأقبل عليه بكليته ابتداء من سنة 793هـ؛ فلازم مشايخ عصره كالحافظ العراقي[5] الذي تخرّج عليه في مختلف فنون الحديث، وبرع في ذلك ففاق علماء عصره، حتى صار لقب الحافظ علَما عليه[6].

وقد تتلمذ في أثناء ذلك على أعيان عصره، ترجم لهم في مصنّفاته كالدرر الكامنة، وإنباء الغُمْر، كما أفرد لهم مصنّفين كاملين هما: "المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس"[7]، و"تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة"، والمسمّى "المعجم المفهرس"[1].

---

(1) جمال الدين أبو حامد محمد بن محمد بن عبد الله بن ظهيرة، المخزومي المكي الشافعي (ت817هـ)، عالم الحجاز، وكان كثير العبادة والأوراد مع السمت الحسن والسكون والسلامة، توفي قاضيا بمكة في شهر رمضان. طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 4/54-56 (746)؛ وشذرات الذهب، 7/125-126؛ والبدر الطالع، 2/196.

(2) سليمان بن عبد الناصر بن إبراهيم بن محمد، الصدر الأبشيطي، ثم القاهري، الشافعي، ويعرف بالأبشيطي (ت811هـ)، كان ماهرا في العربية، والأصول، والفقه، والآداب، وجمع ودرس وأفاد، كما كان أحد صوفية الشيخونية، وناب في الحكم بالقاهرة وغيرها. الضوء اللامع، 3/265-267 (1003)؛ وبغية الوعاة، 1/600 (1271)؛ وشذرات الذهب، 7/91.

(3) الضوء اللامع، 2/36-37. وانظر: الجواهر والدرر، 1/123-124.

(4) انظر: الجواهر والدرر، 1/24 وما بعدها؛ والضوء اللامع، 2/37؛ ونظم العِقْيان، السيوطي، ص45-46؛ وابن حجر العسقلاني، شاكر محمود عبد المنعم، الفصل الثاني: رحلاته في طلب العلم وشيوخه وتلامذته، 1/75 فما بعدها.

(5) تأتي ترجمته قريبا.

(6) انظر: الضوء اللامع، 2/38؛ والبدر الطالع، الشوكاني، 1/88.

(7) ذكره السخاوي في باب مصنفات الحافظ ابن حجر من جواهره باسم "المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس"، وقال: «في تصنيفين، ذكر فيه شيوخه بالسماع والإجازة والإفادة، فبلغوا على ما كتبه بخطه نحو أربعمائة وخمسين نفسا، ورأيت بخطه أيضا أنه يشتمل على ذكر مشايخه وبيان ما حمل عنهم بأسانيده، وهم زيادة على أربعمائة في

قال السخاوي: «اجتمع له من الشيوخ المشار إليهم، والمعوّل في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره؛ لأن كل واحد منهم كان متبحّرا في علمه، ورأسا في فنّه الذي اشتهر به، لا يُلحق فيه»[2]، ثم ذكر جملة منهم وقال: «وأذن له جلّهم أو جميعهم: كالبلقيني والعراقي في الإفتاء والتدريس»[3].

وفيما يأتي ترجمات هؤلاء الذين ذكرهم السخاوي من الضوء اللامع[4]:

1-التنوخي إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن، برهان الدين الشامي، نزيل القاهرة، تتلمذ على أجلّة عصره، منهم: المِزّي، ومهر في القراءات، فكان شيخ الإقراء ومسند القاهرة، قال الحافظ: «قرأت عليه الكثير ولازمته طويلا». توفي سنة 800هـ[5].

2-العراقي عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل زين الدين، حافظ عصره، اشتغل بالفقه والقراءات، وبرع في فنّ الحديث، وهو من أحيى سنّة الإملاء بعد أن كانت داثرة، قال الحافظ: «لازمت شيخنا عشر سنين»، ورثاه بقصيدة عندما توفي سنة 806هـ[6].

3-الهيثمي علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن نور الدين، كان صهر الحافظ العراقي، ورافقه في السماع ولازمه، وجمع وألّف، له كتاب "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، قال الحافظ: «قرأت عليه الكثير»، توفي سنة 807هـ[1].

خمس طبقات، يشتمل على قسمين: أحدهما في أهل الرواية، والآخر في أهل الدراية، دون مشايخه بالإجازة العامة». الجواهر والدرر، 670/2 (مصنّف رقم 85). والكتاب مطبوع بتحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، طبعته دار المعرفة ببيروت، سنة 1413هـ.

(1) وقد حققّه: محمد شكور محمود الحاجي امرير الميادين، وصدرت الطبعة الأولى منه عن مؤسسة الرسالة ببيروت، سنة 1418هـ-1998م.

(2) الضوء اللامع، 37/2.

(3) المصدر نفسه، 38/2.

(4) انظر تعداد من أخذ عنه الحافظ في باب الشيوخ من جواهر السخاوي؛ فقد جعلهم أقساما: الأول فيمن سمع منهم رواية، والثاني: إجازة، والثالث: مذاكرة أو إنشادا، أو سمع خطبته أو تصنيفه، أو شهد له ميعادا، وعدّهم في الأقسام الثلاثة أربعة وأربعين وستمائة نفس. الجواهر والدرر، 200/1-240.

(5) إنباء الغُمْر، 398/3-400؛ والدرر الكامنة، 9/1-11 (14)؛ وشذرات الذهب، 363/6-364.

(6) إنباء الغُمْر، 170/5-177؛ والضوء اللامع، 171/4-178 (452)؛ وحسن المحاضرة، 360/1-362.

4-البُلقيني عمر بن رسلان بن نصير، سراج الدين، أبو حفص الكناني، العسقلاني الأصل، البُلقيني المولد؛ نسبة إلى بلقينة من قرى مصر الغربية، الفقيه المحدث الحافظ، صاحب الفنون المتنوّعة، شيخ الإسلام في عصره، كان يحفظ الكثير من المتون، قال الحافظ: «شهد لي بالحفظ في المجلس العام». توفي سنة 805هـ[2].

5-ابن الملقِّن عمر بن علي بن أحمد، سراج الدين، مهر في الفنون وألّف عدّة كتب منها: شرح المنهاج وتخريج الرافعي المسمّى البدر المنير واختصره في خلاصة البدر المنير، ويقال إن كتبه احترقت فلم يصلنا منها الكثير، توفي سنة 804هـ[3].

6-الفيروزابادي محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر مجد الدين الشيرازي، نظر في اللغة فكانت جلّ قصده، ورحل إلى البلدان، واجتهد وصنّف، واشتهر بكتابه "القاموس المحيط"، وله كتاب " البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، قال الحافظ: «قرأت عليه من حديثه»، توفي سنة 817هـ[4].

7-الغماري محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق، المصري المالكي، لازم أبا حيان[5] حتى أخذ عنه العربية، كان كثير المحفوظ للشعر، قويّ المشاركة في فنون الأدب، قال الحافظ: «أجاز لي غير مرّة»، توفي سنة 802هـ[6].

---

(1) إنباء الغُمْر، 256/5-262؛ والضوء اللامع، 200/5 (676)؛ وحسن المحاضرة، 362/1.

(2) إنباء الغُمْر، 107/5-109؛ وطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 36/4-43 (737)؛ والضوء اللامع، 85/6-90 (286).

(3) إنباء الغُمْر، 41/5-46؛ وطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 43/4-47 (739)؛ والضوء اللامع، 100/6-105 (330).

(4) إنباء الغُمْر، 159/7-163؛ وطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 63/4-66 (752)؛ والضوء اللامع، 79/10-86 (274).

(5) محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدّين، أبو حيّان الأندلسي، الغرناطي ثمّ المصري، الشيخ الإمام الحافظ العلامة، شيخ الزمان وإمام النحاة في عصره، الحافظ المفسّر، صاحب التّصانيف المشهورة كالبحر المحيط في التّفسير وشرح التّسهيل، توفي سنة745 هـ. فوات الوفيات، الكتبي، 462/2-466 (506)؛ والدرر الكامنة، 58/6-65 (2179)؛ والنجوم الزاهرة، ابن تغرى بردي، 111/10-115.

(6) إنباء الغُمْر، 179/4-181؛ والضوء اللامع، 149/9-150 (377)؛ وشذرات الذهب، 19/7-20.

8-المحبّ بن هشام، وهو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، محب الدين، كان أوحد عصره في تحقيق النحو، وإليه المنتهى في حسن التعليم مع الدين المتين، توفي سنة 799هـ(1).

9-عز الدين بن جماعة، وهو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الحموي، ثمّ المصري، صنّف كثيرا، وكان أعجوبة دهره في حسن التقرير، ورُوي عنه أنه كان يقول: «أنا أُقرئ في خمسة عشر علما لا يعرف علماء عصري أسماءها»، قال الحافظ: «لازمته من سنة تسعين -أي وسبعمائة- حتّى مات، وكان يودّني كثيرا، ويشهد لي في غيبتي بالتقدّم»، توفي سنة 819هـ(2).

ولا شكّ أنه كان لهؤلاء الأئمّة الأعلام الذين طبقت شهرتهم الآفاق دور بارز في تكوين الشخصية العلمية للحافظ ابن حجر، مما أهّله لأن يتبوّأ المكانة المرموقة بين علماء عصره، ولذلك نجده ألّف في مختلف الفنون من قرآن، وفقه، وحديث، وأدب، وغير ذلك؛ إذ اجتمع فيه الذكاء الفطري، والتكوين العلمي الرفيع.

والحافظ بما حصّل من علم هؤلاء، كان بدوره سببا في نقله إلى الأجيال بعده، فتخرّج على يديه ثلّة من العلماء تأثّروا به، ونشروا علمه ومصنّفاته.

وفي المطلب الآتي حديث عن الوظائف التي تقلّدها الحافظ، وكذلك فضله بين العلماء، والتلامذة الذين تخرّجوا به.

المطلب الثالث: وظائفه وفضله وتلامذته

أولا: وظائفه

تقلّد الإمام الحافظ ابن حجر العديد من الوظائف، يمكن تقسيمها إلى قسمين اثنين: وظائف رسمية، وأخرى غير رسمية:

1-الوظائف غير الرسمية:

وتمثلت خاصة في:

أ-التدريس والإملاء والوعظ: كانت سُنّة العلماء أن يعقدوا مجالس العلم ينشرون ما آتاهم الله من فضله، والحافظ ابن حجر لا يختلف عن هؤلاء في تصدّره للتدريس، لاسيما علم الحديث الذي برع فيه، وفاق أقرانه في معرفته رواية ودراية.

---

(1) إنباء الغُمْر، 359/3؛ وحسن المحاضرة، 537/1؛ وشذرات الذهب، 361/6-362.

(2) إنباء الغُمْر، 240/7-243؛ والضوء اللامع، 171/7-174 (417)؛ وحسن المحاضرة، 548/1.

وأول ما بدأ به الحافظ هو عقد مجالس الإملاء، وذلك سنة ثمان وثمانمائة (808هـ)؛ حيث أملى ما ينيف على ألف مجلس من حفظه بمختلف المدارس التي كانت منتشرة في مصر، وبعضها بمنزله بمصر على شاطئ النيل[1].

كما تولّى تدريس فنون عدّة بمختلف المدارس المصرية آنذاك:

فدرّس **التفسير**: بالحسنية[2]، والمنصورية[3].

والحديث: بالشيخونية[4]، وجامع القلعة[5]، والجمالية[6]، والبيبرسية[7]، والمحمودية[8].

والفقه: بالمؤيّديّة[9]، والخرّوبيّة البدرية[1]، والشريفيّة الفخرية[2]، والشيخونية، والصالحية

---

(1) انظر: الجواهر والدرر، 581/2 وما بعدها.

(2) من أشهر مدارس القدس؛ درّس بها العديد من العلماء، من أمثال علي بن حبيب الله القدسي (ت1144هـ) –وإن كان متأخرا على الحافظ– مفتي الشافعية بالقدس، إلاّ أنني لم أعثر لها عن نبذة تُعرّف بها! انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، المرادي، 209/3 (ترجمة علي بن حبيب الله القدسي).

(3) أنشأها الملك المنصور قلاوون على يد الأمير علم الدين سنجر الشجاعي، وجعل بها دروسا أربعة للمذاهب الأربعة، ودرسا للطب. انظر: الخطط المقريزية، 379/2-380.

(4) وتُعرف بخانقاه شيخو، نسبة إلى بانيها: الأمير سيف الدين شيخو العمري رأس نوبة الأمراء الجمدارية (ت758هـ)، وكان فرغ من عمارتها قبل سنة واحدة من وفاته، ورتب فيها العديد من الدروس. انظر: حسن المحاضرة، 161/2.

(5) يقع هذا الجامع بقلعة الجبل، أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة 718هـ، وعمره أحسن عمارة. انظر: الخطط المقريزية، 325/2.

(6) تعدّ من أجلِّ مدارس القاهرة، بناها الأمير الوزير علاء الدين مغلطاي الجمالي سنة 730هـ، وجعلها مدرسة للحنفية، وخانقاه للصوفية. انظر: الخطط المقريزية، 392/2.

(7) سبق التعريف بها. انظر ص37.

(8) أنشأها الأمير جمال الدين محمود بن عليّ الأستادار سنة 797هـ، لها مكتبة ثرية عامرة، وهي من أحسن مدارس مصر. انظر: الخطط المقريزية، 395/2.

(9) بناها السلطان الملك المؤيّد أبو نصر شيخ المحمودي، كان الفراغ منها سنة 819هـ، واتفق بعد ذلك بسنة أن مالت مئذنتها، وفيها أنشد الحافظ ابن حجر:

لِجَـامِعِ مَـوْلاَنَا الْمُـؤَيَّدِ رَوْنَـقٌ   مَنَـارَتُهُ بِالْحُسْنِ تَزْهُـو وَبِالزَّيْـنِ

تَقُولُ وَقَدْ مَالَتْ عَنِ الْقَصْـدِ أَمْهِلُوا   فَلَيْسَ عَلَى جِسْمِي أَضَرُّ مِنَ الْعَيْـنِ

انظر: حسن المحاضرة، 272/2. والبيتان من بحر الطويل: (فعول مفاعيل فعول مفاعيل).

النجمية[3].

كما ولي **مشيخة** البيبرسية[4].

أما وظيفة الوعظ فكان يقوم بها بجامع الظاهر بالحسينية.

ب-الإفتاء والخطابة وخزن الكتب: ففي سنة إحدى عشرة وثمانمائة (811هـ) ولي الحافظ إفتاء دار العدل، وقد استمرّت معه إلى حين وفاته -رحمه الله-، وأما الخطابة فقد وليها في عدة جوامع، منها: الجامع الأزهر، وجامع عمرو بن العاص، وأما خزن الكتب فقد كان بيده خزانة الكتب بالمدرسة المحمودية؛ فقد رغب فيها الحافظ لنفاسة كتبها، حيث باشرها بنفسه وعمل لها فهرسة على الحروف في أسماء التصانيف ونحوها، انتفع ونفع بها، واستمرّت معه إلى حين وفاته[5].

هذا عن الوظائف غير الرسمية.

2-الوظائف الرسمية:

وتمثّلت في:

أ-المشيخة: ولي الحافظ مشيخة البيبرسية ونظرها سنة ثلاث عشرة وثمانمائة (813هـ)، وجاءه توقيع الخليفة[6] بها في مستهل جمادى الأولى سنة خمس عشرة وثمانمائة (815هـ)، لتنتزع منه في السنة التي بعدها، ثم أعيد إليها زمن المؤيّد سنة ثمان عشرة وثمانمائة (818هـ)، واستمرت بيده إلى أن أقرّ فيها الملك الظاهر العلاّمة شمس الدين القاياتي[7] سنة تسع وأربعين وثمانمائة (849هـ)، وأعيد

---

(1) أنشأها بدر الدين محمد بن محمد بن علي الخرّوبي، التاجر، بعد سنة 750هـ، وشرط فيها أن لا يتولّى وظائفها أعجمي. انظر: الخطط المقريزية، 2/369-370.

(2) عمرها الأمير فخر الدين أبو الفتح عثمان بن قزل البارومي أستادار الملك الكامل محمد بن العادل، وكان الفراغ منها سنة 622هـ. انظر: الخطط المقريزية، 2/367.

(3) بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل، وكان الفراغ منها سنة 641هـ، وجُعلت للمذاهب الأربعة. انظر: حسن المحاضرة، 2/263.

(4) سبق التعريف بها في ص37، وانظر فيما سبق: الضوء اللامع، 2/38-39؛ ونظم العِقْيان، ص46.

(5) انظر: الجواهر والدرر، 2/600، 605-610؛ والضوء اللامع، 2/39.

(6) هو المستعين بالله المذكور في ص33.

(7) شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاياتي، نسبة إلى قايات بلد قرب الفيّوم، ثم القاهري الشافعي، قاضي القضاة، علامة الآفاق، برع في الفقه والعربية والأصلين والمعاني، قال السخاوي: «انتُزع له مشيخة البيبرسية ونظرها فلم يحمد العقلاء إجابته فيها»، ومع ذلك فقد أثنى عليه ابن

إليها خلال سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (852هـ)، ليعزل منها مرّة أخرى في السنة نفسها، وكان آخر عهده بها إملاء مجالس الحديث!

والمهم في تولي الحافظ لهذه المشيخة، أن غيره من ديوان الجيش ومستحقّي المدارس قد ساروا على نهجه في ترتيب الأسماء على حروف المعجم، بعدما كان يصيبهم العنت في غياب هذا الترتيب، فسنّ بذلك سنة حسنة(1).

ب–القضاء: كان أول توليته منصب قاضي القضاة بالديار المصرية سنة سبع وعشرين وثمانمائة (827هـ)، على الرغم من كراهيته له وزهده فيه؛ لتحكّم أهل الدولة وإرادتهم تنفيذ أوامرهم حقا كانت أم باطلا، مع أنه كما يقول السخاوي «باشره بعفّة ونزاهة وتواضع زائد، واستجلاب لخاطر الصغير قبل الكبير، وتصميم في الأمور، وإحسان للفقراء والطلبة، لكن كان بنكد وعناد وتعب، وكثرة معارض وقلّة إنصاف»(2)، ولذلك عاش الحافظ طيلة مدّة قضائه بين اللوم والعتاب، نتج عنه تخلّيه عن القضاء مرّات عديدة(3)، وقد «صرّح بأنه جنى على نفسه بتقلّد أمرهم –أي أرباب الدولة– وأن بعضهم ارتحل للقائه، وبلغه في أثناء توجّهه تلبّسه بوظيفة القضاء فرجع»(4).

وكان خاتمة أمره أن عزل نفسه عن القضاء نهائيا يوم الاثنين خامس عشرين جمادى الآخرة سنة اثنتين وخمسين (852هـ)، وهي السنة التي توفي فيها، ليتفرّغ للتدريس والتصنيف بعد تقلّبه في القضاء أزيد من إحدى وعشرين سنة(5).

فحياة الحافظ إذن كانت مليئة بالحركة والنشاط، شغلها بكثير من الأعمال الصالحة، وهو ما أورثه لسان صدق في الآخرين، ترجمه ما قاله العلماء في فضله ورفعة مكانته.

ثانيا: فضله

لا تكفي أسطر قليلة لتعداد فضائل الحافظ ابن حجر –رحمة الله عليه– فهو ممن استحقّ كل تقدير وكل ثناء، ونجد الإمام السخاوي، وهو من أنجب تلامذته يقول بعد أن عدّد الكثير من محاسنه: «وما

حجر. توفي سنة 850هـ. إنباء الغُمْر، 247/9 (حوادث سنة 850هـ)؛ والضوء اللامع، 212/8-214 (556)؛ وشذرات الذهب، 268/7.

(1) انظر: الجواهر والدرر، 601/2-605.

(2) الجواهر والدرر، 619/2.

(3) انظر: لحظ الألحاظ، ابن فهد المكي، ص330-331.

(4) الضوء اللامع، 38/2-39؛ وانظر: الجواهر والدرر، 621/2؛ ونظم العِقْيان، ص46.

(5) انظر: النجوم الزاهرة، 137/15 (حوادث سنة 852هـ)؛ والضوء اللامع، 38/2.

عسى أن أقول في هذا المختصر، أو من أنا حتى يعرّف بمثله»[1]، ولذلك أفرد له مجلّدة ضخمة في ترجمته، قال عنها: «كتبها الأئمة عني، وانتشرت نسخها، وحدّثت بها الأكابر غير مرة بكل من مكة والقاهرة، وأرجو كما شهد به غير واحد أن تكون غاية في بابها، سميتها الجواهر والدرر»[2].

وقد عقد في كتابه المذكور بابا كاملا في ثناء الأئمّة عليه ممن عاصروه من الشيوخ والأقران والتلامذة، وقال في مستهلّ ذلك: «اعلم أن حصر ذلك لا يُستطاع، وهو في مجموعه كلمة إجماع، لكني أتيت بما حضرني من ذلك على حسب الإمكان»[3].

وقد بلغ عدّة هؤلاء الذين ذكرهم السخاوي بمدح الحافظ ابن حجر ثمانية وسبعين نفسا[4]، فمنهم:

-الإمام العراقي، فقد وصف الحافظ غير مرةّ بأنه الحافظ المتقن والناقد الحجة، والبارع المفيد[5].

-قاسم بن قطلوبغا[6]، قال عن شيخه: «الحافظ الفهّامة، الجامع بين التحقيق والحفظ، الآخذ من العلوم بحظّ، القوي الحافظة في الرواية، الذكيّ القريحة في الدراية، الضابط لقواعد السند والمتن بالتحقيق، العالم بمعاقد الاتصال والانقطاع والتعليق، العارف بأسماء الرجال وأحوالهم، المطلع على مبدأ أمورهم ومآلهم، شيخ مشايخ الإسلام إلى دار السلام»[7].

ومن مترجميه قال عنه:

-ابن تغرى بردي[8] (ت874هـ)، وهو أحد تلامذته أيضا: «كان —رحمه الله تعالى- إماما عالما، حافظا شاعرا، أديبا مصنِّفا، مليح الشكل، منوّر الشيبة، حلو المحاضرة إلى الغاية والنهاية، عذب المذاكرة، مع وقار وأبّهة، وعقل وسكون، وحلم وسياسة، ودربة بالأحكام ومداراة الناس؛ قلّ أن

---

(1) الضوء اللامع، 39/2.

(2) الضوء اللامع، 40/2. وتمام عنوان الكتاب: "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، وقد طبع غيرما مرة، وهو في ثلاثة أجزاء حسب طبعة دار ابن حزم بتحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد.

(3) الجواهر والدرر، 263/1.

(4) انظر: الجواهر والدرر، 263/1-335.

(5) الجواهر والدرر، 268/1-269.

(6) تأتي ترجمته في التلاميذ، انظر ص55.

(7) الجواهر والدرر، 319/1-320.

(8) سبقت ترجمته، انظر ص38.

كان يخاطب الرجل بما يكره، بل كان يحسن إلى من يسيء إليه، ويتجاوز عمّن قدر عليه، هذا مع كثرة الصوم ولزوم العبادة والبر والصدقات، وبالجملة فإنه أحد من أدركنا من الأفراد»[1].

وقال السيوطي (ت911هـ): «فريد زمانه، وحامل لواء السنّة في أوانه، ذهبي هذا العصر –أي القرن التاسع– ونضاره وجوهره الذي ثبت به على كثير من الأعصار فخاره، إمام هذا الفن للمتقدّمين، ومقدّم عساكر المحدّثين، وعمدة الوجود في التوهية والتصحيح، وأعظم الشهود والحكّام في بابي التعديل والتجريح، شهد له بالانفراد خصوصا في شرح البخاري كلّ مسلم، وقضى له كل حاكم بأنه المعلّم، له الحفظ الواسع الذي إذا وصفته فحدّث عن البحر ابن حجر ولا حرج، والنقد الذي ضاهى به ابن معين، فلا يمشي عليه بهرج هرج، والتصانيف التي ما شبهتها إلا بالكنوز والمطالب، ومن ثمّ قيّض لها موانع تحول بينها وبين كل طالب، جمّل الله به هذا الزمان الأخير، وأحيى به وبشيخه –يقصد الحافظ العراقي– سنّة الإملاء بعد انقطاعه من دهر كثير» [2].

ولو ذهبنا نعدّد صفات حافظنا ابن حجر وخصاله، لما وسعنا ذلك في مثل هذه الترجمة الموجزة، فله عنّا من الله خير الجزاء.

ويشهد له على هذه المكانة أيضا من تخرّج به من علماء أجلاء، وهو موضوع العنصر الموالي.

ثالثا: تلامذته

إن الحافظ بما تميّز به من حسن الحافظة والذكّاء الوقّاد قد استطاع لفت الأنظار إليه من كلّ حدب وصوب، فكان قبلة كل مريد للعلم، طالب للتبحّر فيه، قال السخاوي: «ارتحل الأئمّة إليه، وتبجّح الأعيان بالوفود عليه، وكثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى، وألحق الأبناء بالآباء والأحفاد، بل وأبناءهم بالأجداد، ولم يجتمع عند أحد مجموعهم، وقهرهم بذكائه، وتفوّق تصوره، وسرعة إدراكه، واتساع نظره، ووفور آدابه»[3].

إذن فقد تتلمذ على الحافظ خلق كثير من أبناء عصره؛ حملوا عنه علما غزيرا، ونشروه في مختلف الآفاق والأمصار، وقد عدّ منهم الحافظ السخاوي ما ينيف على الستمائة نفس ممن أخذ عنه دراية أو رواية[4]، ولعل من أبرز هؤلاء:

---

(1) النجوم الزاهرة، 259/15.

(2) نظم العِقْيان، ص45.

(3) الضوء اللامع، 39/2.

(4) انظر: الجواهر والدرر، 1064/3-1179.

1-ولده: محمد بن أحمد، بدر الدين، أبو المعالي، يعرف كوالده بابن حجر الذي لم يخلّف ولدا ذكرا غيره، وأمّه أمّ ولد، كتب عن أبيه في الإملاء وأكثر عنه، وأجاز له خلق من الشام ومصر وغيرهما، اشتغل بالقيام بأمر القضاء والأوقاف ونحوهما، مات مبطونا شهيدا في جمادى الثانية سنة 869هـ[1].

2-محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل، تقي الدين بن فهد الهاشمي العلوي الأصفوني، ثم المكي (ت871هـ)، وُلد في مصر ثم انتقل إلى مكة فسمع بها وبالمدينة الكثير، وبرع في الحديث وفاق أقرانه وصار المعوّل عليه في هذا الشأن ببلاد الحجاز قاطبة، من تصانيفه: "الباهر الساطع من سيرة ذي البرهان القاطع"، و"تكميل التهذيب"، جمع فيه بين تهذيب الكمال ومختصريه للذهبي وابن حجر[2].

3-ابن تغرى بردي (ت874هـ)، وقد سبقت ترجمته[3].

4-محمد بن أبي بكر بن أحمد بن بن محمد، أبو الفضل، بدر الدين، الأسدي، الشافعي، الشهير بابن قاضي شهبة (ت874هـ)، تفقّه بأبيه وغيره، وقرأ على الحافظ في دمشق سنة 836هـ، برع في الفقه، وصنّف "إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج"، و"طبقات الشافعية"، وغير ذلك، تصدّى للإقراء وانتفع به الأفاضل[4].

5-زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله الجمال المصري، المعروف بقاسم الحنفي (ت879هـ)، حفظ القرآن الكريم، ثم أخذ في الجد فقرأ في غالب الفنون، وتصدّر للتدريس والإفتاء قديما، وأخذ عنه الفضلاء حتى شاع ذكره، وانتشر صيته، وأثنى عليه مشايخه، من تصانيفه: "شرح درر البحار وتخريج أحاديث الاختيار"، و"رجال شرح معاني الآثار للطحاوي"[5].

---

(1) انظر: الضوء اللامع، 20/7؛ والجواهر والدرر، 1128/3، 1219-1223؛ والنجوم الزاهرة، 339/16.

(2) انظر: الضوء اللامع، 281/9-283 (727)؛ والجواهر والدرر، 1165/3؛ والبدر الطالع، 259/2-260 (514).

(3) انظر ص38.

(4) انظر: الضوء اللامع، 155/7-156 (386)؛ والجواهر والدرر، 1136/3؛ ونظم العقْيان، ص143 (141).

(5) انظر: الشذرات، 326/7؛ والبدر الطالع، 45/2-47 (369).

6-سبط الحافظ، وهو يوسف بن شاهين الجمال، أبو المحاسن الكركي (ت899هـ)، نشأ في حجر جدّه لأمّه الحافظ ابن حجر، وسمع منه كثيرا، وأمعن في الطلب، من مصنّفاته: "رونق الألفاظ لمعجم الحفّاظ"، و"منحة الكرام بشرح بلوغ المرام"[1].

7-الإمام السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، نزيل الحرمين، أخذ عن مشايخ عصره، وأقبل على فن الحديث فكانت له اليد الطولى في المعرفة بأسماء الرجال وأحوال الرواة والجرح والتعديل، وقد تخرّج في ذلك بشيخه الحافظ ابن حجر الذي لازمه أشدّ الملازمة، وحمل عنه أكثر تصانيفه، يقول في ترجمته: «قرأت عليه الكثير جدا من تصانيفه ومروياته بحيث لا أعلم من شاركني في مجموعها، وكان رحمه الله يودّني كثيرا وينوّه بذكري في غيبتي مع صغر سني حتى قال: ليس في جماعتي مثله، وكتب لي على عدة من تصانيفي، وأذن لي في الإقراء والإفادة بخطه، وأمرني بتخريج حديث ثم أملاه»[2].

8-زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت926هـ)، القاضي الشافعي، صاحب شرح ألفية العراقي، أخذ عن جماعة منهم البلقيني، وجدّ في الطلب فقرأ في جميع الفنون، وأذن له شيوخه بالإفتاء والتدريس، وصنف التصانيف منها: "فتح الوهاب شرح الآداب"، و"غاية الوصول في شرح الفصول"[3].

فهؤلاء هم أبرز من نهل من معين الحافظ ابن حجر، ومن أحوالهم يُعلم مدى الأثر الذي تركه الحافظ فيهم، ولذلك، فحينما توفّي، إنّما فنـي منه الجسد، أمّا روحه فكانت باقية في صورة تلامذته ومصنّفاته.

---

(1) انظر: الضوء اللامع، 10/313-317 (1192)؛ ونظم العِقْيان، ص179 (200)؛ والبدر الطالع، 2/354-355 (591).

(2) الضوء اللامع، 2/40. وانظر ترجمته في الضوء اللامع، 8/2-32 حيث عقد لنفسه ترجمة طويلة؛ والجواهر والدرر، 3/1146؛ والشذرات، 8/15-17؛ والبدر الطالع، 2/184-187. قال الشوكاني: «وقد غلبت عليه محبّة شيخه الحافظ ابن حجر فصار لا يخرج عن غالب أقواله، كما غلبت على ابن القيم محبّة شيخه ابن تيمية، وعلى الهيثمي محبّة شيخه العراقي». البدر الطالع، 2/187.

(3) الضوء اللامع، 3/234-238 (892)؛ ونظم العِقْيان، ص113 (81)؛ والبدر الطالع، 1/252-253 (175).

المطلب الرابع: وفاته وآثاره

مرض الحافظ ابن حجر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (852هـ) بمرض قيل هو الإمساك[1]، وظلّ يعاني منه إلى أن فاضت روحه إلى بارئها ليلة السبت ثامن عشر ذي الحجّة من السنة نفسها (أي 852هـ) على ما تذكره مصادر الترجمة[2].

قال ابن تغرى بردي: «كان لموته يوم عظيم على المسلمين، ومات ولم يُخلّف بعد مثله شرقا ولا غربا، ولا نظر هو مثل نفسه في علم الحديث»[3].

وقال السخاوي: «كان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ، فضلا عمّن دونهم مثله، وشهد أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما الصلاة عليه، وقدّم السلطانُ[4] الخليفةَ[5] للصلاة، ودُفن اتجاه تربة الديلمي بالقرافة، وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه، ومشى إلى تربته من لم يمش نصف مسافتها قط، ولم يخلّف بعده في مجموعه مثله، ورثاه غير واحد بما مقامه أجل منه رحمه الله وإيانا»[6].

هذا وقد رثاه أدباء عصره بالعديد من القصائد[7]، ومن أحسن ما قيل فيه قول تلميذه زين الدين قاسم بن قطلوبغا: «هذا لعمري حين ذهاب علم الحديث وانقطاع خبره، وزوال طلبه وانطماس أثره، فقيل: لا، بل ثمّ علماء أعلام وفقهاء حكّام، وخلّف تلامذة ما بين حفّاظ متفنّنين، وعلماء متقنين، فقلت: مُصرّا على الدعوى:

---

(1) هذا ما يُستفاد من كلام الحافظ السخاوي في الجواهر والدرر، 1185/3-1186.

(2) انظر: الجواهر والدرر، 1193/3؛ والضوء اللامع، 40/2؛ ومفتاح السعادة، 136/1؛ ونظم العقْيان، ص51. وقيل توفي ليلة السبت ثامن عشرين ذي الحجّة، ذكره في النجوم الزاهرة، 259/15.

(3) النجوم الزاهرة، 259/15.

(4) هو الملك الظاهر جُقْمق المذكور في ص34 (رقم 13).

(5) هو المستكفي بالله، أبو الربيع سليمان بن المتوكّل، وقد كان خليفة العبّاسيين في مصر خلال هذه المدة، ولي الخلافة بعد موت شقيقه المعتضد بعهد منه سنة 845هـ، وكان من الصلحاء، عابدا ديّنا، حسن السيرة. قال السيوطي: «وما أظن أنه وجد على ظهر الأرض خليفة بعد آل عمربن عبد العزيز أعبد من آل بيت هذا الخليفة»، انتهت خلافته بموته سنة 855هـ. انظر: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص511-513؛ وأخبار الدوَل، القرماني، 219/2.

(6) الضوء اللامع، 40/2.

(7) ذكر السخاوي عددا منها في الجواهر والدرر، 1232/3-1247.

حَـــلَفَ الزَّمَـــانُ لَيَأتِيَـــنَّ بمِثْلِـــهِ حَنَثَـــتْ يَمِينُكَ يَا زَمَـــانُ فَكَفِّـــرِ
هَلاَّ شَقَقْتُمْ مِثْلَ مَا شـــقَّ الدُّجَـــا جَيْبَ الصَّبَـــاحِ وَشَقَّتِ الأَقْـــلاَمُ
هَـــلاَّ لَبِسْتُـــمْ لِلْحِدَادِ مَلاَبِســـاً أوَمَا النُّجُـــومُ حِدَادُهَا الإِظْـــلاَمُ
لاَ تَحْسَبُوا حُزْناً عَلَيْهِ قَدْ مَضَـــى لِلْحُـــزْنِ فِيـــهِ مَعَ الزَّمَـــانِ دَوَامُ»[1].

إذن توفي الحافظ رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ولكنّه ترك وراءه من الآثار والمصنّفات ما به انتفع العلماء، وهو شاهد له على تقدّمه وعلوّ شأنه في شتّى الفنون، لاسيما علم الحديث الشريف.

ويمكن تقسيم آثار الحافظ ابن حجر إلى قسمين: منظوم ومنثور.

أوّلا: المنظوم

لقد كان للحافظ ابن حجر عناية خاصّة بالشعر؛ إذ أن أوّل اشتغاله إنما كان بالأدب والشعر، وقد شهد له الأدباء في عصره على علوّ كعبه فيه، فــ«أنشد من نظمه في المحافل، وخطب من ديوانه على المنابر، لبليغ نظمه ونثره»[2].

ومما قاله[3]:

وَقَائِـــلٍ هَـــلْ عَمَـــلٌ صَـــالِـــحٌ أعْدَدْتَـــهُ يَدْفَـــعُ عَنْكَ الْكُـــرَبْ
فَقُلْتُ: حَسْبِـــي خِدْمَةُ الْمُصْطَفَى وَحُبُّهُ فَالْمَـــرْءُ مَـــعَ مَنْ أحَـــبْ

وقوله[4]:

خَلِيلَيَّ وَلَّى الْعُمْرُ مِنَّـــا وَلَمْ نَتُـــبْ وَنَنْوِي فِعَالَ الصَّالِحَـــاتِ وَلَكِنَّـــا
فَحَتَّى مَـــتَى نَبْنِي بُيُوتًا مُشَيَّـــدَةً وَأَعْمَـــارُنَا مِنَّا تُهَدُّ وَمَا تُبْـــنَـــى

وقوله[5]:

(1) الجواهر والدرر، 320/1. والأبيات من بحر الكامل: (متفاعل متفاعل متفاعل).

(2) الضوء اللامع، 38/2. وانظر: البدر الطالع، 90/1-91. وقد جمع السخاوي العديد من منظوم ابن حجر في الباب السادس من سفره القيّم الجواهر والدرر، 773/2-888. هذا، وقد جمع نظمه في ديوان بعنوان: أُنس الحُجَر في أبيات ابن حجر، شرحه وحققه: شهاب الدين أبو عمرو، طبعته دار الريّان للتراث، ببيروت سنة 1409-1988.

(3) الجواهر والدرر، 849/2. والبيتان من البسيط المجزوء: (مستفعل مستفعل فاعل).

(4) أُنس الحُجَر، ص365؛ والضوء اللامع، 40/2. والبيتان من الطويل: (فعول مفاعيل فعول مفاعيل).

(5) أُنس الحُجَر، ص365. والبيتان من المتقارب: (فعول فعول فعول فعول).

لَقَــدْ آنَ أَن نَــتَّقِــيَ خَـــالِقــاً إِلَيْهِ الْمَـــآبُ وَمِنْـــهُ النُّـــشُـــورُ
فَنَحْنُ لِصَـــرْفِ الرَّدَى مَـــا لَنَـــا جَمِيـــعًا مِنَ المَـــوْتِ وَاقٍ نَصِيـــرُ

وقوله[1]:

ســــيــــرُوا بِــنَــا لِــمَــتَــاب إِنَّ الـــزَّمَـــــانَ يَـــســـــيـــرُ
إِنَّ الــــــــدَّارَ الْبَــــلاَءُ مَـــــاً لَـــنَــــــا مُجِـــيـــرٌ نَصِـــيـــرُ

وقوله[2]:

أخِي لاَ تُسَوِّفْ بِالْمَتَابِفَقَدْ أَتَـــى نَذِيرُ مَشِيـــبِ لاَ يُفَارِقُـــهُ الْهَـــمُّ
وَإِنَّ فَتًى مِنْ عُمْرِهِ أَرْبَعُـــونَ قَـــدْ مَضَتْ مَعَ ثَلاثٍ عدّهَا عُمْرٌ جَـــمُّ

وقوله[3]:

ثَلاَثٌ مِنَ الدُّنْيَا إِذَا هِيَ حُصِّـــلَتْ لِشَخْصٍ فَلَنْ يَخْشَى مِنَ الضُّرِّوالضَّيْرِ
غِنًى عَنْ بَنِـــيهَا وَالسَّلاَمَـــةُ مِنْهُمُ وَصِحَّةُ جِسْمٍ ثُمَّ خَاتِـــمَةُ الخَيْـــرِ

ثانيا: المصنّفات

لقد ترك الحافظ ابن حجر من بداية تصنيفه سنة ست وتسعين وسبعمائة (796هـــ) تراثا حافلا من الكتب والمؤلّفات، زادت على مائتي تصنيف؛ منها ما كمُل وبُيّض، ومنها ما بقي في المسَوّدات، ومنها ما شرع فيه ولم يكتمل[4]، وقد قال السخاوي في وصفها بوجه عام: «رُزِق فيها من السعد والقبول، خصوصا فتح الباري بشرح البخاري الذي لم يسبق نظيره أمرا عجبا... واعتنى بتحصيل تصانيفه كثير من شيوخه وأقرانه فمن دونهم، وكتبها الأكابر، وانتشرت في حياته، وأقرأ الكثير منها، وحفظ غير واحد من الأبناء عدّة منها، وعرضوها على جاري العادة على مشايخ العصر»[5].

(1) المصدر نفسه، ص365. والبيتان من المجتث: (مستفعل فاعلات).

(2) نفسه، ص365. والبيتان من الطويل: (فعول مفاعيل فعول مفاعيل).

(3) الجواهر والدرر، 851/2؛ ونظم العِقْيان، السيوطي، ص51. والبيتان من الطويل: (فعول مفاعيل فعول مفاعيل).

(4) انظر: الجواهر والدرر، 659/2-685، وقد عدّ منها خمسة ومائتي مصنّف.

(5) الضوء اللامع، 38/2.

ومن أشهر هذه المصنّفات[1]:

أ-في القرآن وعلومه:

1-الإتقان في أحاديث فضائل القرآن.

2-الإحكام لبيان ما وقع في القرآن من الإبهام.

3-تجريد التفسير في صحيح البخاري.

ب-في الحديث وعلومه:

4-إتحاف المهرة بأطراف العشرة.

5-بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام.

6-تغليق التعليق.

7-تقريب التهذيب، وهو عمدة هذه الدراسة وسيأتي التعريف به بعد قليل إن شاء الله.

8-الكافي الشافّ في تخريج أحاديث الكشّاف.

9-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.

ج-في علم الكلام

10-الآيات النيّرات في معرفة الخوارق والمعجزات.

11-البحث عن أقوال البعث.

12-الغُنية في مسألة الرؤية.

د-في الفقه:

13-الأصلح في إمامة غير الأفصح.

14-التمتّع على مذهب الحنفيّة.

15-شرح مناسك "المنهاج".

هـ-في التواريخ والسير:

16-الإصابة في تمييز الصحابة.

---

(1) انظرها في مصادر الترجمة خاصّة: الجواهر والدرر، 659/2-685؛ ونظم العِقْيان، ص46-50، فقد ذكر جملة منها؛ ودراسة الدكتور شاكر محمود عبد المنعم: ابن حجر العسقلاني: مصنّفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة؛ الفصل الثالث من الباب الثاني: طبيعة مصنّفاته ودراستها، 157/1-386، فقد عدّ اثنين وثمانين ومائتي مصنّف ما بين منظوم ومنثور.

17-الإعلام بمن ذُكر في البخاري من الأعلام.

18-إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر.

19-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.

20-مختصر البداية والنهاية لابن كثير.

21-نظم وفيات الأعيان للذهبي.

هذا بالإضافة إلى أمالي حديثيّة عدّها أكثر من ألف مجلس.

ونصل الآن إلى المبحث الثاني للتعريف بأحد هذه الكتب؛ تمهيدا لدراسة منهج الحافظ ابن حجر فيه، وهو "تقريب التهذيب".

المبحث الثاني:

التعريف بكتاب تقريب التهذيب ومقارنته بـــ"الكاشف"

ألّف الحافظ كتبا عدّة في مختلف علوم الحديث من رواية ودراية ومصطلح وجرح وتعديل وتواريخ وغير ذلك، ويُعدّ كتاب "تقريب التهذيب" أحد أهمّ كتب الحافظ التي اشتهرت وطار صيتها في الآفاق؛ نظرا لما يمثّله من أهميّة بالغة، وتفرّد من نوعه في بابه.

وفي هذا المبحث تعريف بهذا الكتاب وأهم ما يميّزه، مع مقارنته بما يُمكن أن يُطلق عليه صنوه: كتاب "الكاشف" للذهبي، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: وصف كتاب "تقريب التهذيب".

المطلب الثاني: سبب تأليفه ومقاصده وموضوعه.

المطلب الثالث: مقارنة "التقريب" بـــ"الكاشف" للإمام الذهبي.

المطلب الأول: وصف كتاب "تقريب التهذيب"

صرّح الحافظ بأنه سمّى كتابه "تقريب التهذيب"[1].

وقد فرغ منه في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثمانمائة (826هـــ)، وهذا جملة في الأسماء من الألف إلى الياء[2].

أما الفراغ من الكتاب ككل فكما قال الحافظ في نهايته: «آخر الكتاب، فرَغَ –سوى ما أصلح فيه بعد– في يوم الأربعاء، رابع عشر جمادى الآخرة، عام سبعة وعشرين وثمانمائة (827هـــ)، ملخّصه أحمد بن علي بن حجر، حامدا مصليا مسلما»[3].

وقد طبع الكتاب عدّة طبعات، منها[4]:

الأولى: نسخة حجرية سنة 1292هـــ بهامش كتاب "المغني" للمفتي الهندي.

الثانية: نسخة طبعت سنة 1318هـــ.

الثالثة: نسخة طبعت سنة 1920م.

---

(1) خطبة تقريب التهذيب، ص16.

(2) انظر: التقريب، ص543.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص684.

(4) انظر: مقدمة المحقق مصطفى عبد القادر عطا على تقريب التهذيب، 16/1.

الرابعة: نسخة طبعت في لكنو بالهند سنة 1356هـ.

الخامسة: نسخة طبعت بعناية محمد سلطان التمنكاني صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، حقّقها وعلّق حواشيها وقدّم لها عبد الوهاب عبد اللطيف، وقد حوت العديد من الأخطاء.

السادسة: وهي طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1413هـ-1993م بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا[1].

أما عن النسخة المعتمدة في هذا البحث فهي بعناية عادل مرشد، وهي الطبعة الأولى لمؤسّسة الرسالة ببيروت، سنة 1416هـ-1996، و لم يُقدّم لهذه الطبعة بأي مقدّمة سوى كلمة للناشر ومصوّرات عن النسخ المعتمدة في التحقيق، ولعلّ السبب يرجع في ذلك إلى أنها جاءت متأخرة عن العديد من الطبعات التي تولّت ذلك، كطبعة مصطفى عبد القادر عطا السالفة الذكر، وطبعة محمد عوامة، ولاسيما أيضا بعد صدور كتاب "تحرير التقريب"، تأليف: بشار عوّاد معروف وشعيب الأرناءوط، وما يميّز طبعة عادل مرشد أنها سهلة التناول؛ حيث ضُبطت الأسماء فيها بالشكل، ومُيّزت باللون الأحمر، وحوت علامات ترقيم موضِّحة، كما ضمّنها المحقّق تعليقات وتعقيبات مفيدة في حينها.

وتقع النسخة المعتمدة في مجلّد واحد مؤلّف من 684 صحيفة، وكل صحيفة مقسّمة إلى عمودين بمعدّل ثماني ترجمات تقريبا في كل عمود، وقد حوى الكتاب في مجموعه حسب ترقيم هذه الطبعة ستّا وعشرين وثمانمائة وثمانية آلاف (8826) ترجمة بالمكرّر، وهي مرتّبة على حروف المعجم؛ ابتداء بترجمة أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي، وانتهاء بترجمة أم ولد عبد الرحمن بن عوف عن أمّ سلمة.

وقد قسّمه مصنّفه الحافظ ابن حجر إلى عدّة أقسام:

فذكر أوّلا الأسماء من ألف إلى ياء، وبدأ باسم "أحمد"، وفي حرف الميم بدأ باسم "محمد" لشرف هذين الاسمين، وتبعا للأصل.

ثمّ إنه يعتمد في الترتيب على أوّل حرف من كل اسم، فإذا تعدّد الرواة الحاملون للاسم نفسه اعتدّ باسم الأب، ثمّ الجدّ وهكذا، وإذا كان الذين يتسمّون باسم واحد كُثرا، قسّمهم إلى فصول بحسب حروف أسماء الآباء، فمثلا في "محمد" بعد أن ذكر المحمّدين الذين تبدأ أسماء آبائهم بالهمزة، قال: «

(1) ويُضاف إلى هذه الطبعات طبعة دار الرشيد بسوريا سنة 1406هـ-1986م، والتي حققها محمد عوامة، وتقع في مجلّدة واحدة من 765 صحيفة، قدّم لها الشيخ محمد عوّامة بمقدّمة مفيدة، وهي لا تخلو من بعض الأخطاء كما وقفت على بعضها!

فصل ب في آباء المحمدين»[1]، فذكر أولا: محمد بن بشار بن عثمان العبدي[2]، ثم محمد بن بِشْر بن بشير[3]، وهكذا فصل "ت" خال، لعدم وجود أسماء بذلك، ثم فصل "ث": محمد بن ثابت بن أسلم البُناني[4]، إلى آخر الحروف.

وعندما أنهى حرف الياء، انتقل إلى باب الكنى وفق الترتيب السابق، والاعتبار بما بعد أداة الكنية[5].

ثم باب من نسب إلى أبيه أو أمه أو جده أو عمه ونحو ذلك على ترتيب الحروف، مثل: ابن أبي أوس الثقفي[6]، وابن أبي الحكم الغفاري[7]، وأغلب هذا الباب إحالات على الأسماء الأصلية لأصحاب هذه النسب، مثل قوله: «ابن جابر: هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر»[8].

وفي آخر هذا الباب عقد فصلين[9]: أولهما: فيمن قيل فيه ابن أخي فلان، وضمّنه بضع ترجمات، مثل: ابن أخي الحارث الأعور[10]، والفصل الثاني: فيمن قيل فيه ابن أم فلان، وضمّنه ترجمة واحدة لابن أم الحكم[11]، وإحالتين.

ثم "باب من اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك"[12]، وحوى أربع ترجمات هي: السَّعْدي[13]، والطُّفاوي[14]، والقَيْسي[15]، والنجراني[1]، وبقية النسب إحالات على مواضعها من الأسماء.

---

(1) تقريب التهذيب، ص405.

(2) المصدر نفسه، ص405 (رقم 5754).

(3) نفسه، ص405 (رقم 5755).

(4) التقريب، ص406 (رقم 5767).

(5) انظر: التقريب، من ص544 (رقم 7922) إلى ص604 (رقم 8458).

(6) المصدر نفسه، ص606 (رقم 8459).

(7) نفسه، ص608 (رقم 8464).

(8) نفسه، ص607. وانظر ترجمته من الكتاب، ص294 (رقم 4041).

(9) نفسه، ص623.

(10) نفسه، ص623 (رقم 8492).

(11) نفسه، ص623 (رقم 8498).

(12) التقريب، ص624. وفي بعض نسخ التقريب "باب الأنساب إلى القبائل والبلاد والصنائع وغير ذلك".

(13) التقريب، ص627 (رقم 8499).

(14) نفسه، ص627 (رقم 8500).

(15) نفسه، ص629 (رقم 8501).

ثم "باب الألقاب وما أشبهها"(2)، وكلّها إحالات على أسمائها.

ثم "الكنى من الألقاب"(3)، وأيضا هي إحالات على الأسماء.

ثم "الأنساب من الألقاب"(4)، ولا تختلف عما سبق في احتوائها على إحالات على الأسماء.

ثم "باب المبهمات بترتيب من روى عنهم"(5)، مثل: «زهرة بن معبد، عن ابن عم له، عن عقبة بن عامر؛ لم يسم، من الثانية. د»(6)، وإذا كان المبهم معروفا أحال على ترجمته من اسمه، مثل: «صالح أبو الخليل، عن صاحب له، هو: عبد الله بن الحارث»(7)، وقد تكرّر ذلك كثيرا.

وضمّن هذا الباب "الكنى"(8) ممن روى عن المبهمات، وفصلا منه لمن روت من النساء عن المبهمات(9).

وكل ما مرّ إنما هو في الرجال.

ثم عقد بابا للنساء على حروف المعجم(10)، ورتّبهن الترتيب السابق، وختمهنّ بـــ"فصل في المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالا ثم نساء"، قال: «ولم يفرد المزي هذا الفصل في أصل التهذيب، فتبعته في تهذيب التهذيب، ثم أفردته هنا لتمام الفائدة»(11).

فهذه إجمالا أقسام الكتاب وما يتميّز به من الناحية الشكلية، وسيأتي بإذن الله مزيد تفصيل عن محتوياته في المطلب الآتي.

---

(1) نفسه، ص632 (رقم 8502).

(2) نفسه، ص635.

(3) نفسه، ص645.

(4) نفسه، ص647.

(5) نفسه، ص649.

(6) نفسه، ص651 (رقم 8510).

(7) نفسه، ص652.

(8) نفسه، ص659.

(9) نفسه، ص660.

(10) نفسه، ص661.

(11) نفسه، ص679.

المطلب الثاني: سبب تأليفه ومقاصده وموضوعه

يُعدّ كتاب "تقريب التهذيب" اختصارا لكتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ أيضا، وهو بدوره اختصار لكتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزّي الذي هذّبه من "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي على ما سيأتي ذكره إن شاء الله[1].

ويمكن القول: إن "تقريب التهذيب" هو معتصر مختصر المختصر، وقد كان للحافظ عدّة أسباب ومقاصد دفعته إلى هذا التأليف.

أولا: سبب التأليف

لأن "تقريب التهذيب" هو مختصر "تهذيب التهذيب" فإن الحافظ –رحمه الله– لم يعمد إلى تأليفه إلا بعد أن أنهى كتابه "تهذيب التهذيب"، والذي اطّلع عليه أبناء عصره ممن لهم عناية بهذا المجال فنال إعجابهم، لولا أنه اتّسم بشيء من الطول، على الرغم من أنه يعدل ثلث أصله "تهذيب الكمال" أو يزيد عليه قليلا، ممّا يثقل على طالبي الاختصار، والمفيد من الأقوال.

وقد ذكر الحافظ في خطبة "التقريب" سبب تأليفه لهذا الكتاب، وهو أن أحد الإخوان طلب إليه تجريد الأسماء التي في "تهذيب التهذيب"، قال الحافظ: «ووقع الكتاب المذكور –أي تهذيب التهذيب– من طلبة الفن موقعا حسنا عند المميّز البصير، إلاّ أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل –أي تهذيب الكمال– والثلث كثير، فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرّد له الأسماء خاصة»[2].

و لم ير الحافظ في هذا الذي طُلب منه وجاهة؛ لعدم انتفاع طلبة العلم بمجرّد ذكر الأسماء، إلاّ أنه عاد وفكّر فيما هو أحسن من ذلك؛ حيث يجمع بين رغبة السائل في تجريد الأسماء، وبين إضافة أشياء على ذلك يستفيد منها المشتغلون بهذا الفن، فقال تتمّة لكلامه السابق: «فلم أوثر ذلك؛ لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته، على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها، وزيادة»[3].

ويُستشفّ من هذا، أن الحافظ أبى إلاّ أن يجعل لمصنَّفه "تقريب التهذيب" قيمة علمية ذات أثر وفائدة على طلبة العلم، فكان أن اختصر كتابه "تهذيب التهذيب" من دون الإخلال ببعض أسسه بما ضمّن "التقريب" من مقاصد.

---

(1) انظر: ص68.

(2) خطبة التقريب، ص13.

(3) المصدر نفسه، ص13.

ثانيا: مقاصد التأليف

من خلال ما قدّمه الحافظ في خطبة "التقريب" نجد أنه قصد بهذا التأليف عدّة مقاصد، أجملها في قوله: «أحكم على كل شخص منهم بحكم، يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وُصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبا، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجدّه، ومنتهى أشهر نِسبْته ونَسَبه وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راو منهم بحيث يكون قائما مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه»(1).

ويُيستخلص من هذا الكلام، ومن صنيع الحافظ في كتابه "تقريب التهذيب" أنه قصد به:

1. تلخيص ما جاء في كتاب "تهذيب التهذيب".
2. نبذ الاختلاف في أسماء الرواة بإثبات المشتهر منها.
3. ضبط الأسماء المشكلة بالحروف.
4. جرح وتعديل الرواة بإيراد أصح ما قيل فيهم.
5. بيان عصر كل راو يكون بدلا عن عدم ذكر الشيوخ والتلاميذ.
6. ذكر سنة وفاة كل راو إذا كانت معروفة.
7. إثبات من أخرج لكل راو من أصحاب الكتب الستة.

فهذه بصفة عامة المقاصد التي وضعها الحافظ لكتابه "تقريب التهذيب"، وسيتضح الأمر أكثر عند الحديث عن المنهج الذي سلكه في تحقيق هذه المقاصد، وذلك بعد الحديث عن موضوع الكتاب.

ثالثا: موضوعه

إن كتاب "تقريب التهذيب" بما عالجه من مقاصد، يمكن تصنيفه ضمن علمين من علوم الحديث: علم الرجال أو علم تواريخ الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وهما علمان متداخلان في أغلب الأحيان؛ لما بينهما من ترابط وثيق، والعلاقة التي تجمعهما هي علاقة عموم وخصوص.

---

(1) خطبة التقريب، ص13-14.

فعلم الرجال اعتنى به علماء الحديث عناية خاصة، تمثّلت في تتبّع أحوال الرواة بذكر أسمائهم وألقابهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم ورحلاتهم، إلى غير ذلك من التفاصيل، والغاية من وراء ذلك هي: «معرفة حال رواة الحديث، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكذّاب من الرواة»(1).

ولهذا كان علم الرجال «جليل القدر، عظيم الأثر، الحاجة إليه داعية، والضرورة به قاضية، وليس من عظيم في الحديث وهو عنه بعيد، أو باعه فيه قصير، وكيف لا يكون كذلك؟ وهو نصف علم الحديث؛ فإنه سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة، فمعرفة أحوالهم نصف هذا العلم بلا ريب»(2).

ثم إن المصنّفات التي ظهرت في علم الرجال لم تكن على نمط واحد، ولذلك تعدّدت أسماء الكتب فيه، من حامل لعنوان الطبقات كطبقات ابن سعد، إلى كلمة تاريخ كتواريخ البخاري الثلاثة، وتاريخ يحيى بن معين، وما إلى ذلك، على أن هذه المؤلّفات تنقسم من حيث موضوعها إلى كتب معرفة الصحابة خاصة، أو التابعين خاصة، أو رواة الحديث عامة أو كتب معيّنة وغير ذلك(3).

وأما علم الجرح والتعديل فيكاد يكون جزءا من علم الرجال، وفرعا من فروعه؛ إذ أنه لا يُعنى بسيَر الرواة وتواريخهم كما في علم الرجال، بقدر ما يُعنى بدرجة هؤلاء الرواة من حيث الوثاقة، ولذلك عرّفوه بأنه «علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ»(4).

وعلم الجرح والتعديل من أوائل ما ظهر من فنون الحديث؛ حيث تعود جذوره إلى حديث القرآن والسنة في ذمّ ومدح بعض أصناف الناس، كما عُرف الكلام في الرواة جرحا وتعديلا في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم، إلى أن صار كما قال الإمام الحاكم (ت405هـ): «هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان؛ كل نوع منهما علم برأسه، وهو ثمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه»(5).

---

(1) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، ص147. وانظر: تاريخ فنون الحديث النبوي، محمد عبدالعزيز الخولي، ص252.

(2) تاريخ فنون الحديث، ص252.

(3) انظر: أصول التخريج، ص152 فما بعدها.

(4) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، 582/1. وانظر: تعاريف أخرى لهذا العلم: تاريخ فنون الحديث، ص255؛ والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: دراسة منهجية في علوم الحديث، فاروق حمادة، ص26؛ وعلم أصول الجرح والتعديل، أمين أبو لاوي، ص72.

(5) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص52. وانظر: المدخل إلى الصحيح، له، ص79 فما بعدها.

وقد ظهرت التصانيف في علم الجرح والتعديل مختلفة متنوعة، منها ما هو في عموم رواة الحديث كالتاريخ الكبير للبخاري وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، أو الثقات خاصة كثقات ابن حبان وثقات العجلي، أو الضعفاء كالكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، والضعفاء الكبير للعقيلي، أو جرح وتعديل رواة كتب مخصوصة، ومنها رجال أصحاب الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة؛ حيث ألّف فيهم الحافظ عبد الغني المقدسي[1] (ت600هـ) "الكمال في أسماء الرجال"، وهذّبه المزي (742هـ) في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، وقد اعتنى به العديد من العلماء كالذهبي ومُغَلْطاي، وحافظنا ابن حجر الذي اختصره في "تهذيب التهذيب"، ثم "تقريب التهذيب"[2].

فكتاب "تقريب التهذيب" إذن يختص بتراجم رواة أصحاب الكتب الستة، أي أنه اعتنى بذكر أسماء من روى عنهم أصحاب الكتب الستة وهم:

1-الإمام البخاري: في صحيحه، والأدب المفرد، وخلق أفعال العباد، وجزء القراءة، ورفع اليدين.

2-الإمام مسلم: في صحيحه ومقدّمته.

3-الإمام أبو داود: في السنن، والمراسيل، وفضائل الأنصار، والناسخ والمنسوخ، والقدر، والتفرّد، والمسائل، ومسند مالك.

4-الإمام الترمذي: في السنن، والشمائل.

5-الإمام النسائي: في السنن، ومسند علي، ومسند مالك.

6-الإمام ابن ماجه: في السنن، والتفسير.

وسنرى في المطب الآتي أنّ الحافظ خالف الإمام الذهبي في بعض حيثيات كتابه "التقريب".

---

(1) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي، تقي الدين أبو محمد المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي، الحنبلي، الحافظ الإمام محدّث الإسلام، صاحب التصانيف. تذكرة الحفاظ، الذهبي، 1372/4-1380 (رقم 1112)؛ والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني البغدادي، ص370؛ والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ابن مفلح، 152/2-155 (رقم 636).

(2) انظر: كشف الظنون، 1509/2-1510.

المطلب الثالث: مقارنة "تقريب التهذيب" بـ"الكاشف" للإمام الذهبي

تقتضي المقارنة التعريف أوّلا بالإمام الذهبي وبكتابه "الكاشف"، إلاّ أنّ الإمام الذهبي أشهر من أن يُعرّف، فهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله، الذهبي، التركماني الأصل، الدمشقي (673-748هـ)، الإمام الحافظ الجهبذ الناقد، حامل راية علم الرجال، ذو التصانيف التي سارت بذكرها الركبان، ويكفينا في مترلته، ما قاله تلميذه التاج السبكي (771هـ): «وأمّا أستاذنا أبو عبد الله، فبصرٌ لا نظير له، وكتر هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظا، وذهب العصر معنى ولفظا، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنّما جُمعت الأمّة في صعيد واحد، فنظرها، ثمّ أخذ يُخبر عنها إخبار من حضرها، وكان محطّ رحال تغيَّبت، ومنتهى رغبات من تغبَّيت، تعمل المطيّ إلى جواره، وتضرب البُزُل[1] الهاري أكبادَها»[2].

وأمّا كتابه "الكاشف"، فليس المجال هنا لبسط الكلام عليه، فذلك يحتاج إلى جهد علمي مستقل[3]، وإنّما الغرض التعريف به، وبيان الملامح العامّة لمنهج مؤلّفه فيه، ومقارنة ذلك بما في "التقريب".

فعنوان "الكاشف" كاملا هو: "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة"، وقد زاد هذا العنوان توضيحا بقوله في خطبته: «هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة، مقتضب من "تهذيب الكمال" لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزّي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب، دون باقي التواليف التي في التهذيب، ودون من ذكر للتمييز، أو كرّر للتنبيه»[4]،

(1) ضُبطت في الطبقات بسكون الزاي، وهي في الصحاح بضمها مع التخفيف، أو بالفتحة مع التشديد، ويقال أيضا: بَوَازِل، جمع بازل: الجمل أو الناقة التي فطر نابها، وذلك في السنة التاسعة، وربما في الثامنة. الصحاح، 1633/4.

(2) طبقات الشافعية الكبرى، 101/9. وانظر في ترجمته على سبيل المثال: الوافي بالوفيات، 163/2؛ والدرر الكامنة، 66/5-68 (894)؛ والشذرات، 153/6-157. وهناك رسالة قيّمة للدكتور بشار عواد معروف، عنوانها: "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" فقد بسط الحديث فيها عن حياة الإمام الذهبي ومصنّفاته، و لم تقع بين يدي، واستفدتها من كتاب: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمه الله –جمعا ودراسة–، لأبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، ص34؛ ومقدمة تحقيق كتاب تذهيب التهذيب للذهبي، 17/1.

(3) وفي مقدمة محقق الكاشف: الأستاذ محمد عوامة العديد من الفوائد والشروحات حول منهج الذهبي في كتابه، تراجع في موضعها من الكاشف المطبوع بتحقيقه.

(4) خطبة الكاشف، 187/1.

ثم ذكر رموزه في الكتاب، وهي: **خ**: للبخاري، **م**: لمسلم، **د**: لأبي داود، **ت**: للترمذي، **س**: للنسائي في المجتبى، **ق**: لابن ماجة، ع: لهم جميعا، **٤**: للسنن الأربعة.

وهذه الرموز متفقة تماما مع رموز الحافظ في الأصول الستة[1]، وإن اختلفا في الرمز "**س**"، فهو عند الحافظ يشمل النسائي في المجتبى والسنن الكبرى، وأمّا عند الذهبي فهو للمجتبى فقط.

ومما يتّفق فيه "التقريب" مع "الكاشف" أيضا: أنهما كلاهما مختصر في الرجال، وكلاهما متفرّع عن "تهذيب الكمال" للمزي، وإن اختصر الحافظ تقريبه من "تهذيب التهذيب" الذي هو مختصر من "تهذيب الكمال"، فالتقريب مختصر من هذا الأخير بعلاقة التعدّي.

كما اعتنى كل منهما في الترجمة للرواة بذكر الاسم والنسَب والنِّسبة.

وأمّا عن أوجه الاختلاف، فقد أوضح الإمام الذهبي أنّه خصّص كتابه لرجال الكتب الستة، لا لمن روى له أصحاب الكتب الستة، أو ذكر للتمييز أو التنبيه، وهذا أوّل اختلاف بينه وبين الحافظ في "التقريب"، الذي ضمّنه كل تراجم تهذيب الكمال التي استثناها الذهبي.

وثاني اختلاف وأهمّه، إنما هو في المقصد: فالمقصد الأول من "التقريب" الوصول إلى خلاصة في الحكم على الراوي من جرح أو تعديل، باصطلاحات وضعها الحافظ نفسه، وهي مراتب الجرح والتعديل الاثنتي عشرة، وأما الذهبي في "الكاشف"، فالذي يتّضح للمتصفّح له أنّه وإن اعتنى فيه بذكر أحكام الجرح والتعديل، إلاّ أنّه لم يجعلها مقصد المقاصد، بدليل أنّه مرّة ينقل ما قيل في الرجل من جرح أو تعديل، ومرّة يحكم هو بنفسه عليه، ومرّة يقرّر أنه مختلف فيه، ومرّة لا يذكر لا جرحا، ولا تعديلا[2].

وأما ثالث اختلاف فهو في مقوّمات الترجمة عند كليهما، فقد التزم الذهبي ذكر الشيوخ والتلاميذ، في حين أغفل الحافظ ذلك، مستعيضا عنه بما وضعه من الطبقات الاثنتي عشرة التي أوضحها في خطبة "التقريب".

---

(1) انظر رموز الحافظ على ما يأتي في ص78-79.

(2) وهذا ما ألمح إليه محقق الكاشف بقوله عنه: «إنّه كتاب دُربة وتعليم وتأسيس، أكثر من كونه مرجعا لحكم نهائي في الجرح والتعديل، أما "التقريب" فهو على خلاف ذلك؛ هو مرجع لأخذ خلاصة في الجرح والتعديل، أكثر منه مدرِّبا معلّما». مقدمة تحقيق الكاشف، 1/8-09.

كما زاد الذهبي على الحافظ بذكر فوائد تتعلّق بالترجمة، من خبر أو معلومة، وإن لم يطّرد ذلك عنده[1].

إلاّ أنّ الحافظ قد انتقد "الكاشف"، فقال في خطبة التهذيب: «ولمّا نظرت في هذه الكتب، وجدت تراجم "الكاشف" إنما هي كالعنوان، تتشوّق النفوس إلى الاطّلاع على ما وراءه»[2]، وكان هذا من الدواعي لتأليف كتابه "تهذيب التهذيب".

فهذه عموما أوجه التشابه والاختلاف بين "التقريب" و"الكاشف"، وسيأتي مزيد بيان لمنهج الحافظ في "التقريب" من خلال المبحث الآتي.

---

(1) انظر للمزيد عن منهج الذهبي في الكاشف: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمه الله، أبو عبدالرحمن محمد الثاني، 97/1.

(2) خطبة تهذيب التهذيب، 07/1.

المبحث الثالث: منهج الحافظ في التقريب

المنهج لغة[1]، كالنهج والمنهاج: الطريق الواضح البـــيِّن، والجمع نَهَجَات ونُهُج ونُهُوج، وفي التنـــزيل: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[2].

واصطلاحا هو: «طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم»[3].

وقد عُرف علماء الحديث بمنهج علمي فريد من نوعه، بل إن كل فرع من فروع علم الحديث كان له منهجه الخاص الذي تُتناول به موضوعاته، والحافظ ابن حجر أحد علماء الحديث الذين تركوا بصمات واضحة في علم الحديث بما تميّز به من منهج في مؤلفاته، والتي منها "تقريب التهذيب"، وفي هذا المبحث تتبّع لصنيع الحافظ في هذا الكتاب من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: موارده.

المطلب الثاني: طريقته ورموزه.

المطلب الثالث: مذهبه في الجرح والتعديل.

المطلب الرابع: المآخذ على كتاب "التقريب".

(1) انظر: الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، 346/1.

(2) سورة المائدة: الآية 48.

(3) مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي، ص03.

المطلب الأول: موارده

ذكر الحافظ –رحمه الله– أن كتابه "تقريب التهذيب" إنما هو اختصار لكتابه "تهذيب التهذيب"[1].

وبناء على ذلك يكون "تهذيب التهذيب" هو المورد الوحيد لكتاب "تقريب التهذيب"؛ لأن مادّته مستقاة منه أوّلا وآخرا.

وقد سبقت الإشارة إلى أن أوّل من اعتنى برجال الكتب الستة هو الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت600هـ)[2]، فقد ألّف كتابا سمّاه "الكمال في أسماء الرجال"[3]، حيث جمع فيه رواة أصحاب الكتب الستة على اختلاف طبقاتهم.

ثم جاء الإمام الحافظ جمال الدين أبو الحجّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المِزّي (ت742هـ)[4]، فألّف عليه كتابه "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، استدرك فيه على الحافظ عبد الغني ما فاته، قال التاج السبكي (ت771هـ) وهو تلميذ الحافظ المِزّي: «صنّف تهذيب الكمال المجمع على أنه لم يُصنَّف مثله»[5].

وهذان الكتابان –أي الكمال وتهذيبه– من أهمّ ما ألّف في علم الرجال، حيث إن كل من جاء بعدهما يُعدّ عالة عليهما، وقد قال الحافظ عنهما إنهما «من أجلّ المصنّفات في معرفة حملة الآثار وضعا، وأعظم المؤلّفات في بصائر ذوي الألباب وقعا»[6].

ثم صار "تهذيب الكمال" لما اشتمل عليه من محاسن أساسا للعديد من الكتب التي ألّفت عليه؛ اختصارا أو تهذيبا، فمن الذين اعتنوا بهذا الكتاب:

1-الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي[7] (ت748هـ)، حيث ألّف أوّلا كتابا سماه "تذهيب التهذيب"[1]؛ اختصر فيه قليلا "تهذيب الكمال"، ثم ألّف كتابا آخر هو

---

(1) انظر خطبة التقريب، ص13.

(2) سبقت ترجمته في ص69 (حاشية 03).

(3) انظر: كشف الظنون، 1509/2. وقد ذكره باسم "الكمال في معرفة الرجال" وقال إنه أيضا للشيخ الإمام محب الدين بن النجار محمد بن محمود البغدادي المتوفى سنة 643هـ.

(4) انظر ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، 395/10-430 (1417)؛ والدرر الكامنة، 228/6-233 (2608)؛ والبدر الطالع، 353/2-354.

(5) طبقات الشافعية الكبرى، 396/10.

(6) خطبة تهذيب التهذيب، 03/1.

(7) وقد سبقت ترجمته قريبا في ص69.

"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"[2]، اقتصر في كل ترجمة منه غالبا على اسم الراوي ونَسَبه ونِسبته وكنيته، وأشهر شيوخه وتلامذته، وحال الراوي من حيث الجرح والتعديل، وسنة الوفاة، ورموز من روى له من أصحاب الكتب الستة، وهذا من غير من ذُكر للتمييز، أو كُرِّر للتنبيه[3].

وقد انتقد الحافظ هذين الكتابين فقال عنهما: «ولمّا نظرت في هذه الكتب، وجدت تراجم "الكاشف" إنما هي كالعنوان، تتشوّق النفوس إلى الاطّلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابا سمّاه "تذهيب التهذيب" أطال فيه العبارة، ولم يعْد ما في التهذيب غالبا، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح»[4].

ومع ذلك فقد انتفع الحافظ بما في التذهيب خاصّة، حيث قال: «وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلا، فرأيت أن أضم زياداته لكمل الفائدة»[5].

وهذا الذي ذكره الحافظ مع طول كتاب "تهذيب الكمال"، وخلوّ بعض تراجمه من بيان أحوال المترجَم لهم، واستحالة استيعاب شيوخ ورواة كل ترجمة؛ حيث إنه «شيء لا سبيل إلى استيعابه ولاحصره، وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعبها وسعتها»[6]، فهذا كلّه كان سببا في تأليف كتابه "تهذيب التهذيب".

---

(1) وقد طبع بتحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، طبعته دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، سنة 1425-2004.

(2) وهو ما سبق الحديث عنه في المطلب الثالث من المبحث الثاني من هذا الفصل. انظر ص70.

(3) انظر خطبة الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، 187/1.

(4) خطبة تهذيب التهذيب، 07/1.

(5) المصدر نفسه، 10/1.

(6) نفسه، 08/1.

2-الإمام الحافظ علاء الدين مُغَلْطاي[1] بن قليج[2]، المصري[3] (689-762هـ)، ألّف كتابه القيّم "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال"[4]، وهو كتاب حافل بالاستدراكات، مع العودة بها إلى مصادرها الأصيلة[5]، لاسيما أقوال الجرح والتعديل التي هي مقصود الحافظ في تهذيبه، ولذلك قال عنه: «وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر –أي تهذيب التهذيب- بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مُغَلْطاي على تهذيب الكمال، مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنت به في العاجل، وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل؛ فما وافق أثبته، وما باين أهملته، فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين[6] في حجم لطيف، لكان معنى مقصودا، هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما، والعلم مواهب، والله الموفّق»[7].

ومع ذلك، فقد فات الحافظ العديد من الاستدراكات التي أضافها مغلطاي، كما هو ظاهر عند دراسة بعض ترجمات هذا البحث[8].

فالحافظ إذن جمع في كتابه "التهذيب" محاسن كل من "التذهيب" و"الكاشف" للذهبي، و"الإكمال" لمغلطاي، فجاء فريدا في بابه، وقد التزم فيه بما يلي:

1. إثبات كل الترجمات التي في الأصل –أي تهذيب الكمال- مع زيادة من هو على شرط المصنّف –أي المزّي- وتمييزه باللون الأحمر.

2. اقتصر في شيوخ ورواة المترجَم لهم على الأشهر والأحفظ والمعروف، فإن كانت الترجمة قصيرة لم يحذف منها شيئا في الغالب، وإن كانت متوسّطة أثبت الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في

---

(1) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وإسكان اللام، وقيل غير ذلك.

(2) قيل بضم القاف بالتصغير، وقيل غير ذلك.

(3) إمام حافظ مؤرّخ، عالم بالأنساب، صاحب التصانيف. ترجمته في: الوفيات، ابن رافع السلامي، 243/2-244 (759)؛ والدرر الكامنة، 114/6 (2310)؛ وطبقات الحفاظ، السيوطي، ص538 (1167).

(4) وقد صدرت الطبعة الأولى منه من قبل دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، سنة 1422هـ-2001م.

(5) انظر مقدمة تحقيق الإكمال، 31/1.

(6) الظاهر من السياق أنّه قصد تذهيب التهذيب للذهبي، والإكمال لمغلطاي، والله أعلم!

(7) خطبة تهذيب التهذيب، 11/1.

(8) انظر مثلا: ص157 (حاشية 06)، 159 (حاشية 07)، ص273 (حاشية 06). وتفسير هذا من الحافظ إما أنه أهملها عمدا؛ لعدم موافقتها الأصول كما اشترط في كلامه السابق، وإما لاكتفائه بما نقل هو من الأقوال.

الغالب، وإن كانت طويلة اقتصر فيها على ذكر من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولايخالف ذلك إلا لمصلحة.

3. حذف الأحاديث التي أخرجها صاحب الأصل بأسانيده الخاصة؛ لأنها بالمعاجم والمشيخات أليق.

4. لم يلتزم طريق المصنِّف في سياق شيوخ ورواة المترجَم لهم؛ لأن لازمه تقديم الصغير على الكبير، ولذلك رتّبهم حسب الأحفظيّة، إلاّ أن يكون من أقرباء صاحب الترجمة فيقدّمه، مع الحرص على ذكر من وُصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة.

5. الاقتصار في نقل الأقوال على ما يفيد الجرح والتعديل دون ما سواها.

6. يميّز أقواله عن الأصل بإضافة كلمة "قلت" في أولها.

7. حذف الفصول الثلاثة التي قدّم بها المصنِّف كتابه، وهي: شروط الأئمّة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية؛ لأن مكانها في غير هذا الموضع.

8. ثم إنه بعد ذلك، ألحق ما التقطه من "تذهيب التهذيب" للحافظ الذهبي من زيادات، كما أثبت الترجمات التي حذفها المصنِّف من "الكمال" لعدم وقوفه على مروياتها عند أصحاب الكتب الستة؛ لأن إثباتهم على الاحتمال أولى من حذفهم جملة، على أنه عثر على مرويات بعضهم[1].

وبالنظر إلى ما سبق، فقد عُدّ كتاب "تهذيب التهذيب" أحسن مختصرات "تهذيب الكمال"؛ لما تميّز به من تحرير العبارة وحسن الصياغة.

فهذا هو "تهذيب التهذيب" الذي استقى منه الحافظ كتابه "تقريب التهذيب"، وهو كما يبدو ذو أهمية بالغة لدى طالبي هذا الفن، ولذلك اختصره الحافظ كي تعمّ به الفائدة، ويسهل الرجوع إليه، على طريقة ميسّرة كما سيظهر من خلال المطلب الموالي.

---

(1) انظر خطبة تهذيب التهذيب، 1/4-05.

المطلب الثاني: طريقته ورموزه

أوّلا: طريقته

أوضح الحافظ في خطبة التقريب الطريقة التي سار عليها في إيراد ترجمات الرواة، وتتمثّل بإيجاز فيما يلي:

1. ألاّ تتجاوز كل ترجمة السطر والواحد غالبا.
2. تشتمل كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجدّه، ومنتهى أشهر نِسبته ونَسبه وكنيته ولقبه.
3. ضبط المشكَل من الأسماء بالحروف.
4. الحكم على الراوي بأصحّ ما قيل فيه، وأعدل ما وُصف، وسيأتي الحديث عن المراتب في المطلب الثالث عند التطرّق لمذهب الحافظ في الجرح والتعديل.
5. التعريف بعصر كل راو بنسبته إلى إحدى الطبقات الاثنتي عشرة التي جعل جملة الرواة ينقسمون إليها، وهي:

الأولى: الصحابة، الثانية: كبار التابعين مع تمييز المخضرم منهم، الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، الرابعة: تلي الثالثة ممّن جلّ روايتهم عن كبار التابعين، الخامسة: الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، السادسة: عاصروا الخامسة ولم يلقوا أحدا من الصحابة، السابعة: كبار أتباع التابعين، الثامنة: الوسطى من السابعة، التاسعة: الصغرى من أتباع التابعين، العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين، الحادية عشرة: الوسطى من العاشرة، الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، ويلحق بها شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلا.

6. ذكر سنة الوفاة إذا كانت معروفة: فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى الثانية العشرة فهم بعد المائتين، وإلاّ بيّن(1).

---

(1) انظر: خطبة التقريب، ص15.

ثانيا: رموزه

أمّا رموز الكتاب والتي يعبّر عنها بالأرقام، فلم تكن بِدعا من الحافظ، فقد سبقه إليها الحافظ المِزّي في "تهذيب الكمال"، وتبعه عليها الحافظ في "تهذيب التهذيب"، ثم في "تقريب التهذيب"، وهي:

كما استعمل رموزا للدلالة على أصحاب الكتب، وذكر أنّه وضع هذه الرقوم على أوّل اسم كلّ راو، وهي مثبتة في آخر ترجمة كل راو من النسخ المطبوعة، وتنقسم إلى قسمين: رموز انفراد، ورموز اجتماع.

فأمّا رموز الانفراد، فهي كالآتي:

خ: للبخاري في صحيحه ، **خت**: إن كان حديثه عنده معلقا، **بخ**: له في "الأدب المفرد"، **عخ**: له في "خلق أفعال العباد"، **ز**: له في جزء القراءة، **ي**: في "رفع اليدين".

م: لمسلم في صحيحه، **ومق**: لمقدّمته أحيانا(1).

د: لأبي داود في السنن، **مد** له في "المراسيل"، **صد**: في "فضائل الانصار"، **خد**: في " الناسخ"، **قد**: في "القدر"، **ف**: في "التفرد"، **ل**: في "المسائل"، **كد**: في "مسند مالك".

ت: للترمذي في السنن، **تم**: له في "الشمائل".

س: للنسائي في المجتبى، وأيضا السنن الكبرى، **عس**: له في "مسند علي"، **كن**: في "مسند مالك"، وأحيانا استعمل رقم **سي**: لعمل اليوم والليلة، **وص**: لخصائص علي(2).

ق: لابن ماجة في "السنن"، **فق**: له في "التفسير".

وقد اشترط أنّه إن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، اكتفى برقمه، ولو أخرج له في غيرها.

هذا عن رموز الانفراد.

وأمّا رموز الاجتماع، فهي:

---

(1) انظر: تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرناءوط، 54/1 هامش (01).

(2) انظر: تحرير التقريب، 54/1 هامش (02). وقد كان الحافظ علّق في خطبة تهذيب التهذيب، 06/1 على المِزّي بأن عمل اليوم والليلة من السنن في رواية ابن الأحمر وابن سيّار، وخصائص علي من جملة المناقب في رواية ابن سيار، وأنه لم يفرد التفسير وهو من رواية حمزة وحده، ولا كتاب الملائكة والاستعاذة و الطب وغير ذلك، وقد تفرد بذلك راو دون آخر، قال: «فما تبيّن لي وجه إفراده الخصائص وعمل اليوم والليلة». فلعلّ الحافظ اعتدّ مرّة بهذا، ومرّة بهذا، والله أعلم.

ع: لهم جميعا.
٤: لهم سوى الشيخين.
وأمّا من ليست له عندهم رواية، فرقم عليه: **"تميز"**، إشارة إلى أنه ذكر ليتميز عن غيره.
ومن ليست عليه علامة نبه عليه، وترجم قبل أو بعد[1].
فمن الأمثلة على ذلك:
أول ترجمة في الكتاب، قال:
-«أحمَد بن إبْراهِيم بن خَالِد المَوْصِلي، أبو علي، نزيل بغداد: صدوق، من العاشرة، مات سنة ست وثلاثين. د فق»[2].
فمعنى "من العاشرة": أي طبقة كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممّن لم يلق التابعين، ومعنى "مات سنة ست وثلاثين" أي: ومائتين؛ لأنه محصور في المجال [التاسعة، الثانية عشرة]، ومعنى "د": أي روى له أبو داود في سننه، و"فق": أي وابن ماجه في التفسير.
-«حَكِيم بن مُعاوِية النُّمَيْرِي، بالنون مصغّر: مختلف في صحبته، له حديث، وقيل: إنما يروي عن أبيه أو عن عمه، والصواب أنه تابعي، من الثانية. ت ق»[3].
فالثانية تعني: أنه من طبقة كبار التابعين، ولم يذكر سنة وفاته لأنها غير معروفة، وروى له ت: أي الترمذي في سننه، و ق[4]: أي وابن ماجه في سننه.
-«سَلاَّم بن أبي مُطِيع، أبو سَعيد الخُزَاعي، مولاهم، البصري: ثقة صاحب سنّة، في روايته عن قتادة ضعف، من السابعة، مات سنة أربع وستين، وقيل: بعدها. خ م ل ت س ق»[5].
فالسابعة: أي كبار أتباع التابعين، ومعنى "مات سنة أربع وستين" أي ومائة؛ لأنه محصور في المجال [الثالثة، الثامنة]، ومعنى "خ" أي روى له البخاري في صحيحه، و"م": أي مسلم في صحيحه، و"ل":

(1) انظر خطبة التقريب، ص16.
(2) التقريب، ص 17 (01).
(3) التقريب، ص116 (1480).
(4) ذكر المحقّق عادل مرشد أن في الأصل: "س"، قال: «وهو خطأ؛ فإن النسائي لم يرو له شيئا كما في "تهذيب الكمال"، وإنما هو ابن ماجه». حاشية رقم 02 من التقريب.
(5) التقريب، ص202 (2711).

أي أبو داود في المسائل، و"ت": أي الترمذي في سننه، و"س": أي النسائي في سننه، و"ق": أي ابن ماجه في سننه.

فهذه صورة مجملة عن طريقة الحافظ ورموزه في "التقريب"، وفيما يلي عرض لمذهبه في الجرح والتعديل.

المطلب الثالث: مذهبه في الجرح والتعديل

لم يوضّح الحافظ ابن حجر مذهبه في الجرح والتعديل من كتابه "تقريب التهذيب" سوى قوله: « أحكم على كل شخص منهم –أي من الرواة– بحكم يشمل أصحَّ ما قيل فيه، وأعدلَ ما وُصف به، بألخص عبارة وأخلص إشارة»[1]. ومعنى ذلك أنه ينتقي من أقوال العلماء المجرّحين والمعدّلين ما يراه أقرب إلى صحّة حال الراوي.

هذا، وقد كان الحافظ انتهج في كتابه "تهذيب التهذيب" الذي هو أصل "التقريب" منهج إثبات أقوال العلماء في جرح وتعديل الرواة، بل كان مقصدا من مقاصده، فقد قال بعد أن ذكر الدواعي لاختصار "تهذيب الكمال" للمزِّي: «فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب، على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة»[2]، وقال: «أحذف كثيرا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح، ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته، وفائدة إيراد كلّ ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة»[3]، ومعنى "عند المعارضة": أي عند عرض أقوال العلماء بعضها ببعض لاستنتاج مرتبة الراوي، أو عند تعارض الأقوال بالجرح والتعديل، وهو مجال اجتهاد الحافظ خاصّة، كما سبقت الإشارة إليه في مقدّمة هذا البحث[4].

ولّما كان هدف الحافظ في "التقريب" هو الاختصار، فإنه لم يذكر أقوال العلماء الجرح والتعديل في الرواة، بل حكم على كل راو بما رآه مناسبا لحاله، استنادا إلى ما قيل فيه، وقد خلص إلى أن مراتب الجرح والتعديل اثنتا عشرة مرتبة، وهي:

الأولى: الصحابة.

---

(1) خطبة التقريب، ص13.

(2) خطبة تهذيب التهذيب، 1/3-04.

(3) المصدر نفسه، 1/05.

(4) انظر ص09.

الثانية: من أكّد مدحه بأفعل أو بتكرير الصفة لفظا أو معنى.

الثالثة: من أفرد بصفة كثقة أو متقن.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا كصدوق أو لا بأس به.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا كصدوق سيّء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغيّر بأخرة، ويلتحق بهم من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من لم يرو إلا قليلا و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله فهو مقبول حيث يتابَع، وإلا فليّن الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد و لم يوثّق فهو مستور أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوثَّق من قبل معتبَر وضُعِّف بإطلاق من دون تفسير فهو ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد و لم يوثّق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

العاشرة: من لم يوثّق وضُعِّف بقادح فهو متروك، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: المتّهم بالكذب.

الثانية عشرة: من وُصف بالكذب أو الوضع. وهي آخر المراتب حسب الترتيب التنازلي من حيث درجة الوثاقة(1).

والمتأمّل في هذا الذي قام به الحافظ ابن حجر –رحمه الله- يجد أنه عمل جليل؛ وليس من السهولة بمكان لأي أحد أن يقوم به، خاصّة فيما يتعلّق بمراتب الجرح والتعديل؛ إذ كيف تأتّى له أن يقسّمها إلى اثنتي عشرة مرتبة؟ وما هي حدود كلّ مرتبة؟ علما أنه أنجز هذا العمل اختصارا لـــ"تهذيب التهذيب"، لا استقراء لمرويات كل راو.

هذه التساؤلات وغيرها ممّا سترد الإشارة إليه في المطلب الآتي –إن شاء الله- جعلت "تقريب التهذيب" عرضة لعدّة انتقادات، مع أنه وإلى غاية عصرنا لا يزال عمدة الكثيرين في دراسة الأسانيد والحكم والرواة.

وليس من المتيسّر أن نكشف عن مذهب الحافظ في الجرح والتعديل؛ لأن ذلك يتطلّب استقراء تاما لآرائه النظرية، وهي مبثوثة في العديد من كتبه، كـــ"نخبة الفكر"، و"هدي الساري"، و"النكت على ابن الصلاح"، وغيرها، ثم بعد ذلك استقراء أحكامه في رواة "التقريب"، ثم إجراء المقارنة بينها، لمعرفة

---

(1) انظر: خطبة التقريب، ص14-15.

ما إذا كان الحافظ التزم بقواعده النظرية أم لا، وهذا ما تحاول هذه الدراسة الكشف عن جانب منه، وهو الجرح بالبدعة.

وقد قام كل من الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأناءوط بعمل يشبه هذا، عندما وضعا كتاب "تحرير تقريب التهذيب"[1] في أربعة أجزاء، استدركا فيه على الحافظ بعض ما فاته، وصححا بعض الأحكام التي بدت لهما غير صحيحة، وهو موضوع النقد الذي سيتناوله المطلب الموالي والأخير من هذا المبحث.

المطلب الرابع: المآخذ على كتاب التقريب

على الرغم مما حظي به كتاب "تقريب التهذيب" من قبول وشهرة بين العلماء، وما وُصف به من أنه عجيب الوضع[2]، إلاّ أن ذلك لم يغن عن توجيه بعض الانتقادات؛ إمّا للكتاب نفسه، أو لمنهج الحافظ فيه، خاصّة فيما يتعلّق بأحكامه في الجرح والتعديل.

1-أما الانتقادات الموجّهة إلى الكتاب، فقد نقل الدكتور شاكر عبد المنعم عن الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف محقّق إحدى طبعات "التقريب" قوله: «وقع لابن حجر التفرّد بضبط بعض الكلمات التي لم يُوافق عليها، وأنّه ضيّق العبارة، وفيه أخطاء في تحديد طبقة بعض الرواة»[3].

وقد ردّ عليه بأن نقده يفتقر إلى الأدلّة، وأن مكانة الحافظ العلمية لا يُستغرب معها تفرّده بضبط بعض الأسماء، وأن ضيق العبارة راجع إلى أن "التقريب" مختصر لمختصر من مختصر[4].

ومع ذلك، فهذا الرد ليس بمقنع، إذ يفتقر هو أيضا للأدلة، والمسألة تحتاج إلى تحقيق علمي، تُستقرأ فيها الأسماء وتعرض على المصادر والأصول.

2-وانتقد صاحبا التحرير الدكتور بشار عوّاد معروف والشيخ شعيب الأناءوط الحافظ ابن حجر في عدم تحريره لأحكامه في الجرح والتعديل، فقالا ابتداء: «والحق المرّ الذي لابدّ أن نبديه وننبّه إليه: هو أن صنيع الحافظ في هذا الكتاب لم يكن يتناسب مع الشهرة العريضة التي نالها، والمنـــزلة العلمية التي

(1) طبع للمرّة الأولى من قبل مؤسسة الرسالة ببيروت، سنة 1417هـ-1997م.
(2) انظر: الجواهر والدرر، 683/2.
(3) ابن حجر العسقلاني، 308/1.
(4) انظر المرجع نفسه، 308/1.

تبوّأها؛ فالصحابة لا يحتاجون إلى أن يقال فيهم شيء؛ لأنهم عدول باتّفاق، والثقات المجمع على توثيقهم هم ثقات باتّفاق، والضعفاء المجمع على تضعيفهم هم ضعفاء باتّفاق، وكذلك من دونهم من المتروكين والكذّابين والهلكى»[1].

والحق أن إيراد الصحابة وتخصيصهم بالمرتبة الأولى ليس على سبيل الاحتياج إلى تعديلهم، وإنما هو اتّباع للأصل في إثباتهم، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ كونهم صحابة لا يُخرجهم عن دائرة "الرواة" من الناحية الاصطلاحية، وهذا ليس بقادح في عدالتهم، بل المرتبة الأولى لهم تعني أنهم أوثق ممّن دونهم جميعا، وأنه لا يجري الطعن فيهم بأي حال من الأحوال[2].

وأمّا الرواة المجمع على توثيقهم أو تضعيفهم، فيُحتاج إلى بيان حالهم عند من لا يميّزهم.

وأمّا الكلام ففي تناقض الحافظ في توثيق وتضعيف راو بعينه في عدّة من كتبه، وبذلك فإنه لم يحرّر أحكامه تحريرا كافيا، لاسيما الرواة المختلف فيهم، وأنه سلك منهجا شبه غامض في اضطرابه وتذبذبه بين الاعتداد بأقوال العلماء من عدمه، وفي ذلك يقول المحقّقان السابق ذكرهما: «أما المختلف فيهم، فقد استعمل لهم تعابير غير محدّدة، فقال فيهم: "صدوق يهم"، أو "صدوق يخطئ"، أو ما يشبه ذلك، من غير دراسة عميقة لأحوالهم، فكأنه يطالب القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة، ليتبيّن للدارس إن كان وهِم فيه أوْ لا، وهو كما يظهر عمل غير دقيق في الأغلب الأعمّ؛ إذ ماذا يُحكم على حديثه استنادا إلى هذه التعابير غير الدقيقة؟ لأن الصدوق الذي يهم أو الذي يخطئ أو الذي عنده مناكير، وإنما في حقيقة الأمر حسن الحديث في مواضع، ضعيف الحديث في مواضع أخرى، فيُعتبَر حديثه؛ فإن وُجد له متابع تحسّن حديثه، وإذا انفرد ضُعّف حديثه، فهو عندئذ معلّق الأمر، لا يمكن الحكم على كل حديثه بمعيار واحد، إنما يُدرس حديثه، وعلى أساس دراسة كل حديث يتمّ إصدار الحكم عليه، فضلا عن أنه قد اضطرب في هذا الأمر اضطرابا شديدا؛ فأطلق مثل هذه الألفاظ على ثقات لهم أوهام يسيرة، وأطلقه حينا على ضعفاء لهم أوهام كثيرة»[3].

وما يُمكن قوله، هو أن طبيعة العمل الذي قام به الحافظ من اختزال الأحكام، هو الذي أوقعه فيما بدا من تناقضات؛ إذ أن إطلاق الأحكام الكلية في الجرح والتعديل أمر عسير إن لم يكن مستحيلا؛ لأن قولنا: فلان ثقة، إنما هو كذلك في الأغلب الأعمّ، وإلاّ فلا بدّ له من أوهام ولا ريب، ومن ذا

---

(1) مقدّمة تحرير التقريب، 17/1.

(2) انظر مزيد بحث لهذه المسألة في الفصل الثاني، ص117.

(3) مقدّمة التحرير، 17/1.

الذي يسلم من الخطأ؟ وقد قال يحيى بن معين: «لست أعجب ممّن يحدّث فيخطئ، إنما أعجب ممّن يحدّث فيصيب»(1)، وكذلك بالنسبة لمن قيل فيه "ضعيف"، إنما هو في الغالب، وقد يكون ثبتا في بعض ما يحدّث به.

وضبط ذلك يستدعي دراسة كل راو على حدة، باستقراء مروياته وعرضها على موازين النقد الحديثي، للخروج بأحكام لا نقول قطعية، ولكن على الأقل يغلب على الظن أنها صحيحة، وإلا فأحكام الجرح والتعديل اجتهادية، قابلة للأخذ والرد، وتختلف باختلاف النقاد ومعطيات كل ناقد.

ومهما يكن من أمر، فإن كتاب "تقريب التهذيب" لم يجعله صاحبه قرآنا يُتلى، ولا قال إن أحكامه غير قابلة للمراجعة، بل هو اجتهاد منه، وقد يكون وقع له في أثناء ذلك بعض السهو والخطأ، لاسيما وقد نقل السخاوي عن شيخه الحافظ قوله: «لست راضيا عن شيء من تصانيفي؛ لأنني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيّأ لي من يحرّرها معي، سوى "شرح البخاري"، و"مقدمته"، و"المشتبه"، و"التهذيب"، و"لسان الميزان"»(2)؛ فلم يذكر ضمنها "تقريب التهديب" مما يفيد أنه من كتبه التي لم يحرّرها تحريرا كافيا!

ولذلك ينبغي على الناظر في "تقريب التهذيب" عدم التعجّل بأخذ أحكامه كمسلّمات لا مجال للنظر فيها، ولكن يستعان بها في العاجل، ليُدقّق النظر فيها في الآجل، إذ لا غنى للمتخصّص بالمختصرات عن الأصول والمطوّلات، ويبقى "تقريب التهذيب" فريدا في بابه، شاهدا على علوّ همّة ومكانة صاحبه، وهو مجال خصب للعديد من الدراسات، كما سيظهره هذا البحث، والذي حان فيه الانتقال إلى الحديث عن الجرح بالبدعة ومتعلّقاها.

---

(1) خطبة لسان الميزان، ابن حجر، 17/1.

(2) الجواهر والدرر، 659/2.

الفصل الثاني
البدعة ومراتب الجرح والتعديل
عند المحدثين

ويشمل:

المبحث الأوّل: البدعة وأثرها في العدالة

المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل عند المحدثين

المبحث الثالث: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ودلالاتها

الفصل الثاني

البدعة ومراتب الجرح والتعديل عند المحدثين

يتضمّن هذا الفصل التّعريف بالبدعة وصلتها بالعدالة، وبيان أنواعها ومختلف مواقف المحدّثين من رواية المبتدع، ومراتب وعبارات الجرح والتعديل عند المحدّثين.

و عليه قسّمت هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأوّل: البدعة وأثرها في العدالة

المبحث الثّاني: مراتب الجرح والتعديل عند المحدثين

المبحث الثّالث: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ودلالاتها

المبحث الأوّل: البدعة وأثرها في العدالة(1)

اشترط علماء الحديث لقبول الرواية توافر عاملين رئيسين، هما: العدالة والضبط، فأمّا الضبط فيظهر من اعتبار وتتبع المرويات، ومعارضة بعضها ببعض، وأما العدالة –وهي مجال بحثنا- فهي التي تتعلّق بصفات في الراوي، لا في المروي، ومن هنا تندرج البدعة، من حيث إنّها صفة يتلبّس بها هذا الراوي أو ذاك، تجعله محل دراسة وتمييز عند علماء الجرح والتعديل.

ومن ثمّ جعلت هذا المبحث في أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف البدعة لغة واصطلاحا.

المطلب الثّاني: تعريف العدالة لغة واصطلاحا.

المطلب الثالث: نوعا البدعة ومذاهب الرواية عن المبتدعة.

المطلب الرابع: أنواع البدع التي رمي بها رواة الحديث.

المطلب الأوّل: تعريف البدعة لغة واصطلاحا

أولا: البدعة لغة

من "بدع"، ومثله الفعل الرباعي "أبدع"، وهو أكثر في الاستعمال، ومعناه «ابتداء الشّيء وصنعه لا على مثال سابق»(2).

فقولهم: «أبدعت الشّيء قولا أو فعلا: إذا ابتدأته لا عن سابق مثال»(3).

(1) أشير هنا إلى أنّ هذا المبحث اقتضته الضرورة المنهجية للموضوع، وإلا فقد بسطت الكلام عنه في رسالتي المطبوعة: منهج الإمام البخاري في الجرح بالبدعة من خلال الجامع الصحيح، ص41 وما بعدها.

(2) معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، 209/1. وانظر: لسان العرب المحيط، 175/1.

(3) معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، 209/1؛ وانظر: الصّحاح، الجوهري، 1183/3.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[1]، أي: «خالقها ومبدعها، فهو سبحانه الخالق المخترع لا عن مثال سابق»[2].

وأبدع الشّاعر: جاء بالبديع، أي: الكلام المُحدث العجيب[3].

و"البِدْع"، و"المُبدِع"، "المُبدَع"، كلها بمعنى؛ ففي التتريل: ﴿ قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[4]، قيل معناه: «مُبدَعا لم يتقدّمني رسول، وقيل مُبدِعا فيما أقوله»[5].

أمّا "البِدعة": فهي الحَدث، أو الأمر الـــمُحدَث، أو كلّ مُحدثة[6].

وهي بهذا المعنى تأتي موافقة لمعنى لفظ السنّة الوارد في حديث النّبي ﷺ : «من سَنَّ في الإسلام سُنَّة حسَنةً فله أجرُها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنّةً سيِّئةً كان عليه وِزْرُها ووِزْرُ من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارِهم شَيء»[7].

قال ابن الأثير: «البدعة بدعتان: بدعةُ هدى، وبدعة ضلال، فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ فهو في حيّز الذّمّ والإنكار، وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله إليه وحضّ عليه الله ورسوله، فهو في حيّز المدح، وما لم يكن له مثال موجود كنوع من الجود والسخاء وفعل

---

(1) سورة البقرة: الآية 117.

(2) لسان العرب المحيط، ابن منظور، 175/1.

(3) انظر: الصّحاح، 1183/3؛ والمفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص19؛ والقاموس المحيط، الفيروزابادي، 03/3؛ ولسان العرب المحيط، 175/1.

(4) سورة الأحقاف: الآية 09.

(5) المفردات، ص49؛ وانظر: الصّحاح، 1183/3؛ ومعجم المقاييس، 209/1؛ ولسان العرب المحيط، 174/1.

(6) انظر: النّهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، 106/1؛ ولسان العرب المحيط، 174/1.

(7) مسلم: الزّكاة؛ باب الحثّ على الصّدقة ولو بشقّ تمرة أو كلمة طيّبة وأنّها حجاب من النّار، 105/2 (1017)؛ وكتاب العلم؛ باب من سنّ سنّة حسنة أو سيّئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، 2059/4 (1017)، من رواية جرير بن عبد الله ﷺ في الموضعين.

المعروف، فهو من الأفعال المحمودة، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشّرع به»[1].

إلاّ أنّه اشتهر في استعمال لفظ "البدعة" للدلالة على المعنى المذموم، وهو ما كان خلاف الشّرع؛ قال في القاموس: «البِدْعَة بالكسر: الحدث في الدّين بعد الإكمال، أو ما استُحدث بعد النّبيﷺ من الأهواء والأعمال»[2].

وبدّعه تبديعا: نسبه إلى "البدعة"، ويُقال للمنتسب إليها: "أبدع" و"ابتدع" و"تبدّع": إذا أتى ببدعة، أو تحوّل مبتدعا[3]، ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن لفظ "البدعة" من النّاحية اللّغويّة يُقصد به:

كلّ ما أحدث على غير مثال سابق؛ سواء أكان محمودا أم مذموما.

ثانيا: البدعة اصطلاحا

سبقت الإشارة إلى لفظ "البدعة" في القرآن الكريم، وأنها توافق في مدلولها العام المفهوم اللّغوي.

وأمّا في السنة، فقد وردت في أحاديث عدّة، منها:

-قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة»[5].

-وفي حديث: «إيّاكم ومحدثات الأمور، فإنّ كلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة»[1].

---

(1) النّهاية، 106/1؛ وقريب منه قول الحافظ ابن حجر: «والتّحقيق أنّها ــ أي البدعة ــ إن كانت ممّا تندرج تحت مستحسن في الشّرع فهي حسنة، وإن كانت ممّا تندرج تحت مستقبح في الشّرع فهي مستقبحة، وإلاّ فهي من قسم المباح، وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة». الفتح، 251/4.

(2) القاموس المحيط، 03/3-04. انظر: الصّحاح، 1184/3؛ ولسان العرب المحيط، 174/1؛ وتاج العروس (طبعة دار الكتب العلمية)، الزبيدي، 167/20.

(3) انظر: الصّحاح، 1184/3؛ والقاموس المحيط، 04/3؛ ولسان العرب المحيط، 175.

(4) سورة الحديد: الآية 27.

(5) أخرجه من حديث جابر بن عبد الله: مسلم: الجمعة؛ باب تخفيف الصّلاة والخطبة، 592/2 (867).

-وفي آخر: «ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله، كان عليه مثل آثام من عمل بها؛ لا ينقص ذلك من أوزار النّاس شيئا»[2].

فلفظ "البدعة" في هذه الأحاديث إنما المقصود به ما أحدث على غير أصل شرعي، كما في الحديثين الأوّل والثّاني؛ حيث سُبقت بالأمر بالتزام السنّة، أو أنّها تعني المخالفة لما جاء عن الله ورسوله ﷺ كما في الحديث الثّالث.

وهو ما ألمح إليه الإمام الشّاطبي (ت790هـ)، حيث أتى في كتابه "الاعتصام" بتعريفين لها:

الأوّل: أنّها «طريقة في الدّين مخترعة تضاهي الشّرعيّة، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التّعبّد لله سبحانه»[3].

وهذا على رأي من جعل البدعة مجالها العبادات، وأمّا من جعلها تشمل العادات فهي عنده، وهو:

التّعريف الثّاني: «طريقة في الدّين مخترعة تضاهي الشّرعيّة، يُقصد بالسلوك عليها ما يُقصد بالطّريقة الشّرعيّة»[4].

---

(1) الأربعة إلاّ النّسائي؛ أبو داود: السنّة؛ باب لزوم السنّة، 200/4 (640)؛ والتّرمذي: العلم؛ باب ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدع، 44/5 (2676)؛ وابن ماجه: المقدّمة؛ باب اتّباع سنّة الخلفاء الرّاشدين المهديّين، 15/1 (42). من حديث العرباض بن سارية ﷺ في وصية الرسول ﷺ بتقوى الله واتباع سنة الخلفاء الراشدين، ورواية التّرمذي لا يوجد فيها لفظ "بدعة"، وقال عن الحديث: «حسن صحيح».

(2) التّرمذي: العلم؛ باب ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدع، 45/5 (2677)، من حديث بلال بن الحرث ﷺ ، قال التّرمذي: «حديث حسن ». وقد ضُعّف بسبب كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جدّه. انظر ما قيل فيه في: الكامل في ضعفاء الرّجال، ابن عدي، 57/6-62 (رقم 1599)؛ والضّعفاء الكبير، العقيلي، 04/4 (رقم 1555)؛ والمجروحين من المحدّثين والضّعفاء والمتروكين، ابن حبّان، 221/2-222 (893). والحديث معناه صحيح.

(3) الاعتصام، 50/1.

(4) المصدر نفسه، 51/1. وانظر تعاريف أخرى للبدعة في كلّ من: كتاب الحوادث والبدع، أبو بكر الطّرطوشي، ص108؛ والباعث على إنكار البدع، أبو شامة المقدسي، 20/1؛ ومجموع الفتاوى، ابن تيميه،

ويمكن القول: إذا كانت البدعة هي الأمر المخترع على غير مثال سابق، وكان مجال إحداثها هو الدّين، فهي إمّا أن تكون ممّا له أصل فتكون سنّة، وإن أطلق عليها اسم "البدعة"، فإنّما على سبيل المعنى اللّغوي، وإمّا أن تكون ممّا لا أصل له، أو كان مخالفا لسنّة، فهذا هو المذموم شرعا.

وعليه، فإنّ البدعة تُحمل إذا أطلقت اصطلاحا على سبيل الذمّ[1]، وحيث إنّ الإسلام جاء لتنظيم عاداتنا وعباداتنا، فإنّه يمكن صياغة التعريف التالي للبدعة:

"كل ما أُحدث بعد رسول الله ﷺ من أمور العادات والعبادات مما ليس له أصل، بغية التعبّد لله تعالى".

هذا عن البدعة عموما.

وأمّا واقع عمل المحدّثين –وهو ما يعنينا– فيشهد أنّهم نظروا في الجرح بالبدعة إلى اعتقاد صاحبها، ولذلك نجد الحافظ ابن حجر –رحمه الله– يقول في حدّ المبتدع: «من اعتقد شيئا ممّا يخالف أهل السنّة والجماعة»[2]، وقال السخاوي (ت902هـ) في فتح المغيث: «من اعتقد ذلك –أي خلاف المعروف عن النبي ﷺ– لا بمعاندة بل بنوع شبهة»[3]؛ لأنّ المبتدع المعاند بعد أن أقيمت عليه الحجّة لا تقبل روايته ولا كرامة.

وهذا المعنى الأخير هو الذي بحثه المحدّثون عند تعرّضهم للعدالة كشرط من الشّروط التي ينبغي توافرها في راوي الحديث، وفي المطلب الآتي حديث عنها.

346/18؛ وجامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، 127/2 (28)؛ وفتح الباري، 253/3-254.

(1) انظر: جامع العلوم والحكم، ابن رجب، 127/2؛ والفتح، 253/13.

(2) الفتح، 188/2. وهو قريب من قول ابن تيميه: «البدعة ما خالفت الكتاب والسنّة، أو إجماع سلف الأمّة من الاعتقادات والعبادات: كأقوال الخوارج والرّوافض والقدريّة والجهميّة...». مجموع الفتاوى، 346/18.

(3) فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث، السخاوي، 356/1.

المطلب الثاني: تعريف العدالة لغة واصطلاحا

سبقت الإشارة إلى أن من الشروط التي ينبغي توافرها في راوي الحديث: العدالة والضبط، و"البدعة" من الأمور التي تخدش في عدالة الراوي، ومن هذا المنطلق بحث علماء الحديث مسألة العدالة ضمن مسائل من تقبل روايته ومن ترد[1]، وعليه، سأعرض في تعريف العدالة إلى معناها اللغوي، ثم المعنى الاصطلاحي.

أولا: العدالة لغة

"العدالة" و"المعادَلة"، مصدر "عدل"، وهو أصل صحيح يدل على معنيين متقابلين كالمتضادين:

أحدهما يدل على استواء، والآخر على اعوجاج، وهو لفظ يُستعمل باعتبار المضايفة[2].

فـــ"عدل عن" أي: رجع ومال وانحرف وجار، ومثله: "انعدل"، أي انعرج[3].

و"عدل به": جعله عديلا له، أي: سوّاه به، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ۝١﴾[4]، أي يسوّون به غيره[5]، وقيل: يعدلون بأفعاله عنه وينسبونها إلى غيره، أو يعدلون بعبادتهم عنه تعالى، أي يميلون بها[6].

---

(1) يقول ابن الصّلاح: «أجمع جماهير أئمّة الحديث والفقه على أنّه يشترط فيمن يحتجّ بروايته: أن يكون عدلا، ضابطا لما يرويه». معرفة أنواع علم الحديث، ص62 (النّوع 23: معرفة صفة من تُقبل روايته ومن تُرد).

(2) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 246/4؛ والمفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص325.

(3) انظر: الصّحاح، الجوهري، 1760/5؛ ومعجم مقاييس اللغة، 247/4.

(4) سورة الأنعام: الآية 01.

(5) انظر: ومعجم مقاييس اللغة، 247/4.

(6) انظر: المفردات، ص326.

وقوله تعالى: ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾[1]: أي ما يُعادل من الصيام الطعام، إذا اعتبر فيه المساواة[2].

و"عَدَل في رعيّته": حكم بالعدْل، و"العَدْل" ضدّ الجور، وهو «ما قام في النّفوس أنّه مستقيم»[3].

ومنه "العَدْل" من أسماء الله تعالى، أي: «الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم»[4].

ويقال للرّجل العادل: "عَدْل"، أي: ذو عدل، كما في قوله تعالى: ﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾[5]، وقوله: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾[6]؛ وصف بالمصدر وهو أبلغ.

و"العَدْل من النّاس": المرضي القول، المستوي الطّريقة، المقنَع في الشّهادة[7].

وعدّله: زكّاه[8].

---

(1) سورة المائدة: الآية 95. وهي قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ٩٥﴾.

(2) انظر: المفردات، ص325-326.

(3) لسان العرب المحيط، 708/4. وانظر: الصّحاح، 1760/5؛ ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 247/4؛ والقاموس المحيط، 13/4.

(4) لسان العرب المحيط، 706/4.

(5) سورة المائدة: الآية 95.

(6) سورة الطلاق: الآية 02.

(7) انظر: الصّحاح، 1760/5؛ ومعجم المقاييس، 246/4؛ ولسان العرب المحيط، 706/4.

(8) انظر: القاموس المحيط، 13/4.

وتعديل الشّهود: أن يقال: إنّهم عدول[1].

من خلال ما سبق، نستنتج أنّ لفظ "العدالة" وصف معناه: الاستقامة، أو الرضا في الأقوال والأفعال، وهو ما استفاده علماء الحديث في شرط الرواية.

هذا من النّاحية اللّغويّة.

ثانيا: العدالة اصطلاحا

بحث المنظرون من أهل الحديث[2] مصطلح "العدالة" ضمن شروط قبول الرّواية، وأمّا في عصر الرواية، فقد أخذ بها أصحاب الدّواوين الحديثيّة كما يتّضح ذلك من صنيعهم، وبعض من أقوالهم:

فمثلا يقول الإمام الشافعي (ت205هـ): «من عُرف من أهل العراق، ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ قبلنا حديثه، ومن عُرف منهم، ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه، وما حابينا أحدا، ولا حملنا عليه»[3].

وقال يحيى بن معين (ت233هـ): «آلة الحديث: الصّدق، والشّهرة، والطّلب، وترك البدع، واجتناب الكبائر»[4].

وقال ابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ) في نص طويل بيّن فيه شرطَي الرواية من الضبط

---

(1) انظر: الصّحاح، 1761/5؛ ومعجم المقاييس، 274/4؛ ولسان العرب المحيط، 706/4-707؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، الزّبيدي، 471/15-476. وتذكر كتب اللغة قولهم: "وُضع فلان على يدَيْ عَدْل": هو رجل اسمه العَدْل بن جَزْء بن سعد العشيرة، ولي شرطة تُبّع، الذي كان يدفع إليه كل من أراد قتله، ثمّ قيلت لكلّ ما يُئس منه. انظر: الصّحاح، 1761/5؛ والقاموس المحيط، 13/4.

(2) وقد عرض لها الأصوليون كما الفقهاء، لما أنّها من شروط الشهادة، قال الإمام الماوردي: «العدالة أن يكون صادق اللّهجة، ظاهر الأمانة، عفيفا عن المحارم، متوقّيا المآثم، بعيدا من الرّيب، مأمونا في الرّضا والغضب، مستعملا لمروءة مثله في دينه ودنياه». الأحكام السلطانيّة والولايات الدّينيّة، ص131 (الباب 06: في ولاية القضاء)؛ وانظر: المحصول في علم أصول الفقه، الرّازي، ق1 ج2 ص571؛ والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 308/2؛ وبدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع، الكاساني، 268/6.

(3) معرفة السنن والآثار، البيهقي، 151/1.

(4) المحدّث الفاصل، ص406؛ وانظر: الكفاية، ص101.

والعدالة: «وجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته: بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث، وإتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات، وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا الدين»[1].

أما إذا بحثنا عن حد تعريف العدالة، فقد جاء عن بعض علماء الأصول ما يمكن أن يُعدّ تعريفا، كقول الإمام الغزالي (ت505هـ): «العدالة في الرّواية والشّهادة: عبارة عن استقامة السيرة والدّين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النّفس تحمل على ملازمة التّقوى والمروءة جميعا، حتّى تحصل ثقة النّفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب، ثمّ لا خلاف في أنّه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي»[2].

أمّا كتب مصطلح الحديث فلم تصغ تعريفا نظريا للعدالة[3]، سوى ما ذكره الحافظ ابن حجر

---

(1) تقدمة الجرح، 1/5-06.

(2) المستصفى من علم الأصول، 157/1. ومثله قول الإمام الرّازي: «هي هيئة راسخة في النّفس تحمل على ملازمة التّقوى والمروءة جميعا حتّى تحصل ثقة النّفس بصدقه، ويعتبر فيها الاجتناب عن الكبائر، وعن بعض الصّغائر». المحصول في علم أصول الفقه، ق1؛ 571/2.

(3) قلت: الذين تعرّضوا لتعريف العدالة من المحدّثين إنّما ذكروا شروطها من الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة، فمثلا يقول الإمام الحاكم (ت 405هـ): «أصل عدالة المحدّث أن يكون مسلما، لا يدعو إلى بدعة، ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته، فإن كان مع ذلك حافظا لحديثه، فهي أرفع درجات المحدّثين». معرفة علوم الحديث، ص53؛ وكقول الخطيب البغدادي (ت 463هـ): «وثبوت العدالة؛ أن يكون الرّاوي بعد بلوغه وصحّة عقله، ثقة مأمونا، جميل الاعتقاد، غير مبتدع، مجتنبا للكبائر، متزّها عن كلّ ما يسقط المروءة من المجون، والسخف، والأفعال الدّنيئة». الفقيه والمتفقّه، 103/1؛ وانظر أيضا: مقدّمة ابن الصّلاح، ص62 (النّوع 23)؛ والمنهل الرّوي في مختصر علوم الحديث النّبوي، بدر الدّين بن جماعة، ص63؛

من أنّ «المراد بالعدْل: من له —وهي العدالة– مَلَكة تحمله على ملازمة التّقوى والمروءة»[1]، وبيّن أنّ المراد بالتّقوى: «اجتناب الأعمال السيّئة من شرك، أو فسق، أو بدعة»[2].

وواضح أنّ تعريف الحافظ استفاده من تعريف الإمام الغزالي، وهذا لما أن العدالة مسألة مشتركة بين الحديث والأصول كما سبق.

ولفظة" المَلَكة" المذكورة في حدّ العدالة، هي هيئة تمنع المتّصف بها من ارتكاب ما ينافي العدالة من اقتراف الآثام، واتّباع الأهواء، وصغائر الخسة[3].

وهاهنا وقفات مع ما ذُكر:

أوّلا: أنّ المقصود من ملازمة التّقوى والمروءة، ليس انتفاء الهوى عن الإنسان مطلقا، وفي ذلك يقول ابن حبان (ت354هـــ): «العدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأنّا متى ما لم نجعل العدْل إلا من لم يوجد منه معصية بحال، أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدْل؛ إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدْل من كان ظاهرُ أحواله طاعةَ الله، والذي يخالف

واختصار علوم الحديث، المطبوع مع شرحه: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمّد شاكر، 280/1؛ وتدريب الرّاوي، السيوطي، 163/1.

(1) نزهة النّظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر، ص18.

(2) نزهة النّظر، ص19. وقد نقل عنه هذا التّعريف تلميذه السخاوي (ت902هـــ) بلفظه في شرحه على ألفيّة العراقي. انظر: فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث، 315/1. وعرّفها من المعاصرين الدّكتور محمّد علي قاسم العمري بقوله: «ملكة إيمانيّة تحمل صاحبها على ملازمة التّقوى وترك المفسّقات وخوارم المروءة». دراسات في منهج النّقد عند المحدّثين، ص250.

(3) انظر: التّعريفات؛ معجم فلسفي، منطقي، صوفي، فقهي، لغوي، نحوي، الجرجاني، ص259. وقد اعتُرض على هذا التّعريف بأنّه لا يصحّ إلاّ في حقّ المعصومين، وأبرز المعترضين: الأمير الصّنعاني في: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، 119/2، وناقش هذه المسألة ضمن كتاب له، سمّاه "ثمرات النّظر في علم الأثر"، وممّا جاء فيه، قوله: «والحاصل أنّ تفسير العدالة بالملكة المذكورة، ليس معناها لغة، ولا أتى عن الشّارع حرف واحد بما يفيدها، فالعدل: من اطمأنّ القلب إلى خبره، وسكنت النّفس إلى ما وراءه، ومن طالع تراجم الرّواة، علم ذلك، وأنّه ليس العدل إلاّ ما قارب وسدّد، وغلب خيرُه شرَّه». ثمرات النّظر في علم الأثر، ص55-58 بتصرف يسير.

العدْل من كان أكثرُ أحواله معصيةَ الله»[1].

ثانيا: أنّ ما أورده الحافظ إنّما هو على سبيل الحدّ والتّقعيد، وعادة القواعد أن تكون نظريّة كلّيّة، وهذا لا ينافي تخلّفها من النّاحية العمليّة في آحاد جزئيّاها.

ثالثا: أنّ الذين تحدّثوا عن العدالة لم يفرّقوا –غالبا– بين عدالة الرّواية وعدالة الشّهادة؛ لأنّ معتمد الرّواية الصّدق في الأخبار، بخلاف الشّهادة التي تنبني على الوثوق بتديّن الأفراد، وقد قال الإمام الجويني (ت478هـ): «قد لاح لنا على السبر والمباحثة أنّ المعنى المعتمد في قبول الرّواية ظهور الثّقة بقول الرّاوي»[2]، قال في توجيه النّظر: «وهذا القول وأمثاله، وإن كان مخالفا لما عليه الجمهور في الظّاهر، فهو المعوّل عليه عند الجهابذة في الباطن»[3].

وبالنظر إلى ما سبق، يمكن أن نعرّف العدالة عند المحدثين بأنّها:

"هيئة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، يغلب على الظن الوثوق به".

وهذا التعريف، وإن اقترب من تعريف الحافظ، إلاّ أنّ القيد الأخير منه مهم جدا؛ إذ المقصد الأول من النظر في أحوال الرواة هو معرفة أهليتهم للرواية قبولا وردا، وهذا يتضح من خلال النظر في أحوالهم، وسبر أوصافهم من قبل علماء الجرح والتعديل ممّن لهم خبرة ودراية بهذا الفن.

ومعنى ذلك، أنّ قبول خبر راو معيّن لا يعني تعديله بإطلاق، وإن احتُرز فيه عما هو مسقط للعدالة؛ كالشّرك الذي مثّل به الحافظ في تعريفه السابق، والبدعة، والفسق.

والملاحظ على تعريف الحافظ للتقوى في قوله: «اجتناب الأعمال السيّئة من شرك، أو فسق، أو بدعة»، أنّه جعل البدعة قسيما للفسق، وليست كذلك في الواقع، بل هي سبب من أسبابه،

---

(1) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، 83/1، وانظر كلاما قريبا من هذا قاله الخطيب في الكفاية، 80/1؛ والمعلّمي في التّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، 230/1.

(2) البرهان في أصول الفقه، 399/1.

(3) توجيه النّظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، ص27. وهذا ما حذا بمحقّق ثمرات النّظر للأمير الصّنعاني الأستاذ رائد بن صبري في مقدّمة تحقيقه إلى القول: «الأوْلى أن نعرّف العدالة بأنّها: مظنّة صدق الرّاوي». مقدّمة تحقيق ثمرات النّظر في علم الأثر، ص07. قلت: وهو اختيار وجيه!

ولذلك اعتنى بذكرها علماء المصطلح، وإن فرّقوا فيها بين المكفّرة والمفسّقة، بحسب الاعتقاد.

وهذا ما سأتحدّث عنه في المطلب الآتي من خلال التّفريق بين البدعة المكفّرة والبدعة المفسّقة.

المطلب الثالث: نوعا البدعة ومذاهب الرواية عن المبتدعة

إنّ قبول أو رد حديث عن المبتدع مرتبط بنوع البدعة التي ينتحلها، أو رمي بها، فها هنا نقطتان:

أولا: نوعا البدعة.

ثانيا: مذاهب العلماء في الرواية عن المبتدع.

أولا: نوعا البدعة

تنقسم البدعة بحسب الاعتبار إلى أقسام عديدة[1]، والذي يهمنا في هذا المقام هو تقسيم المحدثين لها، حيث جعلوها من حيث أثرها في الحكم على صاحبها قسمين: بدعة مكفّرة، وبدعة مفسّقة.

1 – البدعة المكفّرة:

وهي التي تخرج صاحبها من الإسلام فيصير في حكم الكافر المعاند، وضابط ذلك أن يكون تكفيره معلوما من قواعد جميع الأئمّة؛ كمن أنكر أمرا متواترا معلوما من الدّين بالضّرورة، كما في غلاة الرّوافض من دعوى بعضهم إلهيّة علي، ورجوعه إلى الدّنيا قبل يوم القيامة[2].

(1) انظر: الاعتصام، الشّاطبي، 241/1. ومن الدّراسات الحديثة: البدعة، عزّت علي عطيّة، ص257-305؛ والبدعة وأثرها في الدّراية والرّواية، عائض بن عبد الله القرني، ص65-73؛ وعلم أصول البدع، علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، ص147-153؛ والبدعة: ضوابطها وأثرها السيّئ في الأمّة، علي بن محمّد ناصر الفقهي، ص14-25؛ وحقيقة البدعة وأحكامها، الغامدي، 06/2 وما بعدها.

(2) انظر: هدي الساري، ابن حجر، ص385؛ وفتح المغيث، السخاوي، 176/1؛ وتدريب الرّاوي، السيوطي، 176/1؛ وقواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، القاسمي، ص194؛ والباعث الحثيث، أحمد شاكر، 301/1؛ ومعارج القبول شرح سلّم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد الحكمي، 1040/3.

وهاهنا تنبيه مهم، وهو أنّ الحكم بكفر أيّ مبتدع أمر خطير لا ينبغي إلاّ لمن تأهّل له من العلماء؛ فقد قال شيخ الإسلام ابن تيميه (ت727هـــ): «ليس لأحد أن يكفّر أحدا من المسلمين وإن أخطأ وغلط، حتّى تقام عليه الحجّة، وتبيّن له المحجّة، ومن ثبت إسلامه بيقين، لم يزل ذلك عنه بالشّك، بل لا يزول إلاّ بعد إقامة الحجّة وإزالة الشّبهة»[1].

والمكفّر ببدعته ساقط الرّواية باتّفاق جميع المحدّثين[2]، وهذا لا يعني قبول قول كلّ أحد في تكفير غيره؛ لأنّ «التّحقيق أنّه لا يُردّ كلّ مُكفَّر ببدعته؛ لأنّ كلّ طائفة تدّعي أنّ مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفّر مخالفيها، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطّوائف»[3]، وهو لازم قول ابن تيميه السابق.

2 – البدعة المفسّقة

الفِسْق لغة: الخروج عن الأمر، من فَسَقَت الرُّطبة: إذا خرجت عن قشرها[4].

ويُطلق في الشّرع على الكفر والمعصية[5]، ولكنّه خُصّ في العرف المتأخّر بمرتكب الكبيرة[6].

فالبدعة المفسّقة هي التي لا تخرج صاحبها عن مسمّى الإيمان، كبدع الخوارج والرّوافض الذين

---

(1) مجموع الفتاوى، 466/12؛ وانظر: التتمّة الخامسة التي ذيّل بها الشّيخ عبد الفتّاح أبو غدّة -رحمه الله- كتاب الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذّهبي: "في تجلية مسألة أهل البدع والأهواء"، حيث نقل كلام عدد من العلماء في الموضوع. الموقظة، ص147-165.

(2) انظر: ثمرات النّظر في علم الأثر، الأمير الصّنعاني، ص24-27. ولا يهمّنا خلاف غير المحدّثين الذي ورد في المسألة كما ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرّواية، ص121 (باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء)؛ والرّازي في المحصول، ق1 ج2 ص567؛ لأنّ العبرة بواقع العمل الحديثي.

(3) نزهة النّظر، ابن حجر، ص53.

(4) انظر: الصّحاح، الجوهري، 1543/4؛ ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، 502/4؛ والقاموس المحيط، الفيروزابادي، 276/3؛ ولسان العرب المحيط، ابن منظور، 1096/4.

(5) انظر: المفردات في غريب القرآن، الرّاغب الأصفهاني، ص382؛ والقاموس المحيط، 276/3؛ ولسان العرب المحيط، 1096/4.

(6) انظر: المحصول، الرّازي، ق1 ج2 ص569-570؛ وإيثار الحقّ على الخلق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحقّ من أصول التّوحيد، ابن الوزير اليماني، ص407؛ ومعارج القبول، الحكمي، 1039/3.

لا يغلون ذلك الغلوّ[1].

ويُلاحظ أنّ الكلام هنا مداره على من اعتقد بدعته بتأويل، أو بنوع شبهة، وهو الذي يُعرف بالفاسق المتأوّل[2]؛ وإلاّ فالمبتدع المعاند الذي بان له خطؤه وأصرّ عليه، يُردّ ولا كرامة[3].

وهذا التقسيم، وإن بدا وجيها، إلاّ أنّه لا يسلم من الاعتراض، إذ كيف تُقبل رواية المبتدع، وهو مفسّق ببدعته، والفسق ناقض لقبول روايته؟

لذلك فإنّ الأسلم تقسيم البدعة من حيث الاعتقاد إلى **بدعة مكفّرة، وبدعة غير مكفّرة؛** فتكون هذه الثّانية أوفق في الإطلاق على المبتدع المتأوّل، ويندفع بذلك التّناقض الحادث.

ثانيا: مذاهب العلماء في الرواية عن المبتدع

اختلف العلماء في قبول روايات المبتدعة المتأوّلة، وذهبوا في ذلك مذاهب متنوّعة، يمكن تلخيصها في ثلاثة مذاهب رئيسة[4]، هي:

الرد مطلقا، والقبول مطلقا، ومذهب التفصيل.

1 – الرّد مطلقا:

---

(1) انظر: الهدي، ص385؛ والتّدريب، 176/1؛ والباعث الحثيث، 302/1. والفرقتان المذكورتان سيأتي التّعريف بهما في المبحث الثّاني من هذا الفصل. انظر: الخوارج: ص106، والرّوافض: ص105.

(2) انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز البخاري، 37/3. وفسق التّأويل كما قال الصّنعاني: «اصطلاح عرفي، ليس له في اللّغة ذكر». ثمرات النّظر في علم الأثر، ص97.

(3) قال الإمام مسلم (ت 261هـ) -رحمه الله-: «الواجب على كلّ أحد عرف التّمييز بين صحيح الرّوايات وسقيمها، وثقات النّاقلين لها من المتّهمين، أن لا يروي منها إلاّ ما عرف صحّة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتّقي منها ما كان منها عن أهل التّهم، والمعاندين من أهل البدع». صحيح مسلم (المقدّمة)، 08/1.

(4) انظر: الكفاية، ص120 (باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم)؛ ومعرفة أنواع علم الحديث الشّهير بمقدّمة ابن الصّلاح، ص67 (النّوع 23: معرفة صفة من تُقبل روايته ومن تُرد ...؛ المسألة التّاسعة).

فلا يُروى عن أهل البدع والأهواء شيء، وممّن حُكي عنه ذلك: الإمام مالك بن أنس[1] – رحمه الله– وطائفة من أهل الحديث.

واحتجّوا بأنّ هؤلاء المبتدعة كفّار عند من ذهب إلى تكفير المتأوّلين، وفسّاق عند من لم يحكم بتكفيرهم[2]، وأنّ في الأخذ عنهم ترويجا لأمرهم، وتنويها بذكرهم، وفي العدول الذين تلقّوا نقل الأخبار كثرة تُغني عنهم[3]، ثمّ إنّ البدعة مظنّة التّهمة بالكذب، فالأولى ترك الرّواية عنهم[4].

وقد رُدّ هذا المذهب بأنّه «بعيد مباعد للشّائع عن أئمّة الحديث»[5]، وهو ظاهر من صنيعهم في كتب السنّة.

2 – القبول مطلقا:

وينسب إلى الإمام الشّافعي (ت204هـــ) مع اشتراط عدم اعتقاد حلّ الكذب[6]، حيث قال:

---

(1) وهو مخالف لصنيعه في الموطّأ؛ حيث روى عن ثور بن زيد الدّيلي في عشرة مواضع، وعن داود بن الحصين في أربعة مواضع، وهما ممّن رُمي ببدعة القدر كما سيأتي معنا إن شاء الله. وانظر: الكفاية، ص121-124؛ والتّمهيد لما في الموطّإ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، 02/2، 310، وإن كان قول مالك المشهور «لا يؤخذ العلم من أربعة:... وصاحب هوى يدعو النّاس إلى هواه...». الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم الرّازي، 32/2، يستشفّ منه أنّ مذهبه في رواية المبتدع قبول غير الدّاعية.

(2) انظر: الكفاية، ص120؛ ومقدّمة ابن الصّلاح، ص67؛ وفتح المغيث، 357/1.

(3) كشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، 31/3؛ وانظر: نزهة النّظر، ص54؛ وفتح المغيث، 357/1. ولازم هذا التّعليل كما قال الحافظ: «أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع» نزهة النّظر، ص54. وزاد ابن دقيق العيد تفصيلا آخر، فقرّر أنّه إذا لم تحصل الرواية إلاّ من ذلك المبتدع فلا مناص من قبوله إذا كان مشهورا بالصدق والصلاح. انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصّحاح، ص336-337

(4) انظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 54/1.

(5) مقدّمة ابن الصّلاح، ص67؛ وانظر: نزهة النّظر، ص54. وفي الرد على حجج هذا الفريق، يراجع: توجيه النّظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، ص29؛ وثمرات النّظر، ص96-102.

(6) قال الشّيخ أحمد شاكر عن شرط عدم استحلال الكذب: «لا أرى داعيا له؛ لأنّه قيد معروف بالضّرورة في كلّ راو؛ فإنّا لا نقبل رواية الرّاوي الذي يُعرف عنه الكذب مرّة واحدة، فأوْلى أن نردّ رواية من يستحلّ الكذب أو شهادة الزّور». الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، 302/1. قلت: وهو اعتراض له وجاهته.

«تقبل شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطّابيّة من الرّافضة؛ لأنّهم يرون الشّهادة بالزّور لموافقيهم»(1).

وحُكي هذا المذهب أيضا عن ابن أبي ليلى، وسفيان الثّوري، وأبي حنيفة، وأبي يوسف القاضي -رحمهم الله-، ونسبه الإمام الحاكم (ت405هـ) إلى أكثر أهل الحديث، فقال: «القسم الخامس من الصّحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء؛ فإنّ رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين»(2).

قلت: وهذا المذهب يشهد له صنيع المحدّثين من أصحاب الدواوين الحديثيّة.

3 – التّفصيل في قبول أو ردّ حديث المبتدع:

ذهب بعضهم إلى التّمييز بين ما إذا كان المبتدع داعية، فلا يقبل منه، وإذا لم يكن داعية قبل منه، وقد قيل إنّه مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء(3).

وادّعى أبو حاتم بن حبّان البستي (ت354هـ) فيه الاتّفاق، حيث قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضّبعي من ثقاته: «كان من الثّقات المتقنين في الرّوايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلاف أنّ الصّدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يدْعُ إليها، أنّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته، سقط الاحتجاج بأخباره»(4).

وسبب التّفرقة عند هؤلاء، أنّ الدّعوة إلى البدعة تقتضي التّهمة بالكذب وتحريف الرّوايات

---

(1) الكفاية، ص120. وانظر: مقدّمة ابن الصّلاح، ص67. ومذهبه هذا شرحه في الأمّ للشّافعي، 206/6 (مسألة قبول شهادة من لم يستحل الكذب من أهل الأهواء). و"الخطّابيّة" فرقة من الرّوافض تنسب إلى أبي الخطّاب محمّد بن أبي زينب الأجدع، قال ابن قتيبة: «كان يأمر أصحابه أن يشهدوا على من خالفهم بالزّور في الأموال والدّماء والفروج، وقال: إنّ دماءهم ونساءهم لكم حلال ». المعارف، ص340. وانظر: كشف الأسرار، 37/3.

(2) المدخل في أصول الحديث، الحاكم، ص158.

(3) انظر: مقدّمة ابن الصّلاح، ص67. وذكر الإمام الحاكم أنّه إجماع جماعة من أئمّة المسلمين. انظر: معرفة علوم الحديث، ص15-16 (النّوع 03: معرفة صدق المحدّث وإتقانه).

(4) الثّقات، 140/6-141. قلت: وهو اتّفاق مردود بما نحن بصدده من هذه المناقشة.

لتزيين البدعة[1]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية « أنّ الرواية عن الدّاعية تشتمل على مفسدة، وهي إظهار أهليّته للرّواية، وأنّه من أهل الصّدق والأمانة، وذلك تغرير لمخالطته، وفي مخالطة من هو كذلك للعامّة مفسدة كبيرة»[2].

وزاد بعضهم هذا التّفصيل تفصيلا آخر، فخصّ غير الدّاعية بما إذا لم يرو ما يقوّي بدعته، وهو مذهب أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني[3] (ت259هـ) شيخ أبي داود والنّسائي، حيث قال: «ومنهم -أي من الرّواة- زائغ عن الحقّ، صدوق اللّهجة، قد جرى في النّاس حديثه؛ إذ كان مخذولا في بدعته، مأمونا في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلاّ أن يؤخذ من حديثهم مايعرف، إذا لم يقوّ بدعته فيتّهم عند ذلك»[4].

قال الحافظ: «ما قاله متّجه؛ لأنّ العلّة التي رُدّ لها حديث الدّاعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية»[5].

وما ذكر الجوزجاني، يحتمل أنّ من روى ما يعضّد بدعته؛ إمّا أن يُردّ مطلقا، فتسقط عدالته ويصير إلى المذهب الأوّل، وإمّا أن يُقبل ويُردّ في ذلك المروي بعينه الذي فيه تقوية بدعته، وعندها نكون قد أخللنا بضابط العدالة من أنّها ملَكَة أو هيئة راسخة، ومن اتّهم بالكذب في وقت، لا يرتفع عنه الاتّهام في وقت آخر، ومن كانت هذه حاله، فلا أقلّ من أن يتوقّف فيه، وهذا مناف للعدالة[6].

ولو سلّمنا بهذا الرّأي لكان قبول المبتدع فيما لم يقوّ بدعته لا يخرجه عن دائرة أهليّة

---

(1) انظر: والكفاية، ص128؛ وخطبة الاعتصام، الشّاطبي، 29/1؛ وثمرات النّظر، الصّنعاني، ص103؛ والتّنكيل، المعلمي، 229/1-231. وقد نقل الخطيب في الكفاية جملة من أقوال العلماء تبيّن مذهبهم في قبول رواية المبتدع غير الدّاعية، منهم: عبد الرّحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل. الكفاية، ص126-128 (باب ذكر بعض المنقول عن أئمّة أصحاب الحديث في جواز الرّواية عن أهل الأهواء والبدع).

(2) ثمرات النّظر، ص103.

(3) تأتي دراسة ترجمته مفصلا في الفصل الثالث، انظر: ص 273 (رقم 02).

(4) أحوال الرّجال، الجوزجاني، ص32.

(5) نزهة النّظر، ص54.

(6) انظر: التّنكيل، المعلّمي، 232/1-233.

الاحتجاج بحديثه.

وهناك تفصيل آخر في حقّ الدّاعية، وهو أنّه إذا اشتملت روايته على ما يردّ بدعته قُبل لعدم التّهمة حينئذ جزما، وإلاّ فلا[1].

وقد ردّ بعض العلماء على هذا التّفريق، وأنّه لا دليل عليه، فقال ابن حزم الأندلسي (ت456هــ): «قد فرّق بعض السلف بين الدّاعية وغير الدّاعية، وهذا خطأ فاحش، وقول بلا برهان، ولا يخلو المخالف للحقّ من أن يكون معذورا بأنّه لم تقم عليه الحجّة، أو غير معذور لأنّه قامت عليه الحجّة؛ فإن كان معذورا، فالدّاعية وغير الدّاعية سواء، كلاهما معذور مأجور، وإن كان غير معذور لأنّه قامت عليه الحجّة، فالدّاعية وغير الدّاعية سواء، وكلاهما إمّا كافر وإمّا فاسق»[2].

بل إنّ الدّاعية -في تقدير بعضهم- «أولى بالخير وحسن الظّن؛ لأنّه ينصر ما يعتقد أنّه حقّ عنده، وغير الدّاعية كاتم للذي يعتقد أنّه حقّ، وهذا لا يجوز؛ لأنّه مقدم على كتمان الحقّ، أو يكون معتقدا لشيء لم يتيقّن أنّه حقّ، فذلك أسوأ وأقبح»[3].

كما أنّ مذهب التّفصيل هذا محجوج في أصله بصنيع المحدّثين أصحاب المصنفات.

والذي يظهر لي أنّ المذهب الثّاني -وهو القبول مطلقا- هو الأعدل والأوفق من صنيع المحدّثين، مع مراعاة باقي شروط الرّواية من الصّدق والأمانة، والضّبط والإتقان[4].

هذا، وإن فرّق بعضهم بين أنواع البدع، فجعل منها ما هو خفيف، ومنها ما هو غليظ، وسأعرض في المطلب الآتي إلى أنواع البدع بحسب الاعتقاد.

المطلب الرابع: أنواع البدع التي رمي بها رواة الحديث

---

(1) انظر: الهدي، ص385؛ وفتح المغيث، 359/1.

(2) الإحكام، ابن حزم، 236/4. وانظر: ثمرات النّظر، ص104-105؛ وتوجيه النّظر، طاهر الجزائري، ص409-410.

(3) نقله الشّيخ طاهر الجزائري في: توجيه النّظر، ص409، عن ابن حزم.

(4) انظر: إسبال المطر على قصب السكّر، الأمير الصنعاني، ص182-183؛ وثمرات النّظر، ص105. وانظر أيضا كلام الشيخ أحمد شاكر في ترجيح هذا المذهب. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، 303/1.

سبقت الإشارة إلى أنّ علماء الجرح والتعديل نظروا إلى بدع الرواة من حيث الاعتقاد، وهي المذاهب التي كانت سائدة في عصر الرواية، ويمكن تلخيص مجمل ما رمي به رواة الحديث في ثمانية مذاهب، هي: التشيّع، والرفض، والقدر، والإرجاء، والنّصب، والخوارج، والجهميّة، ومسألة القرآن[1].

وسآتي على تعريفها تباعا.

أوّلا: التشيّع

لغة: يطلق على معنيين: الأول: النصرة والاتباع، والثاني: الذّيع والانتشار[2].

وأما في **الاصطلاح**، فقد تعدّدت العبارات في حدّه، وإن اختلفت باختلاف واضعيها، وأيضا المرحلة التي تنطبق عليها، ولذلك فإننا نفرّق في هذا المقام بين ثلاثة معان للتشيّع[3]:

الأول: التشيّع المعتدل، أو التشيّع بلا غلو: وهو محض حب عليّ ﷺ، والميل إليه، وربما تفضيله على باقي الصحابة[4].

الثاني: غلوّ التشيّع، وقيّده الحافظ بتقديم عليّ ﷺ على أبي بكر وعمر[5].

الثالث: ويكون بمعنى الرفض الآتي، وهو السب والحط على الصحابة، فإن اعتقد صاحبه الرجعة فأشدّ في الغلو.

---

(1) انظر التعريف بهذه المذاهب تفصيلا في الرسالة المطبوعة للباحثة: منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة، ص91 وما بعدها.

(2) انظر: الصّحاح، الجوهري، 1240/3؛ ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، 235/3-236؛ والمفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص274، والنّهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، 519/2-520؛ والقاموس المحيط، الفيروزابادي، 47/3-48؛ ولسان العرب المحيط، ابن منظور، 393/3-395؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، الزّبيدي، 256/11-261.

(3) وهو مؤدّى كلام الحافظ الذهبي، في معرض حديثه عن تقسيم البدعة إلى صغرى، وكبرى. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، 05/1-06 (01: أبان بن تغلب).

(4) انظر: مقالات الإسلاميّين، الأشعري، 65/1.

(5) هدي السّاري، ص459.

والمحدثون قد يطلقون لفظ "التشيّع" ويعنون به أحد هذه المعاني الثلاثة، فلزم التبيين.

ثانيا: الرفض

لغة: الترك[1].

واصطلاحا: الطعن في إمامة أبي بكر وعمر –رضي الله عليهما– وأنّها نصّ في علي وأولاده، وأنّهم معصومون[2].

وقد يُطلق ويراد به مطلق التشيّع، أو غلوّ التشيّع كما سبق.

ثالثا: القدر

لغة: القدَر والقدْر: مبلغ كلّ شيء.

واصطلاحا: قضاؤه تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها[3].

وبدعة القدر إنما تعني نفي القدر؛ لا بمعنى نفي علمه تعالى بالأشياء، فهذا مما لا خلاف فيه، وإنما ذهب القدرية إلى نسبة الإرادة وخلق الأفعال للإنسان[4].

رابعا: الإرجاء

---

(1) انظر: الصّحاح، 1078/3-1079؛ ومعجم المقاييس، 422/2-423؛ والقاموس المحيط، 331/2-332، ولسان العرب المحيط، 1196/2-1197؛ وتاج العروس، 61/10-64.

(2) انظر: الملل والنّحل، 223/1. وفي سبب تسمية منتحلي هذا المذهب بالرافضة، تذكر المصادر أنّهم خرجوا مع زيد بن علي بن الحسين، أيام الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بن مروان (105-125هــ) بالكوفة، ثمّ رفضوه؛ لأنه لم يجبهم إلى التبرّؤ من أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– انظر: غريب الحديث، ابن قتيبة، 60/1؛ وتاريخ الطّبري، 204/4 (حوادث سنة 122هــ)؛ والصّحاح، 1078/3؛ والكامل في التاريخ، 84/5-87 (حوادث سنة 121هــ)، و89/5-91 (حوادث سنة 122هــ)؛ والبداية، 382/9 (حوادث سنة 122هــ).

(3) معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، 62/5. بتصرّف؛ وانظر: الصّحاح، الجوهري، 786/2؛ والمفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص395؛ والقاموس المحيط، 114/2؛ ولسان العرب المحيط، 30/5.

(4) والمسألة لها جذور تاريخية، تتعلّق بالجبر والاختيار وظلم الحكام، ونسبة الخير والشر إلى الله تعالى، ولا تخلو القضية من تأويل. انظر: منهج الإمام البخاري، ص94-101.

لغة: يشمل معنيين: التأخير والرجاء.

واصطلاحا: من أخّر العمل عن الإيمان، أوقال: الإيمان قول بلا عمل[1].

والمرجئة الخالصة، أومرجئة البدعة: الذين يقولون لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة[2].

خامسا: النصْب

لغة: إقامة الشّيء ورفعه[3].

واصطلاحا: «النّواصب والنّاصبيّة وأهل النّصب: المتديّنون ببغضة عليّ رضي الله عنه ؛ لأنّهم نصبوا له، أي: عادَوه»[4].

وعرّفه الحافظ بقوله: «بغض عليّ وتقديم غيره»[5]، أو هو «الانحراف عن عليّ وآل بيته»[6].

سادسا: الخوارج

لغة: يطلق الخروج على معنيين: الأول: النّفاذ عن الشّيء، والثّاني: اختلاف لونين[7].

واصطلاحا: الخوارج هم الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب [8].

ويقول ابن حزم (ت 456هـ): «من وافق الخوارج من إنكار التّحكيم وتكفير أصحاب

---

(1) انظر: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، سِفر بن عبد الرّحمن الحوالي، ص216.

(2) انظر: الفرق بين الفرق، ص202؛ والملل، 187/1؛ وموسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميّة، عبدالمنعم الحفني، ص352.

(3) انظر: الصّحاح، 224/1-225؛ ومعجم المقاييس، 434/5؛ والمفردات، ص496؛ والنّهاية، 59/5، والقاموس، 132/1-133؛ ولسان العرب المحيط، 643/6-645؛ والكليّات، الكفوي، ص906؛ وتاج العروس، 433/2-438.

(4) القاموس المحيط، 133/1، وانظر: لسان العرب المحيط، 645/6، وتاج العروس، 436/2.

(5) هدي السّاري، ص459

(6) فتح الباري؛ الأدب: باب تبلّ الرّحم ببلالها، 420/10 (5644).

(7) انظر: معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، 175/2؛ والصحاح، 310/1.

(8) انظر المقالات، الأشعري، 207/1.

الكبائر، والقول بالخروج على أئمّة الجور، وأنّ أصحاب الكبائر مخلّدون في النّار، وأنّ الإمامة جائزة في غير قريش، فهو خارجي وإن خالفهم فيما عدا ذلك ممّا اختلف فيه المسلمون، [فإن] خالفهم فيما ذكرنا، فليس خارجيّا»[1].

ومن فرقهم:

"**الإباضية**"[2]: ويختلفون مع الخوارج في عدم إباحة الدماء بالذنوب[3].

و"**القَعَدِيَّة**": هم الذين «يرون التّحكيم حقّا، غير أنّهم قَعَدوا عن الخروج على النّاس»[4]، وعرّفهم الحافظ بقوله: «الذين يزيّنون الخروج على الأئمّة ولا يباشرون ذلك»[5].

سابعا: الجهميّة

نسبة إلى رجل يُدعى جَهْم بن صَفْوَان[6]، ويُقصد بهذا اللفظ «من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسّنّة، ويقول إنّ القرآن مخلوق»[7].

ثامنا: مسألة القرآن

---

(1) الفصل في الملل والنّحل، 113/2.

(2) نسبة إلى عبد الله بن إباض -بكسر الهمزة وفتحها- المرّي التّميمي، له صولات وجولات مع الخوارج زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86هـ). انظر: المعارف، ابن قتيبة، ص339؛ والفرق بين الفرق، ص103؛ وجمهرة أنساب العرب، ابن حزم، ص218؛ والتّبصير في الدّين وتمييز الفرقة النّاجية عن الفرق الهالكين، الاسفراييني، ص34؛ والملل، ص180؛ وطبقات المشائخ بالمغرب، الدّرجيني، 214/2.

(3) انظر: المقالات، 184/1-185؛ والمواقف المطبوع مع شرحه، الإيجي، 693/3.

(4) تهذيب الأسماء واللّغات، النووي، 99/2، وانظر: الصّحاح، 525/2؛ والقاموس، 328/1؛ ولسان العرب المحيط، 120/5؛ والتّاج، 194/5-195.

(5) الهدي، ص459.

(6) أبو محرز، من أهل سمرقند، تتلمذ على الجعد بن درهم فأخذ عنه القول بخلق القرآن، وضمّ إليه رأيه في نفي الصّفات، خرج مع مكتِّبه الحارث بن سريج بخراسان على واليها نصر بن سيّار في أواخر خلافة بني أميّة، فقتله قائده سالم بن أحوز المازني بمَرْوسنة 128هـ. انظر: تاريخ الطّبري، 292/4، 294-295 (حوادث سنة 128هـ)؛ ومقالات الأشعري، 214/1؛ والفرق بين الفرق، ص211؛ ولسان الميزان ، 142/2 (624).

(7) الهدي، ص459.

ويقصد بها إما: القول **بخلق القرآن**، ويؤول إلى نفي الصفات،

وإما **الوقف في القرآن**: وهو «من لا يقول مخلوق، ولا ليس بمخلوق»[1].

فهذه بإيجاز أنواع البدع التي رُمي بها رواة الحديث، القصد منها ربطها بما سيأتي عند دراسة تراجم الرواة في الفصلين: الثالث والرابع.

وقبل ذلك، أتحدث في المبحث الثاني من هذا الفصل الثاني عن مراتب الجرح والتعديل، وموقع البدعة من هذه المراتب، لاسيما عند الحافظ ابن حجر.

المبحث الثاني

مراتب الجرح والتعديل عند المحدثين

الحديث عن مراتب الجرح والتعديل يقتضي أوّلا إيضاح معنى الجرح والتعديل، وحكمهما، ثمّ مراتب كل منهما، فهذه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف الجرح والتعديل.

المطلب الثّاني: حكم الجرح والتعديل.

المطلب الثالث: مراتب الجرح التعديل.

المطلب الأوّل: تعريف الجرح والتعديل

الجرح والتعديل من قبيل عطف المعطوف على المعطوف عليه، وتعريف هذين المتضايفين معا يقتضي ابتداء تعريف كل واحد منهما على حدة، أي تعريف الجرح أولا، ثم تعريف التعديل ثانيا.

أولا: تعريف الجرح

لغة: يُطلق على معنيين: أحدهما: الكسب، والثاني: شقّ الجلد[1].

(1) المصدر نفسه، ص459.

فمن الأول: قولهم: اجترح، أي عمل وكسب، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[2]، أي اكتسبوا، وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾[3]، أي كسبتم.

ومنه سمّيت الجوارح، لأنها الأعضاء الكواسب.

والجوارح من الطير والسباع، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾[4]: سمّيت كذلك؛ إمّا لأنّها تكسب، وإمّا لأنّها تجرح، وهو المعنى الثاني، ويوافقه قوله تعالى: ﴿وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾[5].

والاسم منه الجُرْح، يقال: جَرَحَهُ جُرْحا، فهو جريح ومَجْرُوح.

وسمّي القدح في الشاهد جرحا، تشبيها به، ويستعمل في الأشخاص كما في الأحاديث:

ففي الأشخاص: أنهم اكتسبوا ما به احتيج إلى جرحهم، وفي الأحاديث: أنها أحوجت أهل العلم إلى جرح بعضها، وبيان عدم صحتها[6].

وذكر في "تاج العروس" عن بعض فقهاء اللغة أنه قال: «الجُرْح بالضمّ: يكون في الأَبدانِ بالحَديد ونَحْوِه؛ والجَرْحُ بالفتح: يكون باللّسان في المَعانِي والأَعراضِ ونحوِها»، قال الزبيدي: «وهو

---

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 451/1.

(2) سورة الجاثية: الآية 21. وتمامها: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ٢١﴾.

(3) سورة الأنعام: الآية 60.

(4) سورة المائدة: الآية 04.

(5) سورة المائدة: الآية 45.

(6) انظر: معجم المقاييس، 451/1؛ والصحاح، 358/1؛ والمفردات، الراغب الأصفهاني، ص90.

المُتداوَلُ بينهم، وإن كانا في أَصل اللُّغة بمعنىً واحد»[1].

ويمكن استنتاج من خلال ما سبق أن:

جرح الراوي اصطلاحا: ذكر ما به تردّ روايته؛ إن في ضبطه أو عدالته[2].

هذا عن تعريف الجرح لغة واصطلاحا.

ثانيا: تعريف التعديل

التعديل تفعيل من "عدل"، وقد سبق بيان معاني هذا اللفظ عند تعريف العدالة[3]، وأنّ:

"العَدْل من النّاس": المرضي القول، المستوي الطريقة، المقنَع في الشّهادة.

وعدّله: زكّاه.

وتعديل الرواة: الحكم بعدالتهم.

فيكون **تعديل الراوي اصطلاحا:** ذكر ما به تقبل روايته؛ إن في ضبطه أو عدالته[4].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الجرح والتعديل بأنه:

الحكم على الراوي من حيث العدالة أو الضبط بما يقتضي قبول أو رد مروياته.

أما علم الجرح والتعديل فقد عرّفوه بأنه «علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ»[5].

ومع نشأة هذا العلم ظهر من يشكِّك في مشروعيّته، وهو ما سأتحدّث عنه في المطلب الثاني.

(1) تاج العروس (طبعة دار الكتب العلمية)، 194/6.

(2) ويشهد لهذا التعريف قول ابن الأثير: «الجرح: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به» جامع الأصول، 126/1. وزاد الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف -رحمه الله- في القيد: «ما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها»، وهو راجع عند التحقيق إلى القيد الأول ألا وهو الرد؛ لما أن جرح المجرِّح يقتضي رد الرواية عنده. انظر: ضوابط الجرح والتعديل، ص23.

(3) انظر: ص92-93.

(4) وقال ابن الأثير: «التعديل وصف متى التحق بهما -أي الراوي والشاهد- اعتُبر قولهما، وأخذ به» جامع الأصول، 126/1.

(5) انظر ص68 من هذا البحث.

المطلب الثّاني: حكم الجرح والتعديل

الكلام في الرواة جرحا وتعديلا جائز، بل واجب شرعا، معلوم من القواعد العامة للدين؛ إذ لا سبيل إلى حفظ هذا الدين إلاّ بنقد نقلة الأخبار، وبيان من يُقبل منهم، ومن يُردّ، ولا يكون ذلك إلا بإطلاق عبارات الجرح والتعديل المصطلح عليها بين العلماء.

والأدلة في ذلك من القرآن والسنة والإجماع.

-فمن القرآن:

قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾[1].

وقوله ﷻ: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[2].

وقوله عزّ من قائل: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾[3].

قال الإمام مسلم (ت264هـ) رحمه الله: «فَدَلَّ مِنْ هَذِهِ الآيِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُول، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ، وَالخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الوُجُوه، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَعْظَمِ مَعَانِيهِمَا؛ إِذْ كَانَ خَبَرُ الفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِم»[4].

وهذا يعني وجوب التفتيش عن أحوال الرواة، وتبيين ما به تُقبل أو تردّ رواياتهم.

(1) سورة الحجرات: الآية 06.

(2) سورة البقرة: الآية 282.

(3) سورة الطلاق: الآية 02.

(4) صحيح مسلم (المقدمة)، 08/1. وانظر مقدمة ابن الصلاح، ص237 (النوع 61: معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث)؛ وفتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، 266/3.

-من السنة:

حديث عائشة -رضي الله عنها-: «أَنَّ رَجُلا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ، وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ!؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَائِشَةَ، مَتَى عَهِدتِنِي فَحَّاشًا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ»(1).

فهذا الحديث، وإن كان أصلا في المداراة، فإنه أصل كذلك في مشروعية الجرح والتعديل؛ إذ تبيّن من صنيع النبي ﷺ مع هذا الرجل أنّ «كلّ من يتحقق من حال شخص على شيء، وخشي أنّ غيره يغترّ بجميل ظاهره فيقع في محذور ما، فعليه أن يُطلعه على ما يحذر من ذلك، قاصدا نصيحته»(2).

وجرح الرواة وتعديلهم لتنقية سنة المصطفى ﷺ -التي هي تحليل وتحريم- مما قد يشوبها وليس منها هو أنصح النصح، ولو كان قوله ﷺ: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ»، من الغيبة المحرّمة لما قاله، وهو المبلِّغ عن الله تعالى، والقدوة للمسلمين.

وأما الإجماع:

فدلّ عليه صنيع الأئمّة الثقات؛ فقد علمنا من أقوالهم وأفعالهم وجوب الإخبار عن أحوال الرواة جرحا وتعديلا، ولذلك عقد الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بابا أسماه: «باب بَيَانِ أَنَّ الإِسْنَادَ مِن الدِّين، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ لا تَكُونُ إِلاّ عَن الثقَاتِ، وَأَنَّ جَرْحَ الرُّوَاةِ بِمَا هُوَ فِيهِمْ جَائِزٌ، بَلْ وَاجِب، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ الْغِيبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ مِن الذَّبِّ عَن الشَّرِيعَةِ الْمُكَرَّمَة»(3)، وأورد فيه أقوال الأئمّة النقاد في

---

(1) أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع من كتاب الأدب؛ بَاب لَمْ يَكُن النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلا مُتَفَحِّشًا، 2244/5 (5685)؛ وبَاب مَا يَجُوزُ مِنْ اغْتِيَاب أَهْلِ الْفَسَاد وَالريب، 2250/5 (5707)؛ وبَاب الْمُدَارَاة مَعَ النَّاسِ، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: إِنَّا لَنَكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ، 2271/5 (5780).

(2) فتح الباري، 454/10.

(3) صحيح مسلم (المقدمة)، 14/1.

وجوب النظر في الأسانيد، منها قول محمد بن سيرين (ت110هـ): «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنْ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ؛ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُم، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[1]، وعن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان (ت131هـ): «أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً؛ كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ؛ يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ»[2].

وذكر ابن الصلاح (ت643هـ) أن أبا بكر محمد بن خلاد الباهلي (ت240هـ) قال ليحيى بن سعيد القطان (ت198هـ): «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟! فقال: لئن يكونوا خصمائي أحبّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ؛ يقول لي: لِمَ لم تذبّ الكذب عن حديثي»[3]، ومنه ردّ الإمام أحمد (ت241هـ) -وقد قيل له: لا تغتب العلماء-: «ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة»[4].

ونقل الإجماع على جواز الجرح والتعديل الحافظ السخاوي (ت902هـ)، قال: «أجمع المسلمون على جوازه، بل عُدّ من الواجبات؛ للحاجة إليه»[5].

لكن هناك مسألة مهمّة ينبغي التنبيه عليها، وهي أن الجرح والتعديل مهمّة خطيرة لا تنبغي إلا لمن تأهّل لها، وعرف المقدار الواجب منها، وقد حذّر العلماء من الخوض فيها من دون امتلاك لوسائلها، فقال ابن الصلاح: «ثمّ إنّ على الآخذ في ذلك -أي الجارح والمعدّل- أن يتّقي الله تبارك وتعالى، ويتثبّت ويتوقّى التّساهل، كي لا يجرح سليما، ويسم بريّا بسمة سوء يبقى عليه الدّهرَ عارُها»[6]، وقال ابن دقيق العيد (ت702هـ) عبارته المشهورة: «أعراض المسلمين حفرة من حفر

---

(1) المصدر نفسه، 15/1.
(2) نفسه، 15/1.
(3) معرفة أنواع علم الحديث، ص237 (النوع 61).
(4) المصدر نفسه، ص237.
(5) فتح المغيث، 266/3 (بحث معرفة الثّقات والضّعفاء).
(6) معرفة أنواع علم الحديث، ص237 (النّوع 61).

النّار، وقف على شفيرها طائفتان من النّاس: المحدِّثون والحكّام»[1]، وكذلك قال الحافظ: «وليحذر المتكلّم في هذا الفنّ من التّساهل في الجرح والتّعديل؛ فإنّه إن عدّل بغير تثبيت، كان كالمثبت حكما ليس بثابت، فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظنّ أنّه كذب، وإن جرح بغير تحرّز، قدم على الطّعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا»[2].

وهذه الأقوال تفتح الباب للحديث عن المقدار الجائز من الجرح، أو في حدود الجرح الجائز؛ إذ الجرح بغير ضرورة مفسدة تورّث البغض بين الناس، ولذلك جعلوا له ضوابط يمكن إيجازها في القواعد التالية:

- لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة.
- لا يُمكن الاقتصار على نقل الجرح فقط فيمن وُجد فيه جرح وتعديل.
- لا يُجرح من لا يُحتاج إلى جرحه.
- يُتوقّف في قبول الجرح إذا كان الباعث عليه عداوة بسبب الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة الدنيوية، ومنه جرح الأقران.
- لا يُقبل جرح فيمن استفاضت عدالته، واشتهرت إمامته[3].

هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر شروط في الجارح والمعدِّل تُخوِّله الكلام في الرواة، وغير ذلك، قال الحافظ الذهبي (ت748هـ) -رحمه الله-: «الكلام في الرّواة يحتاج إلى ورع تامّ، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل

(1) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص302. ونقلها عنه التاج السّبكي في رسالته: قاعدة في الجرح والتّعديل، ص51، والحافظ في ديباجة لسان الميزان، 16/1-17، والسّخاوي في فتح المغيث، 265/3.

(2) نزهة النّظر، ص89.

(3) انظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، اللكنوي، ص57؛ والميزان، 111/1 (438 أحمد بن عبد الله الحافظ أبي نعيم الأصبهاني)؛ والموقظة، ص88؛ والاقتراح، ص291؛ وهدي السّاري، ص428-429؛ وقواعد في علوم الحديث، التّهانوي، ص176.

والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذَبة، ثم أهمّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة»[1].

ولعلّ هذا المدخل إلى بحث مراتب الجرح والتعديل عند المحدثين، وهو عنوان المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث.

المطلب الثالث: مراتب الجرح التعديل

تعدّدت عبارات العلماء النقّاد في الحكم على رواة الأحاديث جرحا وتعديلا، ولئن كان التطوّر التاريخي لهذا العلم يقضي أوّلا بدراسة ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، بحكم أنّها أسبق في الظهور من المراتب، إلاّ أنّ المنهج العلمي يفرض تقديم المراتب من حيث إنّ الألفاظ والعبارات جزء من هذه المراتب، بل وتندرج تحتها، فيكون البدء بالكل ثمّ الجزء.

والحديث عن مراتب الجرح والتعديل يقتضي أيضا التدرّج في معرفتها بتدرّج ظهورها على أيدي واضعيها؛ إذ لم يعتن علماء الحديث الأوائل بتصنيف ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل في مراتب تنتظمها، وإنما كانت تصدر عنهم تمشيا مع أحوال الرواة محل الدراسة والنقد، ويُعدّ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت327هـ) أوّل من صنّف المراتب حسب ما وصل إلينا، حيث ذكر تصنيفا مجملا، وآخر مفصلا:

فأما المجمل، فهو الذي أورده في كتابه "تقدمة الجرح"، وقد جعله خاصا بتابعي التابعين؛ حيث قسم المعدَّلين منهم أربعة مراتب، مع ذكر حكم كل مرتبة، قال:

«فمنهم -وهي المرتبة الأولى-: الثبت، الحافظ، الورِع، المتقن، الجهبذ، الناقد للحديث؛ فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

ومنهم —وهي المرتبة الثانية-: العدْل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورِع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدْل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.

ومنهم —وهي المرتبة الثالثة-: الصدوق، الورِع، الثبت، الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.

---

(1) الموقظة، ص82. وانظر في الحديث عن شروط الجارح والمعدِّل رسالتنا المطبوعة: منهج الإمام البخاري، ص74.

ومنهم –وهي المرتبة الرابعة-: الصدوق، الورِع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام»[1].

والمتأمّل في هذا الذي أورده ابن أبي حاتم يجد أنّه اعتبر فيهم شرط العدالة خاصّة، دون شرط الضبط، بدليل ما قاله في المرتبة الرابعة، وما قاله لاحقا عن الطبقة المجرّحة، وعبارته فيها:

«وخامس قد ألصق نفسه بهم، ودلّسها بينهم، ممّن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم، الكذب؛ فهذا يترك حديثه ويطرح روايته»[2].

ثم ذكر تصنيفا آخر للرواة المقبولين، يؤكّد الملاحظة السابقة، وهو أنهم مترلتان: «وأن أهل المترلة الأعلى: الثقات، وأن أهل المترلة الثانية: أهل الصدق والأمانة»[3].

هذا عن الرواة في تصنيفه المجمل.

وأما تصنيفه المفصّل، فقد صرّح فيه أنّه خاص بألفاظ الجرح والتعديل، حيث جعل مراتب التعديل أربعا ورتبها ترتيبا تنازليّا من حيث درجة الوثاقة، ومثلها مراتب التجريح أربعا، ورتّبها ترتيبا تصاعديّا من حيث شدّة الجرح، كما يلي:

أولا: مراتب التعديل، قال:

«1-إذا قيل للواحد: إنه "ثقة"، أو "متقن ثبت"، فهو ممن يحتج بحديثه،

2-وإذا قيل له: إنه "صدوق"، أو "محلّه الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممّن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المترلة الثانية،

3-وإذا قيل: "شيخ"، فهو بالمترلة الثالثة؛ يكتب حديثه، وينظر فيه، إلاّ أنه دون الثانية،

4-وإذا قيل: "صالح الحديث"؛ فإنه يكتب حديثه للاعتبار»[4].

ثانيا: مراتب الجرح، قال:

«1-وإذا أجابوا في الرجل بـــ"ليّن الحديث": فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارا،

2-وإذا قالوا: "ليس بقوي": فهو بمترلة الأولى في كتبة حديثه إلاّ أنه دونه،

---

(1) تقدمة الجرح، 10/1.

(2) تقدمة الجرح، 10/1.

(3) الجرح والتعديل، 37/2.

(4) المصدر نفسه، 37/2.

3-وإذا قالوا: "ضعيف الحديث": فهو دون الثاني؛ لا يطرح حديثه، بل يعتبر به،

4-وإذا قالوا: "متروك الحديث"، أو "ذاهب الحديث"، أو "كذّاب": فهو ساقط الحديث؛ لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة»[1].

فابن أبي حاتم، وإن اعتبر في تقسيمه المجمل شرط العدالة، فهو هنا أضاف له شرط الضبط، وأوضح حكم كل مرتبة من حيث قبول أو ردّ المرويات، وهو المقصد من الجرح والتعديل.

وهذا الذي قام به ابن أبي حاتم كان الأساس لكل من جاء بعده، حيث أورد هذه المراتب الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (643هـ)، وزاد في ألفاظ المرتبة الأولى[2] من مراتب التعديل: "ثبت"، أو "حجة"، أو "حافظ"، أو "ضابط"، كما أضاف توضيحات لبعض تلك المراتب[3]، وإن فتح تساؤلات حول ألفاظ لم يشرحها ابن أبي حاتم، مثل: "فلان قد روى الناس عنه"، "فلان وسط"، "فلان مقارب الحديث"، "فلان ما أعلم به بأس"[4]، وغير ذلك.

وتبع ابنَ أبي حاتم وابن الصلاح وفي جعل هذه المراتب أربعا أيضا الإمامُ النووي[5] (ت676هـ).

ثم جاء الحافظان: الذهبي[6] (ت748هـ) والعراقي[7] (ت806هـ)، وزادا مرتبة خامسة.

ثم جاء شيخنا الحافظ ابن حجر (ت852هـ) وزاد مرتبة أخرى فصارت ستا[8]، وتبعه على ذلك تلميذه السخاوي[9] (ت902هـ)، وجلال الدين السيوطي[10] (ت911هـ).

---

(1) الجرح والتعديل، 37/2.

(2) وإن كان نقل عبارة ابن أبي حاتم في ألفاظ هذه المرتبة هكذا: "ثقة، أو "متقن"، وليس: "ثقة"، أو "متقن ثبت"، كما سبق نقله من كتاب ابن أبي حاتم! انظر: علوم الحديث، ص71.

(3) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص71-72.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص73.

(5) انظر: تقريب النووي المطبوع مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي، 186/1 (النوع 23: المسألة 13).

(6) انظر: خطبة ميزان الاعتدال، 114/1.

(7) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، العراقي، ص178-183 (مراتب التعديل-مراتب التجريح)؛ والتقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدّمة ابن الصلاح، ص152 (النوع 23: المسألة الخامسة عشرة).

(8) انظر: نزهة النظر، ص87؛ وخطبة تقريب التهذيب، ص14.

(9) انظر: فتح المغيث، 390/1 وما بعدها.

(10) انظر: تدريب الراوي، 187/1-188.

وفيما يأتي بيان لهذه المراتب، مع شيء من التفسير والتوضيح، كما أوردها الحافظ ابن حجر في خطبة كتابه "التقريب"[1]، باعتبار أنّه استوعب مراتب من قبله، و لم يزد عليها في العدد من أتى بعده، وقد نظمها في سلك واحد؛ بحيث بدأ بأعلى مرتبة في التعديل، وانتهى بأعلى مرتبة في التجريح، وهو صنيع ابن أبي حاتم وابن الصلاح قبله، وهو الأنسب؛ «لتكون مراتب القسمين كلها منخرطه في سلك واحد؛ بحيث يكون أولها الأعلى من التعديل، وآخرها الأعلى من التجريح»، كما قال الحافظ السخاوي[2]:

المرتبة الأولى: الصحابة، وعلّل الحافظ جعلهم على رأس مراتب الجرح والتعديل، قال: «فأصرّح بذلك لشرفهم»[3]، وهذه المرتبة محض اختراع منه –رحمه الله- في هذا الموضع تحديدا، وهو اصطلاح خاص به[4]؛ إذ لم يسبقه إليها أحد ممّن وضعوا المراتب، ولذلك اعترض عليه الأمير الصنعاني فقال: «وظاهر هذا أن كونه صحابيا قد تضمّن أنّه ثقة حافظ، فصفة الصحبة قد تكفّلت بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصل أئمّة الحديث، ولكن بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال؛ إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة، بل لا ينافي النبوّة»[5]، إلى آخر كلامه.

ورُدّ هذا الاعتراض من عدّة وجوه، أهمّها: أن النسيان لا ينافي الضبط؛ لأن الناسي لا يحدّث بما نسيه، وإن حدث له شك أو تردّد بيّنه، ثمّ إنّ الشذوذ والنكارة في أي حديث راجع إلى من هو

(1) انظر خطبة التقريب، ص14.

(2) فتح المغيث، 397/1-398.

(3) خطبة التقريب، ص14.

(4) بدليل أنّه ذكر في كتابه نزهة النظر أن أرفع مراتب التعديل الوصف بأفعل، وهي الثانية هنا. انظر نزهة النظر، ص88. وإذا كان كذلك، فهاهنا إشكال، وهو أنّ مراتب التعديل عند الحافظ إنما هي خمسة فقط إذا أخرجنا الصحابة؛ لأنه إنما صرّح بهم لشرفهم، وسيأتي في المرتبة الثانية أنها ضمّت مرتبتين: الأولى والثانية.

(5) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، 263/2-264. وقد ذكر أنّه ورد عليه سؤال في هذا الشأن، وكتب فيه رسالة، أطال البحث فيها، وإن لم يتنبه لذلك غيره!

دون الصحابي، كما أن الحافظ صرّح أنّه إنما ذكرهم لشرفهم[1].

قلت: وهناك وجه آخر، وهو أنّ النص على الصحابة تظهر فائدته خاصة فيمن اختلف في صحبته، فمن ثبتت صحبته لم يحتج إلى بحث عدالته، ولا العكس.

المرتبة الثانية: من أُكّد مدحه بأفعل[2]، أو بتكرير الصفة[3] لفظا أو معنى[4].

وشرط التكرار أن يكون اللفظ المكرّر من ألفاظ المرتبة التالية، لا مطلق التكرار[5].

ومن ألفاظ هذه المرتبة: أوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبّت، أو ثقة ثقة، أو ثقة ثبت[6]، أو ثقة حجّة، أو ثقة حافظ، وزاد السيوطي: لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلان لا يسأل عنه[7]، قال السخاوي: «وهل يلتحق بها: لا أعرف له نظيرا في الدنيا؟ محتمل[1]»[2].

---

(1) انظر: التنكيل، المعلمي، ص61؛ وشفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، 23/1. وقد سبق بعض حديث عن هذه المسألة في المطلب الأخير من المبحث الثالث من الفصل الأول. انظر: ص83.

(2) وقد جعل الحافظ هذه الصيغة أرفع مراتب التعديل، أي الأولى، وهي المرتبة التي زادها على الذهبي والعراقي، ثمّ تليها ما تأكّد بصفة أو صفتين، وذلك في نزهة النظر، ص88. وهذا يعني أنّ هذه المرتبة الثانية هي في الحقيقة جمعت مرتبتين: الأولى والثانية، وبذلك يزول الإشكال عن جعل الصحابة أعلى مراتب التعديل.

(3) قال العراقي: «لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لابدّ أن يكون له مزيّة على الكلام الخالي عن التأكيد». التقييد والإيضاح، ص152. وكذلك قال السخاوي: «لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه، وعلى هذا، فما زاد على مرتين مثلا يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث». فتح المغيث، 391/1-392. قلت: هذا ليس بلازم، لأن المقصود اصطلاحا عند المحدثين في المراتب يُكتفى فيه بالتكرار مرتين، وما زاد قد يكون على سبيل التعريف لا غير، لاسيما إذا كانت الألفاظ متغايرة، والله أعلم!

(4) وبالنظر إلى الملاحظة السابقة، فهذه ثاني مراتب التعديل حقيقة عند الحافظ، كما في نزهة النظر، ص88. وهي المرتبة الأولى عند الحافظين الذهبي والعراقي، والتي زاداها على ابن أبي حاتم. انظر: خطبة ميزان الاعتدال، 114/1؛ وفتح المغيث، ص178-179؛ والتقييد والإيضاح، ص152.

(5) انظر: فتح المغيث، العراقي، ص179؛ وفتح المغيث، السخاوي، 391/1.

(6) هي بسكون الموحدة: الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة، وبفتحها: ما يُثبت فيه المحدِّث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه كالحجّة عند الشخص لسماعه وسماع غيره. فتح المغيث، السخاوي، 392/1.

(7) تدريب الراوي، 186/1.

المرتبة الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل، قال ابن أبي حاتم: «إذا قيل للواحد إنه ثقة، أو متقن ثبت[3]، فهو ممن يحتج بحديثه»[4]، وقال ابن الصلاح: «وكذا إذا قيل ثبت أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ، أو ضابط»[5].

وهذه المرتبة هي الأولى عند كل من ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي، وهي الثانية عند الذهبي والعراقي.

ومن ألفاظها أيضا: كأنه مصحف[6].

المرتبة الرابعة: من قصر عن الثالثة قليلا: كصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

وهذه المرتبة هي الثانية عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي، والثالثة عند الذهبي وابن الصلاح، ومن ألفاظها أيضا: محلّه الصدق، ومأمون، وخيار، وأخّر العراقي "محلّه الصدق" إلى المرتبة الموالية تبعا للذهبي، ووجهه كما قال السيوطي: «لأنّ "صدوقا" مبالغة في الصدق، بخلاف "محلّه الصدق"؛ فإنّه دالّ على أنّ صاحبها محلّه ومرتبته مطلق [الصدق]»[7].

قال ابن أبي حاتم فيمن اتّصف بأوصاف هذه الرتبة: «هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه»[8]، زاد ابن الصلاح توضيحا: «هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات-وهي صدوق، أو محلّه الصدق، أو لا بأس به- لا تُشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه»[9].

المرتبة الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا: كصدوق سيّئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغيّر بأخرة، ويلتحق بهم من رمي بنوع بدعة: كالتشيّع، والقدر، مع بيان الداعية من غيره.

---

(1) ووجهه أنّه قد يُذكر ولا يُقصد به المدح في الحديث، وإنما قد يُقصد به المدح في الزهد والعبادة وغير ذلك، فإذا قُصد به المدح في الحديث فهو لا شكّ من هذه المرتبة. انظر: شفاء العليل، 26/1.

(2) فتح المغيث، 391/1.

(3) كذا هي في الجرح، 37/2. ونقلها ابن الصلاح وكذا العراقي من غير كلمة "ثبت".

(4) الجرح، 37/2.

(5) علوم الحديث، ص71.

(6) انظر: فتح المغيث، السخاوي، 392/1.

(7) تدريب الراوي، 187/1.

(8) الجرح، 37/2.

(9) مقدمة ابن الصلاح، ص71.

وهذه المرتبة هي الثالثة عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي، والرابعة عند الذهبي والعراقي، وقد حصرها ابن أبي حاتم في لفظة "شيخ"، وقال فيه: «يُكتب حديثه ويُنظر فيه، إلا أنه دون الثانية»[1].

وزاد العراقي من الألفاظ مع "محلّه الصدق" التي أخّرها عن المرتبة السابقة إلى هذه المرتبة: رووا عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ صالح الحديث، أو مقارب الحديث، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس[2].

المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث.

وهذه المرتبة هي الرابعة عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي، وهي الخامسة عند الذهبي والعراقي، واقتصر فيها ابن أبي حاتم على لفظ "صالح الحديث"، وقال في حقّ المتّصف بها: «يُكتب حديثه للاعتبار»[3].

وذكر ابن الصلاح من ألفاظ هذه المرتبة على غير ترتيب: فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث، فلان ما أعلم به بأسا، وقال: «وهو في التعديل دون قولهم: لا بأس به»[4].

وزاد العراقي: صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس[5].

حكم هذه المراتب:

إن ما ظهر من اختلاف بين علماء الحديث في عدد مراتب التعديل ليس له من أثر من الناحية العملية تقريبا؛ لأن ما زيد على ابن أبي حاتم إنما هي المرتبتان الأوليان، وأصحاب هذين المرتبتين مع المرتبتين التاليتين محتجّ بهم بلا خلاف.

---

(1) الجرح، 37/2. وإن كان الحافظ مثّل بلفظ "شيخ" لأدنى مراتب التعديل، أي المرتبة السادسة الآتية، وهي ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح. انظر: نزهة النظر، ص88.

(2) فتح المغيث، ص180.

(3) الجرح، 37/2.

(4) مقدمة ابن الصلاح، ص73. وانظر: التقييد والإيضاح، ص155.

(5) فتح المغيث، ص180.

وأما أصحاب المرتبتين الأخيرتين، فغير محتجّ بهم، وإنّما يكتب حديث أصحاب الخامسة ويختبر، وأما أصحاب المرتبة السادسة فدونهم، ويُكتب حديثهم للاعتبار فقط، ولا يُختبر؛ لوضوح أمرهم(1).

المرتبة السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال، وهما من زيادات الحافظ.

وهذه المرتبة أدنى مراتب التجريح، وهي التي قال عنها ابن أبي حاتم: «إذا أجابوا في الرجل بليّن الحديث، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارا»(2).

وزاد ابن الصلاح هذه المرتبة توضيحا فقال: «سأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام، فقال له: إذا قلت "فلان ليّن" إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكن مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة»(3).

ومن الألفاظ التي جعلها ضمن هذه المرتبة، ولكن على غير ترتيب: فلان ليس بذلك، أو ليس بذلك القوي، فلان فيه، أو: في حديثه ضعف.

وزاد الذهبي من الألفاظ: يضعف، فيه ضعف، قد ضُعّف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، سيء الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع(4)، قال: «ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه»(5).

وزاد العراقي من الألفاظ: ليس بالمتين، ليس بعمدة، ليس بالمرضيّ، للضعف ما هو، فيه خلف، طعنوا فيه، أو مطعون فيه، فيه لين، تكلّموا فيه(6).

وذكر السخاوي من ألفاظ هذه المرتبة: فلان ليس بمأمون، أو ليس من إبل القباب، أو ليس من جمال المحامل، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو في حديثه شيء، أو

(1) انظر: نزهة النظر، ص88؛ وفتح المغيث، السخاوي، 395/1.
(2) الجرح، 37/2.
(3) علوم الحديث، ص72.
(4) يُلاحظ هنا أنّ الحافظ خالف صنيع الذهبي في جعل الصدوق الذي رمي بنوع بدعة ضمن مراتب التعديل، وليس التجريح كما فعل الذهبي.
(5) خطبة الميزان، 114/1.
(6) فتح المغيث، ص183.

مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو[1].

المرتبة الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

قال ابن أبي حاتم: «إذا قالوا "ليس بقويّ" فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه، إلا أنه دونه»[2].

وذكر الذهبي من ألفاظ هذه المرتبة: واه بمرة، ليس بشيء، ضعيف جدا، ضعّفوه، ضعيف، واه منكر الحديث[3].

زاد العراقي: حديثه منكر، مضطرب الحديث، لا يُحتجّ به[4].

وزاد السخاوي: له ما يُنكر، أو مناكير[5].

المرتبة التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

وهذه المرتبة اصطلاح خاص بالحافظ، لأن من تعرّضوا لهذا اللفظ لم يُفردوه بمرتبة خاصّة، وإنّما جعلوه ضمن مراتب أخرى سابقة، وهو صنيع السخاوي مثلا، حيث جعل لفظ "مجهول" ضمن المرتبة الأولى من مراتب التجريح كما مرّ.

وإذا ستطعنا أن نقابلها[6] بمراتب ابن أبي حاتم، فهي الثالثة عنده، حيث قال: «إذا قالوا: "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني؛ لا يطرح حديثه، بل يعتبر به»[7].

المرتبة العاشرة: من لم يوثق البتة، وضُعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

---

(1) فتح المغيث، 400/1.

(2) الجرح، 37/2.

(3) خطبة الميزان، 114/1.

(4) فتح المغيث، ص183.

(5) فتح المغيث، 399/1.

(6) بحثت عمّا يقابل هذه المرتبة عند كل من الذهبي والعراقي فلم أجد شيئا يُعوّل عليه، لا سيما وأنّ المسألة هنا متعلّقة بمراتب الحافظ في كتابه التقريب، ورأيت صاحب كتاب التسهيل في علم الجرح والتعديل قد نظم مراتب التجريح في ست مراتب، وهي على الحقيقة خمس العراقي، والمرتبة السادسة اعتمد فيها على أردأ الصيغ عند الحافظ في النزهة، وهو ما دلّ على المبالغة. انظر: التسهيل في علم الجرح والتعديل، إبراهيم السعيد إبراهيم خليل، ص202-205.

(7) الجرح، 37/2.

وهذه هي المرتبة الرابعة عند ابن أبي حاتم، حيث قال عنها: «إذا قالوا: "متروك الحديث"، أو "ذاهب الحديث"، أو "كذاب"، فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المترلة الرابعة»[1].

ويُلاحظ أنّه ضمّنها ألفاظا عدّها الحافظ ضمن المرتبتين التاليتين.

وذكر الذهبي من ألفاظها: ليس بثقة، سكتوا عنه، ذاهب الحديث، فيه نظر، هالك[2].

زاد العراقي: فلان ردّ حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، ضعيف جدا، واه بمرّة، طرحوا حديثه، أو مطرح، أو مطرح الحديث، فلان ارم به، ليس بشيء، أو لا شيء، أو لا يساوي شيئا[3].

المرتبة الحادية عشرة: من اهم بالكذب.

وقد جعل الذهبي من ألفاظها: متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

والعراقي: فلان سقط[4]، أو هالك، أو ذاهب، أو ذاهب الحديث، متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، فلان لا يُعتبر به، أو لا يُعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس ثقة، غير ثقة، ولا مأمون، فيه نظر، سكتوا عنه، قال: «وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه»[5].

المرتبة الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

وهذه أعلى درجات التجريح، وإن جعلها الحافظ في غير هذا الموضع في مرتبة أدنى من التي يُستعمل فيها المبالغة، كأكذب الناس، وإليه المنتهى في الوضع، أو هو ركن الكذب[6].

وقد جعل الذهبي من ألفاظها: دجال، كذّاب، وضّاع، يضع الحديث[7].

زاد العراقي: يكذب، وضع حديثا[8].

---

(1) الجرح، 37/2.

(2) خطبة الميزان، 114/1.

(3) فتح المغيث، ص182.

(4) كذا، ولعلّها: ساقط.

(5) فتح المغيث، ص182.

(6) انظر نزهة النظر، ص87.

(7) خطبة الميزان، 114/1.

(8) فتح المغيث، ص182.

حكم هذه المراتب:

من خلال ما سبق يتّضح أن هناك تداخلا حاصلا في ألفاظ مراتب التجريح، وهو وإن بدا مخلاّ، إلاّ أنّ التدقيق في هذه المراتب يُفضي إلى شبه اتّفاق حول حكم هذه المراتب، وهو أنّ أصحاب المرتبتين السابعة والثامنة يُكتب حديثهم للاعتبار، وإن كان أصحاب المرتبة الثامنة دون أصحاب المرتبة السابعة، كما أشار إلى ذلك ابن أبي حاتم(1).

وأما أصحاب المراتب الثلاث الأخيرة فلا يُستشهد بهم، ولا يُعتبر بحديثهم كما صرّح بذلك الحافظ العراقي(2).

وأمّا أصحاب المرتبة التاسعة، وهي الثالثة في مراتب التجريح، والتي هي اصطلاح من الحافظ؛ حيث خصّها بلفظ "مجهول"، فالظاهر أنّ فيها تفصيلا، يخضع للشواهد والقرائن، وإن بدا أن حكمها كالمراتب الثلاث الأخيرة.

وهذا يفتح الباب أمام تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحافظ حين قال: «يغلب على الظن أنّ هذه المراتب إنّما هي خاصّة بالحافظ ابن حجر، وليست مطلقة عند جميع النقّاد والأئمّة، فاعتبارها نظاما للنقد في علم الجرح والتعديل لا يخفى ما فيه»(3).

قلت: وهو اعتراض وجيه، وهو ما يستدعي الدراسة العلمية المتأنّية لمراتب الحافظ ابن حجر في "التقريب" خاصة، وإن كان أثر اختلاف هذه المراتب من حيث حكم هذه المراتب يقلّل من وجاهة هذا الاعتراض، وأنّ الاختلاف في تصنيف ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ضمن هذه المراتب اختلاف اصطلاحي لا غير.

وهو ما سأحاول إجلاءه من خلال شرح بعض ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، وهو موضوع المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل، مع بيان لمسألة تعارض الجرح والتعديل.

---

(1) انظر: الجرح، 37/2.

(2) فتح المغيث، ص182.

(3) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، 319/1.

المبحث الثّالث: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ودلالاتها

لما كان تدوين أقوال علماء الجرح والتعديل، وكذا استقرارها، متأخّرا عن عصر قائليها في كثير من الأحيان، وأن العديد من الألفاظ والعبارات لم تبيَّن من قبل قائليها، كان لا بدّ من دراسة هذه العبارات والألفاظ في محاولة لاستجلاء مرادات قائليها، ورفع ما يمكن أن يكون تناقضا بينها، وبين من أُطلقت عليهم، ولذلك عقدت هذا المبحث، لشرح –خاصّة- بعض ما يُستشكل من عبارات الجرح والتعديل، مع بيان لمسألة تعارض الجرح والتعديل، فهذه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: معاني بعض عبارات الجرح.

المطلب الثّاني: معاني بعض عبارات التعديل.

المطلب الثالث: تعارض الجرح والتعديل.

المطلب الأوّل: معاني بعض عبارات الجرح

القاعدة هنا، وفي المطلب الآتي ما قاله الحافظ الذهبي رحمه الله: «نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة»(1).

وزاد هذا الكلام توضيحا الحافظ السخاوي (ت902هـ) رحمه الله، قال: «مما ينبّه عليه: أنه ينبغي أن تُتأمّل أقوال المزكّين ومخارجها؛ فقد يقولون: فلان ثقة، أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممّن يحتج بحديثه، ولا ممّن يردّ، وإنما ذلك بالنسبة لمن قُرن معه على وفق ما وُجّه إلى القائل من السؤال»(2).

ولذلك كثيرا ما نجد عبارات ظاهرها الجرح أو التعديل، والمقصود منها العكس، وذلك بالنظر إلى من قيلت فيه، وعمّن صدرت منه.

وفيما يلي نماذج من ذلك:

---

(1) الموقظة، ص82.

(2) فتح المغيث، 402/1.

1-ضعيف:

كما سبق في قول السخاوي، ليس المقصود منها الجرح دائما، كما هو ظاهر من لفظها، فقد تُطلق على من هو دون غيره في الوثاقة، وإن لم يكن ضعيفا في نفسه، وإنّما قُرن بذلك الأوثق منه، فأُجيب عنه بأنّه ضعيف بالنسبة لهذا الذي قُرن معه، وإلاّ فهو أرفع من مرتبة الضعيف، إذا ما بُيّن منفردا.

ومثاله:

قال الدارمي: «سألته -أي ابن معين- عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف»[1].

فالعلاء الذي قال عنه ابن معين: "ضعيف" إنما هو كذلك بالنسبة لسعيد المقبري، بدليل قول ابن معين فيه عندما سئل عنه منفردا: "ليس به بأس".

قال السخاوي: «وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل؛ ممّن وثّق رجلا في وقت، وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصّها ليتبين ما لعلّ خفي منها على كثير من الناس»[2].

2-مُود:

اختُلف في ضبط هذه اللفظة، فاختلف المراد منها جرحا أو تعديلا بالتبع:

فهي بالتخفيف: معناها: هالِك، قال في الصحاح: «أودى فلان، أي: هلك، فهو مود»[3].

وأمّا بالتشديد مع الهمز، أي: "مُؤَدّ"، فمعناها: حسن الأداء[4].

3-هو على يدَي عدْل:

حكى الحافظ السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر، أن شيخه الحافظ العراقي «كان يقول في قول أبي حاتم: "هو على يدي عدل"، أنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا: بكسر الدال الأولى، بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها -أي على يَدِي عَدْلٌ-، قال شيخنا -أي

(1) تاريخ الدارمي، ص173 (رقما 623-624).

(2) فتح المغيث، 402/1.

(3) الصحاح، 2521/6 (مادة "ودى").

(4) وهذا ما حصل في ترجمة سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري، وإطلاق أبي حاتم فيه هذه اللفظة. انظر: تهذيب التهذيب، 600/2-601 (2636)؛ وفتح المغيث، السخاوي، 402/1.

ابن حجر-: كنت أظن ذلك كذلك، إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس، سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم قال: سألت أبي عنه فقال: هو على يدَي عدْل، ثم حكى أقوال الحفّاظ فيه بالتضعيف، و لم تنقل عن أحد فيه توثيقا، ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتجه لي ضبطها، ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد»[1].

وقد سبقت الإشارة إلى معنى هذه العبارة عند بحث مصطلح العدالة، وأنّها تُقال لكلّ من يُئس منه[2].

4-ليس بالقوي:

الظاهر من هذه العبارة التضعيف المطلق، في حين قد يكون المقصود منها أنّ صاحبها لم يبلغ الدرجة الكاملة من القوة والتثبت، قال الذهبي: «قد قيل في جماعات: ليس بالقويّ، واحتُجّ به، وهذا النسائي قد قال في عدّة: ليس بالقويّ، ويُخرج لهم في كتابه؛ فإنّ قولنا: ليس بالقويّ، ليس بجرح مُفسِد»[3]، قال: «وبالاستقراء: إذا قال أبو حاتم: ليس بالقويّ، يريد بها: أنّ هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوِيّ الثّبت، والبخاري قد يُطلق على الشيخ: ليس بالقويّ، ويريد أنّه ضعيف»[4].

فالمسألة إذن لها علاقة بمصدر هذا اللفظ أو ذاك، وما درج عليه كلّ إمام في اصطلاحاته، التي لا ينبغي أن تُؤخذ على إطلاقها.

5- فلان يُجيب عن كل ما يُسأل:

ظاهر هذه العبارة المدح، وأنّ من قيلت فيه بحر واسع من العلم؛ لأنه لا يُجيب عن كل ما يُسأل عنه إلاّ من كان كذلك، إلاّ أنّ حقيقتها نوع من الجرح الشديد، وقد يُقال في صاحبها: "فلان يقبل التلقين"، أو "فلان يقرأ كل ما يُدفع إليه"، وإن تعمّد ذلك فهي التهمة بالكذب[5].

وصورته أن يأتي السائل إلى هذا المحدِّث فيقول له: حدّثك -أو سمعت- فلان عن فلان...

---

(1) فتح المغيث، 403/1. وانظر: الجرح، 550/2 (2284).

(2) انظر: ص94 (حاشية 01).

(3) الموقظة، ص82.

(4) المصدر نفسه، ص82.

(5) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، 375/1.

حديث كذا وكذا؟ فيقول: نعم، وينسب هذا الحديث لنفسه، وليس هو من حديثه.

ومن الأمثلة على ذلك:

قول أبي حاتم بن حبان في ترجمة أحمد بن محمد بن غالب الباهلي المعروف بغلام الخليل، من ضعفائه: «لم يكن الحديث شأنه؛ كان يجيب في كل ما يُسأل، ويقرأ كل ما يعطى؛ سواء كان ذلك من حديثه، أو من حديث غيره، آتوه بصحيفة محمد بن إسماعيل البخاري عن ابن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، وهي ثمانون حديثا، فحدّث بها كلّها عن ابن أبي أويس»(1).

وقوله في ترجمة مفضل بن مبشر الأنصاري: «في أحاديثه أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات، وفيها أشياء مقلوبة لا تشبه حديث الأثبات؛ كأنه كان يجيب فيما يسأل، فمن هنا وقع المناكير في روايته، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به»(2).

6-منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له مناكير، أو أنكر ما روى:

لفظ الإنكار من الألفاظ التي ينبغي التنبّه لها؛ لأن معناها يختلف باختلاف صيغها، وكذا قائليها من متقدّمين أو متأخّرين، أو عالم بعينه، قال ابن دقيق العيد فيما نقله عنه السخاوي: «قولهم: "روى مناكير" لا يقتضي بمجرّده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: "منكر الحديث؛ لأن "منكر الحديث" وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتّفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات»(3).

وممّا يشهد على أن لفظ النكارة قد يطلق على حديث الثقة قول الحاكم في سؤالاته للدارقطني: «قلت: فسليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟! قال يحدّث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فهو ثقة»(4).

---

(1) المجروحين، 1/150-151 (83).

(2) المصدر نفسه، 3/22 (1056). وانظر أيضا: 1/303 (354)، و2/136 (738).

(3) فتح المغيث، 1/401.

(4) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص217-218.

وقد عقد اللكنوي في كتابه القيّم "الرفع والتكميل" إيقاظا في بيان الفرق بين اصطلاحات الإنكار عند المحدّثين، وخلص إلى فذلكة قيّمة؛ حيث قال: «عليك ألاّ تغترّ بلفظ الإنكار الذي تجده منقولا من أهل النقد في الأسفار، بل يجب عليك:

أن تثبّت، وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي، فهو ممن لا تحلّ الرواية عنه، وأمّا إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه، فلا يلزم أن يكون الراوي ممّن لا يحتج به.

أن تفرّق بين: "روى المناكير"، أو "يروي المناكير"، أو "في حديثه نكارة"، ونحو ذلك، وبين قولهم: "منكر الحديث" ونحو ذلك؛ بأن العبارات الأولى لا تقدح الراوي قدحا يُعتدّ به، والأخرى تجرحه جرحا معتدّا به.

وألاّ تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود "أنكر ما روى"؛ فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضا بمجرد تفرّد راويهما»[1].

7-فلان ليس من جِمال المحامل:

المحامل: جمع مِحْمَل، بكسر الميم الأولى، وسكون المهملة، وفتح الميم الثانية، جاء في لسان العرب: «المِحْمَل: شقّان على البعير يُحمل فيهما العديلان»[2].

فالمقصود بأنّ هذا الراوي ليس من جمال المحامل، أنّه ليس في القوّة ممّن يُعتمد عليه، كجمل المحامل الذي يحمل الرجلين العديلين، وهو هنا كناية عن الضعف اليسير[3].

فهذه بعض ألفاظ وعبارات الجرح التي تحتاج إلى تثبّت قبل الأخذ بمطلق مدلولها، وفيما يأتي شرح لمثيلاتها من ألفاظ وعبارات التعديل.

---

(1) الرفع والتكميل، ص210-211.

(2) لسان العرب (طبعة دار صادر)، 182/11.

(3) انظر: ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز محمد، ص202-203. وقد قال هذه العبارة يحيى بن سعيد القطان في سلم بن قتيبة الشعيري، وهو أحد رواة الصحيح؛ وثّقه ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم. انظر: هدي الساري، 407.

المطلب الثّاني: معاني بعض عبارات التعديل

من هذه العبارات والألفاظ:

1-ثقة:

المشهور في معنى هذه اللفظة ما جاء في تعريف الحديث الصحيح، وأنّ "الثقة" هو العدل الضابط(1).

لكن قد يُطلق لفظ "الثقة"، ويُقصد به غير هذا المعنى المشهور، كأن يوصف به الراوي المقبول، ولو لم يكن ضابطا، بدليل أنها تُطلق في مقابل التضعيف.

كما أنّ بعضهم يُطلقها على من كان له حديث مستقيم بلَغه، وإن لم يَعلم من حال صاحبها أنّه بتلك المترلة، بدليل توثيق العلماء لمن لم تجمعهم بهم كبير دراية ومعرفة، ولا جالسوهم، أو عاصروهم(2).

2-متقن، أو ضابط، أو حافظ:

هذه الألفاظ الثلاثة لا تكفي كل منها بمفردها في التوثيق، ومجرّد الوصف بإحداها لا يُثبت العدالة لصاحبها؛ إذ بين هذه الألفاظ وبين العدالة عموم وخصوص، قال السخاوي: «ويدل لذلك أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل، فقال: حافظ، فقال: أهو صدوق؟ وكان أبو أيوب سليمان بن داود(3) الشاذكوني من الحفاظ الكبار، إلا أنه كان يتّهم بشرب النبيذ، وبالوضع، حتى قال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف»(4).

وكذا الحال بالنسبة للفظة "متقن"، فإنها تقارب لفظة "حافظ"، وإن زادت عليها ببعض الضبط، قال السخاوي: «وصنيع ابن أبي حاتم يشعر به؛ فإنه قال: إذا قيل للواحد إنه "ثقة"، أو "متقن ثبت"، فهو ممن يحتج بحديثه، حيث أردف "المتقنَ" "ثبت" المقتضي للعدالة، بدون "أو" التي عبّر

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص09 (النوع الأول: معرفة الصحيح).

(2) انظر: فتح المغيث، السخاوي، 369/1؛ وضوابط الجرح والتعديل، ص181.

(3) في الأصل: سليمان بن وارد، وهو خطأ، وما هو مثبت هو الصحيح، وهو أبو أيوب سليمان بن داود، المنقري، الشاذكوني، البصري الحافظ، كان آية في كثرة الحديث والحفظ، ينظر بعلي بن المديني، ولكنه متروك، قال ابن عدي: «سألت عبدان عن الشاذكوني؛ كيف هو؟ فقال: معاذ الله أن يتهم، وإنما كانت كتبه قد ذهبت، فكان يحدّث حفظا، فيغلط». قلت: لعلّه أوجه ما يُعتذر به للشاذكوني. توفي سنة 234هـ، وقيل: 236هـ. الكامل، 295/3 (765)؛ وتاريخ بغداد، 40/9؛ والسير، 679/10؛ ولسان الميزان، 84/3 (298).

(4) فتح المغيث، 392/1.

بها في غيرها»[1].

3-صدوق، أو محله الصدق:

هذان اللفظان من مرتبة واحدة من مراتب التعديل، وهي الثانية عند ابن أبي حاتم كما سبق[2]، إلاّ أنّ الإمام الذهبي فرّق بينهما؛ فجعل الأولى أرفع في التعديل من الثانية، وجعل الثانية تالية للأولى في المرتبة؛ «لأنّ "صدوقا" مبالغة في الصدق، بخلاف "محلّه الصدق"؛ فإنّه دالّ على أنّ صاحبها محلّه ومرتبته مطلق [الصدق]»[3].

4-لا بأس به، أو ليس به بأس، أو أرجو أنه لا بأس به، أو ما أعلم به بأسا:

العبارتان الأوليان من مرتبة "صدوق"، ولا فرق بينهما من حيث المعنى، وقد أشار إلى ذلك الأمير الصنعاني، قال: «فإن قيل: إنه ينبغي أن يكون "لا بأس به" أبلغ من "ليس به بأس"؛ لعراقه "لا" في النفي، أجيب بأن في العبارة الأخرى -أي: "ليس به بأس"- قوة من حيث وقوع النكرة في سياق النفي، فساوت الأولى في الجملة»[4].

وهما أرفع في التعديل من الأخيرتين، قال ابن الصلاح: «"فلان ما أعلم به بأسا"، هو في التعديل دون قولهم: "لا بأس به"»[5].

وكذلك "أرجو أنه لا بأس به"، و"ما أعلم به بأسا" هما متقاربتان، قال العراقي: «"أرجو أنه لا بأس به" نظير "ما أعلم به بأسا"، أو الأولى أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك»[6].

5-قول ابن معين: "ليس به بأس":

المتعارف عليه من صنيع المحدّثين أنّهم إذا قالوا: "ليس به بأس"، فهو دون قولهم: "ثقة"، لكن ورد عن ابن معين أنه يقول: "ليس به بأس"، ويقصد أنه "ثقة"، فقد نقل ابن الصلاح عن ابن أبي خيثمة، قال: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: "فلان ليس به بأس"، و"فلان ضعيف"؟! قال: إذا

---

(1) فتح المغيث، 392/1. وانظر كلام ابن أبي حاتم في الجرح، 37/2.
(2) انظر: ص119 (المرتبة الرابعة).
(3) تدريب الراوي، 187/1.
(4) توضيح الأفكار، 265/2.
(5) مقدمة ابن الصلاح، ص73. وانظر: التقييد والإيضاح، ص155.
(6) التبصرة والتذكرة، العراقي، 06/2.

قلت لك: "ليس به بأس"، فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو "ضعيف"، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه، قلت —القائل ابن الصلاح-: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصة، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم»[1].

لكن، هل معنى ذلك أن "الثقة" عند ابن معين هو نفسه من "ليس به بأس"؟

أجاب عن ذلك الحافظ العراقي، قال: «لم يقل ابن معين: إن قولي: "ليس به بأس"، كقولي: "ثقة"، حتّى يلزم منه تساوي اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا، فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم: "ثقة" أرفع من التعبير عنه بأنه "لا بأس به"، وإن اشتركا في مطلق الثقة»[2].

ومثّل لمعنى كلام ابن معين بصنيع دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم؛ فإن أبا زرعة الدمشقي سأله عن علي بن حوشب الفزاري، فقال: «لا بأس به، قال: قلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا تعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة»[3].

ومثّل لمغايرة لفظ "ثقة" لقولهم "لا بأس به"، وأن الأولى أرفع بصنيع عبد الرحمن بن مهدي، قال: «حدّثنا أبو خَلْدَة[4]، فقيل له: أكان ثقة؟ قال: كان صدوقا، وكان مأمونا، وكان خيّرا، الثقة شعبة وسفيان»[5].

ثم قال معلّقا: «فانظر كيف وصف أبا خلْدة بما يقتضي القبول، ثم ذكر أن هذا اللفظ يقال لمثل شعبة وسفيان»[6].

6–إلى الصدق ما هو:

هذه العبارة تتراوح بين الجرح والتعديل بحسب معنى "ما" فيها:

فعلى أنها زائدة، كانت تعديلا، والتقدير: هو قريب من الصدق.

وعلى أنها نافية قد يكون المعنى أنه غير مدفوع عن الصدق، أو تفيد التردّد في أمره.

---

(1) مقدمة ابن الصلاح، ص72 (النوع 23: المسألة 15).

(2) التبصرة والتذكرة، 07/2.

(3) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص43. وانظر: التبصرة والتذكرة، 7/2-08.

(4) هو خالد بن دينار التميمي، السعدي، البصري، الخياط، أبو خَلْدَة؛ بفتح المعجمة وسكون اللام، مشهور بكنيته، وهو أحد رواة الصحيح، قال الحافظ: "صدوق". انظر: التقريب، ص127 (1627).

(5) التبصرة والتذكرة، 8/2-09. وهذا ما جعله من قبله ابن الصلاح المعتمد من صنيع المحدثين. انظر مقدمته، ص71.

(6) التبصرة والتذكرة، 09/2.

وعلى أنها للتأكيد، فهو غير بعيد عن الصدق.

وعلى أنها للاستفهام، تفيد الشك في مقدار قربه من الصدق.

وعلى أنها موصولة تفيد الخبر، أي الذي هو.

ورجّح الصنعاني أن تكون "ما" نافية، و"هو" اسمها، وخبرها محذوف، أي ما هو بعيد عن الصدق[1].

7- فلان لِصّ:

الظاهر من هذه العبارة أنّ صاحبها يسرق الحديث، بمعنى أن ينفرد محدِّث بحديث، فيأتي هذا السارق ويدّعي أنّه سمعه معه من شيخه، وليس الأمر كذلك دائما، فقد قال عبد الرحمن بن مهدي في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: «كان إسرائيل في الحديث لصّا»[2]، قال ابن أبي حاتم موضّحا: «يعني أنه يتلقّف العلم تلقفا»[3]، وجاء في التهذيب لابن حجر أنّ عثمان بن أبي شيبة قال عن عبد الرحمن بن مهدي: «إسرائيل لصّ يسرق الحديث»[4].

فعبارة "يسرق الحديث" تفسير من عثمان، يُناقضها ما قاله ابن أبي حاتم، من أن إسرائيل كان يتلقّف العلم، بمعنى أنّه يحفظ الحديث ويأخذه بسرعة، وهو حقيقة مراد ابن مهدي من قوله: كان لصّا، وليس أنّه يسرق الحديث[5].

8-فلان ضيّعوه، أو ليس له بخت، أو يؤذوننا فيه:

ظاهر هذه العبارة الجرح، وأنّهم ضيّعوا حديثه وأعرضوا عنه؛ لأنه يستحق ذلك، والحقيقة على خلافه؛ إذ معنى ضيّعوه هنا أنّهم أخطأوا في عدم الرواية عنه، على الرغم من أنّ له أحاديث صالحة أو أسانيد عالية، كان ينبغي أخذها عنه[6].

ومثاله ما نقله الحافظ الذهبي عن أحد شيوخه أنه قال في إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي

---

(1) انظر توضيح الأفكار، 2/265-266.

(2) الجرح، 2/330 (1258).

(3) المصدر نفسه، 2/330 (1258).

(4) التهذيب، 1/248 (497).

(5) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، 1/374.

(6) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، 1/375.

الكوفي –وقد ذكر الذهبي من أحسن الثناء عليه– قال: «ضيّعوه؛ كان عنده عن فلان وفلان»[1].

ونظيره عبارة "ليس له بخت"، فقد قالها ابن معين في عبيدة بن حميد الضبي الكوفي الحذاء، عندما سأله عنه عثمان الدارمي، قال ابن معين: «ما به بأس، مسكين، ليس له بخت»[2].

وكذلك قول النسائي: "يؤذوننا فيه"، فقد جاء في ترجمة المسيب بن واضح السلمي من الكامل لابن عدي: «كان أبو عبد الرحمن النسائي حسن الرأي فيه، ويقول: الناس يؤذونا فيه، أي يتكلمون فيه[3]»[4].

فهذه إذن معاني بعض عبارات التعديل، وبعضها ظاهره الجرح، وليس كذلك عند التحقيق، وهو ما يستدعي التريّث والتثبّت عند استعمالها، وضرورة استنطاق مفهومها، للوصول إلى مراد هذا الناقد أو ذاك منها.

لكن، قد يجرح راو معيّن ويُعدّل في آن واحد، فتتعارض عبارات الجرح والتعديل، وهذا التعارض قد يكون صادرا من عالمين أو أكثر، أو يكون صادرا من إمام واحد، فما الذي يُرجّح في هذه الحالة؟

هذا ما سيناقشه المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث.

المطلب الثالث: تعارض الجرح والتعديل

الكلام في هذه المسألة حال عدم إمكان التوفيق بين الجرح والتعديل الواردين في حق راو بعينه، فيلزم حينئذ ترجيح أحدهما على الآخر، وهذا التعارض للجرح والتعديل له صورتان:

الأولى: أن يكون صادرا من إمامين فأكثر.

الثانية: أن يكون صادرا من إمام واحد.

---

(1) الميزان، 399/1 (923).

(2) تاريخ الدارمي، ص155 (542). وانظر أقوال العلماء فيه في الميزان، 33/5 (546).

(3) هذا التفسير من ابن عدي يوضح أن من أساؤوا الرأي في المسيب بن واضح آذوا الإمام النسائي بإساءة الرأي فيه؛ لأنه كان حسن الرأي فيه، لا أنّهم آذوه بلومه في تحسين الرأي فيه، وهذا المعنى الأخير وهو المرجوح أفاده صاحب شفاء العليل، 375/1، وهو ممّا يُتعقّب عليه.

(4) الكامل، 378/6 (1874). وانظر: الميزان، 431/6 (8554).

أولا: تعارض الجرح والتعديل الصادرين من إمامين فأكثر

ولذلك ثلاث حالات بحسب نسبة عدد المجرّحين إلى المعدِّلين، أو العكس:

الحالة الأولى: عدد المجرِّحين أكبر من عدد المعدِّلين.

الحالة الثانية: تماثل عدد المجرِّحين مع عدد المعدِّلين.

الحالة الثالثة: عدد المجرِّحين أقلّ من عدد المعدِّلين.

ففي الحالة الأولى والثانية:

يُقدّم الجرح على التعديل، وهو الذي حكى فيه الخطيب البغدادي اتّفاق العلماء، قال: «اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه[1]؛ فإن الجرح به أوْلى، والعلّة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدّل، ويقول له: قد علمتُ من حاله الظاهرة ما علمتَها، وتفردتُ بعلم لم تعلمه: من اختبار أمره»، قال: «وإخبار المعدِّل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أوْلى من التعديل»[2].

والكلام هنا عمّا إذا كان الجرح مفسَّرا غير مبهم[3]، صادرا من عارف بأسبابه؛ «لأنه إن كان غير مفسَّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يُعتبر به أيضا»[4].

---

(1) نقل صاحب كتاب التسهيل في علم الجرح والتعديل، ص95، هذا القول بالاتفاق على تقديم الجرح على التعديل في معرض حديثه عن تقديم الجرح على التعديل ولو كان المعدِّلون أكثر عددا من الجارحين، ثم نقل أيضا قول الخطيب الآتي في أن جمهور العلماء على الحكم بالجرح إن كان المجرّحون أقل عددا من المعدّلين، قلت: وهذا وهم وتخليط في الوقت نفسه؛ لأن التفصيل الذي ذكرته في المتن هو ظاهر ما أورده الخطيب في الكفاية من التفريق بين ما إذا كان عدد المجرّحين مثل أو أكثر من عدد المعدِّلين؛ ففيه الاتّفاق، وبين ما إذا كان عدد المجرِّحين أقلّ من عدد المعدِّلين، فالجمهور على تقديم الجرح.

(2) الكفاية، ص105-106.

(3) وأما إن خلا المجروح من تعديل، فإنّه يُعمل فيه بالجرح المجمل غير مبيَّن السبب على المختار، كما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، قال: «لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيّز المجهول، وإعمال قول المجرِّح أولى من إهماله»، قال: «ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقّف فيه». نزهة النظر، ص90. وانظر: مقدمّة ابن الصلاح، ص64.

(4) نزهة النظر، ابن حجر، ص90. وقد بحث العلماء مسألة قبول الجرح والتعديل مفسّرين ومبهمين، فقال ابن الصلاح: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها؛

واحتجّ الخطيب أيضا لهذا الرأي بقوله: «لأن من عمل بقول الجارح لم يتّهم المزكّي، ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلا، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له، ونقض لعدالته، وقد علم أنّ حاله في الأمانة مخالفة لذلك»[1].

الحالة الثالثة: عدد المجرّحين أقلّ من عدد المعدِّلين

الذي وقفت عليه من الحكم فيها أنّه على أربعة أقوال:

القول الأوّل:

تقديم الجرح، وهو قول جمهور المحدِّثين، قال الخطيب: «الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح، والعمل به أوْلى»[2]، وهذا الذي قال عنه ابن الصلاح إنه الصحيح[3].

وظاهره للأسباب التي ذُكِرت قبل، وإن أشار السيوطي إلى أنّه قُيّد «بما إذا لم يقل المعدِّل: عرفت السبب الذي ذكره الجارح، ولكنه تاب وحسنت حاله؛ فإنه حينئذ يقدّم المعدل... واستثني أيضا ما إذا عيّن سببا، فنفاه المعدِّل بطريق معتبر؛ كأن قال: قتل غلاما ظلما يوم كذا، فقال المعدِّل رأيته حيا بعد ذلك، أو كان القاتل في ذلك الوقت عندي، فإنهما يتعارضان»[4].

القول الثاني:

يُقدّم التعديل، وهو قول بعضهم، قال الخطيب: «وقالت طائفة: بل الحكم للعدالة، وهذا خطأ؛ لأجل ما ذكرناه من أن الجارحين يصدقون المعدلين في العلم بالظاهر، ويقولون: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره، وقد اعتلّت هذه الطائفة بأن كثرة المعدّلين تقوّي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم»[5].

فإن ذلك يحوِج المعدل لأن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعدّد جميع ما يفسّق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جداً، وأما الجرح، فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبيّن السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه؛ لينظر فيما هو جرح أم لا». مقدمة ابن الصلاح، ص63. وانظر: الرفع والتكميل، ص120.

(1) الكفاية، ص106.

(2) المصدر نفسه، ص105-106.

(3) المقدّمة، ص64 (النوع23: معرفة صفة من تُقبل روايته ومن ترد: المسألة الخامسة).

(4) تدريب الراوي، 1/168-169.

(5) الكفاية، ص106.

وهذا المذهب مردود بما سبق من مذهب جمهور العلماء، وبما ذكره الخطيب، قال: «وهذا بُعد ممن توهمه؛ لأن المعدّلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أن هذا لم يقع منه، لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح، لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح، ويجوز وقوعه وإن لم يعلموه، فثبت ما ذكرناه»[1].

القول الثالث:

أنهما يتعارضان، ولا يُرجّح أحدهما إلاّ بمرجِّح، حكاه ابن الحاجب، وهو وإن قاله بعمومه في تعارض الجرح والتعديل مهما كانت نسبة عدد أحدهما إلى الآخر، فإنّ الخطيب قد حكى ما عليه المحدِّثون، وهو المعتبر من الآراء، ولذلك تعقّب هذا الرأي الحافظ العراقي فقال: «وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول»[2].

القول الرابع:

يُقدّم قول الأحفظ من الأئمّة المختلفين، قاله السراج البلقيني[3]، وهو مردود بما رُدّ به قول ابن الحاجب، وأنّ العبرة بما عليه جمهور المحدِّثين.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن أئمّة الجرح والتعديل ليسوا على درجة واحدة من المعرفة بأحوال الرواة؛ فقد يكون الإمام المعدِّل أو الجارح الأقلّ حفظا أعرف براو معيّن، ممّن هو أحفظ منه[4].

هذا عن تعارض الجرح والتعديل الصادرين من إمامين فأكثر.

ثانيا: تعارض الجرح والتعديل الصادر من إمام واحد

ولذلك حالتان اثنتان:

الحالة الأولى:

أن يُعلم القول المتأخِّر من القول المتقدّم، فيُعمل بالمتأخِّر منهما، ويُحمل على أنّه تغيّر اجتهاد من الناقد، ومثاله قول عباس الدوري في ترجمة ثواب بن عتبة: «سمعت يحيى يقول: ثواب بن عتبة

(1) المصدر نفسه، ص106.

(2) فتح المغيث، ص161. وكلام الخطيب هو الذي نقلناه آنفا في الحالة الأولى والثانية، والقول الأول من الحالة الثالثة، وهو في الكفاية، ص105-106.

(3) انظر: تدريب الراوي، 169/1.

(4) انظر: ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد، ص68.

شيخ صدق، فإن كنتُ –أي الدوري– كتبت عن أبي زكريا –أي يحيى بن معين– فيه شيئا أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله»[1].

الحالة الثانية:

ألاّ يُعلم المتأخّر من القولين حتى يُعمل به، فيُلتمس حينئذ:

أوّلا: الجمع والتوفيق، كأن يكون الناقد وثّق هذا الراوي مرّة وضعّفه أخرى بالنسبة لمن قُرن معه في كلتا المرّتين[2].

ثانيا: إن لم يُمكن الجمع، فالترجيح لأحد القولين بأحد القرائن: كالأخذ بنقل من كان أكثر ملازمة لشيخه، أو كثرة الناقلين، أو صحة الإسناد إلى الإمام الناقد.

وقيل: يُؤخذ بأقرب القولين إلى ما قيل في ذلك الراوي، وخاصة أقوال الأئمة المعتدلين.

وقيل: يُقدّم التعديل، ويُحمل الجرح على شيء خاص، كما فعل الحافظ ابن حجر في ترجمة هُدْبَة بن خالد القيْسي، من هديه، وهو أحد رواة الصحيحين، قال: «قد وثقه الناس، وقرأت بخط الذهبي: قواه النسائي مرة، وضعفه أخرى، قلت –القائل الحافظ–: لعلّه ضعّفه في شيء خاص»[3].

وقيل: يُتوقّف حتّى يظهر مرجِّح[4].

فهذه هي مجمل الأقوال والمذاهب في مسألة تعارض الجرح والتعديل، والملاحظ في دراسة تراجم رواة الحديث عامة أن أكثر ما يكون من التعارض بين إمامين فأكثر، والذي ينجم عنه عند تعادل هذه الأقوال ما يُعرف بالرواة المختلف فيهم، وثمرة هذا التعارض تظهر في تلخيص ما قيل فيهم بحكم واحد، هو ما ترجّح لصاحبه من خلال مطالعة تلك الأقوال.

وهذا ما قام به شيخنا الحافظ ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب"، والذي هو محل هذه الدراسة والمقارنة بين أصله "تهذيب التهذيب" له، وكتاب "الكاشف" للإمام الذهبي، باعتباره –أي الحافظ– سلك مسلكا شبيها به، وذلك من خلال بيان منهج الحافظ في الحكم على الرواة الذين ذكرهم بنوع بدعة خاصة، وهو ما تناولته في الفصلين الثالث والرابع، وإن ميّزت من خلالهما بين

---

(1) تاريخ الدوري، 272/4 (4333). وانظر: ضوابط الجرح والتعديل، ص69.

(2) ومثاله ما ذكرته في المطلب الأول من هذا المبحث في تفسير لفظة "ضعيف"، وقول ابن معين في العلاء بن عبد الرحمن مرّة: "ضعيف"، ومرّة: "ليس به بأس". انظر: ص125-126.

(3) هدي الساري، ص447. وانظر: قواعد في علوم الحديث، التهانوي، ص429-430.

(4) انظر: ضوابط الجرح والتعديل، ص69-70؛ والتسهيل في علم الجرح والتعديل، ص99.

رواة المرتبة الخامسة وهم أصحاب مرتبة "صدوق"، وهو مجال دارسة الفصل الرابع، ورواة المراتب الأخرى، وهم مجال دراسة الفصل الثالث الآتي.

الفصل الثالث

دراسة تراجم الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة من غير أصحاب المرتبة الخامسة

ويشمل:

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض.

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر.

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء.

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى.

الفصل الثالث

دراسة تراجم الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة

من غير أصحاب المرتبة الخامسة

أعرض في هذا الفصل لدراسة تراجم الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة من غير أصحاب المرتبة الخامسة: مرتبة صدوق، وقد قسمتهم بحسب نوع البدعة التي رموا بها، واعتمدت في ترتيبهم المعيار العددي، وذلك في خمسة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض.

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر.

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء.

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى.

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض

إنّ كلاّ من التشيّع والرفض بدعة مستقلّة، إلاّ أنّ كثيرا من الإطلاقات تمزج بينهما، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند التعريف بالتشيّع[1] خاصّة، ولذلك آثرت دراسة الرواة الذين رموا بإحدى هاتين البدعتين في مبحث واحد، وذلك كما يلي:

أولا: الرواة الذين رموا بالتشيع.

ثانيا: الرواة الذين رموا بالرفض.

أولا: الرواة الذين رموا بالتشيع

لقد أحصيت الرواة الذين ذكرهم الحافظ في كتابه "التقريب" بالتشيّع فوجدهم تسعة وعشرين (29) راويا؛ منهم واحد رُمي بالتشيّع والقَدَر، وهو صاحب الترجمة (22): عَوْف بْن أَبِي جَمِيلَة الأعْرَابِي، وسأتناول دراستهم تباعا، بحسب ترتيبهم الأصلي، وهم:

1. أبَان بن تَغْلب، أبو سَعْد الكوفي (ت140هـ)[2].

قال الحافظ: «ثِقَة، تُكُلِّمَ فِيه للتشيّع»[3].

وقال الذهبي: «ثِقَة شيعي»[4].

روى له مسلم والأربعة.

نقل الحافظ في "التهذيب"[5] توثيق كلّ من أحمد، ويحيى، وأبي حاتم، والنسائي له، مع قول أبي حاتم: «صالح»[6].

ثم نقل تجريح الجوزجاني له بقوله: «زائِغ، مذْموم المذْهَب، مُجَاهِر»[7].

---

(1) انظر ص104.

(2) وقيل: توفي سنة 141هـ أو بعدها، كما في التهذيب، 89/1 (166). وانظر: تهذيب الكمال، 6/2-08 (135)؛ وسير أعلام النبلاء، 308/6 (131)؛ والكاشف، ص205 (104).

(3) التقريب، ص26 (136). وترجمته في التهذيب، 89/1 (166)؛ وتهذيب الكمال، 06/2.

(4) الكاشف، ص205 (104). وقال في ميزان الاعتدال، 118/1 (02): «شيعي جَلْد، لكنّه صَدُوق؛ فلنا صدقه، وعليه بدعته»، كما ذكره في كتابه: ذكر من تكلّم فيه وهو موثّق، ص28 (01)، وقال: «صَدُوق مشهور».

(5) التهذيب، 89/1 (166).

(6) انظر: العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد، 284/3 (5260)؛ والجرح والتعديّل، ابن أبي حاتم، 296/2 (1090). وفي سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص307 (399)، قال أحمد: «أبَان بن تَغْلِب ثبت الحديث».

(7) انظر: أحوال الرجال، ص67 (74).

وردّ عليه برأي ابن عديّ، وهو قوله: «له نسخ عامّتها مستقيمة إذا روى عنه ثِقَة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو في الرواية صالح، لا بأس به»[1].

وعلّق عليه بقوله: «هذا قول منصِف، وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطِّه على الكوفيين»، ثم أخذ يفسّر التشيّع الذي كان أَبَان بن تَغْلِب ينتحله، وأنه يتميّز عن نوع آخر في عرف المتأخرين، بقوله: «فالتشيّع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، وأن عليّا كان مصيبا في حروبه، وأنّ مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليّا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان مُعتقِد ذلك ورِعا، دَيِّـــنا، صادقا، مجتهدا، فلا تُردّ روايته بهذا، لاسيما إن كان غير داعية.

و أما التشيّع في عرف المتأخّرين، فهو الرفض المحض، فلا تُقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة»[2].

فقد بيّن أن أَبَان بن تَغْلِب كان معتدلا في تشيّعه، وغير داعية، ولذلك فهو مقبول الرواية، غير مردودها.

ثم ذكر أقوالا أخرى لبعض العلماء، منها:

قول ابن عجلان: «حدثنا أَبَان بن تَغْلِب –رجل من أهل العراق من النساك، ثِقَة–».

وقال الحافظ:

«لما خرّج الحاكم حديث أَبَان في "مستدركه"، قال: كان قاصّ الشيعة، وهو ثِقَة»[3]،

وروى العقيلي عن أحمد –وكان يذكر عنه عقلا، وأدبا، وصحّة حديث– قال: «إلاّ أنه كان غاليا في التشيّع»[4].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة»[5].

و ذكره ابن حبان في "الثقات"[1].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، 389/1 (207). وعبارة ابن عديّ: «وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفة، وقد روى نحوا أو قريبا من مائة حديث، وقول السعديّ: مذموم المذهب مجاهر؛ يريد به أنه كان يغلو في التشيّع، لم يرِد به ضعفا في الرواية، وهو في الرواية صالح لا بأس به».

(2) التهذيب، 89/1. وكأن الحافظ هنا تابع الإمام الذهبي الذي أوضح معنى التشيّع الذي كان يتمذهب به أَبَان؛ حيث قال بعد أن قسّم البدعة إلى صغرى وكبرى: «فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلّم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممّن حارب عليا ﷺ، وتعرّض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذى يكفّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضالّ معثر، ولم يكن أَبَان بن تَغْلِب يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد عليا أفضل منهما». الميزان، 118/1-119.

(3) لم أعثر على عبارة الحاكم هذه ضمن الأحاديث التي خرجها لأبان في مستدركه!

(4) الضعفاء الكبير، 36/1 (20).

(5) الطبقات الكبرى، 360/6.

وقال الأزدي: «كان غاليا في التشيّع، وما أعلم به في الحديث بأسا»(2).

ومع نقل الحافظ عن كل من العقيلي والأزدي غلوّ أَبَان بن تَغْلِب في التشيّع إلا أنه لم يثبته في التقريب، واكتفى بقوله: «تكلّم فيه للتشيّع»، وإن كان في ذلك إثبات لبدعته لكن من غير غلو. ولعله أراد أن يشير إلى توثيق العلماء له، وأنه لا تأثير لمذهبه الذي هو مذهب عامّة أهل الكوفة في قبول روايته، فهو من أهل المرتبة الثالثة حسب تصنيفه، ورواياهم مقبولة.

2. **إسْمَاعِيل بن أبَان الوَرَّاق الأزْدي، أبو إسحاق، أو: أبو إبراهيم، الكوفي (ت216هـ).**

قال الحافظ: «ثِقَة، تُكُلِّمَ فيه للتشيّع»(3).

قال الذهبي: «ثِقَة»(4).

روى له البخاري والترمذي.

نقل الحافظ في التهذيب(5) عن عدد من العلماء منهم: أحمد بن حنبل(6)، وأحمد بن منصور الرمادي(7)، وأبو داود، ومطيّن، وابن معين، وأبو أحمد الحاكم، وجعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، قولهم فيه: «ثِقَة».

وقال البخاري: «صَدُوق»(8).

وقال أبو حاتم: «صَدُوق في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثير الحديث»(9).

وقال النسائي: «ليس به بأس»(10).

وقال الدارقطني: «ثِقَة مأمون»(11)، وقال أيضا: «أثنى عليه أحمد، وليس هو عندي بالقوي»(1).

---

(1) الثقات، 67/6 (6756).

(2) التهذيب، 90/1.

(3) التقريب، ص44 (410)؛ وترجمته في التهذيب، 256/1-257 (507)؛ وتهذيب الكمال، 05/3.

(4) الكاشف، 242/1 (345). وانظر: تاريخ الإسلام، 71/15-73 (39)؛ والميزان، 369/1 (826)؛ والمغني في الضعفاء، 77/1 (617).

(5) التهذيب، 256/1-255.

(6) انظر: العلل للإمام أحمد، 129/2 (1780)، 267/3 (5184).

(7) الكامل، 310/1 (132).

(8) التاريخ الكبير، 347/1 (1093)؛ والصّغير، 337/2 (2808).

(9) الجرح، 160/2 (538). لم يذكره الحافظ في تهذيبه مع وجوده في الأصل، وإن كان قد اشترط الاعتناء بنقل أقوال علماء الجرح والتعديّل!

(10) التهذيب، 256/1.

(11) التهذيب، 256/1.

وهذا الذي يبدو تناقضا من الدارقطني بيّنه الحافظ في مقدمة فتح الباري بإمكانية اشتباه صاحب الترجمة براو ثان، هو إسماعيل بن أَبَان الغَنَوي(2) الذي أجمعوا على تركه(3)، وقد نقل في تهذيبه قول ابن معين: «إسْمَاعِيل بن أَبَان الوَرَّاق ثِقَة، وإسْمَاعِيل بن أَبَان الغَنَوي كذّاب»(4).

وقال ابن المديني: «لا بأس به، وأما الغَنَوي فكتبت عنه وتركته»، وضعّفه جدا(5).

وقال ابن شاهين في "الثقات": «قال عثمان بن أبي شيبة: إسْمَاعِيل بن أَبَان الوَرَّاق ثِقَة، صحيح الحديث، قيل له: فإنّ إسْمَاعِيل بن أَبَان عندنا غير محمود!؟ فقال: كان ها هنا إسماعيل آخر، يقال له: ابنُ أَبَان، غير الورّاق، وكان كذّابا»(6).

وذكره ابن حبان في "الثقات"(7).

أمّا من قال بتشيّعه:

الجوزجاني: «إسْمَاعيل الوَرَّاق كان مائلا عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث»(8).

وفسّره الحافظ بقول ابن عديّ: «يعني ما عليه الكوفيون من التشيّع، وأمّا الصدق فهو صَدُوق في الرواية»(9).

وقال البزار: «إنما كان عيبه شدّة تشيّعه، لا على أنه عيب عليه في السماع»(10).

وهذا القول بشدة تشيّعه يردّه قول ابن عديّ السابق، كما أن الإمام الذهبي بيّن نوع تشيّعه في كتابه "السير" بقوله: «قيل: كان في الورّاق تشيّع قليل، كدأب أهل بلده»(11).

---

(1) انظر: سؤالات الحاكم النّيسابوري للدّارقطني في الجرح والتّعديّل، ص183 (278).

(2) وقد عقد له الحافظ ترجمة للتمييز في تهذيبه، 257/1 (508)، وله ترجمة طويلة في تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 240/6-242 (3278).

(3) الهدي، ص390.

(4) التهذيب، 256/1. وقد ذكر في تهذيب الكمال، 09/3؛ وتاريخ الإسلام، 72/15 أنه في رواية الدوري عن يحيى ولم أجده!

(5) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، 139/2، (453).

(6) تاريخ أسماء الثّقات، ص28 (12).

(7) الثقات، 91/8.

(8) أحوال الرّجال، ص84 (114).

(9) الكامل، 310/1 (132).

(10) التهذيب، 256/1.

(11) السّير، 348/10.

وقد ردّ الحافظ على الجوزجاني في "مقدمة فتح الباي" بقوله: «الجوزجاني كان ناصبيّا مُنحرِفا عن عليّ، فهو ضدّ الشيعي المنحرِف عن عثمان، والصواب مُوالاتُهما جميعا، ولا ينبغي أن يُسمع قولُ مُبتدِع في مُبتدِع»[1].

فقد أوضح الحافظ أن إسْمَاعِيل بن أبَان الوَرَّاق كان ينتحل مذهب أهل بلده، لكنه كان ثِقَة، مأمونا في نفسه، صحيح الحديث، ولذلك استحقّ أن يكون من أصحاب المرتبة الثالثة عنده، وإن تُكلّم فيه فلتشيّعه غير المؤثّر في روايته، كما أنّ الذهبي وثّقه من غير إلماح إلى تشيّعه.

3. الحَسَن بنُ صَالِح بن صَالِح بن حَيّ –وهو حَيَّان بنُ شُفَيّ– الهَمْداني (ت169هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة فقيه عابد، رُمي بالتشيّع»[2].

روى له الجماعة سوى البخاري[3].

قال الذهبي: «أحَد الأعلام، صَدُوق، عَابِد، مُتشيِّع»[4].

نقل الحافظ في تهذيبه أوّلا انتقادات بعض العلماء للحَسَن بن صَالِح، منهم: الثوري وأحمد بن يونس، وابن عيينة، حيث إنهم عابوا عليه شيئين: أحدهما: أنه كان يرى السيف، والثاني: تركه للجمعة[5].

ثم ساق الحافظ أقوال العلماء في تعديل الحَسَن بن صَالِح؛ فقها، وعبادة، وزهدا، وسماعا:

فقال أحمد: «حسن ثِقَة»[6]، وقال: «صحيح الرواية، متفقّه، صائن لنفسه في الحديث والورع»[7].

وقال ابن معين: «ثِقَة، مَأْمُون»[8]، وفي رواية: «ثِقَة، مستقيم الحديث»[1].

---

(1) الهدي، ص390.

(2) التقريب، ص101 (1250). وترجمته في التهذيب، 2/41-45 (1480)؛ وتهذيب الكمال، 6/177.

(3) وله ذكر في كتاب الشهادات من الجامع كما قال الحافظ في التهذيب، 2/44. وانظر: صحيح البخاري: كتاب الشهادات؛ باب بَاب بُلُوغِ الصِّبْيَانِ وَشَهَادَتِهِمْ، 2/947. قال البخاري في ترجمة هذا الباب: «وقال الحَسَنُ بن صَالِح: أَدْرَكْتُ جَارَةً لنا جَدَّةً؛ بِنْتَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً».

(4) الكاشف، 1/326 (1037). وانظر: السير، 10/430-432 (132).

(5) التهذيب، 2/42-43.

(6) في كتاب علل والحديث ومعرفة الرجال، ص85 (182): «ثِقَة، إلا أن مذهبه ذاك». وقصد به ما قاله في الكتاب نفسه، ص94 (215): «ما يعجبنا مذهب الحسن بن صالح؛ قد كان قعد عن الجمعة».

(7) الجرح، 3/18 (68).

(8) سؤالات ابن الجنيد، ص100، (489). ومن غير لفظة "مأمون": تاريخ الدوري، 3/268 (1263)، 3/95 (2186)؛ وتاريخ الدارمي، ص93 (247)؛ ورواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 3/18 (68). وقال أيضا: «عليّ والحَسَن أبناء صالح: ثقتان، ليس بهما بأس». من كلام أبي زكريا في الرجال، ص56 (114).

وقال أبو زرعة: «اجْتَمع فيه إتْقان، وفقْه، وعِبَادة، وزُهْد»(2).

وقال أبو حاتم: «ثِقَة، حَافِظ، مُتْقِن»(3).

وقال النسائي: «ثِقَة»(4).

وقال الدارقطني: «ثِقَة عابد»(5).

وذكر شيئا من ورعه وزهده وتقواه(6)، ثم استشهد بقول أبي نعيم –أي الفضل بن دُكَيْن–: «ما رأيت أحدا إلا وقد غلط في شيء، غير الحَسَن بن صَالِح»، وقوله: «كتبت عن ثمانمائة مُحدِّث، فما رأيتُ أفضل من الحَسَن بن صَالِح»(7).

وقال ابن عديّ: «ولِلحَسَن بن صَالِح قَوْمٌ يُحَدِّثون عنه بنُسَخ، وقد رَوَوْا عنه أحاديث مستقيمة، و لم أجد له حديثا مُنكرا مُجَاوِزَ المِقْدار، وهو عندي من أهل الصِّدْق»(8).

ليفسّر بعد ذلك ما عيب عليه ابتداء بقوله: «قولهم: كان يرى السيف، يعني: كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقرّ الأمر على ترك ذلك؛ لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه... وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالتُه، واشتهَر بالحفظ، والإتقان، والورع التامّ، والحسَن مع ذلك لم يخرج على أحد.

---

(1) رواية ابن أبي مريم. انظر: الكامل، 310/2.

(2) الجرح، 18/3 (68).

(3) المصدر نفسه، 18/3 (68).

(4) التهذيب، 43/2؛ والميزان، 245/2.

(5) التهذيب، 45/2. وهذا من أواخر الأقوال التي ذكرها الحافظ، وقد أوردها هنا موافقة لذكر حال الحَسَن بن صَالِح. هذا وقد ذكره الدارقطني في سؤالات البرقاني له، لكن من غير بيان حاله. انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، ص74 (574).

(6) منها قول عبد الله بن موسى: «كنت أقرأ على عليّ بن صالح، فلما بلغت إلى قوله: ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ﴾ [مريم: 84]، سقط الحَسَن بن صَالِح يخور كما يخور الثور، فقام إليه عليّ، فرفعه، ورشّ على وجهه الماء»، وعن وكيع: «ثنا الحَسَن، قيل: من الحَسَن؟ قال: الحَسَن بن صَالِح الذي لو رأيته ذكرت سعيد بن جبير». وقال يحيى بن بكير: «قلنا لِلحَسَن بن صَالِح: صف لنا غسل الميت، فما قَدَر عليه من البكاء». وقال أبو نعيم –أي الفضل بن دكين–: «حدثنا الحَسَن بن صَالِح، وما كان دون الثوري في الورع والفقه». التهذيب، 43/2. وانظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم، 327/7-335 (400).

(7) التهذيب، 44/2؛ والخبران في الكامل، 311/2، 312.

(8) الكامل، 316/2. وفيه ذكر لبعض النسخ إلى قوله: «وغيرُهُم، قد رَوَى عنه أحاديثَ صالحة مستقيمة...».

وأمّا تَرْك الجمعة، ففي جملة رأيه ذلك أن لا يُصَلّي خلف فاسق، ولا يُصَحّح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يُعتذر به عن الحَسَن، وإن كان الصواب خلافه، فهو إمام مجتهد»[1].

ثم ذكر مذهبه في التشيّع عن جماعة منهم:

قول العِجْلي: «كان حَسَنَ الفِقْه، من أسْنان الثوري، ثِقَة، ثَبْتا، مُتَعَبِّدا، وكان يَتشيّع، إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لحال التشيّع»[2].

وقال ابن حبان: «كان الحَسَن بنُ صَالِح فَقِيها وَرِعا، من المُتَقَشِّفَة الخشن، وممّن تَجَرَّد للعبادة، ورَفَض الرِّياسة على تشيّع فيه، مات وهو مختف من القوم»[3].

وقال ابن سعد: «كان نَاسِكا، عَابِدا، فقيها حُجَّة، صَحِيح الحَدِيث، كَثِيره، وكان مُتشيّعا»[4].

وقال الساجي: «صَدُوق، وكان يَتشيّع، وكان وكيع يُحَدِّث عنه، ويُقَدِّمُه، وكان يحيى بن سعيد يقول: ليس في السكة مثله، إلى أن قال: حكي عن يحيى بن معين أنه قال: هو ثِقَة ثِقَة».

وهذا الذي ذكروه في تشيّعه ظاهره أنه لم يكن غاليا فيه[5]، وهو خلاف ما ذكره الجوزجاني؛ حيث قال: «كان يغلو في مذهبه»[6]، وقد سبق قول الحافظ فيه: «الجوزجاني كان ناصِبيّا، مُنحرِفا عن عليّ، فهو ضدّ الشيعي المنحرِف عن عثمان، والصواب مُوالاتُهما جميعا، ولا ينبغي أن يُسمع قولُ مُبتدِع في مُبتدِع»[7].

وقد رجّح الحافظ بما اجتمع له من أقوال علماء الجرح والتعديّل أن يكون الحَسَن بنُ صَالِح من أهل المرتبة الثالثة عنده، وهم المتّفق على توثيقهم وقبول مروياتهم.

(1) التهذيب، 44/2. على أن الحافظ نقل بعد ذلك عن ابن المبارك في الحسن وأنه لا يشهد الجمعة، ثمّ تعقّبه بقول أبي نعيم الفضل بن دكين: «وأنا رأيته شهد الجمعة في أثر جمعة اختفى منها». التهذيب، 45/2. وانظر: طبقات ابن سعد، 375/6.

(2) ثقات العِجْلي، 294/1-295 (296)، 296/1 (297).

(3) ثقات ابن حبان، 164/3-165 (7177). وقصد بأنه مات مستخفيا ما أورده ابن سعد من طلب الخليفة العباسي المهدي له ولصهره في الكوفة من خلال واليها روح بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، ودام استخفاؤه سبع سنين، انظر: الطبقات، 375/6.

(4) الطبقات الكبرى، 375/6.

(5) وقد قال الذهبي: «فيه بدعة تشيّع قليل». الميزان، 254/2 (1872).

(6) أحوال الرجال، ص67 (75). وقال في ترجمة مالك بن إسماعيل: «كان حسنيا -أعني الحسن بن صالح- على عبادته وسوء مذهبه». أحوال الرجال، ص83 (111). هذا، ولم يذكره الحافظ في تهذيبه مع اعتماده عليه!

(7) الهدي، ص390.

4. حَكِيم بن جُبَيْر الأسَدِي، الكُوفي (ت؟)[1].

قال الحافظ: «ضعيف، رُمي بالتشيّع»[2].

وقال الذهبي: «ضَعَّفُوه، وقال الدارقطني: متروك»[3].

روى له الأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

ذكر الحافظ أقوال علماء الجرح والتعديّل في حَكِيمُ بن جُبَيْر، فقال[4]:

قال أحمد: «ضعيف الحديث، مضطرب»[5]، وقال: «ليس بذاك»[6].

وقال ابن معين: «ليس بشيء»[7].

وقال يعقوب بن شيبة: «ضعيف الحديث»[8].

وقال الجوزجاني: «كذّاب»[9].

وقال البخاري: «كان شعبة يتكلّم فيه»[10].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[11].

وقال الدارقطني: «متروك»[12]، وقال مرّة: «ضعيف الحديث»[13].

---

(1) لم تذكر مصادر ترجمته سنة وفاته، وصنّفه الحافظ ضمن الطبقة الخامسة، وهم صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، وبعضهم لم يثبت له سماع عنهم.

(2) التقريب، ص116 (1468). وترجمته في التهذيب، 180/2-181 (1740)؛ وتهذيب الكمال، 165/7.

(3) الكاشف، 347/1 (1197). وقول الدارقطني سيأتي توثيقه. وقال الذهبي في الميزان، 350/2 (2218): «شيعي مُقِلّ».

(4) التهذيب، 180/2-181.

(5) العلل ومعرفة الرجال، 396/1 (798).

(6) المصدر نفسه، 66/1 (115).

(7) تاريخ الدوري، 286/3 (1363). وكذا في رواية ابن أبي خيثمة عنه. انظر: الجرح، 201/3 (873).

(8) تهذيب الكمال، 168/7.

(9) أحوال الرجال، ص48 (21).

(10) التاريخ الكبير، 16/3 (65). وجاء عن شعبة -وقد سئل عن حديث حَكِيم بن جُبَيْر- قال: «أخاف النار». التاريخ الصغير، 14/2 (1624). وقد كان تركه لحديث ابن مسعود في الصدقة: «من سأل وله ما يغنيه جاءت مسألته في وجهه خدوشا، أو كدوحا يوم القيامة، قيل: يا رسول الله، وما غناه؟ قال: خمسون درهما، أو حسابها من الذهب». الجرح، 139/1-140.

(11) الذي في الضعفاء والمتروكين، ص30 (129): «ضعيف كوفي».

(12) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص24 (100). وعبارته: «كوفي يُتْرَك».

(13) العلل، 271/6 (1129). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وقال ابن مهدي: «إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها منكرات»[1].

وقال الساجي: «غير ثبت في الحديث، فيه ضعف، وروى عنه الحسن بن صالح حديثا منكرا»[2].

وقال أبو داود: «ليس بشيء»[3].

فهذه الأقوال تكاد تجمع على تضعيف حَكِيم بن جُبَيْر، وإن بالغ بعضهم فكذّبه كالجوزجاني، ولعل الحامل له على ذلك مذهبه في التشيّع، كما جاء عن بعضهم، وهم:

قول ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عنه، فقال: في رأيه شيء، قلت: ما محله؟ قال: الصدق إن شاء الله»[4].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة، غال في التشيّع»[5]، فقد زاد غلوّ التشيّع.

وكذلك نقل ابن حبان غلوّه، فقال: «كان غاليا في التشيّع، كثير الوهم فيما يروي، كان أحمد بن حنبل رحمه الله لا يرضاه»[6].

ولكن الحافظ لم يزد على أن قال: «ضعيف، رُمي بالتشيّع»[7]، فلم ينسبه إلى الغلو، والذين ترجموا له ذكروا أنه كوفي، أي على مذهب أهل بلده من التشيّع لعلي ﷺ، بدليل قول ابن عديّ في آخر ترجمته: «والغالب في الكوفيين التشيّع»[8].

هذا، وقد روي عنه أنه حدّث عن الشعبي، عن علي، قال: «خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر، ولو شئت أن أسمي الثالث»[9]، وهذا صريح في اعتداله في تشيّعه، وأما ضعفه فلتحديثه بأحاديث

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، 217/2 (402)؛ والميزان، 351/2. وقد جاء عن علي -يعني ابن المديني- أنه سأل يحيى -يعني ابن سعيد القطان- عن حَكِيم بن جُبَيْر، فقال: «كم روى؟ إنما روى شيئا يسيرا». الجرح، 201/3 (873).

(2) التهذيب، 181/2.

(3) حكاه الحافظ عن الآجري عنه، التهذيب، 181/2، و لم أجده في سؤالات الآجري.

(4) الجرح، 201/3 (873).

(5) المصدر نفسه، 201/3 (873). وزاد فيه وفي علل الحديث، 26/1 (1553)، وقد سئل: حكيم بن جبير أحب إليك أو ثوير؟ فقال: «ما فيهما إلا ضعيف، غال في التشيّع».

(6) المجروحين، 246/1 (227). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(7) التقريب، ص116 (1468).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، 218/2.

(9) العلل ومعرفة الرجال، 298/3 (5327).

منكرة، ولترك بعض العلماء الرواية عنه كشعبة وعبد الرحمن بن مهدي، كما حكى ذلك الذهبي، الذي لم يشر إلى تشيّعه.

5. سَالِمُ بنُ عَبْدِ الوَاحِد الْمُرَادِي، الأنْعُمِي، أبُو العَلاَء الكُوفِي (ت؟)[1].

قال الحافظ: «مقبول، وكان شيعيّا»[2].

وقال الذهبي: «ضُعِّف، وقد وُثِّق»[3].

روى له الترمذي.

نقل الحافظ في "التهذيب" اختلاف العلماء في سَالِم بن عَبْدِ الوَاحِد، فقال[4]:

قال يحيى بن معين: «ضعيف الحديث»[5].

وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه»[6].

وقال ابن عديّ: «حديثه ليس بالكثير»[7].

وقال العِجْلي: «ثِقَة»[8].

وقال الطحاوي: «مقبول الحديث»[9].

و ذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة» أي من عاصروا الخامسة ممن رأى الواحد والاثنين من الصحابة، و لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

(2) التقريب، ص167 (2180). وترجمته في التهذيب، 573/2 (2571)؛ وتهذيب الكمال، 160/10.

(3) الكاشف، 423/1 (1777).

(4) التهذيب، 573/2.

(5) قالا في التهذيبين إنه من رواية الدوري عنه، والذي في تاريخ الدوري: «سالم بن العَلاَء، يُضَعَّف». تاريخ الدوري، 128/4 (3521). وقد قال الذهبي في الميزان، 166/3 (3058): «سالم بن العلاء، أبو العلاء المرادي، وقيل: سَالِمُ بنُ عَبْدِ الوَاحِد». وما هو مذكور في المتن قال في الكامل، 343/3 (792)، إنه من رواية ابن أبي مريم! وانظر: تهذيب الكمال، 161/10.

(6) الجرح، 186/4 (805).

(7) الكامل، 343/3 (792).

(8) معرفة الثقات، 383/1 (542).

(9) التهذيب، 573/2 (2571).

(10) الثقات، 410/6 (8335).

أمّا من رماه بالتشيّع، فقد قال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه فقال: كان شيعيا، قلت: كيف هو؟ قال: ليس لي به علم»[1].

وواضح أن الحافظ قد أخذ عبارته عنه، فلم يزد و لم ينقص عليها، مع أن الحديث الواحد —وهو متابعة– الذي رواه الترمذي لسَالِم بن عَبْدِ الوَاحِد إنّما هو في مناقب الشيخين، وهو قول حذيفة: «بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ قال: إنّي لَسْتُ أَدْرِي مَا قَدر بَقَائِي فيكم، فاقْتَدُوا باللَّذَيْن مِن بَعدي، وَأَشَارَ إلى أبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»[2].

وهذا يؤكّد أن سَالِم بن عَبْدِ الوَاحِد كان على مذهب المتقدمين في التشيّع؛ من عدم الغلوّ والحطّ على الشيخين، وقد حكى الذهبي الاختلاف فيه من غير ذكر لتشيّعه.

6. سَعِيدُ بنُ عَمْرِو بنِ أَشْوَع الهَمْدَانِي، الكُوفِي (ت120هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالتشيّع»[3].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[4].

روى له الشيخان والترمذي.

قال في التهذيب[5]:

قال ابن معين: «مَشْهُور»[6].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[7].

و ذكره ابن حبان في "الثقات"[8].

---

(1) سؤالات الآجري، ص104 (23).

(2) الترمذي: المناقب؛ بَاب فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما كِلَيْهِمَا، 610/5 (3663). قال الترمذي في حديث عبد الملك بن عمير —عن ربعي عن حذيفة–: «حسن... وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضا عن رِبْعِيٍّ عن حُذَيْفَةَ عن النبي ﷺ وَرَوَاهُ سَالِمٌ الْأَنْعُمِيُّ كُوفِيٌّ عن رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ عن حُذَيْفَةَ» وساق سنده إلى سالم. وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده، 399/5 (23434)؛ ومصنف ابن أبي شيبة، 433/7 (37050)؛ ومن طريقه: صحيح ابن حبان، 327/15-328 (6902)، وفي الأخيرين زيادة: «واهتدوا بهدي عمّار، وما حدّثكم ابن مسعود فاقبلوه».

(3) التقريب، ص179 (2368). وترجمته في التهذيب، /674 (2785)؛ وتهذيب الكمال، 15/11.

(4) الكاشف، 441/1 (1936).

(5) التهذيب، 674/2.

(6) الجرح، 50/4 (215)؛ رواية الحسين بن الحسن الرّازي.

(7) تهذيب الكمال، 16/11؛ والتّهذيب، 674/2.

(8) ثقات ابن حبان، 369/6 (8142).

وقال العِجْلي: «ثِقَة»[1].

وقال البخاري: «رَأَيْتُ إسحاقَ بن رَاهَوَيْه يَحْتَجُّ بحَديثه»[2].

وقال الحاكم: «هو شَيْخٌ من ثِقَات الكُوفِيِّين، يُجْمَعُ حَديثُه»[3].

ثم نقل أخيرا تجريح الجوزجاني له بقوله: «غَالٍ زَائِغ»[4]، قال: «يعني في التشيّع»[5].

والجوزجاني معروف بالنصب، فهو كثير الحط على الكوفيين[6]، ولذلك لم يلتفت الحافظ إلى وصفِه سَعِيدَ بنَ عَمْرو بالغلوّ، واكتفى بقوله: «ثِقَة، رُمي بالتشيّع»[7]، ولم يُعرّج الذهبي على مذهبه، واكتفى بتوثيقه.

7. سَعِيدُ بنُ فَيْرُوز، أبو البَخْتَري الطائي، مولاهم، الكوفي (ت82 أو 83هـ)[8].

قال الحافظ: «ثِقَة ثَبْت، فِيه تشيّع قَلِيل، كَثِيرُ الإِرْسَال»[9].

وقال الذهبي: «قال حَبِيب بن أبي ثَابِت: كان أعْلَمَنا وأفْقَهَنا»[10].

روى له الجماعة.

نقل الحافظ في التهذيب[11] توثيق العلماء لسَعيد بن فَيْرُوز:

فقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: «ثِقَة»[12]، زاد أبو حاتم: «صَدُوق»[1].

---

(1) معرفة الثقات، 403/1 (611).

(2) التاريخ الصّغير، 287/1 (1400)

(3) التهذيب، 674/2 (2785).

(4) أحوال الرّجال، ص66 (71).

(5) التهذيب، 674/2 (2785). وهذا التفسير نقله عن الذهبي في الميزان، 188/3 (3142).

(6) انظر: الهدي، ص406.

(7) التقريب، ص179 (2368).

(8) في التقريب وأصليه التهذيبين أنّه مات سنة 83هـ، في وقعة دير الجماجم، والتي كانت بين الحجاج وابن الأشعث، وانتهت بهزيمة الأخير، وعلّق محقّق تهذيب الكمال على ذلك بأنه خطأ؛ لأنّ هذه الوقعة إنما كانت سنة 82هـ، كما في تاريخ خليفة، ص285، وغيره. قلت: قد حكى الطبري عن الواقدي أنّها كانت في شعبان من سنة 82هـ في قول بعضهم، وفي قول بعضهم أنّها كانت سنة 83هـ. انظر: تاريخ الطبري، 629/3 (حوادث سنة 82هـ)، وانظر تعليق محقّق تهذيب الكمال الدكتور بشّار عوّاد، 34/11 (هامش3).

(9) التقريب، ص180 (2380). وترجمته في التهذيب، 2/679-680 (2799)؛ وتهذيب الكمال، 32/11.

(10) الكاشف، 442/1 (1946).

(11) التهذيب، 2/679-680.

(12) الجرح، 54/4 (241). وقول ابن معين هو من رواية ابن أبي خيثمة.

وقال حبيب بن أبي ثابت: «كان أعْلمَنا وأفْقَهَنا»[2].

وقال هلال بن خباب: «كان من أفاضل أهل الكوفة»[3].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[4].

ونقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير[5].

أمّا مذهبه في التشيّع، فقد أخذه من قول العِجْلي: «تابعي ثِقَة، فيه تشيّع»[6].

وقد ورد تجريحه من قِبل الحاكم أبي أحمد، وهو قوله فيه: «ليس بالقويّ عندهم»، قال الحافظ: «كذا قال، وهو سهو»[7]، وهذا بالنظر لتوثيق العلماء، وأنه كان من العبّاد الصالحين.

كما عيب عليه كثرة الإرسال، فبيّن ابن سعد ذلك بقوله: «كان أبو البَخْتَري كثير الحديث، يرسل حديثه، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يسمع من كبير أحد؛ فما كان من حديثه سماعا فهو حسن، وما كان "عن" فهو ضعيف»[8]، ولم يلتفت الذهبي لا إلى تشيّعه، ولا إلى إرساله، ونقل قول حَبِيب بن أبي ثَابِت، وهو ما يعني توثيقه عنده.

8. سُلَيْمَان بن قَرْم بن مُعَاذ، أبُو دَاوُد البَصْرِي النَّحْوِي (ت؟)[9].

وقد يُنسب إلى جدّه فيقال: سُلَيْمَانُ بنُ مُعَاذ.

قال الحافظ: «سَيِّءُ الحِفْظ، يَتشيّع»[10].

وقال الذهبي: «قال أبو زرعة وغيره: ليس بذاك»[11].

روى له مسلم والأربعة إلا ابن ماجه.

عدّه الإمام أحمد في الثقات[1]، وروي عنه قوله: «لا أرى به بأسا، لكنه كان يُفْرِطُ في التشيّع»[2].

---

(1) المصدر نفسه، 54/4.

(2) نفسه، 54/4.

(3) طبقات ابن سعد، 297/6.

(4) الثّقات، 286/4.

(5) التهذيب، 680/2.

(6) ثقات العِجْلي، 386/2 (2087).

(7) التهذيب، 680/2.

(8) الطّبقات، 197/6.

(9) لم تذكر مصادر ترجمته سنة وفاته، وصنّفه الحافظ ضمن الطبقة السابعة، وهم كبار أتباع التابعين كمالك والثوري. التقريب، ص15، 193-194 (2600).

(10) التقريب، ص193-194 (2600). وترجمته في التهذيب، 49/3-50 (3039)؛ وتهذيب الكمال، 51/12.

(11) الكاشف، 463/1 (2122).

وقال ابن معين: «ضعيف»[3]، وقال: «ليس بشيء»[4].

وقال أبو زرعة: «ليس بذاك»[5].

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين»[6].

وقال النسائي: «ضعيف»[7]، وقال أيضا: «ليس بالقويّ»[8].

وقال ابن عديّ: «له أحاديث حسان أفراد، وهو خير من سليمان بن أرقم[9] بكثير، وتدلّ صورة سليمان هذا على أنه مُفرط في التشيّع»[10].

وفرّق بينه وبين سُلَيْمَان بن مُعَاذ الضبي، وكذا غير واحد[11].

وقال ابن حبان: «كان رافضيا غاليا في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك»[12].

وقال في "الثقات": «سُلَيْمَان بن مُعَاذ، يروي عن سماك، وعنه أبو داود»[13].

---

(1) حكاه عنه ابنه عبد الله كما في التهذيبين، و لم أجده في كتابه العلل!

(2) رواه العقيلي في ضعفائه، 136/2 (625).

(3) تاريخ الدوري، 411/3 (2011).

(4) المصدر نفسه، 357/3 (1732 سُلَيْمَان بن مُعَاذ)؛ وتاريخ الدارمي، ص128 (405).

(5) الجرح، 136/4 (597).

(6) المصدر نفسه، 136/4 (597).

(7) التهذيب، 49/3.

(8) الضعفاء والمتروكين، ص49 (251).

(9) هو سُلَيْمَان بن أرْقَم البصري، أبو مُعاذ، من كبار أتباع التابعين. قال الحافظ: «ضعيف». روى له الأربعة سوى ابن ماجه. التقريب، ص189 (2532).

10) الكامل، 257/3 (735).

(11) تهذيب الكمال، 53/12؛ والتهذيب، 49/3 (3039). وممّن فرّق بينهما: ابن حبان والبخاري وابن القطّان وأبو داود الطيالسي، وعقد كل من البخاري والعقيلي ترجمتين لسليمان. انظر: التاريخ الكبير، 33/4 (1871)، 39/4 (1894)؛ والضعفاء الكبير، 136/2 (625). وممّن قال إنهما واحد: عبد الغني بن سعيد والدارقطني والطبراني وابن عقدة، وقال ابن أبي حاتم: «نسبه أبو داود –يعني الطيالسي– إلى جدّه كي لا يفطن له، سمعت أبي يقول ذلك». الجرح، 136/4 (597)، هذا وقد علّق الحافظ على إيراده جزم ابن عقدة بأن سليمان بن معاذ هو ابن قرم، وأن أبا داود أخطأ في قوله: سليمان بن معاذ، قال الحافظ: «والحاصل أن أحدا لم يقل سُلَيْمَان بن مُعَاذ إلا الطيالسي، وتبعه ابن عديّ، فإن كان معاذ اسم جدّه فلم يخطئ، والله أعلم». التهذيب، 50/3.

(12) المجروحين، 332/1 (414).

(13) الثقات، 392/6 (2555).

وقال أبو داود: «كان يتشيّع»[1].

قال الحافظ: «ذكره الحاكم في باب من عيب على مسلم إخراج حديثهم، وقال: غمزوه بالغلو في التشيّع، وسوء الحفظ جميعا»[2].

فمع هذه الأقوال المختلفة في درجة سُلَيْمَان بن قَرْم[3]، والتي تقضي أيضا في معظمها بغلوّه وإفراطه في التشيّع، إلاّ أن الحافظ اكتفى بالقول: «سَيِّءُ الحِفْظ، يَتشيّع»[4]، وكأنه أخذ عبارته في التشيّع من قول أبي داود، وفي سوء الحفظ من الحاكم، ونقل الذهبي قول أبي زرعة الذي يدلّ على تضعيفه، من غير إشارة إلى مذهبه في التشيّع.

9. عَبْد الله بن زُرَيْر الغَافِقي، المِصْرِي (ت80هـ أو بعدها).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بِالتشيّع»[5].

وقال الذهبي: «وُثِّق»[6].

روى له الأربعة إلا الترمذي.

جاء في التهذيب[7]:

قال العِجْلي: «مصري، تابعي، ثِقَة»[8].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، له أحاديث، وشهد مع علي عليه السلام صفين»[9].

و ذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

وكذا ذكره ابن خلفون في ثقاته، ونسبه للتشيّع[11].

وممّا جاء في تشيّعه:

---

(1) كذا حكاه الحافظ عن الآجري، التهذيب، 50/3، و لم أجده في سؤالاته!

(2) التهذيب، 50/3.

(3) وقد ذكره الذهبي في كتابه: ذكر من تُكلّم فيه وهو موثّق، ص93 (146).

(4) التقريب، ص193-194 (2600).

(5) التقريب، ص246 (3322). وترجمته في التهذيب، 476/3-477 (3860)؛ وتهذيب الكمال، 517/14.

(6) الكاشف، 552/1 (2723).

(7) التهذيب، 476/3-477 (3860).

(8) معرفة الثقات، 29/2 (887).

(9) الطبقات، 510/7.

(10) الثقات، 24/5 (3654).

(11) كذا قال مغلطاي في إكماله، 356/7-357 (2935). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

ما رُوي عنه أنه قال: «قال لي عبد الملك: ما حملك على حبّ أبي تراب إلا أنّك أعرابي جاف! قال: فقلت: والله لقد قرأت القرآن قبل أن يجتمع أبواك». في قصّة ذكرها، وفي كتاب "الوتر" لمحمد بن نصر من طريق ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، قال: «بعث عبد العزيز بن مروان إلى عَبْد اللهِ بن زُرَيْر فسأله عن عثمان، فأعرض عنه، فقال له عبد العزيز: والله إني لأراك جافيا لا تقرأ القرآن، فقال: بلى، والله إني لأقرأ القرآن، وأقرأ منه ما لا تقرأ، قال: وما هو؟ قال: القنوت، أخبرني علي بن أبي طالب أنه من القرآن»[1].

وقال ابن يونس: «كان من شيعة علي، والوافدين إليه من أهل مصر»[2].

وقال البرقي: «نسب إلى التشيّع، و لم يضعّف»[3].

وهذا القول الأخير هو الأعدل في عبد الله بن زُرَيْر، ولذلك قال فيه الحافظ: «ثِقَة رُمي بِالتشيّع»[4]، وحكى الذهبي توثيقه و لم يُشر إلى تشيّعه.

هذا، وقد خرّج له عن علي ﷺ أبو داود والنسائي وابن ماجة حديثا واحدا في الحرير والذهب[5]، وروى له أبو داود، وكذا النسائي[6]، آخر في كتاب الجهاد[7].

10. عَبْد اللهِ بْن عِيسَى بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ بن أبي لَيْلَى الأنصاري، أبو محَمَّد الكُوفي (ت130هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، فيه تشيّع»[8].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[1].

---

(1) التهذيب، 477/3.

(2) المصدر نفسه، 477/3.

(3) نفسه، 477/3.

(4) التقريب، ص246 (3322).

(5) هو ما رواه علي ﷺ عن النبي ﷺ قال –واللفظ لأبي داود–: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ على ذُكُورِ أُمَّتِي». أبو داود: اللباس: بَاب في الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ؛ 50/4 (4057)؛ والنسائي: الزينة؛ باب تَحْرِيمُ الذَّهَبِ على الرِّجَالِ، 160/8 (أرقام 5144، 5145، 5146، 5147)؛ وابن ماجه: اللباس؛ باب لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ، 1189/2 (3595).

(6) لم يُشر الحافظ في التهذيب إلى تخريج النسائي لهذا الحديث عن ابن زُرَيْر!

(7) هو ما رواه عن عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ ﷺ قال: «أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَغْلَةٌ فَرَكِبَهَا، فقال عَلِيٌّ: لو حَمَلْنَا الْحَمِيرَ على الْخَيْلِ فَكَانَتْ لنا مِثْلُ هذه، قال رسول اللَّهِ ﷺ: إنما يَفْعَلُ ذلك الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ». أبو داود: الجهاد؛ بَاب في كَرَاهِيَةِ الْحُمُرِ تنــزي على الْخَيْلِ، 27/3 (2565)؛ والنسائي: الخيل والسبق والرمي؛ باب التَّشْدِيدُ في حَمْلِ الْحَمِيرِ على الْخَيْلِ، 224/6 (3580).

(8) التقريب، ص259 (3523). وترجمته في التهذيب، 600/3 (4090)؛ وتهذيب الكمال، 412/15.

روى له الجماعة.

قال علي بن حكيم الأودي: «سمعت شريكا يثني على عبد الله بن عيسى»[2]، وفي رواية: «كان رجل صدْق، وكان يعلّم العجم محتسبا»[3].

وقال ابن معين: «ثِقَة»[4].

وفي رواية المُفَضَّل بن غسان الغلابي عنه: «كان يَتشيّع»[5].

وعن علي بن المديني: «هو عندي مُنْكَر الحَدِيث»[6].

وقال أبو حاتم: «صالح»[7].

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: «هو أوثق ولد أبي ليلى»[8].

وقال النسائي: «ثِقَة ثبْت»[9].

و ذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

وقال العِجْلي: «ثِقَة»[11].

وقال الحاكم: «هو من أوثق آل أبي ليلى»[12].

وقال الدارقطني: «متروك الحديث»[13].

وذكره ابن خلفون في ثقاته[14].

---

(1) الكاشف، 583/1 (2900).

(2) الجرح، 126/5 (583).

(3) التهذيب، 600/3.

(4) تاريخ الدارمي، ص160 (565). وهي رواية إسحاق بن منصور أيضا. انظر: الجرح، 126/5 (583).

(5) تاريخ ابن عساكر، 398/31.

(6) المصدر نفسه، 397/31-398.

(7) الجرح، 583/1 (2900).

(8) التهذيب، 601/3.

(9) الميزان، 158/4 (4500)؛ والتهذيب، 601/3.

(10) الثقات، 32/7 (8874).

(11) معرفة الثقات، 50/2 (945).

(12) التهذيب، 601/3.

(13) كذا حكاه في المغني، 350/1 (3293). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(14) إكمال مغلطاي، 110/4 (3112). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

فهذه الأقوال تُجمع على وثاقة عَبْد اللهِ بْن عِيسَى، سوى قول الدارقطني، وقول ابن المديني، وقد أوضح الحافظ[1] في خصوص قول ابن المديني[2]، أنه التباس بعَبْد اللهِ بْن عِيسَى آخر؛ يروي عن عكرمة عن أبي هريرة، وأن ابن المديني ذكر صاحب الترجمة و لم يقل فيه شيئا، كذا أوضحه ابن عبد الهادي[3].

والملاحظ أن الحافظ أخذ القول بتشيّع عَبْد اللهِ بْن عِيسَى عن ابن معين كما مرّ ذكره، وظاهره أنه تشيّع يسير؛ إذ لم يبيّن نوعه، وبالنظر إلى أن صاحب الترجمة كوفي، فهو على مذهب أهل بلده، وقد وثّقه الذهبي و لم يذكر تشيّعه.

11. عَبْد الرَّزَّاق بْن هَمَّام بْن نَافِع الحِمْيَري، مولاهم، أَبُو بَكْرٍ الصَّنْعَانِي (ت211هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، حَافِظ، مُصَنِّف، شَهِير، عَمِيَ في آخِرِ عُمرِه فَتَغَيَّر، وكان يَتشيّع»[4].

وقال الذهبي: «أحد الأعلام، صَنَّف التَّصَانِيف»[5].

روى له الجماعة.

في هذه الترجمة، نحن أمام جبل من جبال الحديث؛ فعَبْد الرَّزَّاق إمام مصنّف، شهد له القاصي والداني بالتفوّق والرئاسة في رواية الحديث الشريف، وهذه أحاديثه تملأ كتب السنّة المشرّفة[6]، وسأقتصر هنا على إيراد الأقوال بتشيّعه.

---

(1) التهذيب، 601/3.

(2) وقد ينطبق أيضا على قول الدارقطني، أو أنّ الالتباس واقع من الذهبي نفسه؛ إذ كيف يُخرج أصحاب الصحيح لمتروك الحديث؟! ثمّ إنّي وجدت الدارقطني يصحّح إسنادا فيه عَبْد اللهِ بْن عِيسَى. انظر: السنن، 186/2 (30).

(3) انظر ما أورده ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، 397/31، عن ابن المديني، قال: «عَبْد اللهِ بْن عِيسَى الذي روى عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ: "ليس منّا من خبّب امرأة على زوجها"، هو عندي منكر الحديث». وأورد ابن القطّان الفاسي في حديث أبي داود –الذي سكت عنه– في المرأة الأشهليّة التي قالت: «إنّ لنا طريقا إلى المسجد منتنة»، قوله: «عَبْد اللهِ بْن عِيسَى راويه لا يعرف، وليس بابن أبي ليلى». بيان الوهْم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، 133/4.

(4) التقريب، ص296 (4064). وترجمته في التهذيب، 167/4–170 (4761)؛ وتهذيب الكمال، 52/18.

(5) الكاشف، 1/ 651 (3362).

(6) انظر مثلا هذه الرواية الطريفة في علوّ كعب عَبْد الرَّزَّاق الصنعاني: «قال محمد بن أبي السري العسقلاني، عن عبد الوهاب بن همام –أخي عَبْد الرَّزَّاق–: كنت عند معمر وكان خاليا، فقال: يختلف إلينا في طلب العلم من أهل اليمن أربعة: رباح بن زيد، ومحمد بن ثور، وهشام بن يوسف، وعَبْد الرَّزَّاق بن همام، فأما رباح فخليق أن تغلب عليه العبادة، فينتفع بنفسه، ولا ينتفع به الناس، وأما هشام فخليق أن يغلب عليه السلطان، وأما ابن ثور فكثير النسيان، قليل الحفظ، وأمّا ابن همّام، فإن عاش، فخليق أن تضرب إليه أكباد الإبل. قال محمد بن أبي السري: فوالله لقد أتعبها». تهذيب الكمال، 57/18.

فقال ابن حبّان: «كان ممّن جمع وصنّف، وحفظ وذاكر، وكان ممّن يخطئ إذا حدّث من حفظه، على تشيّع فيه»[1].

وقال العِجْلي: «ثِقَة، وكان يتشيّع»[2]، وكذا قال البزّار[3].

وجاء عن يحيى بن معين، قال: «سمعت من عَبْد الرَّزَّاق كلاما يوما، فاستدللت به على ما ذُكر عنه من المذهب، فقلت له: إن أستاذِيك الذين أخذت عنهم ثقات، كلّهم أصحاب سنة: معمر، ومالك بن أنس، وابن جريج، وسفيان الثوري، والأوزاعي، فعمّن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي[4]، فرأيته فاضلا حسن الهدي، فأخذت هذا عنه»[5].

وقال محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الرازي: «سألت محمد بن أبي بكر المقدمي عن حديث لجعفر بن سليمان، فقلت: روى عنه عَبْد الرَّزَّاق؟ فقال: فقدت عَبْد الرَّزَّاق، ما أفسد جعفرا غيره –يعني في التشيّع»[6].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين –وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عُبَيْد الله بْن مُوسَى[7] يردّ حديثه للتشيّع– فقال: كان –والله الذي لا إله إلا هو– عَبْد الرَّزَّاق أغلى في ذلك منه مئة ضعف، ولقد سمعت من عَبْد الرَّزَّاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيد الله»[8].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي، قلت: عَبْد الرَّزَّاق كان يتشيّع ويفرط في التشيّع؟ فقال: أمّا أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا، ولكن كان رجلا تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار»[9].

ويفسّر عَبْد الرَّزَّاق مذهبه في التشيّع من خلال ما يرويه عبد الله بن أحمد، عن سلمة بن شبيب، قال: «سمعت عَبْد الرَّزَّاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضّل عليّا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله عليّا، من لم يحبهم فما هو بمؤمن، وإنّ أوثق عملي حبي إياهم»[10].

---

(1) الثقات، 412/8 (14146).

(2) معرفة الثقات، 93/2 (1097).

(3) التهذيب، 169/4.

(4) تأتي دراسة ترجمته ضمن مبحث التشيّع من مرتبة "صَدُوق". انظر ص314 (رقم 07).

(5) التهذيب، 168/4.

(6) التهذيب، 168/4.

(7) تأتي دراسة ترجمته قريبا ضمن هذا المبحث. انظر ص163.

(8) التهذيب، 168/4.

(9) العلل ومعرفة الرجال، 59/2 (1545).

(10) المصدر نفسه، 59/2 (1546).

وفي رواية أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري، قال عَبْد الرَّزَّاق: «أفضّلُ الشيخين بتفضيل عليّ إياهما على نفسه، ولو لم يفضّلهما لم أفضّلهما، كفى بي آزرا أن أحبّ عليّا، ثم أخالف قوله»[1].

وقال أبو داود: «سمعت الحسن بن علي الحلواني، يقول: سمعت عَبْد الرَّزَّاق -وسئل: أتزعم أن عليا كان على الهدى في حروبه؟- قال: لا هاالله إذا يزعم على أنها فتنة، وأتقلدها له هذا! قال أبو داود: وكان عَبْد الرَّزَّاق يعرّض بمعاوية»[2].

فقد وضُح من خلال ما سبق أنّ تشيّع عَبْد الرَّزَّاق إنما هو على معنى حبّ عليّ واتّباعه ليس إلاّ، من دون غلوّ، أو إفراط، أو الحطّ على أحد، ولعلّ الإمام ابن عديّ يزيد المسألة وضوحا عندما حرّر الخلاف في عَبْد الرَّزَّاق بقوله: «لعَبْد الرَّزَّاق بن هَمَّام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمّتهم، وكتبوا عنه، ولم يرَوا بحديثه بأسا، إلاّ أنّهم نسبوه إلى التشيّع، وقد روى أحاديث في الفضائل ممّا لا يوافقه عليها أحد من الثّقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم ممّا لم أذكره في كتابي هذا -أي الكامل- وأمّا في باب الصّدق، فأرجو أنّه لا بأس به»[3].

فهذا ما قيل في تشيّع عَبْد الرَّزَّاق، وقد قيل أيضا إنه عمي في آخر عمره فكان يتلقّن، ولذلك لم يُجوّزوا حديث من روى عنه بأخرة[4]، وقد بيّن ذلك الحافظ في ترجمته من التقريب، مع إجلاله وتقديمه، وبيان تشيّعه، وأمّا الذهبي فقال إنّه علم من الأعلام المصنِّفين، ولم يذكر تشيّعه.

12. عَبْد المَلِك بْن مُسْلِم بن سَلاَّم الحَنَفِي، أبو سَلاَّم الكُوفِي (ت؟)[5].

قال الحافظ: «ثِقَة، شيعي»[6].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[1].

---

(1) تاريخ ابن عساكر، 190/36.

(2) التهذيب، 168/4.

(3) الكامل، 315/5. على أنّه جاء في بعض الروايات رجوع عبد الرزّاق عن تشيّعه، أورد ذلك الحافظ في ترجمة عبيدالله بن موسى الآتي، قال: «روى الحاكم عن أبي مسلم البغدادي الحافظ، قوله: عُبَيْد الله بْن مُوسَى من المتروكين، تركه أحمد لتشيّعه، وقد عوتب أحمد على روايته عن عَبْد الرَّزَّاق، فذكر أن عَبْد الرَّزَّاق رجع». التهذيب، 351/4. قلت: وهذه الرواية -إن صحّت- لا تصمد أمام ما تواتر من تشيّع عَبْد الرَّزَّاق. والله أعلم!

(4) انظر: التاريخ الكبير، 130/6 (1933)؛ والضّعفاء والمتروكين، ص69 (379)؛ والتهذيب، 169/4؛ وهدي الساري، ص419-420.

(5) قال الحافظ: «من السابعة»، أي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(6) التقريب، ص306 (4216). وترجمته في التهذيب، 267/4 (4934)؛ وتهذيب الكمال، 415/18.

روى له الترمذي والنسائي.

وثّقه ابن معين[2]، وقال أبو داود[3]، وأبو حاتم[4]: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في "الثقات"، قال: «من أهل الكوفة»[5].

وذكره بالتشيّع عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، قال: «ليس به بأس، من الشيعة»[6].

وظاهره أنه كان على مذهب بلده من التشيّع لعليّ ﷺ، ولذلك وثّقه الحافظ[7]، مع قوله "شيعي"، وكذلك الذهبي، لكن لم يُشر إلى تشيّعه.

13. عُبَيْد الله بْن مُوسَى بن بَاذَام العَبْسي، الكُوفي، أبو محَمَّد (ت213هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، كَانَ يَتشيّع، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستُصغر في سفيان الثوري»[8].

وقال الذهبي: «ثِقَة، الحافظ، أحدُ الأعلام؛ على تشيّعه وبِدْعَتِه»[9].

روى له الجماعة.

مع توثيق العلماء لعُبَيْد الله بْن مُوسَى: كابن معين[1]، وأبي حاتم[1]، والعِجْلي[2]، وعثمان بن أبي شيبة[3]، وابن عديّ[4]، فقد تواردت الأخبار في تشيّعه، بل في غلوّه:

---

(1) الكاشف، 670/1 (3482).

(2) تاريخ الدوري، 386/4 (4911)، وهي رواية المفضل بن غسان الغلابي. انظر: تاريخ بغداد، 398/10. وهناك عبد الملك بن مسلم، آخر كنيته أبو سلام، وهو مدائني، يروي عنه يزيد بن هارون، ووكيع بن الجراح، قال فيه ابن معين: «ليس به بأس». تاريخ الدوري، 407/4 (5007).

(3) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 302/2 (1923)، وقد ترجم له باسم عبد الملك بن سلاّم الحنفي، ونسبه أبو داود إلى المدائن، فقال: "مدائني".

(4) الجرح، 360/5 (1722).

(5) الثقات، 107/7 (9212).

(6) تاريخ بغداد، 398/10.

(7) ونقل الحافظ عن ابن عبد البر قوله: «عبد الملك بن مسلم وعيسى بن حطان ليسا ممّن يحتج بحديثهما»، قال: «كذا قال، ولم أر له سلفا فيما ذكره عن عبد الملك هذا». التهذيب، 267/4؛ وانظر: الاستيعاب، 1206/3 (ترجمة عمرو بن ميمون الأودي)، وفيه: «عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، وليسا ممّن يحتج بهما».

(8) التقريب، ص315 (4345). وترجمته في التهذيب، 349/4-351 (5102)؛ وتهذيب الكمال، 164/19.

(9) الكاشف، 687/1 (3593).

فقال ابن سعد: «كان يتشيّع، ويروي أحاديث في التشيّع منكرة؛ فضعِّف بذلك عند كثير من النّاس، وكان صاحب قرآن»[6].

وقال أبو داود: «كان محترقا شيعيّا، جاز حديثه»[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان يتشيّع»[8].

وقال يعقوب بن سفيان: «شيعي، وإن قال قائل: رافضي، لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث»[9].

وقال الجوزجاني: «عُبَيْد الله بْن مُوسَى أغلى، وأسوء مذهبا، وأروى للأعاجيب التي تُضلّ أحلامَ من تبحّر في العلم»[10].

وروى الحاكم عن أبي مسلم البغدادي الحافظ، قوله: «عُبَيْد الله بْن مُوسَى من المتروكين، تركه أحمد لتشيّعه، وقد عوتب أحمد على روايته عن عَبْد الرَّزَّاق، فذكر أن عَبْد الرَّزَّاق رجع»[11].

وقال ابن قانع: «كوفي صالح، يتشيّع»[12].

وقال الساجي: «صَدُوق، كان يُفرط في التشيّع»[13].

---

(1) تاريخ الدارمي، ص62 (99). وهي رواية ابن أبي خيثمة أيضا. انظر: الجرح، 334/5 (1582). وقال في رواية ابن الجنيد عنه: «رجل صدق، ليس به بأس، كان له هدي، وعقل، ووقار». سؤالات ابن الجنيد، ص139 (744).

(2) الجرح، 334/5.

(3) معرفة الثقات، 114/2 (1171).

(4) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص165 (958).

(5) كذا حكاه عنه الحافظ في التهذيب، 351/4 من استدراكاته.

(6) الطّبقات، 400/6.

(7) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 154/1 (16).

(8) ثقات ابن حبان، 152/7 (9428).

(9) المعرفة والتاريخ، 211/3.

(10) أحوال الرّجال، ص81 (107).

(11) التّهذيب، 351/4.

(12) المصدر نفسه، 351/4.

(13) نفسه، 351/4.

قال أحمد: «بلغني عنه غلوّا»[1]، يعني في التشيّع، وقال: «روى مناكير، وقد رأيته بمكّة فأعرضت عنه، وقد سمعت منه قديما سنة خمس وثمانين –يعني ومائة–، وبعد ذلك عتبوا عليه ترك الجمعة مع إدمانه على الحج، أمر لا يشبه بعضه بعضا!»[2].

وقد روى ابن معين عن عُبَيْد الله بْن مُوسَى قوله: «ما كان أحدا يشكّ في أن عليّا أفضل من أبي بكر وعمر»[3].

قلت: وهذا تقرير لحقيقة يراها هو صوابا، وإن كان الصحيح خلاف ذلك.

هذا، وقد ذكروا من عبادة عُبَيْد الله بْن مُوسَى وزهده الشيء الكثير، ولعلّ هذا ما جعل الحافظ يعدل عن وصفه في "التقريب" بالغلوّ مكتفيا بعبارة: «كَانَ يَتشيّع»، وهو قول غير واحد من النقّاد[4].

وإذا علمنا أن عُبَيْد الله بْن مُوسَى هو من كبار شيوخ البخاري، وقد روى عنه سبعة وعشرين حديثا، وروى في مواضع عن غير واحد، عنه، كما صرّح الحافظ، بان هذا المذهب من الحافظ في عدم نسبة عُبَيْد الله بْن مُوسَى إلى الغلوّ، وأنّه إمام ثِقَة يُحتجّ به، وهو ما أثبته الحافظ الذهبي في "الكاشف".

14. عُثْمَان بنُ عُمَيْر، وهو عُثْمَان بن أبي حُمَيْد أيضا، البَجَلي، أبو اليَقْظَان الكُوفي، الأعمى (ت150هـ).

قال الحافظ: «ضَعِيفٌ، وَاخْتَلَطَ، وَكَانَ يُدَلِّسُ، وَيَغْلُو في التشيّع»[5].

وقال الذهبي: «ضَعَّفُوهُ، وَكَانَ شِيعِيًّا»[6].

روى له الأربعة إلا النسائي.

أجمع ما قيل فيه قول ابن عديّ بعد أن ذكر له بعض الأحاديث التي أنكرت عليه: «رديء المذهب، غالٍ في التشيّع، يؤمن بالرّجْعَة، على أن الثقات قد رووا عنه، ويُكتب حديثه على ضعفه»[7].

---

(1) ضعفاء العقيلي، 127/3 (1110).

(2) التّهذيب، 351/4، وروى بعضه العقيلي عن عبد الله، الضعفاء الكبير، 127/3. وقد مرّ في ترجمة الحسن بن صالح (ص148) أن الذي عيب عليه ترك الجمعة أيضا، وأن من جملة رأيه ذلك أن لا يُصَلّي خلف فاسق، ولا يُصَحّح ولاية الإمام الفاسق، فيمكن الاعتذار لعُبَيْد الله بْن مُوسَى بهذا، وإن كان الصواب خلافه كما قال الحافظ!

(3) سؤالات ابن محرز، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 168/19 (حاشية 04). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) كابن سعد وابن حبان وابن قانع كما مرّ.

(5) التقريب، ص326 (4507). وترجمته في التهذيب، 439/4-440 (5300)؛ وتهذيب الكمال، 469/19.

(6) الكاشف، 11/2 (3730).

(7) الكامل، 167/5 (1325).

وممّن نسبه إلى التشيّع الجوزجاني، قال: «غالي المذهب، منكر الحديث»[1]، ونقل عن أحمد، قال: «منكر الحديث، وفيه ذاك الداء».

وقال الدارقطني: «زائغ، لم يحتج به»[2]، وقال أيضا: «متروك»[3].

وقد ضعّفه في رواية الحديث: البخاري[4]، وأحمد[5]، وابن معين[6]، وغيرهم[7]، وذكروا سبب تضعيفه: اختلاطه، وتدليسه خاصّة.

ولأجل هذا لم يتورّع الحافظ في وصفه بالغلوّ في التشيّع، زيادة على كونه ضعيفا، ولعلّ السبب ما ذُكر أنه يؤمن بالرجعة، وإلاّ فالإمام الذهبي اكتفى بأنه كان شيعيا.

15. عَدِيّ بنُ ثَابِت الأنصاري، الكُوفي (ت116هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بِالتشيّع»[8].

قال الذهبي: «ثِقَة، لكنّه قاصّ الشيعة، وإمام مسجدهم بالكوفة»[9].

روى له الجماعة.

رماه غير واحد بالتشيّع، وبالغلوّ فيه:

فقال أحمد: «ثِقَة، إلاّ أنّه كان يتشيّع»[10].

وقال يعقوب بن سفيان: «كوفي شيعي»[11].

وقال المسعودي: «ما أدركنا أحدا كان أقول بقول الشيعة من عَدِيّ بن ثَابِت»[12].

---

(1) أحوال الرجال، ص49 (23).

(2) سؤالات الحاكم، ص245 (407).

(3) سؤالات البرقاني، ص51 (356).

(4) نقل الحافظ عنه: "منكر الحديث"، ونسبه إلى التاريخ الأوسط، ولم أجده فيه، 21/2 (1644)، فلعلّه ساقط من المطبوع! وإنّما ذكر عن عمرو بن عليّ: «كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه». وهي عبارته في التاريخ الكبير، 245/6 (2295).

(5) العلل ومعرفة الرجال، 536/2 (3539).

(6) تاريخ الدوري، 458/3 (2252).

(7) التهذيب، 440/4.

(8) التقريب، ص328 (4539). وترجمته في التهذيب، 458/4-459 (5337)؛ وتهذيب الكمال، 522/19.

(9) الكاشف، 15/2 (3758).

(10) العلل ومعرفة الرّجال، 490/2 (3233)؛ وثقات ابن شاهين، ص177 (1071).

(11) المعرفة والتاريخ ليعقوب، 207/3. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(12) المصدر نفسه، 142/3. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وقال ابن معين: «كان يُفرط في التشيّع»[1].

وقال أبو حاتم: «صَدُوق، كان إمام مسجد الشّيعة وقاصّهم»[2].

وقال الدارقطني في رواية السّلمي عنه: «ثِقَة، إلاّ أنّه كان غاليا»[3]، يعني في التشيّع.

وقال الجوزجاني: «مائل عن القصد، روى عنه الثّقات»[4].

وقال العِجْلي[5]، والنسائي[6]: «ثقة»، زاد العِجْلي: «ثَبْت».

وذكره ابن حبّان في "الثقات"[7].

فهذه الأقوال تكاد تُجمع على غلوّ عديّ بن ثابت في التشيّع على وثاقة فيه، إلا أنّ عبارة الحافظ «ثِقَة، رُمي بِالتشيّع»[8] توحي بتوهين نسبته إلى التشيّع، وكان الأوْلى أن يذكره بما يفيد تشيّعه القطعي، أو الغلوّ فيه، على معنى أنه رأس في مذهبه، وإلاّ فقد قال الذهبي: «لو كانت الشّيعة مثله، لقلّ شرّهم»[9].

16. عَلِيُّ بنُ بَذِيمَة، أبو عبد الله[10]، الجَزَرِي (ت133 أو 136هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بِالتشيّع»[11].

قال الذهبي: «ثِقَة شِيعِي»[12].

روى له الأربعة.

---

(1) تاريخ الدّوري، 524/3 (2559).

(2) الجرح، 02/7 (05).

(3) التهذيب، 458/4. وفي رواية البرقاني قال الدارقطني: «ثِقَة»، سؤالات البرقاني للدارقطني، ص55 (399). ونقل عنه الذهبي قوله: «رافضيّ غال، وهو ثِقَة». الميزان، 79/5.

(4) أحوال الرّجال، ص55 (41).

(5) ثقات العِجْلي، 132/2 (1222).

(6) التّهذيب، 458/4.

(7) الثقات، 270/5 (4785).

(8) التقريب، ص328 (4539).

(9) الميزان، 79/5.

(10) كذا في التهذيبين، وفي التقريب، ص337 (4692): أبو الحسن، وهو ذهول من الحافظ لا شك!

(11) التقريب، ص337 (4692). وترجمته في التهذيب، 566/4-567 (5504)؛ وتهذيب الكمال، 328/20.

(12) الكاشف، 35/2 (3883).

ذكره بالتشيّع الإمام أحمد، والجوزجاني:

فقال أحمد: «صالح الحديث، ولكن كان رأسا في التشيّع»[1].

وقال الجوزجاني: «زائِغ عن الحق، مُعْلِن به»[2].

فإذا كان الجوزجاني معروف بتحامله على مخالفيه الشيعة للمذهب، فكلام الإمام أحمد لا تحامل فيه، ومع ذلك فإن عبارة الحافظ «ثِقَة، رُمي بِالتشيّع»[3] جاءت أقل ممّا وُصف به عَلِيُّ بنُ بَذِيمَة، بخلاف الإمام الذهبي.

وإن وثّقه آخرون، منهم: ابن معين[4]،

وأبو زرعة[5]، والنسائي[6]، والعِجْلي[7]، ومحمد بن عمّار[8]، وابن سعد[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

وقال فيه أبو حاتم: «صالح الحديث»[11].

17. عَلِيّ بن الجَعْد بن عُبَيْد، أبو الحَسَن، الجَوْهَرِي، البَغْدَادِي (ت230هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة ثَبْتٌ، رُمي بِالتشيّع»[12].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 116/3 (4490)؛ والجرح، 175/6 (962). وقال أيضا: «ثِقَة، وكان فيه شيء». ثقات ابن شاهين، ص141 (771). ولعلّه قصد مذهبه في التشيّع!

(2) أحوال الرجال، ص176 (316).

(3) التقريب، ص337 (4692).

(4) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص83 (251)؛ وثقات ابن شاهين، ص141 (754)؛ وهي رواية إسحاق بن منصور عنه. انظر: الجرح، 175/6 (962)؛ وقال في رواية ابن الجنيد: «ليس به بأس». سؤالات ابن الجنيد، ص165 (908).

(5) الجرح، 175/6 (962).

(6) التهذيب، 566/4.

(7) معرفة الثقات، 152/2 (1289).

(8) التهذيب، 566/4.

(9) كذا نقلاه في التهذيبين، والذي في الطبقات الكبرى، 481/7، إنما هو علي بن نديمة، بالنون الموحدة من فوق والدال المهملة، وليس الباء الموحدة من تحت والذال المعجمة! لكن قد حكى الحافظ جملة قول ابن سعد بطوله، مما يُثبت أنّه هو هو.

(10) الثقات، 207/7 (9704).

(11) الجرح، 175/6 (962).

(12) التقريب، ص338 (4698). وترجمته في التهذيب، 570/4-573 (5510)؛ وتهذيب الكمال، 341/20.

قال الذهبي: «الحافِظ، أعرض عنه مسلم؛ لكونه قال: من قال: القرآن مخلوق لم أعنّفه»[1].
روى له البخاري وأبو داود.
لم أجد من بين الأقوال التي ذُكرت فيه ما يدلّ صراحة على تشيّعه؛
سوى قول الجوزجاني: «متشبث بغير بدعة[2]،
زائغ عن الحق»[3]. وظاهره رميه بالتشيّع، وذلك للأخبار التي رُويت عن عَلِيّ بنِ الجَعْد، والتي تفيد في عمومها تفضيل عليّ ﷺ والحطّ على خصومه، من مثل قوله –وقد ذُكر له حديث ابن عمر: «كنّا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ، فنقول خير هذه الأمة بعد النبي ﷺ: أبو بكر، وعمر، وعثمان، فيبلغ النبي ﷺ فلا ينكره»– قال عليّ: «انظروا إلى هذا الصبي، هو لم يحسن يطلّق امرأته! يقول: كنا نفاضل»[4].

ورُوي عنه عنه –وقد سأله أحمد بن إبراهيم الدّورقي: «بلغني أنّك قلت: ابن عمر ذاك الصبيّ– قال: لم أقل، ولكن معاوية ما أكره أن يعذّبه الله»[5]، ولذلك قال أبو داود: «وُسِم بميسم سوء؛ قال: ما ضرّني أن يعذّب الله معاوية، وقال: ابن عمر ذاك الصبي»[6].

وقال هارون بن سفيان المستملي: «كنت عند عَلِيّ بن الجَعْد، فذكر عثمان بن عفّان، فقال: أخذ من بيت المال مئة ألف درهم بغير حق، فقلت: لا والله ما أخذها، ولئن كان أخذها، ما أخذها إلا بحق، قال: لا، والله ما أخذها إلا بغير حق، قال: قلت: لا والله ما أخذها إلا بحق»[7].

---

(1) الكاشف، 36/2 (3888).

(2) وذلك أنّ عَلِيّ بن الجَعْد رُمي بقول جَهْم، ولم يثبت عليه؛ فعن أبي علي الحسين بن إسماعيل الفارسي، قال: «سألت عبدوس عبد الله بن محمد بن مالك بن هانئ النيسابوري عن حال عَلِيّ بن الجَعْد، فقال: ما أعلم أني لقيت أحفظ منه، فقلت: كان يُتّهم بالجَهْم؟ فقال: قد قيل هذا، ولم يكن كما قالوا، إلاّ أنّ ابنه الحسن بن عليّ كان على قضاء بغداد، وكان يقول بقول جَهْم». تاريخ بغداد، 362/11-363. وعن الإمام أحمد –وقال زياد بن أيوب: كنت عند عَلِيّ بن الجَعْد، فسألوه عن القرآن، فقال: القرآن كتاب الله، ومن قال مخلوق لم أعنفه– فقال: ذكرت ذلك لأحمد، فقال: ما بلغني عنه أشدّ من هذا». التهذيب، 571/4. وأصل هذه الرواية مع تقديم وتأخير في: ضعفاء العقيلي، 225/3؛ وتاريخ بغداد، 364/11. وظاهر هذه الرواية لا يفيد اعتناق عَلِيّ بن الجَعْد لرأي من يقول بخلق القرآن، وإن أعرض عنه الإمام مسلم بسبب ذلك، كما نقل الذهبي، وإنّما غاية ما في الأمر أنّ المسألة عنده اجتهادية، لا سيما وقد صاحبها فتنة الامتحان، ولا يلزم منها تعنيف، بقَدَر ما يلزم منها التوقّف!

(3) أحوال الرجال، ص199 (366).

(4) ضعفاء العقيلي، 224/3-225.

(5) المصدر نفسه، 225/3. وانظر: تاريخ بغداد، 364/11.

(6) سؤالات الآجري، ص254 (338).

(7) تاريخ بغداد، 364/11.

فهذه الأخبار وغيرها، كانت السبب في جرح عَلِيّ بن الجَعْد، وقد روى العقيلي: «قلت لعبد الله بن أحمد بن حنبل: لِمَ لم تكتب عن عَلِيّ بن الجَعْد؟ فقال: نهاني أبي أن أذهب إليه، وكان يبلغه عنه أنه يتناول أصحاب رسول الله ﷺ»[1].

هذا مع توارد توثيق العلماء لعَلِيّ بن الجَعْد:

قال محمد بن حماد: «سألت يحيى بن معين عن عَلِيّ بن الجَعْد، فقال: ثِقَة صَدُوق، قلت: فهذا الذي كان منه؟ فقال أيش كان منه؟ ثِقَة صَدُوق»[2]،

وقال مرّة: «ربّاني العلم»[3].

وقال أبو زرعة: «كان صَدُوقا في الحديث»[4].

وقال أبو حاتم: «كان متقِنا صَدُوقا، و لم أر من المحدِّثين من يحفظ، ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة»[5]، وذكره ضمن آخرين. وقال الدارقطني: «ثِقَة مأمون»[6].

وقال صالح بن محمد الأسدي، ومطيّن محمّد بن سليمان: «ثِقَة»[7].

وقال ابن قانع: «ثِقَة ثبت»[8]. وقال النسائي: «صَدُوق»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان يحيى بن معين شديد الميل إليه»[10].

---

(1) ضعفاء العقيلي، 225/3. وانظر: تاريخ بغداد، 364/11. هذا وقد أورد ابن عديّ في كامله، 213/5؛ بإسناده إلى محمّد بن يوسف بن الطّبّاع، قال: «سألت أحمد بن حنبل عن عَلِيّ بن الجَعْد، فقال: ثِقَة، اكتب عنه، وإن كان حديثه قليلا، عنده نتف حسان». وتعقّبه ابن عديّ بقوله: «هكذا قال! وهذه الحكاية: إنّه ثِقَة، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنّه ضعّفه، وقال: " نهيت ابني عبد الله أن يكتب عنه"، وكتب عبد الله عن شيخ يقال له: يحيى بن عبدويه -من أهل بغداد وكان يحدّث عن شعبة، ويحيى بن عبدويه ليس بالمعروف، و لم يكتب عن عليّ بن الجعد مع شهرته؛ لأنّ أباه نهاه عن الكتابة عنه». اهـــ. فيُحتمل أن رواية التوثيق كانت في بادئ الأمر، ثمّ عدل عنه لما ظهر له من حاله بعد، أو العكس.

(2) تاريخ بغداد، 365/11. وفي رواية عبد الخالق بن منصور: «ثقة».

(3) تاريخ بغداد، 365/11.

(4) الجرح، 178/6 (974).

(5) المصدر نفسه، 178/6 (974).

(6) كذا في التهذيب، 572/4؛ وفي سؤالات الحاكم للدّارقطني، ص247 (411): «ثِقَة». من دون كلمة "مأمون".

(7) تاريخ بغداد، 365/11؛ والتهذيب، 573/4.

(8) التهذيب، 573/4.

(9) المصدر نفسه، 572/4.

(10) الثقات، 466/8 (14458). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

كما أنّ عليَّ بن الجَعْد هو شيخ البخاري، ورواية هذا الإمام له في الصحيح[1] تعديل له؛ وقد قال ابن عديّ: «عَلِيّ بن الجَعْد ما أرى بحديثه بأسا، و لم أر في رواياته إذا حدّث عن ثِقَة حديثا منكرا فيما ذكره، والبخاري مع شدّة استقصائه، يروي عنه في صحاحه»[2].

و مع ظهور تشيّع عليٍّ بن الجَعْد من خلال ما أثِر عنه من أقوال، إلاّ أن الحافظ استعمل لفظ "الرّمي" فقال: «ثِقَة ثَبْتٌ، رُمي بِالتشيّع»[3]، على معنى أنّه جُرّح للمذهب، ووثّقه أيضا الذهبي بوصفه له بالحافِظ، مع إيراده إعراض مسلم عنه لقوله في القرآن، من غير إشارة إلى تشيّعه.

18. عَلِيّ بن الـــحَـــزَوَّر، أبو الحسَن الكُوفي، وهو عليّ بن أبي فاطمة (ت بعد 130هــ).

قال الحافظ: «مَتْرُوكٌ، شَدِيدُ التشيّع»[4].

قال الذهبي: «قال البخاري: فيه نظر»[5].

روى له ابن ماجه.

نقل الحافظ عن الأصل، في مذهب عَلِيٍّ بنِ الحَزَوَّر قول ابن عديّ: «هو في جملة مُتشيِّعَة الكوفة، والضّعف على حديثه بَيِّـــن»[6].

وليس فيه ما يدلّ على شدّة تشيّع عَلِيٍّ بنِ الحَزَوَّر، بل المستفاد أنّه على مذهب أهل بلده من الميل لعليّ رضي الله عنه، ولم يذكره الذهبي بالمذهب[7]، بل نقل قول البخاري فيه، وهو ما يدلّ وباقي الأقوال على ضعف عَلِيٍّ بنِ الحَزَوَّر، وأنّه متروك:

فقال ابن معين: «ليس لأحد أن يروي عنه»[8].

---

(1) قال الحافظ: «في هامش الزهرة بخط ابن الطاهر: روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثا». التهذيب، 572/4. وفي عمليّة استقصاء لمرويّات عليّ بن الجعد عند البخاري أظهرت أنه روى عنه اثني عشر حديثا. انظر: منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، للباحثة، ص309-315.

(2) الكامل، 213/5. هذا، وقد رووا في عبادته أنه كان يصوم يوما ويفطر يوما منذ نحو من ستين سنة. تهذيب الكمال، 351/20.

(3) التقريب، ص338 (4698).

(4) التقريب، ص338 (4703). وترجمته في التهذيب، 576/4-577 (5516)؛ وتهذيب الكمال، 366/20.

(5) الكاشف، 37/2 (3892).

(6) الكامل، 186/5 (1345). وليس في الأخبار التي نقلها من طريق عَلِيٍّ بنِ الحَزَوَّر ما يدلّ على غلوّ أو تشدّد في التشيّع! فلعلّ الحافظ نظر إلى روايته لهذه الأخبار نفسها في الحكم عليه بشدّة التشيّع.

(7) وقد ذكر له في الميزان حديث عمار، عن النبي ﷺ: «يا علي، طوبى لمن أحبك وصدق فيك، وويل لمن أبغضك وكذب فيك»، قال: «وهذا باطل»، ونقل قول ابن عديّ السابق. الميزان، 145/5-146 (5809).

(8) تاريخ الدوري، 420/3 (2056).

وقال البخاري: «فيه نظر»[1]، وفي موضع آخر: «منكر الحديث، عنده عجائب»[2].

وقال يعقوب بن شيبة: «قد تُرك حديثه، وليس ممن أحدث عنه»[3].

وقال الجوزجاني: «ذاهِب»[4].

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»[5].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[6].

وقال الأزدي: «لا اختلاف في ترك حديثه»[7].

وفرّق الدارقطني بين عَلِيِّ بنِ الحَزَوَّر بأنه: «ضعيف»[8]، وبين ابن أبي فاطمة وأنه: «مجهول يُترك»[9].

وقال الساجي: «عنده مناكير»[10].

وقال يعقوب بن سفيان: «لا يكتب حديثه، ولا يذكر إلا للمعرفة»[11].

وقال ابن حبّان: «عَليّ بن أبي فاطمة، وهو الذي يقال له عَلِيّ بنِ الحَزَوَّر، كان ممّن يخطئ حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد على قلّة روايته»[12].

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»[13].

هذا، وقد روى ابن ماجه لعَلِيِّ بنِ الحَزَوَّر حديثا واحدا في الجنائز[1].

---

(1) رواه عن ابن حمّاد، عنه، في الكامل، 186/5، ورواه العقيلي عن آدم بن موسى، عنه. الضعفاء الكبير، 226/3 (1227).

(2) التاريخ الأوسط، 56/2 (1774)، 133/2 (2061).

(3) التهذيب، 576/4.

(4) أحوال الرجال، ص195 (357). زاد الحافظ في التهذيب لفظة "الحديث"!

(5) الجرح، 182/6 (999).

(6) الضعفاء والمتروكين، ص77 (431).

(7) التهذيب، 577/4.

(8) المصدر نفسه، 576/4.

(9) سؤالات البرقاني، ص52 (367). وذكره من غير تعليق عليه في ضعفائه، ص349 (409).

(10) التهذيب، 577/4.

(11) المعرفة والتاريخ، 163/3.

(12) المجروحين، 109/2 (684). وهذا والذي بعده ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(13) سؤالات البرذعي، ص434.

19. عُمَارَةُ بن جُــوَيْــن، أبو هَارُونَ العَبْدي (ت 134هـ).
قال الحافظ: «مَتْرُوك، ومنهم من كَذَّبَه، شِيعِي»[2].
وقال الذهبي: «متروك»[3].
روى له الترمذي وابن ماجه.
ذكره بالتشيّع الدارقطني، وبرأي الخوارج، فقال: «يَتَلَوَّن، خَارِجِي، وَشِيعِي، يُعْتَبَرُ بِمَا يَرْوِيه عنه

الثوري[4]، والحمّادان»[5].

ونسبه إلى التشيّع أيضا ابن عبد البرّ، فقال: «أجمعوا على أنّه ضعيف الحديث، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب، روي ذلك عن حمّاد بن زيد، وكان فيه تشيّع، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشَّع بين أظهرهم؛ لأنهم عثمانيّون»[6].

وتعقّبه الحافظ بقوله: «كيف لا ينسبونه إلى الكذب؟ وقد روى ابن عديّ في "الكامل"[7]، عن الحسن بن سفيان، عن عبد العزيز بن سلام، عن عليّ بن مهران، عن بهز بن أسد، قال: أتيت إلى أبي هارون العبدي، فقلت: أخرِجْ إليّ ما سمعت من أبي سعيد [أي الخدري]، فأخرج لي كتابا، فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تقرّ بهذا؟! قال: هو كما ترى! قال: فدفعت الكتاب في يده، وقمت»، قال الحافظ: «فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد»[8].

---

(1) ابن ماجه: الجنائز؛ بَاب ما جاء في النَّهْيِ عن التَّسَلُّبِ مع الْجِنَازَةِ، 476/1 (1485).
(2) التقريب، ص347 (4840). وترجمته في التهذيب، 678/4-680 (5679)؛ وتهذيب الكمال، 232/21.
(3) الكاشف، 53/2 (4003).
(4) إلى هنا تنتهي عبارته التي نقلها الحافظ في التهذيب، 679/4.
(5) الضعفاء والمتروكون، ص345 (381). وقوله: "خارجي"، روى ابن عديّ عن يعقوب بن نوح، قال: «سمعت علي بن عاصم يقول: كان أبو هارون العبدي خارجيّا ثم تحول شيعيّا». الكامل، 78/5 (1256). فهذا يعني أنّه ترك مذهب الخوارج، لينتحل التشيّع.
(6) لم أجد هذا القول لابن عبد البر في كلّ من "التمهيد"، والاستذكار"، و"الجامع"، نعم، قال في الاستذكار، 239/2، إنّ عُمَارَةُ بن جُــوَيْــن «منكر الحديث عند جميعهم، متروك، لا يُكتب حديثه»، ونقل آراء حمّاد بن زيد وأحمد وابن معين، ولعلّه في كتابه "الكنى"، و لم يقع بين يديّ!
(7) الكامل، 78/5 (1256).
(8) التهذيب، 679/4-680.

و لعلّ هذا ما دعا ابن حبان إلى رميه بالرفض في قوله: «كان رافضيّا، يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحلّ كتب حديثه إلا على جهة التعجّب»[1].

وقال ابن معين: «كانت عنده صحيفة، يقول: هذه صحيفة الوصيّ، وكان عندهم لا يُصدّق في حديثه»[2]، قصد صحيفة يرويها عن عليّ رضي الله عنه.

هذا، وقد أجمعوا على ضعفه وتركه، منهم: شعبة، ويحيى القطان[3]، وعليّ بن المديني[4]، وأبو زرعة، وأبو حاتم[5]، والنسائي[6]، والحاكم أبو أحمد[7]، وابن سعد[8].

وقال أحمد: «ليس بشيء»[9]، وقال أيضا: «متروك»[10].

وقال ابن معين: «ليس بثقة»[11]، وقال أيضا: «كان غَيْرَ ثِقَة، يَكْذِب»[12]، وفي رواية: «ليس بشيء في الحديث، ولا في غيره»[13].

وقال النسائي: «ليس بِثقَة، ولا يُكْتَب حَدِيثُه»[14].

وقال أبو داود: «من ضعفة شيوخ سفيان»[15].

وقال حمّاد بن زيد: «كان أبو هَارُونَ العَبْدِي كذّابا; بالغداة شيء، وبالعشيّ شيء»[16].

---

(1) المجروحين، 177/2 (808). وليس في التهذيبين عبارة: "كان رافضيا"!

(2) تاريخ الدوري، 146/4 (3624)؛ ورواه من غير العبارة الأخيرة ابن حبان في المجروحين، 177/2.

(3) الضعفاء الصغير، البخاري، ص90 (282).

(4) التهذيب، 679/4.

(5) الجرح، 363/6 (2005).

(6) الضعفاء والمتروكين، ص84 (476).

(7) التهذيب، 679/4.

(8) الطبقات الكبرى، 246/7.

(9) العلل ومعرفة الرجال، 420/1 (919).

(10) رواه ابن حبان عن أبي داود، عنه. المجروحين، 177/2 (808). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(11) تاريخ الدوري، 217/4 (4044). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين.

(12) رواية إبراهيم بن الجنيد عنه. ص17 (01).

(13) سؤالات ابن طهمان. 392/2 (145). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين.

(14) لم أجده في الضعفاء له. وانظر: التهذيب، 679/4.

(15) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 189/1 (143). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين.

(16) الجرح، 363/6 (2005)؛ وضعفاء العقيلي، 313/3 (1327).

وقال الجوزجاني: «كذاب مفتر»[1].

وقال ابن عليّة: «كان يكذِب»[2].

قال عثمان بن أبي شيبة: «كان كذّابا»[3].

ومع هذا، فقد لخّص ابن عديّ القول في عُمارَة بن جُوين بما يرفع من مرتبته، فقال: «قد حدّث عنه عبد الله بن عون بغير حديث، والحمّادان، وهشيم، وشريك، وعبد الوارث، والثوري، وغيرهم من ثقات الناس، وقد حدّث أبو هَارُون عن أبي سعيد بحديث المعراج بطوله، وقد حدّث عنه الثوري بحديث المعراج، و لم يذكر عنه شيئا من التشيّع والغلوّ فيه، وقد كتب الناس حديثه»[4].

وهذ ما يفسّر رواية الإمام الترمذي عنه خاصّة في سننه، ويظهر أنّ قول الحافظ فيه: «مَتْرُوك، ومنهم من كَذَّبَه، شِيعِي»[5]، وكذلك قول الذهبي: «متروك»[6]، إنّما هو مجاراة لتجريح من جرّحه من العلماء، وإلاّ فهو ممّن يُعتبر بحديثه، لا سيما رواية الثوري عنه، كما قال الدارقطني في أوّل الترجمة.

20. عَمْرو بْن جَابِر الحَضْرَمي، أَبُو زُرْعَةَ المِصْرِي (ت بعد 120هـ).

قال الحافظ: «ضَعِيفٌ، شِيعِي»[7].

وقال الذهبي: «قال ابن لهيعة: شيخ أحمق؛ كان يقول إن عليّا في السحاب، وكذّبه غيره»[8].

روى له الترمذي وابن ماجه.

رماه بالغلوّ في التشيّع العِجْلي، قال: «مصري، تابعي، ثِقَة، وكان يغلو في التشيّع»[9].

ولعلّه قصد بغلوّ التشيّع ما رُوي عن ابن أبي مريم: «قلت لابن لهيعة: مَنْ عَمْرو بْن جَابِر هذا؟ قال: شيخ منّا أحمق؛ كان يزعم[10] أنّ عليا في السحاب»[11].

---

(1) أحوال الرجال، ص97 (142).

(2) نقله الحاكم في تاريخ نيسابور، كذا في التهذيب، 679/4.

(3) التهذيب، 679/4.

(4) الكامل، ابن عديّ، 79/5.

(5) التقريب، ص347 (4840).

(6) الكاشف، 53/2 (4003).

(7) التقريب، ص356 (4996). وترجمته في التهذيب، 9/5-10 (5873)؛ وتهذيب الكمال، 559/21.

(8) الكاشف، 73/2 (4132). وقول ابن لهيعة يأتي توثيقه.

(9) معرفة الثقات، 172/2 (1370). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(10) هذه اللفظة حكاها الحافظ نقلا عن الأصل: "يقول". التهذيب، 10/5.

(11) ضعفاء العقيلي، 263/3 (1269). وفيه عن ابن لهيعة أيضا: «كان عَمْرو بْن جَابِر الحَضْرَمي غير حصيف؛ كان يجلس معنا، فيبصر سحابة، فيقول: هذا عليّ بن أبي طالب قد مرّ في السحاب». وانظر: الكامل، 113/5 (1280).

فهذا القول يوحي بأنّ عَمْرو بْن جَابِر كان يعتقد ما يعتقده في علي ﷺ بنوع سذاجة، أو حمق كما هي اللفظة، ولعلّه أثر ذلك عن بعض المتشيّعة بتصديق ومن غير نظر! ويؤكّده قول ابن حبّان الذي لم ينقله الحافظ بتمامه: «كان سحابيا؛ يزعم أن عليا في السحاب، كأنه جالس الكوفيين فأخذ هذا عنهم، ومع ذلك ينفرد عن جابر بأشياء ليست من حديثه، لا يحلّ الاحتجاج بخبره، ولا الرواية عنه، إلاّ على وجه التعجّب»[1].

ولذلك قال الجوزجاني: «غيْـــرُ ثِقَة، على حُمْق وجهل ينسب إليه لزيغه»[2].

وأجمل ابن عديّ ما عيب على عَمْرو بْن جَابِر بقوله: «فيما يرويه مناكير، وبعضها مشاهير، إلاّ أنه في جملة الضعفاء، ومن جملة الشيعة، وفي جملة من كان يقول إن عليا عليه السلام في السحاب، وكان الناس يذمّونه من الوجهين: من قوله في عليّ، ومن ضعفه في رواياته»[3].

وممّن ضعّفه من العلماء، بل ورماه بالكذب:

قول أحمد: «بلغني أن عَمْرو بْن جَابِر كان يكذب»[4]، قال: «يروي عن جابر بن عبد الله أحاديث مناكير»[5].

وقال النسائي: «ليس بثِقَة»[6].

وقال الأزدي: «كذاب»[7].

ومع ذلك فوُجد مَن وثّق عَمْرَو بْنَ جَابِر:

فقال أبو حاتم: «عنده نحو عشرين حديثا، هو صالح الحديث»[8].

ونقل الحافظ عن البَرْقي أنّه ذكره فيمن ضُعّف بسبب التشيّع وهو ثِقَة[9]، كما ذكره يعقوب بن سفيان في جملة الثقات[10]، وصحّح الترمذي حديثه[1].

---

(1) 68/2 (617). وقد اكتفى الحافظ بعبارة ابن حبان في الأصل: «لا يحتجّ بخبـــره». انظر: التهذيب، 10/5.

(2) أحوال الرجال، ص154 (271).

(3) الكامل، 113/5 (1280).

(4) العلل ومعرفة الرجال، 146/3 (4644).

(5) المصدر نفسه، 146/3 (4645). وانظر: الجرح، 223/6 (1240).

(6) الضعفاء والمتروكين، ص79 (447).

(7) التهذيب، 10/5.

(8) الجرح، 223/6 (1240).

(9) التهذيب، 10/5.

(10) المعرفة والتاريخ، 287/2.

ويبدو أنّ الحافظ نظر إلى جملة من ضعّف عَمْرَو بْنَ جَابِر بقوله: «ضَعِيفٌ شِيعِي»[2]، مع أنّ تشيّعه ليس فيه اختلاق للروايات، بقَدَر ما هو متابعة لبعض الآراء الشيعيّة من مثل قوله: إنّ عليّا ﷺ في السحاب! وهو ما حكاه الذهبي.

21. عِمْرَان بْن ظَبْيَان الكوفي (ت157هـ).

قال الحافظ: «ضَعِيف، ورُمي بالتشيّع، تناقَض فيه ابنُ حِبّان»[3].

وقال الذهبي: «قال البخاري: فيه نظر»[4].

روى له النسائي.

أخذ الحافظ رميه بالتشيّع من قول يعقوب بن سفيان: «ثِقَة، من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التشيّع»[5].

وهذا لفظ مجمل لا يدلّ دلالة واضحة على تشيّع عِمْرَان بْن ظَبْيَان، وليس فيه تصريح من يعقوب بن سفيان بأنّه رماه بالتشيّع، كما هو لفظ الحافظ في "التقريب".

وقد اختُلِف فيه:

فقال يعقوب بن سفيان في موضع ثان: «لا بأس به»[6].

وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه»[7].

وبالمقابل:

وقال البخاري: «فيه نظر»[8].

وذكره العقيلي[9]، وابن عديّ[1] في الضعفاء.

---

(1) كذا في التهذيب، 10/5. والترمذي إنّما حسّن حديث عَمْرَو بْنَ جَابِر الذي في السنن، عن جابر بن عبد الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «يدخل فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قبل أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا»، الترمذي: الزهد؛ بَاب ما جاء أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قبل أَغْنِيَائِهِمْ، 578/4 (2355). فلعلّ الحافظ قصد تصحيح الترمذي لحديث عَمْرَو بْنَ جَابِر في كتاب آخر!

(2) التقريب، ص356 (4996).

(3) التقريب، ص366 (5158). وترجمته في التهذيب، 5/121-122 (6090)؛ وتهذيب الكمال، 334/22.

(4) الكاشف، 93/2 (4268).

(5) المعرفة والتاريخ، 186/3؛ والتهذيب، 122/5.

(6) المعرفة والتاريخ، 244/3.

(7) الجرح، 300/6 (1663).

(8) التاريخ الكبير، 424/6 (2862).

(9) الضعفاء الكبير، 298/3 (1305).

وتناقُض ابن حبّان الذي ذكره الحافظ من حيث إنّه ذكره في "الثقات"[2]، وأيضا في "المجروحين"[3]، وإلاّ فنقل الحافظ عنه قوله: «فحُش خطؤه حتى بطل الاحتجاج به»، ليس كما هو في "المجروحين"، إذ عبارته فيه: «كان ممّن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به، ولكن لا يُحتجّ بما انفرد به من الأخبار»[4]! وقد اكتفى الذهبي بحكاية قول البخاري، والتي تعني أنّه ضعيف عنده.

22. عَوْف بْن أبِي جَميلَة الأعْرَابي، العَبْدي، البصري (ت146هـ؟).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بِالقَدَر، وَبالتشيّع»[5].

وقال الذهبي: «قال النسائي: ثِقَة ثَــبْت»[6].

روى له الجماعة.

عَوْف بْنُ أبِي جَميلَة من الرواة الذين رموا ببدعتين: القَدَر، والتشيّع:

فعن عبد الله بن المبارك، قال: «والله، ما رضِي عَوْف ببدعة حتّى كانت فيه بدعتان؛ كان قَدَريّا، وكان شيعيّا»[7].

و قال الجوزجاني: «يتناول بيمينه ويساره من رأي البصرة والكوفة»[8]، قصد: القَدَر من البصرة، والتشيّع من الكوفة؛ لما هو مشهور به أهل كلّ منهما.

و ذكر ابن سعد في طبقاته عن بعضهم -لم يسمّه-: «يرفع أمره، ويقول: إنّه ليجيء عن الحسن -أي البصري- بشيء ما يجيء به أحد، وكان يتشيّع»[9].

وقال ابن معين: «كان قَدَريّا»[10].

وروى العقيلي بإسناده إلى محمّد بن عبد الله الأنصاري، قال: «رأيت داود بن أبي هند يضرب عَوْفا

---

(1) الكامل، 94/5 (1274).

(2) الثقات، 239/7 (9861).

(3) المجروحين، 123/2-124 (714).

(4) المصدر نفسه، 124/2.

(5) التقريب، ص369-370 (5215). وترجمته في التهذيب، 154/5-155 (6162)؛ وتهذيب الكمال، 437/22.

(6) الكاشف، 101/2 (4309). وقال في ديوان الضّعفاء، ص240 (3259)، فقال: «ثِقَة مشهور».

(7) العلل ومعرفة الرّجال، 434/1 (2913)؛ وضعفاء العقيلي، 429/3.

(8) أحوال الرّجال، ص114 (184).

(9) الطّبقات، 258/7.

(10) تاريخ الدّوري، 187/4 (3871). وليس هو موجود في التهذيبين!

الأعرابي، ويقول: ويلك يا قَدَريّ، ويلك يا قَدَريّ»[1].

و بإسناده –أيضا– إلى بندار (ت252هـــ)، قال –وكان يقرأ على تلاميذه حديث عَوْف–: «يقولون عَوْف، والله، لقد كان عَوْف قَدَريّا، رافضيّا، شيطانا»[2].

ولا تذكر المصادر التي ترجمت لعَوْف مظاهر تشيّعه، أو قوله بالقَدَر، سوى ما رواه عبّاس الدّوري في تاريخه، قال: «سمعت رجلا سأل رَوْح بن عبادة[3] (ت205هـــ)، فقال: يا أبا محمّد، عَوْف الأعرابي كان يتشيّع؟ فسكت رَوْح هنيهة، ثمّ قال: والله، لقد كان يذكر فضائل عثمان كثيرا»[4].

وظاهر هذه الرواية يفيد أنّ تشيّع عَوْف لم يكن فيه غلوّ أو رفض كما روى ذلك بعضهم، هذا إذا علمنا توثيق العلماء لعَوْف:

فقال أحمد: «ثِقَة، صالح الحديث»[5].

وقال ابن معين: «ثِقَة»[6].

و قال أبو حاتم: «صَدُوق، صالح الحديث»[7].

وقال النّسائي: «ثِقَة ثبْت»[8].

وقال مروان بن معاوية: «كان عَوْف الأعرابي يسمّى الصَّدُوق»[9].

وكذا قال محمّد بن عبد الله الأنصاري: «أخبرنا عَوْف أبي جَمِيلَة، وكان يقال له عَوْف

---

(1) ضعفاء العقيلي، 429/3.

(2) المصدر نفسه، 429/3.

(3) هو رَوْح بن عُبَادة بن العَلاَء، أبو محمّد البصري، قال عنه في التقريب، ص151 (1962): «ثِقَة فاضل، له تصانيف».

(4) تاريخ الدّوري، 140/4 (3584).

(5) العلل ومعرفة الرّجال، 410/1 (861)؛ والجرح، 15/7 (71)؛ وثقات ابن شاهين، ص172 (1026).

(6) تاريخ الدّوري، 320/4 (4591)؛ وثقات ابن شاهين، ص172 (1026)؛ وهي رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 15/7 (71).

(7) الجرح، 15/7 (71).

(8) التّهذيب، 167/8.

(9) الجرح، 15/7 (71).

الصَدُوق»[1]، قال: «كان أثبتهم جميعا»[2].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، كثير الحديث»[3].

وذكره ابن حبّان في "الثقات"[4].

وإن كان ذكره أبو زرعة في "أسامي الضعفاء"[5]، وقال عنه: «ليس بذاك»[6]، فقد مثّل به الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه، فقال: «وإذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيّوب السّختياني، مع عَوْف بن أبي جميلة وأشعث الحُمْراني -وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أنّ ابن عون وأيّوب صاحباهما- إلاّ أنّ البَوْن بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحّة النّقل، وإن كان عَوْف وأشعث غيرَ مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنــزلة عند أهل العلم»[7].

ولذلك روى الأئمّة عن عَوْف، و لم يلتفتوا إلى مذهبه في التشيّع أوالقَدَر؛ إذ ليس هناك ما يدعو إلى ردّ روايته من حيث الضبط والأمانة، وقول الحافظ فيه: «ثِقَة، رُمي بِالقَدَر، وَبِالتشيّع»[8] يفيد مجرّد نقل ما رُمي به، وإلاّ فهو موثّق الرواية، مقبول الحديث، كما نقل ذلك الذهبي عن النسائي.

23. مُخَوَّل، وقيل: مِخْوَل، ابن رَاشِد، أبو رَاشِد بْنِ أبي مُجَالِد النَّهْدِي، مولاهم، الكُوفِي، الحَنَّاط (ت بعد 140هــ).

قال الحافظ: «ثِقَة، نُسبَ إلى التشيّع»[9].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[10].

روى له الجماعة.

---

(1) المصدر نفسه، 15/7 (71).

(2) كذا في التهذيب، 154/5، وفي طبقات ابن سعد المطبوعة، 258/7: «كان أسنّهم جميعا».

(3) الطبقات الكبرى، 258/7.

(4) الثقات، 296/7 (10148).

(5) الضعفاء وأجوبة الرازي، ص659. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(6) سؤالات الحاكم، ص262 (447).

(7) مقدّمة صحيح مسلم، 06/1.

(8) التقريب، ص369-370 (5215).

(9) التقريب، ص457 (6543). وترجمته في التهذيب، 209/6-210 (7731)؛ وتهذيب الكمال، 348/27.

(10) الكاشف، 250/2 (5345).

ذكره بالتشيّع أبو داود وحده، فقال في رواية الآجري عنه: «شيعي»[1].

وحكاية الحافظ في "التقريب" مذهبه في التشيّع بصيغة التمريض "نُسِب" يفيد ضعف هذه النسبة، وحتّى إنه لم يذكره في الفصل التاسع من "الهدي" ضمن من تُكُلّم فيهم بسبب الاعتقاد، كما أنّ الذهبي وثّقه من غير إشارة إلى تشيّعه.

وقد وثّق العلماء مُخَوّل بن رَاشِد:

فقال: أحمد: «ما علمت إلا خيرا»[2].

وقال ابن معين[3]، والنسائي[4]: «ثِقَة»، وكذا قال ابن سعد[5]، والدارقطني[6]، ويعقوب بن سفيان[7]، ومحمد بن عمار[8].

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»[9].

وقال العِجْلي: «ثِقَة، من علية الكوفيين، وليس بكثير الحديث»[10].

و ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[11].

قال الحافظ: «ليس له في البخاري غير حديث واحد توبع عليه عنده»[12].

24. هَاشِم بْن البَرِيد، أبو عَلِيّ الكُوفي (ت؟)[13].

---

(1) كذا في التهذيب، 209/6، وفي سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 153/1 (14)، عن أبي داود: «كان مخول حربيا يستحل ثياب الناس، وكان لا يحدث حديث السقيفة؛ بغضا منه لأبي بكر». فالظاهر أنّه صاحب الترجمة.

(2) الجرح، 398/8 (1830).

(3) رواية إسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 398/8 (1830).

(4) التهذيب، 209/6.

(5) الطبقات الكبرى، 352/6.

(6) ليس هو في البرقاني أو الحاكم، وهو في التهذيب، 209/6.

(7) المعرفة والتاريخ، 183/3.

(8) ثقات ابن شاهين، ص228 (1385).

(9) الجرح، 398/8 (1830)..

(10) ثقات العِجْلي، 268/2 (1696).

(11) الثقات، 515/7 (11244).

(12) التهذيب، 210/6. وهو ما رواه في الغسل؛ باب من أفاض على رأسه ثلاثا، 101/1 (252)، وقد رواه من طريق مُخَوَّل عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال: «كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثا».

(13) قال الحافظ: «من السادسة» أي من عاصروا الخامسة ممن رأى الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

قال الحافظ: «ثِقَة، إِلاَّ أَنَّهُ رُمي بِالتشيّع»[1].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[2].

روى له الأربعة إلا الترمذي.

رماه بالتشيّع، وبالغلوّ فيه:

فقال أحمد: «ثِقَة، وفيه تشيّع قليل»[3]، وهو صريح في أنه تشيّع خفيف.

وقال البخاري فيه، وفي ابنه علي: «غاليان في سوء مذهبهما»[4].

وقال يعقوب بن سفيان: «كوفي شيعي، وهو ضعيف»[5].

لكن قال الجوزجاني: «كان غاليا في سوء مذهبه»[6].

وإذا كان الإمام الجوزجاني معروفا بحطّه على أهل الكوفة للمذهب، فلا يُقبل تجريحه لهم لما أنّه متّهم بالنصب، فقد ذكره الإمام العِجْلي بالرفض فقال: «كوفي ثِقَة، إلا أنه يَتَرَفَّض»[7].

كما ذكره ابن عديّ في كامله، وقال: «ليس له كثير حديث، وإنما يذكر بالغلوّ في التشيع، وكذلك ابنه عليّ، وأما هاشم فمقدار ما يرويه لم أر في حديثه شيئا منكرا، والمناكير تقع في حديث ابنه عليّ بن هاشم»[8].

ومع هذه الروايات في غلوّ هَاشِم بْن البَرِيد، إلاّ أنّ الحافظ اكتفى بقوله: «ثِقَة، إِلاَّ أَنَّهُ رُمي بِالتشيّع»[9]، وكذلك وثّقه الذهبي، و لم يعرّج على مذهبه، مع أنّه قال في "الميزان": «وثّقه ابن معين وغيره، إلا أنه يترفّض»[10]، وقال في "المغني": « صدوق يترفّض»[11].

هذا، وقد جاء توثيق هَاشِم بْن البَرِيد عن عدّة من العلماء:

فقال الإمام أحمد في رواية: «لا بأس به»[1]،

---

(1) التقريب، ص501 (7252). وترجمته في التهذيب، 6/618-619 (8519)؛ وتهذيب الكمال، 30/125.

(2) الكاشف، 2/332 (5927).

(3) رواه عنه أبو العرب الصقلي، انظر: التهذيب، 6/618.

(4) رواه عن ابن حمّاد، عنه، في الكامل، 7/116 (2033).

(5) المعرفة والتاريخ، 3/246. وهو ممّا يستدرك على الحافظ!

(6) أحوال الرجال، ص72-73 (88).

(7) كذا في التهذيب، 6/618، وفي معرفة الثقات، 2/323 (1878): «كوفي ثِقَة، وكان يتشيّع».

(8) الكامل، 7/116 (2033). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(9) التقريب، ص501 (7252).

(10) الميزان، 7/68 (9189).

(11) المغني، 2/706 (6710).

وفي أخرى: «ما أرى به بأسا»[2].

وقال ابن معين: «ثِقَة»[3].

وقال الدارقطني: «ثِقَة مأمون»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

25. هُبَيْرَة بْن يَرِيم، الشِّبَامي[6]، ويقال: الخارِفي، أبو الحَارِث الكُوفي (ت66هـ)[7].

قال الحافظ: «لا بَأسَ بِه، وَقَدْ عِيبَ بِالتشيّع»[8].

قال الذهبي: «وُثِّق، وقال النسائي: لَيْسَ بِالقَوِيّ»[9].

روى له الأربعة.

كلّ ما ذكر في مذهبه ما نقله الحافظ زيادة على الأصل قوله: «ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى، وقال: كانت منه هفوة أيام المختار، وكان معروفا، وليس بذاك»[10].

وجاء تفسير هذه الهفوة فيما نقله البخاري، وأنه كان يجهز على الجرحى مع المختار[11].

وكذا في قول الجوزجاني: «كان مختاريا، يُجهز على الجرحى يوم الجازِر»[12].

---

(1) هي رواية أبي طالب عنه، انظر: المعرفة ليعقوب، 114/2؛ والجرح، 104/9 (440).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 489/2 (3224). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(3) رواية إسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 104/9 (440).

(4) سؤالات الحاكم، ص177 (266). وفي التهذيب، 618/6 «مأمون» فقط من غير كلمة "ثِقَة".

(5) الثقات، 585/7 (11594).

(6) ورد في التهذيب، 625/6؛ والجرح، 109/9 (458) "الشيـــباني"، وقد قال ابن سعد: «الشِّبَامي من همدان، وشِبَام هو عبد الله بن أسعد بن جشم بن حاشد، وسمي شِبام بجبل لهم». الطبقات الكبرى، 170/6.

(7) لم يذكر الحافظ سنة وفاة هبيرة في "التقريب"، وإنما اقتصر على أنه من الطابقة الثانية، وقد أثبتّ ما ورد في التهذيب علن ابن أبي عاصم، 625/6، وهو ما نقله البخاري عن أبي إسحاق السبيعي في التاريخ الأوسط، 150/1 (670).

(8) التقريب، ص501 (7268). وترجمته في التهذيب، 625/6-626 (8536)؛ وتهذيب الكمال، 150/30.

(9) الكاشف، 334/2 (5941).

(10) التهذيب، 625/6-626. وانظر: الطبقات الكبرى، 170/6. وفيه "هـــنَة" بدل "هفوة"!

(11) التاريخ الكبير، 241/8 (2860). ولفظة "يجهز" وردت فيه هكذا: "يجيز" والمثبت أوضح للمقصود.

(12) أحوال الرجال، ص46 (12). ونقل الحافظ في التهذيب كلمة "الجازر" بلفظ "الجارز"، والصواب ما هو مُثبت؛ إذ الجازِر نسبة إلى «جازِرة، وهي قرية من أعمال نهروان بالعراق». الأنساب، السمعاني، 10/2. وفي تاريخ البخاري الأوسط، 150/1 (670): «عن أبي إسحاق قال: قتل هبيرة بن يريم يوم الجارود إلى جنبي، قال أبو أحمد: هو يوم اتبع إبراهيم بن الأشتر عبيد الله بن زياد». ويوم الجازر هي الوقعة التي جهّز فيها المختار بن أبي عبيد لّما غلب على الكوفة

والمختار المذكور هو ابن أبي عبيد الثقفي(1)، كان خرج على بني أميّة بدعوى الانتقام لمقتل الإمام الحسين ﷺ، ولعلّ سبب مناصرة هُبَيْرَة بْنُ يَرِيم للمختار، ما ورد في أصله وأنّه كان مولى الحسين بن علي، وهو ما يُمكن أن يفسّر ما كان منه من هفوة كما قال ابن سعد، ممّا لم يمنع رواية العلماء عنه، وإن اختلفوا فيه:

فقال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: «لا بأس بحديثه، هو أحسن استقامة من غيره»(2)، يعني الذين روى عنهم أبو إسحاق السّبيعي، وتفرد بالرواية عنهم.

وقال في رواية ابنه عبد الله وقد سأله عنه وعن الحارث الأعور: «هُبَيْرة أحب إلينا من الحارث، هَبَيْرَة رجل صالح»(3).

وقال العِجْلي: «ثِقَة»(4).

وقال النسائي: «ليس بالقوي»(5).

و ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"(6).

وقال الساجي: قال يحيى بن معين: «هو مجهول»(7).

وقال النسائي: «أرجو أن لا يكون به بأس، ويحيى وعبد الرحمن لم يتركا حديثه، وقد روى غير حديث منكر»(1).

إبراهيم بن الأشتر لقتال عبيد الله بن زياد فقتله، وهي الوقعة نفسها التي توفّي فيها هُبيرة. انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، 4/57-63 (حوادث 66-67هـ).

(1) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، أبو إسحاق، وُلد عام الهجرة، استشهد أبوه وكان من جلّة الصحابة في عهد عمر في فتوح العراق، خرج المختار على والي البصرة لبني أميّة إثر مقتل الإمام الحسين سنة 61هـ، ثمّ عاهد عبد الله بن الزبير سنة 64هـ، ودعا إلى طاعته في الكوفة، حيث تتبّع قتلة الحسين، ثم تغلّب على الكوفة والموصل، وشاعت عنه أخبار في ادّعائه النبوّة، ونشبت وقائع بينه وبين مصعب بن الزبير أمير عبد الله على البصرة بالنيابة، انتهت بمقتل المختار على يد هذا الأخير في قصر الكوفة سنة 67هـ. انظر: تاريخ الطبري، 3/433 وما بعدها (أحداث 66-67هـ)؛ والاستيعاب، 4/1465 (2528)؛ والكامل في التاريخ، 4/27 وما بعدها؛ والإصابة، 6/349-351 (8552).

(2) الجرح، 9/109 (458).

(3) العلل ومعرفة الرجال، 3/118 (4504).

(4) معرفة الثقات، 2/325 (1885). وهذا ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(5) ليس هو في "الضعفاء والمتروكين"، التهذيب، 6/625.

(6) الثقات، 5/511 (5989).

(7) التهذيب، 6/626.

وقال أبو حاتم وقد سأله ابنه عبد الرحمن هل يحتج بحديثه: «لا، هو شبيه بالمجهولين»[2].

وقال ابن خراش: «ضعيف»[3].

وقال ابن عديّ في "الكامل" بعد أن أحصى له بعض الأحاديث وصفها بأنها مستقيمة: «أرجو أن لا بأس به»[4].

وقول الحافظ: «لا بَأسَ بِه، وَقَدْ عِيبَ بِالتشيّع»[5]، بالنظر إلى ما قيل في هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيم، وكذا رواية أهل السنن عنه، كما أنّ تشيّعه لم يدفعه عن تحمّل حديثه، لا سيما وأنّه من طبقة التابعين.

26. يَحْيَى بْن سَلَمَة بْنِ كُهَيْل الحَضْرَمِي، أبُو جَعْفَر الكُوفِي (ت179هـ؟).

قال الحافظ: «مَتْرُوك، وَكَانَ شِيعِيًّا»[6].

وقال الذهبي: «ضعيف»[7].

روى له الترمذي.

لم يُنقل تشيّعه عن أحد، إلاّ قول العِجْلي: «ضَعِيف الحديث، وكان يغلو في التشيّع»[8].

وقد روى له ابن عديّ في كامله بعض الأحاديث، منها ما هو في فضائل الشيخين، وقال: «مع ضعفه يُكتب حديثه»[9].

وباقي الأقوال مجمعة على تضعيفه وتركه:

فقال ابن معين: «ضعيف الحديث»[10]،

وقال مرّة: «ليس بشيء»[11]، وقال أخرى: «لا يكتب حديثه»[12].

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ليس بالقويّ»[1].

---

(1) التهذيب، 626/6.

(2) الجرح، 109/9 (458).

(3) التهذيب، 626/6.

(4) الكامل، 133/7 (2049). وهذا ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(5) التقريب، ص501 (7268).

(6) التقريب، ص521 (7561). وترجمته في التهذيب، 51/7 (8853)؛ وتهذيب الكمال، 361/31.

(7) الكاشف، 367/2 (6178).

(8) معرفة الثقات، 353/2 (رقم 1979).

(9) الكامل، 196/7-197 (2103). وهذا مما يُستدرك على التهذيبين.

(10) تاريخ الدوري، 501/3 (2448).

(11) تاريخ الدوري، 277/3 (1325)؛ وتاريخ الدارمي، ص234 (907).

(12) تاريخ الدوري، 313/3 (1494).

وقال عبد الله بن المبارك: «ضعيف»[2].

وقال البخاري: «في حديثه مناكير»[3]، وقال في "الأوسط": «منكر الحديث»[4].

وقال الترمذي: «يُضعَّف في الحديث»[5].

وقال النسائي: «ليس بثِقَة»[6]، وقال مرّة: «متروك الحديث»[7].

وتناقض فيه ابن حبان، فذكره مرّة في "الثقات"، وقال: «في أحاديث ابنه إسماعيل[8] بن يحيى، عنه، مناكير»[9].

وذكره أخرى في "المجروحين"، وقال: «منكر الحديث جدا، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات، كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الأثبات، بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات»[10].

وقال ابن نمير: «ليس ممّن يكتب حديثه»[11].

وقال الدارقطني: «متروك»[12]، وقال مرة: «ضعيف»[13].

وقال ابن سعد: «كان ضعيفا جدا»[14].

وذكره يعقوب بن سفيان في باب «من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم»[15].

---

(1) الجرح، 154/9 (636).

(2) ضعفاء العقيلي، 405/4 (2029).

(3) التاريخ الكبير، 277/8 (2989)؛ والضعفاء الصغير، ص119 (397).

(4) كذا في التهذيب، 51/7، والذي في الأوسط، 177/2 (2212): «عنده مناكير».

(5) السنن، 672/5 (3805). في تعليقه على حديث في بَاب مَنَاقِبِ عبد اللَّهِ بن مَسْعُودٍ ﷺ من كتاب المناقب.

(6) التهذيب، 51/7.

(7) الضعفاء والمتروكين، ص108 (631). ذكر الحافظ أن قوله هذا في كتابه "الكنى"!

(8) في الأصل "إبراهيم"، والصواب ما هو مُثبت، كما في المجروحين.

(9) الثقات، 595/7 (11630).

(10) المجروحين، ابن حبان، 3/112-113 (1196). ونقلها الحافظ بنوع اختصار.

(11) انظر: المجروحين، 113/3؛ والضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، 196/3 (3720).

(12) سؤالات البرقاني، ص70 (539).

(13) لم يقله صراحة، وإنما ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكون، ص387 (574). وانظر: التهذيب، 51/7.

(14) الطبقات الكبرى، 380/6.

(15) المعرفة والتاريخ، 146/3.

وقال أبو داود: «ليس بشيء»[1].

وذكره أبو زرعة الرازي في أسامي الضعفاء، وقال: «ضعيف جدا»[2].

فقول الحافظ: «مَتْرُوك، وَكَانَ شِيعِيًّا»[3]، أخذا بقول من تركه خاصّة، وإن كان لم يُثبت غلوّ تشيّعه الذي حكاه العِجْلي، وضعّفه الذهبي من غير إشارة إلى مذهبه في التشيّع[4].

27. يَحْيَى بْن يَعْلَى الأَسْلَمِي، الكُوفِي (ت؟)[5].

قال الحافظ: «ضَعِيفٌ شِيعِي»[6].

وقال الذهبي: «ضعيف»[7].

روى له الترمذي.

ذكره بالتشيّع ابن عديّ، فقال: «كوفي، وهو في جملة شيعتهم»[8]، وهذا نص في أنه على مذهب أهل بلده من التشيّع غير المفرط.

وباقي الأقوال في تضعيفه:

فقال ابن معين: «ليس بشيء»[9].

وقال البخاري: «مضطرب الحديث»[10].

وقال أبو حاتم: «كوفي ليس بالقويّ، ضعيف الحديث»[11].

---

(1) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 239/1 (315).

(2) الضعفاء وأجوبة الرازي، ص349. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(3) التقريب، ص521 (7561).

(4) وقد ذكر له في الميزان، 185/7 (9535)، حديث ثوبان، قال النبي ﷺ: «النظر إلى عليّ عبادة»، ولم يُعلّق عليه، كما نقل في المغني، 736/2 (6977)، عبارة: «ضعيف، ويغلو في التشيع»، ونسبها إلى العقيلي، وإنّما هي للعِجْلي كما سبق.

(5) قال الحافظ: «من التاسعة»، أي: «الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعَبْد الرَّزَّاق».

(6) التقريب، ص528 (7677). وترجمته في التهذيب، 128/7 (8978)؛ وتهذيب الكمال، 50/32.

(7) الكاشف، 379/3 (6272).

(8) الكامل، 233/7 (2132).

(9) من رواية عبد الله بن أحمد بن الدورقي، عنه. انظر: الكامل، 233/7 (2132).

(10) التاريخ الأوسط، 254/2 (2507).

(11) الجرح، 196/9 (820).

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[1].

وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات؛ فلست أدري وقع ذلك في روايته منه، أو من أبي نعيم؛ لأن أبا نعيم ضِرَار بن صُرَد[2] سيء الحفظ، كثير الخطأ، فلا يتهيأ إلزاق الجرح بأحدهما فيما رويا دون الآخر، ووجب التنكب عما رويا جملة، وترك الاحتجاج بهما على كل حال»[3].

وقال البزار: «يغلط في الأسانيد»[4].

فقد أخذ الحافظ تضعيفه من جملة هذه الأقوال، وكذلك الذهبي، وإن لم يُشر إلى تشيّعه.

28. يَزِيدُ بْن أَبِي زِيَاد الهَاشِمي، موْلاهم، الكُوفِي (ت136هـ).

قال الحافظ: «ضَعِيف، كَبُرَ فَتَغَيَّرَ وَصَارَ يَتَلَقَّن، وَكَانَ شِيعِيًّا»[5].

وقال الذهبي: «صَدُوق، عَالِم، فَهِم، شِيعِي، رَدِيءُ الحِفْظِ، لَمْ يُتْرَك»[6].

روى له البخاري تعليقا ومسلم (مقرونا بغيره) والأربعة.

نُقل عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضيل قال: «كان من أئمة الشيعة الكبار»[7].

وقال ابن عديّ: «من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه»[8].

فتشيّعه كان تبعا لما عليه أهل الكوفة من الميل لعلي ﷺ.

وقد عابوا عليه اختلاطه حين صار يتلقّن كقول العِجْلي: «كوفي ثِقَة، جائز الحديث، وكان بأخرة يلقن»[9]، وقول ابن سعد: «كان ثِقَة في نفسه، إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب»[10].

وقد حرّر ابن حبّان روايات يزيد بن أبي زياد بقوله: «كان يزيد صَدُوقا، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقّن ما لقّن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إيّاه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء

---

(1) كذا عزاه محقق تهذيب الكمال، 52/32 (حاشية 05)، للدارقطني في العلل، ورجعت إليه فلم أجده!

(2) هو ضِرَار بن صُرَد التيمي، أبو نُعَيْم الطحان، الكوفي (ت229هـ)، قال الحافظ: «صدوق، له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيع، وكان عارفا بالفرائض». التقريب، ص221 (2982).

(3) المجروحين، 3/120-121 (1212).

(4) التهذيب، 128/7.

(5) التقريب، ص531 (7717). وترجمته في التهذيب، 7/152-154 (9021)؛ وتهذيب الكمال، 135/32.

(6) الكاشف، 382/2 (6305).

(7) انظر: التهذيب، 152/7.

(8) الكامل، 7/275-276 (2168).

(9) معرفة الثقات، 364/2 (2019).

(10) الطبقات الكبرى، 340/6. وانظر ما قيل فيه: التهذيب، 7/152-154.

حفظه؛ فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن، سماع ليس بشيء»[1].

فهذا يُظهر أنّ وصف الصدق لا يرتفع عن يزيد بن أبي زياد،

وقد قال أحمد بن صالح المصري: «يزيد بن أبي زياد ثِقَة، ولا يعجبني قول من تكلّم فيه»[2].

وهذا يُناسب حكم الذهبي فيه عموما «صَدُوق»[3]، وليس كما قال الحافظ: «ضَعِيف»[4]؛ ففيه نوع تشدّد مع يزيد بن أبي زياد.

وقد ضرب به الإمام مسلم المثل في مقدّمة صحيحه، فقال بعد حديثه عن رواة القسم الأول مّمن عُرفوا بالإتقان والاستقامة في الحديث: «فإذا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هذا الصِّنْفِ من الناس، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ من ليس بِالْمَوْصُوف بِالْحفْظ وَالْإِتْقَان كَالصِّنْف الْمُقَدَّم قَبْلَهُمْ، على أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فإن اسْمَ السَّتْرِ وَالصِّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ؛ كَعَطَاءِ بن السَّائِب، وَيَزِيدَ بن أبي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بن أبي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ من حُمَّالِ الْآثَارِ وَنُقَّالِ الْأَخْبَارِ»[5]. وهو ما يؤكّد أنّ أقل ما يوصف به يزيد بن أبي زياد أن يقال فيه: صَدُوق، وإن ضُعّف مّمن ضُعّف[6]، فللتفصيل السابق الذي نُقل عن ابن حبان.

29. أَبُو عَبْدِ اللهِ الجَدَلِي، اسمه عَبْد، أو عَبْدُ الرَّحمن بْنُ عَبْد (ت؟)[7].

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بِالتشيّع»[8].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[9].

روى له أبو داود والترمذي[10].

(1) المجروحين، 99/3-100 (1177).

(2) ثقات ابن شاهين، ص256 (1561).

(3) الكاشف، 382/2 (6305).

(4) التقريب، ص531 (7717).

(5) مقدّمة صحيح مسلم، 55/1.

(6) يُنظر مصادر ترجمته من التهذيب وتهذيب الكمال.

(7) هو من كبار الثالثة أي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين. انظر: التقريب، ص575 (8207).

(8) التقريب، ص575 (8207). وترجمته في التهذيب، 415/7 (9967)، وتهذيب الكمال، 24/34.

(9) الكاشف، 439/2 (6711).

(10) وقع في التقريب، رقم "س" أي النسائي في سننه، وهو خطأ قطعا!

ذكره الجوزجاني في كتابه، قال: «كان صاحب راية المختار»[1].

ونقل الحافظ ما حكاه ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة قوله فيه: «يُستضعف في حديثه، وكان شديد التشيّع، ويزعمون أنه على شرطة المختار، فوجهّه إلى ابن الزبير في ثمان مائة من أهل الكوفة ليمنعوا محمد بن الحنفية مما أراد به ابن الزبير»[2].

وأسند النسائي في "الكنى" إلى الحكم بن عتيبة قال: «سمعت أبا عبد الله الجدلي، وكان المختار يستخلفة»[3].

وفسّر الحافظ ما نقله بقوله: «كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية إلى بيعتة فأبى، فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة، فأرسل إليه جيشا مع أبي عبد الله الجدلي إلى مكة، فأخرجوا محمد بن الحنيفة من محبسه، وكفّهم محمد عن القتال في الحرم، فمن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدلي وعلى أبي الطفيل أيضا؛ لأنه كان في ذلك الجيش، ولا يقدح ذلك فيهما إن شاء الله تعالى»[4].اهـــ.

وقد وثّق العلماء أبا عَبْدِ الله الجَدَلِي:

فقال حرب بن إسماعيل: «قيل لأحمد بن حنبل: أبو عبد الله الجدلي معروف؟ قال: نعم، ووثّقه»[5].

وقال ابن معين: «ثِقَة»[6]، وقال مرّة: «ليس بمتروك»[7].

و ذكره ابن حبان في "الثقات"[8].

وقال العِجْلي: «كوفي[9] تابعي ثِقَة»[10].

---

(1) أحوال الرجال، ص46 (14). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(2) الطبقات الكبرى، 228/6.

(3) التهذيب، 415/7

(4) المصدر نفسه، 415/7. وقد سبق خبر المختار في ترجمة هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيم ص184، وانظر الحادثة التي ذكرها الحافظ في تاريخ الطبري، 433/3 وما بعدها (أحداث 66-67هـــ)؛ والكامل في التاريخ، ابن الأثير، 249/4؛ والإصابة، 351/6.

(5) الجرح، 93/6 (484).

(6) رواية أبي بكر بن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 93/6 (484).

(7) تاريخ الدوري، 496/3 (2428).

(8) الثقات، 102/5 (4053).

(9) في التهذيب: "بصري" وهو خطأ.

(10) معرفة الثقات، 412/2 (2194).

وقول الحافظ: «ثِقَة رُمي بِالتشيّع»[1] يوحي بضعف نسبة أبي عبد الله الجدلي إلى التشيّع، في حين أنه كان من أتباع المختار بن أبي عبيد، وهو من هو في تشيّعه، ولعلّ الحافظ نظر إلى أن مسألة بعث المختار لأبي عبد الله لإخراج محمد بن الحنفية مما حمده الناس للمختار، ومن ثمّ لأبي عبد الله الجدلي.

فهؤلاء هم الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالتشيّع على اختلاف مراتبهم، والملاحظ أنّه اعتنى بذكر مذهبهم في التشيّع مع تنوّع عباراته في ذلك، فمرّة ينسبهم صراحة، ومرّة يستعمل صيغة التمريض، وأخرى بإثبات غلوّهم، وغير ذلك ممّا وُصف به هؤلاء الرواة، مراعيا في الغالب أقوال العلماء فيهم، وما ترجّح له من حالهم، وهذا بخلاف الإمام الذهبي الذي أعرض في الكثير من الأحيان عن ذكر مذهب التشيّع، لعدم تأثيره في وثاقة الراوي تارة، أو لكونه من جملة أهل الكوفة المعروفين بميلهم لعلي ﷺ تارة أخرى، أو لغير ذلك من الأسباب، ممّا يبيّن أنّه لم يشترط ذكر المذهب.

وسيأتي مزيد حديث عن رواة التشيّع عند دراسة تراجم مرتبة صدوق.

وفيما يلي النقطة الثانية من هذا المبحث، وهي في دراسة تراجم الرواة الذين رموا بالرفض.

(1) التقريب، ص575 (8207).

ثانيا: الرواة الذين رموا بالرفض

وهم ثلاثة عشر (13) راويا:

1. أصْـــبَغ بن نُـــبَاتَـــة التَّمِيمَي، الحَـــنْظَلِي، الكُوفي، أبو القَاسِم (ت؟)[1].

قال الحافظ: «متروك، رمي بالرفض»[2].

وقال الذهبي: «تركوه»[3].

روى له ابن ماجه.

لم يذكره أحد بمذهب الرفض، وإنما ذُكر بالتشيّع، وبما هو من أوصاف الرفض:

فعن ابن سعد: «كان صاحب شُرَط علي، وكان شيعيّا، وكان يُضعَّف في روايته»[4].

وقال العقيلي: «كان يقول بالرجعة»[5].

وقال ابن حبان: «فُتن بحب عليّ، فأتى بالطامات في الروايات، فاستحقّ من أجلها الترك»[6].

وقال الجوزجاني: «كان زائغا»[7]، يعني بسبب المذهب.

وذكره يعقوب بن سفيان في آخرين، وقال: «هؤلاء كادوا أن يكونوا روافض»[8].

وممّا نُقل عنه في مذهبه، أنّه سئل: «ما كان مترلة هذا الرجل منكم -يعني عليا رضوان الله عليه-؟ قال: ما أدري ما يقولون، إلاّ أنّ سيوفنا كانت على عواتقنا؛ فمن أومأ إليه ضربناه»[9].

فهذا الغلوّ في الحبّ عليّ ﷺ هو الذي أوقع أصْـــبَغ بن نُـــبَاتَـــة في رواية أحاديث لا أصل لها، لا سيما إذا حدّث بها عنه غير الثقة، ومن هنا تُرك، وسقط الاحتجاج به.

وقد جاءت أغلب باقي الأقوال تضعّفه، منها:

---

(1) قال الحافظ: «من الثالثة»، أي: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين. انظر: التقريب، ص15.

(2) التقريب، ص53 (رقم 537). وترجمته في التهذيب، 1/340-341 (659)؛ وتهذيب الكمال، 3/308.

(3) الكاشف، 1/254 (453).

(4) الطبقات الكبرى، 6/225.

(5) الضعفاء الكبير، 1/129 (160).

(6) المجروحين، 1/173-174 (106).

(7) أحوال الرجال، ص47 (15).

(8) المعرفة، 3/244. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(9) رواه ابن عدي في ترجمته من الكامل، 1/407 (220).

قول ابن معين: «ليس يساوي شيئا»[1]، وقال مرّة: «ليس بثقة»[2]، وقال أخرى: «ليس بشيء»[3].

ورماه أبو بكر بن عياش بالكذب[4].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[5]، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة»[6].

وقال الدارقطني: «منكر الحديث»[7]. وقال أبو حاتم: «ليّن الحديث»[8].

لكن قال العِجْلي: «كوفي، تابعي، ثقة»[9].

ولخّص ابن عدي العبارة فيه، قال: «عّامة ما يرويه عن عليّ لا يتابعه أحد عليه، وهو بيِّن الضعف، وله عن عليّ أخبار وروايات، وإذا حدث عنه ثقة، فهو عندي لا بأس بروايته، وإنما أتى الإنكار من جهة من روى عنه؛ لأن الراوي عنه لعلّه يكون ضعيفا»[10].

فقول الحافظ: «متروك، رمي بالرفض»[11]، موافق لما عليه أكثر هذه الأقوال، وإن لم يقل فيه أحد إنه رافضي كما سبق، وإنّما هو غلوّ التشيّع، والحافظ الذهبي لم يشر إلى مذهبه؛ لا في الرفض، ولا في التشيّع، واكتفى بقوله: «تركوه»[12]، وإن قال عنه في "المغني": «وَاه، غالٍ في تشيّعه»[13].

وابن ماجه الذي روى عنه، إنّما أخرج له حديثا واحدا فقط[14]، وله شاهد عنده.

2. بُـــرَيْـــدَة بن سُفْــيَان الأسْلَمِي، المدني (ت؟)[1].

---

(1) تاريخ الدوري، 354/3 (1715).

(2) المصدر نفسه، 453/3 (2228).

(3) تاريخ الدارمي، ص70 (147)، وهي رواية معاوية بن إسحاق. انظر: الكامل، 407/1 (220).

(4) ضعفاء العقيلي، 129/1 (160).

(5) الضعفاء والمتروكين، ص21 (64).

(6) التهذيب، 341/1.

(7) الضعفاء والمتروكون، ص287 (118).

(8) الجرح، 319/2 (1213).

(9) معرفة الثقات، 233/1 (113).

(10) الكامل، 407/1 (220).

(11) التقريب، ص53 (رقم 537). وترجمته في التهذيب، 340/1-341 (659)؛ وتهذيب الكمال، 308/3.

(12) الكاشف، 254/1 (453).

(13) المغني، 93/1 (771).

(14) رواه عنه، عن عَلِيٍّ، قال: «نَزَلَ جِبْرِيلُ على النبي ﷺ بِحِجَامَةِ الأَخْدَعَيْنِ وَالْكَاهِلِ». ابن ماجه: الطب؛ بَاب مَوْضِعِ الْحِجَامَةِ، 1152/2 (3482).

قال الحافظ: «ليس بالقويّ، وفيه رفض»[2].

وقال الذهبي: «قال البخاري: فيه نظر»[3].

روى له النسائي.

لم يرمه أحد بالرفض، وإنّما روى الآجري عن أبي داود، قال: «لم يكن بذاك، قلت: كان يتكلم في عثمان؟ قال: نعم»[4].

وقال الجوزجاني: «رديء المذهب[5] جدا، غير مقنع، مغموص عليه في دينه».

فهذا كلّ ما ذُكر في مذهبه، وقد اعتبر الحافظ كلام بُـرَيْـدَة بن سُفْـيَان في عثمان رضي الله عنه رفضا، بالنظر إلى أنّه انتقاص من شأن أصحاب رسول الله ﷺ، وأحد الخلفاء الراشدين.

أمّا باقي الأقوال، فهي كلّها في تضعيفه تقريبا:

فقال البخاري: «فيه نظر»[6].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»[7].

وسئل أحمد عن حديثه، فقال: «بلية»[8].

وقال النسائي: «ليس بالقوي في الحديث»[9].

وقال الدارقطني: «متروك»[10].

وقال ابن عدي: «ليس له كبير رواية، و لم أر له شيئا منكرا جدا»[11].

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة -صغار التابعين- لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(2) التقريب، ص60 (رقم 661). وترجمته في التهذيب، 407/1 (800)؛ وتهذيب الكمال، 55/4.

(3) الكاشف، 265/1 (555).

(4) كذا في التهذيب، 407/1. وليس هو في سؤالات الآجري.

(5) إلى هنا تنتهي عبارته كما في أحوال الرجال، ص125 (205)، وباقي كلامه رواه ابن عدي عن ابن حماد عنه. الكامل، 61/2 (294).

(6) التاريخ الكبير، 141/2 (1978).

(7) الجرح، 424/2 (1685). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(8) العلل ومعرفة الرجال، 44/2 (1500).

(9) الضعفاء والمتروكين، ص25 (89)؛ والسنن، 84/2 (800). بعد روايته لحديثه في موقف الإمام في الصلاة إذا كانوا ثلاثة.

(10) الضعفاء والمتروكون، ص290 (134).

(11) الكامل، 61/2 (294).

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «قيل إن له صحبة»[1].

فقول الحافظ: «ليس بالقويّ، وفيه رفض»[2]، أخذا برأي النسائي، إضافة إلى اعتبار تكلّمه في عثمان ﷺ رفضا، أما الذهبي فاكتفى بحكاية قول البخاري: «فيه نظر»، من غير إشارة إلى مذهبه في الرفض، مع أنّه نقل قول أبي داود في "الميزان"[3].

هذا، وقد روى له النسائي[4] حديثا واحدا.

3. تَلِــيد بن سُلَيْمَان المَحَارِبِي، أبو سُلَــيْمَان، أو أبو إدْرِيس، الكوفي، الأعرج (ت بعد 190هــ).

قال الحافظ: «رافضي ضعيف، قال صالح جزرة: كانوا يسمّونه بليدا»[5].

وقال الذهبي: «الشيعي، ضعيف، وقال أبو داود: رافضي يشتِم»[6].

روى له الترمذي.

جاء في أوصافه أنّه كان رافضيا:

فعن أحمد: «كان مذهبه التشيع»، ولم ير به بأسا[7].

وقال ابن معين: «كذاب، كان يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان، أو طلحة، أو أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ، دجّال، لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين»[8]، وقال في موضع آخر: « ليس بشيء، قعد فوق سطح مع مولى لعثمان بن عفان، فذكروا عثمان، فتناوله تَلِيد، فقام إليه مولى عثمان، فأخذه فرمى به من فوق السطح، فكسر رجليه، فكان يمشي على عصا»[9].

---

(1) الثقات، 81/4 (1919). قلت: وكونه من الطبقة السادسة، أي صغار التابعين، ينفي هذا الاحتمال قطعا، وقد ترجم له الحافظ في الإصابة، وبيّن حاله. انظر: الإصابة، 357/1 (807).

(2) التقريب، ص60 (رقم 661).

(3) الميزان، 14/2 (1158).

(4) أخرجه عنه، عن غُلامٍ لِجَدِّهِ يُقَالُ له مَسْعُودٌ، فقال: «مَرَّ بِي رسول اللَّهِ ﷺ، وأبو بَكْرٍ...» الحديث في إمامة الثلاثة. النسائي: الإمامة؛ مَوْقِفُ الْإِمَامِ إذا كَانُوا ثَلاثَةً، 84/2 (800).

(5) التقريب، ص69 (رقم 797). وترجمته في التهذيب، 479/1-480 (950)؛ وتهذيب الكمال، 320/4.

(6) الكاشف، 278/1 (670).

(7) علل الحديث ومعرفة الرجال، ص86 (184).

(8) تاريخ الدوري، 546/3 (2670).

(9) تاريخ الدوري، 285/3 (1353)، 327/3 (1569)، وقوله: «ليس بشيء» هي رواية ابن أبي خيثمة كذلك. انظر: الجرح، 447/2 (1799). وأمّا هذه القصّة في تلقيبه بالأعرج، فيرويها أبو زرعة الرازي أيضا. انظر: سؤالات البرذعي، ص445-446.

وقال العِجْلي: «لا بأس به، وكان يتشيع، ويدلِّس»[1].

وقال يعقوب بن سفيان: «رافضي خبيث»[2].

وكذلك قال أبو داود، وزاد: «رجل سوء، يشتم أبا بكر وعمر»[3].

وقال الترمذي: «هو شيعي»[4].

وقال الحاكم، وأبو سعيد النقاش: «رديء المذهب، منكر الحديث، روى عن أبي الجحّاف أحاديث موضوعة»[5]، زاد الحاكم: «كذّبه جماعة من أئمّتنا»[6].

وقال ابن حبان: «كان رافضيّا يشتم أصحاب محمد ﷺ، وروى في فضائل أهل البيت عجائب، وقد حمل عليه يحيى بن معين حملا شديدا، وأمر بتركه»[7].

وباقي الأقوال تضعّفه أيضا:

فقال أحمد في رواية: «كتبت عنه حديثا كثيرا عن أبي الجحّاف»[8].

وقال الجوزجاني: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: حدثنا تَلِيد بن سُلَيْمَان الخُشني»، قال: «وهو عندي كان يكذب، كان محمد بن عبيد يسيء القول فيه»[9].

وقال ابن معين: «ليس بشيء»[10].

وقال البخاري: «تكلّم فيه يحيى بن معين، ورماه»[11].

وقال ابن عمار: «زعموا أنه لا بأس به»[12].

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»[13].

---

(1) معرفة الثقات، 257/1 (184).

(2) المعرفة والتاريخ، 146/3.

(3) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 287/2 (1871).

(4) السنن، 616/5 (3680). بعد روايته لحديثه الواحد عنده، وسيأتي تخريجه.

(5) التهذيب، 480/1.

(6) المدخل إلى الصحيح، ص125.

(7) المجروحين، 204/1 (162).

(8) رواية أبي بكر الأثرم. انظر: تاريخ بغداد، 137/7 (3582).

(9) أحوال الرجال، ص74 (93).

(10) تاريخ الدوري، 327/3 (1569)، وهي رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 447/2 (1799).

(11) التاريخ الكبير، 158/2 (2050).

(12) تاريخ بغداد، 137/7 (3582).

(13) التهذيب، 480/1.

وقال النسائي[1]، والدارقطني[2]: «ضعيف».

وقال صالح جزرة: «كان سيّء الخلق، وكان أصحاب الحديث يسمونه: بليد بن سليمان، لا يحتج بحديثه، وليس عنده كبير شيء»[3].

وقال الساجي: «كذاب»[4].

وقال ابن عدي: «بيِّن على روايته أنه ضعيف»[5].

فقول الحافظ: «رافضي ضعيف، قال صالح جزرة: كانوا يسمّونه بليدا»[6]، أخذا بأحسن أحواله، وإلاّ فهو رافضي متّهم بالكذب، وهذا بالنظر إلى بعض ما مرّ من الأقوال، ولعلّ رواية الإمام الترمذي له، وإن كان حديثا واحدا[7]، في فضائل الشيخين، وهو نقيض ما رُمي به من الرفض، هي ما عضّدت أن يوصف بالضعف، لا بالوضع، وهو صنيع الذهبي أيضا.

4. ثَابِت بن أبي صَفِــيَّة الثُّمَالي، أبو حمزة، واسم أبيه دينار، وقيل سَعِيد، الكوفي (ت؟)[8].

قال الحافظ: «ضعيف رافضي»[9].

وقال الذهبي: «ضعَّفوه»[10].

روى له الترمذي وابن ماجه.

ممّا جاء في رفضه:

---

(1) الضعفاء والمتروكين، ص26 (91).

(2) التهذيب، 480/1.

(3) المصدر نفسه، 480/1.

(4) نفسه، 480/1.

(5) الكامل، 87/2 (307).

(6) التقريب، ص69 (رقم 797).

(7) أخرجه عنه، عن، أبي الجحاف، عن عطية، عن أبي سعيد: قال رسول اللَّه ﷺ: «ما من نبي إلا له وزيران...» الحديث. الترمذي: المناقب؛ بَاب فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما كِلَيْهِمَا، 616/5 (3680). وقال: «حسن غريب».

(8) قال الحافظ: «من الخامسة»، أي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

(9) التقريب، ص71 (رقم 818). وترجمته في التهذيب، 491/1-492 (973)؛ وتهذيب الكمال، 357/4.

(10) الكاشف، 282/1 (687).

عن يزيد بن هارون: «كان يؤمن بالرجعة»[1].

وقال أبو داود: «جاءه ابن المبارك، فدفع إليه صحيفة فيها حديث سوء في عثمان، فردّ الصحيفة على الجارية، وقال: قولي له قبّحك الله، وقبّح صحيفتك»[2].

وقال عبيد الله بن موسى: «كنا عند أبي حمزة الثُّمَالي، فحضر ابن المبارك، فذكر أبو حمزة حديثا في عثمان، فقام ابن المبارك، فأخذ كتابه، فمزقّه، ثم نهض ومضى»[3].

وقال ابن حبان: «كان كثير الوهم في الأخبار، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، مع غلوّه في تشيّعه»[4].

وعدّه السليماني[5] في قوم من الرافضة[6].

وباقي الأقوال كلّها تضعّفه:

فقال أحمد: «ضعيف الحديث، ليس بشيء»[7].

وقال ابن معين: «ليس بشيء»[8]، وفي رواية: «ضعيف»[9].

وقال البخاري: « أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ تَكَلَّمَ فيه، وهو عِنْدِي مُقَارِبُ الحديث»[10].

وقال أبو زرعة: «ليِّن»[11]، وقال مرّة: «واهي الحديث»[12].

---

(1) ضعفاء العقيلي، 172/1 (214).

(2) التهذيب، 491/1 (4267).

(3) الكامل، 93/2 (311).

(4) المجروحين، 206/1 (165).

(5) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي، الحافظ، قال السمعاني: «عرف بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه؛ إسنادا، وحفظا، ودراية بالحديث، وضبطا»، توفي سنة 404هـ. الأنساب، 286/3؛ والعبر في خبر من غبر، الذهبي، 89/3 (404).

(6) الميزان، 83/2 (1360)؛ والتهذيب، 491/1 (4267).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 80/3 (4267)، 96/3 (4356).

(8) تاريخ الدوري، 278/3 (1335).

(9) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص34 (22). وهي رواية حاتم بن الليث الجوهري. انظر: المجروحين، 206/1 (165)؛ وضعفاء العقيلي، 172/1 (214).

(10) سنن الترمذي، 279/4 (1841). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(11) الجرح، 450/2 (1813).

(12) سؤالات البرذعي، ص428. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وقال أبو حاتم: «ليّن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[1].

وقال الجوزجاني: «واهي الحديث»[2].

وقال النسائي[3]، والفلاس[4]: «ليس بثقة»، وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بالقوي»[5].

وقال عمر بن حفص بن غياث: «ترك أبي أبا حمزة الثُّمَالي»[6].

وقال يعقوب بن سفيان[7]، والدارقطني[8]: «ضعيف»، وقال الدارقطني في موضع آخر: «متروك»[9].

وقال ابن سعد: «توفي في خلافة أبي جعفر، وكان ضعيفا»[10].

وقال ابن عبد البر: «ليس بالمتين عندهم، في حديثه لين»[11].

وقال ابن عدي: «ضعفه بيِّن على رواياته، وهو إلى الضعف أقرب»[12].

فقول الحافظ في ثَابِت بن أبي صَفِـيَّة: «ضعيف رافضي»[13]، مطابق لما عليه حاله، من خلال أوصاف المجرّحين له، وقد ذكر الذهبي تضعيفهم له، من غير إشارة إلى مذهبه، وقد قال عنه في "المغني": «واه جدا»[14].

5. جَابِر بن يَزِيد بن الحَارِث الجُعْفي، أبو عَبْد الله الكوفي (ت127 وقيل: 132هـ).

قال الحافظ: «ضعيف رافضي»[15].

---

(1) الجرح، 450/2 (1813).

(2) أحوال الرجال، ص70 (82).

(3) سنن النسائي الكبرى، 122/2 (2677).

(4) الكامل، 93/2 (311).

(5) الضعفاء والمتروكين، ص27 (93). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(6) الجرح، 450/2 (1813).

(7) المعرفة، 159/3.

(8) كذا ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكون، ص293 (139).

(9) سؤالات البرقاني، ص19 (64).

(10) الطبقات الكبرى، 364/6.

(11) التهذيب، 491/1 (4267).

(12) الكامل، 93/2 (311).

(13) التقريب، ص71 (رقم 818).

(14) المغني، 120/1 (1036).

(15) التقريب، ص76 (رقم 878). وترجمته في التهذيب، 525/1-528 (1038)؛ وتهذيب الكمال، 465/4.

وقال الذهبي: «من أكبر علماء الشيعة، وثّقه شعبة فشذّ، وتركه الحُفّاظ، قال أبو داود: ليس في كتابي له شيء سوى حديث السهو»(1).

روى له الأربعة سوى النسائي.

عقد الحافظ لجَابر هذا في التهذيب ترجمة طويلة، تعدّدت فيها الآراء والأقوال؛ من معدِّل ومجرّح ومتَّهِم، والذي ظهر لي أنّه مرّ في تحديثه بمرحلتين؛ الثانية منهما كان قد تغيّر فيها عقله، وصار يأتي بالعجائب، وعليها يُحمل تضعيف من ضعّفه؛ إن بسبب المذهب، أو ضعف الرواية.

وأكثر ما عيب عليه في المذهب غلوّ التشيّع، والإيمان بالرجعة، وشتم الصحابة.

وقد وجدت الإمام مسلم ذكره في مقدّمة صحيحه، في "باب بَيَانِ أَنَّ الإِسْنَادَ من الدِّينِ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ لا تَكُونُ إلا عن الثِّقَاتِ"، وأسند عدّة أقوال تُبطل الاحتجاج بجَابِر بن يَزِيد، وأنّه ممّن لا تحلّ الرواية عنهم.

ومن الأقوال الواردة في ذلك:

عن جَرِير بن عبد الحميد الضَّبِّي، قال: «لَقِيتُ جَابرَ بن يَزِيدَ الْجُعْفِيَّ فلم أَكْتُبْ عنه؛ كان يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ»(2).

وعن سُفْيَان، قال: «كان الناس يَحْمِلُونَ عن جَابِرٍ قبل أَنْ يُظْهِرَ ما أَظْهَرَ، فلمّا أَظْهَرَ ما أَظْهَرَ، اتَّهَمَهُ الناس في حَدِيثِهِ، وَتَرَكَهُ بَعْضُ الناس، فَقِيلَ له: وما أَظْهَرَ؟ قال: الإِيمَانَ بِالرَّجْعَةِ»(3).

وممّا جاء عنه في الرجعة، ما حكاه سفيان أيضا، قال: «سمعت رَجُلا سَأَلَ جَابرًا عن قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨٠﴾(4)، فقال جَابرٌ: لم يَجِئْ تَأْوِيلُ هذه، قال سُفْيَانُ: وَكَذَبَ، فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ: وما أَرَادَ بهذا؟ فقال: إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا في السَّحَابِ، فلا نَخْرُجُ مع من خَرَجَ من وَلَدِهِ حتى يُنَادِيَ مُنَادٍ من السَّمَاءِ -يُرِيدُ عَلِيًّا- أَنَّهُ يُنَادِي: اخْرُجُوا مع فُلانٍ، يقول جَابِرٌ: فَذَا تَأْوِيلُ هذه الْآيَةِ، وَكَذَبَ، كانت في إِخْوَةِ يُوسُفَ ﷺ»(5).

وقال العِجْلي: «كان ضعيفا، يغلو في التشيع، وكان يدلّس»(6).

---

(1) الكاشف، 288/1 (739).

(2) مقدمة صحيح مسلم، 20/1.

(3) المصدر نفسه، 20/1.

(4) سورة يوسف: الآية 80.

(5) مقدمة صحيح مسلم، 20/1-21.

(6) معرفة الثقات، 264/1 (206).

وقال يحيى بن يعلى: سمعت زائدة يقول: «جَابِر الجُعْفي رافضي، يشتم أصحاب النبي ﷺ»[1]، وقال أيضا: «كان والله كذابا، يؤمن بالرجعة»[2].

وقال ابن حبان: «كان سبئيا[3]، من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إن عليّا عليه السلام يرجع إلى الدنيا، فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع؛ لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار، وأما شعبة وغيره من شيوخنا، فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب، فتداوله الناس بينهم؛ حدّثنا ابن فارس: ثنا محمد بن رافع، قال: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير، عن جَابِر [الجُعْفي]، وهو يكتبه، فقلت: يا أبا عبد الله، تنهوننا عن حديث جابر، وتكتبونه؟! قال: نعرفه[4]»[5].

ولخّص ابن عدي العبارة فيه بقوله: «له حديث صالح، وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به: أنه كان يؤمن بالرجعة، ولم يختلف أحد في الرواية عنه، ولم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كلّه أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق»[6].

وهذا ما يفسّر رواية الأئمّة الثلاثة أبي داود –وإن صرّح بأنّ له عنده حديثا واحدا فقط[7]– والترمذي، وابن ماجه، عنه في سننهم، ولهذا قال الحافظ فيه: «ضعيف رافضي»[8]، وإن حكى الإمام الذهبي أنّ الحفّاظ تركوه، وذلك بالنظر إلى صنيع بعضهم، كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان[9]، وقد قال النسائي: «متروك كوفي»[1].

---

(1) التهذيب، 527/1.

(2) تاريخ الدوري، 280/3 (1346)؛ والمجروحين، 209/1 (173).

(3) السّبائيّة، والسّبئيّة، والسّبابيّة: إحدى فرق الشّيعة الغالية، ومنهم من يعدّها من الرافضة، زعيمها عبد الله بن سبأ، قيل إنّه يهودي، نادى بإلهيّة عليّ رضي الله عنه ، وقال برجعته إلى الدّنيا، فنفاه عليّ إلى ساباط المدائن، وأحرق جماعة من أتباعه. وهي عدّة فرق. انظر: المعارف، ابن قتيبة، ص340؛ و مقالات الأشعري، 86/1-88؛ والتّنبيه والرّدّ، ص18-19، 156؛ والتّبصير، ص123-124؛ والفرق بين الفرق، ص21؛ والملل، 11/2؛ واعتقادات فرق المسلمين، ص57؛ والمواقف المطبوع مع شرحه، 671/3؛ وشرحه، 678/3-679.

(4) كذا في المجروحين، ونقلها الحافظ في التهذيب عن الأصل "لنعرفه"، وكلاهما يؤدّي المعنى المراد.

(5) المجروحين، 208/1-209 (173).

(6) الكامل، 119/2 (326).

(7) هو حديث السهو في الصلاة. أبو داود: الصلاة؛ بَاب من نَسِيَ أَنْ يَتَشَهَّدَ وهو جَالِسٌ، 272/1 (1036).

(8) التقريب، ص76 (رقم 878).

(9) التاريخ الكبير، 210/2 (2223)؛ والضعفاء الصغير، ص25 (49)؛ والجرح، 497/2 (2043).

6. الحَارِث بن عَبْد الله الأَعْوَر، الهَمْدَاني، الحُوتي، الكوفي، أبو زهير، صاحب علي (ت في خلافة ابن الزبير (64–73هـ).

قال الحافظ: «كذّبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين»(2).

وقال الذهبي: «شيعي ليِّن، قال النسائي وغيره: ليس بالقويّ، وقال ابن أبي داود: كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس»(3).

روى له الأربعة.

جاءت ترجمة هذا الراوي مطوّلة أيضا، مع اختلاف أقوال العلماء فيه بين معدّل ومجرّح، والذي يهمّنا ابتداء هو مذهبه في الرفض، ولم أجد فيما ذكره الحافظ المزّي ما له علاقة بهذا المذهب.

وأمّا شيخنا الحافظ، فأورد قول ابن حبان: «كان غاليا في التشيع، واهيا في الحديث»(4).

وقول ابن عبد البر: «لم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب عليّ، وتفضيله له على غيره»(5).

وقول ابن سعد: «كان له قول سوء، وهو ضعيف في رأيه»(6).

وقول أحمد بن صالح المصري: الحَارِث الأَعْوَر ثقة، ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه»(7).

فقد عدّ الحافظ هذه الأقوال رميا بالرفض، واكتفى الذهبي بوصفه شيعي، وكلاهما صحيح، من حيث إن "الرفض" قد يُطلق، ويُراد به غلوّ التشيّع، وهو ما قاله ابن حبان، وكذلك ما يُفهم من أنّ الحَارِث كان يكذب في رأيه، على أنّه رُوي عن الشعبي قوله: «شهد عندي ثمانية من التابعين الخُيِر، والخُير منهم:

---

(1) الضعفاء والمتروكين، ص28 (98).

(2) التقريب، ص86-87 (رقم 1029). وترجمته في التهذيب، 612/1-614 (1212)؛ وتهذيب الكمال، 244/5.

(3) الكاشف، 303/1 (859).

(4) المجروحين، 222/1 (197).

(5) جامع بيان العلم وفضله، 154/2. والجملة الأخيرة لم ينقلها الحافظ في تهذيبه.

(6) الطبقات الكبرى، 168/6.

(7) ثقات ابن شاهين، ص71 (282).

وعدّ منهم الحَارِث الهَمْدَاني، أهم سمعوا علي بن أبي طالب يقول: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر»[1]، وهذا ما يجعل الحَارِث بن عَبْد الله الأَعْوَر أقرب إلى وصف التشيّع، منه إلى الرفض.

وممّا ورد فيه من أقوال:

عن الشعبي[2]، وعلي بن المديني[3]: «كذاب».

وقال ابن معين: «ضعيف»[4]، وفي رواية: «ليس به بأس»[5]، وفي أخرى: «ثقة»، قال الدارمي تعليقا: «لا يتابع عليه»[6].

وقال أبو زرعة: «لا يحتج بحديثه»[7].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بالقويّ، ولا ممّن يحتج بحديثه»[8].

وقال النسائي: «ليس بالقويّ»[9]، وقال في موضع آخر: «ليس به بأس»[10]، وقال مرّة: « ليس بذاك في الحديث»[11].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[12].

وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه غير محفوظ»[13].

ويُمكن إجمال هذه الأقوال بما ذكره الذهبي في أواخر ترجمته للحارِث من "الميزان"، قال: «حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتجّ به[1]، وقوّى أمره، والجمهور على

---

(1) ذكره الحافظ في التهذيب من غير متن، وهو كامل في تهذيب الكمال، 251/5.

(2) التاريخ الكبير، 273/2 (2437)؛ ومقدمة صحيح مسلم، 19/1؛ وسؤالات البرذعي، ص587.

(3) أحوال الرجال، ص43 (10)؛ وضعفاء العقيلي، 210/1 (257).

(4) وهي رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 79/3 (363)، ورواية أحمد بن زهير. انظر: المجروحين، 222/1 (197).

(5) تاريخ الدوري، 360/3 (1751).

(6) تاريخ الدارمي، ص90 (233).

(7) الجرح، 78/3 (363).

(8) المصدر نفسه، 79/3 (363). ولم ينقل الحافظ عبارة "ضعيف الحديث" تبعا للأصل!

(9) الضعفاء والمتروكين، ص29 (114).

(10) التهذيب، 613/1.

(11) السنن الكبرى، 115/5 (8415). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(12) كذا ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكون، ص297 (153).

(13) الكامل، 186/2 (370).

توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم»[2].

7. الحَكَم بن ظُهَـيْر الفَزَارِيّ، أبو محَمَّد (ت180هـ؟)

قال الحافظ: «متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين»[3].

وقال الذهبي: «قال البخاري: تركوه»[4].

روى له الترمذي.

جاء في رفضه قول ابن حبان: «كان يشتم أصحاب محمد ، ويروى عن الثقات الأشياء الموضوعات، وهو الذى يروي عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، عن النبي : "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه"»[5].

وقال الجوزجاني: «ساقط»[6]، زاد في موضع ثان: «سقط بميله وأعاجيب حديثه، وهو صاحب نجوم يوسف»[7].

وأنكر عليه العقيلي حديثه في تسمية النجوم التى رآها يوسف عليه السلام، وحديث: "إذا رأيتم معاوية"، وحديث: "إذا بويع لخليفتين"[8].

وباقي أغلب الأقوال تضعّفه جدا:

فقال حرب بن إسماعيل: «سألت أحمد بن حنبل عنه، فكأنه ضعفه»[9].

وقال ابن معين: «قد سمعت منه، وليس بثقة»[10]، وفي رواية: «ليس حديثه بشيء»[1]، أو «ليس بشيء»[2]، وفي أخرى: « كذّاب»[3].

---

(1) قال الحافظ متعقّبا: «لم يحتج به النسائي، وإنما أخرج له في "السنن" حديثا واحدا مقرونا بابن ميسرة، وآخر في "اليوم والليلة" متابعة، هذا جميع ما له عنده». التهذيب، 614/1

(2) الميزان، 172/2 (1629).

(3) التقريب، ص114 (رقم 1445). وترجمته في التهذيب، 165166/2 (1713)؛ وتهذيب الكمال، 99/7.

(4) الكاشف، 344/1 (1177).

(5) المجروحين، 250/1 (237).

(6) أحوال الرجال، ص52 (33).

(7) المصدر نفسه، ص52 (33)، ص94 (139).

(8) ضعفاء العقيلي، 259/1 (316).

(9) الجرح، 118/3 (550).

(10) تاريخ الدوري، 549/3 (2687).

وقال البخاري: «تركوه، منكر الحديث»[4].

وقال علي بن الجنيد: «رأيت ابن أبي شيبة لا يرضاه، ولم يدخله في تصنيفه»[5].

وقال عثمان بن أبي شيبة: «صدوق، وليس ممن يحتج به»[6].

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»[7]، وفي موضع: «متروك الحديث»[8]، وفي آخر: «ليس بشيء، واهي الحديث»[9].

وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، لا يكتب حديثه»[10].

وقال الترمذي: «قد تركه بعض أهل الحديث»[11].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[12]، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»[13].

وقال أبو داود: «لا يكتب حديثه»[14].

وقال صالح جزرة: «كان يضع الحديث»[15].

وقال الحاكم: «ليس بالقويّ عندهم»[16].

وقال ابن نمير: «قد سمعت منه، وليس بثقة»[17].

---

(1) وهي رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 118/3 (550)، وفي رواية أحمد بن زهير: «ليس بشيء». المجروحين، 250/1 (237).

(2) تاريخ الدوري، 276/3 (1320). وهي رواية أحمد بن زهير أيضا. انظر المجروحين، 250/1 (237).

(3) حكاه ابن عدي عن أبي داود، عنه. انظر: الكامل، 208/2 (395).

(4) التاريخ الكبير، 345/2 (2694)؛ والأوسط، 214/2 (2349)؛ والضعفاء الصغير، ص31 (70).

(5) الجرح، 118/3 (550).

(6) ثقات ابن شاهين، ص63 (222). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ.

(7) الجرح، 118/3 (550).

(8) سؤالات البرذعي، ص427.

(9) المصدر نفسه، ص492.

(10) الجرح، 118/3 (550).

(11) قاله عقب حديثه الواحد الذي رواه له في السنن، 538/5 (3523).

(12) الضعفاء والمتروكين، ص30 (127).

(13) التهذيب، 166/2.

(14) سؤالات الآجري، بتحقيق البستوي، 231/1 (282).

(15) التهذيب، 166/2.

(16) المصدر نفسه، 166/2.

(17) نفسه، 166/2.

وقال ابن عدي: «عامّة أحاديثه غير محفوظة»[1].

فقول الحافظ: «متروك، رمي بالرفض، واهمه ابن معين»[2]، موافق لهذه الأقوال، وقد عدّ روايته لأحاديث في معاداة بعض الصحابة رفضا، وإن لم يتّهمه أحد بذلك، واكتفى الذهبي بحكاية قول البخاري، من غير إشارة إلى مذهبه.

هذا، وقد روى له الترمذي حديثا واحدا فيما يقال عند الأرق[3]، قال فيه: «ليس إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، وَالْحَكَمُ بن ظُهَيْرٍ قد تَرَكَ حَدِيثَهُ بَعْضُ أَهْلِ الحديث، وَيُرْوَى هذا الْحَدِيثُ عن النبي مُرْسَلا من غَيْرِ هذا الْوَجْهِ».

8. حُمْرَان بن أعْيَن الكوفي، مولى بني شَـــيْـــبَان (ت؟)[4].

قال الحافظ: «ضعيف، رمي بالرفض»[5].

وقال الذهبي: «قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود: رافضي»[6].

روى له ابن ماجه.

جاء ذكره بالتشيّع، وبالرفض:

فعن أحمد: «كان يتشيّع»[7].

وقال ابن معين: «هو من الشيعة الكبار»[8].

وقال أبو داود: «كان رافضيا»[9].

---

(1) الكامل، 208/2 (395).

(2) التقريب، ص114 (رقم 1445).

(3) رواه عنه، عن عَلْقَمَةُ بن مَرْثَد، عن سُلَيْمَانَ بن بُرَيْدَةَ، عن أبيه، قال: «شَكَا خَالِدُ بن الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيُّ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ، ما أَنَامُ اللَّيْلَ من الْأَرَقِ...» الحديث. الترمذي: الدعوات؛ بَاب ما جاء في عَقْدِ التَّسْبِيحِ بِالْيَدِ، 538/5 (3523).

(4) قال الحافظ: «من الخامسة»، أي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، و لم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

(5) التقريب، ص118 (رقم 1514). وترجمته في التهذيب، 209/2 (1790)؛ وتهذيب الكمال، 306/7. و لم ينقل محقق تهذيب الكمال، 308/7 (حاشية 01)، عبارة "رمي بالرفض" ضمن كلام ابن حجر على هذا الراوي!

(6) الكاشف، 350/1 (1230).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 551/1 (1312).

(8) المصدر نفسه، 06/3 (3890). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(9) التهذيب، 209/2. وليس هو في سؤالات الآجري.

وذكره سفيان في إخوته، وقال: «كانوا شيعة، وكان أشدهم في هذا الأمر حُمْرَان بن أعْيَن»[1].

وقال الجوزجاني بعد ذكره بني أعين: «حُمْرَان أغلاهم، كان على رأي سوء»[2].

وباقي الأقوال توهّنه تقريبا:

فقال ابن معين: «ليس بشيء»[3]، وفي رواية: «ضعيف»[4].

وقال أبو حاتم: «شيخ»[5].

وقال النسائي: «ليس بثقة»[6].

وقال ابن عدي: «ليس بالساقط، لم أر له حديثا منكرا جدا فيسقط من أجله، وهو غريب الحديث، ممّن يكتب حديثه»[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[8].

فقول الحافظ: «ضعيف، رمي بالرفض»[9]، توسّط بين هذه الأقوال، وإن كان أخذ حكمه بالضعف عن ابن معين، ورميه بالرفض عن أبي داود، مع أنّ عبارة أبي داود: «كان رافضيا»، وهي التي حكاها الذهبي مع قول ابن معين، وقد قال في "المغني": «تابعي يترفض»[10].

هذا، وقد روى له ابن ماجه حديثين اثنين فقط[11].

---

(1) ضعفاء العقيلي، 286/1-287 (348). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ! ونقل محقّق تهذيب الكمال، 308/7 (حاشية 01)، قول العقيلي فيه: "كوفي ثقة يتشيّع"، ولم أجده في ترجمته من ضعفائه!

(2) أحوال الرجال، ص70 (79). ولم يذكره الحافظ!

(3) تاريخ الدوري، 337/3 (1628).

(4) تاريخ الدارمي، ص94 (256).

(5) الجرح، 265/3 (1185). زاد في التهذيب، 209/2: "صالح" وهو مخالف لما في تهذيب الكمال، وما في الجرح!

(6) الضعفاء والمتروكين، ص32 (140).

(7) الكامل، 437/2 (548).

(8) الثقات، 179/4 (2372).

(9) التقريب، ص118 (رقم 1514).

(10) المغني، 191/1 (1744).

(11) الأول: عنه، عن أبي الطُّفَيْلِ عن مُجَمِّعِ بن جَارِيَةَ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ أَخَاكُمْ النَّجَاشِيَّ قد مَاتَ...» الحديث. ابن ماجه: الجنائز؛ بَاب ما جاء في الصَّلَاةِ على النَّجَاشِيِّ، 491/1 (1536). والثاني: عنه، أبي الطُّفَيْلِ، عن أبي سَعِيد، قال: «حَجَّ النبي ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُشَاةً من الْمَدِينَةِ إلى مَكَّةَ...» الحديث. ابن ماجه: المناسك؛ بَاب الحَجِّ مَاشِيًا، 1042/2 (3119).

9. دِينَار بن عُمَر الأسَدِي، أبو عُمَر البَزَّار، الكُوفي، الأعْمَى (ت؟)[1].

قال الحافظ: «صالح الحديث، رمي بالرفض»[2].

وقال الذهبي: «وثّقه وكيع»[3].

روى له ابن ماجه.

لم يرد شيء في مذهبه سوى ما حكاه المزّي بصيغة التمريض[4]، ونسبه الحافظ إلى الخليلي، قال: «كذاب، كان مختاريا، من شرط المختار بن أبي عبيد»[5].

والمختار بن أبي عبيد كان رافضيا[6]، ولعلّ الحافظ استصحب هذا المذهب لدِينَار بن عُمَر.

وقد وثّقه وكيع[7].

وقال أبو حاتم: «ليس بالمشهور»[8].

وقال الأزدي: «متروك»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

وقد رجّح الحافظ في تناقض هذه الأقوال أن يقول فيه: «صالح الحديث، رمي بالرفض»[11]، واكتفى الذهبي بحكاية توثيق وكيع له.

10. زِيَاد بن المُـــنْذِر، أبو الجَارُود الأعْمَى، الكُوفي (ت بعد 150هـ).

قال الحافظ: «رافضي، كذّبه يحيى بن معين»[1].

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة –صغار التابعين– لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(2) التقريب، ص141 (رقم 1836). وترجمته في التهذيب، 380/2-381 (2169)؛ وتهذيب الكمال، 505/8.

(3) الكاشف، 385/1 (1484).

(4) وهو ما حكاه أيضا البخاري من غير لفظ "كذاب" في التاريخ الكبير، 246/3 (848).

(5) التهذيب، 381/2. ولم أجده في الإرشاد بعد البحث!

(6) كذا قال الحافظ في الإصابة، 349/6 (8552). وقد سبقت ترجمته عند الراوي: هُبَيْرَة بْن يَرِيم الشِّبَامي من مبحث رواة الشيعة من هذا الفصل. انظر ص184.

(7) العلل ومعرفة الرجال، 350/1 (660)؛ والجرح، 430/3 (1957).

(8) الجرح، 430/3 (1957).

(9) التهذيب، 381/2.

(10) الثقات، 289/6 (7771)، 289/6 (7772).

(11) التقريب، ص141 (رقم 1836).

وقال الذهبي: «رافضي، متَّهَم، له أتباع، وهم الجارودية»[2].

روى له الترمذي.

ذكره بالرفض ابن حبان، قال: «كان رافضيا، يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحل كتابة حديثه»[3].

ووصفه ابن عديّ بالغلوّ، قال: «عامّة أحاديثه غير محفوظة، وعامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، ويحيى بن معين إنما تكلم فيه وضعّفه؛ لأنه يروي في فضائل أهل البيت، ويروي ثلب غيرهم ويفرط، فلذلك ضعفه، مع أن أبا الجَارُود هذا أحاديثه عمن يروي عنهم فيها نظر»[4].

وفرقة الجارودية التي تُنسب إليه هي إحدى فرق الزيدية[5] من الشيعة، «وقد زعموا أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم، وأن الصحابة كفروا بتركهم بيعة عليّ»[6]، إلى غير ذلك من العقائد الباطلة، مع ملاحظة أنّ هذه العقائد قد تكون أُحدثت من الأتباع، لا من زِيَاد بن المُـــنْذِر.

وأيّا ما كان، فهذا يُعدّ رفضا، وقد جاءت أقوال علماء الجرح بتضعيفه جدا، واتّهامه بالكذب:

فعن أحمد: «متروك الحديث»، وضعّفه جدا[7].

وقال ابن معين: «ليس بثقة»[8]، وقال في غير ما رواية: «كذّاب»[1].

---

(1) التقريب، ص161 (رقم 2101). وترجمته في التهذيب، 2/527-528 (2463)؛ وتهذيب الكمال، 9/517.

(2) الكاشف، 1/413 (1709).

(3) المجروحين، 1/306 (362). وقد ذكره في الثقات، 6/326 (7946)، قال الحافظ: «هو هو، غفل عنه ابن حبان». التهذيب، 2/528.

(4) الكامل، 3/189 (690).

(5) إحدى فرق الشيعة، وهم أتباع: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. قال الشهرستاني: «ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم؛ إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي، عالم، زاهد، شجاع، سخي، خرج بالإمامة أن يكون إماماً واجب الطاعة؛ سواء كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما». الملل والنحل (طبعة دار المعرفة)، 1/154. وانظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، 1/136؛ والفرق بين الفرق، البغدادي، ص22-23.

(6) الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص30. وانظر: مقالات الإسلاميين، 1/140؛ والأنساب، 2/09؛ وتاج العروس (طبعة دار الكتب العلمية)، 7/279.

(7) العلل ومعرفة الرجال، 3/382 (5678).

(8) تاريخ الدوري، 3/444 (2180).

وقال البخاري: «يتكلّمون فيه»[2]، وقال أيضا: «رماه ابن معين»[3].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[4]، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة»[5].

وكذا تركه الدارقطني[6]،

وقال في موضع: «ضعيف»[7].

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جدا»[8].

وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، واهي الحديث»[9].

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: «يضع الحديث»[10].

وقال الحاكم: «رديء، يروي المناكير في الفضائل»[11].

وقال ابن عبد البر: «اتّفقوا على أنه ضعيف الحديث، منكره، ونسبه بعضهم إلى الكذب»[12].

فقول الحافظ: «رافضي، كذّبه يحيى بن معين»[13]، أخذا بما جاء في هذه الأقوال، وقد زاد عليه الذهبي بذكر فرقته التي تُنسب إليه، وهي "الجارودية".

وقد روى الترمذي لزِيَاد بن المُــنْذِر حديثا واحدا، في إطعام الجائع[1]، قال فيه: «غريب» وصحّح وقفه على أبي سعيد.

---

(1) المصدر نفسه، 366/3 (1779)، 456/3 (2243)، 559/3 (2747)، ورواية معاوية بن صالح. انظر: الكامل، 189/3 (690).

(2) التاريخ الكبير، 371/3 (1255).

(3) التاريخ الأوسط، 148/2 (2111).

(4) الضعفاء والمتروكين، ص44 (225).

(5) التهذيب، 527/2.

(6) وسمّاه: المنذر بن زياد. كذا في الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، 301/1 (1305)؛ والميزان، 137/3 (2968).

(7) السنن، 78/1 (290)؛ وذكره في الضعفاء والمتروكين، ص314 (234).

(8) الجرح، 545/3 (2462). وفي التهذيب، 528/2 "ضعيف" تبعا لأصل!

(9) الجرح، 545/3 (2462). ولم يذكره في التهذيب، تبعا لأصل!

(10) حكاه الحاكم في تاريخ نيسابور. انظر: التهذيب، 528/2.

(11) المدخل إلى الصحيح، ص139 (62). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(12) التهذيب، 528/2. وبحثت عن قول ابن عبد البر هذا في كتبه، كالتمهيد والاستذكار والجامع، فلم أجده!

(13) التقريب، ص161 (رقم 2101).

11. مُحَمَّد بن السَّائِب بن بِشْر الكَلْبِي، أبو الـنَّـضْر الكُوفِي، النَّسَّابَة، المفَسِّر (ت146هـ).

قال الحافظ: «مُتَّهَم بالكذب، ورمي بالرفض»[2].

وقال الذهبي: «قال البخاري: تركه القطَان، وابن مهدي»[3].

روى له الترمذي.

جاء ذكره بالإفراط في التشيّع، وبما يوصف بأنّه رفض:

فقال الساجي: «متروك الحديث، وكان ضعيفا جدا؛ لفرطه في التشيع، وقد اتّفق ثقات أهل النقل على ذمّه، وترك الرواية عنه في الأحكام والفروع»[4].

ورُوي عن ابن مهدي، أنّه قال ليزيد بن زريع: «سمعته يقول: كان جبريل يوحي إلى النبي ﷺ، فقام النبي ﷺ لحاجة، وجلس علي، فأوحى إلى علي، قال يزيد: أنا لم أسمعه يقول هذا، ولكني رأيته يضرب على صدره، ويقول: أنا سبئي، أنا سبئي!!»[5].

وقال ابن حبان: «كان سبئيا؛ من أصحاب عبد الله بن سبأ، من أولئك الذين يقولون إن عليّا لم يمت، وإنه راجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة، فيملؤها عدلا، كما ملئت جورا، وإن رأوا سحابة قالوا أمير المؤمنين فيها[6]، ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح[7]، عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس، ولا سمع منه شيئا، لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به؟!»[8].

---

(1) أخرجه عنه، عن عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: قال: رسول اللَّه ﷺ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا على جُوعٍ...» الحديث. الترمذي: صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ؛ بَاب ما جاء في صِفَةِ أَوَانِي الْحَوْضِ، 633/4 (2449).

(2) التقريب، ص (رقم 5901). وترجمته في التهذيب، 594/5-596 (6971)؛ وتهذيب الكمال، 246/25.

(3) الكاشف، 174/2 (4866).

(4) التهذيب، 596/5.

(5) ضعفاء العقيلي، 77/4 (1632)؛ والتهذيب، 595/5. والكلام نفسه تقريبا نقله أبو عوانة عن الكلبي. انظر: المجروحين، 253/2-254 (930). وقد سبق التعريف بفرقة السبئية؛ أصحاب عبد الله بن سبأ اليهودي، وأنّهم صنف من الرافضة. انظر: ص201 (حاشية 05).

(6) إلى هنا لم ينقل الحافظ كلام ابن حبان، تبعا للأصل، على أهميّته!

(7) هو باذام مولى أم هانئ، الهاشمي، الكوفي، تركه ابن مهدي، وقال: ابن معين: «ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به». ترجمته في: التاريخ الكبير، 144/2 (1988)؛ والجرح، 431/2-432 (1716)؛ والسير، 37/5.

(8) المجروحين، 253/2-255 (930). قلت: وذكره في الثقات، 433/7 (10782)، وهو هو، فلعلّه غفل عنه!

وقد جاءت الأقوال كثيرة في تضعيفه، واتّهامه بالوضع، والكذب، منها:

قال بن معين: «ليس بشيء»[1]، وفي رواية: «ضعيف»[2].

وقال البخاري: «تركه يحيى بن سعيد، وابن مهدي»[3].

وقال أبو حاتم: «الناس مجتمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث»[4].

وقال الترمذي: « تَرَكَهُ أَهْلُ الحديث، وهو صَاحِبُ التَّفْسِيرِ»[5].

وقال مسلم[6]، والنسائي: «متروك الحديث»[7].

وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»[8].

وقال الجوزجاني: «كذاب، ساقط»[9].

وقال الدارقطني: «متروك»[10]، وذكره في كتابه الضعفاء[11].

وقال الحاكم: «أحاديثه عن أبي صالح موضوعة»[12].

وميّز ابن عدي بين رواية الكَلْبي للتفسير، وروايته للأحاديث، قال: «له غير ما ذكرت من الحديث، أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول، ولا أشبع منه، وأما في الحديث، فخاصة إذا روى عن أبي صالح، عن ابن عباس، ففيه مناكير، واشتهر به فيما بين الضعفاء، يُكتب حديثه»[13].

---

(1) تاريخ الدوري، 279/3 (1344).

(2) هي رواية معاوية بن صالح. انظر: ضعفاء العقيلي، 78/4.

(3) التاريخ الكبير، 101/1 (283)؛ والأوسط، 51/2 (1757)؛ والضعفاء الصغير، ص101 (322).

(4) الجرح، 270/7 (1478).

(5) قاله عقب رواية حديثه عن تميم الداري في نزول قوله تعالى من سورة "المائدة": ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: 106]. السنن، 258/5 (3059). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(6) الكنى، ص840 (3402). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(7) الضعفاء والمتروكين، ص90 (514). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ أيضا!

(8) التهذيب، 595/5.

(9) أحوال الرجال، ص54 (37).

(10) التهذيب، 596/5.

(11) الضعفاء والمتروكون، ص365 (468).

(12) المدخل إلى الصحيح، ص195 (171).

(13) الكامل، 120/6 (1626).

فقول الحافظ: «مُتَّهَم بالكذب، ورمي بالرفض»[1]، موافق لما جاءت به هذه الأقوال وغيرها، واكتفاء الذهبي[2] بإيراد قول البخاري في ترك يحيى بن سعيد وابن مهدي الرواية عن الكَلْبي هذا، أبعد في الدلالة عن حاله، وأنّه منسوب إلى الكذب، والرفض!

12. مُعَلَّى بن عَبْد الرَّحْمَن الواسِطِي (ت؟)[3].

قال الحافظ: «مُــتَّهَم بالوضع، وقد رمي بالرفض»[4].

وقال الذهبي: «كذَّبه الدارقطني»[5].

روى له ابن ماجه.

لم يرد عن أحد من العلماء أنّه رماه بالرفض، ولكن ورد خبر عن ابن معين، وقد سئل عنه، فقال: «أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله، فقال: ألا أرجو أن يغفر لي، وقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثا»[6].

وأغلب باقي الأقوال تضعّفه جدا، ومنها ما يتّهمه بالوضع:

فعن علي بن المديني: «ضعيف الحديث»، وذهب إلى أنه كان يضع الحديث، قال: «ورميت بحديثه»، وضعّفه جدا[7].

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»[8]، وقال في موضع: «ذاهب الحديث»[9].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، كأن حديثه لا أصل له»، وقال مرة: «متروك الحديث»[10].

وقال ابن حبان: «يروي عن عبد الحميد بن جعفر المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[11].

---

(1) التقريب، ص (رقم 5901).

(2) وقد قال في المغني، 584/2 (5542): «تركوه».

(3) قال الحافظ: «من التاسعة»، أي: «الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق».

(4) التقريب، ص473 (رقم 6805). وترجمته في التهذيب، 358/6-359 (8031)؛ وتهذيب الكمال، 288/28.

(5) الكاشف، 282/2 (5563).

(6) رواه عنه أبو داود. انظر: ضعفاء العقيلي، 215/4 (1802).

(7) رواه عن ابنه عبد الله في تاريخ بغداد، 186/13 (7165).

(8) سؤالات البرذعي، ص394.

(9) تاريخ بغداد: 13 / 188.

(10) الجرح، 334/8 (1540).

(11) المجروحين، 17/3 (1048).

وقال الدارقطني: «ضعيف»[1]، وقال في موضع: «كان كذابا»[2].

وقال أبو محمد بن صاعد[3]: «كان الدقيقي[4] يثني عليه»[5].

وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»[6].

فقول الحافظ: «مُـــتَّهَم بالوضع، وقد رمي بالرفض»[7]، بالنظر إلى أنّ وضع أحاديث في فضائل علي ﷺ يُعدّ رفضا، وإن كان الوصف الأقرب له هو غلوّ التشيّع، أو أنّه شيعي زائغ؛ لأنّه لم يرد عن مُعَلَّى معنى الرّفض، من مثل القدح في الصحابة، أو سبّهم، أو الحطّ عليهم، وقد تتبّعت الأحاديث التي رواها له ابن عديّ، فلم أجدها في هذا المعنى، والحافظ الذهبي لم يشر إلى مذهبه، واكتفى بحكاية تكذيب الدارقطني له، مع أنّه روى خبر ابن معين السابق في ميزانه[8].

13. مِـــينَا[9] بن أبي مِـــينَا الخَرَّاز[10]، مولى عَبْد الرَّحْمَن بن عَوْف (ت؟)[11].

قال الحافظ: «متروك، ورمي بالرفض، وكذّبه أبو حاتم، ووهِل الحاكم فجعل له صحبة[12]»[13].

---

(1) كذا ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكون، ص372 (506).

(2) العلل، 275/8.

(3) هو يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، أبو محمد الهاشمي البغدادي (ت318هـــ)، مولى أبي جعفر المنصور، إمام حافظ ثقة. ترجمته في تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، 776/2 (771)؛ والسير، 501/14؛ وطبقات الحفاظ، السيوطي، 327/1 (742).

(4) محمد بن عبد الملك بن مروان، الواسطي، أبو جعفر الدقيقي (ت266هـــ)، يروي عن روح بن عبادة، ويزيد بن هارون. قال فيه أبو حاتم: «صدوق»، وكذا الحافظ، وقال الدارقطني: «ثقة». انظر: الجرح، 05/8 (19)؛ وسؤالات البرقاني، ص60 (446)، وذكره ابن حبان في الثقات، 131/9 (15592)؛ والتقريب، ص428 (6101).

(5) حكاه في الكامل، 373/6 (1855).

(6) الكامل، 373/6 (1855).

(7) التقريب، ص473 (رقم 6805).

(8) الميزان، 475/6 (8679).

(9) وتُكتب "مِـــينَاء" أيضا، آخرها همزة.

(10) ويُقال أيضا: "الخَزَّاز" بزايين.

(11) قال الحافظ: «من الثانية»، أي: «طبقة كبار التابعين، كابن المسيب».

(12) قال الحاكم في حديثه عنه في فضل علي وفاطمة وولديهما الحسن والحسين ﷺ: «قد أدرك النبي ﷺ، وسمع منه». المستدرك، 174/3 (4755).

(13) التقريب، ص488 (رقم 7059). وترجمته في التهذيب، 505/6-506 (8309)؛ وتهذيب الكمال، 245/29.

وقال الذهبي: «ضعّفوه»[1].

روى له الترمذي.

لم يذكره أحد بمذهب الرفض، وإنّما بغلوّ التشيّع، ولكن جاء عن بعضهم ما يمكن أن يكون رفضا:

فعن أبي حاتم، قال: «منكر الحديث، روى أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير، لا يُعبأ بحديثه، كان يكذب»[2]، وظاهره أنّ هذه الأحاديث المناكير كانت في ثلبهم، وهو ما يؤكّده قول ابن معين الآتي.

قال ابن معين: «ومَن مِـــينَا الماصّ بظر أمه حتى يتكلم في أصحاب رسول الله ؟!»[3].

وقال ابن عدي: «يبين على أحاديثه أنه يغلو في التشيع»[4]، وقد روى له من أحاديثه ما هو في فضل علي وفاطمة وولديهما الحسن والحسين ﭫ[5].

وقال الجوزجاني: «أنكر الأئمة حديثه لسوء مذهبه، ولما حدث من العُضَل»[6].

فقد استفاد الحافظ من هذه الأقوال أنّ مِـــينَا بن أبي مِـــينَا رمي بالرّفض، مع أنّها تصلح لأن تكون غلوّ التشيّع أيضا، كما قال ابن عديّ، و لم يُشر الذهبي لا إلى رفضه، ولا إلى تشيّعه، وإنّما حكى تضعيف العلماء له، وإن كان ذكر قول ابن معين الأوّل، وحديثا لابن عدي في الفضائل، في ميزانه[7].

وأمّا التضعيف، فهو ما تدلّ عليه الأقوال التالية:

فعن ابن معين[8]، والنسائي[9]: «ليس بثقة»، زاد ابن معين: «من ميناء؟ أبعده الله!»[10].

وقال أبو زرعة: «ليس بقويّ»[11]. وقال الترمذي[1]، والعقيلي[2]: «يُروى عنه أحاديث مناكير»، زاد العقيلي: «لا يتابع منها على شيء».

---

(1) الكاشف، 312/2 (5770).

(2) الجرح، 395/8 (1811).

(3) نسبه في الكامل، 459/6 (1939) إلى عباس الدوري، عنه، وكذا في الميزان، 582/6 (8988)، و لم أجده في تاريخ الدوري. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) الكامل، 459/6 (1939).

(5) كما روى له العقيلي حديثا في إقرار النبي ﷺ استخلاف علي، من دون أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين. الضعفاء الكبير، 253/4 (1849).

(6) أحوال الرجال، ص148 (258).

(7) الميزان، 582/6-583 (8988).

(8) تاريخ الدوري، 80/3 (329).

(9) الضعفاء والمتروكين، ص99 (582).

(10) تاريخ الدوري، 80/3 (329).

(11) الجرح، 395/8 (1811).

وقال يعقوب بن سفيان: «غير ثقة، ولا مأمون، يجب أن لا يكتب حديثه»[3].

وتناقض ابن حبان فذكره مرّة في "الثقات"[4]، وقال عنه أخرى في ضعفائه: «منكر الحديث، قليل الرواية، روى أحرفا يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات، وجب التنكب عن روايته»[5].

هذا، وقد روى الترمذي لِمِـــينَا بن أبي مِـــينَا حديثا واحدا في فضل حِمْير[6]، وقال: «غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق».

فهؤلاء هم الرواة الذين ذكرهم الحافظ في تقريبه بالرفض، وقد اختلفت اصطلاحاته في ذلك: بين استعمال لفظ "الرمي" أحيانا، وإطلاق وصف "رافضي" أحيانا أخرى، والتي هي ألصق في الدلالة على المذهب، ولم يلتزم في ذلك اعتماد أقوال علماء الجرح بنصّها، بل قد يكون الراوي ممّن ذُكر بصفات هي من لوازم الرفض، أو حتّى غلوّ التشيّع، من دون أن يُشير إليه أحد بالرفض.

والملاحظ على هؤلاء الرواة المتلبّسين ببدعة الرفض أنّ معظمهم ممّن تُركوا، أو اتُّهموا بالوضع، أو ضُعّفوا في أحسن أحوالهم، وهو ما يدلّ على أنّ "الرفض" بدعة مغلّظة، وذلك لما تستلزمه من حطّ على الصحابة، أو ما قد تُفضي إليه من وضع أحاديث في ثلبهم، وأخرى في تفضيل علي –رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين–، مع ملاحظة أنّ هؤلاء الرواة إنّما روى عنهم من أخرج لهم في الغالب الحديث الواحد أو الاثنين فقط.

وفيما يلي المبحث الثاني من هذا الفصل، وهو في دراسة الرواة الذين رموا بالقدر.

---

(1) قاله عقب حديث الواحد الذي رواه له، كما سيأتي تخريجه. السنن، 728/5 (3939).

(2) ضعفاء العقيلي، 253/4 (1849).

(3) المعرفة، 157/3.

(4) الثقات، 455/5 (5695). ولعلّه غفل عنه!

(5) المجروحين، 22/3 (1058). ولم يُشر الحافظ إلى هذا التناقض، على غير عادته! بل تبع الأصل في ذكر ابن حبان له في الثقات.

(6) رواه عنه، عن أَبي هُرَيْرَةَ: «كنا عِنْدَ النبي ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ –أَحْسِبُهُ من قَيْسٍ– فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ، الْعَنْ حِمْيَرًا...» الحديث. الترمذي: المناقب؛ بَاب في فَضْلِ الْيَمَن، 728/5 (3939).

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر

وهم تسعة عشر (19) راويا، أحدهم وهو عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَة الأعْرَابي (ترجمة رقم 15) رُمي بالتشيع والقَدَر معا.

1. **ثَوْر بن يَزِيد، أبوخالد الحِمْصي (ت150هـ).**

قال الحافظ: «ثِقَة ثَبْت، إلاّ أنه يرى القَدَر»[1].

وقال الذهبي: «الحافِظ، ثَبت، لكنّه قَدَري، أخرجوه من حِمْص وأحرقوا داره»[2].

روى له البخاري والأربعة[3].

تكاد تُجمع الأقوال الواردة في ثَوْر بن يَزِيد على أنّه كان قَدَريًّا:

فقال ابن سعد: «كان ثِقَة في الحديث، ويقال: إنه كان قَدَريا، وكان جد ثَوْر بن يزيد قد شهد صفين مع معاوية، وقتل يومئذ، وكان ثَوْر إذا ذكر عليا قال: لا أحب رجلا قتل جدّي»[4].

وقال الدارمي: «قلت لدُحَيْم: فثَوْر بن يَزِيد؟ قال: ثِقَة، وما رأيت أحدا يشكّ أنه قَدَري، وهوصحيح الحديث، حِمْصي»[5].

وقال أحمد بن صالِح: «ثِقَة، إلا أنه كان يرى القَدَر»[6].

وقال يزيد بن هَارُون: «كان ثَوْر بن يزيد قدريّا»[7].

وقال سفيان الثَوْري: «خذوا عنه، واتّقوا قرنيه»[8]، يقصد مذهبه في القدر.

وكان ابن أبي رواد يقول للرجل يريد الشام: «إن بها ثَوْرا، فاحذر لا ينطحك بقرنيه!»[9].

---

(1) التقريب، ص74 (861). وترجمته في التهذيب، 1/513-515 (1020)، وتهذيب الكمال، 4/418.

(2) الكاشف، 1/285 (724).

(3) في الأصل"ع" أي الجماعة، وهو خطأ، والصحيح ما هو مُثبت كما في التهذيبين.

(4) الطبقات، 7/467.

(5) تهذيب الكمال، 4/422. و لم ينقله الحافظ في التهذيب!

(6) التهذيب، 1/514.

(7) ضعفاء العقيلي، 1/178-179.

(8) أحوال الرّجال، ص191 (351)؛ والجرح، 2/468 (1904)؛ وضعفاء العقيلي، 1/178.

(9) الكامل، 2/102 (320).

وقال الربيع بن نافع الحلبي: «حدّثنا أصحابنا، قالوا: لقي ثَوْر الأوزاعي فمدّ إليه ثَوْر يده، فأبى الأوزاعي أن يمدّ يده إليه، وقال: يا ثَوْر، لوكانت الدنيا كانت المقاربة، ولكنه الدين! يقول: لأنه كان قَدَريا»[1].

وقال أحمد: «ليس به بأس، كان يرى القَدَر، كان من أهل حِمْص فنفوه منها، لأنه كان يرى القَدَر»[2].

وقال ابن معين: «كان مكحول قَدَريا، ثم رجع، و ثَوْر بن يَزِيد أيضا قَدَري»[3]، وقال: «ما رأيت أحدا يشك أنه قدري، وهو صحيح الحديث»[4].

وقال عبدان الأهوازي: «سمعت أبا موسى الأنصاري يحكي عن آخر، قال: سمعت ثَوْر بن يَزِيد يقول: أنا قَدَري»[5].

وقال أبو مُسْهِر عن عبد الله بن سالم: «أدركت أهل حِمْص وقد أخرجوا ثَوْر بن يَزِيد وأحرقوا داره؛ لكلامه في القَدَر»[6].

وقال الآجري، عن أبي داود: «ثِقَة، قلت: أكان قَدَريا؟ قال: اتُّهِم بالقَدَر، وأخرجوه من حِمْص سحْبًا»[7].

وقال ابن حبان في "الثقات": «كان قَدَريا»[8].

وقال العِجْلي: «شامي ثِقَة، وكان يرى القَدَر»[9].

وقال الساجي: «صَدُوق قَدَري، قال فيه أحمد: ليس به بأس، قدم المدينة، فنهى مالك عن مجالسته»[10].

لكن قد جاءت بعض الأخبار عن رجوع أو تبرّؤ ثَوْر بن يَزِيد من القول بالقَدَر:

---

(1) ضعفاء العقيلي، 179/1.

(2) العلل ومعرفة الرجال، 538/2 (3553).

(3) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: التهذيب، 514/1.

(4) الميزان، 97/2 (1408).

(5) الكامل، 102/2 (320).

(6) التهذيب، 514/1.

(7) كذا في التهذيب، 515/1. ولفظة "ثقة" في سؤالات الآجري (بتحقيق البستوي)، 235/2 (1701)، حكاها أبو داود عن يحيى بن سعيد، وانظر: 237/2 (1710).

(8) الثقات، 129/6 (7030).

(9) معرفة الثقات، 261/1 (200).

(10) التهذيب، 515/1.

قال أبو القاسم الطبراني: «قد روي عنه أنه تبرّأ من القول بالقَدَر»(1).

وقال أبو زرعة الدمشقي عن منبّه بن عثمان: «قال رجل لثَوْر بن يَزِيد: يا قَدَري، قال: لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وإن كنت على خلاف ما قلت إنّك لفي حلّ»(2).

فلعلّ كان هذا آخر أمره، وأنّه تاب ورجع عنه، لاسيما وأنّ منبّه بن عثمان (ت212هـ) الوارد ذكره في خبر أبي زرعة الدمشقي هو أحد تلاميذ ثَوْر بن يَزِيد الشاميّين، وقد قال عنه أبو حاتم: «صدوق»(3)، وقال الذّهبي: «هو في عداد الثّقات الذين بلغوا المائة»(4).

ويؤكّد هذا الرجوع من ثور قول الذهبي أيضا: «كان ثَوْر عابدا، ورِعا، و الظّاهر أنّه رجع؛ فقد روى أبو زرعة الدّمشقي...»(5) الخبر، وإن لم يعتدّ في "الكاشف" بما قاله هنا(6)، وكذلك الحافظ الذي أورد الخبر الثاني في "التهذيب" وأغفل الخبر الأوّل، و لم يعتدّ بهما لا في "التقريب"، ولا في "الهدي"(7).

وهناك احتمال آخر، وهو أنّ ثَوْر بن يَزِيد كان يرى أنّ ما يعدّه الناس فيه قدرية ليس هو كذلك عنده، وأنّه تأوّل القدر على معنى إثبات العلم لله تعالى.

وقد وثّق العلماء ثَوْر بن يَزِيد:

فقال محمد بن إسحاق: «حدّثني ثَوْر بن يَزِيد الكِلاَعي، وكان ثِقَة»(8).

وعدّه دُحَيْم عبد الرحمن بن إبراهيم من الثّقات الأثْبات(9).

وقال يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت شاميًّا أوثق من ثَوْر بن يَزِيد»(10)، وقال: «ليس في نفسي منه شيء أتتبّعه»(11)، وقال أيضا: «كان ثَوْرعندي ثِقَة»(1).

---

(1) تهذيب الكمال، 426/4. و لم ينقله الحافظ في التهذيب!

(2) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص37.

(3) الجرح، 419/8 (1908).

(4) السّير، 160/10، وترجمته في 159/10-160 (24)، وانظر: طبقات الأسماء المفردة من الصّحابة والتّابعين أصحاب الحديث، البرديجي، ص176 (419)؛ وثقات ابن حبّان، 198/9 (15985).

(5) السّير، 345/6.

(6) وأورده في المغني في الضعفاء، 124/1 (1067)، وقال: «ثقه من مشاهير القدرية».

(7) الهدي، ص394.

(8) العلل ومعرفة الرجال، 564/2 (3666)؛ والجرح، 468/2 (1904).

(9) الكامل، 103/2 (320).

(10) التهذيب، 514/1.

(11) الجرح، 468/2 (1904)؛ والكامل، 102/2 (320).

وقال وكيع: «كان ثَوْر صحيح الحديث»[2]، وقال: «كان من أعبد من رأيت»[3].

وقال عيسى بن يونس: «كان ثَوْر من أثبتهم»[4]، وقال: «قدمنا على ثَوْر بن يَزِيد، فإذا هو رجل جيّد الحديث»[5].

وقال ابن معين: «ثِقَة»[6].

وقال في موضع آخر: «كان جماعة يجلسون ويسبون علي بن أبي طالب، وكان ثَوْر بن يَزِيد في ناحية لا يسبّ عليا، فإذا لم يسب جرّوا برجله»[7].

وقال محمد بن عوف، والنسائي: «ثِقَة»[8].

وقال أبوحاتِم: «صَدُوق حافِظ»[9].

وقال ابن عدي: «لثَوْر بن يَزِيد غير ما ذكرت أحاديث صالِحة، وقد روى عنه الثَوْري وابن عيينة ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات، ووثّقوه، ولا أرى بحديثه بأسا إذا روى عنه ثِقَة أوصَدُوق، وله جزء من المسند لعله يبلغ مئتي حديث أوأكثر، ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهومستقيم الحديث، صالِح في الشاميين»[10].

فكل ما سبق من أقوال مجمع على أنّ ثَوْر بن يَزِيد ثقة في الرواية، وأنّ مذهبه في القدر –مع احتمال رجوعه عنه أو تبرّئه منه– لم يمنع من تحمّل حديثه، بل رواية البخاري له في الصحيح، ولذلك نال أعلى درجات التوثيق عند الحافظ بعد الصحابة بقوله: «ثِقَة ثَبْت، إلاّ أنه يرى القَدَر»[11]، وهو موافق لما جاء عن الذهبي في "الكاشف".

---

(1) التهذيب، 514/1.

(2) ضعفاء العقيلي، 179/1.

(3) الكامل، 102/2 (320).

(4) التاريخ الكبير، 181/2 (2126)؛ والصغير، 100/2 (1942).

(5) الكامل، 103/2 (320).

(6) تاريخ الدوري، 192/3 (876)؛ وتاريخ الدارمي، ص83 (205)؛ وثقات ابن شاهين، ص53 (154). وهي رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 468/2 (1904).

(7) تاريخ الدوري، 423/4 (5089).

(8) التهذيب، 515/1.

(9) الجرح، 468/2 (1904).

(10) الكامل، 104/2 (320).

(11) التقريب، ص74 (861).

2. **زَكَرِيَّا بن إسْحَاق المكِّي (ت؟)**[1].

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[2].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[3].

روى له الجماعة.

ذكره بالقدَر ابن معين، قال: «كان يرى القَدَر، حدثنا روح بن عبادة قال: سمعت مناديا على الحجر يقول: إن الأمير أمر أن لا يجالَس زكريا بن إسحاق لموضع القَدَر»[4].

وقال أبوعبيد الآجري: «قلت لأبي داود: زكريا بن إسحاق قَدَري؟ قال: نخاف عليه، قلت: هو ثِقَة؟ قال: ثِقَة»[5].

وأورده الجوزجاني في جملة الرواة الذين تكلموا في القدر ممّن احتمل الناس حديثهم؛ لما عرفوا من اجتهادهم في الدين، وصدق ألسنتهم وأمانتهم في الحديث، لم يتوهم عليهم الكذب وإن بلوا بسوء رأيهم[6].

فقال أحمد[7]، وابن معين[8]، وابن البرقي[9]، والحاكِم[10]: «ثِقَة».

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، كثير الحديث»[11].

وقال وكيع: «حدثنا زكريا، وكان ثِقَة»[12].

وقال أبوزرعة[1]، وأبوحاتِم[2]، والنسائي[3]: «لا بأس به».

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة -صغار التابعين- لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(2) التقريب، ص156 (2020). وترجمته في التهذيب، 481/2 (2373)، وتهذيب الكمال، 356/9.

(3) الكاشف، 405/1 (1641).

(4) التهذيب، 481/2؛ وهدي الساري، ص403. وقال في الميزان، 106/3 (2873): «قال ابن معين: قدري ثقة». وفي رواية الدوري، 173/2 (410): «سيف بن سليمان، وزكريا بن إسحاق قدريان».

(5) التهذيب، 481/2. ولم أجده في سؤالات الآجري!

(6) أحوال الرجال، ص186 (339). ولم يُشر إلى ذلك في التهذيب!

(7) العلل ومعرفة الرجال، 260/3 (5148)؛ وثقات ابن شاهين، ص93 (408).

(8) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 593/3 (2684).

(9) التهذيب، 481/2.

(10) المصدر نفسه، 481/2.

(11) الطبقات، 493/5.

(12) التهذيب، 481/2.

وذكره ابن حبان في "الثقات"[4].

فقول الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[5]، بالنظر إلى هذا الإجماع على توثيق زَكَرِيَّا بن إسْحَاق، لا سيما وقد أخرج له الجماعة، ولعلّ هذا ما جعل الحافظ الذهبي لا يذكره ببدعة القَدَر، واكتفى بالقول: «ثِقَة»[6].

3. سَهْل بن يُوسُف الأَنْمَاطِي، البَصْرِي (ت190هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[7].

وقال الذهبي: «وثَّقَه ابْنُ معين»[8].

روى له البخاري[9] والأربعة.

قال ابن خلفون: «تُكلّم في مذهبه، والذي وضع منه القدر»[10].

وقال الساجي: «صَدُوق، والذي وضع منه القَدَر»[11].

فهذا كلّ ما جاء عن سَهْل بن يُوسُف الأَنْمَاطِي في القَدَر، وقد وثّقه العلماء:

فقال ابن معين: «ثِقَة قد سمعت منه»[12].

وقال النسائي: «ثِقَة»[13]، وكذا قال الدارقطني[14].

---

(1) الجرح، 593/3 (2684).

(2) المصدر نفسه، 593/3 (2684).

(3) التهذيب، 481/2.

(4) الثقات، 336/6 (8000).

(5) التقريب، ص156 (2020).

(6) الكاشف، 405/1 (1641). وقال في الميزان، 106/3 (2873): «ثقة حُجّة مشهور».

(7) التقريب، ص199 (2669). وترجمته في التهذيب، 91/3 (3127)، وتهذيب الكمال، 12/ (213).

(8) الكاشف، 471/1 (2179).

(9) قال محقق التقريب (حاشية 1): «في الأصل "بخ" وهوخطأ، والصواب ما أَثْبَتْناه كما في التهذيبين ونسخة المبرغني».
قلت: "بخ" وقع في طبعة محمد عوّامة!

(10) إكمال مغلطاي، 144/6-145 (2277).

(11) المصدر نفسه، 144/6-145 (2277).

(12) تاريخ الدوري، 138/4 (3579)؛ وثقات ابن شاهين، ص108 (514).

(13) التهذيب، 91/3.

(14) سؤالات الحاكم، ص222 (350).

وقال الطحاوي عن إبراهيم بن أبي داود: «بصري ثِقَة»[1].

وقال أبوحاتِم: «لا بأس به»[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[3].

فلأجل هذا التوثيق لسَهْل بن يُوسُف قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[4]، وإن كان لم يذكره في الفصل التاسع من "هدي الساري" ضمن رواة الصحيح الذين طُعن فيهم بسبب الاعتقاد!

4. سَلاَّم بن مِسْكِين بن رَبِيعة الأزْدِي، البَصْري، أبورَوْح (ت167هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[5].

وقال الذهبي: «قال التبوذَكي: كان من أعْبَد أهل زمانه، قال أحمد: ثِقَة كَثِير الحديث»[6].

روى له الجماعة إلاّ الترمذي.

ذكره بالقدر أبو داود، قال: «كان يذهب إلى القَدَر»[7].

وذكره ابن معين في جماعة، وقال: «يذهبون إلى القدر»[8].

وعدّه الجوزجاني ضمن من تكلّم في القدر[9].

فهذا كلّما ورد في مذهب سَلاَّم بن مِسْكِين.

وقد وثّقه العلماء:

فقال أحمد[10]، وابن المديني[11]: «ثقة».

وقال ابن معين: «ثِقَة صالِح»[12].

---

(1) التهذيب، 91/3.

(2) الجرح، 205/4 (886).

(3) الثقات، 407/6 (8318).

(4) التقريب، ص199 (2669).

(5) التقريب، ص201-202 (2710). وترجمته في التهذيب، 115/3-116 (3176)، وتهذيب الكمال، 294/12.

(6) الكاشف، 474/1 (2211).

(7) سؤالات الآجري، ص309 (465).

(8) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص97 (299).

(9) أحوال الرجال، ص183 (332). ولم يُشر إليه في التهذيب!

(10) العلل ومعرفة الرجال، 42/2 (1494).

(11) سؤالات ابن أبي شيبة، ص72 (51). وهو ممّا يستدرك على التهذيبين!

(12) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 258/4 (1117).

وقال ابن سعد: «كان ثقة»[1].

وقال أبوحاتِم: «صالِح الحديث»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[3].

وقال الثَوْري: «لم أر هاهنا شيخا مثله»[4].

وقال موسى بن إسماعيل: «كان من أعبد أهل زمانه»[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[6].

وكذا وثّقه ابن نمير، وأحمد بن صالح[7].

هذا، وقد نقل الحافظ قول أبي داود السابق في الفصل التاسع من "الهدي"[8]، ضمن رواة الصحيح الذين ضُعّفوا بسبب الاعتقاد، ولم يزد عليه، ممّا يشير إلى عدم تأثيره في سَلاّم بن مِسْكين، ولذلك قال فيه: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[9]، وهذا بخلاف الحافظ الذهبي الذي لم يلتفت إلى مذهب القدر[10]، ونقل ما قيل فيه من توثيق العلماء له كالإمام أحمد والتبوذكي، وقد قال في "المغني": «ثقة شهير»[11].

5. سَيْف بن سُلَيْمَان، أو: ابن أبي سُلَيْمَان، المخْزُومي المكِّي (ت بعد 150هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة ثَبْت، رُمي بالقَدَر»[12].

وقال الذهبي: «قال النسائي: ثِقَة ثَبْت»[13].

روى له الجماعة إلاّ الترمذي.

---

(1) الطبقات، 283/7. ولم ينقلاه في التهذيبين!

(2) الجرح، 258/4 (1117).

(3) التهذيب، 116/3.

(4) الجرح، 258/4 (1117).

(5) التهذيب، 116/3.

(6) الثقات، 416/6 (8363).

(7) نقله ابن خلفون. انظر: إكمال مغلطاي، 181/6.

(8) تاريخ الدوري، 245/2 (410)، ونقله الحافظ في الهدي، ص408.

(9) التقريب، ص201-202 (2710).

(10) وقال في الميزان، 259/3 (3358): «أحد ثقات البصريين، لكنّه يُرمى بالقدر فيما قيل»، وكأنّه يضعّف نسبته إلى القدر.

(11) المغني، 272/1 (2507).

(12) التقريب، ص202 (2722). وترجمته في التهذيب، 122/3-123 (3188)، وتهذيب الكمال، 320/12.

(13) الكاشف، 475/1 (2222).

جاء ذكره بالقدر غير ما مرّة:

فقال أحمد وقد ذكر سَيْف بن سُلَيْمَان في آخرين: «قدرية عامتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام»[1].

وقال ابن معين: « قدري»[2].

وقال الساجي: «أجمعوا على أنه صَدُوق ثِقَة، غير أنه اتُّهم بالقَدَر»[3].

وذكره الجوزجاني فيمن يتكلّمون في القدر[4]، كما ذكره يعقوب بن سفيان فيمن يُتّهمون بالقدر[5].

ونقل الحافظ نصّين عن أبي داود من سؤالات الآجري:

الأوّل على أنّه ورد في الأصل، وهو قوله: «ثِقَة، يُرمى بالقَدَر»[6].

والثاني، وهو من إضافاته: قال الآجري: «قلت لأبي داود: رُمي بالقَدَر؟ قال: ما أعلمه»[7].

والذي في الأصل عن الآجري: «سألت أبا داود عنه فقال: ثقة، قلت: يرمى بالقدر؟ قال: أعلمه»[8]، كذا: "أعلمه"، ولعلّه سقط حرف "ما".

ويمكن الجمع بين النقلين أنّ أبا داود مرّة أكّد رمي سَيْف بن سُلَيْمَان بالقدر، ومرّة نفى علمه بذلك، أو أخبر عمّا علمه أوّلا من حال سَيْف بن سُلَيْمَان، ثمّ ظهر له آخرا رميه بالقدر؛ لأن سَيْف بن سُلَيْمَان كان سكن البصرة أخيرا[9]، وقد يكون تأثر بمذهب أهلها في القدر، ثم هو كما جاء في قول الإمام أحمد لم يكن داعية إلى القدر، ولذلك استعمل الحافظ لفظ "رمي".

وقد وثّق العلماء سَيْف بن سُلَيْمَان:

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 260/3 (5148). وهو مما يستدرك على التهذيبين!

(2) تاريخ الدوري، 100/3 (410). وهو مما يستدرك على التهذيبين!

(3) التهذيب، 123/3.

(4) أحوال الرجال، ص188 (345). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(5) المعرفة، 122/2. وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(6) التهذيب، 123/3؛ والهدي، ص408. و لم أجده في سؤالات الآجري.

(7) التهذيب، 123/3.

(8) تهذيب الكمال، 321/12.

(9) قاله ابن حبان في ثقاته، 425/6 (8404).

فقال أحمد: «ثِقَة»[1].

وقال يحيى بن سعيد: «كان عندنا ثَبْتا ممن يصدق ويحفظ»[2].

وقال أبوزرعة الدمشقي: «ثَبْت»[3].

وقال أبوحاتِم: «لا بأس به»[4].

وقال النسائي: «ثِقَة ثَبْت»[5].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة كثير الحديث»[6].

وقال علي بن المديني[7]، وابن عمار[8]، والعِجْلي[9]، وأبوبكر البزار[10]، والدرقطني[11]: «ثِقَة».

وقال ابن عدي: «حديثه ليس بالمنكر[12]، وأرجو أنه لا بأس به»[13].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[14].

وقد أخذ الحافظ بتوثيق النسائي لسَيْف بن سُلَيْمَان، وإن كان لم يهمل اتّهامه بالقدر فقال: «ثِقَة ثَبْت، رُمي بالقَدَر»[15]، وكذا الحافظ الذهبي نقل قول النسائي، لكن لم يشر إلى رميه بالقدر، وإن كان قال في "المغني": « ثقة، إلا أنه رمي بالقدر»[1].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 500/2 (3302)؛ وسؤالات أبي داود، ص234 (230)، وهي رواية ابنه صالح. انظر: الجرح، 274/4 (1185).

(2) الجرح، 274/4 (1185)؛ والكامل، 437/3 (853).

(3) التهذيب، 123/3.

(4) الجرح، 274/4 (1185).

(5) التهذيب، 123/3.

(6) الطبقات، 493/5.

(7) ثقات ابن شاهين، ص104 (492). وهو ممّا يستدرك على التهذيبين!

(8) المصدر نفسه، ص104 (492). وهو ممّا يستدرك على التهذيبين!

(9) معرفة الثقات، 445/1 (711).

(10) التهذيب، 123/3.

(11) سؤالات البرقاني، ص33 (198). وهو ممّا يستدرك على التهذيبين!

(12) كذا في الكامل، وفي التهذيبين: "بالكثير".

(13) الكامل، 439/3 (853).

(14) الثقات، 425/6 (8404).

(15) التقريب، ص202 (2722).

6. **شبِل بن عَبَّاد المكِّي، القارئ (ت148هـ؟).**

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[2].

وقال الذهبي: «قال أبوداود: ثِقَة، إلاّ أنّه يرى القَدَر»[3].

روى له البخاري وأبوداود والنسائي.

ذكره الجوزجاني فيمن يتكلّمون في القدر[4].

وقال أبو داود: «ثِقَة، إلاّ أنه يرى القَدَر»[5].

وهذا واضح في قول شِبْل بن عَبَّاد بالقدر، ومع ذلك فقد استعمل الحافظ لفظ "رمي"، الذي يوحي بضعف نسبة شِبْل إلى القدر.

أمّا عن باقي الأقوال فهي توثّق شِبْل بن عَبَّاد:

فقال أحمد[6]، وابن معين[7]، والدارقطني[8]، ويعقوب بن سفيان[9]: «ثِقَة».

وقال علي بن المديني: «وسط، و لم يكن به بأس»[10].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[11].

فقد أخذ الحافظ بهذا الإجماع على توثيق شِبْل بن عَبَّاد فقال: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[12]، أمّا الذهبي فنقل قول أبي داود كما هو، وأنه كان يرى القدر.

7. **صَفْوَان بن سُلَيْم المدَني، أبوعبد الله الزُّهْرِي، موْلاَهم (ت132هـ).**

قال الحافظ: «ثِقَة، مُفْت، عابِد، رُمي بالقَدَر»[13].

---

(1) المغني، 291/1 (2715).

(2) التقريب، ص204 (2737). وترجمته في التهذيب، 133/3-134 (3205)، وتهذيب الكمال، 356/12.

(3) الكاشف، 478/1 (2233).

(4) أحوال الرجال، ص188 (343). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(5) التهذيب، 134/3. و لم أجده في سؤالات الآجري.

(6) العلل ومعرفة الرجال، 260/3 (5148).

(7) تاريخ الدوري، 60/3 (234). وهي رواية ابن أبي خيثمة أيضا. انظر: الجرح، 380/4 (1659).

(8) سؤالات الحاكم، ص224 (355).

(9) المعرفة، 230/1. وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

(10) سؤالات ابن أبي شيبة، ص125 (155). و لم يذكراه في التهذيبين!

(11) الثقات، 312/8 (13622).

(12) التقريب، ص204 (2737).

(13) التقريب، ص218 (2933). وترجمته في التهذيب، 244/3-245 (3417)، وتهذيب الكمال، 184/13.

وقال الذهبي: « الإمام القدوة، ثِقَة حُجَّة»[1].

روى له الجماعة.

لم يذكره بالقدر سوى المُفَضَّل بن غَسَّان الغلابي[2]، قال: «كان يقول بالقَدَر»[3].

وليس فيما بين يديّ من مصادر ما يعضّد هذا القول، بل نجد الإمام البخاري يذكر أنّ صَفْوَان بن سُلَيْم أتى ليصلّي على جنازة، فقيل: عبد الله بن أبي لبيد[4] (ت؟13هـــ)، والذي كان يقول بالقدر[5]، فانصرف و لم يصلّ عليه، فهذا دليل على أنّ صَفْوَان لم يكن قدريا، وإلاّ، فكيف يمتنع قدريّ عن الصّلاة على قدريّ مثله؟!

ومع ذلك، فقد اعتمد الحافظ قول المُفَضَّل بن غَسَّان على ما يبدو، وإن كان استعماله مصطلح "رمي بالقدر" يوحي بضعف هذه النسبة، مع أنّه لم يذكره فيمن اتّهموا بالقدر من هديه، كما أنّ الحافظ الذهبي لم يشر إلى مذهبه البتّة.

على أنّ صَفْوَان بن سُلَيْم عُدّ من أزهد الناس وأعبدهم، وقد جاءت الأخبار بتوثيقه:

فقال ابن سعد: «كان ثِقَة، كثير الحديث، عابدا»[6].

وقال سفيان بن عيينة: «كان ثِقَة»[7].

وقال أحمد: «ثِقَة، من خيار عباد الله الصالِحين»[8]، وذكر مرّة عنده فقال: «هذا رجل يستسقى بحديثه، وينزل القطر من السماء بذكره»[9].

وقال ابن معين[10]، وأبوحاتِم[11]، والنسائي[1]: «ثِقَة».

---

(1) الكاشف، 503/1 (2398).

(2) هو أبو عبد الرّحمن المفضّل بن غسّان بن المفضّل الغلاّبي البصري، سكن بغداد. له كتاب التّاريخ الذي رواه عنه ابنه أبو أميّة الأحوص، وكان ثقة، حدّث عن عبد الرّحمن بن مهدي، و أحمد بن حنبل، و عبيد الله بن موسى. ترجمته في تاريخ بغداد، 124/13 (7108)؛ و عنه في الأنساب، 321/4.

(3) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، 134/24.

(4) تأتي دراسة ترجمته في هذا المبحث. انظر ص232.

(5) التاريخ الصّغير، 19/2 (1632). وسيأتي في ترجمته أنّ صَفْوَان بن سُلَيْم لم يصلّ عليه لأجل القدر.

(6) الطبقات الكبرى (طبعة دار الكتب العلمية)، 417/5 (1221).

(7) التاريخ الكبير، 307/4؛ و التّاريخ الصّغير، 19/2 (1633).

(8) العلل ومعرفة الرجال، 494/2 (3262)؛ وسؤالات أبي داود، ص211 (168).

(9) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، 134/24.

(10) من كلام أبي زكريا، ص108 (343)؛ وثقات ابن شاهين، ص118 (583). و لم يذكراه في التهذيبين!

(11) الجرح، 424/4 (1858).

وقال العِجْلي: «مدني ثِقَة، رجل صالِح»[2].

وقال يعقوب بن شيبة: «ثِقَة ثَبْت، مشهور بالعبادة»[3].

وقال مالك: «كان يصلي فى الشتاء في السطح، وفي الصيف في بطن البيت، يتيقظ بالحر والبرد، حتى يصبح»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان من عباد أهل المدينة وزهّادهم»[5].

ولأجل هذه الأقوال وغيرها قال الحافظ: «ثِقَة مُفْت عابِد، رُمي بالقَدَر»[6]، واكتفى الإمام الذهبي بذكر إمامته وحجيته.

8. عَبْد الله بن عمرو بن أبي الحَجَّاج التّمِيمي، أبومَعْمَر المُقْعَد، المِنْقَري، البصري[7] (ت224هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة ثَبْت، رُمي بالقَدَر»[8].

وقال الذهبي: «حافِظ»[9].

روى له الجماعة.

جاء ذكره بالقدر عن غير واحد:

فقال يعقوب بن شيبة: «كان ثِقَة ثَبْتا، صحيح الكتاب، وكان يقول بالقَدَر»[10].

وقال أبو داود: «كان الأَرُزّي لا يحدث عن أبي معمر، لأجل القَدَر، وكان لا يتكلم فيه»[11].

وقال العِجْلي: «ثِقَة، وكان يرى القَدَر»[12].

---

(1) التهذيب، 245/3.

(2) معرفة الثقات، 467/1 (762).

(3) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، 134/24.

(4) التهذيب، 245/3.

(5) الثقات، 468/6-469 (8624).

(6) التقريب، ص218 (2933).

(7) هذه النسبة غير موجودة في التقريب.

(8) التقريب، ص257 (3498). وترجمته في التهذيب، 585/3-586 (4060)، وتهذيب الكمال، 353/15.

(9) الكاشف، 579/1 (2878).

(10) تاريخ بغداد، 24/10 (5143).

(11) كذا في التهذيب، 586/3. وعبارته في سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 71/2 (1162): «كان الأَرُزّي لا يحدث عن أبي معمر، يخاف عليه القدر».

(12) معرفة الثقات، 427/2 (2258).

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش: «كان صَدُوقا، وكان قَدَريا»[1].

فهذه الأقوال تُجمع على أنّ أبا مَعْمَر كان يرى القدر، وإن لم يكن يتكلّم فيه كما قال أبو داود، ومع ذلك فقد استعمل الحافظ مصطلح "رُمي"، وكأنّه قصد من وراء هذا الاستعمال أنّهم عابوا عليه مذهب القدر، أو تكلّموا فيه لأجل القدر[2]، وإلاّ فكان الأولى أن يقول: كان قدريا، أو كان يرى القدر.

وباقي الأقوال في أبي معمر إنّما هي في توثيقه:

فقال ابن معين: «ثِقَة ثَبْت»[3]،

وقال مرّة: «ثِقَة نبيل عاقل»[4].

وقال أبوحاتِم: «صَدُوق متقن، قوي الحديث، غير أنه لم يكن يحفظ، وكان له قَدْر عند أهل العلم»[5].

وقال أبو زرعة: «كان حافِظا ثِقَة»، قال ابن أبي حاتم: «يعني أنه كان متقنا»[6].

وقال ابن شاهين: «ثَبْت ثقة»[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[8].

وقد أخذ الحافظ حكمه على أبي معمر من ابن معين، مع ما رُمي به من قدر فقال: «ثِقَة ثَبْت، رُمي بالقَدَر»[9]، وقول الذهبي: «حافِظ»[10]، لعلّه قصد به أنّه كان متقنا كما فسّر بذلك ابن أبي حاتم قول أبي زرعة، والله أعلم.

9. عبْد الله بن أبي لَبِيد المدَني، أبوالمغِيرَة (ت؟13هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[11].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[1].

---

(1) تاريخ بغداد، 24/10 (5143).

(2) انظر: الهدي، ص415.

(3) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: تاريخ بغداد، 24/10 (5143).

(4) رواية ابن الجنيد. انظر: التهذيب، 586/3.

(5) الجرح، 119/5 (549).

(6) المصدر نفسه، 119/5 (549).

(7) ثقات ابن شاهين، ص128 (649). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(8) الثقات، 353/8 (13838).

(9) التقريب، ص257 (3498).

(10) الكاشف، 579/1 (2878).

(11) التقريب، ص261 (3560). وترجمته في التهذيب، 619/3-620 (4131)، وتهذيب الكمال، 483/15.

روى له الجماعة إلاّ الترمذي.

ذكره بالقدر غير واحد:

فقال أحمد: «مديني، وكان قدم الكوفة، ما أعلم بحديثه بأسا، وكان يرى القدر»[2].

وقال الدراوردي: «كان يُرمى بالقدر، فلم يصلّ عليه صَفْوَان بن سُلَيْم»[3].

وقال الحميدي عن سفيان بن عيينة: «كان من عبّاد أهل المدينة، وكان يرى القدر»[4].

وقال أبو زرعة الرازي: «كان يرى القدر»[5].

وقال ابن سعد: «كان يقول بالقَدَر، وكان من العبّاد المنقطعين، وكان قليل الحديث»[6].

وقال الساجي: «كان صَدُوقا، غير أنه اتّهم بالقَدَر»[7].

وقد وثّقه العلماء:

فقال ابن معين:«ثِقَة»[8]، وقال مرّة: «كان مدنيا، ليس به بأس»[9].

وقال العِجْلي: «ثِقَة»[10].

وقال أبوحاتِم: «صَدُوق في الحديث»[11].

---

(1) الكاشف، 590/1 (2932).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 197/1 (189)، 403/1 (830)، 154/2 (1847)؛ وثقات ابن شاهين، ص130 (659). ولم ينقل الحافظ في تهذيبه (619/3) الجملة الأخيرة تبعا للأصل.

(3) هكذا نقله الحافظ في التهذيب، 620/3، وفي الأصل: «لم يشهد صَفْوَان بن سُلَيْم جنازته لأنه يُرمى بالقَدَر»، وهو موافق لما في ثقات ابن حبان. انظر: تهذيب الكمال، 484/15؛ والثقات، 46/5 (3782). والخبر كما رواه العقيلي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال «كان صَفْوَان بن سُلَيْم لا تمرّ جنازة إلاّ ذهب فصلّى عليها، فمرّت به جنازة فاتّكأ على يدي، فلمّا بلغ الباب سأل: من هي؟ قالوا: عبدالله بن أبي لبيد، فرجع ولم يصلّ عليه»، قال عبد العزيز: «كان والله مجتهدا في العبادة، ولكنه كان يتّهم بالقدر». ضعفاء العقيلي، 292/2 (866). وانظر: الكامل، 241/4 (1069).

(4) ضعفاء البخاري، ص66 (189)؛ والجرح، 148/5 (684)؛ وضعفاء العقيلي، 292/2 (866). ولم ينقل الحافظ في تهذيبه (620/3) الجملة الأخيرة تبعا للأصل. وانظر: أحوال الرجال، ص190 (348).

(5) سؤالات البرذعي، ص629.

(6) الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص331 (37).

(7) التهذيب، 620/3.

(8) تاريخ الدارمي، ص142 (482).

(9) تاريخ الدوري، 404/3 (1967). وهو مما يستدرك على التهذيبين!

(10) معرفة الثقات، 53/2 (956).

(11) الجرح، 148/5 (684).

وقال النسائي: «ليس به بأس»[1].

وقال ابن عدي: «قد روى عنه الثقات، وأمّا صَفْوَان بن سُلَيْم حيث لم يصلّ عليه إنما لم يصلّ عليه لأجل ما كان يرمى بالقدر، وأمّا في باب الروايات فلا بأس به»[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[3]، وكذا ابن شاهين[4].

فقد عيب إذن على عبْد الله بن أبي لَبيد ما اتّهم به من قدر، وما قاله العقيلي من مخالفته في بعض حديثه أحصى بعضا منها في ضعفائه، وباقي الأقوال إنّما هي في توثيقه، ولذلك قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[5]، و لم يشر الذهبي إلى بدعة القدر، واكتفى بالقول: «ثِقَة»[6]، وإن كان ذكره في "المغني" وقال: « ثبْت، لكنّه كان يرى القدر»[7]، وقال في "الميزان": «ثقة، إلاّ أنه قدري»[8].

10. عَبْد الله بن أبي نجيح يَسَار، المكّي، أبو يَسَار الثقَفي، موْلاَهم (ت131هــ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر، وربما دلّس»[9].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[10].

روى له الجماعة.

تواردت الأقوال على أنّه كان يقول بالقدر:

فقال البخاري: «كان يتّهم بالاعتزال والقدر»[11].

وقال جرير: «رأيت ابن أبي نجيح و لم أكتب عنه؛ كان يرى القدر»[12].

وقال يحيى القطان: «كان من رؤوس الدعاة»[1].

---

(1) التهذيب، 620/3.

(2) الكامل، 241/4 (1069).

(3) الثقات، 46/5 (3782).

(4) ثقات ابن شاهين، ص130 (659).

(5) التقريب، ص261 (3560).

(6) الكاشف، 590/1 (2932).

(7) المغني، 352/1 (3316).

(8) الميزان، 166/4 (4534).

(9) التقريب، ص268 (3662). وترجمته في التهذيب، 684/3-685 (4252)، وتهذيب الكمال، 215/16.

(10) الكاشف، 603/1 (3020).

(11) رواه العقيلي في ضعفائه، 317/2 (903)، و لم أجده في تواريخ البخاري ولا في ضعفائه!

(12) ضعفاء العقيلي، 317/2 (903). و لم يذكراه في التهذيبين!

وقال علي بن المديني: «أمّا الحديث فهو فيه ثقة، وأمّا الرأي فكان قدريا معتزلا»[2].

وقال أبو حاتم: «إنّما يقال في ابن أبي نجِيح القَدَر، وهوصالِح الحديث»[3].

وعن ابن سعد: قال محمد بن عمر: «كان ثِقَة كثير الحديث، ويذكرون أنه كان يقول بالقَدَر»[4].

وقال أحمد: «أصحاب ابن أبي نجيح قَدَرية عامّتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام»[5]، وقال أيضا: « كان يرى القدر، أفسدوه بآخرة، كان جالس عمرو بن عبيد[6] فأفسده، وكان قدريا»[7].

وقال الساجي، عن ابن معين: «كان مشهورا بالقَدَر»[8]، وقال: «ثقة، وكان يُرمى بالقدر»[9].

وقال أيوب: «أيّ رجل أفسدوا! -يعني ابن أبي نجيح-»[10].

وقال العِجْلي: «ثِقَة، ويقال إنه كان يرى القَدَر، ويقال إنّ عَمْرو بن عُبَيْد أفسده»[11].

فهذه الأقوال تدلّ على أنّ عبْد الله بن أبي نجيح تأثّر بمذهب المعتزلة في القدر، كما كان داعية إليه عن تديّن واقتناع بمذهب القدر، وقد أثبت الحافظ بدعته بلفظ "رُمي"، وقصد أنّهم تكلّموا فيه للقدَر.

هذا، وقد وثّقه العلماء:

فقال أحمد: «ابن أبي نجِيح ثِقَة، وكان أبوه من خيار عباد الله»[12].

---

(1) المصدر نفسه، 317/2 (903). ولم يذكراه في التهذيبين! وأورد العقيلي عن يحيى قصّة في أنّ عبْد الله بن أبي نجِيح كان يدعو إلى القدر.

(2) سؤالات ابن أبي شيبة، ص96-97 (99). ولم يذكراه في التهذيبين!

(3) الجرح، 203/5 (947).

(4) الطبقات، 483/5.

(5) العلل ومعرفة الرجال، 260/3 (5148).

(6) عَمْرو بن عُبَيْد بن باب، أبو عثمان البصري (ت144هـ)، تلميذ الحسن البصري، أخذ برأي واصل بن عطاء في الاعتزال والقول بالقدر، فكان شيخ المعتزلة في زمانه. عُرف بالزّهد والعبادة، وكانت له سمعة في عصره. ترجمته في: تاريخ بغداد، 166/12-188 (6652)؛ و فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، عبد الجبار، ص242-250 (الطبقة 04)، والميزان، 329/5-334 (6410).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 538/2 (3552).

(8) التهذيب، 684/3.

(9) تاريخ الدوري، 73/3 (289).

(10) ضعفاء العقيلي، 317/2 (903).

(11) معرفة الثقات، 64/2 (983).

(12) رواية الميموني. انظر: التهذيب، 684/3.

وقال ابن معين[1]، وأبوزرعة[2]، والنسائي[3]: «ثِقَة».

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عن يحيى بن سعيد: «لم يسمع "التفسير" ابن أبي نجيح من مجاهد، قال أبو حاتم: ابن أبي نجيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير، فرويا عن مجاهد من غير سماع»[4].

وقال أحمد عن سفيان بن عيينة: «لما مات عمرو بن دينار كان بقي[5] بعده ابن أبي نجيح»[6].

وذكره النسائي فيمن كان يدلّس[7].

وتبعا لهذا الذي قيل في عبْد الله بن أبي نجِيح، قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر، وربما دلَّس»[8]، واكتفى الحافظ الذهبي بالقول: « ثِقَة»[9]، فلم يذكره لا بقدر ولا بتدليس، وتفسير الأوّل أنّه قال في "الميزان" في عبْد الله بن أبي نجيح وآخرين: «هؤلاء ثقات، وما ثبت عنهم القدر، أو لعلّهم تابوا»[10].

11. عَبْد الوَارِث بن سَعِيد بن ذَكْوَان العَنْبَرِي، مولاهم، أبوعبيدة التَّنُّوري، البصري (ت180هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة ثَبْت، رُمي بالقَدَر و لم يثْبت عنه»[11].

وقال الذهبي: «الحافِظ، ثَبْت صالِح، لكنّه قَدَري»[12].

روى له الجماعة.

جاء في الأصل عن أبي داود، عن أبي علي الموصلي قال: « قلّ يوم جلسنا فيه إلى حمّاد بن زيد إلا نهانا عن جعفر بن سليمان[1]، وعَبْد الوَارِث»[2]. وظاهره للبدعة.

---

(1) ثقات ابن شاهين، ص124 (620)؛ وهي رواية إسحاق بن منصور أيضا. انظر: الجرح، 203/5 (947).

(2) الجرح، 203/5 (947).

(3) التهذيب، 684/3.

(4) الثقات، 05/7 (8759). وانظر: التاريخ الكبير، 233/5 (767)؛ وتاريخ الدوري، 300/4 (4499).

(5) في التهذيب، 685/3 "يفتي" بدل "بقي".

(6) العلل ومعرفة الرجال، 138/3 (4605).

(7) التبيين لأسماء المدلّسين، سبط العجمي، ص130 (45).

(8) التقريب، ص268 (3662).

(9) الكاشف، 603/1 (3020).

(10) الميزان، 215/4 (4656).

(11) التقريب، ص308 (4251). وترجمته في التهذيب، 284/4-286 (4977)، وتهذيب الكمال، 478/18.

(12) الكاشف، 673/1 (3510).

ثم نقل الحافظ الأقوال التي جاءت في قدرية عَبْد الوَارِث فقال:

قال ابن حبان: «كان قَدَرِيًّا مُتْقنًا في الحديث، كان شعبة يقول: يعرف الإتقان في قفاه»[3].

وقال الحسن بن الربيع: «كان يُرمي بالقَدَر»[4].

وقال عبيد الله بن عمير: «لولا الرأي لم يكن به بأس»[5].

وقال الساجي: «كان قَدَريا، صَدُوقا مُتقِنا، ذُمّ لبدعته، كان شعبة يطريه»، وقال: «الذي وضع منه القَدَر فقط»[6].

وقال العجلي: «بصري ثقة، وكان يرى القدر ولا يدعو اليه»[7].

وقال ابن معين: «ثِقَة، إلا أنه كان يرى القَدَر ويظهره. حدثني علي بن أحمد: سمعت هدبة بن خالد: سمعت عَبْد الوَارِث: ما رأيت الاعتزال قط»[8].

وقال الدارمي: «كان يرمى بالقدر، إلاّ أنه كان متقنا»[9].

وذكره الجوزجاني ضمن من يتكلّم في القدر مع اجتهادهم في الدين وصدق ألسنتهم وأمانتهم في الحديث، وقال: «كان من أثبت الناس»[10].

فكل ما سبق يدلّ دلالة ظاهرة على أن عَبْد الوَارِث كان يقول بالقدَر، ويعلنه، وإن لم يكن داعية إليه، لكن نقل البخاري عن عبد الصمد بن عَبْد الوَارِث قال: «إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته يقول قط في القَدَر، وكلام عمرو بن عبيد[11]»[12].

---

(1) جعفر بن سليمان الضبعي (178هـ) تأتي دراسة ترجمته ضمن مبحث التشيّع من مرتبة "صَدُوق". انظر ص314 (رقم 07).

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 107/2 (1268).

(3) الثقات، 140/7.

(4) التهذيب، 285/4.

(5) ثقات ابن شاهين، ص167 (977).

(6) التهذيب، 285/4-286.

(7) معرفة الثقات، 107/2 (1146). وقد نقل الحافظ في تهذيبه توثيق العجلي لعَبْد الوَارِث من غير ذكر عبارته في القول بالقدر!

(8) كذا في التهذيب من إضافاته، 285/4، ولم أجده في روايات ابن معين التي بين يدي!

(9) تاريخ الدارمي، ص54 (61). وهذا من الاستدراكات على الحافظ!

(10) أحوال الرجال، ص184 (334).

(11) سبقت ترجمته. انظر ص235 (حاشية 04).

(12) التاريخ الكبير، 118/6 (1891)؛ والضعفاء الصغير، ص79 (240).

ولعلّ هذا ما اعتمده الحافظ في نفي القدر عن عَبْد الوَارِث بقوله: «ثِقَة ثَبْت، رُمي بالقَدَر و لم يثْبت عنه»[1]، وقد بيّن ذلك في "الهدي" بقوله: «يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد»[2]، واحتجّ له بقوله: «لولا أني أعلم أن كل شيء روى عمرو بن عبيد حق لما رويت عنه شيئا أبدا»، قال: «وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتهم عَبْد الوَارِث»[3]، وهذا بخلاف الذهبي الذي لم يلتفت إلى هذا النفي، وأثبت القدر لعَبْد الوَارِث بقوله: «الحافِظ، ثَبْت صالِح، لكنّه قَدَري»[4]، مع قوله في "الميزان": «إليه المنتهى في التثبت، إلا أنه قدري متعصّب لعمرو بن عبيد»[5].

ومع ذلك فقد تواردت أقوال العلماء في توثيق عَبْد الوَارِث، منها:

قال عبيد الله بن عمير: «قال لي إسماعيل بن علية: إذا حدثك عَبْد الوَارِث بحديث -وشد إسماعيل يده- أي خذه»[6].

وقال أحمد: «كان عَبْد الوَارِث أصح الناس حديثا عن حسين المعلم، وكان صالِحا في الحديث»[7].

وعدّه ابن معين من أَثَبْت شيوخ البصريين[8].

ووثّقه أبوزرعة، وأبو حاتم[9]، وابن نمير[10].

وقال النسائي: «ثِقَة ثَبْت»[11].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة حجة»[12].

---

(1) التقريب، ص308 (4251).

(2) الهدي، ص422.

(3) المصدر نفسه، ص422. ونقل العقيلي عن عبد الواحد بن زيد قال: «قال لي أيوب السختياني: قل للتنوري لا تصحبن عمرو بن عبيد، فلقيته، فأخبرته بما قال أيوب، قال: فقال لي: قل له إني أجد عنده أشياء لا أجدها عند غيره، فأخبرت بذلك أيوب، فقال لي أيوب: قل له من تلك الأشياء أخاف عليك». الضعفاء الكبير، 98/3 (1073).

(4) الكاشف، 673/1 (3510).

(5) الميزان، 430/4.

(6) ثقات ابن شاهين، ص167 (977)؛ والتهذيب، 285/4.

(7) الجرح، 75/6.

(8) سؤالات الدارمي، ص54؛ والجرح، 75/6.

(9) الجرح، 75/6.

(10) التهذيب، 286/4.

(11) المصدر نفسه، 285/4.

(12) الطبقات الكبرى، 289/7.

12. عُبَيْد الله بن محمَّد بن عَائِشَة[1] (ت228هـ).

قال الحافظ: «ثقَة جواد، رُمي بالقَدَر و لم يَثْبُت»[2].

وقال الذهبي: «مُحَدِّث عالِم أخباري، شريف محتَشِم، وثَّقَه أبوحاتِم»[3].

روى له الأربعة إلا ابن ماجه.

صرّح الحافظ في "التقريب" أنّ هذا الراوي قد رُمي بالقدر ولكن لم يصحّ عنه، والذي ورد من أقوال في ذلك:

ما جاء عن أبي دواد، قال: «سمعت أبا سلمة ذكر ابن عائشة فقال: سمع علما كثيرا، ولكنه أفسد نفسه»[4]،

وقال أيضا: «كان عائشة طلاّبة للحديث، عالما بالعربية وأيام الناس، لولا ما أفسد نفسه»[5].

وظاهره ما رُمي به من القول بالقدر.

وقال الساجي: «صَدُوق، قُرِف[6] بالقَدَر، وكان بريئا منه، سمعت ابن أخيه يذكر ذلك، وقال: إنما كان له خلق جميل، وكان يتحبب إلى الناس ويحب المحامِد، فكان كل من جاءه لقيه بالبِشْر، وما كان مذهبه إلا إثبات القَدَر»[7].

فقد أوضح ابن أخي عائشة أنّه لم يكن من القدرية، وإنّما كان يُثبت القدر على معنى أنّ الإنسان مختار في أفعاله فيما هو محاسب عليه، لا أنّه هو من يخلق أفعاله!

ويزيد الأمر توضيحا أن الحافظ نقل عن الساجي أيضا قوله: «الذي وضع منه عندهم نزل بالمانية – يعني القَدَرية– قال: و لم يتصنع لأهل الحديث، وإنما ذكرناه لئلا يغلط عليه فينسب إلى بدعة»[8].

فهذا صريح في أنّ عُبَيْد الله بن محمَّد لم يكن متلبّسا بأيّ نوع بدعة، وإنّما نزل على بعض القدرية، فظنّ من ظنّ أنّه منهم، ولذلك ذكر الحافظ براءته مما كان يُرمى به.

---

(1) ويُعرف أيضا بالعَيْشي، والعائشي، وبابن عائشة؛ لأنه من ولد عائشة بنت طَلْحَة بن عبيد الله التيمي. تاريخ بغداد، 314/10 (5462).

(2) التقريب، ص315 (4334). وترجمته في التهذيب، 344/4-345 (5088)، وتهذيب الكمال، 147/19.

(3) الكاشف، 686/1 (3585).

(4) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 118/2 (1299).

(5) المصدر نفسه، 134/2 (1363).

(6) نقلها في التهذيب "يُرْمى"، وهي "قُرِف" في الأصل تهذيب الكمال، 150/19؛ وفي تاريخ بغداد، 316/10. جاء في الصحاح: يقال: هو يُقْرَفُ بكذا، أي يُرمى ويتّهمُ، فهو مَقْروفٌ. الصحاح، الجوهري، 1415/4.

(7) تاريخ بغداد، 314/10 (5462).

(8) التهذيب، 345/4.

وقد وثّقه العلماء:

فقال أحمد: «صَدُوق في الحديث»[1]، وقال: «إني لأستفصل الحديث عنه»[2].

وقال أبو داود: «صَدُوق في الحديث»[3].

وقال أبوحاتِم: «صَدُوق ثِقَة، روى عنه أحمد بن حنبل، وكان عنده عن حماد بن سلمة تسعة آلاف حديث، وكان عنده رقائق وفصاحة وحسن خلق وسخاء»[4].

وقال ابن خراش: «صَدُوق»[5].

وقال ابن قانع: «ثِقَة»[6].

وقال الساجي: «كان من سادات البصرة غير مدافع، وكان كريما سخيا»[7].

وقال ابن حبان في "الثقات": «كان عالما بأنساب العرب، حافظا، مستقيم الحديث»[8].

وقال إبراهيم الحربي: «ما رأت عيني مثله»[9].

وقد أخذ الحافظ بهذا التوثيق، كما اعتبر ما عرف عن عُبَيْد الله بن محمَّد من كرم وسخاء، فقال: «ثِقَة جواد، رُمي بالقَدَر ولم يَثْبُت»[10]، وفصّل الذهبي ما أُثر عنه من غير إشارة إلى ما اتُّهم به، فقال: «مُحَدِّث عالِم أخباري، شريف محتَشِم، وثَّقَه أبوحاتِم»[11].

13. عَطَاء بن أبي مَيْمُونَة مَنِيع، البَصْرِي، أبومُعَاذ (ت131هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[12].

وقال الذهبي: «صَدُوق»[13].

---

(1) رواية أبي طالب. انظر: الجرح، 335/5 (1583).

(2) قاله الساجي عن الأثرم. انظر: التهذيب، 345/4.

(3) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 134/2 (1364).

(4) الجرح، 335/5 (1583).

(5) تاريخ بغداد، 316/10.

(6) التهذيب، 344/4.

(7) تاريخ بغداد، 316/10.

(8) ثقات ابن حبان، 405/8 (14112).

(9) تاريخ بغداد، 314/10 (5462).

(10) التقريب، ص315 (4334).

(11) الكاشف، 686/1 (3585).

(12) التقريب، ص332 (4601). وترجمته في التهذيب، 501/4 (5403)، وتهذيب الكمال، 117/20.

(13) الكاشف، 24/2 (3806).

روى له الجماعة إلاّ الترمذي.

ذكره بالقدر عدّة:

فقال أبوحاتم: «صالِح، لا يحتج بحديثه، وكان قَدَريا»[1].

وقال حمّاد بن زيد[2]، ويحيى بن سعيد[3]، والبخاري[4]، وابن سعد[5]: «كان يرى القَدَر».

وقال الجوزجاني: «كان رأسا في القدر»[6].

وعلّق الحافظ بقوله: «أنكر الذهبي[7] قول الجوزجاني أنه كان رأسا في القَدَر، فقال: بل هو قَدَري صغير»[8].

وقال ابن معين: «قدري»[9].

وقال ابن عدي: «من يروي عنه يكنيه بأبي معاذ، (ولا يسميه لضعفه، وهو معروف بالقدر)[10]، وفي أحاديثه بعض ما ينكر عليه»[11].

ومع ذلك فقد استعمل الحافظ لفظ "رمي"، وعنى أنّهم تكلّموا فيه للقدر، وإلاّ فقد وثّقه العلماء:

فقال ابن معين[12]، وأبوزرعة[13]، والنسائي[14]، والعِجْلي[15]: «ثِقَة».

وكذا وثَّقَه يعقوب بن سفيان[1].

---

(1) الجرح، 337/6 (1862).

(2) ضعفاء العقيلي، 403/3 (1441).

(3) العلل ومعرفة الرجال، 77/3 (4257)؛ وضعفاء العقيلي، 403/3 (1441). ولم يذكراه في التهذيبين!

(4) الضعفاء الصغير، ص89 (277).

(5) الطبقات، 245/7.

(6) أحوال الرجال، ص184 (335).

(7) الميزان، 96/5 (5656).

(8) التهذيب، 501/4.

(9) الكامل، 368/5 (1529).

(10) ما بين قوسين لم ينقله الحافظ في التهذيب، 501/4 تبعا للأصل!

(11) الكامل، 368/5 (1529).

(12) تاريخ الدوري، 158/4 (3691). وفي ثقات ابن شاهين، ص171 (1020): «ثقة ليس به بأس».

(13) الجرح، 337/6 (1862).

(14) التهذيب، 501/4.

(15) معرفة الثقات، 136/2 (1242). وهو ممّا يستدرك على التهذيبين!

وقال ابن معين أيضا: «ليس به بأس»[2].

وقال البزار: «بصري، مشهور»[3].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[4].

فقول الحافظ فيه: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[5] أخذا بقول من وثّقه، وأيضا لرواية الجماعة إلا الترمذي عنه، أمّا قول الذهبي: «صَدُوق»[6]، فأخذا بقول من لم يجعله حجّة، وإن كان أعرض عن ذكره بالقدر، وكأنّه رأى أنّه لا حاجة لذلك، وقد قال قبل: «قدري صغير، وحديثه في الصحيحين»[7].

14. عَلِيّ بن عَلِيّ بن نِجَاد، الرِّفَاعِي، اليَشْكُرِي، أبوإسْمَاعِيل البَصْرِي (ت؟)[8].

قال الحافظ: «لا بَأس به، رُمي بالقَدَر، وكان عابِدًا، ويقال: كان يشبه النبي ﷺ»[9].

وقال الذهبي: «وثَّقَه غير واحد، قال أبوحاتِم: لا يُحتجّ به»[10].

روى له الأربعة.

لم يذكره أحد بالقدر إلاّ ما رواه علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطّان، قال: «كان يرى القَدَر»[11].

وهو ظاهر قول الترمذي: «كان يحيى -يعني القطان- يتكلّم فيه»[12].

ولأجله أثبت الحافظ رميه بالقدر على خلاف الذهبي.

وباقي الأقوال تكاد تجمع على توثيق عَلِيّ بن عَلِيّ بن نِجَاد:

فعن أحمد: «لم يكن به بأس»[1]، وفي رواية: «صالِح، وقيل: كان يشبه النبيﷺ»[2].

---

(1) المعرفة، 69/2، 201/3.

(2) تاريخ الدوري، 151/4 (3650).

(3) التهذيب، 501/4.

(4) الثقات، 203/5-204 (4539).

(5) التقريب، ص332 (4601).

(6) الكاشف، 24/2 (3806).

(7) الميزان، 96/5 (5656).

(8) قال الحافظ: «من السابعة»، أي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(9) التقريب، ص342-343 (4773). وترجمته في التهذيب، 636/4-637 (5600)، وتهذيب الكمال، 72/21.

(10) الكاشف، 44/2 (3948).

(11) التهذيب، 637/4. وعبارته عند العقيلي في الضعفاء، 240/3 (1238): «كان علي بن علي يقول بالقدر».

(12) السنن، 10/2. عند روايته لحديث الباب من أبواب الصَّلاة؛ بَاب ما يقول عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلاة، 09/2 (242).

وقال ابن معين[3]، وأبوزرعة[4]: «ثقَة».

وقال ابن عمار: «كان عابدا ثِقَة»[5].

وقال ابن أبي حاتِم: «سألت أبي عنه، قال: ليس بحديثه بأس، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا، ثم قال: حدّث وكيع عنه فقال: حدثنا علي بن علي، وكان ثِقَة. قال أبي: وكان حسن الصوت بالقرآن، فاضلا في نفسه»[6].

وقال النسائي: «لا بأس به»[7].

وقال المروذي، عن أحمد: «لم يكن بهذا الشيخ بأس، إلا أنه رفع أحاديث»[8].

وقال أبوبكر البزار: «بصري، ليس به بأس»[9].

وورد تضغيفه عن ابن حبان في "المجروحين"، قال: «كان ممن يخطئ كثيرا على قلة روايته، وينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد»[10].

وليس له عند أبي داود والنسائي غير حديث واحد[11].

15. عَوْفُ بْنُ أبي جَمِيلَة، الأعْرَابي، العَبْدِي، البصري (ت146هـ؟).

---

(1) رواية حرب بن إسماعيل. انظر: التهذيب، 236/4.

(2) التهذيب، 637/4.

(3) تاريخ الدارمي، ص146 (503).

(4) الجرح، 196/6 (1080).

(5) التهذيب، 636/4.

(6) الجرح، 196/6 (1080).

(7) التهذيب، 636/4.

(8) علل الحديث ومعرفة الرجال، ص67 (118).

(9) التهذيب، 636/4.

(10) المجروحين، 112/2 (691).

(11) هو ما رواه أبو سعيد الخدري قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل، قال: لا إله إلا الله، ثلاثا». أبو داود: أَبْوَابُ تَفْرِيعِ اسْتِفْتَاحِ الصَّلَاة بَاب رَفْعِ الْيَدَيْنِ في الصَّلاة؛ بَاب من رَأَى الاسْتِفْتَاحَ بِسُبْحَانَكَ اللهم بحمدك، 206/1 (775)؛ قال أبو داود: « يَقُولُونَ هو عن عَلِيِّ بن عَلِيٍّ عن الْحَسَنِ مُرْسَلا الْوَهْمُ من جَعْفَر» -الراوي عن علي بن علي؛ والنسائي: الافتتاح؛ نَوْعٌ آخَرُ من الذِّكْرِ بين افْتِتَاحِ الصَّلاةِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَة، 132/2 (899-900). ورواه الترمذي: أبواب الصَّلاة؛ بَاب ما يقول عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلاة، 09/2 (242). وقال: « حَدِيثُ أبي سَعِيدٍ أشهر حَدِيثٍ في هذا البَابِ»، وله حديث آخر عن الحسن عن أبي هريرة في صفَة الْقِيَامَة وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ؛ بَاب ما جاء في الْعَرْضِ، 617/4 (2425)، قال الترمذي: «لا يَصِحُّ هذا الْحَدِيثُ من قِبَلِ أَنَّ الْحَسَنَ لم يَسْمَعْ من أبي هُرَيْرَةَ».

رُمي بالتشيع والقَدَر، وقد سبق دراسة ترجمته في بحث التشيع!

16. الفَضْل بن عِيسَى بن أبَان الرَّقَّاشِي، أبُوعِيسَى البَصْرِي، الوَاعِظ (ت؟)[1].

قال الحافظ: «مُنْكَر الحديث، ورُمي بالقَدَر»[2].

وقال الذهبي: «ساقِط»[3].

روى له ابن ماجه.

أجمعوا على تضعيفه زيادة على رميه بالقدر:

فعن ابن معين: «قدري»[4]، وفي رواية: «كان قاصا، وكان رجل سوء، قلت: فحديثه؟ قال: لا تسأل عن القَدَري الخبيث»[5].

وقال أيوب: «لو أن فضلا الرقاشي ولد أخرس كان خيرا له»[6]، قال ابن أبي حاتم: «من أجل أنه كان قدريا»[7].

وقال ابن عيينة: «كان يرى القَدَر، وكان أهلا أن لا يروى عنه»[8].

وقال الساجي: «كان ضعيف الحديث قَدَريا»[9].

وقال أبوزرعة في "سؤالات البرذعي": «شيخ صالح إلا أنه ضعيف، وكان قدريا، وكان قاصا»[10].

وقال يعقوب بن سفيان: «معتزلي، ضعيف الحديث»[11].

وقال ابن حبان: «كان قدريا داعية إلى القدر، وكان يقص بالبصرة، ممن يروى المناكير عن المشاهير»[12].

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة» أي من عاصروا الخامسة ممن رأى الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

(2) التقريب، ص382 (5413). وترجمته في التهذيب، 5/262-263 (6386)، وتهذيب الكمال، 23/244.

(3) الكاشف، 2/122 (4473).

(4) تاريخ الدوري، 4/217.

(5) رواية أبي بك بن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 7/64 (367)؛ والمجروحين، 2/210-211 (873).

(6) التاريخ الكبير، 7/118.

(7) الجرح، 7/64 (367).

(8) التاريخ الكبير، 7/118؛ والضعفاء الصغير، ص93 (296).

(9) التهذيب، 5/263.

(10) سؤالات البرذعي، ص338-339. وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(11) المعرفة، 3/210.

(12) المجروحين، 2/210-211 (873). ولم يذكره الحافظ!

وقال البزار: «يذهب للقدر، ولا نكتب عنه إلاّ ما لم نجده عند غيره»[1].

وذكره العقيلي في ضعفائه، وقال: «كان يرى القدر»، وروى عن معاذ بن معاذ قال: «أخبرني من حضر الفَضْل بن عِيسَى الرقاشي وأتاه رجل وأخبره عن قوم غرقوا في البطيحة، فقال فضل: هبوب الريح، وشدّة الموج، وضعف الملاح»[2].

ففي هذا الخبر -إن صحّ- تفسير لمذهب القدر، وأنّه القول بالأسباب، وهذا لا ينافي كون الأسباب في حد ذاتها هي من تقدير الله ﷻ.

ومن الذين ضعّفوه:

قال ابن عيينة: «لا شيء»[3].

وقال أحمد[4]، والنسائي[5]: «ضعيف»، زاد النسائي: «ليس بثِقَة»[6].

وقال أبوزرعة: «منكر الحديث»[7].

وقال أبوحاتِم: «في حديثه بعض الوهن، وهو منكر الحديث، ليس بقوي»[8].

وقال أبو داود وقد سئل عن كتابة حديثه: «لا، ولا كرامة»[9]، وقال مرّة: «كان هالكا»[10]، وقال أيضا: «كان من أخبث الناس قولا»[11].

وقال ابن عدي: «الضعف بيِّن على ما يرويه»[12].

---

(1) كشف الأستار، 552، نقلا عن محقّق تهذيب الكمال، 248/23 (تكملة الحاشية7). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(2) ضعفاء العقيلي، 442/3 (1490). ولم يذكره الحافظ في "التهذيب"!

(3) الجرح، 64/7 (367).

(4) العلل ومعرفة الرجال، 55/3 (4144).

(5) الضعفاء والمتروكين، ص87 (492).

(6) التهذيب، 262/5.

(7) الجرح، 64/7 (367).

(8) الجرح، 64/7 (367).

(9) سؤالات الآجري، ص277 (386).

(10) المصدر نفسه، ص323 (498).

(11) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 25/2 (1010).

(12) الكامل، 13/6 (1559).

فالحافظ ابن حجر أثبت ما قاله أبو زرعة وأبو حاتم من أنه منكر الحديث، إضافة إلى ما رُمي به من القَدَر، و لم يلتفت الذهبي إلى قدريته كونه ساقط الحديث.

17. هَارُون بن مُوسَى الأزْدِي، العَتَكي، مولاهم، الأعْوَر، النَّحْوِي، البَصْرِي (ت؟)[1].

قال الحافظ: «ثِقَة مُقْرِئ، إلا أنَّه رُمي بالقَدَر»[2].

وقال الذهبي: «صَدُوق، علاَّمة، نبِيل»[3].

روى له الجماعة إلاّ ابن ماجه.

جاء ذكره بالقَدَر عن سُلَيْمَان بن حَرْب، قال: «حدثنا هَارُون الأعْوَر، وكان شديد القول في القَدَر»[4].

وروى الآجري عن أبي داود قال: «حدثني من سمع الأصمعي سئل عنه، فقال: ثِقَة، ولوكان لي عليه سلطان لضربته»[5]، وكأنه قصد ما كان يقول به من القدر.

وأمّا شدّة القول بالقدر التي نقلها سُلَيْمَان بن حَرْب فلم تكن لتمنع من التحديث عنه؛ لقول سُلَيْمان نفسه: «حدثنا هَارُون الأعْوَر».

والحافظ وإن قال عنه: «ثِقَة مُقْرِئ، إلا أنَّه رُمي بالقَدَر»[6]، فقد ردّ في "الهدي" على قول سُلَيْمان برواية الأئمة الخمسة عنه[7]، وأما الحافظ الذهبي فلم يلتفت إلى مذهبه، ولا ذكره في "الميزان"، لاسيما وقد روى له أصحاب الصحيح.

وقد وثّقه العلماء:

فقال ابن معين: «ثِقَة»[8].

وقال أبوحاتِم السجستاني عن الأصمعي: «كان ثِقَة مأمونا»[9].

وقال أبوزرعة[10]، وأبو داود[1]: «ثِقَة».

---

(1) قال الحافظ: «من السابعة»، أي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(2) التقريب، ص500 (7246). وترجمته في التهذيب، 6/615-616 (8513)، وتهذيب الكمال، 30/115.

(3) الكاشف، 2/332 (5923).

(4) المعرفة والتاريخ ليعقوب، 2/153.

(5) سؤالات الآجري، ص316 (481).

(6) التقريب، ص500 (7246).

(7) الهدي، ص447.

(8) تاريخ الدوري، 4/183 (3843)؛ وتاريخ الدارمي، ص224 (855).

(9) ثقات ابن شاهين، ص249 (1516)؛ وتاريخ بغداد، 14/03 (7346).

(10) الجرح، 9/94 (394).

وقال البزار: «ليس به بأس»[2].

وقال شعبة: «هَارُون الأعْوَر من خيار المسلمين، ثلاثا»[3].

وعن أبي عبيدة الحدّاد: «حدثنا هَارُون الأعْوَر، وكان صَدُوقا حافظا»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

18. هِشَام بن أبي عبْد الله سَنْبَر، أبو بَكْر البَصْرِي، الدَّسْتوَائي[6] (ت154هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة ثَبْت، وقد رُمي بالقَدَر»[7].

وقال الذهبي: «الحافِظ، وكان يطلب العلم لله، قال الطيالسي: هشام أمير المؤمنين في الحديث»[8].

روى له الجماعة.

تجمع أقوال العلماء على أنّ هِشَاما ثقة حجة متقن ورِع في الحديث:

فعن شعبة: «هشام الدَّسْتوَائي أحفظ مني عن قتادة»[9]، وفي رواية: «أعلم بحديث قتادة مني، وأكثر مجالسة له مني»[10]، وقال: «ما من الناس أحد أقول إنه طلب الحديث يريد به وجه الله ﷻ إلا هشام الدَّسْتوَائي، وكان يقول ليتنا ننجو من هذا الحديث كفافا؛ لا لنا ولا علينا، قال شعبة: فإذا كان هشام يقول هذا، فكيف نحن؟!»[11].

وكان يحيى بن سعيد القطان إذا سمع الحديث من هشام الدَّسْتوَائي لا يبالي أن لا يسمعه من غيره[12].

---

(1) سؤالات الآجري، ص316 (481).

(2) التهذيب، 616/6.

(3) الجرح، 94/9 (394).

(4) تاريخ بغداد، 03/14 (7346).

(5) الثقات، 237/9 (16196).

(6) قال ابن حبان: «دَستواء موضع بالأهواز، كان يبيع الثياب التي تجلب منها فنسب إليها». الثقات، 569/7 (11512). ومدينة الأهواز حاليا هي عاصمة مقاطعة خوزستان في الجزء الجنوبي الغربي من إيران، كما في موسوعة المورد، 58/1-59.

(7) التقريب، ص503 (7299). وترجمته في التهذيب، 644/6-646 (8571)، وتهذيب الكمال، 215/30.

(8) الكاشف، 337/2 (5969).

(9) الجرح، 59/9 (240).

(10) رواية أبي بكر بن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 59/9 (240).

(11) المصدر نفسه، 59/9 (240).

(12) نفسه، 59/9 (240).

وسأل أبو حاتم أحمد بن حنبل عن هشام، فقدّمه على الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير، وقال: «الدَّسْتوَائي لا تسأل عنه أحدا، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه؛ مثله عسى، وأما أثبت منه، فلا»[1].

وكذا قدّمه ابن المديني في سؤال أبي حاتم له على الأوزاعي، وقال: «إذا سمعت عن هشام، عن يحيى، فلا ترد به بدلا»[2].

وكذا قدّمه كل من أبي حاتم وأبي زرعة في أصحاب قتادة، ويحيى بن أبي كثير.

ومع هذه الأقوال وغيرها، فقد جاء ذكره بالقدر:

فقال أحمد: «قال ابن علية: قلت لابن عون: إن هشام الدستوائي، وذكر صلاحه وفضله، وذكره بخير، إلا أنه يرى شيئا من القدر، فحول ابن عون وجهه عني حيث ذكر القدر»[3].

وقال محمد بن سعد: «كان ثقة ثبتا في الحديث، حجة، إلا أنه يرمى بالقَدَر»[4].

وقال العِجْلي: «بصري، ثقة، ثبت فى الحديث، كان أروى الناس عن ثلاثة: عن قتادة، وحماد بن أبي سليمان، ويحيى بن أبي كثير، كان يقول بالقَدَر ولم يكن يدعو إليه»[5].

وعدّه الجوزجاني ممّن تكلم في القدر، قال: «وكان من أثبت الناس»[6].

وقد احتجّ له الحافظ في هديه برواية الأئمة الستة له[7]، ولم يذكره الحافظ الذهبي بمذهبه في القدر، بل نقل قول أبي داود الطيالسي وأنّه أمير المؤمنين في الحديث[8]، ولعلّه رجح رجوعه عن القدر، حيث قال في "الميزن": «أحد الأثبات، إلاّ أنه رمي بالقدر فيما قيل: قاله العجلي، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي، ويحيى بن معين، وقيل رجع عنه»[9].

19. يَحْيَى بن حَمْزَة بن وَاقِد الحَضْرَمي، أبو عبْد الرحمن الدِّمَشْقِي، القَاضِي (ت183هـ).

---

(1) نفسه.

(2) نفسه.

(3) العلل ومعرفة الرجال، 68/2 (1573). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(4) الطبقات، 279/7. وعبارة التهذيب: "يرى القَدَر".

(5) معرفة الثقات، 330/2 (1903). ومع أن الحافظ نقل في تهذيبه عبارة العجلي الأولى، إلا أنه لم يشر إلى عبارته في قول هشام بالقدر، مع أنه أثبتها في الهدي، ص448!

(6) أحوال الرجال، ص183 (331).

(7) الهدي، ص448.

(8) الجرح، 60/9 (240).

(9) الميزان، 83/7 (9237).

قال الحافظ: «ثِقَة، رُمي بالقَدَر»[1].

وقال الذهبي: «ثِقَة إمام»[2].

روى له الجماعة.

ذكره بالقَدَر عدّة:

فقال ابن معين: «كان يرمي بالقدر»[3]، وفي رواية: «كان قَدَريا»[4].

وقال الغلابي: «كان ثِقَة، وكان يطريه القَدَر»[5].

وقال الآجري عن أبي داود: «ثِقَة، قلت: كان قَدَريا؟ قال: نعم»[6].

فقول الحافظ: «ثِقَة رُمي بالقَدَر»[7]، على معنى أنّه كان يقول فعلا بالقَدَر[8]، مع أن الحافظ الذهبي لم يشر إلى مذهبه، مع أنّه نقل في ميزانه عن ابن معين: «كان يرمى بالقدر»[9]، بل عدّه ثقة إماما، مما يُستفاد منه عدم تأثير قوله بالقَدَر في حجيته.

وقد جاء توثيقه عن عدّة:

فقال أحمد: «ليس به بأس»[10].

وقال غير واحد عن ابن معين: «ثِقَة»[11].

وقال أبوحاتِم: «كان صَدُوقا»[12].

وقال دُحَيْم: «ثِقَة عالم، عالم لا أشك»[13].

وقال النسائي[1]، ويعقوب بن سفيان[2]، والعِجْلي[3]: «ثِقَة».

---

(1) التقريب، ص519 (7536). وترجمته في التهذيب، 7/29-30 (8829)، وتهذيب الكمال، 31/287.

(2) الكاشف، 2/364 (6159).

(3) تاريخ الدوري، 4/441 (5204).

(4) المصدر نفسه، 4/474 (5355).

(5) كذا في تهذيب الكمال، 31/281، وفي التهذيب، 7/29: "ورُمي بالقَدَر".

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 2/207 (1610).

(7) التقريب، ص519 (7536).

(8) انظر ما قاله في الهدي، ص451.

(9) الميزان، 7/169 (9494).

(10) في رواية ابنه صالح، والمروذي. انظر: علل الحديث ومعرفة الرجال، ص36 (07)؛ والجرح، 9/136 (580).

(11) التهذيب، 7/29.

(12) الجرح، 9/136 (580).

(13) التهذيب، 7/29.

وقال عبد الله بن محمد بن سيار: «لا بأس به»[4].

وقال محمد بن سعد: «كان كثير الحديث صالِحه»[5].

وقال يعقوب بن شيبة: «ثِقَة مشهور»[6].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[7].

فهؤلاء هم الرواة الذين رموا بالقدر من مختلف المراتب، ما عدا مرتبة "صدوق"، والذي يمكن استنتاجه أن الحافظ كان يستعمل لفظ "الرمي بالقدر" ولا يقصد به تضعيف النسبة، بل المقصود في الغالب أن الراوي تكلموا فيه لأجل القدر، وهذا إن كان ثقة، فهو مقبول ومحتجّ به، وإلاّ فالقدر قد يُذكر كجرح تال لجرح آخر.

مع ملاحظة أنّ بدعة "القدر" في حدّ ذاتها تُعدّ بدعة خفيفة من حيث إنّ المتلبّسين بها احتملوها عن تأويل في مقابل من يقولون بالجبر، وبرّروا ظلمهم بأنّ الإنسان مسيَّر لا مخيَّر.

وفيما يلي المبحث الثالث ورواة الإرجاء.

---

(1) المصدر نفسه، 29/7.

(2) المعرفة، 266/2.

(3) معرفة الثقات، 350/2 (1972).

(4) تاريخ دمشق، 130/64.

(5) الطبقات، 469/7.

(6) التهذيب، 30/7.

(7) الثقات، 614/7 (11725).

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء

وهم أربعة عشر (14) راويا، وهذه تراجمهم:

1. إبْرَاهِيم بن طَهْمَان الخُرَاسَاني، أبو سَعِيد (ت168هـ).

قال الحافظ: «ثِقَة يُغْرِب، وتُكلّم فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه»(1).

وقال الذهبي: «من أئمّة الإسلام، وفيه إرجاء، وثّقه أحمد وأبو حاتم»(2).

روى له الجماعة.

اتّفقت جملة الأقوال على توثيق إبْرَاهِيم بن طَهْمَان إلاّ ما ندر، وهو مردود كما قرّره الحافظ في "التهذيب"، وأمّا الإرجاء، فقد ذكره به غير واحد:

فقال صالح جزرة:« ثقة، حسن الحديث، يميل شيئا إلى الإرجاء في الإيمان، حبّب الله حديثه إلى الناس، جيّد الرواية»(3).

وظاهره أنّه لم يكن داعية إلى الإرجاء، لكن ورد ما يدلّ على أنّه كان داعية إليه، وهو قول أبي داود: «ثقة، وكان من أهل سَرْخَس(4)، فخرج يريد الحج، فقدم نيسابور، فوجدهم على قول جهم، فقال: الإقامة على هؤلاء أفضل من الحج، فنقلهم من قول جهم(5)، إلى الإرجاء»(6).

وممّن ذكره أيضا بالإرجاء:

قول أحمد: «كان يرى الإرجاء، وكان شديدا على الجهميّة»(7)، وفي رواية: «هو صحيح الحديث مقارب، إلاّ أنه كان يرى الإرجاء»(8).

وسئل عنه سفيان بن عيينة، فقال: «كان ذاك مُرْجِئا»(1).

---

(1) التقريب، ص30 (رقم 189). وترجمته في التهذيب، 1/122-124 (231)؛ وتهذيب الكمال، 2/108.

(2) الكاشف، 1/214 (148).

(3) التهذيب، 1/123.

(4) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان، 3/208: «بفتح أوله وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين مهملة، ويقال: سَرَخَس، بالتحريك، والأول أكثر، مدينة قديمة من نواحي خراسان، كبيرة واسعة، وهي بين نيسابور ومرو، في وسط الطريق، بينها وبين كل واحدة منهما ست مراحل».

(5) لأنّ من عقائد الجهميّة: أنّ الإيمان معرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط. انظر بحث آراء الجهمية في رسالة الماجستير المطبوعة، للباحثة: منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، ص121.

(6) لم يذكره في التهذيب! وهو في تهذيب الكمال، 2/111، وقد نقله عن تاريخ بغداد، 6/107.

(7) التهذيب، 1/124. وعبارته في تاريخ بغداد من رواية حنبل بن إسحاق: «كان مرجئا، وكان شديدا على الجهميّة». تاريخ بغداد، 6/108.

(8) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص359 (559). ولم يذكره في التهذيب!

وقال الدارقطني: «ثقة، إنّما تكلّموا فيه للإرجاء»[2].

وقال الجوزجاني: «كان فاضلا، يُرمى بالإرجاء»[3].

ولخّص الحافظ القول فيه ردّا على من ضعّفه بتفرّده عن الثقات بأشياء معضلات[4]، قال: «الحقّ فيه أنه ثقة، صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، و لم يثبت غلوّه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه»[5].

وعبارة الحاكم: «مذهب إبراهيم الذي نُقل إلينا عنه بخلافه -أي بخلاف الإرجاء- فلا أدري أكان ينتحلها ثمّ رجع عنها؟ أو اشتبه على النّاقلين حقيقة الحال فيما نقلوه»[6].

وقد سبق قول أبي داود، وأنّه كان داعية إلى الإرجاء، وقد يكون رجع عنه فعلا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ورد ما يفسّر الإرجاء الذي كان يقول به إبْرَاهِيم بن طَهْمَان، فعن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي[7] (ت236هـ)، قال: «لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث؛ أن الإيمان قول بلا عمل، وأنّ ترك العمل لا يضرّ بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفّرون الناس بالذنوب، وكانوا يرجئون ولا يكفّرون بالذنوب، ونحن كذلك»[8].

وزاد الأمر توضيحا بنقله عن سفيان بن عيينة قوله: «نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين يدينون ديننا، ويصلّون صلاتنا، وإن عملوا أيّ عمل»[9].

وبذلك يظهر أنّ إبْرَاهِيم بن طَهْمَان، إن صحّ أنّه كان يقول بالإرجاء، فليس هو الإرجاء البدعي، وإنّما على معنى إرجاء الحكم على أهل الكبائر إلى الله ﷻ؛ إن شاء عذّبهم، وإن شاء غفر لهم، وهو مذهب عامّة أهل الحديث وغيرهم، أو أنّه كان يقول به على معنى أنّ العمل لا يدخل في أصل مسمّى الإيمان، وإن كان من لوازمه، لا أنّه ترك للعمل نهائيا، كما هو اعتقاد مرجئة البدعة، ولذلك روى له الجماعة.

---

(1) لم يذكره في التهذيب! وهو في تهذيب الكمال، 111/2.

(2) التهذيب، 123/1.

(3) أحوال الرّجال، ص209 (رقم 388). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) وهو قول ابن حبان في الثقات، 27/6 (6579). وقد جعل أمره مشتبها، ممّن له مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء.

(5) التهذيب، 124/1.

(6) تاريخ نيسابور، الحاكم، نقلا عن تهذيب الكمال، 144/2 (حاشية).

(7) تأتي دراسة ترجمته في مبحث التشيّع من الفصل الرابع. انظر: ص338 (رقم 22).

(8)تاريخ بغداد، 109/6. ونقله في تهذيب الكمال، 111/2.

(9) تاريخ بغداد، 109/6.

2. أيُّوب بن عَائذ بن مُدْلِج الطَّائي، البُحْتُرِي، الكُوفي (ت؟)[1].

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالإرجاء»[2].

وقال الذهبي: «ثقة»[3].

روى له الشيخان والترمذي والنسائي.

نقل الحافظ رميه بالإرجاء عن غير واحد:

فقال البخاري: «كان يرى الإرجاء، وهو صدوق»[4].

وقال ابن المبارك: «كان صاحب عبادة، ولكنّه كان مُرْجِئا»[5].

وقال أبو داود: «ثقة، إلاّ أنّه مُرْجِئ»[6].

وقال ابن حبان: «كان مُرْجِئا يخطئ»[7].

ولم يرد ما يُفسّر نوع الإرجاء الذي كان ينتحله أيُّوب بن عَائِذ، وظاهره ما سبقت الإشارة إليه في ترجمة إبْرَاهِيم بن طَهْمَان من أنّ العمل لا يدخل في أصل مسمّى الإيمان، والذي من نتائجه عدم القول بزيادة الإيمان ونقصانه.

هذا، وقد وُثّق أيُّوب بن عَائِذ من قبل آخرين:

فقال ابن المديني[8]، وابن معين[9]، والنسائي[10]، والعجلي[11]، وأبو حاتم: «ثقة»، زاد أبو حاتم: «صالح الحديث، صدوق»[12].

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة -صغار التابعين- لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(2) التقريب، ص57 (رقم 616). وترجمته في التهذيب، 382/1 (748)؛ وتهذيب الكمال، 478/3.

(3) الكاشف، 261/1 (519).

(4) التاريخ الكبير، 420/1 (1346)؛ والضعفاء الصغير، ص18 (24).

(5) التهذيب، 382/1.

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 300/1.

(7) الثقات، 59/6 (6718).

(8) ثقات ابن شاهين، ص31 (28).

(9) تاريخ الدوري، 483/3 (2365).

(10) التهذيب، 382/1.

(11) معرفة الثقات، 240/1 (135).

(12) الجرح، 252/2 (906).

وقال أبو داود في رواية: «لا بأس به»[1].

فقول الحافظ: «ثقة، رمي بالإرجاء»[2]، قصد أنّه ضُعّف أو تُكُلِّم فيه للإرجاء، وإلاّ فهو ثقة معتمد الرواية، وقد روى له الشيخان، وإن كان البخاري لم يخرج له إلاّ حديثا واحدا[3] بمتابعة شعبة[4]، ولم يُشر الحافظ الذهبي إلى بدعته، بل وانتقد البخاري في صنيعه، فقال: «أورده في الضعفاء لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به»[5].

3. الجَارُود بن مُعَاذ السُّلَمي، التِّرْمِذي (ت244هـ).

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالإرجاء»[6].

وقال الذهبي: «ثقة»[7].

روى له الترمذي والنسائي.

ذكره بالإرجاء:

النسائي، قال: «ثقة، إلاّ أنه كان يميل إلى الإرجاء»[8].

وعن مسلمة بن قاسم: «كان يميل إلى الإرجاء، وليس بذاك»[9].

وبقي قول ابن حبان في "الثقات": «مستقيم الحديث»[10].

فهذا كلّ ما قيل في الجَارُود، وقد اعتمد الحافظ على النسائي في قوله: «ثقة، رمي بالإرجاء»[11]، ووثّقه الذهبي من غير إشارة إلى إرجائه، ولم يذكره في ضعفائه.

4. الحَسَن بن مُحَمَّد بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، أبو محمَّد، المدني، وأبوه ابن الحنفيّة (ت99 أو 100هـ).

---

(1) التهذيب، 382/1.

(2) التقريب، ص57 (رقم 616).

(3) وهو حديث أبي موسى الأشعري ﷺ في بعثه على قومه. البخاري: المغازي؛ بَاب بَعْثُ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٍ بن جبل رضي الله عنهما إلى الْيَمَنِ قبل حَجَّةِ الْوَدَاعِ، 1579/4 (4089).

(4) قاله الحافظ في الهدي، ص392.

(5) الميزان، 459/1 (1085). وترجم له باسم "أيوب بن صالح بن عائذ"!

(6) التقريب، ص76 (رقم 882). وترجمته في التهذيب، 530/1 (1043)؛ وتهذيب الكمال، 476/4.

(7) الكاشف، 288/1 (742).

(8) التهذيب، 530/1.

(9) المصدر نفسه، 530/1. وفي طبعة دار الفكر "وليس هناك"، كأنّه نفي للإرجاء عنه!

(10) الثقات، 166/8 (12776).

(11) التقريب، ص76 (رقم 882).

قال الحافظ: «ثقة فقيه، يقال إنه أوّل من تكلّم في الارجاء»[1].

وقال الذهبي: «هو أوّل المُرْجِئة، ألّف في ذلك، قال عمرو بن دينار: أخبرنا الحَسَن بن مَحَمَّد، و لم أر أحدا قط أعلم منه»[2].

روى له الجماعة.

لم تختلف الأقوال في أنّ الحَسَن بن مَحَمَّد بن الحَنَفِيَّة كان من أوثق الناس، كما لم تختلف أيضا عن جماعة أنه أوّل من تكلّم في الإرجاء، بل وألّف فيه كتابا، والحافظ -وهو يثبت هذه الحقيقة- قد بينّ في تهذيبه معنى الإرجاء الذي تكلّم فيه الحَسَن بن مَحَمَّد، بعد أن وقف على كتابه المذكور، وينقل كلامه فيقول: «ونوالي أبا بكر، وعمر -رضى الله عنهما- ونجاهد فيهما، لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة، و لم تشك في أمرهما، ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة، فنكل أمرهم إلى الله»[3]، قال الحافظ تعليقا: «فمعنى الذي تكلّم فيه الحَسَن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئا أومصيبا، وكان يرى أنه يرجئ الأمر فيهما، وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان، فلم يُعرِّج عليه، فلا يلحقه بذلك عاب»[4].

وذلك أنّ هذا الذي صار إليه الحَسَن بن مَحَمَّد اجتهاد منه، خالف به ما كان سائدا من موالاة إحدى الطائفتين المقتتلتين، والتبرّأ من الأخرى، يدلّ عليه ما نقله المزّي عن ابن الحنفيّة أبي الحسن، أنّه قال لابنه لّما بلغه مقالته بعد أن ضربه بعصا فشجّه: «لا تولي أباك عليا؟!»[5].

على أنّه نُقل عن الحَسَن بن مَحَمَّد أنّه ندم على كتابه في الإرجاء بقوله: «لوددت أنّي كنت متّ و لم أكتبه»[6]، وذلك لأنّه اتُخذ أصلا لكلّ من قال بالإرجاء ممّن جاء بعده.

5. خَلَف بن أيُّوب العَامِري، أبو سَعِيد البَلْخِي (ت215هـ).

قال الحافظ: «فقيه أهل الرأي، ضعّفه يحيى بن معين، ورمي بالإرجاء»[7].

---

(1) التقريب، ص103 (رقم 1284). وترجمته في التهذيب، 2/70-72 (1519)؛ وتهذيب الكمال، 6/567.

(2) الكاشف، 1/329 (1065).

(3) التهذيب، 2/71.

(4) المصدر نفسه، 2/71.

(5) تهذيب الكمال، 6/322.

(6) طبقات ابن سعد، 5/328.

(7) التقريب، ص134 (رقم 1726). وترجمته في التهذيب، 2/319-320 (2042)؛ وتهذيب الكمال، 8/273.

وقال الذهبي: «رأس في الإرجاء، ثقة، قال الحاكم: كان مفتي بَلْخ وزاهدها، زاره صاحب بَلْخ فأعرض عنه»[1].

روى له الترمذي.

جاء ذكره بالإرجاء، وبالغلوّ فيه عن اثنين:

فقد ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان مُرْجِئا غاليا، أستحبّ مجانبة حديثه لتعصّبه في الإرجاء، وبغضه من ينتحل السنن، وقمعه إياهم جهده»[2].

وقال العقيلي: «حدّث عن عوف[3]، وقيس[4] بمناكير، وكان مُرْجِئا»[5].

وظاهر مذهب الإرجاء الذي كان ينتحله خَلَف بن أَيُّوب، ما كان عليه الحنفيّة من القول بأنّ العمل لا يدخل في أصل مسمّى الإيمان، لا أنّ الإيمان قول بلا عمل[6]، يؤيّده ما جاء عن الخليلي قوله: «صدوق مشهور، كان يوصف بالستر والصلاح والزهد، وكان فقيها على رأي الكوفيين»[7]، فعبارته الأخيرة قرينة تدلّ على هذا التفسير، زيادة على أنّه وثّق:

فعن أبي حاتم: «يُروى عنه»[1].

---

(1) الكاشف، 373/1 (1396).

(2) الثقات، 227/8 (13149)، 228/8 (13151).

(3) هو ابن أبي جميلة الأعرابي الذي سبقت دراسة ترجمته في مبحث رواة التشيّع من هذا الفصل. انظر ص178.

(4) أي قيس بن الربيع.

(5) ضعفاء العقيلي، 24/2 (443)، وحكاه عنه أبو الحسن بن القطان الفاسي من قول الإمام أحمد في بيان الوَهْم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، 30/4. قلت: وكذا نقله الحافظ من كلام الإمام أحمد، وصحّح الذهبي في الميزان، 449/2 (2537)، كونه من قول العقيلي بعد أن حكى نسبة ابن القطان الفاسي له إلى الإمام أحمد، وقد رجعت إلى ضعفاء العقيلي، فوجدت عبارته بعد أن روى كلام عبد الله بن أحمد عن أبيه، وتضعيف ابن معين لخلف، قلت: وجدت عبارته هكذا: "قال: أما الحديث الأول فإسناده مستقيم، ولكن حدّث خلف هذا عن قيس وعوف بمناكير..."، فالظاهر والله أعلم أن لفظة "قال" يعود ضمير فاعلها على العقيلي، وهي حكاية راوية الضعفاء الكبير، وعليه يُرجح ما ذهب إليه الذهبي، من أنه من كلام العقيلي، وهذا ما أثبته في المتن؛ لأن قول الإمام أحمد نقله العقيلي قبل عبارته هاته، وسيأتي توثيقه من العلل.

(6) تعدّ كتب الفرق أبا حنيفة وأصحابه من جملة المرجئة، حيث أطلق عليهم مصطلح "مرجئة السنّة"؛ لقولهم «الإيمان هو الإقرار والتصديق»، وأنّه «لا يزيد ولا ينقص»، في مقابل أهل الحديث الذين يقولون بأنّ الإيمان تصديق وقول وعمل. انظر: الشّرح الميسّر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، أبو حنيفة، ص55؛ ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، 221/1؛ والفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص203؛ والملل والنحل، الشهرستاني، 189/1.

(7) الإرشاد، 929/3.

وأطال الحاكم ترجمته في "تاريخ نيسابور"، وقال فيه: «فقيه أهل بلخ وزاهدهم، تفقه بأبي يوسف وابن أبي ليلى، وأخذ الزهد عن إبْرَاهِيم بن أدْهَم»[2].

لكن قال فيه ابن معين: «ضعيف»[3].

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عنه فلم يثبته»[4].

فقد اعتمد كل من الحافظ والذهبي على ما نقله الحاكم، وإن وثّقه الذهبي جعله رأسا في الإرجاء[5].

هذا، وقد روى له الترمذي حديثا واحدا، قال:

حدثنا أبو كُرَيْبٍ: حدثنا خَلَفُ بن أَيُّوبَ الْعَامِرِيُّ، عن عَوْفٍ، عن ابن سِيرِينَ، عن أبي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «خَصْلَتَانِ لا تَجْتَمِعَانِ في مُنَافِقٍ: حُسْنُ سَمْتٍ، ولا فِقْهٌ في الدِّينِ»[6].

قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، ولا نَعْرِفُ هذا الحديث من حديث عَوْفٍ إلا من حديث هذا الشَّيْخِ: خَلَفِ بن أَيُّوبَ الْعَامِرِيِّ، و لم أَرَ أَحَدًا يَرْوِي عنه غير أبي كُرَيْبٍ مُحَمَّدِ بن الْعَلَاءِ، ولا أَدْرِي كَيْفَ هو»[7].

6. ذَرّ بن عَبْد الله الْمُرْهِبِي (ت قبل 100هـ).

قال الحافظ: «ثقة عابد، رمي بالإرجاء»[8].

وقال الذهبي: «هجره سعيد بن جبير لإرجائه، مُوَثَّق»[9].

روى له الجماعة.

ذكره بالإرجاء غير واحد:

فقال أبو داود: «كان مُرْجِئا»[1].

---

(1) الجرح، 370/3 (1687).

(2) التهذيب، 320/2. وهذا والذي سبق من توثيق لخَلَف بن أيُّوب فيه رد على أبي الحسن القطان، حيث قال عنه: «لم يوثّقه أحد». بيان الوَهْم والإيهام، 30/4.

(3) رواية معاوية بن صالح. انظر: ضعفاء العقيلي، 24/2 (443).

(4) علل الحديث ومعرفة الرجال، 201/3 (4867).

(5) وقال عنه في المغني، 211/1 (1930): «صادق، ضعّفه ابن معين».

(6) الترمذي: العلم؛ بَاب ما جاء في فَضْلِ الْفِقْهِ على الْعِبَادَةِ، 49/5 (2684).

(7) وقال العقيلي: «ليس له أصل من حديث عوف، وإنما يروى هذا عن أنس بإسناد لا يثبت». ضعفاء العقيلي، 24/2.

(8) التقريب، ص143 (رقم 1840). وترجمته في التهذيب، 383/2 (2175)؛ وتهذيب الكمال، 511/8.

(9) الكاشف، 386/1 (1488).

وقال الساجي: «صدوق في الحديث، كان يرى الإرجاء»[2].

وقال ابن سعد: «كان من أبلغ الناس في القصص، وكان مرجئا»[3].

وقال الأزدي: «يتكلمون فيه؛ كان مرجئا»[4].

كما هجره إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير للإرجاء[5].

و لم يرد ما يفسّر الإرجاء الذي كان ينتحله ذَرّ بن عَبْد الله، ورواية الجماعة له تشير إلى أنّ إرجاءه لم يكن ذلك الإرجاء البدعي الذي يقضي بأنّ الإيمان قول بلا عمل، لاسيما وقد توالت توثيقات العلماء له[6]:

فقال أحمد: «ما بحديثه بأس»[7].

وقال ابن معين[8]، والترمذي[9]، والنسائي، و ابن خراش، وابن نمير[10]: «ثقة».

وقال البخاري: «صدوق في الحديث»[11].

وقال أبو حاتم: «صدوق»[12].

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «من أهل الكوفة، من عُـبّادها، وكان يقصّ»[13].

والغريب صنيع البخاري الذي أورد ذَرّ بن عَبْد الله في ضعفائه، ثمّ هو يوثّقه ويروي عنه في الصحيح! فلعلّه للإرجاء، ولإعراض إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير عنه، والله أعلم.

---

(1) التهذيب، 383/2. و لم أجده في سؤالات الآجري الذي بين يدي!

(2) التهذيب، 383/2.

(3) الطبقات الكبرى، 293/6. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) نقله الذهبي في ميزانه، 50/3 (2700). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(5) التهذيب، 383/2.

(6) ولذلك قال الحافظ في هديه: «أحد الثقات الأثبات». الهدي، ص402.

(7) رواية الأثرم، انظر: الجرح، 453/3 (2049).

(8) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 453/3 (2049).

(9) قاله عقب رواية حديثه في الدعوات؛ باب ما جاء في فضل الدعاء، 456/5 (3372). وهو مما يُستدرك على التهذيبين.

(10) التهذيب، 383/2.

(11) الضعفاء الصغير، ص43 (113).

(12) الجرح، 453/3 (2049).

(13) الثقات، 294/6 (7790).

7. سَالِم بن عَجْلان الأفْطَس، الأمَوِي، مولاهم، أبو مُحَمَّد الحَرَّاني (قتل صبرا سنة 132هـ).

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالإرجاء»[1].

وقال الذهبي: «وثّقه أحمد»[2].

روى له البخاري والأربعة سوى الترمذي.

رماه بالإرجاء غير واحد:

فقال أحمد: «كان يرى الإرجاء، وكان ثقة»[3]، وفي رواية: «ما أصلح حديثه، وهو مرجئ»[4]، وقال في موضع آخر: «ثقة في الحديث، ولكنّه مرجئ»[5].

وقال أبو حاتم: «صدوق، وكان مُرْجِئا، نقيّ الحديث»[6].

وقال الجوزجاني: «كان يخاصم في الإرجاء، داعية، وهو متماسك»[7].

وقال الفسوي: «مرجئ معاند»[8].

وقال ابن حبان: «كان ممّن يرى الإرجاء»[9].

فقد أثبت الحافظ ما رُمي به سَالِم بن عَجْلان من إرجاء، وتجاهل ذلك الذهبي، ذاكرا فقط توثيق أحمد[10] له، وكأنّه اكتفى به دليلا على مكانته بين المحدّثين، مع أنّه أورد بعض أقوال من رماه بالإرجاء في ميزانه[11].

وقد جاء توثيق سَالِم بن عَجْلان من قبل عدّة:

---

(1) التقريب، ص167 (رقم 2183). وترجمته في التهذيب، 2/574-575 (2574)؛ وتهذيب الكمال، 10/164.

(2) الكاشف، 1/423 (1780).

(3) سؤالات أبي داود، ص305 (389).

(4) العلل ومعرفة الرجال، 2/209 (2036).

(5) العلل ومعرفة الرجال، 2/474 (3110). وهذه الأقوال الثلاثة لأحمد ممّا يُستدرك على الحافظ!

(6) الجرح، 4/186 (806).

(7) أحوال الرجال، ص181 (327).

(8) المعرفة والتاريخ، 3/275.

(9) المجروحين، 1/342 (434). وستأتي عبارته كاملة بعد حين.

(10) وهي رواية أبي طالب أيضا عنه. انظر: الجرح، 4/186 (806).

(11) الميزان، 3/166-167 (3059).

فقال ابن معين: «صالح»[1].

وقال العجلي: «جزري ثقة، كان صالحا»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[3].

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث»[4].

وقال الدارقطني: «ثقة، يجمع حديثه»[5].

وأمّا إساءة ابن حبان الرأي فيه بقوله -إضافة إلى رميه بالإرجاء كما سبق-: «كان يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات، اتُّهم بأمر سوء[6]، فقتل صبرا»[7]، فقد ردّه الحافظ، وعدّه إفراطا منه، بدليل توثيق الأئمة له، وأنّه لم يورد له حديثا واحدا في قلبه للأخبار، وفسّر الأمر السوء الذي اتّهم به بما تُنوقل من ممالأته على قتل إبراهيم الإمام في عهد بني أميّة، فلمّا قدم بنو العبّاس حرّان قتلوه[8].

هذا، وليس لسالِم الأفْطَس عند البخاري سوى حديثين اثنين:

الأوّل: عنه، عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ: قال سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ من أَهْلِ الْحِيرَةِ: «أَيَّ الأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى...» الحديث[9].

الثاني: عن مَرْوَانُ بن شُجَاعٍ، عنه، عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما- قال: «الشِّفَاءُ في ثَلاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ...» رفع الحديث[10].

قال المزّي عن الثاني: «هو حديث عزيز من أفراد الصحيح، لا نعرفه إلاّ من رواية مروان بن شجاع الجزري، عن سالم الأفطس»[1].

---

(1) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 186/4 (806).

(2) معرفة الثقات، 381/1 (536).

(3) التهذيب، 574/2.

(4) الطبقات الكبرى، 481/7.

(5) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص219 (343).

(6) هذه اللفظة ليست في نص ابن حبان من المجروحين. وقد نقلها الذهبي والحافظ، وآثرت إثباتها لدلالتها على المعنى، ولاعتبار اختلاف النسخ!

(7) المجروحين، 338/1 (434).

(8) انظر: الهدي، ص404. وانظر: سؤالات الآجري لأبي داود بتحقيق البستوي، 259/2-260 (1781).

(9) البخاري: الشهادات؛ بَاب من أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ، 953/2 (2538).

(10) البخاري: الطِّبِّ؛ بَاب الشِّفَاءُ في ثَلَاثٍ، 2151/5 (5356)، 2152/5 (5357).

وفيه دليل على أنّ سالِماً الأفْطس مع إرجائه الذي رُمي به محتجّ به وبتفرّداته!

8. شَبَابَة بن سَوَّار المدَائِني، مولى بني فزارة (ت 204 أو 205 أو 206هـ).

قال الحافظ: «ثقة حافظ، رمي بالإرجاء»[2].

وقال الذهبي: «مُرْجِئ صدوق، قال أبو حاتم: لا يُحْتَجّ به»[3].

روى له الجماعة.

تظافرت الأقوال على أنّ شبابة كان مرجِئا، بل وداعية إلى الإرجاء، وذمّه الإمام أحمد لأجل أنّه كان داعية[4].

والجديد الذي أتى مع هذا الراوي أنّه ورد عنه ما يُفسّر الإرجاء الذي كان يدّعيه، فقال العِجْلي: «كان يرى الإرجاء، قيل له: أليس الإيمان قولا وعملا؟ قال: إذا قال، فقد عمل»[5].

وفي رواية للإمام أحمد: «كان يدعو إلى الإرجاء، وحكي عنه قول أخبث من هذه الأقاويل، قال: إذا قال فقد عمل بجارحته، وهذا قول خبيث، ما سمعت أحدا يقوله، قيل له: كيف كتبت عنه؟ قال: كتبت عنه شيئا يسيرا قبل أن أعلم أنه يقول بهذا»[6]، فإذا ثبت أنّ شَبَابَة بن سَوَّار كان يقول بهذا النوع من الإرجاء، فهو من مرجئة البدعة، ومؤدّى قوله أنّه لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة!

ولعلّ المخرج من هذا الإشكال ما جاء في سؤالات البرذعي لأبي زرعة، قال: «قيل لأبي زرعة في أبي معاوية وأنا شاهد: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، كان يدعو إليه، قيل: فشَبَابَة أيضا؟ قال: نعم، قيل: رجع عنه؟ قال: نعم، قال: الإيمان قول وعمل»[7]، وقال عثمان بن أبي شيبة: «صدوق، حسن العقل، ثقة، قيل: يذكر الإرجاء عنه؟ فقال: كذب»[8].

---

(1) تهذيب الكمال، 168/10. وقال الحافظ عن الحديثين: «ولكلٍّ منهما ما يشهد له». الهدي، ص404. وانظر: الفتح، 290/5 (2538)، 137/10 (5356).

(2) التقريب، ص204 (رقم 2733). وترجمته في التهذيب، 129/3-131 (3201)؛ وتهذيب الكمال، 343/12.

(3) الكاشف، 477/1 (2229).

(4) انظر: التهذيب، 129/3-130.

(5) معرفة الثقات، 447/1 (713).

(6) رواه عنه أبو بكر الأثرم. انظر: التهذيب، 130/3.

(7) سؤالات البرذعي، ص407. ونقل قول أبي زرعة هذا الذهبي في الميزان، 359/3 (3685)، كما نقله الحافظ في الهدي، ص409.

(8) ثقات ابن شاهين، ص114 (558).

ولعلّ هذا الأرجح في أمر شَبَابَة بن سَوَّار، وهو ما يُفسّر رواية الجماعة له، واحتجاجهم به، وقد قال الذهبي: «شبابة يحتجّ به في كتب الإسلام، ثقة»[1].

9. شُعَيْب بن إسْحَاق بن عَبْد الرَّحْمَن، الأموي، مولاهم، البصْرِي، ثم الدِّمَشْقي (ت189هـ).

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة»[2].

وقال الذهبي: «قال أبو داود: ثقة مُرْجِئ»[3].

روى له الجماعة إلاّ الترمذي.

لم يذكره بالإرجاء سوى أبي داود، قال: «ثقة، وهو مُرْجِئ، سمعت أحمد يقول: سمع شُعَيْب من سعيد بن أبي عروبة بآخر رمق»[4].

وباقي الأقوال كلها في تعديل شُعَيْب:

فعن أحمد: «ثقة، ما أصح حديثه وأوثقه»[5]، وفي رواية: «ما أرى به بأسا، ولكنّه جالس أصحاب الرأي؛ كان جالس أبا حنيفة»[6].

وقال ابن معين[1]، ودحيم[2]، وابن سعد[3]، والنسائي[4]: «ثقة».

---

(1) الميزان، 359/3. قلت: قد نقل ها هنا الحافظ قصة عن أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي الثلج: حدثني أبو علي بن سختي المدائني: حدثني رجل معروف من أهل المدائن، قال: رأيت في المنام رجلا نظيف الثوب، حسن الهيئة، فقال لي: من أين أنت؟ قلت: من أهل المدائن، قال: من أهل الجانب الذي فيه شبَابَة؟ قلت: نعم، قال: فإني أدعو الله، فأمّن على دعائي: اللهم إن كان شبابة يبغض أهل نبيك، فاضربه الساعة بفالج، قال: فانتبهت، وجئت إلى المدائن وقت الظهر، وإذا الناس في هرج، فقلت: ما للناس؟ فقالوا: فلج شبابة في السَّحَر، ومات الساعة. اهـ. التهذيب، 131/3. قلت: لا أدري إلى أيّ مدى يُعتمد على الرؤى في مثل هذ المسائل، وتُتناقل في بطون الكتب، على أنّ الحافظ كان نقل عن أبي محمد بن قتيبة قوله: «خرج إلى مكّة، وأقام بها إلى أن مات». التهذيب، 130/3. وكذا الاختلاف في سنة وفاة شَبَابَة ينفي مثل هذه الرؤية. والله أعلم.

(2) التقريب، ص208 (رقم 2793). وترجمته في التهذيب، 171/3 (3266)؛ وتهذيب الكمال، 501/12.

(3) الكاشف، 486/1 (2281).

(4) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 189/2 (1561). وانظر عبارة الإمام أحمد في سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص158.

(5) رواية أبي طالب، انظر: الجرح، 341/4 (1498). وكذا وثّقه في رواية أبي بكر الأثرم. انظر: تهذيب الكمال، 503/12.

(6) العلل ومعرفة الرجال، 477/2 (3127).

وقال أبو حاتم: «صدوق»[5].

وقال الوليد بن مسلم: «رأيت الأوزاعي يقرب شُعَيْب بن إسْحَاق ويدنيه»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان ينتحل مذهب الرأي»[7].

ونقل أبو الوليد الباجي، عن أبي حاتم، قال: « شُعَيْب بن إسْحَاق ثقة مأمون»[8].

فقول الحافظ في هذا الراوي: «ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة»[9]، استنادا إلى قول أبي داود، وهو الذي حكاه الذهبي في كاشفه، وإن لم يرد تفسير الإرجاء الذي رُمي به، فيُستأنس بما حكاه أحمد وابن حبان، من أنّه كان على مذهب أهل الرأي، ولعلّه ما سبقت الإشارة إليه من أنّ الحنفيّة سُمّوا مرجئة السنّة لأنهم يؤخرون العمل عن مسمّى الإيمان.

وأمّا تخصيص الحافظ لتاريخ سماع شُعَيْب من ابن أبي عروبة، فلتحديد زمن اختلاط هذا الأخير.

10. عُثْمَان بن غِيَاث الرَّاسِــبـي، أو الزَّهْرَاني، البصري (ت؟)[10].

قال الحافظ: «ثقة، ورمي بالإرجاء»[11].

وقال الذهبي: «له أحاديث»[12].

روى له البخاري والأربعة إلاّ الترمذي.

ذكره بالإرجاء غير واحد:

---

(1) تاريخ الدوري، 257/2، 412/4 (5031)؛ وتاريخ الدارمي، ص131 (423)؛ وهي رواية ابن أبي خيثمة، انظر: الجرح، 341/4 (1498). وكذا هو في ثقات ابن شاهين، ص113 (544).

(2) التهذيب، 171/3.

(3) الطبقات الكبرى، 472/7. وهو ساقط من التهذيب!

(4) التهذيب، 171/3.

(5) الجرح، 341/4 (1498).

(6) المصدر نفسه، 341/4 (1498).

(7) الثقات، 439/6 (8478).

(8) كذا في التهذيب، 171/3. وفي التعديل والتجريح للباجي، 1156/3 (1380): "ثقة"، من غير كلمة "مأمون"!

(9) التقريب، ص208 (رقم 2793).

(10) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة -صغار التابعين- لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(11) التقريب، ص326 (رقم 4508). وترجمته في التهذيب، 440/4-441 (5301)؛ وتهذيب الكمال، 473/19.

(12) الكاشف، 12/2 (3731).

فقال أحمد: «ثقة، ولكنّه كان يرى الإرجاء»[1]، وفي رواية: «ثقة ثَــبْت، ثَــبْت الحديث، إلاّ أنه كان مرجئا»[2]، وفي موضع آخر: «ليس به بأس، وكان مرجئا»[3].

وقال الجوزجاني: «كان يرمى بالإرجاء، وهو متماسك، لا بأس بحديثه»[4].

وعدّ أبو داود مرجئة البصرة فجعله منهم[5]، وقال في موضع آخر: «كان يذهب الى شيء من الإرجاء»[6].

وقد وثّقه غير واحد:

فقال أحمد[7]، ويحيى القطّان[8]، وابن معين[9]، والعِجْلي[10]، والنسائي[11]: «ثقة».

زاد ابن معين في رواية: «ثَــبْت»[12].

وقال أحمد في رواية: «ثقة» أو «لا بأس به»[13].

وقال أبو حاتم: «صدوق»[14].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[15].

ولم يرد ما يفسّر نوع إرجاء عُثْمَان بن غِيَاث، ويُحمل على أنّه إرجاء العمل عن مسمّى الإيمان، على أنّ عُثْمَان كان مقلاّ كما ألمح إلى ذلك الذهبي، وإن لم يُشر إلى إرجائه كما نقله في ميزانه[1]، وقد

---

(1) حكاه عن الجوزجاني، عنه، في الجرح، 164/6 (898). وفي التهذيب، 441/4: "وكان" بدل "ولكنّه كان".

(2) العلل ومعرفة الرجال، 185/2 (1948). ولم يذكره في التهذيب!

(3) العلل ومعرفة الرجال، 497/2 (3281). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) أحوال الرجال، ص124 (204). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(5) سؤالات الآجري، ص242 (424).

(6) سؤالات الآجري، ص353 (573).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 83/3 (4285).

(8) نقله ابن عدي في الكامل، 169/5 (1326 عثمان بن سعد الكاتب).

(9) تاريخ الدوري، 186/4 (3869).

(10) معرفة الثقات، 129/2 (1217).

(11) التهذيب، 441/4.

(12) ثقات ابن شاهين، ص138 (733).

(13) سؤالات أبي داود، ص330 (469). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ.

(14) الجرح، 164/6 (898).

(15) الثقات، 199/7 (9656).

قال ابن المديني: «له أقل من عشرة أحاديث»[2]، ورواية البخاري له في الصحيح يُعدّ توثيقا له، وأنّه محتج به في الحديث.

11. عُمَر بن ذَرّ بن عَبْد الله بن زُرَارَة، الهَمْدَاني، المُرْهِبِي، أبو ذَرّ الكُوفي (ت153هـ؟).

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالإرجاء»[3].

وقال الذهبي: «ثقة، بليغ، واعِظ، صالِح، لكنّه مُرْجِئ»[4].

روى له البخاري والأربعة سوى ابن ماجه.

اتّفقت أغلب الأقوال على أنّ عُمَر بن ذَرّ كان ثقة مُرجئا، بل ورأسا في الإرجاء؛

ورد ذلك عن: أحمد[5]، وأبي داود[6]، والعجلي[7]، وأبي حاتم[8]، وابن خِراش[9]، ويعقوب بن سفيان[10]، ويحيى القطّان[11]، ومحمد بن سعد[12]، وابن حبّان[13].

ولعلّ عُمر تبع في إرجائه أباه ذَرّ بن عبد الله المُرْهِبي الذي سبقت دراسة ترجمته[14]، كما تبعه في صلاحه وعبادته وتقواه. وقد حكى العِجْلي أنّه كان ليّن القول في الإرجاء[15]، وظاهره أنّه لم يكن يقول

---

(1) الميزان، 65/5 (5557).

(2) كذا نقله البخاري عنه، و لم أجده في تواريخه. وانظر: التهذيب، 441/4.

(3) التقريب، ص350 (رقم 4893). وترجمته في التهذيب، 708/4-709 (5740)؛ وتهذيب الكمال، 334/21.

(4) الكاشف، 60/2 (4050).

(5) العلل ومعرفة الرجال، 414/1 (884). و لم يذكره الحافظ في التهذيب!

(6) التهذيب، 709/4. و لم أجده في سؤالات الآجري!

(7) معرفة الثقات، 165/2 (1339).

(8) الجرح، 107/6 (565).

(9) التهذيب، 709/4.

(10) المعرفة والتاريخ، 207/3.

(11) التهذيب، 709/4.

(12) الطبقات الكبرى، 362/6.

(13) الثقات، 168/7 (9498).

(14) انظر ص259.

(15) معرفة الثقات، 165/2 (1339).

بالإرجاء البدعي، ودليله ما رُوي عنه أنّه كان يقول: «يا أهل معاصي الله، لا تغترّوا بطول حلم الله عنكم، واحذروا أسَفَه، فإنه قال جل من قائل: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[1]»[2].

فلو كان عُمَر بن ذَرّ لا يقول بلزوم العمل للإيمان، لما حذّر من المعاصي التي تُهلك صاحبها.

على أنّ يحي بن سعيد القطّان قال: «عُمَر بن ذَرّ ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه»[3].

وهاهنا كلام نفيس ليحيى بن سعيد أيضا، فعن علي بن المديني، قال: «قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسا في بدعة، فضحك يحي بن سعيد، وقال: كيف تصنع بقتادة؟ كيف تصنع بعُمَر بن ذَرّ؟ كيف تصنع بابن أبي رواد، وعدّ يحي قوما أمسكت عن ذكرهم، قال يحي: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب، ترك كثيرا!»[4].

وما ذلك إلاّ لأنّ هؤلاء المذكورين انتحلوا ما انتحلوه من مذاهب ديانة، واجتهادا منهم، لا معاندة وإصرارا، وقد أثبت الحافظ وثاقة عُمَر بن ذَرّ، وعبّر عن مذهبه في الإرجاء بصيغة التمريض "رمي"، وهو ما يوحي بضعف نسبته إليه، والحق ما ذكره الذهبي وأنّه "مرجئ".

12. عَمْرو بن مُرَّة بن عَبْد الله بن طَارِق الجَـــمَلي، المُرَادي، أبو عَبْد الله الكُوفي، الأعْمَى (ت118هـ؟).

قال الحافظ: «ثقة عَابِد، كان لا يُدَلِّس، ورمي بالإرجاء»[5].

وقال الذهبي: «أحد الأعلام، قال أبو حاتم: ثقة يرى الإرجاء»[6].

روى له الجماعة.

لم تختلف أقوال علماء الجرح والتعديل في توثيقه، وعدّه من أفاضل أهل الحديث العُبّاد المأمونين، وأنّ من ميزاته التي يكاد يتفرّد بها، أنّه كان لا يُدلِّس أبدا، ومع ذلك، جاء ذكره بالإرجاء:

فقال الأعمش: «كان مُرْجِئا»[7].

---

(1) سورة الزخرف: الآية 55.

(2) تهذيب الكمال، 338/21.

(3) الجرح، 107/6 (565).

(4) تهذيب الكمال، 336/21-337.

(5) التقريب، ص363 (رقم 5112). وترجمته في التهذيب، 91/5-92 (6023)؛ وتهذيب الكمال، 232/22.

(6) الكاشف، 88/2 (4229).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 467/3 (5993).

وقال مُغِيرَة بن مِقْسَم الضبِّي[1] (ت136هـ): «لم يزل في الناس بقية، حتى دخل عَمْرو بن مُرَّة في الإرجاء، فتهافت الناس فيه»[2].

وقال أبو حاتم: «صدوق، ثقة، كان يرى الإرجاء»[3].

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة، إلاّ أنّه كان مُرْجِئا»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان مُرْجِئا»[5].

وقال العجلي: «كوفي ثقة ثبت، وكان يرى الإرجاء»، ونقل عنه أنّه قال: «نظرت في هذه الآراء، فلم أر قوما خيرا من المرجئة، فأنا مرجئ، فقال له سليمان الأعمش: لم تسمّ باسم غير الإسلام؟! قال: أنا كذلك»[6].

فهذا الكلام من عَمْرو بن مُرَّة، وإن كان صريحا في كونه مُرْجِئا، والذي تبعه عليه الناس، إلاّ أنّ حاله في الزهد والعبادة، مع صدقه، وورعه وتقواه، كلّ ذلك يمنع أن يكون متلبّسا بالإرجاء البدعي، وإلاّ لما لزمته طاعة أو عبادة، وقد روى عنه الأفاضل ممّن علموا إرجاءه: كالأعمش، والثوري، والأوزاعي، كما روى له الجماعة وأكثروا عنه، وقد عبّر الحافظ عن مذهبه بلفظة "رمي"، وقصد أنّه ذُكر بالإرجاء، وإلاّ، فهو كما قال الذهبي: "يرى الإرجاء".

13. القَاسِم بن الفَضْل بن مَعْدَان الحُدَّاني، أبو المُغِــيرة البصري (ت167هـ).

قال الحافظ: « ثقة، رمي بالإرجاء»[7].

وقال الذهبي: «وَثَّقُوه»[8].

روى له الجماعة سوى البخاري.

لم يذكره بالإرجاء سوى أبي داود، حيث عدّه مرّة من مرجئة البصرة[1]، وقال عنه أخرى: «كان يرى الارجاء»[2].

---

(1) قال الحافظ: «ثقة متقن، إلا أنه كان يُدَلِّس» روى له الجماعة. التقريب، ص475 (6851).

(2) التهذيب، 92/5.

(3) الجرح، 257/6 (1421).

(4) المعرفة والتاريخ، 178/3.

(5) الثقات، 183/5 (4479).

(6) معرفة الثقات، 185/2 (1408). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(7) التقريب، ص387 (رقم 5482). وترجمته في التهذيب، 304/5-305 (6461)؛ وتهذيب الكمال، 410/23.

(8) الكاشف، 130/2 (4523).

وقد وثّقه العلماء، كيحيى بن سعيد القطّان[3]، وعبد الرحمن بن مهدي[4]، وعلي بن المـــديـــني[5]، وأحمـــد[6]، وابـــن معـــيـــن[7]، والعِجْـــلي[8]، وابـــن ســـعـــد[9]، والترمذي[10]، والنسائي[11]. وذكره ابن حبان "الثقات"[12].

فلأجل قول أبي داود، ذكر الحافظ رميه بالإرجاء، ولا كذلك الذهبي، حيث اكتفى بكلمة "وثّقوه"، مع أنّه ذكر قول أبي داود في "الميزان"[13]، وهو فعلا كما قال؛ موثّق، ولم يتورّع عن الرواية عنه لأجل المذهب الإمام مسلم في الصحيح، وباقي الأربعة.

14. محَمَّد بن مُيَسَّر الجُــعْفِي، أبو سَــعْد الصَّاغَاني، البَلْخِي، الضَّرِير، نزيل بغداد، ويقال له: محَمَّد بن أبي زَكَرِيَّا (ت؟)[14].

قال الحافظ: «ضعيف، ورمي بالإرجاء»[15].

وقال الذهبي: «ضَعَّفُوه، ورُمِي بالتجَهُّم»[1].

---

(1) سؤالات الآجري، ص242 (424).

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 102/2 (1249).

(3) الجرح، 116/7 (668).

(4) المصدر نفسه، 116/7 (668)؛ وثقات ابن حبان، 338/7 (10344)؛ والعلل ومعرفة الرجال، 423/1 (927)، 43/2 (1495)، 494/2 (3260).

(5) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص61 (29).

(6) سؤالات أبي داود، ص341 (510)؛ والعلل ومعرفة الرجال، 399/1 (813)؛ وهي رواية أبي طالب، انظر: الجرح، 116/7 (668).

(7) تاريخ الدوري، 144/4 (3615).

(8) معرفة الثقات، 211/2 (1498). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(9) الطبقات الكبرى، 283/7.

(10) سنن الترمذي، 476/4 (3260).

(11) التهذيب، 305/5.

(12) الثقات، 338/7 (10344).

(13) الميزان، 457/5 (6837). وقد تعقّب الذهبي العقيلي لإيراده القَاسِم بن الفَضْل في الضعفاء، ولم يصوّبه لأجل حديث؛ قد صحّحه الترمذي ورفعه. انظر: ضعفاء العقيلي، 477/3 (1535)؛ والسير، 291/7.

(14) قال الحافظ: «من التاسعة»، أي: «الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق».

(15) التقريب، ص443 (رقم 6344). وترجمته في التهذيب، 81/6-82 (7491)؛ وتهذيب الكمال، 535/26.

روى له الترمذي.

نقل أبو داود عن أحمد قوله فيه: «صدوق، ولكن كان مُرْجِئا، قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم»[2].

وعن أبي زرعة: «كان مُرْجِئا، و لم يكن يكذب»[3].

وجاء رميه بالتجهّم أيضا، فعن ابن معين: «كان مكفوفا، وكان جهميا، وليس هو بشيء، كان شيطانا من الشياطين»[4]، وفي رواية: «ليس هو بشيء، جهمي خبيث، عدو الله، قد كتبت عنه حديثا كثيرا»[5].

فهذا التزواج بين تُهمتَي الإرجاء والجهمية؛ كون آراء الجهمية قريبة من الإرجاء فيما يتعلّق بالإيمان خاصّة، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ من هذه االآراء: الإيمان بالله هو المعرفة به فقط، والكفر هو الجهل به فقط، ولعلّ المبالغة في وصف محَمَّد بن مُيَسَّر بالتجهّم جاءت من هذه الناحية، وكأنّ قول محَمَّد بن مُيَسَّر في الإرجاء كان يشبه قول الجهمية من حيث تأخير العمل عن القول، وأنّ أصل الإيمان التصديق، هذا تفسير.

وقد يكون قُصد بتجهّمه حقيقة مذهب الجهمية في نفي الصفات، ولكن الحافظ لم يثبت هذه البدعة مثل الذهبي، وأشار فقط إلى أنّه رمي بالإرجاء، مع كونه ضعيفا بتضعيف أكثر العلماء له:

فقال ابن معين[6]، والدارقطني[7]: «ضعيف».

وقال البخاري: «فيه اضطراب»[8].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[9]، وفي موضع آخر: «ليس بثقة، ولا مأمون»[10].

وذكره يعقوب بن سفيان في باب "من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعِّفونهم"[11].

---

(1) الكاشف، 226/2 (5180).

(2) سؤالات أبي داود، ص359 (560).

(3) سؤالات البرذعي، ص500.

(4) تاريخ الدوري، 361/4 (4788). وعبارة "كان شيطانا من الشياطين" لم ينقلها الحافظ في التهذيب!

(5) حكاه عنه الحسين بن حبان. انظر: تاريخ بغداد، 282/3؛ والتهذيب، 82/6. وعبارتا " عدو الله"، و"حديثا كثيرا" لم ينقلهما الحافظ!

(6) رواية معاوية بن صالح، انظر: الكامل، 226/6 (1696)؛ وتاريخ بغداد، 282/3.

(7) السنن، 330/1 (13).

(8) التاريخ الأوسط، 280/2 (2603).

(9) الضعفاء والمتروكين، ص93 (540).

(10) التهذيب، 82/6.

(11) المعرفة والتاريخ، 146/3.

وقال ابن عدي: «والضعف بَـــيِّن على رواياته»[1].

وقال ابن حبان: «مضطرب الحديث، كان ممّن يقلب الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات؛ فيكون حديثه كالمتآنس به، دون المحتج بما يرويه»[2].

قلت: ومع هذا، فقد وثّقه محمد بن سعد في طبقاته[3].

فهؤلاء هم الرواة الذين رُموا بالإرجاء، والملاحظ عليهم أنّ أغلبهم وُثِّقوا، واحتجّ بهم أصحاب الكتب الستّة، وما ذلك إلاّ لأنّ بدعة الإرجاء عُدّت بدعة خفيفة، لاسيما إذا لم تُفسّر، وقد مرّ أنّها قد تطلق ويُقصد بها مجرّد معنى التأخير، وليس بالضرورة أن يكون ذلك المعنى البدعي المصطلح عليه.

ثمّ إنّ الحافظ ابن حجر قد جرى على لفظ "رُمي بالإرجاء" في إثبات هذا المذهب لمن نُسب إليه، وربّما قصد أنّه متلبّس بها فعلا، أو حتى قيل برجوعه عنها، وربما أيضا لم يُعرّج صاحبها على قضيّة الإيمان، من دون الإشارة إلى ذلك، كما سبق في ترجمة الحسن بن محمّد بن الحنفيّة[4] مثلا، وهو وإن تُعُقّب في هذا الصنيع[5]، فلعلّ السبب في ذلك أنّ كتاب "التقريب" كتاب اختصار، وعليه، فهو يُلمح إلى ما قيل في هذا الراوي أو ذاك بألخص عبارة، وأخلص إشارة، كما اشترط هو على نفسه في خطبة كتابه، بدليل أنّه يبسط الكلام في معنى الإرجاء وغيره الذي رُمي به كل راو في كتابه المطوّل "التهذيب".

وفيما يلي المبحث الرابع والرواة الذين رموا بالنصب.

---

(1) الكامل، 226/6 (1696).

(2) المجروحين، 271/2 (957). واكتفى الحافظ في نقل قول ابن حبان هذا على عبارة "لا يُحتجّ به"!

(3) الطبقات الكبرى، 378/7. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) وذلك في ص256.

(5) انظر تعليق صاحبي تحرير التقريب، 280/1 (1284 ترجمة الحسن بن محمّد بن الحنفيّة).

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب.

وهم عشرة (10) رواة:

1. **أحْمَد بن عَبْدَة بن مُوسَى الضبِّي، أبو عَبْد الله البَصْرِي (ت245هـ)**.

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالنصب»[1].

وقال الذهبي: «حُجّة»[2].

روى له الجماعة سوى البخاري.

لم يذكره أحد بالنصب، إلاّ أن يكون ما نقله الحافظ، قال: «تكلم فيه ابن خراش، فلم يلتفت إليه أحد؛ للمذهب»[3].

فلا أدري هل قصد لأجل مذهب النصب؟ أم أنّه كان بينهما خصومة لأجل تعارض في المذهب؟

وزاد الذهبي شيئا من البيان، فقال: «قال ابن خراش: تكلّم الناس فيه، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة»[4]، و لم يوضّح بأيّ شيء تكلّموا فيه!

وقد قال فيه أبو حاتم[5]، ومسلمة بن قاسم[6]، وأبو طاهر أحمد بن أحمد المصري[7]: «ثقة».

وكذا قال النسائي، وقال في موضع آخر: «صدوق، لا بأس به»[8].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[9].

ورواية الأئمّة الخمسة عنه ، وهم تلامذته، وهو شيخهم، مع إكثارهم عنه، تؤيّد ما قاله الذهبي، وأنّه حجّة.

2. **إبْرَاهِيم بن يَعْقُوب بن إسْحَاق، الجُوزجَاني، نزيل دمشق (ت259هـ)**.

قال الحافظ: «ثقة حافظ، رمي بالنصب»[1].

---

(1) التقريب، ص22 (رقم 74). وترجمته في التهذيب، 58/1 (99)؛ وتهذيب الكمال، 397/1.

(2) الكاشف، 199/1 (60).

(3) التهذيب، 58/1.

(4) الميزان، 259/1 (462). وقال عنه في تاريخ الإسلام، 58/18: «كان ثقة نبيلا».

(5) الجرح، 62/2 (100).

(6) إكمال مغلطاي، 80/1. وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

(7) ذكره ابن خلفون، كما في إكمال مغلطاي، 80/1. وهو مما يُستدرك على التهذيبين أيضا!

(8) التهذيب، 58/1.

(9) الثقات، 23/8 (12091).

وقال الذهبي: «الحافظ»[2].

روى له الأربعة سوى ابن ماجه.

نقل الحافظ العديد من الأقوال التي تشير إلى أنّ الجُوزجاني كان فيه نصب:

فقال ابن حبان في "الثقات": «كان حَرِيزي[3] المذهب، و لم يكن بداعية إليه، وكان صلبا في السنة، حافظا للحديث، إلا أنه من صلابته ربما كان يتعديّ طوره»[4].

وقال ابن عديّ[5]: «كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه».

وقال الدارقطني: «لكن فيه انحراف عن علي، اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله! فروجة لا يوجد من يذبحها، وعلي يذبح في ضحوة نيفا وعشرين ألف مسلم»[6].

قال الحافظ: «وكتابه في "الضعفاء"[7] يوضّح مقالته»[8].

وحقيقة مذهب الجُوزجَاني، ما قاله الحافظ الذهبي، بعدما ذكر أنّه الثقة الحافظ، أحد أئمة الجرح والتعديّل: «قد كان النصب مذهبا لأهل دمشق في وقت، كما كان الرفض مذهبا لهم في وقت، وهو في دولة بني عبيد، ثم عدم –ولله الحمد– النصب، وبقي الرفض خفيفا خاملا»[9].

ولذلك لم يُشر الذهبي إلى نصبه، وقال فيه الحافظ: «ثقة حافظ، رمي بالنصب»[10]، تقريرا لما عُرف به في بلده من الانحراف عن علي، وعن كلّ من يواليه.

وقد جاءت باقي أقوال العلماء توثّقه، وتجلّه:

فقال أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال: «جليل جدا، كان أحمد بن حنبل يكاتبه، ويكرمه

---

(1) التقريب، ص35 (رقم 273). وترجمته في التهذيب، 1/172-173 (332)؛ وتهذيب الكمال، 2/244.

(2) الكاشف، 1/227 (224).

(3) نسبة إلى حَرِيز بن عُثْمَان الآتية ترجمته، والمعروف بالنصب.

(4) الثقات، 8/81 (12337).

(5) لم يعقد له ترجمة في كامله، وإنّما قاله عنه معرِّفا به بعد استشهاده بقوله في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق: «كان مائلا عن الحق»، قال ابن عديّ مفسِّرا مقولته: «يعني ما عليه الكوفيون من تشيع». الكامل، 1/310 (132).

(6) سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، ص143 (429).

(7) هو المسمّى "أحوال الرجال".

(8) التهذيب، 1/173.

(9) الميزان، 1/205 (256).

(10) التقريب، ص35 (رقم 273).

إكراما شديدا»[1].

وقال النسائي: «ثقة»[2].

وقال الدارقطني: «كان من الحفاظ المصنِّفين، والمخرجين الثقات»[3].

وقال ابن عديّ: «كان يسكن دمشق، يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقويّ بكتابه، ويقرأه على المنبر»[4].

3. حَرِيز بن عُثْمَان الرَّحَـبِي، الحِمْصِي (ت163هـ).

قال الحافظ: «ثقة ثبت، رمي بالنصب»[5].

وقال الذهبي: «ثقة، وهو ناصبي»[6].

روى له الجماعة سوى مسلم.

لم تختلف معظم الأقوال في أنّ حَرِيز بن عُثْمَان كان ثقة ثبتا في الحديث، إلاّ أنّ منها ما يُقرّر أنّه كان يتناول عليّا ﷺ، ويُبغضه، ومنها ما ينفي عنه ذلك، أو يشير إلى أنّه رجع عن مذهبه، وحصر هذه الأقوال يطول، ولذلك أقتصر على بعض النماذج:

فمن الأقوال المقرّرة لمذهبه في النصب:

قال أحمد: «صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على عليّ»[7].

وقال العِجْلي: «شامي، ثقة، وكان يحمل على عليّ»[8].

وقال أبو جعفر عمروبن علي: «ثبت، شديد التحامل على عليّ»[9].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: «يتهمونه أنه كان ينتقص عليا، ويروون عنه، ويحتجون

بحديثه وما يتركونه»[1].

---

(1) التهذيب، 172/1.

(2) المصدر نفسه، 172/1.

(3) نفسه، 173/1.

(4) الكامل، 310/1 (132 إسماعيل بن أبان الوراق).

(5) التقريب، ص96-97 (رقم 1184). وترجمته في التهذيب، 697/1-700 (1400)؛ وتهذيب الكمال، 568/5.

(6) الكاشف، 319/1 (986).

(7) رواه عنه أحمد بن أبي يحيى. انظر: الكامل، 451/2 (563).

(8) معرفة الثقات، 291/1 (رقم 283).

(9) تاريخ بغداد، 266/8.

وقيل ليزيد بن هارون: «كان حَرِيز يقول: لا أحب عليا، قتل آبائي، قال: لم أسمع هذا منه، كان يقول: لنا إمامنا، ولكم إمامكم»[2].

وقال إسماعيل بن عياش: «عادَلْتُ[3] حَرِيز بن عُثْمَان من مصر إلى مكة، فجعل يسبّ عليا ويلعنه»[4].

وقال ابن حبان: «كان يلعن عليا بالغداة سبعين، وبالعشيّ سبعين مرة، فقيل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي القوس، وكان داعية إلى مذهبه، كان علي بن عياش يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه»[5].

فهذه الأقوال تفيد أنّ حَرِيز بن عُثْمَان كان ناصبيّا جلدا لعدّة أسباب، منها أنّه كان شاميا، ومعروف عن أهل الشام في ذلك الوقت ميلهم لمعاوية، وانحرافهم عن عليّ –رضي الله عنهما وعن الصحابة أجمعين–.

ومنها ما ذكره حَرِيز من أنّ عليّا ﷺ قتل آباءه، وهذا سبب قويّ لمذهبه، وقد رُويت عنه أخبار غير ما ذُكر في الانتقاص من عليّ ﷺ، فضّلت الإعراض عنها، لما يمكن أن تكون مكذوبة، بشهادة ناقليها، أو أنّه رجع عنها، كما تشير إليه الأقوال الآتية:

قال أبو حاتم: «حسن الحديث، و لم يصحّ عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو ثقة متقن»[6].

وعن عليّ بن عياش[7]، قال: «سمعت حَرِيز بن عثمان يقول لرجل: ويحك، أما خفت الله؟! حكيت عني أني أسبّ عليا؟ والله ما أسبّه، وما سببته قط»[8].

وعنه أيضا –وسأله رجل من أهل خراسان عن حَرِيز–: «هل كان يتناول عليا؟ فقال: أنا سمعته يقول: إن أقواما يزعمون أني أتناول عليا، معاذ الله أن أفعـــل ذلك، حسيبهم الله»[1].

---

(1) تاريخ بغداد، 266/8.

(2) التهذيب، 699/1.

(3) معنى "عادَلْتُ": ركبت معه، يقال: عَدَلَ الرّجلَ في المحمِل و عادَلَهَ: ركب معه، و منه العديل. انظر: معجم مقاييس اللّغة، 247/4 (مادّة عدل)؛ و القاموس المحيط، 13/4؛ و لسان العرب المحيط، 706/4؛ وتاج العروس، 472/15.

(4) تاريخ الإسلام، 123/10.

(5) المجروحين، 268/1 (276). وسيأتي أنّ عليّ بن عياش لم ينفرد بذلك!

(6) الجرح، 289/3 (1288).

(7) عليّ بن عيّاش الحِمصي (ت219هـ). روى له الجماعة إلاّ مسلما، وهو أحد راويَي حَرِيز في الصحيح. قال في التّقريب، ص343 (رقم 4779): «ثقة ثبت».

(8) الكامل، 452/2؛ و تاريخ بغداد، 268/8.

وعن شبابة، قال: «سمعت حَرِيز بن عُثْمَان قال له رجل: يا أبا عثمان، بلغني أنك لا تترحم على عليّ، قال: فقال له: اسكت، ما أنت وهذا، رحمه الله مئة مرة»[2].

والتوفيق بين هذين الاتّجاهين في حال حَرِيز بن عُثْمَان الرَّحَــبِي، أن يُقال إنّه كان على مذهب النصب، جريا على عادة أهل بلده، ثمّ رجع عنه وتركه؛ لما فيه من خروج عن جادّة الصواب، ومن روى عنه قبل رجوعه عدّه ناصبيا، ومن روى عنه بعد ذلك، لم يعدّه كذلك، وتقرير حاله ما قاله ابن عديّ: «حَرِيز بن عُثْمَان من الأثبات في الشاميين، يحدّث عنه الثقات، وإنما وضع منه ببغضه لعليّ، وتكلّموا فيه»[3].

واعتذر الحافظ[4] لرواية البخاري عنه في الصحيح[5]، ما نقله عن شيخه أبي اليمان[6]، قال: «كان حَرِيز يتناول من رجل، ثم ترك»[7]، يعني عليا رضي الله عنه.

فقول الحافظ عن حَرِيز بن عُثْمَان في نهاية المطاف: «ثقة ثبت، رمي بالنصب»[8]، لإثبات أنّه ممّن تُكلّم فيه لأجل النصب، والحافظ في معرض الاختصار، وإلاّ فالاختلاف فيه واضح، وقد قال هو نفسه تعليقا على خبر أبي اليمان: «هذا أعدل الأقوال»[9].

أمّا العجب، فمن الذهبي، الذي قال عنه في موضع: «صحّ أنّه ترك ذلك»[10]، ثمّ هو يجزم بأنّه كان ناصبيا، بقوله: «ثقة، وهو ناصبي»[1]! وكأنّه ضعّف الأقوال التي تنفي عنه هذا المذهب.

---

(1) تهذيب الكمال، 578/5. و لم ينقله الحافظ في التهذيب!

(2) ضعفاء العقيلي، 322/1؛ وتاريخ بغداد، 269/8.

(3) الكامل، 453/2.

(4) التهذيب، 700/1.

(5) وهما حديثان: الأول: عنه، عن عبد الواحد بن عبد الله النّصري، عن واثلة بن الأسقع: قال رسول الله ﷺ: «إنّ من أعظم الفِرى أن يُدعى الرّجل إلى غير أبيه...» الحديث. المناقب؛ باب نسب اليمن إلى إسماعيل، 1292/3 (3318)، والثاني: عنه، أنّه سأل عبد الله بن بسر صاحب النّبيّ ﷺ قال: «رأيتَ النّبيَّ ﷺ، كان شيخا؟ قال: كان في عنفقته شعرات بيض». المناقب؛ باب صفة النّبيّ ﷺ، 1302/3 (3353).

(6) أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني (ت222هـ)، ثقة، روى عنه الجماعة، و هو من تلاميذ حَرِيز. انظر ترجمته: تاريخ الدّوري، 127/2؛ وثقات العجلي، 313/1 (رقم 341)؛ والجرح، 129/3 (رقم 586)؛ والتّقريب، ص115 (رقم 1464).

(7) التّاريخ الكبير، 104/3 (رقم 356).

(8) التقريب، ص96-97 (رقم 1184).

(9) الهدي، ص396.

(10) تاريخ الإسلام، 124/10.

4. **حُصَيْن بن نُـــمَـــيْر الوَاسِـــطِي، أبُو مِحْـــصَن الضَّرِير (ت؟)**[2].

قال الحافظ: «لا بأس به، رمي بالنصب»[3].

وقال الذهبي: «ثقة»[4].

روى له البخاري والأربعة سوى ابن ماجه.

نقل الحافظ عن ابن أبي خيثمة، قال: «قلت لأبي: لم لا تكتب عن أبي محصن؟ قال: أتيته، فإذا هو يحمل على عليّ، فلم أعد إليه»[5].

فهذا الذي اعتمده الحافظ في جعل حُصَيْن بن نُـــمَـــيْر ممّن رمي بالنصب، وقد جاءت معظم باقي الأقوال بتعديّله:

قال ابن معين: «صالح»[6]، وفي رواية: «ليس به بأس»[7]، وفي أخرى: «ليس بشيء»[8].

وقال العِجْلي[9]، وأبو زرعة[10]: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صالح، ليس به بأس»[11].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقويّ عندهم»[12].

---

(1) الكاشف، 319/1 (986).

(2) قال الحافظ: «من الثامنة»، أي: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

(3) التقريب، ص110 (رقم 1389). وترجمته في التهذيب، 133/2 (1646)؛ وتهذيب الكمال، 546/6.

(4) الكاشف، 339/1 (1134).

(5) التهذيب، 133/2. والأصل أنّه في تاريخ ابن أبي خيثمة كما ذكر مغلطاي في إكماله. انظر محقق تهذيب الكمال، 547/6 (هامش 06)، وقد رجعت إلى التاريخ، 114/1 (129)، ولم أجد كلامه هذا في الترجمة المذكورة، لكن، أشار المحقق في الهامش إلى وجود آثار طمس، وقدّر أنّ حجمه لا يتجاوز حرفين أو ثلاثة، والأظهر أنّه عبارة ابن أبي خيثمة بأكملها، وهو أكبر بكثير ممّا ذكره المحقق!

(6) رواية إسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 197/3 (859).

(7) تاريخ الدوري، 295/4 (4475)؛ وثقات ابن شاهين، ص65 (239). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(8) تاريخ الدوري، 57/4 (3131). ولم يذكرها في التهذيب، وذكرها في الهدي، ص398.

قلت: وهذا الذي يبدو تناقضا في أقوال ابن معين، الظاهر فيه أنّه فرّق بين حُصَيْن بن نُـــمَـــيْر أبي مِحْـــصَن؛ صاحب الترجمة، وحُصَيْن بن نُـــمَـــيْر آخر، بدليل أنّه ذكره في رواية الدوري المعدّلة بكنيته، ولا كذلك في رواية التضعيف!

ترجمه ابن حبان في الثقات، 208/8 (13025)، وقال فيه: «أبو عمر الواسطي».

(9) معرفة الثقات، 307/1 (322).

(10) الجرح، 197/3 (859).

(11) الجرح، 197/3 (859).

(12) التهذيب، 133/2.

وذكره ابن حبان في "الثقات"[1].

وقد حكم عليه الحافظ بقوله: «لا بأس به، رمي بالنصب»[2]، في حين لم يُشر الذهبي إلى نصبه، ولا نقله في ميزانه[3]، وإنّما قال فيه: «ثقة»[4]، اعتدادا بمن وثّقه، وكذا برواية البخاري عنه خاصّة، وإن كان حديثا واحدا[5]، له متابعة.

5. زِيَــاد بن عِلاَقَــة الثَّــعْلَــبِي، أَبُو مَالِك الكُوفي (ت135هـــ).

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالنصب»[6].

و لم يذكر الذهبي مرتبته[7]!

روى له الجماعة.

نقل الحافظ في نصبه قول الأزدي (ت374هـــ): «سيّء المــذهب، كان منحــرفا عن أهــل بيت النبيّ ﷺ »[8].

وقد وثّقه باقي العلماء:

---

(1) ترجم ابن حبان لاثنين باسم حُصَيْن بن نُــمَــيْر، قال في الأول: «يروي عن حصين بن عبد الرحمن، وحميد الطويل، روى عنه مسدد بن مسرهد». الثقات، 213/6 (7421)، وهو الذي نقله الحافظ في التهذيب، وقال في الثاني: «أبو عمر الواسطي، يروي عن حصين بن عبد الرحمن، روى عنه مسدد بن مسرهد البصريين، وعلي بن المديني». الثقات، 208/8 (13025)؛ فجاء في الأول بزيادة حميد الطويل في شيوخه، وليس يذكره من ترجم له، وجاء في الثاني بكنية "أبو عمر"، وهو أَبُو مِحْــصَن، والذي يترجّح لي أنّهما اثنان كما سبقت الإشارة قريبا، وأنّ الثاني عند ابن حبّان هو المقصود، وليس الأوّل الذي قرّره الحافظ، والله أعلى وأعلم!

(2) التقريب، ص110 (رقم 1389).

(3) الميزان، 314/2 (2101).

(4) الكاشف، 339/1 (1134).

(5) أخرجه في موضعين بإسناد واحد: عنه، عن حُصَيْنِ بن عبد الرحمن، عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: «خَرَجَ عَلَيْنَا النبي ﷺ يَوْمًا قال عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا...» الحديث. البخاري: الأنبياء؛ بَاب وَفَاةِ مُوسَى وَذِكْرِهِ بَعْدُ، 1251/3 (3229)؛ والطبّ؛ بَاب من لم يَرْقِ، 2170/5 (5420).

(6) التقريب، ص160 (رقم 2092). وترجمته في التهذيب، 522/2 (2452)؛ وتهذيب الكمال، 498/9.

(7) الكاشف، 412/1 (1701).

(8) التهذيب، 522/2. وعلّق عليه محقق تهذيب الكمال، 500/9 (حاشية04) بأنّه لم يتابعه عليه أحد، في حين قد روى الخليلي (ت446هـــ) بإسناد فيه مبهم، عن سفيان بن عيينة، قال: «ما سمعتُ من زِيَــاد بن عِلاَقَــة إلاّ أربعة أحاديث، وليتني لم أسمع! قيل: وكيف؟! قال: كنتُ عنده، فقيل له: صُلب زيد بن عليّ! قال: قاتله الله! هو وأبوه من الذين قال الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [البروج: 10]». الإرشاد، 376/1، وروى جزءه الأول يعقوب بن سفيان في المعرفة، 53/3. فقد يكون الحافظ عضّد قول الأزدي بهذا الذي رواه الخليلي!

فقال ابن معين[1]، والنسائي[2]، ويعقوب بن سفيان[3]: «ثقة».

وقال أحمد: «ثبت الحديث»[4].

وقال أبو حاتم: «صدوق الحديث»[5].

وقال العِجْلي: «كان ثقة، وهو في عداد الشيوخ»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

فاعتماد الحافظ في إثبات النصب لزِيَـــاد بن عِلاَقَـــة على قول الأزدي الذي تفرّد به، ليس بالضرورة أنّه مؤثّر في عدالته، بدليل قوله في الأزدي إنّه «لا عبرة به إذا انفرد»[8]، وتوثيقه هو له، وكذا رواية الجماعة عنه، والعجب من الإمام الذهبي كيف لم يبيّن مرتبته، فلعلّه غفل عنه[9]!

6. الصَّـــلْت بن دِينَار الأزدِي، الـــهُـــنَائِي، البصْرِي، أَبُو شُعَيْب المَجْـــنُون (ت؟)[10].

قال الحافظ: «متروك ناصبي»[11].

وقال الذهبي: «قال أحمد: تركوا حديثه»[12].

روى له الترمذي وابن ماجه.

ورد من طريقين أنّه كان ينتقص عليّا ﷺ:

فعن يحيى بن سعيد: «ذهبت أنا وعوف نعوده، فذكر عليّا فنال منه، فقال عوف: لا رفع الله صرعتك»[1].

---

(1) ثقات ابن شاهين، ص92 (400)؛ وهي رواية ابن أبي خيثمة، انظر: الجرح، 540/3 (2437).

(2) التهذيب، 522/2.

(3) المعرفة، 207/3.

(4) سؤالات أبي داود، ص301 (366). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(5) الجرح، 540/3 (2437).

(6) معرفة الثقات، 373/1 (511).

(7) الثقات، 258/4 (2803).

(8) التّهذيب، 219/3 (رقم 3363)؛ ترجمة صالح بن قدامة الجمحي المدني.

(9) وإن كان ترجم له في السير، 215/5 (87)، وقال عنه: «من الثقات المعمّرين».

(10) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة –صغار التابعين– لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(11) التقريب، ص218 (رقم 2947). وترجمته في التهذيب، 253/3 (3435)؛ وتهذيب الكمال، 221/13.

(12) الكاشف، 504/1 (2410).

وقال ابن حبان: «كان ممن يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويبغض علي بن أبي طالب، وينال منه، ومن أهل بيته، على كثرة المناكير في روايته، تركه أحمد ويحيى بن معين»[2].

ويلاحظ أنّه رمي بالإرجاء أيضا، فقد قال يعقوب بن سفيان: «مرجئ، ضعيف، ليس حديثه بشيء»[3].

فالحافظ لم يعتبر الإرجاء، وعدّه ناصبيّا، مع كونه متروكا، وقد نقل الذهبي قول أحمد في أنّه متروك، و لم يذكر مذهبه في النصب، مع نقله قول يحيى بن سعيد السابق في "الميزان"[4].

وقد جاءت نصوص العلماء في تضعيفه، وأنّه ممّن تُرك حديثه:

فقال أحمد: «متروك»[5]، وقال مرّة: «ترك الناس حديثه»[6].

وقال ابن معين: «ليس بشيء»[7]، وفي رواية: «ضعيف الحديث»[8].

وقال عمرو بن علي: «كثير الغلط، متروك الحديث، كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدّثان عنه»[9].

وقال الجوزجاني: «ليس بقويّ الحديث»[10].

وقال أبو زرعة: «لـــيِّن»[11]، وقال مرّة: «كان ذاك ضعيفا»[12].

وقال أبو حاتم: «لين الحديث، إلى الضعف ما هو، مضطرب الحديث، يُكتب حديثه»[13].

---

(1) رواه في الكامل، 80/4 (928)؛ وضعفاء العقيلي، 209/2 (743)، وبقريب منه رواه يعقوب بن سفيان في المعرفة، 208/3.

(2) المجروحين، 375/1 (502).

(3) المعرفة، 75/2، 162/3.

(4) الميزان، 436/3 (3911).

(5) العلل ومعرفة الرجال، 310/2 (2380)، 07/3 (3900).

(6) ثقات ابن شاهين، ص119 (588)؛ وهي رواية أبي طالب. انظر: الجرح، 437/4 (1919).

(7) تاريخ الدوري، 91/4 (3306)، 128/4 (3520)؛ وتاريخ الدارمي، ص133 (432)؛ والعلل ومعرفة الرجال، 07/3 (3900)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال، ص53 (97).

(8) رواية معاوية بن إسحاق. انظر: الكامل، 79/4 (928).

(9) رواه في الكامل، 80/4؛ والجرح، 437/4 (1919).

(10) أحوال الرجال، ص122 (201).

(11) الجرح، 437/4 (1919).

(12) سؤالات ابن أبي شيبة، ص76 (59). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(13) الجرح، 437/4 (1919). وعبارة "يُكتب حديثه" لم ينقلها الحافظ تبعا للأصل!

وقال البخاري: «كان شعبة يتكلم فيه»[1]، وقال أيضا: «لا يحتج بحديثه»[2].
وقال أبو داود: «ضعيف»[3].
وقال الترمذي: «قد تكلم بعض أهل العلم فيه»[4].
وقال النسائي: «ليس بثقة»[5].
وقال الدارقطني: «ليس بقويّ»[6]، وقال أيضا: «متروك»[7].
وقال ابن عديّ: «ليس حديثه بالكثير، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الناس عليه»[8].
وقال ابن سعد: «ضعيف، ليس بشيء»[9].
وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»[10].
وقال علي بن الجنيد: «متروك»[11].

هذا وقد روى له الترمذي وابن ماجه حديثين اثنين فقط[12].

7. عَبْد الله بن زَيْد بن عَمْرو، أو عَامِر، الجَرْمي، أبو قِلاَبَة البصْرِي (ت104هـ؟).

قال الحافظ: «ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العِجْلي: فيه نصب يسير»[1].

---

(1) التاريخ الأوسط، 134/2 (2063).
(2) كذا نقله الحافظ عنه في التاريخ، انظر: التهذيب، 253/3، و لم أهتد إليه!
(3) سؤالات الآجري، ص327 (509).
(4) قاله بعد رواية حديثه الأول كما سيأتي من السنن، 644/5 (3739).
(5) الضعفاء والمتروكين، ص57 (303).
(6) ذكره في المغني، 310/1 (2894)، وهو غير موجود في الضعفاء. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!
(7) الضعفاء والمتروكون، ص328 (296). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ أيضا!
(8) الكامل، 80/4 (928).
(9) الطبقات الكبرى، 279/7.
(10) التهذيب، 253/3.
(11) ضعفاء ابن الجوزي، 57/2 (1703).
(12) الأوّل: عنه، عن أبي نَضْرَةَ: قال جَابِرُ بن عبد اللَّهِ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «من سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إلى شَهِيدٍ...» الحديث في فضل طلحة بن عبيد الله. الترمذي: المناقب؛ بَاب مَنَاقِبِ طَلْحَةَ بن عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ، 644/5 (3739)؛ وابن ماجه: المقدّمة؛ فَضْلِ طَلْحَةَ بن عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ، 46/1 (125). والثاني: عنه، عن عُقْبَةَ بن صُهْبَانَ، عن عُثْمَانَ: «ما تَغَنَّيْتُ، ولا تَمَنَّيْتُ، ولا مَسستُ ذكري بِيَمِينِي مُنْذُ بَايَعْتُ بها رَسُولَ اللَّهِ ﷺ». ابن ماجه: الطهارة؛ بَاب كراهة مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ، 113/1 (311).

وقال الذهبي: «من أئمة التابعين»[2].

روى له الجماعة.

تُجمع الأقوال التي جاءت في أبي قِلابة أنّه كان ثقة حجّة في الحديث، وأنّه كما قال الذهبي، أحد أئمّة التابعين، ولم يذكره بالنصب إلاّ العِجْلي الذي أورد الحافظ قوله: «فيه نصب يسير»، وهي عبارة محوّرة عمّا في الأصل، وفي ثقات العِجْلي؛ حيث قال: «بصري، تابعي، ثقة، وكان يحمل على عليّ، ولم يروعنه شيئا قط»[3].

وإذا صحّ أنّه كان يحمل على عليّ ﷺ، فلعلّه تأثّر في ذلك بما كان عليه أهل الشام من الانحراف عن عليّ ﷺ؛ لأنّه وإن كان بصريا، فقد سكن الشام، قال ابن معين: «أرادوه على القضاء، وهو ابن خمسين سنة، فأبى، وخرج إلى الشام، فمات بالشام سنة ست ومئة، أو سبع ومئة»[4].

ومهما يكن، فأبو قِلابة مشهور بين أهل العلم، وهو إمام من الأئمّة، وقد رووا عنه، وأكثروا، وجاءت أقوال العلماء بتعديله:

فقال محمد بن سيرين: «أبو قِلابة إن شاء الله ثقة، رجل صالح»[5].

وقال أيّوب السختياني: «كان والله من الفقهاء ذوي الألباب»[6].

وقال سليمان بن حرب: «سمع من أنس، وهو ثقة»[7].

وقال أبو حاتم: «ثقة، لا يعرف له تدليس»[8].

وقال ابن خراش: «ثقة»[9].

---

(1) التقريب، ص246-247 (رقم 3333). وترجمته في التهذيب، 484/3-486 (3873)؛ وتهذيب الكمال، 542/14.

(2) الكاشف، 554/1 (2734).

(3) معرفة الثقات، 30/2 (888).

(4) كذا في التهذيب، 485/3، نقلا عن الأصل، وهي منقولة عن تاريخ ابن عساكر، 311/28، وعبارة ابن معين في تاريخ الدوري، 223/4 (4076): «فرّ أبو قِلابة إلى الشام، فمات بها؛ أرادوا أن يستقضوه».

(5) التاريخ الكبير، 92/5 (255).

(6) التاريخ الكبير، 92/5 (255)؛ وطبقات ابن سعد، 183/7؛ والجرح، 57/5 (268).

(7) تاريخ دمشق، 299/28.

(8) الجرح، 57/5 (268). كذا قال أبو حاتم، وفي الميزان، 104/4 (4339): «ثقة في نفسه، إلاّ أنه يدلِّس عمّن لحقهم، وعمّن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدِّث منها ويدلِّس»!

(9) التهذيب، 485/3.

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث»[1].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[2].

كما أنّه كان تقيّا ورعا، وما هروبه من القضاء إلى الشام إلاّ دليل على ذلك، وقد روي عنه أنّه قال: «ما وجدت مثَل القاضي العالم، إلا مثل رجل وقع في بحر، فما عسى أن يسبح حتى يغرق»[3].

8. عَبْد الله بن سَالِم الأشْــعَرِي، أَبُو يُوسُف الحِمْصِي (ت179هـــ).

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالنصب»[4].

وقال الذهبي: «صدوق، فيه نصب»[5].

روى له البخاري وأبو داود والنسائي.

جاء ذكره بالنصب على لسان أبي داود، قال: «كان يقول: عليّ أعان على قتل أبي بكر وعمر»، وجعل يذمّه[6].

وهو مع ذلك روى عنه في سننه، وهذا ما يبيّن أنّ نصبه كان يسيرا، وأنّه كان على مذهب أهل بلده في الميل عن عليّ ﷺ، وقد حكم عليه الحافظ بـــ"ثقة"، في حين قال فيه الذهبي: "صدوق"، مع إشارة كلّ منهما إلى نصبه، ولعّل الأقوال الآتية تؤيّد ما ذهب إليه الحافظ.

فقال يحيى بن حسان التنيسي: «ما رأيت بالشام مثله»[7].

وقال عبد الله بن يوسف[8]: «ما رأيت أحدا أنبل في مروءته وعقله منه»[9].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[10].

---

(1) الطبقات الكبرى، 183/7.

(2) الثقات، 02/5 (3561). وروى قصّة طويلة مؤثّرة في وفاته!

(3) تهذيب الكمال، 546/14.

(4) التقريب، ص247 (رقم 3335). وترجمته في التهذيب، 487/3 (3877)؛ وتهذيب الكمال، 549/14.

(5) الكاشف، 555/1 (2736).

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 242/2-243 (1727). ونقل محقق تهذيب الكمال، 551/14 (حاشية 03)، عن الدارقطني قوله في علله: «من الأثبات، وهو سيئ المذهب، له قول في عليّ». وقد رجعت إلى العلل و لم أجد هذه العبارة!

(7) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص54.

(8) هو عبد الله بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكَلاَعي (ت218هـــ)، راوية الموطّأ. ترجمته في الجرح، 205/5 (961)؛ والتهذيب، 714/3 (4324)؛ والتقريب، ص272 (3721).

(9) ونسبه ابن حبان لأبي مسهر. انظر الثقات، 332/8 (13725).

(10) التهذيب، 487/3.

وقال الدارقطني: «ثقة»[1].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[2].

9. عَبْد الله بن شَقِيق العُقَيْلي، البصْرِي (ت108هـ).

قال الحافظ: «ثقة، فيه نصب»[3].

وقال الذهبي: «قال أحمد: ثقة يحمل على عليّ»[4].

روى له الجماعة سوى البخاري.

جاء في غير ما رواية أنّه كان منحرفا عن عليّ ﷺ، فمن ذلك:

قال ابن سعد: «كان عثمانيا، وكان ثقة في الحديث، وروى أحاديث صالحة»[5].

وقال يحيى بن سعيد: «كان سليمان التيمي سيّء الرأي في عَبْد الله بن شَقِيق»[6]، وظاهره أنّه بسبب المذهب[7].

وقال أحمد: «ثقة، وكان يحمل على عليّ»[8]، وكذا قال العجْلي[9].

وقال ابن خراش: «كان ثقة، وكان عثمانيا، يبغض عليا»[10].

فكون عَبْد الله بن شَقِيق ناصبيّا ظاهر بـيِّن من خلال هذه الأقوال، وإن كان ثقة في نفسه، وهو ما عبّر عنه الحافظ بقوله: «ثقة، فيه نصب»[11]، وحكى الحافظ الذهبي قول الإمام أحمد، الذي يحمل المعنى ذاته، وإن قال في "المغني": «ثقة ناصبي»[12]، وقال في "الميزان": «ثقة، لكنه فيه نصب»[13].

وقد جاءت باقي الأقوال الأخرى تؤكّد وثاقته:

---

(1) المصدر نفسه، 487/3.

(2) الثقات، 36/7 (8894)، 332/8 (13725)، 339/8 (13765).

(3) التقريب، ص250 (رقم 3385). وترجمته في التهذيب، 511/3-512 (3930)؛ وتهذيب الكمال، 89/15.

(4) الكاشف، 561/1 (2777).

(5) الطبقات الكبرى، 126/7.

(6) رواه في الجرح، 81/5 (376)؛ والكامل، 168/4 (988)؛ وضعفاء العقيلي، 265/2 (821).

(7) يؤيّده إيراد الذهبي له عقب قوله في "المغني" الآتي.

(8) التهذيب، 511/3. وليس هو في العلل، ولا سؤالات أبي داود!

(9) معرفة الثقات، 37/2 (905).

(10) التهذيب، 512/3.

(11) التقريب، ص250 (رقم 3385).

(12) المغني، 342/1 (3216).

(13) الميزان، 120/4 (4385).

فعن ابن معين: «ثقة، من خيار المسلمين، لا يُطعن في حديثه»[1].

وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «ثقة»[2].

وقال ابن عديّ: «ما بأحاديثه إن شاء الله بأس»[3].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[4].

بل وحُكي عنه أنّه كان مجاب الدعوة؛ فكانت لا تمر به السحابة فيقول: اللهم لا تجوز كذا وكذا حتى تمطر، فلا تجوز ذلك الموضع حتى تمطر [5].

10. نُـعَيْم بن أبي هِـنْد؛ النُّعْمَان بن أشْيَم، الأشْجَعِي (ت110هـ).

قال الحافظ: «ثقة، رمي بالنصب»[6].

وقال الذهبي: «ثقة»[7].

روى له الجماعة سوى البخاري وأبي داود.

جاء في نصبه ما نقله الحافظ عن أبي حاتم: «قيل لسفيان الثوري: مالك لم تسمع من نُـعَيْم بن أبي هِـنْد؟ قال: كان يتناول عليا ﷺ»[8].

وقد وثّقه النسائي[9]، والعِجْلي[10]، وابن سعد، وقال: «له أحاديث»[11].

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، صدوق»[12].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[13].

---

(1) ثقات ابن شاهين، ص131؛ وهي رواية ابن أبي خيثمة، وإسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 81/5 (376).

(2) الجرح، 81/5 (376).

(3) الكامل، 168/4 (988).

(4) الثقات، 10/5 (3579).

(5) حكاه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" عن الجريري، كذا في التهذيب، 512/3. وقد عدت إلى التاريخ، فلم أجد النص المذكور!

(6) التقريب، ص496 (رقم 7178). وترجمته في التهذيب، 577/6 (8441)؛ وتهذيب الكمال، 497/29.

(7) الكاشف، 325/2 (5868).

(8) كذا في التهذيب، 577/6، والميزان، 46/7. وهو غير موجود في ترجمة هذا الراوي من الجرح!

(9) التهذيب، 577/6.

(10) معرفة الثقات، 318/2 (1864).

(11) الطبقات الكبرى، 306/6.

(12) الجرح، 460/8 (2109).

(13) الثقات، 536/7 (11343).

فقد عدّ الحافظ نُــعَيْم بن أبي هِـــنْد ممّن تُكُلّم فيه لأجل النصب، وإن كان الممتنع عن الرواية عنه واحد فقط؛ هو سفيان بن عيينة، كما أثبت له مرتبة الوثاقة، وهو ما نصّت عليه أقوال العلماء، وكذا فعل الذهبي، وإن لم يُعرِّج على مذهبه في النصب، مع حكايته رأي سفيان بن عيينة في "الميزان"، وقوله بعده: «ونُــعَيْم لون غريب، كوفي ناصبي»[1]!

فهؤلاء هم الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالنصب في تقريبه، استنادا إلى ما قيل فيهم من أنّهم ينتقصون عليا ﷺ، أو يميلون عنه، ومعظمهم شاميّون، وهو عامّة مذهب أهل هذا البلد، وهم وإن رموا بهذه البدعة، إلاّ أنّه كان منهم الثقات المأمونون، كما كان منهم الضعفاء المتروكون، وهذا ما يدلّل أنّ المعتمد في الرواية الحفظ والضبط والسماع، وقد اختلفت تعبيرات الحافظ في وصفهم بالنصب، وإن كان عامّة ما يستخدمه عبارة "رمي بالنصب"، أي تُكلّم فيه لأجل النصب، لاسيما من كان ثقة.

وفيما يلي المبحث الأخير من هذا الفصل، والذي يحوي تراجم رواة رموا ببدع أخرى مختلفة.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى

وتتمثّل هذه البدع في: الخوارج، و الوقف في القرآن، والاعتزال، وجهم:

أولا: الخوارج

وهم أربعة (4) رواة:

1. **حَاجِب بن عُمَر الثَّقَفِي، أبو خُشَــيْــنَة البصْرِي** (ت158هــ).

قال الحافظ: «ثقة، رمي برأي الخوارج»[2].

وقال الذهبي: «ثقة»[3].

روى له مسلم وأبو داود والترمذي.

لم يقل أحد بخروجه سوى ما نقله الحافظ عن الساجي، عن ابن عيينة، أنه كان إباضيا[4].

وقد وثّقه أحمد[1]، وابن معين[2]، والنسائي[3]، والعِجْلي[4].

---

(1) الميزان، 46/7 (9119). وعنى بالغرابة أنّ أهل الكوفة يوالون عليا، بل والمعروف عنهم التشيع والمغالاة في حب علي ﷺ، فكيف يكون صاحب الترجمة كوفيا، وناصبيا في آن واحد؟!

(2) التقريب، ص85 (رقم 1005). وترجمته في التهذيب، 602/1 (1186)؛ وتهذيب الكمال، 202/5.

(3) الكاشف، 301/1 (841).

(4) التهذيب، 602/1. والإباضية فرقة من الخوارج، تُنسب إلى عبد الله بن إباض، وقد سبق التعريف بها. انظر ص107.

وقال أبو داود: «رجل صالح»[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[6].

فقول الحافظ في حَاجِب بن عُمَر: «ثقة، رمي برأي الخوارج»[7]، موافق لما جاءت به هذه الأقوال، وكونه ينتسب إلى الإباضية، فهم فرقة معتدلة من الخوارج، ولذلك لم يقل فيه: "خارجي"، وإنما رمي برأي الخوارج؛ لأن الإباضية وافقوا أصل فرقتهم في بعض الآراء، وخالفوهم في بعض الآراء الأخرى، ولم يُعرّج الذهبي على مذهبه، واكتفى بتوثيقه؛ فإنّ مذهبه غير مؤثّر في حديثه، بدليل رواية الإمام مسلم له في الصحيح.

2. دَاوُد بن الحُـــصَـــيْن الأُمَوِي، مَوْلاَهُم، أبُو سُلَيْمَان المدني (ت135هــ).

قال الحافظ: «ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج»[8].

وقال الذهبي: «وثّقه ابن معين وغيره، وقال عليّ: ما روى عن عكرمة فمنكر، وقال أبو حاتم: لولا أن مالكا روى عنه لتُرك حديثه، وقال ابن عيينة: كنا نتّقي حديثه، وقال أبو زرعة: ليِّن»[9].

روى له الجماعة.

جاء في مذهبه:

قول ابن حبان في "الثقات": «كان يذهب مذهب الشّراة[10]، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم; لأنه لم يكن داعية إلى مذهبه»[11].

وقال الساجي: «منكر الحديث، يُتّهم برأي الخوارج»[1].

---

(1) رواية أبي بكر الأثرم. انظر: الجرح، 285/3 (1270).

(2) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 285/3 (1270).

(3) لم يذكره في التهذيب، وهو في أصله تهذيب الكمال، 203/5.

(4) معرفة الثقات، 276/1 (240)، 399/2 (2135).

(5) سؤالات الآجري، ص258 (349).

(6) الثقات، 238/6 (7529).

(7) التقريب، ص85 (رقم 1005).

(8) التقريب، ص138 (رقم 1779). وترجمته في التهذيب، 349/2-350 (2104)؛ وتهذيب الكمال، 379/8.

(9) الكاشف، 379/1 (1434).

(10) أي الخوارج، وهو أحد ألقابهم، سموا بذلك، قيل: لأنهم غضبوا ولجّوا، وقيل: لقولهم: "إنا شرينا أنفسنا في الطاعة" أي بعناها بالجنة حين فارقنا الأمة الجائرة. انظر: مقالات الإسلاميين، 206/1؛ وتاج العروس (طبعة دار الكتب العلمية)، 200/38.

(11) الثقات، 284/6 (7748).

وقال مصعب بن عبد الله الزبيري: «كان فصيحا عالما، وكان يُتّهم برأي الخوارج، ومات عكرمة عند دَاوُد بن الحُـــصَـــيْن، وكان عكرمة يُتّهم برأي الخوارج»[2].

فيُستشفّ من هذا القول الأخير أنّ دَاوُد بن الحُـــصَـــيْن اتّهم برأي الخوارج، كما اتّهم به شيخه عكرمة، وإن كان أوضح ابن حبان أنّه لم يكن بداعية، وهذا ما لم يثبته الحافظ، مع كونه اشترط ذلك في خطبة "التقريب"[3].

هذا وقد اختلفت الأقوال في صحّة الاحتجاج بداود:

فوثّقه ابن معين[4]، وابن سعد[5]، والعِجْلي[6]، وابن إسحاق[7]، زاد ابن معين في رواية: «ليس به بأس»[8].

وقال أحمد بن صالح: «هو من أهل الثقة والصدق، ولا شكّ فيه»[9].

وقال علي بن المديني: «ما روى عن عكرمة، فمنكر الحديث، ومالك روى عن دَاوُد بن حُصَيْن عن غير عكرمة»[10].

وقال سفيان بن عيينة: «كنا نتقي حديث دَاوُد بن الحُـــصَـــيْن»[11].

وقال أبو زرعة: «ليِّن»[12].

وقال أبو حاتم: «ليس بقويّ، ولولا أن مالكا روى عنه لتُرك حديثه»[13].

---

(1) التهذيب، 350/2.

(2) تاريخ ابن أبي خيثمة، 286/2 (2948). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(3) خطبة التقريب، ص14 (المرتبة الخامسة).

(4) تاريخ الدوري، 178/3 (790)، 194/3 (888)، 235/3 (1100).

(5) الطبقات الكبرى (القسم المتمّم)، ص317-318 (23).

(6) معرفة الثقات، 340/1 (419).

(7) تاريخ ابن أبي خيثمة، 286/2 (2947).

(8) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص107 (337)؛ وثقات ابن شاهين، ص81 (340)، وهي رواية إبراهيم بن أبي داود أيضا. انظر: الكامل، 92/3 (631).

(9) ثقات ابن شاهين، ص81 (340).

(10) الجرح، 408/3 (1874).

(11) رواه في الجرح، 408/3 (1874).

(12) المصدر نفسه، 408/3 (1874).

(13) نفسه، 408/3 (1874).

وقال أبو داود: «أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة»(1).

وقال النسائي: «ليس به بأس»(2).

وقال عبد الرحمن بن الحكم: «كانوا يضعِّفونه»(3).

وقال الجوزجاني: «لا يحمد الناس حديثه»(4).

وقال ابن عديّ: «له حديث صالح، وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية»(5).

وظاهر من ضعّفه إنّما لروايته عن عكرمة، وإلاّ فهو مقبول الرواية إذا حدّث عنه ثقة كما قال ابن عديّ، وقد أخرج له الجماعة، لا سيما رواية أهل الصحيح عنه، ممّا يُعدّ أعلى درجات الصحّة والوثاقة، ولذلك قال الحافظ فيه: «ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج»(6)، وإن لم يبيّن أنّه لم يكن داعية إلى رأيه، وحكى الذهبي الاختلاف الوارد فيه، من غير إشارة إلى مذهبه في الخوارج(7).

3. شَبَث بن رِبْعِي التَّميمِي، اليَرْبُوعِي، أبُو عَبْد القُدُّوس الكُوفي (ت80هـ).

قال الحافظ: «مخضرم، كان مؤذّن سجاح ثم أسلم، ثم كان ممن أعان على عثمان، ثم صحب عليا، ثم صار من الخوارج عليه، ثم تاب، فحضر قتل الحسين، ثم كان ممن طلب بدم الحسين مع المختار، ثم ولي شرط الكوفة، ثم حضر قتل المختار»(8).

وقال الذهبي: «خرج ثم تاب»(9).

روى له أبو داود(10).

---

(1) التهذيب، 349/2.

(2) المصدر نفسه، 349/2.

(3) الجرح، 408/3 (1874). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) أحوال الرجال، ص140 (239).

(5) الكامل، 92/3 (631).

(6) التقريب، ص138 (رقم 1779).

(7) وقد نقل قول ابن حبان السابق في الميزان، 10/3، وحكى فيه، وفي المغني، 217/1 (1987)، أنّه رمي بالقدر أيضا، ولم أجد من أقوال العلماء ما يؤكّد ما ذهب إليه!

(8) التقريب، ص204 (رقم 2735). وترجمته في التهذيب، 131/3-132 (3203)؛ وتهذيب الكمال، 351/12.

(9) الكاشف، 477/1 (2231).

(10) رقم له الحافظ في التقريب برقم "س" أي النسائي في السنن، وإنّما روى له في عمل اليوم والليلة، كما في الأصلين.

الأخبار في مواقفه عديدة، فقد كان متقلّب الأحوال، كما أطال الحافظ ترجمته بها، مع أنّ عادته الاختصار، وهو شرط كتابه، والذي يهمّنا هو كونه من الخوارج، فقد روى مسدّد، عن أنس، عنه: «أنا أول من حرّر الحرُورِية[1]»[2].

والحَرُورِية لقب من ألقاب الخوارج[3].

وقال العِجْلي: «كان أوّل من أعان على قتل عثمان —رضي الله عن عثمان- وهو أوّل من حرر الحرورية، وأعان على قتل الحسين بن علي»[4].

وقال الأزدي: «هو أول من حرر الحرورية، فيه نظر»[5].

وقال سليمان التيمي: «كان حروريا»[6].

وحكى المبرّد أنّه «لما رجع بعض الخوارج مع ابن عباس، بقي منهم أربعة آلاف يصلي بهم ابن الكواء، وقالوا: متى كان حرب فرئيسكم شَبَث»[7].

وقد جاء ذكر رجوعه عن ابن الكلبي، قال: «كان من أصحاب عليّ، ثم صار مع الخوارج، ثم تاب ورجع، ثم حضر قتل الحسين»[8].

وهذا الرجوع هو الذي اعتمده الحافظ، وكذا الذهبي، وإن لم يبيّنا مرتبته، فمن الأقوال التي جاءت فيه:

قول أبي حاتم: «حديثه مستقيم، لا أعلم به بأسا»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «يخطئ»[1].

---

(1) نسبة إلى حرّوراء: قيل بفتحتين وسكون الواو، وقيل بفتح الحاء المهملة وضمّ الرّاء، مشتقّة من الرّيح الحرور، أي: الحارّة، قرية بظاهر الكوفة، وقيل موضع على ميلين منها. انظر: الأنساب، السّمعاني، 207/2؛ ومعجم البلدان، 283/2.

(2) التاريخ الكبير، 266/4 (2755)؛ والضعفاء الصغير، ص58 (163).

(3) سموا بذلك لأنهم نزلوا منطقة حروراء بالكوفة. انظر: مقالات الإسلاميين، 206/1؛ وتاج العروس (طبعة دار الكتب العلمية)، 309/10.

(4) معرفة الثقات، 448/1 (714). ونقل الحافظ عبارته في التهذيب، 132/3، كالآتي: «كان أول من أعان على قتل عثمان، وأعان على قتل الحسين، وبئس الرجل هو».

(5) نقله الذهبي في الميزان، 361/3 (3659).

(6) حكاه أبو زرعة. انظر: سؤالات البرذعي، ص626. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(7) كذا في التهذيب، 132/3، وهي ملخصة لعبارة المبرّد في الكامل، 116/2-117.

(8) التهذيب، 132/3؛ والإصابة، 376/3 (3959).

(9) الجرح، 388/4 (1695). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وقال الساجي: «فيه نظر»[2].

وليس له عند أبي داود سوى حديث واحد، في سؤال فاطمة –رضي الله عنها– خادما[3].

4. نَـــصْـــر بن عاصِم اللَّـــيْـــثِي، البصْرِي (ت؟)[4].

قال الحافظ: «ثقة، رمي برأي الخوارج، وصح رجوعه عنه»[5].

وقال الذهبي: «ثقة، نقط المصاحف، وقرأ على أبي الأسود، قال أبو داود: خارجي»[6].

روى له مسلم والأربعة سوى الترمذي.

رماه برأي الخوارج أبو داود، قال: «كان خارجيا»[7].

وأمّا رجوعه عنه، فقد حكاه الحافظ عن المرزباني في "معجم الشعراء": «كان على رأي الخوارج ثم تركهم، وأنشد له:

فَارَقْتُ نَجْدَةَ وَالذِينَ تَزَرَّقُوا وَابْنَ الزُّبَيْرِ وَشِيعَةَ الكَذَّابِ[8]

في أبيات»[9].

فمحلّ الشاهد قوله: "والذين تزرّقوا" قصد أنّه فارق أيضا الخوارج؛ لأنهم من أتباع نافع بن الأزرق، و لم يأخذ الذهبي بهذا الرجوع، أو أنّه لم يصله، ولذلك قال عنه "خارجي"، مع وثاقته:

فقد قال النسائي[10]، والعِجْلي[11]: «ثقة».

وذكره ابن حبان في "الثقات"[1].

---

(1) الثقات، 371/4 (3401). وأنكر محقق تهذيب الكمال، 352/12 (حاشية 04) وجود عبارة "يخطئ" في نسخته الخطية المعتمدة، وهي موجودة في نسختي المطبوعة!

(2) التهذيب، 132/3.

(3) أبو داود: الأدب؛ بَاب فِي التَّسْبِيحِ عِنْدَ النَّوْمِ، 315/4 (5064).

(4) قال الحافظ: «من الثالثة»، أي: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين. انظر: التقريب، ص15.

(5) التقريب، ص492 (7113). وترجمته في التهذيب، 6/536-537 (8368)؛ وتهذيب الكمال، 347/29.

(6) الكاشف، 318/2 (5812).

(7) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 147/2 (1415).

(8) الكذّاب هو المختار، وقد سبقت ترجمته، انظر ص183 (حاشية 09). والبيت من بحر الكامل.

(9) التهذيب، 537/6. ورجعت إلى الكتاب المذكور، فلم أجد هذا الذي نقله الحافظ! وقد ذكره الصفدي في الوافي بالوفيات، 44/27؛ وياقوت الحموي في معجم الأدباء، 553/5 (984).

(10) التهذيب، 536/6.

(11) معرفة الثقات، 313/2 (1848). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وليس له عند من روى له من أصحاب الكتب الستة سوى حديثين اثنين(2).

فهؤلاء هم الرواة الذين رموا برأي الخوارج من أصحاب المراتب الأخرى غير مرتبة "صدوق" في "التقريب"، والملاحظ أنّ المعتبر في حالهم، مدى صدقهم في الرواية، ولذلك قبلت أحاديثهم، ومنهم من روى له الجماعة، وقد بيّن الحافظ رجوع اثنين منهم، وإن غفل عن كون أحدهم ليس بداعية، وهو خلاف ما اشترطه في كتابه.

ولعلّ مذهب "الخوارج" في حدّ ذاته من المذاهب المتشدّدة، فهم يكفّرون بالذنوب، والكذب على رسول الله ﷺ من أعظم الذنوب، ولذلك كان أصحابه أبعد ما يكونون عن الكذب في كلام الناس، فكيف بالكذب في كلام رسول الله ﷺ؟!

ثانيا: الوقف في القرآن

وهو راو واحد:

أحْمَد بن مَـــنْـــصُور بن سَيَّار البَـــغْدَادِي، الرَّمَادِيُّ، أبو بكر (ت265هـــ).

قال الحافظ: «ثقة، حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن»(3).

وقال الذهبي: «الحافظ»(4).

روى له ابن ماجه. وهو شيخه.

قد ذكر الحافظ أنّ من غمزه بالوقف في القرآن هو أبو داود، فقد قيل له: «لم أرك تحدث عن الرمادي؟! قال: رأيته يصحب الواقفة فلم أحدّث عنه»(5).

وإن كان هذا القول يحتمل أنّه لم يكن يقول بالوقف في القرآن؛ لأنّ صحبته للواقفة لا تعني بالضرورة أنّه على مذهبهم، وإذا كان؛ فمسألة الوقف في القرآن قال بها كثيرون خروجا من الفتنة التي

---

(1) الثقات، 475/5 (5797).

(2) يرويه عن مالك بن الحويرث «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان إذا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ...» الحديث. مسلم: الصلاة؛ بَاب اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْوَ الْمَنْكِبَيْنِ، 293/1 (391)؛ وأبو داود: الصلاة؛ بَاب افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، 199/1 (745)؛ والنسائي: الافتتاح؛ بَاب رَفْعُ الْيَدَيْنِ حِيَالَ الْأُذُنَيْنِ، 122/2 (880)، 123/2 (881)؛ وباب رَفْع الْيَدَيْنِ لِلرُّكُوعِ حِذَاءَ فُرُوعِ الْأُذُنَيْن، 182 (1024)؛ وابن ماجه: إقامة الصلاة؛ بَاب رَفْعِ الْيَدَيْنِ إذا رَكَعَ، 279/1 (859). والثاني في الفتن، وقد أخرجه في قصّة: عنه، عن خالد بن سبيع، أو خالد بن خالد، عن حذيفة بن اليمان: أبو داود: الْفِتَنِ وَالْمَلَاحِمِ؛ بَاب ذِكْرِ الْفِتَنِ وَدَلَائِلِهَا، 95/4 (4244)، 96/4 (4245).

(3) التقريب، ص25 (رقم 113). وترجمته في التهذيب، 79/1-80 (143)؛ وتهذيب الكمال، 492/1.

(4) الكاشف، 204/1 (91).

(5) تاريخ بغداد، 153/5 (2586)؛ وتاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، 27/6.

حدثت بسبب مسألة "خلق القرآن"، وليس ذلك بمؤثّر في العدالة، على أنّ الحافظ الذهبي قال: «هذا لايُوجب ترك الاحتجاج به، وهو نوع من الوسواس»[1]، ولذلك لم يلتفت البتّة إلى هذا الطعن، واكتفى بقوله: «الحافظ»[2]..

وحكاية الحافظ لموقف أبي داود من أحْمَد بن مَـنْـصُور بقوله: «ثقة، حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن»[3]، فيه إشارة إلى توهين هذا الطعن.

هذا، وقد جاء توثيق أحْمَد بن مَـنْـصُور على لسان عِدّة من العلماء، منهم: أبو حاتم[4]، والدارقطني[5]، ومسلمة بن قاسم[6]، والخليلي[7].

وكان إبراهيم الأصبهاني يقرنه بأبي بكر بن أبي شيبة في الحفظ[8].

وقال الخطيب: «كان قد رحل، وأكثر السماع والكتابة، وصنّف "المسند"»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «مستقيم الأمر في الحديث»[10].

ثالثا: الاعتزال

وهو راو واحد:

الفَضْل بن دَلْهَم الوَاسِطِي، ثم البصْرِي، القَصَّاب (ت؟)[11].

قال الحافظ: «ليِّن، ورمي بالاعتزال»[12].

(1) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الذهبي، 205/1 (113).

(2) الكاشف، 204/1 (91). وقد حكى قول أبي داود في الميزان، 304/1 (631)، بعد أن قال في مستهلّ ترجمته: «الحافظ الثقة مشهور»، كما حكى قول أبي داود في كتابه: الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص58 (14).

(3) التقريب، ص25 (رقم 113).

(4) الجرح، 78/2 (169).

(5) تاريخ بغداد، 153/5 (2586).

(6) التهذيب، 80/1.

(7) الإرشاد، 604/2 (318).

(8) حكاه في تاريخ بغداد، 151/5 (2586).

(9) تاريخ بغداد، 151/5 (2586).

(10) الثقات، 41/8 (12159).

(11) قال الحافظ: «من السابعة»، أي كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(12) التقريب، ص382 (رقم 5402). وترجمته في التهذيب، 255/5-256 (6371)؛ وتهذيب الكمال، 220/23.

وقال الذهبي: «قال أبو داود وغيره: ليس بالقويّ»[1].

روى له الأربعة سوى النسائي.

جاء ذكره بالاعتزال من غير وجه:

فعن يزيد بن هارون: «كان عندنا قصّابا، شاعرا، معتزليّا، وكنت أصلي معه في المسجد، فلا أسمع ذلك منه، وكنت أعرف ذاك فيه»[2].

وقال أبو داود: «كان معتزليا، له رأي سوء»، وقال مرة: «زعموا أنه كان له مذهب رديء»[3]، أي الاعتزال.

ولعلّ الفَضْل كان متأثّرا في ذلك بجوّ البصرة الذي عاش فيه، وما كان يسوده من الأفكار والاتّجاهات، بل وقد كان مهد الاعتزال الأوّل، على أنّه لم يرد ما يبيّن اعتزال الفَضْل بن دَلْهَم، ولا فيم كان؟ وأبو داود نفسه قد روى له، وهذا يعني أنّ اعتزاله لم يكن مؤثّرا في روايته، وإن اختلف فيه:

فقال أحمد: «ليس به بأس، إلا أن له أحاديث»[4]، وقال مرّة: «لا يحفظ»[5].

وقال ابن معين: «صالح»[6]، أو «حديثه صالح»[7]، وقال مرّة: «ضعيف»[8]، أو «ضعيف الحديث»[9].

وقال أبو داود: «ليس بالقويّ، ولا بالحافظ»[10]، وقال مرّة: «حديثه منكر، وليس هو برضى»[11]وقال علي بن الحسين بن الجنيد: «في القلب من أحاديثه شيء»[12].

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»[13].

---

(1) الكاشف، 122/2 (4464).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 472/3 (6017).

(3) التهذيب، 256/5. وليس هو في سؤالات الآجري!

(4) رواية أبي بكر الأثرم. انظر: الجرح، 61/7 (352).

(5) رواية الحسن بن علي الحلواني. انظر: ضعفاء العقيلي، 445/3 (1494).

(6) تاريخ الدوري، 295/3 (1394).

(7) رواية أبي بكر بن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 61/7 (352).

(8) رواية أبي بكر بن أبي خيثمة. انظر: التهذيب، 256/5.

(9) رواه ابن حبان من طريق أحمد بن زهير. انظر: المجروحين، 210/2.

(10) التهذيب، 256/5.

(11) رواه عنه أبو الحسن بن العبد. انظر: التهذيب، 256/5.

(12) التهذيب، 256/5.

(13) الجرح، 61/7 (352).

وقال أبو بكر البزار: «لم يكن بالحافظ»[1].

وقال الأزدي: «ضعيف جدا»[2].

ووثقه وكيع[3].

وقال ابن حبان: «كان ممّن يخطئ، فلمّا فحش خطؤه حتى بطل الاحتجاج به، ولا قفا أثر العدول فيسلك به سننهم، فهو غير محتج به إذا انفرد»[4].

وقد رجّح الحافظ أن يقول فيه على قلّة أحاديثه: «ليِّن، ورمي بالاعتزال»[5]، أي أنّه لا يُحتجّ به إذا انفرد، وهو مقبول في المتابعات، ونقل الذهبي قول أبي داود، وأنّه ليس بالقويّ، وهو تقريبا مؤدّى ما حكم به الحافظ! كما أنّ الذهبي لم يشر إلى مذهبه في الاعتزال، وإن نقل في ميزانه قول يزيد بن هارون السابق[6].

رابعا: جَــهْــم

وهو راو واحد:

بِشْر بن السَّرِّي، أبو عَمْرو الأَفْوَه[7]، البصري (ت195هـ).

قال الحافظ: «كان واعظا، ثقة، متقنا، طُعِن فيه برأي جَهْم، ثم اعتذر وتاب»[8].

وقال الذهبي: «ثقة»[9].

روى له الجماعة.

رماه برأي جهم الإمام الحميدي عبد الله بن الزّبير المكّي[10] (ت219هـ؟) شيخ البخاري، فقال:

---

(1) التهذيب، 256/5.

(2) المصدر نفسه، 256/5.

(3) رواه عنه أسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط، ص108.

(4) المجروحين، 210/2 (872). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(5) التقريب، ص382 (رقم 5402).

(6) الميزان، 426/5 (6727).

(7) قال البخارى: «كان صاحب مواعظ، فتكلم، فسمى الأفوه». حكاه ابن عديّ من رواية الجنيدي في الكامل، 17/2 (253).

(8) التقريب، ص62 (رقم 687). وترجمته في التهذيب، 1/422-423 (827)؛ وتهذيب الكمال، 122/4.

(9) الكاشف، 268/1 (579).

(10) قال في التّقريب، ص246 (3320): «ثقة حافظ فقيه، أجلّ أصحاب ابن عيينة».

«كان بِشْر بن السَّرِّي جهميّا، لا يحلّ أن يكتب عنه»[1].

وحقيقة هذا الاتّهام ما حكاه الإمام أحمد: أنّ بِشْر بن السَّرِّي «كان رجلا من أهل البصرة، ثم صار بمكة، ثم ذكر حديث ﴿ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[2]، فقال: ما أدري ما هذا؟ أيش هذا؟ فوثب به الحميدي وأهل مكة، وأسمعوه كلاما شديدا، فاعتذر بعد، فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه بعد»، قال أحمد: «فلما قدمت مكة المرة الثانية، كان يجيئ إلينا، فلا نكتب عنه، وجعل يتلطف، فلا نكتب عنه»[3].

أي أنّه كان يقول بنفي الصفات، كما هو بعض آراء جَهْم، لا أنّه رُمي بالتجهّم الخالص، وفي قوله: «كان رجلا من أهل البصرة»، إشارة إلى أنّ الرجل جاء من بيئة مليئة بالمذاهب والأفكار، وإثارة مثل هذا النوع من المسائل!

وقال الدارقطني: «وجدوا عليه في أمر المذهب، فحلف واعتذر إلى الحميدي في ذلك، وهو في الحديث صدوق»[4].

وفي براءته من الجهميّة قال ابن معين: «رأيته يستقبل البيت؛ يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، ويقول: معاذ الله أن أكون جهميا»[5].

فهذا كلّه يفيد أنّ بِشْر بن السَّرِّي ربما قال بشيء، أو تكلّم في شيء من رأي جَهْم، ثم رجع عنه، وتاب، ولا يلحقه بعد ذلك عاب، وهو ما بيّنه الحافظ بقوله: «كان واعظا، ثقة، متقنا، طُعِن فيه برأي جَهْم، ثم اعتذر وتاب»[6]، واكتفى الذهبي بتوثيقه، من دون الإشارة إلى ما حُكي عنه في مذهبه، وقد كان قال في الميزان: «أمّا التّجهّم، فقد رجع عنه، وحديثه ففي الكتب الستة»[7].

وقد وثّقه العلماء:

---

(1) ضعفاء العقيلي، 143/1. ولم يذكره في التهذيب تبعا للأصل!

(2) سورة القيامة: الآيتان 22-23.

(3) حكاه عن أبي طالب، عنه، في الكامل، 16/2-17 (253). وانظر: العلل ومعرفة الرجال، 57/2 (1540).

(4) سؤالات البرقاني طبعة القاهرة، ص70 (38).

(5) تاريخ الدوري، 59/2 (3879).

(6) التقريب، ص62 (رقم 687).

(7) الميزان، 29/2 (1197)؛ وكذا قال في المغني، 105/1 (902). وقال في تاريخ الإسلام، 122/13: «قد صحّ رجوعه عن التّجهّم».

فعن عمرو بن علي، قال: «سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث إبراهيم بن طهمان، فقال: ممّن سمعته؟ فقلت: حدثناه بِشْر بن السَّرِّي، فقال: سمعته من بِشْر بن السَّرِّي وتسألني عنه؟! لا أحدثك به أبدا»(1).

وقال أحمد بن حنبل: «كان متقنا للحديث عجبا»(2).

وقال ابن معين(3)، والعِجْلي(4)، وعمرو بن علي(5): «ثقة».

وقال أبو حاتم: «ثبت صالح»(6).

وقال أبو أحمد بن عديّ: «حسن الحديث، ممّن يكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة؛ لأنه يروي عن شيخ يحتمل، فأما هو في نفسه، فلا بأس به»(7).

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث»(8). وقال الدارقطني: «ثقة مكي»(9).

وقال العقيلي: «هو في الحديث مستقيم»(10).

وذكره ابن حبان في "الثقات"(11).

وروى له الجماعة في كتبهم؛ البخاري حديثا واحدا في الفتن(12).

---

(1) الجرح، 358/2 (1363).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 131/3 (4566)؛ وفي موضع 340/1 (625): «كان في الحديث متفهّما عجبا!»، وفي آخر، 304/3 (5353): «ما كان أتقنه للحديث، متقن عجب!».

(3) تاريخ الدارمي، ص79 (195).

(4) معرفة الثقات، 246/1 (155).

(5) التهذيب، 423/1.

(6) الجرح، 358/2 (1363).

(7) الكامل، 17/2 (253).

(8) كذا في التهذيب، 423/1، ورجعت إلى الطبقات الكبرى، 550/5، ولم أجد كلام ابن سعد المذكور!

(9) سؤالات البرقاني، ص18 (51).

(10) الضعفاء الكبير، 43/1 (175).

(11) الثقات، 139/8 (12632).

(12) رواه عنه، عن نَافِعُ بن عُمَرَ، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، قال: قالت أَسْمَاءُ، عن النبي ﷺ، قال: «أنا على حَوْضِي أَنْتَظِرُ من يَرِدُ عَلَيَّ...» الحديث. البخاري: الفتن؛ بَاب ما جاء في قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: 25]، 2587/6 (6641). وله شواهد عنده.

فهذه بدع متفرّقة رُمي بها بعض رواة الكتب الستة، وكثير منهم إمّا رجعوا وتابوا، وإمّا لم يكونوا دعاة إليها، وإمّا أنّهم كانوا متأثّرين بالبيئة العلميّة والثقافية التي كانوا يعيشونها، وقد التزم الحافظ بذكر بدعهم، مع بيان من رجع وتاب، واعتبار أقوال العلماء فيهم من حيث الرواية، وغالبا ما جاءت في توثيقهم، لأن هذه البدع في معظمها خفيفة، ولا مدخل لها في الرواية.

ومع نهاية هذا الفصل الثالث الذي اختص بدراسة تراجم الرواة الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة من غير أصحاب المرتبة الخامسة "مرتبة صدوق"، يتّضح أن اصطلاحات الحافظ قد اختلفت في التعبير عن بدع هؤلاء الرواة، وإن كان يتحرّز نوعا ما مع الثقات منهم، وهو إذ يُثبت بدعهم، فإنما على سبيل حكاية ما قيل فيهم، لا أنّها مؤثّرة في عدالتهم، وهذا بخلاف الرواة الضعفاء، فغالبا ما يذكر بدعهم لتنويع جرحهم.

وفيما يلي دراسة لتراجم رواة المرتبة الخامسة "مرتبة صدوق"، الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة في كتابه "التقريب"، وذلك من خلال الفصل الرابع والأخير من هذا البحث.

الفصل الرابع
دراسة تراجم رواة المرتبة الخامسة
الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة

ويشمل:

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض.

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر.

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء.

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى.

الفصل الرابع
دراسة تراجم رواة المرتبة الخامسة
الذين ذكرهم الحافظ بالبدعة

يختص هذا الفصل بدراسة تراجم رواة المرتبة الخامسة الذين ذكرهم الحافظ في كتابه "التقريب" بالبدعة، وهم أصحاب مرتبة صدوق، وقد كان أشار في خطبة "التقريب" أنّهم ممّن قال فيهم "صدوق" ورمي بنوع بدعة، ولذلك أفردهم بهذا الفصل المستقل، وقد قسمتهم بحسب نوع البدعة التي رموا بها، واعتمدت في ترتيبهم المعيار العددي، وذلك في خمسة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض.

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر.

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء.

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى.

المبحث الأول: الرواة الذين رموا بالتشيع أو الرفض

جعلت الرواة الذين رموا بالتشيّع أو الرفض في مبحث واحد للعلاقة الموضوعيّة بينهما، وسأعرض:

أولا: الرواة الذين رموا بالتشيع.

ثانيا: الرواة الذين رموا بالرفض.

أولا: الرواة الذين رموا بالتشيع

وهم أربعة وأربعون (44) راويا، أحدهم ذُكر بالتشيّع والقدر وهو صاحب الترجمة رقم (33): مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يَسَار.

1. أحمَد بن المُفَضَّل الحَفَرِيُّ، أبو عَلِيّ الكُوفي (ت215هــ).

قال الحافظ: «صَدُوق شِيعِي، في حِفْظِه شَيْء»[1].

وقال الذهبي: «صَدُوق شِيعِي»[2].

روى له أبو داود والنسائي[3].

ذكره بالتشيّع أبو حاتِم، قال: «كان صَدُوقا، وكان من رؤساء الشيعة»[4].

وأثنى عليه أبو بكر بن أبي شيبة [5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[6].

وجرحه الأزدي بقوله: «منكر الحديث؛ روى عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليّ مرفوعا: "إذا تقرب الناس إلى خالقهم بأنواع البرّ فتقرب إليه بأنواع العقل"»، لكن تعقّبه

الحافظ فقال: «هذا حديث باطل؛ لعله أدخل عليه»[1].

(1) التقريب، ص24 (109). وترجمته في التهذيب، 1/77-78 (139)؛ وتهذيب الكمال، 1/487.

(2) الكاشف، 1/203 (88).

(3) زاد في التهذيب، 1/77، رقم "م" لمسلم، وهو خطأ قطعا!

(4) الجرح، 2/77 (164).

(5) التهذيب، 1/78.

(6) الثقات، 8/28 (12106).

ولهذه الأقوال أضاف الحافظ على حكم الذهبي «في حِفْظِه شَيْء»[2].

2. **أجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُجَيَّة، أبو حُجَيَّة الكِنْدِي، يقال اسمه يَحْيَى (ت145هـ).**

قال الحافظ: «صَدُوق شِيعِي»[3].

وقال الذهبي: «وثّقه ابن معين وغيره، وضعّفه النسائي، وهو شيعي»[4].

روى له الأربعة.

ورد في مذهبه قول النسائي: «ضعيف، ليس بذاك، وكان له رأي سوء»[5].

وقول ابن عدي: «له أحاديث صالِحة، يروي عنه الكُوفيون وغيرهم، ولم أجد له حديثا منكرا مجاوزا للحد؛ لا إسنادا ولا متنا، وهو أرجو أنه لا بأس به، إلاّ أنه يُعدّ في شيعة الكوفة وهو عندي مستقيم الحديث، صَدُوق»[6].

هذا وقد روى إسحاق بن موسى بن يزيد الكندي عن شريك عن الأجلح: «سمعنا أنه ما سب أبا بكر و عمر أحد إلاّ مات قتلا أو فقرا»[7].

فإذا ثبت هذا عنه فظاهر أن تشيّعه كان وفق مذهب عامّة أهل الكوفة من الميل إلى عليّ ﷺ.

وقد اختلفت أقوال العلماء في أجْلَح بْن عَبْدِ اللهِ؛ فمنهم من وثّقه، ومنهم من ضعّفه بسبب سوء الحفظ خاصّة:

فممّن ضعّفه:

قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: «في نفسي منه شيء»[8].

وقال عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد: «ما كان يفصل بين علي بن الحسين والحسين بن علي»[9]، قال الحافظ: «يعني أنه ما كان بالحافظ»[1].

---

(1) التهذيب، 78/1.

(2) التقريب، ص24 (109).

(3) التقريب، ص36 (285). وترجمته في التهذيب، 179/1-180 (353)؛ وتهذيب الكمال، 275/2.

(4) الكاشف، 239/1 (234).

(5) انظر: التهذيب، 179/1. وليس هو في الضعفاء والمتروكين، للنسائي!

(6) الكامل، ابن عدي، 428/1 (238).

(7) المصدر نفسه، 427/1 (238).

(8) انظر: الجرح، 346/2 (1317)؛ وضعفاء العقيلي، 122/1 (147).

(9) انظر: ثقات ابن حبان، 175/1 (108)؛ وضعفاء العقيلي، 122/1 (147).

وقال أحمد: «قد روى الأجلح غير حديث منكر»[2].

وقال أبو حاتِم: «ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به»[3].

وقال الجوزجاني: «مُفْتَر»[4].

وقال أبو داود: «ضعيف»[5].

وقال ابن سعد: «كان ضعيفا جدا»[6].

وقال العقيلي في بعض أحاديث لأجلح عن الشعبي: «لا يتابِع الأجلح على هذا مع اضطرابه فيه إلاّ من هو دونه»[7].

وقال ابن حبان: «كان لايدرك ما يقول؛ يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسامي»[8].

وأمّا الذين وثّقوه:

فقال ابن معين: «ثِقَة»[9]، وقال في موضع آخر: «ليس به بأس»[10]. وقال مرّة: «صالِح الحديث»[11].

وقال العِجْلي: «كُوفي ثِقَة»، وقال مرّة: «جائز الحديث وليس بالقويّ، في عداد الشيوخ»[12].

وقال عمرو بن علي: «مستقيم الحديث، صَدُوق»[13].

وقال يعقوب بن سفيان: «ثِقَة، في حديثه لين»[14].

---

(1) التهذيب، 179/1.

(2) رواية أبي طالب. انظر: الجرح، 346/2 (1317).

(3) الجرح، 346/2 (1317).

(4) أحوال الرجال، ص52 (32).

(5) سؤالات الآجري، ص178 (180).

(6) الطبقات الكبرى، 350/6.

(7) ضعفاء العقيلي، 123/1 (147).

(8) الثقات، 175/1 (108).

(9) تاريخ الدوري، 269/3 (1276)؛ وتاريخ الدارمي، ص77 (178).

(10) تاريخ الدوري، 454/3 (2232).

(11) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص42 (52)؛ وانظر: الجرح، 346/2 (1317).

(12) معرفة الثقات، 212/1 (48). وكلامه الثاني لم ينقله الحافظ في التهذيب!

(13) التهذيب، 179/1.

(14) المعرفة، 190/3، وفي التهذيب، 180/1: «ثِقَة، حديثه ليّن».

ولأجل هذا الاختلاف التزم فيه الحافظ بوصفه: «صَدُوق شِيعِي»[1].

3. إسْحَاقُ بنُ منصُور، السَّلُولي، مولاهم، أبو عبد الرحمن (ت204هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق، تُكُلِّمَ فيه للتشيّع»[2].

روى له الجماعة.

ذكره بالتشيّع الإمام العِجْلي، فقال: «ثِقَة، كان فيه تشيّع، وقد كتبتُ عنه»[3].

ولم يرد فيه من أقوال سوى قول ابن معين: «ليس به بأس»[4].

كما ذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

فالحافظ في قوله: «صَدُوق، تُكُلِّمَ فيه للتشيّع»، قد أخذ فيه بأقلّ أحواله، وأنه لا يخرج عن حدود الوثاقة العامّة، وإن كان رواية الجماعة عنه بما فيهم أهل الصحيح توثيق له من الناحية العملية.

والملاحظ أنّ الحافظ لم يذكره في الفصل التّاسع من "الهدي" ضمن من ضُعّف بسبب الاعتقاد، وكأنّه سهو منه.

4. إِسْمَاعِيل بن خَلِيفَة العَبْسي، أبو إِسْرَائِيل المُلاَئي، الكُوفي (ت169هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، سَيِّء الحِفْظ، نُسب إلى الغُلوّ في التشيّع»[6].

وقال الذهبي: «ضُعّف»[7].

روى له الترمذي وابن ماجه.

جاء في مذهبه:

قول عمرو بن علي: «سألت عبد الرحمن عن حديث أبي إسرائيل، فأبى أن يحدثني به، وقال: كان يشتم عثمان ﷺ»[8]، وكذا قال البخاري: «تركه ابن مهدي، وكان يشتم عثمان»[1].

---

(1) التقريب، ص36 (285).

(2) التقريب، ص42 (385). وترجمته في التهذيب، 238/1 (472)؛ وتهذيب الكمال، 478/2. ولم يبيّن الإمام الذهبي حكمه في الكاشف، 239/1 (323).

(3) معرفة الثقات، 220/1 (74).

(4) تاريخ الدارمي، ص69 (138).

(5) الثقات، 112/8 (12485).

(6) التقريب، ص46 (440). وترجمته في التهذيب، 276/1-277 (546)؛ وتهذيب الكمال، 77/3.

(7) الكاشف، 245/1 (370).

(8) انظر: المجروحين، 124/1 (41)؛ والكامل، ابن عدي، 289/1 (126)؛ وضعفاء العقيلي، 76/1 (80).

وعن يحيى بن سعيد قال «لم يكن في دينه بذاك، وكان يذكر عثمان»[2].

وعن بهز بن أسد قال: «سمعته يشتم عثمان، ويقول: قُتِل كافرا»[3].

وقال أبو زرعة: «صَدُوق، إلاّ انه كان في رأيه غلو»[4].

وقال أبو داود: «كان أبو إسرائيل يقع في عثمان، وحدثونا عن عفان، قال: سمعت أبا إسرائيل يقول: أشهد أن عثمان كان كافرا بالله العظيم»[5].

وقال الجوزجاني: «مُفْتَرٍ زَائِغ»[6].

وقال العقيلي: «في حديثه وهم واضطراب، و له مع ذاك مذهب سوء»[7]، قصد به التشيّع أو الغلوّ فيه.

وقال ابن حبان: «روى عنه أهل العراق، وكان رافضيا يشتم أصحاب محمد ﷺ؛ تركه ابن مهدي، وحمل عليه أبو الوليد الطيالسي حملا شديدا، وهو مع ذلك منكر الحديث»[8]، وكذا قال البخاري: «يضعّفه أبو الوليد»[9].

ففي كلّ ما سبق يظهر أنّ إسماعيلَ بن خَلِيفَة العَبْسي يغلو في تشيّعه، لاسيما شتمه لعثمان كما نُقل عنه، ولكن قد يكون ما يبرّر رواية أهل الحديث عنه الترمذي وابن ماجه ما نقله الحافظ عن أبي داود، وهو قوله فيه: «لم يكن يكذب، حديثه ليس من حديث الشيعة، وليس فيه نكارة»[10].

ومع ذلك فقد اختُلف في أبي إسرائيل:

---

(1) انظر: الكامل، 290/1؛ وضعفاء العقيلي، 76/1؛ وتهذيب الكمال، 79/3 (440)؛ والتهذيب، 277/1. وليس فيه "وكان يشتم عثمان".

(2) انظر: ضعفاء العقيلي، 76/1 (80). وليس هو مذكور في التهذيبين!

(3) انظر: طبقات ابن سعد، 380/6؛ والكامل، ابن عديّ، 289/1 (126)؛ والضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، 116/1 (391). و لم يذكر هذا القول لبهز لا في تهذيب الكمال ولا في التهذيب!

(4) الجرح، 166/2 (559).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص313-314 (414).

(6) أحوال الرجال، ص52 (34).

(7) الضعفاء الكبير، 75/1 (80).

(8) المجروحين، 124/1 (41).

(9) الضعفاء الصغير، ص15 (15).

(10) التهذيب، 277/1.

فقال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: «يكتب حديثه، وقد روى حديثا منكرا في القتيل -يعني حديث عَطِيَّة عن أبي سعيد: وجد قتيل بين قريتين»[1]، قال العقيلي: «حديث "وجد قتيل بين قريتين" ليس له أصل، و ما جاء به غيره»[2].

وقال عبد الله أحمد بن حنبل: «سألت أبي عن أبي إسرائيل الملائي، فقال: هو كذا، قلتُ: ما شأنه؟ قال: خالف الناس في أحاديث، وكأنه عنده، قلتُ: إن بعض من قال: هو ضعيف، قال: لا، خالف في أحاديث»[3].

وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال في موضع آخر: «أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه»[4]، وقال مرّة: «ثِقَة»[5]، ومرّة قال: «صالِح الحديث»[6].

وقال عمرو بن علي: «ليس من أهل الكذب»[7].

وقال أبو حاتِم: «حسن الحديث، جيد اللقاء، وله أغاليط، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيّء الحفظ»[8].

وقال عبد الله بن المبارك: «لقد منّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل!»[9]

وقال النسائي: «ضعيف»[10]، وقال في موضع آخر: «ليس بثِقَة»[11].

وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه»[12].

وقال ابن سعد: «يقولون إنه صَدُوق»[1].

---

(1) انظر: الجرح، 166/2 (559)؛ وتهذيب الكمال، 78/3.

(2) الضعفاء الكبير، 76/1 (80).

(3) العلل ومعرفة الرجال، 348/2 (2539).

(4) في رواية معاوية بن صالِح أيضا. انظر: الكامل، 289/1؛ وضعفاء العقيلي، 76/1.

(5) في رواية كلّ من الدوري والدارمي وأحمد بن أبي يحيى. انظر: تاريخ الدوري، 270/3 (1278)؛ وتاريخ الدارِمي، ص78 (184)؛ والكامل، 290/1. و لم يذكر هذا التوثيق كلّ من التهذيبين!

(6) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 166/2 (559).

(7) انظر: الجرح، 166/2 (559)؛ والكامل، 289/1.

(8) الجرح، 166/2 (559).

(9) التهذيب، 277/1.

(10) التهذيب، 277/1.

(11) الضعفاء والمتروكين، ص18 (43)، ص113 (657).

(12) الكامل، 290/1 (126).

وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»[2].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[3].

وقد روى له الترمذي و ابن ماجة حديث ابن أبي ليلى عن بلال قال: «قال لي رسول اللَّهِ ﷺ: لاَ تُثَوِّبَنَّ في شَيْءٍ من الصَّلَوَاتِ إلاّ في صَلاَةِ الْفَجْرِ»[4].

قال الترمذي: «أبو إِسْرَائِيلَ اسْمُهُ إسماعيل بن أبي إسحاق وَلَيْسَ هو بِذَاكَ الْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الحديث».

و روى له ابن ماجة حديثين آخرين[5].

5. إسمَاعِيل بن عبد الرَّحمن بن أبي كَرِيمة السُّدِّي، أبو محمد، الكُوفي (ت**127هـ**).

قال الحافظ: «صَدُوق يَهِم، ورُمِي بالتشيّع»[6].

وقال الذهبي: «حَسَن الحَدِيث، قال أبو حاتِم: لا يُحْتَجُّ به»[7].

روى له مسلم والأربعة.

ورد في مذهبه قول الجوزجاني: «هو كذّاب شتّام»[8]، وزاد الحافظ[9] عنه: «حدثت عن معتمر عن ليث -يعني ابن أبي سليم- قال: كان بالكوفة كذابان، فمات أحدهما، السُّدِّي والكلبي، كذا قال، وليث أشدّ ضعفا من السُّدِّي»[10].

---

(1) الطبقات الكبرى، 380/6.

(2) التهذيب، 277/1.

(3) كذا ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكون، ص280 (74). وهذا ممّا يُستدرك على التهذيبين.

(4) الترمذي: الصلاة؛ بَاب ما جاء في التَّثْوِيبِ في الْفَجْرِ، 378/1-379 (198)؛ وابن ماجه: الأذَانِ وَالسُّنَّة فيها؛ بَاب السُّنَّةِ في اللأذَانِ، 237/1 (715). ولفظ ابن ماجه: «أَمَرَنِي رسول اللَّهِ أَنْ أُثَوِّبَ في الْفَجْرِ، وَنَهَانِي أَنْ أُثَوِّبَ في الْعِشَاءِ».

(5) أحدهما في المناسك؛ بَاب الْخُرُوجِ إلى الْحَجِّ، 962/2 (2883)، والثاني: الأشربة؛ بَاب صِفَةِ النَّبِيذِ وَشُرْبِهِ، 1126/2 (3399)

(6) التقريب، ص48 (463). وترجمته في التهذيب، 294/1-295 (573)؛ وتهذيب الكمال، 132/3.

(7) الكاشف، 247/1 (391).

(8) أحوال الرجال، ص48 (20).

(9) التهذيب، 295/1.

(10) انظر: أحوال الرجال، ص54 (37: ترجمة الكلبي محمد بن السائب).

ونقل الحافظ عن حسين بن واقد قال: «سمعت من السُّدِّي فما قمت حتى سمعته يتناول أبا بكر وعمر، فلم أعد إليه»[1].

وعن العقيلي، قال: «ضعيف، وكان يتناول الشيخين»[2].

فإذا كان هذا هو مذهب إسمَاعِيل بن عبد الرَّحمَن السُّدّي، فقول الحافظ فيه: «رُمِي بالتشيّع» فيه نوع تساهل، بل أقلّ أحواله أن يقال فيه: رُمِي بالغلوّ في التشيّع! لأن من يشتم الشيخين، أو أي من الصحابة يُعدّ غاليا في تشيّعه، وهذا ما وصف به الحافظ الراوي السابق إسماعيل بن خَلِيفَة العَبْسي، والذي نُقل في مذهبه شتم عثمان ﷺ، فما الظنّ بمن نُقل عنه شتم الشيخين؟!

وإن كان السُّدّي قد اختلفوا فيه:

فقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد: «لا بأس به، ما سمعت أحدا يذكره إلاّ بخير، وما تركه أحد»[3].

وقال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: «ثِقَة»[4].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت يحيى بن معين عن السدي وإبراهيم بن مهاجر، فقال: متقاربان في الضعف»[5].

قال: «وسمعت أبي قال: قال يحيى بن معين يوما عند عبد الرحمن بن مهدي، وذكر إبراهيم بن مهاجر والسُّدِّي، فقال يحيى: ضعيفان، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال»[6].

وقال عمرو بن علي: «سمعت رجلا من أهل بغداد من أهل الحديث، ذكرالسدي –يعني لعبد الرحمن بن مهدي– فقال: ضعيف»[7].

وقال ابن معين وقد سئل عن جماعة منهم السدي: «في حديثه ضعف»[8].

---

(1) التهذيب، 295/1؛ ورواه بإسناده العقيلي في ضعفائه، 87/1 (101).

(2) كذا في التهذيب، 295/1، ولم أجده في الضعفاء الكبير، فلعلّه ساقط منه!

(3) الجرح، 184/2 (625).

(4) المصدر نفسه، 184/2 (625).

(5) ضعفاء العقيلي، 87/1 (101).

(6) الجرح، 184/2 (625)؛ التهذيب، 294/1.

(7) تهذيب الكمال، 135/3. ولم ينقله الحافظ في التهذيب!

(8) تاريخ الدوري، 425/3 (2074).

وقال ابن عدي يرويه عن عبد الله بن أحمد عن أبيه بإسناده إلى الشعبي وقيل له: «إن إسماعيل السُّدِّي قد أعطي حظا من علم القرآن، قال: إن إسماعيل قد أعطي حظا من جهل بالقرآن»[1].

وقال أبو زرعة: «لَيِّن»[2].

وقال الطبري: «لا يحتج بحديثه»[3].

وقال أبو حاتِم: «يكتب حديثه ولا يُحتجّ به»[4].

وقال النسائي: «صالِح»[5]، وقال مرّة: «ليس به بأس»[6].

وقال ابن عدي: «له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ له، وهو عندي مستقيم الحديث، صَدُوق لا بأس به»[7].

وقال العِجْلي: «كوفي ثِقَة، عالم بتفسير القرآن، راوية له»[8].

وقال الساجي: «صَدُوق فيه نظر»[9].

وحُكي عن أحمد: «إنه ليحسن الحديث، إلاّ أن هذا التفسير الذي يجيء به؛ قد جعل له إسنادا واستكلفه!» [10].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[11].

ولأنّ الإمام مسلم قد روى للسّدّي هذا، فقد أورد الحافظ ما اعتذر به الإمام الحاكم لمسلم، وهو قوله: «تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسّر»[12].

ولعلّ قول الإمام أحمد الأخير فيه توضيح لهذا الجرح المبهم، وهو تفسيره المأثور عنه!

---

(1) الكامل، 276/1. وانظر: ضعفاء العقيلي، 87/1 (101).

(2) الجرح، 184/2 (625).

(3) التهذيب، 295/1.

(4) الجرح، 184/2 (625).

(5) التهذيب، 295/1.

(6) المصدر نفسه، 295/1.

(7) الكامل، 277/1 (116).

(8) معرفة الثقات، 227/1 (98).

(9) التهذيب، 295/1.

(10) المصدر نفسه، 295/1.

(11) الثقات، 20/4 (1659).

(12) التهذيب، 295/1.

6. جَعْفَرُ بنُ زِيَاد الأحمــر، الكُوفِي (ت167هــ).

قال الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[1].

وقال الذهبي: «صَدُوق شيعي»[2].

روى له الترمذي[3].

جاء مذهبه في التشيّع عن حفيده الحسين بن علي بن جعفر الأحمر: «كان جدّي من رؤساء الشيعة»[4].

وقد ذكره بالتشيّع عدّة:

فقال أحمد: «كان يتشيّع»[5].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين: «ثِقَة، وكان من الشيعة»[6].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي:« ليس عندهم بحجة، كان رجلا صالِحا كُوفيا، وكان يَتشيّع»[7].

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «مائل عن الطريق»[8]، قال الخطيب: «يعني: في مذهبه وما نُسب إليه من التشيّع»[9].

وقال أبو داود: «صَدُوق شيعي، حدث عنه عبد الرحمن بن مهدي»[10].

وقال ابن عديّ: «يروي شيئا من الفضائل، وهو في جملة متشيّعة الكوفة، وهو صالِح في رواية الكوفيين»[1].

---

(1) التقريب، ص79 (940). وترجمته في التهذيب، 565/1-566 (1106)؛ وتهذيب الكمال، 38/5.

(2) الكاشف، 294/1 (790). وقد نسبه بقوله: «جعفر بن زيد الكوفي الأحمر».

(3) وقع في التقريب رقم "س" بدلا من "ص"، و"عس" وهو خطأ؛ فقد روى له النسائي في خصائص علي، وفي مسنده!

(4) تاريخ بغداد، 150/7 (3605).

(5) العلل ومعرفة الرجال، 103/1 (4399).

(6) تاريخ بغداد، 151/7؛ والتهذيب، 565/1. وكذا قال الغلابي عن يحيى: « ثقة شيعي». تاريخ بغداد، 151/7.

(7) تاريخ بغداد، 151/7.

(8) أحوال الرجال، ص59 (52).

(9) تاريخ بغداد، 151/7.

(10) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 287/2 (1873).

وذكر العقيلي: «يقال هو الذي حمل الحسن بن صالِح[2] على ترك الجمعة، فقال الحسن: إنّي أعيد؟ فقال: لعلّ إنسانا[3] يراك فيقتدي بك!»[4].

ولعلّ هذا ما حمل الأزدي عل القول: «مائل عن القصد، فيه تحامل وشيعية غالية، وحديثه مستقيم»[5]. وقد سبق في مذهب الحسن بن صالِح أنه لا يرى الصلاة خلف من لا تجوز إمامته، فالظاهر أنّ جعفر بن زِياد يرى الرأي نفسه، و لم يؤثّر هذا المذهب منه في الاحتجاج به.

وممّا ورد في نوع تشيّع جعفر بن زياد ما ذكره الخطيب في تاريخه قال: «كان قد خرج إلى خراسان، فبلغ أبا جعفر المنصور عنه أمر يتعلق بالإمامة، وأنه ممن يرى رأي الرافضة، فوجه إليه بمن يقبض عليه، وحمله إلى بغداد فأودعه السجن دهرا طويلا ثم أطلقه»[6].

ولكن مع كل هذا فقد وثّق جعفر بن زياد من قبل عدّة علماء:

فقال ابن معين: «ثِقَة»[7]، وتوقّف فيه مرّة «فلم يليّنه[8]، و لم يضعّفه»[9].

وقال أحمد: «صالِح الحديث»[10].

وقال يعقوب بن سفيان: «كوفي ثِقَة»[11].

وقال أبو زرعة: «صَدُوق»[12].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[13].

---

(1) الكامل، 142/2 (340). وعبارة ابن عديّ التي نقلها الحافظ عنه: «هو صالِح، شيعي»! التهذيب، 565/1.

(2) سبقت ترجمته، ص146.

(3) في الأصل: إنسان، والصواب ما أثبته!

(4) الضعفاء الكبير، 186/1 (231).

(5) التهذيب، 565/1.

(6) تاريخ بغداد، 150/7.

(7) في رواية الدوري وابن أبي خيثمة و الأزرق بن علي. انظر: تاريخ الدوري، 270/3 (1283)؛ والجرح، 480/2 (1952)؛ وضعفاء العقيلي، 186/1 (231).

(8) نُقلت هذه العبارة: "لم يثبّته". انظر: تاريخ بغداد، 151/7؛ والتهذيب، 565/1.

(9) تاريخ الدارمي، ص87 (219).

(10) العلل ومعرفة الرجال، 161/3 (4722).

(11) المعرفة، 207/3

(12) الجرح، 480/2 (1952).

(13) التهذيب، 565/1.

وقال عثمان بن أبي شيبة: «صَدُوق ثِقَة»[1].

وقال العِجْلي: «كُوفي ثِقَة»[2].

وقال الدارقطني: «كوفي، يُعتبر به»[3].

وجرّحه ابن حبان فقال: «كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها شيء»[4].

ولذلك ناسب أن يقول فيه الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[5]، وإن كان الأنسب في مذهبه لو قال: كان من رؤساء الشيعة، كما نُقل عن حفيده!

7. جَعْفَر بن سُلَيْمَان الضُّبَعِي، أبو سُلَيْمَان، البصري (ت178هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق زاهِد، لكنّه كان يَتشيّع»[6].

وقال الذهبي: «ثِقَة، فيه شيء، مع كثرة علومه قيل: كان أمّيا، وهو من زُهّاد الشِّيعَة»[7].

روى له مسلم والأربعة.

أكثر ما عيب عليه المذهب، حتّى إنه كان ينسب إلى الرفض[8].

فعن أحمد: «لا بأس به، قيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يُكتب حديثه؟ فقال: إنما كان يَتشيّع، وكان يُحدِّث بأحاديث في فضل عليّ، وأهل البصرة يغلون في عليّ، فقلتُ: عامّة حديثه رِقاق؟ قال: نعم، كان قد جمعها، وقد روى عنه عبد الرحمن [ابن مهدي] وغيره، إلاّ أني لم أسمع من يحيى عنه شيئا، فلا أدري سمع منه أم لا»[9].

---

(1) نفسه، 565/1.

(2) معرفة الثقات، 268/1 (220).

(3) سؤالات البرقاني، ص21 (79).

(4) المجروحين، 214/1 (182).

(5) التقريب، ص79 (940).

(6) التقريب، ص79-80 (942). وترجمته في التهذيب، 567/1-569 (1109)؛ وتهذيب الكمال، 43/5.

(7) الكاشف، 294/1 (792).

(8) حكى ذلك أبو الأشعث أحمد بن المقدام. انظر: ضعفاء العقيلي، 188/1 (235).

(9) رواية أبي طالب. انظر: الجرح، 481/2 (1957)؛ والكامل، 145/2 (343).

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، وبه ضَعْف، وكان يَتشيّع»[1].

وقال ابن معين: «ثقة، يتشيّع، ليس به بأس»[2].

وقال العِجْلي: «ثِقَة، وكان يتشيّع»[3].

وقال عبد الرزّاق وقد سئل عمّن أخذ مذهبه في التشيّع: «قدم علينا جعفر بن سليمان الضُّبَعي، فرأيته فاضلا حسن الهدي، فأخذت هذا عنه»[4].

وقال يزيد بن هارون: «كان جَعْفَر من الخَائفين، وكان يَتشيّع»[5].

وقد نُقِل عن جَعْفَر بن سُلَيْمَان بعض الغلوّ في التشيّع:

فقال الخضر بن محمد بن شجاع الجزري: «قيل لجَعْفَر بن سُلَيْمَان: بلَغَنا أنّك تشتِم أبا بكر وعمر، فقال: أما الشَّتْم فلا، و لكن بُغْضا يا لك[6]»[7]!

و حكى عنه وهب بن بقية وجرير بن يزيد بن هـــارون نحو ذلك، وزاد هذا الأخير: «وإذا هـــو رافضي مثل الحمار»[8].

لكن فسّر ابن عديّ هذا المذهب لجَعْفَر بن سُلَيْمَان بما ذكره عن زكريا بن يحيى الساجي قال: «وأما الحكاية التي حُكِيت عنه، فإنّما عنى به جارين كانا له، وقد تأذّى بهما، يكنى أحدهما أبو بكر، و يسمى الآخر عمر، فسئل عنهما، فقال: أما السبّ فلا، لكن بغضا يالك، و لم يعنِ به الشيخين!»[9].

ويؤيّده ما سيأتي في قول ابن عديّ، وأنه روى في فضائل الشيخين.

---

(1) الطبقات الكبرى، 288/7.

(2) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص68 (177)؛ ونقله ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات، ص55 (166)؛ وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص89.

(3) معرفة الثقات، 268/1 (221). وهذا والذي قبله ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(4) كذا في التهذيب، 568/1؛ والنص باختصار في ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين، ص79.

(5) التهذيب، 569/1.

(6) هكذا تناقلت المصادر هذه العبارة، وفي الكامل، 145/2 "بآلك"! ونقلها العقيلي، 188/1؛ وابن شاهين، ص79: "ولكن البغض –أو بغضا– ما شئت"، وهي أوضح للمقصود!

(7) الكامل، 145/2.

(8) انظر: الثقات، 140/6. قال الذهبي معقّبا على هذه الرواية: «فهذا غير صحيح عنه». السير، 198/8.

(9) الكامل، 145/2. وقد قال الذهبي: «ما هذا ببعيد، فإن جعفرا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما، وهو صدوق في نفسه». الميزان، 137/2 (1507).

ولعلّ جهل من جهِل بهذا التفسير جعله ينسب جعفرا إلى الرفض كما جاء في رواية أبي الأشعث أحمد بن المقدام.

وقد علّق ابن حبّان بعد روايته لخبر شتم جَعْفَر للشيخين بقوله: «كان جَعْفَر من الثقات في الروايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، و لم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلاف أن الصَدُوق المتقِن إذا كانت فيه بِدعة، و لم يكن يدعو إليه، الاحتجاج بأخباره جائز»(1).

ولو صحّ عنده هذا الشتم لما علّق بهذا التعليق، وإنّما هو الميل لآل البيت، والنصرة لعليّ ﷺ، والذي يوضّحه قول الدوري: «كان جعفر إذا ذكر معاوية شتمه، وإذا ذكر عليا قعد يبكي»(2).

وقد وُثّق جَعْفَر بن سُلَيْمَان مع ذلك:

فقال ابن شاهين في "المختلف فيهم": «إنما تُكلّم فيه لعلّة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلاّ ابن عمّار(3) بقوله: جَعْفَر بن سُلَيْمَان ضعيف»(4).

وقال البزّار: «لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنّما ذكرت عنه شيعيّته، وأمّا حديثه فمستقيم»(5).

وقال الجوزجاني: « روى أحاديث منكرة، وهو ثِقَة متماسك، كان لا يكتب»(6).

وقال ابن عديّ: «لجعفر حديث صالِح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيّع، وجمع الرقاق، وجالَس زُهَّاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد، وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذكر فيه من التشيّع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى أيضا في فضائل الشيخين أيضا، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكرا، فلعلّ البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممّن يجب أن يُقبل حديثه»(7).

---

(1) الثقات، 140/6 (7074).

(2) التهذيب، 569/1.

(3) بل هناك من طعن فيه من النقّاد كما هو واضح من عباراتهم! وإن كان أكثر ما عيب عليه التشيّع.

(4) كذا نقل الحافظ كلام ابن شاهين بنوع تصرّف. انظر: ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيهم، ابن شاهين، ص79؛ والتهذيب، 569/1.

(5) التهذيب، 569/1.

(6) أحوال الرجال، ص110 (173). وهذا ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(7) الكامل، 149/2.

وقال الأزدي: «كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأمّا الحديث، فعامّة حديثه عن ثابت وغيره؛ فيه نظر ومنكر»(1).

وقال ابن معين: «ثِقَة»(2).

وزاد في رواية: «كان يحيى بن سعيد القطّان لا يكتب حديثه»(3).

وقال في موضع آخر: «كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه»(4).

وقال علي بن المديني: «أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير»(5).

وقال أحمد بن سنان القطان: «رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينشط(6) لحديث جَعْفَر بن سُلَيْمَان، قال أحمد بن سنان: وأنا أستثقل حديثه»(7).

وقال البخاري: «يقال: كان أمّيا»(8)، وقال مرّة: «يخالف في بعض حديثه»(9).

وقال ابن المديني: «هو ثِقَة عندنا»(10).

فإذا أضفنا لما سبق رواية الإمام مسلم عن جَعْفَر بن سُلَيْمَان الضُّبَعِي في الصحيح، كان قول الحافظ: «صَدُوق زاهد، لكنّه كان يَتشيّع»، فيه نوع إغضاء لهذا الراوي، والأنسب ما قاله الذهبي وأنه ثِقَة، مع تشيّعه!

8. جُمَيْع بن عُمَيْر التَّيْمِي، أبو الأسْوَد الكُوفي (ت؟)(11).

قال الحافظ: «صَدُوق يُخْطِئُ وَيَتشيّع»(12).

وقال الذهبي: «وَاهٍ، قال البُخَارِي: فِيهِ نَظَر»(1).

---

(1) التهذيب، 569/1.

(2) في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة، والليث بن عبدة. انظر: الجرح، 481/2 (1957)؛ والكامل، 145/2.

(3) تاريخ الدوري، 130/4 (3533).

(4) انظر: ضعفاء العقيلي، 188/1 (235).

(5) انظر: الجرح، 481/2 (1957).

(6) وردت في التهذيب، 568/1: "لا ينبسط".

(7) الجرح، 481/2 (1957).

(8) لم أجده، وقد ذكره في تهذيب الكمال، 47/5؛ والتهذيب، 568/1.

(9) ذكر في التهذيب، 568/1 أنه في "الضعفاء"، وهو في التاريخ الكبير، 192/2 (2161).

(10) التهذيب، 569/1.

(11) قال الحافظ: «من الثالثة»، أي: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين. انظر: التقريب، ص15.

(12) التقريب، ص81 (968). وترجمته في التهذيب، 583/1 (1141)؛ وتهذيب الكمال، 124/5.

روى له الأربعة.

جاء ذكره مرّة بالتشيّع، ومرّة بالرّفض:

فقال أبو حاتِم: «من عتق الشيعة، ومحلّه الصِّدْق، صالِح الحديث، كُوفي، من التابعين»[2].

وظاهر كلامه أنّه كان على مذهب أهل بلده في التشيّع.

ومع أن ابن حبّان ذكره في "الثقات"[3] إلاّ أنّه قال عنه في "الضعفاء": «كان رافضيّا، يضع الحديث»[4].

و لم يبيّن مظاهر هذا الرّفض، ولذلك لم يشر إلى ذلك الحافظ.

وقد ضعّف جُمَيْع وكذا وُثِّق:

فقال البخاري: «فيه نظر»[5].

وقال ابن عديّ: «وهذا الذي قاله البخاري كما قال: في أحاديثه نظر، وعامّة ما يرويه أحاديث لايتابعه غيره عليه، على أنه قد روى عنه جماعة»[6].

وقال ابن نمير: «كان من أكذب الناس; كان يقول: إن الكراكي[7] تفرخ في السماء ولا يقع فراخها»[8].

وهذا الخبر وإن كان مخالفا للواقع، فلعلّه كان من جُمَيْع عن اعتقاد منقول، وليس بالضرورة عن كذب واختلاق.

وقال الساجي: «له أحاديث مناكير، وفيه نظر، وهو صَدُوق»[9].

وقال العِجْلي: «تابعي ثِقَة»[10].

---

(1) الكاشف، 296/1 (810).

(2) الجرح، 532/2 (2208).

(3) الثقات، 115/4 (2070).

(4) المجروحين، 218/1 (190).

(5) التاريخ الكبير، 242/2 (2328).

(6) الكامل، 166/2 (354).

(7) جمع كركي، طائر كبير معروف، أغبر طويل الساقين، وهو من الحيوان الذي لا يصلح إلا برئيس. انظر: حياة الحيوان الكبرى، الدميري، 273/2 (الكركي).

(8) انظر: المجروحين، 218/1 (190)؛ والتهذيب، 583/1.

(9) التهذيب، 583/1.

(10) معرفة الثقات، 272/1 (229).

لكن علّق عليه أبو العرب الصقلي بقوله: «ليس يتابَع أبو الحسن على هذا»[1].

وقد أحصيت له عند الأربعة ثلاثة أحاديث؛ حسّن الترمذي بعضها.

الأول: حديث عائشة في الغسل، قال جميع: «دَخَلْتُ مع أُمِّي وَخَالَتِي على عَائشَةَ فَسَأَلَتْهَا إِحْدَاهُمَا: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ عِنْدَ الْغُسْلِ؟ فقالت عَائِشَةُ: كان رسول اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ، ثُمَّ يُفِيضُ على رَأْسِهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، وَنَحْنُ نُفِيضُ على رؤوسنا خَمْسًا من أَجْلِ الضُّفُرِ»[2].

الثاني: عن جُمَيْعِ بن عُمَيْرٍ التَّيْمِيِّ قال سمعت عَبْدَ اللَّهِ بن عُمَرَ يقول قال رسول اللَّهِ ﷺ: «من ابْتَاعَ مُحَفَّلَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا مِثْلَ، أو مِثْلَيْ لَبَنِهَا قَمْحًا»[3].

الثالث: عن جُمَيْعِ بن عُمَيْرٍ التَّيْمِيِّ عن ابن عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال لأَبِي بَكْرٍ: «أنت صَاحِبِي على الْحَوْضِ، وَصَاحِبِي في الْغَارِ»[4]. قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ».

الرابع: عن جُمَيْعِ بن عُمَيْرٍ التَّيْمِيِّ عن ابن عُمَرَ قال: «آخَى رسول اللَّهِ ﷺ بين أَصْحَابِهِ فَجَاءَ عَلِيٌّ تَدْمَعُ عَيْنَاهُ، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ آخَيْتَ بين أَصْحَابِكَ، ولم تُؤَاخِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ؟! فقال له رسول اللَّهِ ﷺ: أنت أَخِي في الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»[5]. قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وفي الْبَاب عن زَيْدِ بن أبي أَوْفَى».

الخامس: عن جُمَيْعِ بن عُمَيْرٍ التَّيْمِيِّ قال: «دَخَلْتُ مع عَمَّتِي على عَائِشَةَ، فَسُئِلَتْ: أَيُّ الناس كان أَحَبَّ إلى رسول اللَّهِ ﷺ؟ قالت: فَاطِمَةُ، فَقِيلَ: من الرِّجَالِ؟ قالت: زَوْجُهَا، إن كان ما عَلِمْتُ صَوَّامًا قَوَّامًا»[6]. قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

السادس: عن جُمَيْعُ بن عُمَيْرٍ قال: «دَخَلْتُ على عَائِشَةَ مع أُمِّي وَخَالَتِي، فَسَأَلَتَاهَا: كَيْفَ كان رسول اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ إذا حَاضَتْ إِحْدَاكُنَّ؟ قالت: كان يَأْمُرُنَا إذا حَاضَتْ إِحْدَانَا أَنْ تَتَّزِرَ بِإِزَارٍ وَاسِعٍ، ثُمَّ يَلْتَزِمُ صَدْرَهَا وَثَدْيَيْهَا»[7].

---

(1) التهذيب، 583/1.

(2) أبو داود: الطَّهَارَة؛ بَاب الْغُسْلِ من الْجَنَابَةِ، 63/1 (241)؛ وابن ماجه: الطَّهَارَة وَسُنَنِهَا؛ بَاب ما جاء في الْغُسْلِ من الْجَنَابَةِ، 190/1 (574).

(3) أبو داود: الإجارة؛ بَاب من اشْتَرَى مُصَرَّاةً فَكَرِهَهَا، 271/3 (3446)؛ وابن ماجه: التِّجَارَات؛ بَاب بَيْعِ الْمُصَرَّاة، 753/2 (2240).

(4) الترمذي: المناقب؛ بَاب في مَنَاقِبِ أبي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما كِلَيْهِمَا، 613/5 (3670).

(5) الترمذي: المناقب؛ بَاب مَنَاقِبِ عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ رضي الله عنه، 636/5 (3720).

(6) الترمذي: المناقب؛ بَاب فَضْلِ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ، 701/5 (3874).

(7) النسائي: الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ؛ باب ذِكْرِ ما كان النبي ﷺ يَصْنَعُهُ إذا حَاضَتْ إِحْدَى نِسَائِهِ، 189/1 (375).

9. خَالِد بن طَهْمَان الكُوفي، أَبُو العَلاَء الخَفَّاف (ت؟)[1].

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع، ثمّ اخْتَلَط»[2].

وقال الذهبي: «صَدُوق شيعي، ضعّفه ابن معين»[3].

روى له الترمذي.

ذكره بالتشيّع أبو حاتِم، قال: «هو من عتق الشيعة، محلُّه الصدق»[4].

وضعّفه العلماء بسبب اختلاطه:

فقال ابن معين: «ضعيف»[5]، وزاد في رواية ابن أبي مريم: «خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثِقَة، وكان في تخليطه كل ما جاءوا به يقرِئه»[6].

وقال ابن الجارود: «ضعيف»[7].

وقال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عن خالد الإسكاف، فقال: حدث عنه سفيان، ولم يذكره أبو داود إلاّ بخير»[8].

وذكره ابن حبّان في "الثقات"، وقال: «يخطِئ ويهِم»[9].

وقال ابن عدي: «لم أر في مقدار ما يرويه حديثا منكرا»[10].

وقد اتّفق الحافظ مع الذهبي في ذكره بالتشيّع، وإن كانت عبارة الذهبي أقوى دلالة، كما اتّفقا في وصفه بـــ"صدوق"، وإن زاد الذهبي تضعيف يحيى بن معين له.

---

(1) قال الحافظ: «من الخامسة»، أي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

(2) التقريب، ص128 (1644). وترجمته في التهذيب، 276/2 (1943)؛ وتهذيب الكمال، 94/8.

(3) الكاشف، 365/1 (1330).

(4) الجرح، 337/3 (1521).

(5) تاريخ الدارمي، ص245 (959).

(6) التهذيب، 286/2.

(7) المصدر نفسه، 286/2.

(8) لم أجده في سؤالاته لأبي داود! وهو في تهذيب الكمال، 96/8؛ والتهذيب، 276/2.

(9) الثقات، 257/6 (7622).

(10) الكامل، 19/3 (581).

10. خَالِد بن مَخْلَد القَطَوَاني، أبو الهَيْثَم البَجَلِّي، مَوْلاَهُم، الكُوفي (ت213هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع، وله أفْرَاد»[1].

وقال الذهبي: «قال أبو داود: صَدُوق يَتشيّع، وقال أحمد وغيره: له مناكير»[2].

روى له البخاري ومسلم والأربعة سوى أبي داود.

جاء ذكره بالتشيّع، وبالغلوّ فيه:

فقال أبوداود: «صَدُوق، ولكنّه يتشيّع»[3].

وقال العِجْلي: «ثِقَة، فيه قليل تشيّع، وكان كثيرَ الحديث»[4].

وقال ابن سعد: «كان متشيّعا، منكر الحديث، في التشيّع مفرطا، وكتبوا عنه ضرورة»[5].

وقال صالِح جزرة: «ثِقَة، إلاّ أنّه كان متّهما بالغلوّ في التشيّع»[6].

وقال الجوزجاني: «كان شتّاما، معلِنا بسوء مذهبه»[7].

وقال الأعين: «قلتُ له: عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟ قال: قل في المثالب أو المثاقب»[8].

فأمّا الجوزجاني فمعروف بحطّه على أهل الكوفة للاختلاف في المذهب، وأمّا باقي الأقوال؛ فهي مجملة، وليس فيها بيان للغلّو في التشيّع الذي نُقل عنه، والأحاديث التي أحصاها ابن عدّي[9] من مناكير خَالِد بن مَخْلَد القَطَوَاني ليس فيها ما له تعلّق بمذهبه، ولذلك اكتفى الحافظ بلفظة "يتشيّع" وهي لفظة الذهبي نفسها!

هذا وقد ضُعِّف خَالِد بن مَخْلَد القَطَوَاني من قِبَل المناكير التي رُوِيت عنه:

---

(1) التقريب، ص130 (1677). وترجمته في التهذيب، 2/292-293 (1980)؛ وتهذيب الكمال، 8/163.

(2) الكاشف، 1/368 (1353).

(3) سؤالات الآجري، ص103 (19).

(4) ثقات العِجْلي، 1/331 (394).

(5) الطّبقات، 6/406.

(6) الهدي، ص400؛ والتهذيب، 2/293.

(7) أحوال الرّجال، ص82 (108).

(8) التهذيب، 2/293.

(9) الكامل، 3/34-35.

فقال أحمد: «له أحاديث مناكير»[1].

وقال ابن معين: «ما به بأس»[2].

وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه»[3]. وحكى أبو الوليد الباجي في "رجال البخاري" عنه: «لخالد بن مخلد أحاديث مناكير، ويكتب حديثه»[4].

و قال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صدوق»[5].

وقال الأزدي: «في حديثه بعض المناكير، وهو عندنا في عداد أهل الصدق»[6].

وذكره ابن حبّان في "الثقات"[7].

وذكره الساجي[8]، والعقيلي في "الضعفاء"[9].

وبيّن ابن عدي مسألة المناكير التي رواها خَالِد بن مَخْلَد فقال: «هذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك و عن غيره، لعلّه توهّما منه أنّه كما يرويه، أو حمل على حفظه؛ لأنّي قد اعتبرت حديثه؛ ما روى النّاس عنه من الكوفيّين محمّد بن عثمان بن كرامة [راويه في صحيح البخاري] ومن الغرباء أحمد بن سعيد الدّارِمي، وعندي من حديثهما عن خالد صدر صالِح، و لم أجد في كتبه أنكر ممّا ذكرته، فلعلّه توهّما منه، أو حملا على الحفظ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به»[10].

---

(1) العلل و معرفة الرّجال، 17/2 (1403)؛ و عنه: ضعفاء العقيلي، 15/2 (324).

(2) تاريخ الدارمي، ص104 (301).

(3) الجرح، 354/3 (1599). و في مصادر أخرى زيادة: «ولا يحتجّ به». المغني، 206/1 (1881)؛ والميزان، 425/2 (2466)؛ و الهدي، ص400. ونقل الحافظ عن الذهبي في "الميزان": «قال أبو أحمد: يكتب حديثه ولا يحتج به». وهذا القول إنما هو لأبي حاتم!

التهذيب، 293/2،

(4) التهذيب، 293/2.

(5) ثقات ابن شاهين، ص76 (316).

(6) التهذيب، 293/2.

(7) الثقات، 224/8 (13129).

(8) التهذيب، 293/2.

(9) الضعفاء الكبير، 15/2 (424).

(10) الكامل، 35/3.

11. دَاوُد بن أبي عَوْف، سُوَيْد التَّمِيمي، البُرْجُمي، مولاهم أبو الجَحَّاف (ت؟)[1].

قال الحافظ: «هو صَدُوق شِيعِي، ربما أخْطأ»[2].

وقال الذهبي: «وثَقه أحمد ويحيى، وقال أبو حاتِم: صالِح الحديث، قليلُه»[3].

روى له الترمذي وابن ماجه[4].

جاء ذكره بالتشيّع وبالغلوّ فيه:

فعن سفيان بن عيينة: «كان من الشيعة»[5].

وقال العقيلي: «كان من غلاة الشيعة»[6].

وقال الأزدي: «زائِغ ضَعِيف»[7].

وقال ابن عديّ: «له أحاديث، وهو من غالية التشيّع، وعامّة حديثه في أهل البيت، ولم أر لمن تكلّم في الرجال فيه كلاما، وهو عندي ليس بالقويّ، ولا ممّن يحتج به في الحديث»[8].

فقول الحافظ: «شِيعِي» مخالِف للأغلب من هذه الأقوال، وأنه غال في تشيّعه.

وقد قال فيه كل من أحمد وابن معين: «ثِقَة»[9]، وزاد أحمد مرّة: «صالِح»[10].

وعن عبد الله بن داود عن سفيان بن عيينة: «كان يوثّقه ويعظّمه»[11].

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة –صغار التابعين– لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(2) التقريب، ص139 (1805). وترجمته في التهذيب، 363/2 (2134)؛ وتهذيب الكمال، 434/8.

(3) الكاشف، 381/1 (1457).

(4) ورقم له المزي والحافظ في التقريب والتهذيب برقم "س" أي النسائي في المجتبى، وإنما روى له حديثا واحدا في السنن الكبرى، وسيأتي تخريجه.

(5) التهذيب، 363/2.

(6) كذا في التهذيب، 363/2، وفي الضعفاء الكبير، 37/2 (462). من غير كلمة "غلاة".

(7) التهذيب، 363/2.

(8) الكامل، 82/3 (625). وكان ابن عدي قال في مفتتح الترجمة: «كوفي، وهو في جملة متشيّعي أهل الكوفة، وعامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت».

(9) العلل ومعرفة الرجال، 487/1 (1121)، 364/2 (2613)؛ والتهذيب، 363/2. وقول ابن معين من رواية ابن أبي مريم.

(10) العلل ومعرفة الرجال، 351/2 (2554). ولم يذكراه في التهذيبين!

(11) الجرح، /421/3 (1922).

وعن سفيان أيضا: «كان مرضيّا»[1].

وقال أبو حاتِم: «صالح الحديث»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[3].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: «يُخطئ»[4].

وقد روى له الترمذي ثلاثة أحاديث أولها موقوف على ابن عباس، والآخران:

الأول: عن أبي الْجَحَّاف عن عَطِيَّة عن أبي سَعِيد الْخُدْرِيِّ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ما من نَبِيٍّ إلاّ له وَزِيرَانِ من أَهْلِ السَّمَاءِ، وَوَزِيرَانِ من أَهْلِ الأرض؛ فَأَمَّا وَزِيرَايَ من أَهْلِ السَّمَاءِ فَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَمَّا وَزِيرَايَ من أَهْلِ الأرض فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»[5]، قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ».

الثاني: وقد سبق في ترجمة جُمَيْعِ بن عُمَيْرٍ: عن أبي الْجَحَّافِ عن جُمَيْعِ بن عُمَيْرٍ التَّيْمِيِّ قال: «دَخَلْتُ مع عَمَّتِي على عَائِشَةَ، فَسُئِلَتْ: أَيُّ الناس كان أَحَبَّ إلى رسول اللَّهِ ﷺ؟ قالت: فَاطِمَةُ، فَقِيلَ: من الرِّجَالِ؟ قالت: زَوْجُهَا، إن كان ما عَلِمْتُ صَوَّامًا قَوَّامًا»[6]. قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

وروى له النسائي وابن ماجه حديثا واحدا في فضل الحسن والحسين:

عن سُفْيَانَ عن دَاوُدَ بن أبي عَوْف أبي الْجَحَّافِ –وكان مَرْضِيًّا– عن أبي حَازِمٍ عن أبي هُرَيْرَةَ قال قال رسول اللَّهِ ﷺ: «من أَحَبَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَنِي»[7].

12. الرَّبيعُ بن أنَس البَكْري، أو الحنَفي (ت140هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق له أوهام، ورُمِي بالتشيّع»[8].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتِم: صَدُوق»[9].

---

(1) رواه بإسناده ابن ماجه في سننه كما سيأتي، السنن، 51/1 (143)، كما ذكره الترمذي في سننه عند روايته لأول حديث لأبي الجحاف، 186/1 (112)، ونقله عن وكيع عن سفيان في التهذيب، 363/2.

(2) الجرح، /421/3 (1922).

(3) التهذيب، 363/2.

(4) الثقات، 280/6 (7731).

(5) الترمذي: المناقب؛ بَاب في مَنَاقِبِ أبي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما كِلَيْهِمَا، 616/5 (3680).

(6) الترمذي: المناقب؛ بَاب فَضْلِ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ، 701/5 (3874).

(7) ابن ماجه: المقدمة؛ باب فَضْلِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ابْنَيْ عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ ﷺ، 51/1 (143)؛ والنسائي: السنن الكبرى: المناقب؛ باب فضائل الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وعن أبويهما، 49/5 (8168).

(8) التقريب، ص146 (1882). وترجمته في التهذيب، 402/2 (2220)؛ وتهذيب الكمال، 60/9.

(9) الكاشف، 391/1 (1524).

روى له الأربعة.

نقل الحافظ قول ابن معين فيه: «كان يَتشيّع فيُفْرِط»[1]، فكان الأنسب أن يقول فيه: رُمِي بالتشيّع المُفرِطُ، أو الإفراط في التشيّع!

وقد قال العِجْلي: «بصري ثقة»[2].

وقال أبو حاتِم: «صَدُوق، وهو أحب إليّ في أبي العالية من أبي خلْدة[3]»[4].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «الناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطرابا كثيرا»[6].

13. زَاذَان، أبو عُمَر، وأبو عبد الله، الكِنْدِي، البَزَّاز (ت82هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يُرْسِل، وفيه شِيعيَّة»[7].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[8].

روى له مسلم والأربعة.

لم أجد في الأقوال التي نقلها الحافظ في تهذيبه ما يشير إلى شيعيّة زَاذَان، سوى ما ذُكر عن شعبة: «قلتُ للحكم: ما لك لم تحمل عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام»[9].

وقال ابن عدي: «أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثِقَة، وكان يبيع الكرابيس[10] بالكوفة، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه»[11].

---

(1) كذا نقله الحافظ عنه في التهذيب، 402/2. وهي رواية معاوية بن صالح عنه، كما في إكمال مغلطاي، 328/4-329 (1532).

(2) معرفة الثقات، 350/1 (448). وفي التهذيب، 405/1: «بصري صَدُوق».

(3) هو خالد بن دينار التميمي الذي سبقت ترجمته في ص132 (حاشية 04).

(4) الجرح، /454/3 (2054).

(5) التهذيب، 402/2.

(6) الثقات، 228/4 (2637).

(7) التقريب، ص153 (1976). وترجمته في التهذيب، 458/2 (2324)؛ وتهذيب الكمال، 263/9.

(8) الكاشف، 400/1 (1603).

(9) نقله بإسناده العقيلي في الضعفاء، 94/2 (554). وانظر: طبقات ابن سعد، 178/6.

(10) جمع كِرْباس، بكسر الكاف: فارسيٌّ معرب، وهي ثيابٌ خشنةٌ. الصحاح، 970/3.

(11) الكامل، 236/3 (728).

وليس في هذه العبارة ما يدلّ على أيّ شيعيّة، وقد فسّر عبارة الحكم السابقة ما رواه ابن أبي حاتِم عن شعبة قال: «سألت الحكم وسلمة بن كهيل عن زاذان فقال الحكم: أكثر -يعني من الرواية- وقال سلمة: أبو البختري أحب إليّ منه»[1].

فقد وضح بما لا شكّ فيه أنه كان كثير الحديث، كما صرّح بذلك ابن سعد، قال: «كان ثِقَة، كثير الحديث»[2].

وقد قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: «سمعت أبا طالب يسأل يحيى بن معين، عن زَاذَان أبي عمر، فقال: ثِقَة، وسألته عن حميد بن هلال فقال: ثِقَة، لا تسأل عن مثل هؤلاء»[3].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان يخطئ كثيرا»[4].

وقال محمد بن الحسين البغدادي: «قلتُ لابن معين: ما تقول في زاذان، روى عن سلمان؟ قال: نعم، روى عن سلمان، وغيره، وهو ثبت في سلمان»[5].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالمتين عندهم»[6].

وقال الخطيب: «كان ثِقَة»[7].

وقال العِجْلي: «ثِقَة»[8].

فبالإضافة إلى غرابة الشيعيّة التي نسبها الحافظ إلى زَاذَان، وإذا قارنّا الأقوال السابقة بحكم الحافظ: «صَدُوق يُرْسِل، وفيه شِيعيَّة»[9]، لوجدنا أنّ الأنسب فيه قول الذهبي: «ثِقَة»[10]، خاصّة وقد روى عنه الجماعة، وإن كان البخاري أخرج له في الأدب المفرد فلا يضرّه!

14. سَالم بن أبي حَفْصَة العِجْلي، أبو يُونُس، الكُوفي (ت140هــ).

قال الحافظ: «صَدُوق في الحديث، إلاّ أنه شيعي غَالٍ»[1].

---

(1) الجرح، 614/3 (2781). وانظر: الكامل، 236/3 (728).

(2) كذا في التهذيب، 458/2، وفي الطبقات الكبرى، 178/6: "قليل الحديث"، وهو خطأ!

(3) سؤالات ابن الجنيد، ص66 (291)، ص67 (292).

(4) الثقات، 265/4 (2848).

(5) التهذيب، 458/2.

(6) المصدر نفسه، 458/2.

(7) تاريخ بغداد، 487/8 (4603).

(8) معرفة الثقات، 366/1 (488). ونقله في التهذيب، 458/2: ««كُوفي، تابعي، ثِقَة»!

(9) التقريب، ص153 (1976).

(10) الكاشف، 400/1 (1603).

وقال الذهبي: «شيعي، لا يُحتجّ بحديثه»[2].

روى له الترمذي.

رُمِي بالتشيّع وبالغلوّ فيه:

فقال عمرو بن علي الفلاس: «يُفرِط في التشيّع، ضعيف الحديث»[3].

وقال أحمد: «كان شيعيا، له رأي، ما أظن به بأسا –يعني في الحديث– وهو قليل الحديث»[4]، وقال مرّة: «ليس به بأس إلاّ أنه كان شيعيا»[5].

وقال ابن معين:«كان شيعيّا»[6].

وقال أبو حاتِم: «هو من عتق الشيعة، صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتجّ به»[7].

وقال الجوزجاني: «زائغ»[8]، قال الحافظ تعقيبا: «وبالغ فيه كعادته في أمثاله»[9].

ونُقل عن سالم بعض مظاهر هذا التشيّع:

فعن يحيى بن علي –وكان جليسا لسفيان الثوري– قال: «كنا نجالس سفيان، وكان سالم بن أبي حفصة يجالس سفيان، فكان سالم أول شيء يذكر فضائل أبي بكر وعمر، ثم يأخذ في مناقب علي، فكان إذا أخذ في مناقب أبي بكر وعمر يقول سفيان: احذروه فإنه يريد ما يريد»[10].

وقال حجاج بن المنهال: «حدثنا محمد بن طلحة بن مصرف، عن خلف بن حوشب، عن سالم بن أبي حفصة، وكان من رؤوس من ينتقص أبا بكر وعمر»[11].

وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة: «قال عمر بن ذر لسالم بن أبي حفصة: أنت قتلت عثمان، فجزع وقال: أنا؟! قال: نعم، أنت ترضى بقتله!»[1].

---

(1) التقريب، ص166 (2171). وترجمته في التهذيب، 2/567-568 (2560)؛ وتهذيب الكمال، 10/133.

(2) الكاشف، 1/422 (1768).

(3) نقله عنه في الكامل، 3/344 (793).

(4) العلل ومعرفة الرجال، 1/546 (1295).

(5) من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ص69 (127).

(6) تاريخ الدوري، 3/469 (2309).

(7) الجرح، 4/180 (782). وكلمة "صدوق" لا توجد في التهذيب، 2/567، ولا في تهذيب الكمال، 10/135!

(8) كذا نقله الحافظ في التهذيب، 2/568، ولم أجده في ترجمة سالم من أحوال الرجال، ص53 (36).

(9) التهذيب، 2/568.

(10) ضعفاء العقيلي، 2/153 (655).

(11) المصدر نفسه، 2/153 (655).

وقال سعيد بن منصور: «قلتُ لابن إدريس: رأيت سالم بن أبي حفصة؟ قال: نعم، رأيته طويل اللحية أحمقها، وهو يقول: لبيك لبيك قاتل نعثل[2]، لبيك لبيك مهلك بني أمية»[3].

ونقل الحلواني هذا الكلام لسالِم لابن المديني فقال: «هذا والله الجهل والغلو»[4].

ونقل العقيلي عن جرير، قال: «رأيت سالم بن أبي حفصة وهو يطوف بالبيت وهو يقول: لبيك مهلك بني أمية، لبيك»[5].

وعنه أيضا: «تركت سالما؛ لأنه كان يخاصم عن الشيعة»[6].

وقد لخّص ابن عدي هذه الأقوال بقوله: «له أحاديث، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو من الغالين في متشيّعي أهل الكوفة، وإنما عيب عليه الغلوّ فيه، فأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به»[7].

هذا وقد اختلفت باقي الأقوال في سَالم بن أبي حَفْصَة:

فقال غير واحد عن ابن معين: «ثِقَة»[8].

وقال أبو بشر الدولابي: «ليس بثِقَة»[9].

وقال النسائي: «ليس بثِقَة»[10]، وقال مرّة: «ليس بالقويّ»[11].

وقال العقيلي: «ترك لغلوّه، وبحق تُرك»[1].

---

(1) نفسه، 153/2 (655).

(2) هذه اللفظة "نَعْثَل" كان أعداء عثمان ﷺ يُطلقونها عليه؛ قيل: تشبيها له برجل من مصر كان طويل اللحية اسمه نعثل، وقيل النعثل: الشيخ الأحمق، وذكَر الضباع، وقيل: هو اسم ليهودي كان بالمدينة. انظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، 52/4؛ والنهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، 78/5-79؛ وتوضيح المشتبه، ابن ناصر الدين القيسي، ص570.

(3) ضعفاء العقيلي، 153/2 (655).

(4) أحوال الرجال، ص53 (36).

(5) الضعفاء الكبير، 153/2 (655).

(6) نقله في أحوال الرجال، ص53 (36). وانظر: ضعفاء العقيلي، 153/2 (655).

(7) الكامل، 343/3 (793).

(8) تاريخ الدارمي، ص121 (379)، ص122 (382)؛ وانظر: الجرح، 180/4 (782)؛ والكامل، 343/3 (793).

(9) لم يذكره الحافظ في التهذيب، وهو في تهذيب الكمال، 135/10.

(10) نقله عنه في الكامل، 343/3 (793). ولم يذكره الحافظ في التهذيب، وهو في تهذيب الكمال، 135/10.

(11) الضعفاء والمتروكين، ص46 (231). وهذا من الاستدراكات على التهذيبين!

وقال العِجْلي: «كوفي ثِقَة»[2].

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقويّ عندهم»[3].

وقال ابن حبان: «يَقْلب الأخبار، ويهِم في الروايات»[4].

فالظاهر أن الحافظ اعتبر بهذه الأقوال في سَالم بن أبي حَفْصَة، ولذلك قال: «صَدُوق في الحديث، إلاّ أنه شيعي غال»[5]، وخالف الذهبي الذي قال: «شيعي، لا يُحتجّ بحديثه»[6].

هذا وقد روى الترمذي لسَالم بن أبي حَفْصَة حديثين اثنين:

الأول: قال الترمذي: حدثنا قُتَيْبَةُ: حدثنا محمد بن فُضَيْلٍ، عن سَالِمِ بن أبي حَفْصَةَ وَالْأَعْمَشِ وَعَبْدِ اللَّه بن صَهْبَانَ وابن أبي لَيْلَى وَكَثِيرِ النَّوَّاءِ، كُلِّهِمْ عن عَطِيَّةَ، عن أبي سَعِيدٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ العُلى لَيَرَاهُمْ من تَحْتَهُمْ كما تَرَوْنَ النَّجْمَ الطَّالِعَ في أُفُقِ السَّمَاءِ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ منهم وَأَنْعَمَا»[7]، قال قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ رُوِيَ من غَيْرِ وَجْهٍ عن عَطِيَّةَ عن أبي سَعِيدٍ».

الثاني: قال الترمذي: حدثنا عَلِيُّ بن الْمُنْذِرِ حدثنا محمد بن فُضَيْلٍ عن سَالِمِ بن أبي حَفْصَةَ عن عَطِيَّةَ عن أبي سَعِيدٍ قال قال رسول اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: «يا عَلِيُّ، لا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِب في هذا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ»[8]، قال عَلِيُّ بن الْمُنْذِرِ: قلت لِضِرَارِ بن صُرَدٍ: ما مَعْنَى هذا الحديث؟ قال لاَ يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَسْتَطْرِقُهُ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ.

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ إلاّ من هذا الْوَجْهِ، وَسَمِعَ مِنِّي محمد بن إسماعيل هذا الحديث فَاسْتَغْرَبَهُ!».

15. سَعَّاد بن سُلَيْمَان الجُعْفي، كُوفي (ت؟)[9].

قال الحافظ: «صَدُوق يخْطِئ، وكان شيعِيّاً»[10].

---

(1) لم أجده في ضعفائه، 153/2 (655)، وهو في التهذيب، 568/2.

(2) معرفة الثقات، 382/1 (539).

(3) التهذيب، 568/2.

(4) المجروحين، 343/1 (437).

(5) التقريب، ص166 (2171).

(6) الكاشف، 422/1 (1768).

(7) الترمذي: المناقب؛ باب مَنَاقِب أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ، 607/5 (3658).

(8) الترمذي: المناقب؛ باب بَاب مَنَاقِب عَلِيٍّ بن أبي طَالِبٍ ﷺ، 639/5 (3727).

(9) قال الحافظ: «من الثامنة»، أي: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

(10) التقريب، ص170 (2225). وترجمته في التهذيب، 593/2-594 (2623)؛ وتهذيب الكمال، 237/10.

وقال الذهبي: «شِيعي صُوَيْلِح، لم يُتْرَك»[1].

روى له ابن ماجه.

ذكره بالتشيّع أبو حاتِم قال: «كان من عتق الشيعة، وليس بقويّ في الحديث»[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[3].

وقد روى له ابن ماجه حديثا واحدا، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي: "خير الدواء القرآن"[4].

16. سَعِيد بن خُثَيْم بن رُشْد الهِلاَلي، أبو مَعْمَر الكُوفي (ت183هـ أو بعدها)[5].

قال الحافظ: «صَدُوق رُمِي بالتشيّع، له أغَالِيط»[6].

وقال الذهبي: «وثَّقَه ابنُ مَعين»[7].

روى له الترمذي[8].

قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن ابن معين: «كُوفي، ليس به بأس، ثِقَة، قال: فقيل ليحيى: شيعي؟ فقال: وشِيعِي ثِقَة! وقدري ثِقَة!» [9].

فهذا كلّ ما جاء في مذهبه، وقوله: «وقدري ثقة» يوحي بأنّ سَعِيد بن خُثَيْم قدريّ أيضا، أو أنّ ابن معين قصد: وإن قيل قدري، فقدريّ ثقة، والحافظ لم يثبت إلاّ مذهبه في التشيّع.

وقد وثّقه ابن معين أيضا في رواية إسحاق بن منصور[1].

---

(1) الكاشف، 427/1 (1816).

(2) الجرح، 324/4 (1415).

(3) الثقات، 435/6 (8456).

(4) ابن ماجه: الطب؛ بَاب الاسْتِشْفَاءِ بِالْقُرْآنِ، 1158/2 (3501).

(5) في التقريب سنة 180هـــ، وتعقبها محقّق تهذيب الكمال، 414/10 (هامش4) بما جاء عن الإمام أحمد، قال: «أول قدمة قدمنا الكوفة سنة ثلاث وثمانين –أي ومائة– سنة مات هشيم في شعبان، وخرجنا إلى الكوفة في شوال؛ أنا، وعمرو الأعرابي، ونحن نمشي، وكان المطلب ابن زياد، وسَعِيد بن خُثَيْم، وأشياخ». العلل ومعرفة الرجال، 314/2 (2394). قلت: وهذا يعني أنّ سَعِيد بن خُثَيْم توفي في تلك السنة، أي 183هـــ، أو بعدها، والله أعلم!

(6) التقريب، ص175 (2295). وترجمته في التهذيب، 634/2 (2704)؛ وتهذيب الكمال، 413/10.

(7) الكاشف، 435/1 (1877).

(8) ورقم له المزي والحافظ في التقريب والتهذيب برقم "س" أيضا، أي النسائي في المجتبى، وإنما روى له حديثا واحدا في السنن الكبرى، وعمل اليوم والليلة، وآخر في خصائص علي.

(9) التهذيب، 634/2.

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[3].

وقال العِجْلي: «هلالي، كُوفي، ثِقَة»[4].

وقال الأزدي: «كُوفي منكر الحديث»[5].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[6].

وقال ابن عدي: «أحاديثه ليست بمحفوظة»[7].

فلأجل هذا الاختلاف، صنّفه الحافظ ضمن مرتبة "صدوق"، ولعلّ هذا القول الأخير لابن عديّ هو ما أخذ منه قوله: ««له أغَالِيط».

هذا وقد روى له الترمذي حديثا واحدا في وداع السفر:

عنه، عن حَنْظَلَةَ، عن سَالِمٍ، «أَنَّ ابن عُمَرَ كان يقول لِلرَّجُلِ إذا أَرَادَ سَفَرًا: ادْنُ مِنِّي أُوَدِّعْكَ كما كان رسول اللَّهِ ﷺ يُوَدِّعُنَا، فيقول: أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ، وَأَمَانَتَكَ، وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ»[8]. قال الترمذي: «حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ».

17. سَعِيد بن محمَّد بن سَعِيد الجَرْمِي، الكُوفي (ت؟)[9].

قال الحافظ: «صَدُوق رُمِي بالتشيّع»[10].

وقال الذهبي: «ثِقَة يَتشيّع»[11].

---

(1) انظر: الجرح، 17/4 (67)، والتهذيب، 634/2.

(2) الجرح، 17/4 (67).

(3) التهذيب، 634/2.

(4) معرفة الثقات، 397/1 (585).

(5) التهذيب، 634/2.

(6) الثقات، 359/6 (8101).

(7) الكامل، 408/3 (835).

(8) الترمذي: الدعوات؛ بَاب ما يقول إذا وَدَّعَ إِنْسَانًا، 499/5 (3443). وهو متابع لحديث الباب عن نافع عن ابن عمر.

(9) قال الحافظ: «من كبار الحادية عشر»، أي: الطبقة الوسطى من ذلك [أتباع التابعين]، كالذهلي والبخاري. انظر: التقريب، ص15.

(10) التقريب، ص180 (2386). وترجمته في التهذيب، 682/2-683 (2806)؛ وتهذيب الكمال، 45/11.

(11) الكاشف، 443/1 (1951).

روى له البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه.

لم يرِد ذكره بالتشيّع إلاّ ما قاله إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم المخزومي: «كان إذا حدث فجاء ذكر النبي ﷺ سكت، وإذا جاء ذكر علي بن أبي طالب قال: ﷺ»[1].

فاستفاد من هذا القول كلّ من رمى سعيدا الجرْمي بالتشيّع، على أنّ الحافظ لم يذكره في الفصل التاسع من هديه فيمن ضعّف بسبب الاعتقاد من رواة البخاري.

وقد قال أبو زرعة: «سألت ابن نمير وابن أبي شيبة عنه فأثنيا عليه، وذاكرت أحمد بن حنبل عنه بأحاديث فعرفه وأثنى عليه، وقال: صدوق، كان يطلب معنا الحديث»[2].

وقال عبد الخالق بن منصور، عن يحيى بن معين: «صَدُوق»[3].

وقال أبو داود: «ثِقَة»[4].

وقال أبو حاتِم: «شيخ»[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[6].

والظاهر أن الحافظ أخذ حكم "صدوق" من غالب هذه الأقوال، ولا كذلك الذهبي، الذي اعتبر بمن وثّقه، فلم يترله عن هذه المرتبة!

18. عَاصِم بن عَمْرو، أو ابن عَوْف، البَجَلي، الكُوفي (ت؟)[7].

قال الحافظ: «صَدُوق رُمِي بالتشيّع»[8].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتِم: صَدُوق»[9].

روى له ابن ماجه.

اعتمد الحافظ في ذكره بالتشيّع على قول المزي: «أحد الشيعة، قدم مع حُجْر بن عُدَيّ بن الأدْبَر[1]

---

(1) تاريخ بغداد، 88/9؛ والسّير، 638/10؛ وتهذيب الكمال، 46/11؛ والتهذيب، 682/2-683 (2806).

(2) الجرح، 59/4 (261).

(3) تاريخ بغداد، 88/9؛ والتهذيب، 683/2.

(4) التهذيب، 683/2.

(5) الجرح، 59/4 (261).

(6) الثقات، 268/8 (13378).

(7) قال الحافظ: «من الثالثة»، أي: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين. انظر: التقريب، ص15.

(8) التقريب، ص229 (3073). وترجمته في التهذيب، 329/3 (3571)؛ وتهذيب الكمال، 533/13.

(9) الكاشف، 521/1 (2514).

وأصحابه، وكانوا ثلاثة عشر رجلا، إلى عَذْرَاء[2]، في خلافة معاوية، فقُتل بعضهم ونجا بعضهم، وكان عاصم ممن أطلق بشفاعة يزيد بن أسد وجرير بن عبد الله البجليين»[3].

وقد قال ابن معين: «كان كُوفيا، قدم من الشام، زمن خالد بن عبد الله»[4].

وقال أبو حاتِم: «صَدُوق، وكتبه البخاري في كتاب "الضعفاء"»، قال ابن أبي حاتِم: «فسمعت أبي يقول: يحوّل من هناك»[5]، مع أنّ البخاري قال: «لم يثبت حديثه»[6].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[7].

كما ذكره العقيلي في "الضعفاء"[8].

هذا، روى له ابن ماجة حديثا واحدا من وجهين: عنه، عن عمر. وعن عمير مولى عمر،عن عمر، في صلاة الرجل في بيته[9].

19. عَبْدُ اللهِ بن الجَهْم الرَّازِي، أبو عَبْد الرَّحْمَن (ت؟)[10].

قال الحافظ: «صَدُوق، فيه تشيّع» [11].

وقال الذهبي: «صَدُوق»[12].

---

(1) الكندي، المعروف بحُجر بن الأدبر، حُجر الخير، جاهلي إسلامي، يقال: وفد على النبي ﷺ هو وأخوه هانئ بن عدي، شهد القادسية، بعد ذلك الجمل وصفين، وصحب عليا فكان من شيعته، وقتل بمرج عذراء بأمر معاوية، وكان هو الذي افتتحها. ترجمته في: تاريخ مدينة دمشق، 211/12؛ وأسد الغابة، 565/1 (1087)؛ والإصابة، 37/2 (1631).

(2) بالفتح، ثم سكون، أصلها: الرملة التي لم توطأ، والدرة العذراء التي لم تثقب، وهي قرية بغوطة دمشق من إقليم خولان معروفة وإليها ينسب مرج، وبها قبر حُجْر بن عُدَيّ، ولا تزال إلى الآن. انظر: معجم البلدان، 91/4؛ ومعجم ما استعجم، 161/1.

(3) تهذيب الكمال، 533/13 (3022).

(4) تاريخ الدوري، 303/4 (4514).

(5) الجرح، 348/6 (1921).

(6) الضعفاء الصغير، ص90 (280).

(7) الثقات، 236/5 (4652).

(8) كذا في التهذيب، 329/3، ولم أجده في الضعفاء الكبير!

(9) ابن ماجه: إقامة الصلاة؛ ب ما جاء في التَّطَوُّعِ في الْبَيْتِ، 437/1-438 (1375).

(10) قال الحافظ: «من العاشرة»، أي: «كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممّن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل».

(11) التقريب، ص241 (3259). وترجمته في التهذيب، 440/3 (3787)؛ وتهذيب الكمال، 389/14.

(12) الكاشف، 543/1 (2671).

روى له أبو داود.

ذكره بالتشيّع أبو حاتِم، فقال: «رأيته، و لم أكتب عنه، وكان يَتشيّع»[1].

وقد أخذ الحافظ قوله فيه "صدوق" من قول أبي زرعة: «كان صدوقا، رأيته و لم أكتب عنه»[2].

وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"[3].

20. عَبْد الله بن عُمَر بن محمّد بن أَبَان الأموي، مولاهم، ويقال له: الجُعْفِي، الكُوفي، مُشْكُدَانَة[4] (ت239هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق فيه تشيّع»[5].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[6].

روى له مسلم وأبو داود[7].

لم ينقل الحافظ في مذهبه شيئا سوى قول صالِح جزرة: «كان غاليا في التشيّع؛ فكان يمتحن كل من يجيئه من أهل الحديث»[8].

فكان الأوْلى بالحافظ إذن أن يصفه في التقريب بالغلو، لا أن يكتفي بقوله: «فيه تشيّع»[9].

وقد قال فيه أحمد: «ثقة»[10].

---

(1) كذا في التهذيب، 440/3. ولا يوجد هذا القول لأبي حاتم في المطبوع من الجرح، فلعلّه ساقط.

(2) الجرح، 27/5 (121).

(3) الثقات، 344/8 (13794).

(4) قال الحافظ: «هو وعاء المسك بالفارسية». التقريب، ص257 (3493)؛ والتهذيب، 583/3. وقد ذكر هذا الراوي نفسه سبب لقبه هذا فقال: «إنما لقّبني مُشْكُدَانَة أبو نعيم، كنت إذا أتيته تلبّست وتطيبت، فإذا رآني قال: قد جاءكم مُشْكُدَانَة»، وقيل: سماه به أهل خراسان. ومُشْكُدَانَة بلغتهم: وعاء المسك. انظر: ثقات ابن حبان، 358/8 (13861)؛ ورجال صحيح مسلم، ابن منجويه، 348/1 (751)؛ والتهذيب، 583/3.

(5) التقريب، ص257 (3493). وترجمته في التهذيب، 582/3-583 (4054)؛ وتهذيب الكمال، 345/15.

(6) الكاشف، 578/1 (2874).

(7) ورقم له في التقريب بـ"س"، أي النسائي في المجتبى، وقد روى له في خصائص علي كما هو في التهذيبين.

(8) التهذيب، 583/3.

(9) التقريب، ص257 (3493).

(10) هذا ما رواه العقيلي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه في الضعفاء الكبير، 281/2 (845)، و لم أجده في العلل ومعرفة الرجال! وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

وقال أبو حاتِم: «كوفي صَدُوق»[1].

وذكره ابن حبان[2]، وابن خلفون[3] في ثقاتيهما.

وحكى العقيلي عن بعض مشايخه، وهو محمد بن عليّ المري، أنه قال: «كانت فيه سلامة شديدة»[4]، يعني أنه كان حسن نيّة!

لكن رواية الإمام مسلم له -وهو شيخه- في الصحيح يُعدّ توثيقا له، وهو ما أخذ به الذهبي في الحكم عليه في الكاشف بـــ«ثِقَة»[5]، خاصّة وأنّه لا يوجد من ضعّفه.

أما الحافظ، فظاهر أنّه أخذ بقول أبي حاتِم، ولذلك اكتفى بوصفه «صَدُوق فيه تشيّع»[6]، وإن كان حكم الذهبي أعدل وأوفق!

21. عَبْد الجَبَّار بن العَبَّاس، الشِّبَامي[7]، نزل الكوفة (ت؟)[8].

قال الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[9].

وقال الذهبي: «شيعي صَدُوق»[10].

روى له الترمذي.

ذكره بالتشيّع، وبالغلوّ فيه عدّة:

فقال أحمد: «رجل من أهل الكوفة، أرجو أن لا يكون به بأس، وكان يَتشيّع»[1].

---

(1) الجرح، 110/5 (505).

(2) الثقات، 358/8 (13861)

(3) إكمال مغلطاي، 87/8-88 (3081). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(4) الضعفاء الكبير، 281/2 (845).

(5) الكاشف، 578/1 (2874).

(6) التقريب، ص257 (3493).

(7) قال ابن حبان: «شِبَام: قبيلة باليمن»؛ وقال السمعاني: «مدينة باليمن»، وقال المزّي: «شِبام: جبل باليمن»، ويمكن الجمع بين هذه الأقوال، بأن الجبل موجود في مدينة شِبام، وقد سُمّي بها أو العكس، وأنّ قبيلة شِبام سُمّيت باسم ذلك الجبل، أو تلك المدينة، أو العكس، ثمّ ذكر السمعاني عن الطبراني أنّ أهل هذه المدينة كانوا من غلاة الشيعة، أو أنّهم من الروافض. انظر: الثقات، 272/7 (10027 ترجمة عمير بن عبد الله بن بشر الخثعمي)؛ والأنساب، /395؛ وتهذيب الكمال، 384/16؛ وانظر أيضا: معجم البلدان، ياقوت الحموي، 318/3.

(8) قال الحافظ: «من السابعة»، أي كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(9) التقريب، ص274 (3741). وترجمته في التهذيب، 729/3 (4359)؛ وتهذيب الكمال، 384/16.

(10) الكاشف، 612/1 (3085).

وقال العِجْلي: «صُوَيْلِح، لا بأس به، وكان يتشيّع»[2].

وقال ابن حبان: «كان ممّن ينفرد بالمقلوبات عن الثقات، وكان غاليا في التشيع»[3].

وقال الجوزجاني: «كان غاليا في سوء مذهبه»[4]، يعني في التشيّع.

وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه، وكان يتشيّع»[5].

وقال أبو داود: «كوفي، ليس به بأس، وهو يتشيّع»[6].

فالذين قالوا بغلوّه في التشيّع، قد يكونون نظروا إلى أصل منشئه: شِبام، وهي مدينة معروف أهلها بالغلوّ في التشيّع[7]، وقد اكتفى الحافظ بقوله: «يَتشيّع»[8]، موافقة لقول الأكثرية، وهو ما أثبته الإمام الذهبي.

وقد جاءت باقي الأقوال بتوثيق عَبْد الجَبَّار بن العَبَّاس، سوى ما تفرّد به أبو نعيم؛ فقد قال البخاري: «حدثنا أبو نعيم عنه، وبلغني بعد أنه كان يرْمِيه»[9]، يعني: يكذّبه.

أو ما قاله ابن عدي، وقد أحصى له بعض أحاديثه: « لعبد الجبار هذا غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه مما لا يتابع عليه»[10].

وأمّا من وثّقه:

فقد قال ابن معين،: «ليس به بأس»[11].

وقال أبو حاتِم[1]، ويعقوب بن سفيان[2]: «ثِقَة».

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 341/2 (2513).

(2) معرفة الثقات، 68/2 (1004). وعبارة «وكان يتشيّع» لم ينقلها عنه الحافظ في التهذيب، 729/3.

(3) المجروحين، 159/2 (780). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(4) كذا نقله عن ابن حماد عنه في الكامل، 326/5 (1478)، وليس هو في أحوال الرجال.

(5) الضعفاء الكبير، 88/3 (1058). وفي التهذيب، 729/3 (4359)، تبعا للأصل: « يُفْرِط في التشيّع»!

(6) كذا رواه عنه العقيلي في الضعفاء الكبير، 88/3 (1058). ولم ينقل عنه الحافظ عبارة «وهو يتشيّع» تبعا للأصل، وفي سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 212/1 (208): «أراه من الشيعة»، بدلا من «وهو يتشيّع».

(7) كما سبق نقله عن السمعاني في مستهلّ الترجمة.

(8) التقريب، ص274 (3741).

(9) كذا في التهذيب، 729/3، ولم يذكر في ترجمته من التاريخ الكبير هذا الذي نقل عن أبي نعيم. انظر: التاريخ الكبير، 108/6 (1863).

(10) الكامل، 326/5 (1478).

(11) تاريخ الدوري، 495/3 (2423)؛ وثقات ابن شاهين، ص168 (990).

وقال البزّار: «أحاديثه مستقيمة إن شاء الله تعالى»(3).

ولأجل هذه الأقوال قال فيه الحافظ: «صَدُوق»(4)، وفيه موافقة للإمام الذهبي.

هذا، وقد روى الترمذي لعَبْد الجَبَّار بن العَبَّاس حديثين اثنين:

الأول: قال الترمذي: حدثنا عَمْرُو بن عَليٍّ: حدثنا أبو قُتَيْبَةَ سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ: حدثنا عبد الْجَبَّارِ بن الْعَبَّاسِ الْهَمْدَانِيُّ، عن أبي إسحاق، عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عن بن عَبَّاسٍ عن أُبَيِّ بن كَعْب، عن النبي ، قال: «الْغُلامُ الذي قَتَلَهُ الْخَضِرُ طُبِعَ يوم طُبِعَ كَافِرًا»، قال الترمذي: «حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ»(5).

الثاني: قال الترمذي: حدثنا سُفْيَانُ بن وَكِيعٍ: حدثنا إسماعيل بن مُحَمَّدِ بن جُحَادَةَ: حدثنا عبد الْجَبَّارِ بن عَبَّاسٍ، عن أبي إسحاق، عن الأَغَرِّ أبي مُسْلِمٍ، قال: أَشْهَدُ على أبي سَعِيد، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمَا شَهِدَا على النبي قال: «من قال لا إِلَهَ إلاّ الله، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، صَدَّقَهُ رَبُّهُ فقال: لا إِلَهَ إلاّ أنا، وأنا أَكْبَرُ...» الحديث. قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ، وقد رَوَاهُ شُعْبَةُ، عن أبي إسحاق، عن الأَغَرِّ أبي مُسْلِمٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيد، بِنَحْوِ هذا الحديث بِمَعْنَاهُ، و لم يَرْفَعْهُ شُعْبَةُ؛ حدثنا بِذَلِكَ بندار: حدثنا محمد بن جَعْفَرٍ، عن شُعْبَةَ، بهذا»(6).

22. عَبْد السَّلاَم بن صالِح بن سُلَيْمَان، أبو الصَّلْت، الهَرَوِي، مولى قريش، نزل نيسابور (ت236هـ)(7).

قال الحافظ: «صَدُوق، له مناكير، وكان يَتشيّع، وأفرط العقيلي فقال: كَذَّاب»(8).

وقال الذهبي: «واهٍ، شِيعِي، مُتَّهَم مع صلاحه»(9).

روى له ابن ماجه.

ورد عنه التشيّع، والغلوّ فيه:

---

(1) الجرح، 31/6 (162).

(2) المعرفة والتاريخ، 200/3. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(3) التهذيب، 729/3.

(4) التقريب، ص274 (3741).

(5) الترمذي: التفسير؛ بَاب وَمِنْ سُورَةِ الْكَهْف، 312/5 (3150).

(6) الترمذي: الدَّعَوَات؛ بَاب ما يقول الْعَبْدُ إذا مَرِضَ، 492/5 (3430).

(7) لم يبيّن الحافظ سنة وفاته، ولا الطبقة التي ينتمي إليها، والسنة المذكورة إنما هي من تهذيب الكمال، 81/18.

(8) التقريب، ص296 (4070). وترجمته في التهذيب، 173/4-175 (4769)؛ وتهذيب الكمال، 73/18.

(9) الكاشف، 652/1 (3368).

فقال ابن معين: «ثِقَة صَدُوق، إلاّ أنه يَتشيّع»[1].

وقال الجوزجاني: «كان زائغا عن الحق، مائلا عن القصد، سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجّال، وكان قديما متلوثا في الأقذار»[2]، يعني في انتحاله لمذهب التشيّع.

وقال الدارقطني: «كان رافضا خبيثا»، وحكى أنه سُمع يقول: «كلب للعلوية[3]، خير من جميع بني أمية، فقيل: فيهم عثمان؟! فقال: فيهم عثمان»[4].

وقال العقيلي: «كان رافضيا خبيثا»[5].

إلاّ أنه جاء عن أحمد بن سيَّار ما يوضّح مذهب أبي الصَّلْت، وهو قوله كما نقله الحافظ باختصار: « قد لقي وجالس الناس، ورحل في الحديث، وكان صاحب قشافة وزهد، ولم أره يفرط في التشيّع، وناظر بشر المريسي عند المأمون، وكان الظفر له، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر، ويترحّم على عليّ وعثمان –رضي الله عنهما– ولا يذكر الصحابة إلاّ بجميل، إلاّ أن ثم أحاديث يرويها في المثالب، وسألت إسحاق بن إبراهيم عنها، فقال: أما من يرويها على طريق المعرفة فلا أكره ذلك، وأما من يرويها ديانة فلا أرى الرواية عنه»[6].

فقد أوضح هذا القول على طوله، حقيقة مذهب أبي الصَّلْت، وأنه لم يكن غاليا في تشيّعه، ولا كان ممّن يحطّ على الصحابة رضي الله عنهم.

إلاّ أن ثمّة أحاديث أخرى أنكرت عليه، وهي ما أشار إليها ابن حبان بقوله: «يروي العجائب في فضائل علي وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[7].

---

(1) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص156 (876)؛ وانظر: التهذيب، 174/4، حيث حكى هذا القول تبعا للأصل: الحسن بن علي بن مالك، وهو منقول من تاريخ بغداد، 47/11 (5728).

(2) أحوال الرجال، ص205 (379). وعبارة «سمعت من...» لم ينقلها الحافظ في التهذيب، 175/4 مع أنها موجودة في الأصل!

(3) قال النوبختي: «الشيعة العلوية: الذين قالوا بفرض الإمامة لعلي بن أبي طالب عليه السلام من الله ومن رسوله صلى الله عليه وسلم». فرق الشيعة، ص53.

(4) تاريخ بغداد، 46/11 (5728). ولم أجده في سؤالات البرقاني!

(5) الضعفاء الكبير، 70/3 (1036).

(6) التهذيب، 174/4. والقول منقول من تاريخ بغداد، 47/11 (5728).

(7) المجروحين، 151/2 (765).

وقال ابن عدي: «له أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهو متَّهَم فيها»[1].

وأشهر هذه الأحاديث حديث مجاهد، عن ابن عباس مرفوعا: «أنا مدينة العلم، وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه».

وقد سئل ابن معين عن هذا الحديث، فقال: «هو صحيح»[2].

قال الخطيب: «أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية –شيخ أبي الصلت في هذا الحديث– وليس بباطل؛ إذ قد رواه غير واحد عنه»[3].

وجاء تفسير هذا الحديث أيضا عن ابن معين فيما يرويه عنه ابن محرز، قال: «ليس ممّن يكذب، فقيل له في مجاهد، عن ابن عباس، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال: حدّث به أبو معاوية قديما ثم كفّ عنه، وكان أبو الصَّلْت رجلا موسرا يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدّثونه بها»[4].

فقد كان ابن معين إذن يوثق أبا الصَّلْت عبد السلام بن صالِح، ويُحسن القول فيه، كما جاء عنه في عدّة روايات[5].

إلاّ أن أقوال العلماء الأخرى تكاد تُجمع على ضعفه:

فقال أحمد: «روى أحاديث مناكير»[6].

وقال الساجي: «يحدّث بمناكير، هو عندهم ضعيف»[7].

وقال النسائي: «ليس بثِقَة»[8].

وقال ابن أبي حاتِم: «سألت أبي عنه، فقال: لم يكن عندي بصَدُوق، وهو ضعيف، و لم يحدثني عنه»[1].

---

(1) الكامل، 331/5 (1486).

(2) تاريخ بغداد، 49/11؛ والتهذيب، 174/4.

(3) تاريخ بغداد، 50/11 (5728).

(4) المصدر نفسه، 50/11؛ والتهذيب، 175/4.

(5) قال في رواية ابن الجنيد: «قد سمع، وما أعرفه بالكذب». انظر: تاريخ بغداد، 47/11 (5728)؛ والتهذيب، 174/4-175.

(6) انظر: تاريخ بغداد، 47/11؛ والتهذيب، 174/4.

(7) تاريخ بغداد، 51/11؛ والتهذيب، 175/4.

(8) التهذيب، 175/4. وليس هو في الضعفاء والمتروكين!

وأمّا أبو زرعة فأمر أن يُضرب على حديث أبي الصَّلْت، وقال: «لا أحدِّث عنه، ولا أرضاه»(2).

وقال الدارقطني: «ليس بالقويّ»(3).

وقال مسلمة عن العقيلي: «كذّاب»(4).

وقال الحاكم، والنقاش، وأبو نعيم: «روى مناكير»(5).

وقال الحاكم أيضا: «وثّقه إمام أهل الحديث يحيى بن معين»(6).

وقال الآجري، عن أبي داود: «كان ضابطا، ورأيت ابن معين عنده»(7).

وقال محمد بن طاهر: «كذّاب»(8).

فالحافظ أخذ بتوثيق ابن معين لأبي الصلت، مع أن أقلّ أحواله أنه: ضعيف شيعي، إذا لم يكن متّهما كما قال الحافظ الذهبي.

هذا وقد روى ابن ماجه لأبي الصَّلْت عَبْد السَّلاَم بن صالِح حديثا واحدا، وهو قوله:

حدثنا سَهْلُ بن أبي سَهْلٍ، وَمُحَمَّدُ بن إسماعيل، قالا: ثنا عبد السَّلامِ بن صالِح أبو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ: ثنا عَلِيُّ بن مُوسَى الرِّضَا، عن أبيه، عن جَعْفَرِ بن مُحَمَّد، عن أبيه، عن عَلِيِّ بن الْحُسَيْنِ، عن أبيه، عن عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «الإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالأَرْكَانِ». قال أبو الصَّلْتِ: «لو قُرِئَ هذا الْإِسْنَادُ على مَجْنُونٍ لَبَرَأَ»(9).

وقد قال فيه الدارقطني: «هو مُتَّهَم بوضعه؛ لم يحدِّث به إلاّ من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث»(10).

---

(1) الجرح، 48/6 (257).

(2) المصدر نفسه، 48/6 (257).

(3) سنن الدارقطني، 110/1 (09). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) التهذيب، 174/4.

(5) الضعفاء، أبو نعيم، ص108 (140)؛ والتهذيب، 175/4.

(6) التهذيب، 175/4.

(7) التهذيب، 175/4. قال محقّق تهذيب الكمال، 81/18: «ما أظنه إلاّ واهما، فقول الآجري إنما هو في عبد السلام بن مُطَهَّر»، قلت: هو كما قال، وقد ذكره بكنيته: أبي ظَفَر. انظر: سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 131/2 (1350).

(8) التهذيب، 175/4.

(9) ابن ماجه: المقدّمة؛ بَاب في الإِيمَان، 25/1 (65).

(10) تاريخ بغداد، 51/11.

23. عَبْد المَلِك بن أَعْيَن الكُوفي، مَوْلى بني شَيْـــبَان (ت؟)[1].

قال الحافظ: «صَدُوق، شيعي، له في الصحيحين حديث واحد متابعة»[2].

وقال الذهبي: «شيعي صَدُوق»[3].

روى له الجماعة.

أكثر ما عيب على عَبْد المَلِك بن أَعْيَن التشيّع، وقيل: كان رافضيّا:

فعن سفيان بن عيينة، قال: «كان شِيعِيّا، وكان عندنا رافضيّا، صاحب رأي»[4].

وعنه أيضا: « هم ثلاثة إخوة: عَبْد المَلِك بن أَعْيَن، وزرارة بن أَعْيَن، وحمران بن أَعْيَن، روافض كلهم، أخبثهم قولا: عَبْد المَلِك»[5].

وقال البخاري «كان شيعيّا»[6]، وكذا قال ابن أبي حاتِم[7].

و قال أحمد: «كان يتشيّع»[8].

وقال أبو حاتِم: «من عتق الشيعة، محلّه الصدق، صالِح الحديث، يُكتب حديثه»[9].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: «كان يَتشيّع»[10].

وقال الساجي: «كان يَتشيّع، ويُحتمل في الحديث»[1].

---

(1) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة –صغار التابعين– لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(2) التقريب، ص311 (4164). وترجمته في التهذيب، 4/232-233 (4879)؛ وتهذيب الكمال، 18/282.

(3) الكاشف، 1/663 (3439).

(4) العلل و معرفة الرّجال، /452 (رقم 3012)؛ والمعرفة، يعقوب بن سفيان، 3/362؛ وأحوال الرّجال، ص70؛ وضعفاء العقيلي، 3/34.

(5) كذا نقله الحافظ عن حامد، عنه، تبعا للأصل، الذي أحال على الآجري، و لم أجده في سؤالاته، ووجدته باختلاف في تقدمة الجرح، 1/37؛ وأحوال الرجال، ص69 (79)، وفيه: «حمران أغلاهم، كان على رأي سوء».

(6) التاريخ الكبير، 5/405 (رقم 1308)؛ وضعفاؤه الصّغير، ص73 (رقم 217). و زاد في هذا الأخير: «يُحتمل حديثه».

(7) الجرح، 5/343 (رقم 1619). و لم يذكر هذا القول ولا الذي قبله في التهذيبين!

(8) العلل و معرفة الرّجال، 1/551 (رقم 1312). وهو مما يُستدرك على التهذيبين أيضا.

(9) الجرح، 5/343 (رقم 1619).

(10) الثقات، 7/94 (9158).

فقد أخذ الحافظ بأغلب هذه الأقوال وأنّ عَبْد المَلِك بن أَعْيَن كان يتشيّع، وهو وإن كان كذلك، فإنه لا يخرج عن حدود القبول، ولذلك حكم عليه بقوله: «صَدُوق شيعي»[2]، وهو موافق للإمام الذهبي[3]، وإن كان قد ضُعّف بعض الشيء:

فقال ابن معين: «ليس بشيء»[4]، وقال مرّة: «ليس به بأس»[5].

ووثّقه العِجْلي، فقال: «كُوفي، تابعي، ثِقَة»[6].

24. عَطِيَّة بن سَعْد بن جُنَادة العَوْفِي، الجَدَلِي، الكُوفِي، أبو الحسن (ت111هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، يخطئ كثيرا، وكان شيعِيًّا مدلِّسا»[7].

وقال الذهبي: «ضَعَّفُوه»[8].

روى له أبو دواد والترمذي وابن ماجه.

رُمي بالتشيّع، وبالغلوّ فيه:

فقال أبو بكر البزّار: «كان يغلو في التشيّع، روى عنه جِلّة الناس»[9].

وقال الساجي: «ليس بحُجّة، وكان يقدِّم عليا على الكلّ»[10]، ولعلّ هذا كان رأيا، واجتهادا من عَطِيَّة بن سَعْد.

وقال الجوزجاني: «مائِل»[1]، قصد مذهبه في التشيّع.

---

(1) التهذيب، 233/4.

(2) التقريب، ص311 (4164). وقد تعقّبه صاحبا تحرير التقريب، 379/2 (رقم 4164)، بقولهما: «بل ضعيف يُعتبر به في المتابعات والشّواهد»، مستدلّين بقول ابن معين في رواية الدّوري عنه، وبذكر البخاري له في الضّعفاء. قلت:لكنّ باقي أقوال علماء الجرح تفنّد هذا الزعم, وكذلك رواية الجماعة عنه؛ حتى ولو استدلّ به في الصحيحين مقرونا بغيره، كما أثبت الحافظ ذلك في التقريب!

(3) هذا في الكاشف، 663/1 (3439)، وإلاّ فقد قال عنه في تاريخ الإسلام، 167/8: «هو صادق في الحديث، لكنّه من غلاة الرّافضة».

(4) تاريخ الدوري، 337/3 (1628).

(5) الجرح، 343/5 (رقم 1619)؛ وثقات ابن شاهين، ص158 (رقم 902). ولم يورداه في التهذيبين!

(6) معرفة الثقات، 102/2 (رقم 1132).

(7) التقريب، ص333 (4616). وترجمته في التهذيب، 510/4-512 (5421)؛ وتهذيب الكمال، 145/20.

(8) الكاشف، 27/2 (3820).

(9) التهذيب، 511/4.

(10) المصدر نفسه، 511/4-512.

وروى العقيلي عن سالم المرادي، قال: «كان عَطِيَّة العَوْفي رجلا متشيّعا»[2].

وقد نقل الحافظ عن ابن سعد بعض الأشياء في مذهب عَطِيَّة:

فروى عنه قوله: «لمّا ولدت أتى أبي عليا، ففرض لي في مئة»[3].

وقال ابن سعد: «خرج عَطِيَّة مع ابن الأشعث، فكتب الحجّاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمئة سوط، واحلق لحيته، فاستدعاه، فأبى أن يسبّ، فأمضى حكم الحجّاج فيه، ثم خرج إلى خراسان، فلم يزل بها حتى ولي عمر بن هبيرة العراق، فقدمها، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة إحدى عشر، وكان ثِقَة إن شاء الله، وله أحاديث صالِحة، ومن الناس من لا يحتج به»[4].

فهذه الرواية ليس فيها ما يشير إلى غلوّ عَطِيَّة بن سَعْد في التشيّع، بل غاية ما فيها أنه كان يفضّل عليّا، ويميل إليه، ثمّ إنّ الامتناع عن سبّ علي ﷺ هو عينه الصواب؛ لأنّ سبّ الصحابة عموما غير جائز.

ولذلك قال فيه ابن عديّ: «لعَطِيَّة عن أبي سعيد –أي الخدري–أحاديث عِداد، و[عن] غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يُعَدّ من شيعة الكوفة»[5].

وهذا ما اعتمده الحافظ في قوله: «كان شيعِيًّا»[6]، من دون إثبات لغلوّه، وإن لم يُعرِّج الذهبي على مذهبه في التشيّع.

هذا، وقد اختلفت أقوال العلماء في عَطِيَّة بن سَعْد:

فقال البخاري: «قال لي عليّ، عن يحيى –وهو ابن سعيد–: عَطِيَّة، وأبو هارون، وبِشر بن حرب عندي سواء، وكان هشيم يتكلم فيه»[7]، وقال: «كان يحيى يتكلّم فيه»[8].

---

(1) أحوال الرجال، ص56 (42).

(2) ضعفاء العقيلي، 359/3 (1392).

(3) طبقات ابن سعد، 304/6.

(4) هذا ما نقله الحافظ في التهذيب، 511/4، وفيه بعض الاختلاف عن أصله طبقات ابن سعد، 304/6.

(5) الكامل، 370/5 (1530). وقد نقل في التهذيب، 511/5 في أوله: «قد روى عنه جماعة من الثقات»، والذي في الكامل أنه روى له حديثا في فضل الشيخين، ثم قال: «وهذا معروف لعَطِيَّة، وقد رواه عنه جماعة من الثقات»، أي هذا الحديث تحديدا رواه عنه جماعة من الثقات، لا أنّ جماعة من الثقات رووا عنه.

(6) التقريب، ص333 (4616).

(7) التاريخ الأوسط، 292/1 (1421).

(8) التاريخ الكبير، 83/4 (2041).

وقال ابن معين: «صالِح»[1]، وقال مرّة: «ضعيف، إلاّ أنه يكتب حديثه»[2]، وقال أخرى: «ليس به بأس»[3]، وفي رواية: «كان عَطِيَّة العوفي ضعيفا»[4]، وسئل عن عَطِيَّة، وعن أبي نَضْرَة[5]، فقال: «أبو نَضْرَة أحبّ إليّ»[6].

وقال أبو زرعة: «كوفيّ ليِّن»[7].

وقال أبو حاتِم: «ضعيف، يُكتب حديثه، وأبو نَضْرَة أحب إليّ منه»[8].

وقال النسائي: «ضعيف»[9]، وكذا قال الدارقطني[10]، وفي موضع آخر: «مضطرب الحديث»[11].

وقال أبو داود: «ليس بالذي يُعتمد عليه»[12].

وممّا عيب على عَطِيَّة التدليس، وقد جاء ذلك عن عدّة:

فقال أحمد: «هو ضعيف الحديث»، قال: «بلغني أن عَطِيَّة كان يأتى الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعِّف حديث عَطِيَّة»[13]، وقال أيضا: «كان سفيان -يعني الثوري- يضعِّف حديث عَطِيَّة»[14]، وقال: «حدثنا أبو أحمد الزبيري، قال: سمعت سفيان الثوري قال: سمعت الكلبي قال: كنّاني عَطِيَّة أبا سعيد»[15].

---

(1) تاريخ الدوري، 500/3 (2446).

(2) هذا ما نقله ابن عديّ بإسناده إلى ابن أبي مريم، ولم يذكراه في التهذيبين! انظر: الكامل، 369/5 (1530).

(3) سؤالات ابن طهمان 399/2 (256). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ.

(4) كذا نقله عن أبي الوليد بن أبي الجارود في ضعفاء العقيلي، 359/3 (1392). وفي رواية ابن الجنيد: «كان ضعيفا في القضاء، ضعيفا في الحديث». سؤالات ابن الجنيد، نقلا عن محقّق تهذيب الكمال، 147/20 (حاشية 07).

(5) أبو نَضْرَة المنذر بن مالك بن قُطَعَة، العبْدي، العَوَقي، البصري (ت108هـ أو 109هـ)، قال الحافظ: «ثِقَة». التقريب، ص478 (6890).

(6) تاريخ الدوري، 438/3 (2153). وهذا ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(7) الجرح، 382/6 (2125).

(8) المصدر نفسه، 382/6 (2125).

(9) الضعفاء والمتروكين، ص85 (481).

(10) السنن، 39/4 (110).

(11) العلل، 291/11 (2289). وهذا والذي قبله ممّا يُستدرك على الحافظ!

(12) سؤالات الآجري، ص104 (24).

(13) العلل ومعرفة الرجال، 548/1 (1306). وبنحوه نقله مسلم عن الإمام أحمد. انظر: التهذيب، 511/4.

(14) العلل ومعرفة الرجال، 118/3 (4502).

(15) العلل ومعرفة الرجال، 548/1 (1307)، 118/3 (4500).

وهذا الذي ذُكر عن عَطِيَّة مع الكلبي، يعني أنه كان يدلّسه، كما حكى ذلك ابن حبان في قوله: «سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي؛ يحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول ﷺ كذا، فيحفظه، وكنّاه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدّثك بهذا؟ فيقول: حدّثني أبو سعيد، فيتوهّمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنّما أراد الكلبي، فلا يحلّ الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلاّ على جهة التعجّب»[1].

فقول الحافظ: «صَدُوق، يخطئ كثيرا، وكان شيعيًّا مدلِّسا»[2]، فيه إشارة إلى احتمال حديث عَطِيَّة بن سَعْد بن العَوْفِي، مع بيان حاله من الخطأ والتدليس، وإن كان أغلب الأقوال على تضعيفه، وهو ما حكاه الحافظ الذهبي!

25. عَلِيّ بن عَاصِم بن صُهَيْب الواسِطي، التَّيْمي، مولاهم (ت201هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، يُخْطِئ ويُصِرّ، ورُمِي بالتشيّع»[3].

وقال الذهبي: «ضعّفوه»[4].

روى له الأربعة إلاّ النسائي.

لم أجد في كل الترجمة التي عقدها له الحافظ -على طولها- ما يشير إلى أيّ شيعيّة فيه، ولا رماه أحد بنوع بدعة، سوى ما أورده ابن أبي حاتِم في ترجمة محمد بن مصعب، عن أبي زرعة، قال: «تكلّم بكلام سوء، ما أقلّ من حدّث عنه من أصحابنا»[5].

و لم يبيّن ما نوع كلام السوء الذي تكلّم به، ويبعد أن يكون المقصود به التشيّع!

ثمّ إنّ أغلب الأقوال التي جاءت في عَلِيّ بن عَاصِم تكاد تجمع على تضعيفه بسبب أحاديث غلط فيها، ورُدّ فلم يرجع عنها[6]، وأجمع ما قيل فيه:

---

(1) المجروحين، 176/2 (807).

(2) التقريب، ص333 (4616). وقد ترجم له في كتابه طبقات المدلّسين، ص50 (122)، فقال: «ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح».

(3) التقريب، ص341-342 (4758). وترجمته في التهذيب، 617/4-621 (5580)؛ وتهذيب الكمال، 504/20.

(4) الكاشف، 42/2 (3935). وقال في المغني، 450/2 (4290): «حافظ مشهور، ضعّفوه، وكان مكثرا».

(5) الجرح، 102/8 (441).

(6) وقد عقد الخطيب البغدادي ترجمة مطوّلة له، جمع فيها معظم الأقوال التي قيلت في عَلِيّ بن عَاصِم، وبيّن فيها ما له وما عليه. انظر: تاريخ بغداد، 446/11-457 (6348).

قول يعقوب بن شيبة: «سمعت عَلِيّ بن عَاصِم على اختلاف أصحابنا فيه؛ منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك، وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلّم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدّث به من سوء ضبطه، وتوانيه عن تصحيح ما كتب الورّاقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان –رحمة الله علينا وعليه– من أهل الدين والصلاح، والخير البارع، شديد التوقّي، وللحديث آفات تفسده»[1].

وقال أحمد: «هو والله عندي ثِقَة، وأنا أحدِّث عنه»[2]، وقال مرّة: «أمّا أنا فأحدِّث عنه، وحدثنا عنه»[3].

وعنه، عن وكيع –وذُكر عَلِيّ بن عَاصِم–: «خذوا من حديثه ما صحّ، ودعُوا ما غلط، أو ما أخطأ فيه»، قال عبد الله: «كان أبي يحتجّ بهذا، ويقول: كان يغلط ويُخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متَّهَما بالكذب»[4].

وقال محمود بن غيلان: «أسقطه أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة، ثم قال لي عبد الله بن أحمد إن أباه أمره أن يدور على كل من نهاه عن الكتابة عن عَلِيّ بن عَاصِم، فيأمره أن يحدّث عنه»[5].

وقال ابن معين: «كذّاب، عَلِيّ بن عَاصِم ليس بشيء»[6]، وقال مرّة: «ليس بثِقَة»[7]، وقال أيضا: «ليس بشيء»[8]، وزاد في رواية يعقوب بن شيبة: «ولا يحتجّ به، قلتُ: وما أنكرتَ منه؟ قال: الخطأ والغلط، قلتُ: ثمّ شيء غير هذا؟ قال: ليس ممّن يكتب حديثه»[9].

وقال عمرو بن علي: «فيه ضعف، وكان إن شاء الله من أهل الصدق»[10].

وقال يحيى بن جعفر البيكندي: «كان يجتمع عند عَلِيّ بن عَاصِم أكثر من ثلاثين ألفا، وكان يجلس على سطح، وكان له ثلاثين مستملين»[1].

---

(1) تاريخ بغداد، 446/11 (6348).

(2) رواه عن ابن عرفة في الكامل، 192/5.

(3) سؤالات الآجري، ص322 (440).

(4) العلل ومعرفة الرجال، 156/1 (70).

(5) التهذيب، 621/4.

(6) رواية ابن محرز. انظر: التهذيب، 620/4.

(7) سؤالات البرذعي، ص394؛ والجرح، 198/6 (1092).

(8) رواية معاوية بن صالح. انظر: الكامل، 191/5.

(9) تاريخ بغداد، 450/11.

(10) التهذيب، 620/4.

وقال العِجْلي: «كان ثِقَة، معروفا بالحديث، والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدَعها، فلم يفعل»[2].

وقال البخاري: «ليس بالقويّ عندهم»[3]، وقال مرة: «يتكلّمون فيه»[4].

وقال النسائي: «ضعيف»[5]، وقال مرّة: «متروك الحديث»[6].

وقال أبو حاتم: «ليِّن الحديث، يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به»[7].

وقال الدارقطني: «كان يغلط ويثبت على غلطه»[8].

وقال ابن عديّ: «على أن سائر أحاديثه يشبه بعضها بعضا، والضعف بيِّن على حديثه»[9].

ولخّص أبو حاتم بن حبّان ما قيل فيه بقوله: «كان ممّن يخطئ ويقيم على خطئه، فإذا بُيِّن له لم يرجع، والذي عندي في أمره: ترك ما انفرد به من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات؛ لأن له رحلة، وسماعا، وكتابة، وقد يخطيء الإنسان فلا يستحقّ الترك، وأما ما بُيِّن له من خطئه فلم يرجع، فيشبه أن يكون في ذلك متوهّما أنه كان كما حدث به»[10].

وقد جاء في خبر عن عبّاد بن العوّام، ما يُمكن أن يكون تفسيرا للأغلاط التي وقع فيها عَلِيّ بن عَاصِم، وهو قوله: «ليس ننكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا، وكان الوراقون يكتبون له، فنراه أُتي من كتبه التي كتبوها له»[11].

---

(1) تاريخ بغداد، 454/11؛ وفي التهذيب، 620/4: «وكان له ثلاثة مستملين»، فلعلّه تصحيف!

(2) معرفة الثقات، 156/2 (1304).

(3) التاريخ الكبير، 290/6 (2435)؛ والضعفاء الصغير، ص82 (254).

(4) التاريخ الأوسط، 295/2 (2660).

(5) الضعفاء والمتروكين، ص76 (430). وهذا مما يُستدرك على التهذيبين!

(6) نقله في الكامل، 191/5 (1348)؛ وتاريخ بغداد، 456/11؛ وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، 195/2 (2385). وهو مما يُستدرك على التهذيبين أيضا!

(7) الجرح، 198/6 (1092).

(8) التهذيب، 620/4. وليس هو في ضعفائه!

(9) الكامل، 193/5 (1348). وهذا مما يُستدرك على التهذيبين!

(10) المجروحين، 113/2 (692).

(11) تاريخ بغداد، 448/11.

ولعلّ الحافظ قصد بلفظة "صَدُوق" في قوله: «صَدُوق، يُخْطِئ ويُصِرّ، ورُمِي بالتشيّع»[1] أنه صَدُوق في نفسه كما ألمح إلى ذلك الحافظ الذهبي في الميزان[2]، وإلاّ فأوْلى الأقوال فيه، مع عدم ثبات تشيّعه، أنه "ضعيف كتبوا حديثه"، أو: "ضعيف يُعتَبَرُ به".

26. عَلِيّ بن غُرَاب[3] الفَزَارِي، مَوْلاَهُم، الكُوفِي، القاضي (ت184هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، وكان يُدَلِّس ويَتشيّع، وأفْرَط ابن حبّان في تضعيفه»[4].

وقال الذهبي: «مُخْتَلَفٌ فيه، وَثَّقَه ابنُ معين، وقال أبو داود: تُرِكَ حَدِيثُه»[5].

روى له النسائي وابن ماجه.

ذُكر بالتشيّع، وبالغلوّ فيه:

فقال ابن معين: «لم يكن به بأس، ولكنّه كان يَتشيّع»[6]، وفي رواية: «ما أرى كان به بأس، كان من الشيعة، وما كان ممّن يكذب»[7].

وقال الجوزجاني: «ساقط»[8]، وعلّق عليه الخطيب البغدادي بقوله: «أحسب إبراهيم طعن عليه لأجل مذهبه؛ فإنه كان يَتشيّع، وأمّا روايته فقد وصفوه بالصّدق»[9].

وقال الحسين بن إدريس: «سألت محمد بن عبد الله بن عمّار عن عَلِيّ بن غُرَاب، فقال: كان صاحبَ حديث، بصيرا به، قلتُ: أليس هو ضعيفا؟ قال: إنه كان يَتشيّع، ولست أنا بتارك الرواية عن

---

(1) التقريب، ص341-342 (4758).

(2) وعبارته: «وهو مع ضعفه، في نفسه صَدُوق، له صولة كبيرة في زمانه». الميزان، 167/5 (5879).

(3) قال الحافظ: «قال الفَلَكي [أبو الفضل علي بن الحسين]: غراب لقب، وهو عبد العزيز، سمّاه مروان بن معاوية، وقال مرة: علي بن أبي الوليد». التقريب، ص343 (4783).

(4) التقريب، ص343 (4783). وترجمته في التهذيب، 641/4-642 (5610)؛ وتهذيب الكمال، 90/21.

(5) الكاشف، 45/2 (3953).

(6) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: التهذيب، 641/4؛ وهي رواية أحمد بن زهير أيضا. انظر: تاريخ بغداد، 45/12 (6418).

(7) سؤالات ابن الجنيد، ص169 (935). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(8) أحوال الرجال، ص61 (59).

(9) تاريخ بغداد، 45/12 (6418).

رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذّابا للتشيّع أو القدر، ولست براو عن رجل لا يبصر الحديث، ولا يعقله، ولو كان أفضل من فتح -يعني الموصلي[1]»[2]. وقال ابن قانع: «كُوفي، شِيعِي، ثِقَة»[3].

وأمّا الغلوّ فقد قال ابن حبان: «كان غاليًا في التشيّع، كثير الخطأ فيما يروي، حتى وجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيرا، والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات، فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات»[4].

فقد أخذ الحافظ القول بتشيّع عَلِيّ بن غُرَاب، ولم يلتفت إلى قول ابن حبّان، بل على العكس من ذلك، عقّب عليه بأنّه إفراط منه، فقال الحافظ: «صَدُوق، وكان يُدَلِّس ويَتشيّع، وأَفْرَط ابن حبّان في تضعيفه»[5]، ونقل الذهبي الاختلاف فيه، من غير إشارة إلى مذهبه.

هذا، وقد اختُلف في عَلِيّ بن غُرَاب:

فقال أحمد: «ليس لي به خبرة، سمعت منه مجلسا واحدا، كان يدلّس، وما أراه إلاّ كان صَدُوقا»[6]، وقال مرّة: «كان حديثه حديث أهل الصدق»[7]،

وقال أيضا: «كُوفي، ليس له حلاوة»[8]، وقال البخاري عنه: «كان يدلّس، ولا أراه إلاّ صَدُوقا»[9].

وقال ابن معين: «هو المسكين، صَدُوق»[10]، قال الدارمي: «ليس بقويّ»، وقال ابن معين: «ثِقَة»[1]، وقال أيضا: «ظلمه الناس حين تكلّموا فيه»[2]، وقال: «ليس به بأس»، أو: «لا بأس به، كان شيخا صالحا»[3].

---

(1) فتح بن محمد بن وشاح الأزدي، الموصلي، أحد الأولياء، قال ابن حبان: «من عباد أهل الجزيرة ومتقنيهم، ليس له حديث يرجع إليه». ثقات ابن حبان، 322/7 (10277)؛ والسير، 349/7.

(2) وفي هذا القول تأسيس لقاعدة جليلة في علم الحديث لقبول روايات من رموا بالبدع!

(3) التهذيب، 642/4.

(4) المجروحين، 105/2 (677).

(5) التقريب، ص343 (4783).

(6) العلل ومعرفة الرجال، 297/3 (5318).

(7) علل الحديث ومعرفة الرجال، ص73 (140).

(8) حكاه عنه مهنا بن يحيى. انظر: تاريخ بغداد، 45/12 (6418).

(9) التاريخ الأوسط، 292/2 (2652). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(10) تاريخ الدارمي، ص177 (639)؛ وقاله أبو زرعة عن يحيى أيضا. انظر: الجرح، 200/6 (1099).

وقال ابن نمير: «يعرفونه بالسماع، وله أحاديث منكرة»[4].

وقال أبو حاتِم: «لا بأس به»[5].

وقال أبو زرعة: «هو صَدُوق عندي، وأحبّ إليّ من عليّ بن عاصم[6]»[7].

وقال أبو داود: «ضعيف، قد ترك الناس حديثه»[8]، وقال أيضا: «هو ضعيف، وأنا لا أكتب حديثه»[9].

وقال النسائي: «ليس به بأس[10]، وكان يدلِّس»[11].

وقال الدارقطني: «كوفي، يُعْتَبَر به»[12].

وقال ابن عديّ: «له غرائب وإفرادات، وهو ممّن يكتب حديثه»[13].

وقال ابن سعد: «كان صَدُوقا، وفيه ضعف، وصحب يعقوب بن داود -يعني وزير المهدي- فتركه الناس»[14].

وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثِقَة»[1].

---

(1) تاريخ الدوري، 269/3 (1275)؛ وثقات ابن شاهين، ص141 (759)؛ وهي رواية ابن أبي خيثمة أيضا. انظر: التهذيب، 641/4.

(2) لم يورده في التهذيب، وقد حكاه أبو حاتم عنه. انظر: الجرح، 200/6 (1099).

(3) هذا والذي قبله من رواية ابن محرز عنه في سؤالات، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 93/21 (حاشية 04). وهو والذي قبله ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) التهذيب، 641/4.

(5) الجرح، 200/6 (1099).

(6) هو الذي سبقت دراسة ترجمته. انظر ص346 من هذا البحث.

(7) الجرح، 200/6 (1099).

(8) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 306/2 (1940).

(9) التهذيب، 642/4. وليس هو في سؤالات الآجري.

(10) إلى هنا رواه الخطيب في تاريخ بغداد، 45/12 (6418).

(11) التهذيب، 642/4.

(12) سؤالات البرقاني، ص52 (363).

(13) الكامل، 206/5 (1358).

(14) الطبقات الكبرى، 391/6.

ووقع في "العلل" للدارقطني، بعد أن ذكر جماعة من جملتهم عَلِيّ بن غُرَاب، فوصفهم بأهم «ثقات حفّاظ»[2].

فهذه الأقوال، وإن ضعّف بعضها عَلِيّ بن غُرَاب، وهو ما جعل الذهبي ينقل هذا الاختلاف، إلاّ أنّه لا يخرج عن دائرة الصدق والقبول، ولذلك قال فيه الحافظ مبيِّنًا حاله: «صَدُوق، وكان يُدَلِّس ويَتشيّع، وأفْرَط ابن حبّان في تضعيفه»[3].

27. عَلِيّ بن قَادِم الخُزَاعِي، الكُوفي (ت213هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[4].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتِم: مَحَلُّه الصِّدْق، وضَعَّفَه ابنُ مَعِين»[5].

روى له أبو داود والترمذي[6].

جاء ذكره بالتشيّع عن ابن سعد، قال: «كان ممتنعا، منكر الحديث، شديد التشيّع»[7].

فلم يُثبت الحافظ شدّة التشيّع، واكتفى بقوله: «يَتشيّع»، وكان الأوْلى أن يقول على الأقلّ: «رُمي بشدّة التشيّع»!

وقد اختلف في عَلِيّ بن قَادِم:

فقال ابن معين: «ضعيف»[8].

وقال أبو حاتِم: «مَحَلُّه الصِّدْق»[9].

وقال ابن قانع: «كُوفي صالِح»[10].

وقال ابن خلفون: «ثِقَة»[1]. وقال الساجي: «صَدُوق، وفيه ضعف»[2].

---

(1) ثقات ابن شاهين، ص141 (759).

(2) علل الدارقطني، 3/115-116 (312).

(3) التقريب، ص343 (4783).

(4) التقريب، ص343 (4785). وترجمته في التهذيب، 4/644 (5614)؛ وتهذيب الكمال، 21/106.

(5) الكاشف، 2/45 (3955).

(6) رمز له الحافظ إضافة إلى ذلك بالرقم "س" أي النسائي في سننه، وإنما روى له في خصائص علي، كما أثبته في التهذيب، وكما هو في أصله!

(7) طبقات ابن سعد، 6/404.

(8) نقله بإسناده من رواية معاوية بن صالِح في الكامل، 5/201 (1352)؛ وفي ضعفاء العقيلي، 3/252 (1255).

(9) الجرح، 6/201 (1107).

(10) إكمال مغلطاي، 9/371.

وقال العِجْلي: «كوفي ثِقَة»[3].

وقال ابن القطان: «وإن كان صدوقا فإنه يستضعف»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

ولخّص ابن عديّ ما عيب على عَلِيّ بن قَادِم فقال: «نقموا عليه أحاديث رواها عن الثوري غير محفوظة، وهو ممّن يكتب حديثه»[6].

ولعلّ السبب في هذا الذي ذكره ابن عديّ، ما حكاه أبو داود عن أبي نعيم، قال: «ما بقي أحد كان يختلف معنا إلى سفيان، غيرُه»[7].

وبالنظر إلى مجمل هذه الأقوال في عَلِيّ بن قَادِم، فإنّ الحافظ لم يُخرجه عن دائرة التعديل، وحكم عليه بقوله: «صَدُوق يَتشيّع»[8].

28. عَلِيّ بن المنذِر الطَّرِيقي[9]، الكُوفي (ت256هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[10].

وقال الذهبي: «قال النسائي: شِيعِي مَحْض، ثِقَة»[11].

روى له الأربعة إلاّ أبا داود.

ذكره بالتشيّع:

النسائي، قال: «شِيعِي مَحْض، ثِقَة»[12].

ونقل الحافظ عن مسلمة بن قاسم، قال: «لا بأس به، كان يَتشيّع»[1].

---

(1) ثقاته، 374/7. نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 109/21 (حاشية 01).

(2) إكمال مغلطاي، 371/9.

(3) معرفة الثقات، 156/2 (1308). ونقله الحافظ بواسطة ابن خلفون في ثقاته. انظر: التهذيب، 644/4.

(4) بيان الوهْم والإيهام، 203/3. وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

(5) الثقات، 214/7 (9739).

(6) الكامل، 201/5 (1352). وعبارته الأخيرة لم ينقلها الحافظ في التهذيب!

(7) سؤالات الآجري، ص211 (240).

(8) التقريب، ص343 (4785).

(9) نقل الحافظ عن السمعاني أنه قيل له الطريقي؛ لأنه ولد بالطريق. انظر: الأنساب، 65/4؛ والتهذيب، 655/4.

(10) التقريب، ص344 (4803). وترجمته في التهذيب، 655/4 (5635)؛ وتهذيب الكمال، 145/21.

(11) الكاشف، 48/2 (3970).

(12) المعجم المشتمل، ابن عساكر، ص196 (652).

وباقي أقوال العلماء جاءت بتوثيق عَلِيّ بن المنذِر:

فقال ابن أبي حاتِم: «سمعت منه مع أبي، وهو صَدُوق ثِقَة، سئل أبي عنه، فقال: محلُّه الصِّدْق»[2].

وقال ابن نمير: «ثِقَة صَدُوق»[3].

وقال الدارقطني: «لا بأس به»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

وتفرّد الإسماعيلي فقال: «في القلب منه شيء، لست أخبره»[6].

والظاهر أنّ عَلِيّ بن المنذِر كان معروفا بالعبادة؛ فقد حكى عنه ابن ماجه قوله: «حججت ثمانيا وخمسين حجة، أكثرها راجلا»[7].

وقول الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[8] وإن كان لا يخرج عمّا قيل في عَلِيّ بن المنذِر، إلاّ أنّ فيه نوع إغضاء لهذا الراوي، وكان الأولى أن يقول فيه: ثِقَة يتشيّع، وهو القول الذي اعتمده الحافظ الذهبي بنقله قول النسائي!

29. عَلِيّ بن هَاشِم بن البَرِيد الكُوفي (ت180هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[9].

وقال الذهبي: «شِيعِي عالِم»[10].

روى له الجماعة سوى البخاري.

ذُكر بالتشيّع، وبالغلوّ فيه:

فقال علي بن المديني: ««كان صَدُوقا، وكان يَتشيّع»[1].

---

(1) التهذيب، 655/4.

(2) الجرح، 206/6 (1128).

(3) حكاه ابن شاهين في ثقاته، ص142 (772).

(4) لم أجده في سؤالات الحاكم والبرقاني وحمزة! وقد نقله في التهذيب، 655/4.

(5) الثقات، 474/8 (14503).

(6) التهذيب، 655/4.

(7) عند روايته لحديث عديّ بن حاتم في صيد الكلب من السنن: الصَّيْد؛ بَاب صَيْدِ الْكَلْبِ، 1070/2 (3208)؛ وعن أبي حاتم قال: «حج خمسين أو خمسا وخمسين حجة». الجرح، 206/6 (1128).

(8) التقريب، ص344 (4803).

(9) التقريب، ص345 (4810). وترجمته في التهذيب، 4/660-661 (5642)؛ وتهذيب الكمال، 163/21.

(10) الكاشف، 48/2 (3977).

وقال البخاري: «كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما»[2]، قال الذهبي تعليقا: «ولغلوّه –يعني عَلِيّ بن هَاشِم– ترك البخاري إخراج حديثه؛ فإنه يتجنب الرافضة كثيرا، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يتجنب القدَرِية، ولا الخوارج، ولا الجهمية؛ فإنهم –على بدعهم– يلزمون الصدق»[3].

وقال أبو حاتِم: «كان يَتشيّع، يُكتب حديثه»[4].

وقال عيسى بن يونس: «أهل بيت تشيّع، وليس ثمّ كذب»[5].

وقال أبو داود: «ثبت، يتشيّع»[6].

وقال الجوزجاني فيه وفي أبيه: «غاليان في سوء مذهبهما»[7]، يعني في التشيّع.

وقال ابن نمير: «كان مفرِطًا في التشيّع، منكرَ الحديث»[8].

وتناقض ابن حبان، فذكره مرّة في كتاب "الثقات"، وقال: «كان يتشيّع»[9]، وكذا ذكره في "المجروحين"، وقال: «كان غاليا في التشيّع، ممن يروي المناكير عن المشاهير، حتى كثر ذلك في رواياته، مع ما يقلب من الأسانيد»[10].

وقد أوضح ابن عديّ معنى تشيّع عَلِيّ بن هَاشِم، بقوله: «كوفي، وأبوه هَاشِم بن البَرِيد، قد رُوي عنهما حديث صالح، ولأبيه قليل، وعَلِيّ بن هَاشِم هو من الشيعة المعروفين بالكوفة، ويروي في فضائل عليّ أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة، وقد حدّث عنه جماعة من الأئمة، وهو إن شاء الله صَدُوق في روايته»[11].

فتفرّده برواية أحاديث الفضائل هو ما عيب عليه، ولعلّه كان سبب ما رُمي به من غلوّ.

---

(1) الجرح، 207/6 (1137)؛ وثقات ابن شاهين، ص141 (758)؛ وتاريخ بغداد، 116/12 (6561).

(2) رواه عن ابن حماد عنه في الكامل، 183/5 (1342). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(3) الميزان، 194/5 (5966).

(4) الجرح، 207/6 (1137).

(5) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 236/1 (305)؛ وتاريخ بغداد، 116/12 (6561)؛ وضعفاء العقيلي، 255/3 (1260).

(6) كذا حكاه في الميزان، 194/5. وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(7) أحوال الرجال، ص73 (89).

(8) رواه ابن حبّان في المجروحين، 110/2 (686). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(9) الثقات، 214/7 (9737).

(10) المجروحين، 110/2 (686).

(11) الكامل، 183/5 (1342).

وقد جاءت أقوال العلماء في معظمها بتوثيقه:

فقال أحمد: «ليس به بأس»[1]، وقال مرّة: «ما به بأس»[2].

وقال ابن معين في أكثر من رواية: «ثِقَة»[3]، وكذلك قال علي بن المديني[4]، ويعقوب بن شيبة[5]، والعِجْلي[6].

وقال أبو زرعة: «صَدُوق»[7].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[8].

وقال ابن سعد: «هو صالِحَ الحديث، صَدُوق»[9].

وضعّفه الدارقطني[10].

فقول الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[11] أعدل ما يُقال في عَلِيّ بن هَاشِم بن البَرِيد، بالنظر إلى الاختلاف فيه، وإلى رواية الإمام مسلم له في الصحيح، وإن لم يبيّن الذهبي درجته بوضوح في قوله من "الكاشف": «شِيعِي عالِم»[12]، لكن بيّنها في "المغني" بقوله: «صَدُوق، شيعي جَلْد»[13].

30. عَمَّار بن مُعَاوِيَة الدُّهْني[14]، أبو مُعَاوِيَة البَجَلِي، الكُوفي (ت133هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[1]. وقال الذهبي: «شِيعِي مُوَثَّق»[2].

---

(1) رواية حنبل بن إسحاق. انظر: تاريخ بغداد، 116/12 (6561).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 489/2 (3225).

(3) انظر: تاريخ الدوري، 272/3 (1292)؛ والجرح، 207/6 (1137)؛ وتاريخ بغداد، 116/12 (6561).

(4) ثقات ابن شاهين، ص141 (760).

(5) التهذيب، 661/4.

(6) معرفة الثقات، 158/2 (1314).

(7) الجرح، 207/6 (1137).

(8) تاريخ بغداد، 116/12 (6561)

(9) الطبقات الكبرى، 392/6.

(10) التهذيب، 661/4. وقال في سؤالات البرقاني، ص52 (362): «قال أحمد: هو أول من كتبنا عنه».

(11) التقريب، ص345 (4810).

(12) الكاشف، 48/2 (3977).

(13) المغني، 456/2 (4353).

(14) نسبة إلى دُهْن، بفتح الدال، وقيل بفتحها: قبيلة من بجيلة. انظر: سنن الترمذي، 196/4؛ وثقات ابن حبان، 268/5 (4777)؛ والأنساب، السمعاني، 517/2.

روى له الجماعة سوى البخاري.

لم يأت ذكره بالتشيّع إلاّ في رواية علي بن المديني، عن سفيان قال: «قطع بِشْر بن مروان عُرْقُوبَيْه، فقلتُ –القائل ابن المديني-: في أيّ شيء؟ قال: في التشيّع»[3].

فهذه الحادثة تفيد أنّ عَمَّار بن مُعَاوِيَة كان شيعيّا، ولا تُسعفنا المصادر بأيّ أخبار أخرى عن تشيّعه، وقد وثّقه العلماء:

فقال: أحمد[4]، وابن معين[5]، وأبو حاتِم[6]، والنسائي[7]: «ثِقَة».

وكذلك قال الترمذي: «ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الحديث»[8].

وقال الدوري عن ابن معين: «لم يذكره إلاّ بخير»[9].

وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به»[10].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «ربما أخطأ»[11].

فقول الحافظ: «صَدُوق يَتشيّع»[12]، فيه مخالفة لما قاله هؤلاء العلماء، بل هو ثِقَة شيعي، أو ثِقَة يتشيّع، لا سيما وقد روى له مسلم في الصحيح، وهو ما اعتبره الذهبي في "الكاشف".

31. فُضَيْل بن مَرْزُوق الأغَرّ، الرَّقَاشِي، الكُوفي، أبو عبد الرحمن (ت160هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يهِم، ورُمِي بالتشيّع»[13].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[1].

---

(1) التقريب، ص346 (4833). وترجمته في التهذيب، 4/673-674 (567)؛ وتهذيب الكمال، 21/208.

(2) الكاشف، 2/52 (3998).

(3) ضعفاء العقيلي، 3/323 (1341).

(4) العلل ومعرفة الرجال، 3/132 (4568).

(5) في رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 6/390 (2175).

(6) الجرح، 6/390 (2175).

(7) التهذيب، 4/673.

(8) السنن، 4/196. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(9) تاريخ الدوري، 3/352 (1704).

(10) المعرفة والتاريخ، 3/169. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(11) الثقات، 5/268 (4777). ولم ينقل الحافظ –تبعا للأصل- هذه العبارة.

(12) التقريب، ص346 (4833).

(13) التقريب، ص384 (5437). وترجمته في التهذيب، 5/276-277 (6411)؛ وتهذيب الكمال، 23/305.

روى له الجماعة سوى البخاري.

رُمي بالتشيّع، وبشدّة التشيّع:

فقال ابن معين: «صالِح الحديث، ولكنّه شديد التشيّع»[2].

وقال العِجْلي: «جائز الحديث، صَدُوق، وكان فيه تشيّع»[3].

وقد اكتفى الحافظ بما جاء عن العِجْلي فقال: رُمِي بالتشيّع، وهذا على خلاف الذهبي، الذي وثّقه، ولم يأت على ذكر مذهبه البتّة، مع أنّه قال في "الميزان": «كان معروفا بالتشيّع من غير سبّ»[4].

هذا، وقد اختُلف في فُضَيْل بن مَرْزُوق:

فقال الثوري[5]، وابن عينة[6]، وابن معين[7]؛ ويعقوب بن سفيان[8]، وابن خراش[9]: «ثِقَة».

وقال ابن معين مرّة: «لا بأس به»[10]، وضعّفه مرّة[11]، وقال أخرى: «صويلح»[12].

وقال أحمد: «لا أعلم إلاّ خيرا»[13].

وقال البخاري: «مقارب الحديث»[14].

---

(1) الكاشف، 125/2 (4492).

(2) رواية عبد الخالق بن منصور. انظر: التهذيب، 277/5.

(3) معرفة الثقات، 208/2 (1488).

(4) الميزان، 440/5 (6778).

(5) الجرح، 75/7 (423).

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 237/1-238 (308).

(7) تاريخ الدوري، 272/3 (1298)؛ وهي رواية أبي بكر بن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 75/7 (423)؛ ثقات ابن شاهين، ص185 (1122).

(8) المعرفة والتاريخ، 207/3. وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(9) رواه عنه في موضح موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، 364/2. وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(10) تاريخ الدارمي، ص191 (698). وقال بعدها: «يقال فُضَيْل بن مَرْزُوق ضعيف».

(11) ثقات ابن شاهين، ص185 (1122).

(12) رواية ابن محرز عنه في سؤالات، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 307/23 (حاشية 06). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(13) رواية أبي بكر الأثرم. انظر: الجرح، 75/7 (423).

(14) علل الترمذي الكبير، ص391 (81). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

وقال ابن أبي حاتِم عن أبيه: «صَدُوق، صالِح الحديث، يهِم كثيرا، يُكتب حديثه، قلتُ: يحتجّ به؟ قال: لا»[1].

وقال النسائي: «ضعيف»[2].

وقال حميد الرؤاسي: «كان أصدق من رأينا من الناس»[3].

وقال ابن عديّ: «لفُضَيْل أحاديث حِسان، وأرجو أنه لا بأس به»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «يُخطئ»[5].

كما ذكره في "الضعفاء"، وقال: «منكر الحديث جدا، كان ممّن يخطئ على الثقات، ويروي عن عَطِيَّة[6] الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة، فاشتبه أمره، والذي عندي: أن كلّ ما روي عن عَطِيَّة من المناكير يلزق ذلك كلُّه بعطية، ويبرأ فضيل منها، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجّا به، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يُتَنَكَّب عنها في الاحتجاج بها»[7].

فلأجل هذه الأقوال حكم الحافظ على فُضَيْل بن مَرْزُوق بقوله: «صَدُوق يهِم، ورُمِي بالتشيّع»[8]، ومع أنّ الإمام مسلما قد أخرج له في الصحيح، إلاّ أنّ الحاكم قال: «ليس هو من شرط الصحيح، وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه»[9].

32. فِطْر بن خَليفة المَخْزُومِي، مولاهُم، أبو بَكْر الحَنَّاط[10] (ت بعد 150هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[11].

وقال الذهبي: «شِيعِي جَلْد، وَثَّقَه أحمد وابنُ معين»[1].

---

(1) الجرح، 75/7 (423).

(2) التهذيب، 277/5. وليس هو في الضعفاء والمتروكين!

(3) سؤالات ابن محرز، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 309/23 (حاشية 01). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(4) الكامل، 19/6 (1565).

(5) الثقات، 316/7 (10245).

(6) هو عَطِيَّة بن سَعْد العَوْفِي، سبقت دراسة ترجمته. انظر ص343 من هذا البحث.

(7) المجروحين، 209/2 (870). وقد اقتصر الحافظ في نقل قول ابن حبان: «يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات». التهذيب، 277/5.

(8) التقريب، ص384 (5437).

(9) التهذيب، 277/5.

(10) الحنّاط: نسبة إلى بيع الحنطة. انظر: الأنساب، 273/2.

(11) التقريب، ص384 (5441). وترجمته في التهذيب، 278/5-279 (6415)؛ وتهذيب الكمال، 312/23.

روى له الجماعة سوى مسلم.

ذكره بالتشيّع عدّة:

فقال العِجْلي: «كُوفي، ثِقَة، حسَن الحديث، وكان فيه تشيّع قليل»[2].

وقال ابن معين: «ثِقَة، وهو شيعيّ»[3]، وفي رواية: «ثِقَة، كان يتشيّع، وهو يُكتب حديثه»[4].

وقال السعديّ: «زائغ، غير ثِقَة»[5]، والجوزجاني معروف بحطّه على أهل الكوفة.

وقال الساجي: «صَدُوق، ثِقَة، ليس بمتقن، كان أحمد بن حنبل يقول: هو خشبيّ مفرِط»[6].

و قال أحمد: «ثِقَة، صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيِّس، إلاّ أنّه يتشيّع»[7]، وفي رواية: «كان يغالي في التشيّع»[8].

وقال مرّة: «كان فطر عند يحيى ثِقَة، ولكنّه خشبيّ مفرط»[9].

ومعنى «خشبيّ»: نسبة إلى الخشبيّة؛ فرقة من الرّافضة، سمّوا خشبيّة؛ لأنهم كانوا يحملون الخشب[10]وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: «كنا نمرّ على فِطْر وهو مطروح لا نكتب عنه»[11]، وظاهره لأجل المذهب، بدليل قوله في رواية أخرى: «وكان يتشيع، فأمرّ به وأدعه مثل الكلب»[12].

وقال الدارقطني: «زائغ، لم يحتجّ به»[1]، وقصد أنّه شيعي، وأنّ البخاري إنما روى له مقرونا بغيره.

---

(1) الكاشف، 125/2 (4494).

(2) معرفة الثقات، 208/2 (رقم 1489).

(3) تاريخ الدّوري، 477/2. وهذا ومما يستدرك على التهذيبين!

(4) وهي رواية ابن أبي مريم. انظر: الكامل، 30/6 (1576). وهذا ومما يستدرك على التهذيبين!

(5) أحوال الرّجال، ص66 (رقم 72).

(6) التهذيب، 279/5.

(7) العلل ومعرفة الرّجال، 443/1 (رقم 993). وانظر: تاريخ أسماء الثّقات، ص187 (رقم 138). ولم يشيرا في التهذيبين إلى مذهب التشيّع فيما نقلاه عن أحمد!

(8) حكاه عن أحمد بن حميد في الكامل، 30/6-31 (1576)، وهي رواية أبي طالب أيضا. انظر: المعرفة والتاريخ، 104/2.

(9) العلل و معرفة الرّجال، 338/2 (رقم 2497).

(10) المعارف، ابن قتيبة، ص340.

(11) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 192/1 (152).

(12) وهي رواية الدوري عنه في تاريخه، 334/3 (1610).

وقال أبو بكر بن عياش: «ما تركت الرواية عنه إلاّ لسوء مذهبه»[2].

وذكروا له شيئا عن سوء مذهبه هذا:

فقال الساجي: «كان يقدِّم عليّا على عثمان»[3].

وقال ابن أبي خيثمة: «سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت فطرا لأنه يروي أحاديث فيها إزراء على عثمان»[4]، ولعلّ هذه الأحاديث تلقّاها بأسانيدها، فهو يرويها كما تلقّاها.

وقد جاءت الأقوال بتوثيق فِطْر بن خَليفة:

فقال يحيى القطان[5]، وابن معين[6]: «ثِقَة».

وقال سفيان الثوري: «صَدُوق»[7].

وقال أبو حاتِم: «صالِح الحديث، كان يحيى بن سعيد يرضاه، ويحسن القول فيه، ويحدِّث عنه»[8].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[9]، وقال في موضع آخر: «ثِقَة، حافظ، كيِّس»[10].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة إن شاء الله تعالى، ومن الناس من يستضعفه، وكان لا يدع أحدا يكتب عنه، وكانت له سنّ عالية ولقاء»[11].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أبا نعيم يرفع من فِطْر ويوثّقه، يذكر أنه كان ثبتا في حديثه»[12]وقال ابن نمير: «فِطْر حافظ كيِّس، سمعت حماد بن حفص، قال: قال عبد الله بن داود: فطر أوثق أهل الكوفة»[13].

---

(1) سؤالات الحاكم، ص264 (رقم 454). وعبارته في التهذيب، 279/5: «فطر زائغ، ولم يحتجّ به البخاري».

(2) ضعفاء العقيلي، 464/3 (رقم 1521).

(3) التهذيب، 279/5.

(4) المصدر نفسه، 279/5.

(5) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص58، وهو مما يستدرك على الحافظ!

(6) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 90/7 (رقم 512).

(7) المعرفة والتاريخ، 26/3. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(8) الجرح، 90/7 (رقم 512).

(9) التهذيب، 279/5.

(10) المصدر نفسه، 279/5.

(11) الطبقات، 364/6.

(12) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص58.

(13) المعرفة والتاريخ، 103/3. وقد نقل الحافظ العبارة الأولى عن النسائي في الكنى، عنه. انظر: التهذيب، 279/5.

وقال ابن عديّ: «له أحاديث صالِحة عند الكُوفين، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه»[1].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[2]، وقال في موضع: «قد قيل إنه سمع من أبي الطُّفَيْل، فإن صحّ، فهو من التابعين»[3].

فهذه الأقوال في معظمها توثِّق فِطْر بن خَليفة، وإنّما ذُمّ للمذهب، وإلاّ فهو ثبت في روايته، وقول الحافظ فيه: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[4]، مخالف لما جاء عن العلماء، وإنّما الأوْلى أن يقال فيه: "ثِقَة شيعي غال"، أو "ثِقَة رمي بالغلوّ في التشيّع"، فلفظ "رُمي" يوحي بتوهية نسبته إلى التشيّع، وهذا بخلاف الإمام الذهبي، الذي أثبت أنّه شيعي جلْد، كما نقل توثيق أحمد وابن معين له.

33. محَمَّد بن إِسْحَاق بن يَسَار، أبو بَكْر المُطَّلِبي، موْلاَهُم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي (ت150هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يُدَلِّس، ورُمِي بالتشيّع والقَدَر»[5].

وقال الذهبي: «الإمام، كان صَدُوقا من بُحُور العِلْم، وله غَرَائِب، في سِعَة ما روى تَسْتَنْكِر، واختُلِف في الاحْتِجَاج به، وحديثه حَسَن، وقد صَحَّحَه جَمَاعَة»[6].

روى له مسلم في المتابعات والباقون سوى البخاري فقد روى له تعليقا.

ورد كلام كثير في محَمَّد بن إِسْحَاق إمام المغازي، وقد بُسطت ترجمته في كلّ من التهذيبين، والذي يهمّنا في هذا المقام ما رُمي به من التشيّع والقدَر:

فأمّا التشيّع، فلم ينقل الحافظ فيه شيء سوى قول الجوزجاني: «الناس يشتهون حديثه، وكان يُرمى بغير نوع من البدع»[7].

---

(1) الكامل، 31/6 (1576). وعبارته الأخيرة غير منقولة في التهذيب، 279/5.

(2) الثقات، 300/5 (4944).

(3) المصدر نفسه، 323/7 (10279).

(4) التقريب، ص384 (5441).

(5) التقريب، ص403 (5725). وترجمته في التهذيب، 469/5-475 (6753)؛ وتهذيب الكمال، 405/24.

(6) الكاشف، 156/2 (4718).

(7) أحوال الرجال، ص136 (230).

وهذا قول مجْمل، وإنّما فصّله قول أبي بكر الخطيب الذي لم ينقله الحافظ في "التهذيب": «قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إِسْحَاق غيرُ واحد من العلماء لأسباب، منها: أنه كان يَتشيّع، ويُنسب إلى القدَر، ويدلِّس في حديثه، فأمّا الصِّدْق فليس بمدفوع عنه»[1].

فهذا القول قطع بتشيّع مُحَمَّد بن إِسْحَاق، وليس كذلك القدَر؛ بدليل صيغة التمريض، ومن الأقوال الواردة في ذلك:

قول أبي زرعة الدمشقي: «أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، وقد اختبره أهل الحديث، فرأوا صدقا وخيرا، مع مدحة ابن شهاب[2] له، وقد ذاكرت عبد الرحمن بن إبراهيم –يعني دُحيما- قول مالك[3] فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث، إنما هو لأنه اتّهمه بالقدَر»[4].

وقال سفيان بن عيينة: «جالست ابن إِسْحَاق منذ بضع وسبعين سنة، فما يتّهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه، إلاّ أنهم اتهموه بالقدَر»[1].

(1) تاريخ بغداد، 224/1.

(2) قال الزهري: «لا يزال بالمدينة علم جمّ ما كان فيهم ابن إِسْحَاق». الجرح، 191/7 (1087)؛ وتاريخ الدوري، 212/3 (979)؛ وتاريخ بغداد، 219/1.

(3) وذلك أنّ مالكا قال في مُحَمَّد بن إِسْحَاق: «دجّال من الدجاجلة»، والمسألة كما قال الخطيب: «قد ذكر بعض العلماء أن مالكا عابه جماعة من أهل العلم في زمانه بإطلاق لسانه في قوم معروفين بالصلاح والديانة والثقة والأمانة»، ومن هؤلاء مُحَمَّد بن إِسْحَاق الذي كان يقول: «ائتوني ببعض كتبه حتى أبيّن عيوبه؛ أنا بيطار كتبه»، وذكر ابن حبّان سببا آخر، فقال: «وأمّا مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يحبّ، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيّامهم من مُحَمَّد بن إِسْحَاق، وكان يزعم أن مالكا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلمّا صنّف مالك الموطأ، قال ابن إِسْحَاق: ائتوني به، فإني بيطاره، فنقل ذلك إلى مالك، فقال: هذا دجّال من الدجاجلة؛ يروي عن اليهود». انظر: ثقات ابن حبان، 381/7-382؛ والجرح، 192/7-193؛ وتاريخ بغداد، 223/1؛ والجرح، 192/7-193. قال الذهبي ملخِّصا ما كان بين مالك وابن إسْحاق: «لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادِر، ولا من الكلام بنفَس حادّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد عُلم أن كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهدر، لا عبرة به، ولا سيما إذا وثّق الرجل جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكنْ أثّر كلام مالك في محمّد بعض اللين، ولم يؤثر كلامُ محمّد فيه ولا ذرّة، وارتفع مالك وصار كالنجم، والآخرُ –أي محمد بن إسحاق- فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة، إلى رتبة الحسن، إلاّ فيما شذّ فيه؛ فإنه يُعدّ منكرا». السير، 40/7-41.

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص72.

وقال يزيد بن زريع: «كان مُحَمَّد بن إِسْحَاق قدَرِيا، وكان رجلا عاملا»[2].

وقال هارون بن معروف: «كان قدَرِيا»[3].

وقال ابن معين: «ليس بقويّ في الحديث، وكان يُرمى بالقدر»[4]، وفي رواية: «أهل المدينة لا يرون أن يحدثوا عن ابن إِسْحَاق، وذلك أنه كان يرى القدر»[5].

وقال عبد العزيز بن محمد الدراوردي: «جُلد ابن إِسْحَاق -يعني في القدَر-»[6].

وعن حميد بن حبيب: «أنه رأى مُحَمَّد بن إِسْحَاق مجلودا في القدَر»[7].

ولئِن صحّ هذا، فمعناه أنّ مُحَمَّد بن إِسْحَاق كان يقول بالقدَر، لكن قال محمد بن عبد الله بن نمير: «كان يُرمى بالقدَر، وكان أبعدَ الناس منه»[8]، فالمسألة إذن تحتمل التأويل، وأنّ ما رآه الناس في مُحَمَّد بن إِسْحَاق قدَرا، كان هو لا يعتبره كذلك.

وأيّا ما كان، فلم يطعن الناس على مُحَمَّد بن إِسْحَاق في الحديث كما سبق، وإن اختلفت فيه الأقوال بعض الشيء، إلاّ أنّها تُجمع على أنّه كان صَدُوقا في نفسه:

قال شعبة: «مُحَمَّد بن إِسْحَاق أمير المؤمنين في الحديث»[9]، وقال: «صَدُوق في الحديث»[10].

وقال ابن معين: «كان ثِقَة، وكان حسن الحديث»[1]، وقال مرّة: «ثِقَة، وليس بحجة»[2]، وقال: «ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري»[3]، وقال أيضا: «ليس بذاك، هو ضعيف»[4]، وقال: «مُحَمَّد بن إِسْحَاق عندي سقيم، ليس بالقويّ»[5]، وقال أيضا:

---

(1) الكامل، 104/6؛ وضعفاء العقيلي، 26/4 (1578). ولم يورده الحافظ في التهذيب، وفي الأصل من دون عبارة: «إلاّ أنهم اتهموه بالقدَر»، كأنّه نقلها عن ابن أبي حاتم. انظر: الجرح، 1192/7؛ وتهذيب الكمال، 414/24.

(2) الكامل، 104/6، 106. ولم يورده الحافظ في التهذيب.

(3) تاريخ بغداد، 225/1.

(4) كذا في ضعفاء العقيلي، 28/4، وفي تاريخ الدوري، 247/3 (1158): «لا تشبّث بشيء مما يحدثك به ابن إِسْحَاق؛ فإن ابن إسحاق ليس هو بقويّ في الحديث، فقال رجل ليحيى: يصحّ أنّ ابن إسحاق كان يرى القدر؟ قال: نعم، كان يرى القدر». ولم يورده الحافظ في التهذيب.

(5) سؤالات ابن محرز، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 424/24 (حاشية). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(6) الكامل، 106/6.

(7) المصدر نفسه، 106/6.

(8) تاريخ بغداد، 224/1.

(9) ثقات ابن حبان، 383/7؛ والجرح، 191/7 (1087)؛ والكامل، 107/6.

(10) الجرح، 191/7 (1087)؛ والكامل، 108/6.

«ضعيف»[6].

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: «سألت يحيى بن معين عنه، فقلتُ: في نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، كان صَدُوقا»[7].

وقال: «سألت علي بن المديني، قلتُ: كيف حديثه عندك؟ صحيح؟ فقال: نعم، حديثه عندي صحيح، قلتُ له: فكلام مالك فيه؟ قال علي: مالك لم يجالسه، و لم يعرفه»[8].

وقال ابن نمير: «إذا حدّث عمّن سمع منه من المعروفين، فهو حسَن الحديث، صَدُوق، إنّما أتِي من أنه يحدّث عن المجهولين أحاديث باطلة»[9].

وقال أحمد: «هو حسن الحديث»[10]، وقال: «كان يدلّس، إلاّ أنّ كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماعا، قال: حدّثني، وإذا لم يكن قال: قال»[11]، وقال أيضا: «هو كثير التدليس جدا»[12].

وقال العِجْلي: «مدني، ثِقَة»[13].

وقال النسائي: «ليس بالقويّ»[14].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، ومن الناس من تكلّم فيه»[15]، وقال أيضا: «كان كثير الحديث، وقد كتبت عنه العلماء، ومنهم من يستضعفه»[1].

---

(1) رواية المفضّل بن غسان الغلابي. انظر: تاريخ بغداد، 218/1.

(2) تاريخ الدوري، 225/3 (1047).

(3) تاريخ الدارمي، ص43 (15).

(4) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 193/7؛ وضعفاء العقيلي، 28/4؛ ورواية أحمد بن زهير. تاريخ بغداد، 232/1.

(5) رواية أحمد بن زهير. تاريخ بغداد، 232/1.

(6) رواية أبي الحسن الميموني. انظر: تاريخ بغداد، 231/1.

(7) الكامل، 106/6.

(8) تاريخ بغداد، 228/1-229.

(9) المصدر نفسه، 227/1؛ والكامل، 106/6.

(10) رواية الأثرم. انظر: تاريخ بغداد، 223/1؛ ورواية المروذي، انظر: علل الحديث ومعرفة الرجال، ص49 (51).

(11) علل الحديث ومعرفة الرجال، ص34 (02)؛ وتاريخ بغداد، 228/1.

(12) الجرح، 193/7؛ وضعفاء العقيلي، 28/4.

(13) معرفة الثقات، 232/2 (1571).

(14) الضعفاء والمتروكين، ص90 (513).

(15) الطبقات الكبرى، 321/7.

وقال الدارقطني: «اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة، إنما يعتبر به»[2].

وقال أبو يعلى الخليلي: «عالم كبير، وإنما لم يخرجه البخاري من أجل روايته للمطوّلات والمغازي، ويستشهد به، وأكثر عنه فيما يحكي في أيام النبي ﷺ وفي أحواله، وفي التواريخ، وهو عالم واسع الرواية والعلم، ثِقَة»[3].

وقال ابن البرقي: «لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته، وحسْن حديثه وروايته، وفي حديثه عن نافع بعض الشيء»[4].

وقال أبو حاتِم: «ليس عندي في الحديث بالقويّ، ضعيف الحديث، يُكتب حديثه»[5].

وقال أبو زرعة: «صَدُوق»[6].

وعقد له ابن حبّان ترجمة مطوّلة في "الثقات"، قال في آخرها: «كان يكتب عمّن فوقه ومثله ودونه لرغبته في العلم، فلو كان ممّن يستحلّ الكذب لم يحتج إلى الإنزال، بل كان يحدّث عمّن رآه، ويقتصر عليه، فهذا ممّا يدلّ على صدقه، وشهرة عدالته في الروايات، سمعت محمد بن أحمد المسندي يقول: سمعت محمد بن نصر الفراء يقول: سمعت يحيى بن يحيى وذكر عنده محَمَّد بن إِسْحَاق، فوثّقه»[7].

وقال ابن عديّ: «له حديث كثير، وقد روى عنه أئمة الناس: شعبة، والثوري، وابن عيينة، وغيرهم، ولو لم يكن لابن إسْحَاق من الفضل إلاّ أنه صرف الملوك عن الاشتغال بكتب لا يحصل منها شيء، حتى اشتغلوا بمغازي رسول الله ﷺ، ومبتدأ الخلق، ومبعثه، فهذه فضيلة لابن إسْحَاق سبق بها، وقد فتّشت أحاديثه الكثيرة، فلم أجد في أحاديثه ما يتهيّأ أن يقطع عليه بالضعف، وربّما أخطأ، أو وهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلّف في الراواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به»[8].

---

(1) الطبقات الكبرى (طبعة دار الكتب العلمية)، 451/5. وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(2) كذا في التهذيب، 474/5، وفي رواية البرقاني: «سألته عن محَمَّد بن إِسْحَاق بن يَسَار، عن أبيه؟ فقال: لا يحتج بهما، وإنما يعتبر بهما». سؤالات البرقاني، ص58 (422).

(3) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 288/1 (138).

(4) التهذيب، 474/5.

(5) الجرح، 192/7 (1087). واكتفى الحافظ في التهذيب، 475/5 بنقل الجزء الأخير فقط.

(6) الجرح، 192/7 (1087).

(7) الثقات، 384/7-385 (10534).

(8) الكامل، 112/6 (1623).

فهذه الأقوال وغيرها تدلّ على صدق رواية مُحَمَّد بن إِسْحَاق، ولذلك قال الحافظ فيه: «صَدُوق يُدَلِّس، ورُمِي بالتشيّع والقَدَر»[1]، وإن كان الذهبي أوضح القول فيه في "الكاشِف" بعبارة أطول، من دون إشارة إلى مذهبه في القَدَر أو التشيّع، لكن قال أيضا في "الميزان" -وقد ردّ عنه البعض ممّا قيل فيه-: «الذي يظهر لي أنّ ابن إسْحَاق حسَن الحديث، صالح الحال، صَدُوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإنّ في حفظه شيئا، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم»[2].

34. محمَّد بن فُضَيْل بن غَزْوَان، الضَّبي، مولاهم، أبو عبد الرحمن الكُوفي (ت195هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، عارِف، رُمِي بالتشيّع»[3].

وقال الذهبي: «ثِقَة شِيعِي»[4].

روى له الجماعة.

تظافرت الأقوال على أنّه كان شيعيّا، بل ويغلو في التشيّع:

فقال أحمد: «كان يَتشيّع، وكان حسَن الحديث»[5].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، صَدُوقا، كثيرَ الحديث، مُتشيّعا، وبعضهم لا يحتَجّ به»[6].

وقال يعقوب بن سفيان: «ثِقَة شيعي»[7].

و قال الجوزجاني: «زائغ عن الحقّ»[8]، يعني مذهبه في التشيّع.

وقال الدارقطني: «كان ثبتًا في الحديث، إلاّ أنه كان مُنْحرِفًا عن عثمان»[9]، يعني بموالاته لعليّ – رضي الله عنه وعن عثمان-.

---

(1) التقريب، ص403 (5725).

(2) الميزان، 62/6 (7203).

(3) التقريب، ص436-437 (6227). وترجمته في التهذيب، 10/6-12 (7363) وتهذيب الكمال، 293/26.

(4) الكاشف، 211/2 (5115).

(5) رواية حرب بن إسماعيل. انظر: الجرح، 57/8-58 (رقم 263).

(6) الطبقات، 389/6.

(7) المعرفة، 194/3.

(8) أحوال الرّجال، ص62 (رقم 63). وهذا ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(9) التهذيب، 12/6.

لكن قال أبو هاشم الرفاعي: «سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحّم عليه»[1]، وفي رواية ليحيى، وقد قيل لفضيل: «إن أباك أرادك ليلة أن تستغفر لعثمان فلم تفعل، فسمعته يقول: لا والله، ما علم الله هذا مني قط، وما ذكرت عثمان قط إلا بخير»[2].

وقال العِجْلي: «كوفي ثِقَة شيعي، وكان أبوه ثِقَة، وكان عثمانيًّا»[3]، أي أبوه هو من كان مواليا لعثمان رضي الله عنه.

وقال أبو داود: «كان شيعيا محترقا»[4].

و قال السّمعاني: «كان يغلو في التشيّع»[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان يغلو في التشيّع»[6].

فبالنظر إلى الأقوال السابقة، يظهر أنّ أقلّ أحوال محمَّد بن فُضَيْل أنّه كان شيعيًّا، من دون غلوّ، وقد قال أبو هاشم الرفاعي: «سمعته يحلف بالله أنه صاحب سُنّة، رأيت على خفه أثر المسح، وصليت خلفه ما لا يحصى، فلم أسمعه يجهر، يعني بالبسملة»[7]، وقال الذّهبي تعقيبا على قول أبي داود: «كان شيعيّا محترقا»: «إنّما كان متواليا فقط، مبجّلا للشّيخين»[8].

وأمّا غلوّه وتحرّقه، فكان على من عادى عليّا رضي الله عنه، وفي ذلك يقول الذّهبي –أيضا–: «تحرّقه على من حارب، أو نازع عليّا رضي الله عنه، وهو معظّم للشّيخين –رضي الله عنهما»[9].

هذا، وقد وثّقه عدّة من العلماء:

فقال ابن معين: «ثِقَة»[10].

---

(1) المصدر نفسه، 12/6؛ والهدي، ص441.

(2) سؤالات ابن محرز، نقلا هن محقق تهذيب الكمال، 297/26 (حاشية 03).

(3) معرفة الثقات، 250/2 (رقم 1635).

(4) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 174/1 (96).

(5) الأنساب، 10/4-11.

(6) كذا في تهذيب الكمال، 298/26؛ و التّهذيب، 11/6، و لم أجده في النّسخة المطبوعة من الثّقات!

(7) التهذيب، 12/6.

(8) تاريخ الإسلام، 375/13.

(9) السّير، 174/9.

(10) تاريخ الدارمي، ص156 (551).

وقال علي بن المديني: «كان ثِقَة ثبتا في الحديث، وما أقل سقط حديثه»[1].

وقال أبو زرعة: «صَدُوق، من أهل العلم»[2].

وقال أبو حاتِم: «شيخ»[3].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[4].

ومع أنّ الحافظ قال عنه أيضا: «صنّف مصنَّفات في العلم، وقرأ القراءات على حمزة الزيات»[5]، ومع رواية الجماعة له، إلاّ أنّه حكم عليه بقوله: «صَدُوق عارِف، رُمِي بالتشيّع»[6]، ولعلّه تابع الذهبي في الميزان: «صَدُوق شيعيّ»[7]، مع أنّ الأوْلى ما قاله في "الكاشف"[8]، وأنّه: ثِقَة شيعي!

35. محَمَّد بن مُوسى الفِطْرِي[9]، المدَني (ت؟)[10].

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[11].

وقال الذهبي: «وُثِّق»[12].

روى له الجماعة سوى البخاري.

ذكره بالتشيّع أبو حاتم، قال: «كان يَتشيّع، صَدُوق، صالِح الحديث»[13].

---

(1) ثقات ابن شاهين، ص208 (1256).

(2) الجرح، 58/8.

(3) الجرح، 58/8.

(4) التهذيب، 11/6.

(5) المصدر نفسه، 11/6.

(6) التقريب، ص436-437 (6227).

(7) الميزان، 455/7 (رقم 10833). وكذا قال في: ذكر أسماء من تُكلّم فيه وهو موثّق، ص167 (311): «شيعي صدوق». وقال في موضع آخر من الميزان، 300/6 (8068): «كوفي صدوق مشهور، كان صاحب حديث ومعرفة».

(8) الكاشف، 211/2 (5115).

(9) نسبة إلى الفطريين، وهم من موالي بني مخزوم. انظر: الأنساب، 392/4.

(10) قال الحافظ: «من السابعة»، أي كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.

(11) التقريب، ص443 (6335). وترجمته في التهذيب، 77/6-78 (7480)؛ وتهذيب الكمال، 523/26.

(12) الكاشف، 225/2 (5175).

(13) الجرح، 82/8 (341).

وقد وثّقه عدّة:

قال الترمذي: «ثِقَة»[1].

وقال أبو جعفر الطحاوي: «محمود في روايته»[2].

وقال أحمد بن صالح: «شيخ ثِقَة، من الفطريين، حسَن الحديث، قليل الحديث»[3].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[4].

فقول الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[5] فيه نوع إغضاء لهذا الراوي، من حيث إنّه وُثّق كما قال الذهبي، وإن لم يذكره بالتشيّع، وأيضا قد روى له مسلم في الصحيح، فالأوْلى أن يقال فيه: "ثِقَة، رُمِي بالتشيّع"!

36. مَنْصُور بن أبي الأَسْوَد اللَّيْثِي، الكُوفي، يقال: اسم أبيه حازم (ت؟)[6].

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[7].

وقال الذهبي: «صَدُوق شِيعِي»[8].

روى له أبو داود والترمذي والنسائي.

ذكره بالتشيّع ابن معين، قال: «ليس به بأس، كان من الشيعة الكبار»[9].

فتعبير الحافظ بصيغة التمريض لا يوافق هذا التأكيد من ابن معين، وتعبير الذهبي أوْلى وأدقّ[10]!

وقد قال ابن معين في غير ما رواية: «ثِقَة»[11].

وقال أبو حاتِم: «يُكتب حديثه»[1].

---

(1) وصحّح حديثه! السنن: الأدب؛ بَاب ما جاء في تَشْمِيتِ العَاطِس، 80/5 (2737).

(2) التهذيب، 78/6.

(3) ثقات ابن شاهين، ص209 (1259).

(4) الثقات، 53/9 (15144).

(5) التقريب، ص443 (6335).

(6) قال الحافظ: «من الثامنة»، أي: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، كابن عيينة وابن علية.

(7) التقريب، ص478 (6896). وترجمته في التهذيب، 417/6-418 (8128)؛ وتهذيب الكمال، 518/28.

(8) الكاشف، 296/2 (5637).

(9) سؤالات ابن الجنيد، ص61 (247).

(10) قال الذهبي في المغني، 677/2 (6427): «صَدُوق مشهور لكنّه شيعي مُتوسّط».

(11) تاريخ الدوري، 272/3 (1291)؛ وثقات ابن شاهين، ص217 (1318)، وهي رواية ابن أبي خيثمة أيضا. انظر: الجرح، 170/8 (754).

وقال النسائي: «ليس به بأس»[2].

وقال ابن سعد: «كان تاجرا، وكان كثير الحديث»[3].

وقال البزار: «كوفي لا بأس به»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

37. مُوسَى بن قَيْس الحضرَمِي، أبو محمَّد الفَرَّاء، الكُوفِي، يُلقَّب عُصْفُور الجنة (ت؟)[6].

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[7].

وقال الذهبي: «ثِقَة شِيعِي»[8].

روى له أبو داود.

لم يذكره بالتشيّع أحد، وإنّما قال العقيلي: «يلقّب عصفور الجنة، من الغلاة في الرفض، يحدِّث بأحاديث رديئة بواطيل»[9].

ونقل الذهبي في "الميزان" قال: «حكى عن نفسه أن سفيان سأله عن أبي بكر وعليّ فقال: علي أحبّ إلـــيّ»[10].

وليس في هذا القول ما يدلّ على الرفض، وإنّما أفاد بظاهره أنّ مُوسَى بن قَيْس يقدّم عليّا على أبي بكر –رضي الله عنهما وعن الصحابة أجمعين– ولعلّ هذا ما جعل الذهبي يصفه بأنه «ثِقَة شِيعِي»[11]،

---

(1) الجرح، 170/8 (754).

(2) التهذيب، 418/6.

(3) الطبقات، 382/6.

(4) كشف الأستار، 145/3 (2437).

(5) الثقات، 475/7 (11015).

(6) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة –صغار التابعين– لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(7) التقريب، ص485 (7003). وترجمته في التهذيب، 476/6 (8245)؛ وتهذيب الكمال، 134/29.

(8) الكاشف، 307/2 (5726).

(9) الضعفاء الكبير، 164/4-165 (1736)، ونقل الحافظ العبارة الأخيرة: «يحدّث بأحادث مناكير»، قال: «وفي نسخة: بواطيل». التهذيب، 476/6.

(10) الميزان، 556/6 (8918).

(11) الكاشف، 307/2 (5726).

وجعل الحافظ يكتفي بالقول: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[1]، وإن كان الأوْلى أن يقول: رمي بالغلوّ في الرفض كما جاء عن العقيلي.

هذا، وقد قال فيه أحمد: «لا أعلم إلاّ خيرا»[2].

وقال ابن معين: «ثِقَة»[3]، وقال مرّة: «ليس به بأس»[4].

وقال أبو حاتِم: «لا بأس به»[5].

وقال أبو نعيم: «حدثنا موسى الفرّاء، وكان مرضِيًّا»[6].

وقال ابن نمير: «كان ثِقَة، روى عنه الناس»[7].

وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث»[8].

وذكره ابن حبّان في "الثقات"[9].

وهذه الأقوال لا تتناقض مع حكم الحافظ على مُوسَى بن قَيْس بأنّه صَدُوق، وإن كان خالف الذهبي في قوله: «ثِقَة».

38. نُوح بن قَيْس بن رَبَاح الأزدي، أبو رَوْح البصري (ت183هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[10].

وقال الذهبي: «حَسَنُ الحَدِيث، وقد وُثِّق»[11].

روى له الجماعة سوى البخاري.

---

(1) التقريب، ص485 (7003).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 390/1 (774)، 78/2 (1606)؛ وثقات ابن شاهين، ص220 (1342).

(3) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 154/8 (703).

(4) ثقات ابن شاهين، ص220 (1342)؛ ومن كلام أبي زكريا في الرجال، ص100 (309). وسؤالات ابن طهمان، 402/2 (309).

(5) الجرح، 154/8 (703).

(6) التهذيب، 476/6.

(7) ثقات ابن شاهين، ص221 (1350).

(8) الطبقات، 367/6.

(9) الثقات، 455/7 (10902). ولم يشيرا إلى ذلك في التهذيبين!

(10) التقريب، ص498 (7209). وترجمته في التهذيب، 594/6-595 (8472)، وترجمته في تهذيب الكمال، 53/30.

(11) الكاشف، 327/2 (5893).

ذكره بالتشيّع أبو داود، فقال: «كان يتشيّع»[1].

وقد وثّقه العلماء:

فقال أبو داود أيضا: «ثِقَة، وبلغني عن يحيى أنه ضعّفه»[2]، وقد تكون هذه إحدى الروايات عن ابن معين، وإلاّ فقد قال أيضا: «ثِقَة»[3]، وقال مرّة: «صالح»[4]، وقال أخرى: «هو شويخ[5]، صالِح الحديث»[6].

وقال أحمد: «ثِقَة»[7].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[8].

وقال العِجْلي: «بصري ثِقَة»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

فقول الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع»[11]، باعتبار أقلّ أحواله، وإلاّ فهو ثِقَة كما قاله غير واحد من المعدِّلين، وهو ما أشار إليه الذهبي في كاشفه، وقد قال في "الميزان": «صالح الحال»[12].

39. هِشَام بن سَعْد المَدَنِي، أبو عَبَّاد، أو أبو سَعِيد[13] (ت160هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق له أوهام، ورُمِي بالتشيّع»[14].

---

(1) سؤالات الآجري، ص334 (531).

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 61/2 (1129).

(3) تاريخ الدوري، 122/4 (3485)؛ وتاريخ الدارمي، ص105 (308). ولم يشر الحافظ في تهذيبه إلى رواية الدوري!

(4) وهي رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 483/8 (2209).

(5) في التهذيب: "شيخ"!

(6) ثقات ابن شاهين، ص242 (1486).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 478/2 (3139).

(8) التهذيب، 595/6.

(9) معرفة الثقات، 320/2 (1870).

(10) الثقات، 210/9 (16054).

(11) التقريب، ص498 (7209).

(12) الميزان، 55/7 (9147).

(13) في التهذيب: أبو سعد، وهو مخالف لما في الأصل!

(14) التقريب، ص503 (7294). وترجمته في التهذيب، 640/6-642 (8564)؛ وتهذيب الكمال، 204/30.

وقال الذهبي: «قال أبو حاتِم: لا يُحْتَجُّ به، وقال أحمد: لم يكن بالحافظ، قلتُ: حَسَنُ الحَدِيث»[1].

روى له الجماعة سوى البخاري.

جاء ذكره بالتشيّع عن ابن سعد، فقد نقل الحافظ عنه قوله: «كان متشيّعا لآل أبي طالب، وكان صاحب محامل، وكان كثير الحديث، يُسْتَضْعف»[2].

وباقي الأقوال التي جاءت في هِشَام بن سَعْد المَدَني، إنّما هي في مجموعها بين تضعيفه وقبول حديثه:

فقال أبو حاتِم عن أحمد: «لم يكن هِشَام بن سَعْد بالحافظ»[3]، وقال أيضا: «هِشَام بن سَعْد كذا وكذا[4]، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه»[5]، وقال مرّة: «ليس هو محكم الحديث»[6]، وفي رواية أخرى أنه لم يرضه، وقال: «ليس بمحكم الحديث»[7]. واختلفت أقوال ابن معين باختلاف الروايات عنه:

فقال مرّة: «فيه ضعف، ودَاوُد[8] أحبّ إليّ منه»[9]، وقال أخرى: «صالِح، ليس بمتروك الحديث»[10]، وقال أيضا: «ليس بذاك القويّ»[11]، وقال: «ليس بشيء، كـــان يحيى بن سعيد لا يحدّث عنه»[12].

وقال العِجْلي: «جائِز الحديث، حَسَن الحديث»[1].

---

(1) الكاشف، 336/2 (5964).

(2) الطبقات الكبرى (القسم المتمّم)، ص445 (374)، ونقله الحافظ في التهذيب، 642/6 مع اختلاف يسير.

(3) الجرح، 61/9 (241).

(4) قال عبد الله بن أحمد: «الذي يقول أبي: كذا وكذا، كان يحرّك يده»، العلل، 478/2 (3140). ونقل العقيلي تفسيره لها في ترجمة عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال: «يعني: ضعيف». ضعفاء العقيلي، 340/2 (938). وانظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، 302/1.

(5) العلل ومعرفة الرجال، 507/2 (3343).

(6) رواية أبي طالب عنه. انظر: الكامل، 109/7 (2025).

(7) وهو قول حرب بن سليمان عنه. انظر: الجرح، 61/9 (241).

(8) دَاوُد بن قَيْس الفرّاء الدّبّاغ، أبو سليمان القرشي، مولاهم، المدني، توفي في خلافة أبي جعفر، قال الحافظ: «ثقة فاضل». التقريب، ص139 (1808).

(9) تاريخ الدوري، 195/3 (893).

(10) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 61/9 (241).

(11) رواية معاوية بن صالح. انظر: ضعفاء العقيلي، 341/4 (1947). وهي رواية ابن محرز. انظر سؤالاته، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 207/30 (حاشية 04).

(12) ذكر الحافظ في التهذيب، 641/6، أنّها رواية ابن أبي مريم، ونسبها في الكامل، 108/7، إلى الدوري، ولم أجدها في تاريخه!

وقال أبو زرعة: «شَيْخٌ محلّه الصِّدْق، وكذلك محَمَّد بن إسْحَاق[2] هو هكذا عندي، وهِشَام أحبّ إليّ من محَمَّد بن إسْحَاق»[3]، وقال في رواية: «واهي الحديث»[4].

وقال أبو حاتِم: «يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد»[5].

وقال أبو داود: «هِشَام بن سَعْد أثبت الناس في زيد بن أسلم»[6].

وقال النسائي: «ضعيف»[7]، وقال في موضع آخر: «ليس بالقويّ»[8].

وقال ابن حبّان: «كان ممّن يقلب الأسانيد، وهو لا يفهم، ويُسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلمّا كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتُبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير»[9].

وقال ابن عديّ وقد أحصى له أحاديث أخطأ فيها: «وله غير ما ذكرت، ومع ضعفه يُكتب حديثُه»[10].

وقال ابن المديني: «صالِح، و لم يكن بالقويّ»[11].

وقال الساجي: «صَدُوق»[12].

وذكره ابن البرقي في "باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه"، قال: وقال لي ابن معين: «ضعيف، حديثه مختلط»[13].

وذكره يعقوب بن سفيان في "الضعفاء"[1].

---

(1) معرفة الثقات، 328/2 (1900).

(2) سبقت دراسة ترجمته في هذا المبحث. انظر ص363.

(3) الجرح، 61/9 (241).

(4) سؤالات البرذعي، ص391. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(5) الجرح، 61/9 (241).

(6) التهذيب، 641/6. و لم أجده في سؤالات الآجري.

(7) الضعفاء والمتروكين، ص104 (611).

(8) التهذيب، 641/6.

(9) المجروحين، 89/3 (1154).

(10) الكامل، 109/7 (2025).

(11) سؤالات ابن أبي شيبة، ص102 (109).

(12) التهذيب، 641/6.

(13) المصدر نفسه، 642/6.

فقول الحافظ: ««صَدُوق له أوهام، ورُمِي بالتشيّع»[2]، باعتبار أنّ العلماء لم يتركوا حديث هِشَام بن سَعْد جملة، بل كتبوا حديثه، والإمام الذهبي بالإضافة إلى أنّه حسّن حديثه في "الكاشف"، فقد قال عنه في "المغني": «صَدُوق مشهور»[3]، وهذا كما قال أبو حاتم بن حبّان: «وإن اعتُبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير»[4]، وقد أحصَوْا له الأحاديث التي غلط فيها، وقد روى له الإمام مسلم في الشواهد كما قال الحاكم[5].

40. الوَلِيد بن عَبْد الله بن جُمَيْع الزُّهْرِي، المَكِّي، نزيل الكوفة (ت؟)[6].

قال الحافظ: «صَدُوق يَهِم، ورُمِي بالتشيّع»[7].

وقال الذهبي: «وَثَّقُوه، وقال أبو حاتِم: صالِح الحَدِيث»[8].

روى له مسلم والأربعة إلاّ ابن ماجه.

ذكره بالتشيّع البزّار، فقال: «احتملوا حديثه، وكان فيه تشيّع»[9]، ولعلّه تأثر بمذهب أهل الكوفة عند نزوله بها.

وقد جاءت أغلب الأقوال بتوثيقه:

فقال أحمد: «ليس به بأس»[10]، وكذلك قال أبو داود[11].

وقال ابن معين، والعِجْلي: «ثِقَة»[1]، وزاد ابن معين في رواية: «مأمون مرضي»[2].

---

(1) المعرفة والتاريخ، 367/3.

(2) التقريب، ص503 (7294).

(3) المغني، 710/2 (6748).

(4) المجروحين، 89/3 (1154).

(5) التهذيب، 642/6. ولم أجده في المدخل. وقال في المستدرك بأن مسلما احتج بهِشَام بن سَعْد. المستدرك، 99/1 (119)، 222/1 (453)، 203/4 (7369).

(6) قال الحافظ: «من الخامسة»، وهي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.

(7) التقريب، ص512 (7432). وترجمته في التهذيب، 734/6-735 (8718)؛ وتهذيب الكمال، 35/31.

(8) الكاشف، 352/2 (6072).

(9) التهذيب، 735/6.

(10 ثقات ابن شاهين، ص245 (1499)؛ والجرح، 08/9 (34).

(11) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 155/1 (21).

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»[3].

وقال أبو حاتِم: «صالِح الحديث»[4].

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى بن سعيد لا يحدِّثنا عن الوَلِيد بن جُمَيْع، فلمّا كان قبل موته بقليل حدّثنا عنه»[5].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، وله أحاديث»[6].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[7].

وذكره أيضا في "ضعفائه"، وقال: «ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به»[8].

وقال العقيلي: «في حديثه اضطراب»[9].

وقال الحاكم: «لو لم يُخرج له مسلم لكان أوْلى»[10].

ولعلّ عذر الإمام مسلم أنه أخرج للوَلِيد بن جُمَيْع من حديثه ما صحّ عنده، لا سيما وأنّه وثّق من قبل جماعة، ثمّ هو قليل التحديث، كما ترجم له ابن عديّ وقال: «له أحاديث»؛ فقول الحافظ فيه: «صَدُوق يَهِم، ورُمِي بالتشيّع»[11]، بالنظر إلى عموم ما جاء فيه من أقوال، وإن خالف الذهبي الذي لم

---

(1) تاريخ الدارمي، ص221 (838)، ونقله في الجرح، 08/9 (34)، من رواية إسحاق بن منصور؛ وقول العِجْلي في ثقاته، 342/2 (1943).

(2) سؤالات ابن محرز، (ترجمة 416)، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 36/31 (حاشية 04).

(3) الجرح، 08/9 (34).

(4) المصدر نفسه، 08/9 (34).

(5) انظر: المصدر نفسه، 08/9 (34)؛ والكامل، 75/7 (1997)؛ وضعفاء العقيلي، 317/4 (1918)، وروى ابن حبّان في ضعفائه الجزء الأوّل منه! المجروحين، 79/3.

(6) الطبقات، 354/6.

(7) الثقات، 492/5 (5888).

(8) المجروحين، 78/3 (1134).

(9) الضعفاء الكبير، 317/4 (1918).

(10) التهذيب، 735/6. وعبارته كما نقلها الذهبي: «لو تركه مسلم لأجاد». ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثّق، ص190 (361).

(11) التقريب، ص512 (7432).

يذكر تشيّعه[1]، وحكى التوثيق إلى جانب قول أبي حاتم، وهو يشير إلى احتمال حديثه عموما، وأنّه لا يخرج عن حدّ الوثاقة.

41. يَحْيَى بن الجَزَّار العُرَنِي، الكُوفي، قيل: اسم أبيه زَبَّان، وقيل: بل لقبه(ت؟)[2].

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالغلوّ في التشيّع»[3].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[4].

روى له مسلم والأربعة.

رُمي بالتشيّع، وبالغلوّ فيه:

فقال العِجْلي: «كُوفي ثِقَة، وكان يَتشيّع»[5].

وقال الجوزجاني: «كان غالِيًا مُفْرِطًا»[6]، يعني في التشيّع.

وروى العقيلي عن الحكم بن عُتَيْبة أنه قال: «كان يحيى بن الجَزَّار يغلو في التشيّع»[7].

هذا، وقد وثّقه كلّ من أبي زرعة، وأبي حاتِم[8]، والنسائي[9].

وقال ابن سعد: «كان ثِقَة، وله أحاديث»[10].

وقال ابن عديّ: «أرجو أنه لا بأس برواياته»[11].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[12].

---

(1) ولا حكى ذلك عنه في الميزان، 129/7 (9370)، أو المغني، 721/2 (6848).

(2) قال الحافظ: «من الثالثة»، وهي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

(3) التقريب، ص524 (7519). وترجمته في التهذيب، 20/7-21 (8811)؛ وتهذيب الكمال، 251/31.

(4) الكاشف، 363/2 (6144).

(5) معرفة الثقات، 349/2 (1967).

(6) أحوال الرجال، ص46 (13).

(7) الضعفاء الكبير، 396/4 (2016). ونقله ابن سعد في الطبقات الكبرى، 294/6.

(8) الجرح، 133/9 (561).

(9) التهذيب، 21/7.

(10) الطبقات الكبرى، 294/6. ونقله الحافظ في التهذيب، 21/7، بزيادة عبارة «كان يغلو في التشيّع» في أوّله، وليست من قوله، بل هي من قول الحكم بن عتيبة الذي ذكره قبلها!

(11) الكامل، 234/7 (2135). وهذا ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(12) الثقات، 519/5 (6026)، 525/5 (6051).

وتعقّب الحافظ من قال إنّ يَحْيَى بن الجَزَّار لم يسمع من ابن عبّاس، بأنّه كذلك في حديث واحد، قد صرّح بعدم سماعه منه في بعض الروايات[1].

فبالنظر إلى ما قيل في يَحْيَى بن الجَزَّار نجد أن الحافظ بقوله: «صَدُوق، رُمِي بالغلوّ في التشيّع»[2]، يحتاج إلى تمحيص؛ لأن الأولى أن يقال: "ثِقَة رُمِي بالغلوّ في التشيّع"، خاصّة وقد روى له بالإضافة إلى الأربعة الإمام مسلم في الصحيح، والذهبي وإن لم يُشر إلى مذهب يَحْيَى في التشيّع، إلاّ أنّه لم يترل به عن مرتبة الِّثقَة، وقد قال في الميزان: «صَدُوق، وُثِّق»[3].

42. يَحْيَى بن عُثْمَان بن صالِح السَّهْمي، مولاهم، المِصْرِي (ت282هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمِي بالتشيّع، ولَـيَّـنَه بعضُهم؛ لكونه حدَّث من غير أصله»[4].

وقال الذهبي: «حَافِظ، أخبَاري، له ما يُنْكَر»[5].

روى له ابن ماجه.

نقل الحافظ عن مَسْلَمَة بن قَاسِم، قال: «يَتشيّع، وكان صاحب وراقة، يحدِّث من غير كتبه، فطُعن فيه لأجل ذلك»[6].

وقال ابن أبي حاتِم: «كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلّموا فيه»[7]، وقصد ما مرّ ذكره من أنّه كان يُحدّث من غير أصوله فيُخطئ.

وقال ابن يونس: «كان عالما بأخبار البلد، وبموت العلماء، وكان حافظا للحديث، وحدّث بما لم يكن يوجد عند غيره»[8].

فهذا كلّ ما قيل في يَحْيَى بن عُثْمَان السَّهْمي، وليس فيه ما يبيّن مرتبته بشكل واضح، إلاّ أنّه لا يخرج عن حدود الوثاقة، وهذا ما عبّر عنه الحافظ مع بيان حاله فيما أُنكر عليه بقوله: «صَدُوق، رُمِي

(1) التهذيب، 21/7.
(2) التقريب، ص524 (7519).
(3) الميزان، 166/7 (9485).
(4) التقريب، ص524 (7605). وترجمته في التهذيب، 82/7-83 (8905)؛ وتهذيب الكمال، 462/31.
(5) الكاشف، 371/2 (6213).
(6) التهذيب، 83/7.
(7) الجرح، 175/9 (721).
(8) التهذيب، 83/7.

بالتشيّع، ولَـــيَّـــنَه بعضُهم لكونه حدَّث من غير أصله»[1]، ولعلّه حاكى قول الذهبي في الميزان: «هو صَدُوق إن شاء الله»[2]، مع أن الذهبي اعتمد في الكاشف على قول ابن يونس.

43. يَحْيَى بن عِيسَى التَّمِيمِي، النَّهْشَلي، الفَاخُورِي، الجَرَّار، الكُوفِي، نزيل الرَّمْلَة (ت201هـــ).

قال الحافظ: «صَدُوق يخطئ، ورُمِي بالتشيّع»[3].

وقال الذهبي: «قال النسائي وغيره: ليس بالقَوِيّ»[4].

روى له مسلم والأربعة سوى النسائي.

رماه بالتشيّع العِجْلي، قال: «ثِقَة، وكان فيه تشيّع»[5].

وباقي الأقوال تكاد تُجمع على ضعفه:

فقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «سألته عن يَحْيَى بن عِيسَى الرملي، قلت: ثِقَة؟ قال: ما أدري، ما كتبت عنه شيئا»[6]،

وقال أحمد أيضا: «ما أقرب حديثه»[7].

وقال أبو داود: «بلغني عن أحمد بن حنبل أنه أحسن الثناء عليه»[8].

وقال أحمد بن سنان القطان: «سمعت أبا معاوية الضرير قال: اكتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش»[9].

وقال ابن معين: «كان ضعيفا»[10]، زاد في رواية: «لا يكتب حديثه»[11]، وقال مرّة: «ليس بشيء»[1]، قال الدارمي: «هو كما قال يحيى، هو ضعيف»[2].

---

(1) التقريب، ص524 (7605).

(2) الميزان، 204/7 (9594).

(3) التقريب، ص525 (7619). وترجمته في التهذيب، 88/7-89 (8918)؛ وتهذيب الكمال، 488/31.

(4) الكاشف، 372/2 (6225).

(5) معرفة الثقات، 355/2 (1992).

(6) العلل ومعرفة الرجال، 488/2 (3221).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 49/3 (4110).

(8) التهذيب، 89/7. ولم أجده في السنن، ولا في سؤالات الآجري.

(9) الجرح، 178/9 (739).

(10) حكاه عنه ابن أبي شيبة كما في المجروحين، 126/3 (1221). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(11) رواية ابن أبي مريم. انظر: الكامل، 217/7 (2114).

وقال النسائي: «ليس بالقوي، كوفي»[3].

وقال الجوزجاني: «يروي أحاديث ينكرها الناس»[4].

وقال مسلمة: «لا بأس به، وفيه ضعف»[5].

وقال ابن عديّ: «عامّة رواياته ممّا لا يُتابع عليه»[6].

وذكره ابن حبّان في "الثقات"[7] مرّة، ومرّة قال في ضعفائه: «كان ممّن ساء حفظه، وكثر وهمه، حتى جعل يخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به»[8].

وكأنّ الحافظ اعتبر في قوله عن يَحْيَى بن عِيسَى: «صَدُوق يخطئ، ورُمِي بالتشيّع»[9] برأي من وثّقه، وكذا برواية مسلم خاصّة عنه، وإلاّ فهو مُضعّف من قبل أكثر الأئمّة، وهذا ما أثبته الذهبي في نقله قول النسائي، وإن لم يُشر إلى مذهبه في التشيّع[10].

44. أبو إدْرِيس المُرْهِبِي، الكُوفي، اسمه سَوَّار، أبو مُسَاور (ت؟)[11].

قال الحافظ: «صَدُوق، يَتشيّع»[12].

وقال الذهبي: «ثِقَة»[13].

روى له الترمذي وابن ماجه.

---

(1) تاريخ الدوري، 285/3 (1354)؛ وفي تاريخ الدارمي، ص230 (893): «ما هو بشيء».

(2) تاريخ الدارمي، ص230 (893). وهذا ممّا يُستردك على التهذيبين!

(3) الضعفاء والمتروكين، ص108 (630).

(4) أحوال الرجال، ص62 (62). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(5) التهذيب، 89/7.

(6) الكامل، 218/7 (2114).

(7) كذا قال في التهذيب، 89/7، و لم أجده في الثقات.

(8) المجروحين، 126/3 (1221). و لم يذكراه في التهذيبين!

(9) التقريب، ص525 (7619).

(10) ولا ذكره به في الميزان، 210/7 (9608)، أو المغني، 741/2 (7028).

(11) قال الحافظ: «من الرابعة»، أي: طبقة تلي الطبقة الوسطى من التابعين، جُلّ روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

(12) التقريب، ص545 (7928). وترجمته في التهذيب، 282/7 (9281)؛ وتهذيب الكمال، 21/33.

(13) الكاشف، 406/2 (6489).

اعتمد الحافظ في ذكره بالتشيّع على قول ابن عبد البر: «كان من ثقات الكُوفيين، وفيه تشيّع، وذلك غير معدوم[1] في أهل الكوفة»[2].

وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"[3].

فهذه غاية الأقوال في أبي إدْرِيس المُرْهِبي، وحكم الحافظ عليه بــ"صدوق" ليس له من مُعتمد، والأوْلى أن يقال: «ثِقَة، يَتشيّع»، وهذا ما أثبته الحافظ الذهبي في شقّه الأوّل، وإن لم يعتبر بمذهب التشيّع، ولعلّه نظر إلى كونه تشيّع أهل الكوفة عامّة، مع أنّه قال في "الميزان": «شيعي جَلْد، يُكتب حديثه»[4].

هذا وقد روى الترمذي وابن مـــاجة لأبي إدْرِيس المُرْهِبي حديثا واحدا عن مُسْلِمِ بن صَفْوَانَ، عن صَفِيَّةَ، مرفوعا: في خسف الجيش الذي يغزو الكعبة[5].

وقد قال فيه الترمذي: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

فهؤلاء هم الرواة الذين رُموا بالتشيّع، وأدرجهم الحافظ ضمن مرتبة "صَدُوق"، وقد اختلفت إطلاقاته في التدليل على تلبّسهم بالتشيّع، وليس القصد إلاّ حكاية ما قيل فيهم، وإن كان هناك نوع تساهل من الحافظ في ذلك.

والملاحظ أنّ جلّ هؤلاء الرواة ممّن اختُلف في الاحتجاج بهم، فاستحقّوا المرتبة الخامسة من مراتب التعديّل، أي أنّهم مع ما وُصفوا به من التشيّع لا يخرجون عن حدود دائرة الوثاقة العامّة، ولذلك روى لهم الأئمّة، ومنهم من أخرج له في الصحيح، على تفاوت بينهم.

والذي يظهر أنّ ما ذُكروا به من تشيّع، وهم في الغالب من أهل الكوفة، إنّما للاحتراز عمّا رووه في فضائل أهل البيت خاصّة، وإلاّ فهم يخضعون للموازين النقديّة كغيرهم من رواة حديث رسول الله ﷺ.

---

(1) هذه اللفظة كُتبت في التهذيب "معدود"، واعتمدت ما في الأصل؛ لأنه الأولى بالصواب مع سياق النص. انظر: تهذيب الكمال، 21/33 (7198).

(2) التهذيب، 282/7. ولم أعثر عليه في التمهيد أو الاستذكار أو الجامع!

(3) الثقات، 338/4 (3221).

(4) الميزان، 343/3 (3622).

(5) الترمذي: الفِتَن؛ بَاب ما جاء في الْخَسْف، 478/4 (2184)؛ وابن ماجه: الفِتَن؛ بَاب جَيْشِ الْبَيْدَاء، 1351/2 (4064). هذا، وقد قال الحافظ في ترجمة مسلم بن صفوان: «صحّح الترمذي حديثه، قلت: وهو معلول»، وردّ عليه صاحب تحفة الأحوذي بأنه لم يبيّن علّته، ولئن كان وجهه جهالة مسلم بن صفوان، فقد وثّقه ابن حبّان! قلت: ليس هو في ثقات ابن حبّان، ولكن في التحفة: «وقال –أي الحافظ– في هامش الخلاصة نقلا عن التهذيب: وثّقه ابن حبان». انظر: التهذيب، 259/6 (7832)؛ وتقريب التهذيب، ص462 (6633)؛ وتحفة الأحوذي، 347/6.

والحافظ قد التزم ذكر مذهب التشيّع لكلّ راو رُمي به، حتّى ولو كان من رماه به واحد فقط، وإن كان وقع له وهم في بعضهم، فنسبهم إلى التشيّع و لم يقل أحد بذلك، وهذا بخلاف الإمام الذهبي، الذي لم يلتزم ذكر مذهب التشيّع، لاسيما فيمن غلب توثيقه على تجريحه، كما أنّه استعمل عبارات أدقّ في الدلالة على تشيّع هذا الراوي أو ذاك، بحكاية ما قيل فيه نصّا.

وفيما يلي النقطة الثانية من هذا المبحث، والرواة الذين ذكروا بالرفض.

ثانيا: الرواة الذين رموا بالرفض

وهم ستة (6) رواة:

1. **إسْمَاعِيل بن مُوسَى الفَزَارِي، أبو محَمَّد، أو أبو إسْحَاق الكُوفي (ت245هـ).**

قال الحافظ: «صدوق يخطئ، رمي بالرفض»[1].

وقال الذهبي: «صدوق شيعي»[2].

روى له الأربعة سوى النسائي.

ورد أنّه كان يتشيّع، ويغلو في التشيّع:

فعن عبدان الأهوازي قال: «سمعت أبا بكر بن أبي شيبة، أو هنّاد بن السري، أنكر علينا ذهابنا إلى إسْمَاعِيل هذا، وقال: أيش عملتم عند ذاك الفاسق الذي يشتم السلف؟!»[3].

وقال أبو داود: «صدوق في الحديث، وكان يتشيّع»[4].

وقال ابن عديّ: «إنما أنكروا عليه الغلوّ في التشيّع، وأمّا في الرواية، فقد احتمله الناس، ورووا عنه»[5].

فقد أخذ الحافظ من عبارة عبدان الأولى أنّه رمي بالرفض، وهذا بخلاف الذهبي الذي قال فيه شيعي، وإن كان قال في "المغني": «يترفّض»[6]، مع وصفه بــ"صدوق"، وهو ما جاءت به باقي الأقوال الآتية:

فقال أبو حاتم: «صدوق»[7]، وكذلك قال مطيّن محمد بن عبد الله الحضرمي[8].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[1].

---

(1) التقريب، ص49 (رقم 492). وترجمته في التهذيب، 1/314-315 (607)؛ وتهذيب الكمال، 3/210.

(2) الكاشف، 1/250 (411).

(3) رواه ابن عدي في الكامل، 1/325 (153).

(4) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 1/19 (03)، 1/224-225 (257).

(5) الكامل، 1/325 (153).

(6) المغني، 1/88 (725).

(7) الجرح، 2/196 (666).

(8) التهذيب، 1/314.

(9) المصدر نفسه، 1/314.

ورواية الأئمّة الثلاثة: أبي داود، والترمذي، والنسائي، لإِسْمَاعِيل بن مُوسَى الفَزَارِي، وهو شيخهم، وهم تلامذته، والتلميذ أعرف بشيخه من غيره، تأكيد لما قاله ابن عديّ، من أنّه مقبول الرواية، وإن نُقم عليه مذهبه في التشيّع!

2. عَبْد الله بن عَبْد القُدُّوس التَّمِيمِي، السَّعْدِي، الكُوفي (ت؟)[2].

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالرفض، وكان أيضا يخطئ»[3].

وقال الذهبي: «قال ابن معين: رافضي، ليس بشيء»[4].

روى له أبو داود[5] والترمذي.

جاء ذكره بالرفض عن غير واحد:

فقال ابن معين: «ليس بشيء، رافضي خبيث»[6].

وقال أبو داود: «ضعيف الحديث، كان يُرمى بالرفض»[7].

وقال أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم القطيعي (ت236هـ): «حدثنا عَبْد الله بن عَبْد القُدُّوس، وكان خشبيا[8]»[9].

وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت»[10].

---

(1) الثقات، 104/8 (12444). ونقل الحافظ عن الأصل أنّ ابن حبان قال فيه: «يخطئ»، قال الحافظ: «لم أر في النسخة التي بخط الحافظ أبي علي البكري من "ثقات ابن حبان" قوله: يخطئ». التهذيب، 315/1. قلت: ولا هو كذلك في نسخة الثقات المطبوعة، والمعتمدة لديّ.

(2) قال الحافظ: «من التاسعة»، أي: «الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق».

(3) التقريب، ص254 (رقم 3446). وترجمته في التهذيب، 556/3 (4001)؛ وتهذيب الكمال، 242/15.

(4) الكاشف، 570/1 (2832).

(5) لم يرقم له الحافظ برقم أبي داود؛ لا في التقريب، ولا في التهذيب، تبعا للأصل، مع أنّه ذكر في التهذيب إخراج أبي داود له حديثا في الفتن. انظر: سنن أبي داود: الفتن والملاحم؛ بَاب فِي كَفِّ اللِّسَانِ، 102/4 (4266).

(6) العلل ومعرفة الرجال، 601/2 (3858).

(7) التهذيب، 556/3. وليس هو في سؤالات الآجري!

(8) سبق التعريف بفرقة الخشبية ضمن ترجمة فطر بن خليفة المخزومي من مبحث التشيّع. انظر ص361.

(9) ضعفاء العقيلي، 279/2 (843).

(10) الكامل، 197/4 (1008).

ولعلّ هذا الذي ذكره ابن عديّ هو سبب رمي عَبْد الله بن عَبْد القُدُّوس بالرفض، إضافة إلى أنّه نقل عنه أنّه كان يروي المناكير، وقد قال البخاري: «هو في الأصل صدوق، إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف»[1].

وقد اختُلف فيه بين التوثيق والتضعيف:

فقال أحمد بن علي الأبار: «سألت زُنَيْجا[2] عنه، فقال: تركته، لم أكتب عنه شيئا، و لم يرضه»[3].

وقال محمد بن مهران الجمال: «لم يكن بشيء، كان يسخر منه، يشبه المجنون، يصيح الصبيان في أثره»[4].

وحكي عن محمد بن عيسى أنه قال: «هو ثقة»[5].

وقال النسائي: «ضعيف»[6]، وفي موضع آخر: «ليس بثقة»[7].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[8].

وقال أبو أحمد الحاكم: «في حديثه بعض المناكير»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10]، وقال: «ربما أغرب»[11].

فقول الحافظ في عَبْد الله بن عَبْد القُدُّوس: «صدوق، رمي بالرفض، وكان أيضا يخطئ»[12]، حملا له على أحسن أحواله، وأخذا برأي البخاري الذي قال فيه "صدوق"، ولا كذلك الذهبي الذي نقل قول ابن معين، وما فيه من تجريح قويّ، وقد قال في "المغني": «ضعّفوه»[13]، وفي "الميزان": «كوفي رافضي»[1].

---

(1) ترجم له في التاريخ الكبير، 141/5 (424)، لكن من غير هذه العبارة التي نقلها في التهذيب تبعا للأصل!

(2) هو محمد بن عمرو، أبو غسان، زنيج الرازي، هو شيخ مسلم، قال أبو حاتم: «ثقة». انظر: الجرح، 34/8 (154)؛ والإكمال، ابن ماكولا، 188/4.

(3) ضعفاء العقيلي، 279/2 (843).

(4) رواه في الجرح، 104/5 (479).

(5) الكامل، 197/4 (1008).

(6) التهذيب، 556/3.

(7) الضعفاء والمتروكين، ص61 (321).

(8) كذا ذكره في كتابه الضعفاء، ص335 (320).

(9) التهذيب، 556/3.

(10) الثقات، 48/7 (8947).

(11) كذا في التهذيب، 556/3، تبعا للأصل، و لم أجده في النسخة التي بين يديّ!

(12) التقريب، ص254 (رقم 3446).

(13) المغني، 346/1 (3251).

3. عَمْرو بن حَمَّاد بن طَـلْحَة القَـنَّاد، أبو محَمَّد الكوفي، وقد ينسب إلى جده (ت222هـ).

قال الحافظ: «صدوق رمي بالرفض»[2].

وقال الذهبي: «صدوق يترفَّض»[3].

روى له مسلم وأبو داود والنسائي.

ذكره بالرّفض أبو داود والساجي:

فقال أبو داود: «كان من الرافضة; ذكر عثمان بشيء، فطلبه السلطان، فهرب»[4].

وقال الساجي: «يُتّهم في عثمان، وعنده مناكير»[5].

وباقي الأقوال توثّقه:

فعن ابن معين[6]، وأبي حاتم[7]: «صدوق».

وقال مطيَّن محمد بن عبد الله الحضرمي: «كان ثقة»[8]، وكذا قال ابن سعد[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

فقول الحافظ: «صدوق رمي بالرفض»[11]، الذي وافق فيه الذهبي، حملا لعَمْرو بن حَمَّاد على أقلّ أحواله، وأنّه يدخل ضمن دائرة الصدق، وإن كان فيه رفض، فرواية الإمام مسلم عنه خاصّة، وهو من قدماء شيوخه، تُعدّ تعديلا له، بغضّ النظر إن كان روى له حديثا أو حديثين.

4. غَالِب بن الهُذَيل الأَوْدِي، الكُوفي (ت؟)[1].

---

(1) الميزان، 141/4 (4436).

(2) التقريب، ص357-358 (رقم 5014). وترجمته في التهذيب، 20/5-21 (5894)؛ وتهذيب الكمال، 591/21.

(3) الكاشف، 75/1 (4145).

(4) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 154/1 (19). من غير لفظة "فهرب"، وهي من زيادة الحافظ على الأصل. انظر: التهذيب، 20/5.

(5) التهذيب، 20/5.

(6) تاريخ الدارمي، ص157 (553).

(7) الجرح، 228/6 (1268).

(8) التهذيب، 20/5.

(9) الطبقات الكبرى، 408/6.

(10) الثقات، 483/8 (14559).

(11) التقريب، ص357-358 (رقم 5014).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالرفض»[2].

وقال الذهبي: «صدوق»[3].

روى له النسائي.

أورد الحافظ خبرا عن عبد الله بن إدريس[4]، عن أبيه[5]، قال: «حدثنا غَالِب أبو الهُذَيل، وكان رافضيا»[6].

فهذا هو معتمد الحافظ في قوله: «رمي بالرفض»، ولعلّه تابع الذهبي في جعله من مرتبة "صدوق"؛ إذ ليس يوجد فيه من أقوال العلماء، سوى قول ابن معين[7]، ويعقوب بن سفيان[8]: «ثقة».

وقول أبي حاتم: «لا بأس به، قلت -القائل ابن أبي حاتم-: يحتج بحديثه؟ قال: وأيّ شيء عنده؟ عنده قليل!»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

وقد روى له النسائي أثرا واحدا: عنه، عن إبراهيم النخعي، في قبض الدنانير من الدراهم أنه كان يكرهها إذا كان من قرض[11].

5. هَارُون بن سَعْد العِجْلي، أو الجُعْفِي، الكوفي، الأعْوَر (ت؟)[12].

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالرفض، ويقال رجع عنه»[1]. وقال الذهبي: «صدوق»[2].

---

(1) قال الحافظ: «من الخامسة»، أي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

(2) التقريب، ص378 (رقم 5350). وترجمته في التهذيب، 225/5 (6314)؛ وتهذيب الكمال، 93/23.

(3) الكاشف، 115/2 (4417).

(4) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد، الأوْدي، أبو محمد، الكوفي (ت192هـ)، قال الحافظ: «ثقة فقيه عابد». روى له الجماعة. التقريب، ص238 (3207). وانظر: الجرح، 08/5 (44)؛ وثقات ابن حبان، 59/7 (9011).

(5) هو إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأوْدي، من كبار أتباع التابعين، قال الحافظ: «ثقة». روى له الجماعة. التقريب، ص37 (296). وانظر: الجرح، 263/2 (948)؛ وثقات ابن حبان، 78/6 (6805).

(6) التهذيب، 225/5. وقد رواه العقيلي بإسناده في الضعفاء، 433/3 (1476).

(7) رواية ابن أبي مريم. انظر: التهذيب، 225/5.

(8) المعرفة، 270/3. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(9) الجرح، 47/7 (269).

(10) الثقات، 308/7 (10210).

(11) النسائي: البيوع؛ أَخْذُ الْوَرِقِ من الذَّهَبِ وَالذَّهَبِ من الْوَرِقِ، 282/7 (4586).

(12) قال الحافظ: «من السابعة»، أي كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

روى له مسلم.

أورد الحافظ قول من رماه بالرفض، ومن قال برجوعه عنه:

فعن ابن حبان، قال: «كان غاليا في الرفض، وهو رأس الزيدية[3]، كان ممن يعتكف عند خشبة زيد بن علي، وكان داعية إلى مذهبه، لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال»[4].

وقال ابن معين: «كان من غلاة الشيعة»[5].

وقال الساجي: «كان يغلو في الرفض»[6]، وكذا قال العقيلي[7].

وقال أحمد: «روى عنه الناس، وهو صالح، أظنه كان يتشيع»[8].

ثم نقل عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعرا يدل على نزوعه عن الرفض[9].

ولعلّ هذا الرجوع، كان بعد خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن[10]، فقد قال أبو حاتم، وقد سأله ابنه عنه: «لا بأس به، كان خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، فلما هُزم إبراهيم، هرب إلى واسط، فكتب عنه الواسطيون»[11].

فقد أثبت الحافظ الرأيين، وإن كان الذهبي لم يعرّج، لا على هذا، ولا على ذاك، واكتفى بقوله: «صدوق»، التي وافقه فيها الحافظ، وإن كان قال في "المغني": «صدوق، لكنه رافضي ثُقْل»[1]، وقال في "الميزان": «صدوق في نفسه، لكنه رافضي بغيض»[2].

---

(1) التقريب، ص499 (رقم 7227). وترجمته في التهذيب، 6/606-607 (8493)؛ وتهذيب الكمال، 30/85.

(2) الكاشف، 2/329 (5908).

(3) سبق التعريف بهذه الفرقة. انظر ص210.

(4) المجروحين، 3/94 (1165). وقد نقله الحافظ باختصار!

(5) كذا نقل الحافظ هذه العبارة في تهذيبه، 6/607، وفي تاريخ الدوري، 3/359 (1744): «كان من الـمُـغْلِية في التشيع، وكان من الخُرَيْبة». والخُرَيبة: تصغير خربة، وهي موضع بالبصرة. انظر: معجم البلدان، 2/363؛ والأنساب، 2/354. وانظر تعليق محقق تهذيب الكمال، 30/87 (4)، فقد جعل الخُرَيبة فرقة من الشيعة؛ يرون جواز إيتاء النساء في أدبارهن! ولم يذكر معتمده في ذلك.

(6) التهذيب، 6/607.

(7) الضعفاء الكبير، 4/362 (1974). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(8) العلل ومعرفة الرجال، 2/475 (3117). ولم يورد الحافظ عبارته الأخيرة في التشيّع تبعا لأصل!

(9) التهذيب، 6/607.

(10) خروج إبراهيم بن عبد الله بن حسن، كان بالبصرة، أيّام المنصور، وانتهى بهزيمته سنة 145هـ. انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، 10/91.

(11) الجرح، 9/90 (374).

وباقي الأقوال توثّقه:

فقال ابن معين: «ليس به بأس»(3).

وقال ابن عدي: «له أحاديث يسيرة، وليس في حديثه حديث منكر فأذكره، وأرجوا أنه لا باس به»(4). وذكره ابن حبان في "الثقات"(5).

هذا، ولهَارُون بن سَعْد عند مسلم حديث واحد في صفة الكافر في النار(6).

6. يُونُس بن خَبَّاب الأُسَيدِي، مولاهم، الكوفي (ت؟)(7).

قال الحافظ: «صدوق يخطئ، ورمي بالرفض»(8).

وقال الذهبي: «قال البخاري: منكر الحديث»(9).

روى له الأربعة.

تظافرت الأقوال على أنّه كان رافضيّا، أو غاليا في تشيّعه في أحسن أحواله، فمن ذلك:

قال ابن معين: «رجل سوء، كان يشتم عثمان»(10)، وقال أيضا: «كان ثقة، وكان يشتم عثمان»(11)، وضعّفه مرّة وقال: «كان يترفّض»(12).

وقال أبو داود: «شتّام لأصحاب رسول الله ﷺ»(1).

---

(1) المغني، 704/2 (6697).

(2) الميزان، 61/7 (9166).

(3) تاريخ الدارمي، ص224 (854).

(4) الكامل، 126/7 (2043).

(5) الثقات، 579/5 (11557). ولعلّه تناقض فيه، أو أنّه اعتبر حاله بعد رجوعه عن الرفض!

(6) أخرجه عنه، عن أبي حَازِمٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: قال رسول اللَّه ﷺ: «ضِرْسُ الْكَافِرِ، أو نَابُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدٍ، وَغِلَظُ جِلْدِهِ مَسِيرَةُ ثَلاثٍ». مسلم: الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا؛ بَاب النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعَفَاءُ، 2189/4 (2851).

(7) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة –صغار التابعين– لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(8) التقريب، ص542 (رقم 7903). وترجمته في التهذيب، 262/7-263 (9239)؛ وتهذيب الكمال، 503/32.

(9) الكاشف، 403/2 (6467).

(10) تاريخ الدوري، 407/3 (1986)، 470/3 (2313).

(11) التهذيب، 263/7.

(12) رواية ابن أبي مريم. انظر: الكامل، 172/7 (2080).

وقال الحاكم أبو أحمد: «تركه يحيى وعبد الرحمن، وأحسنا في ذلك؛ لأنه كان يشتم عثمان، ومن سبّ أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه»[2].

وقال العِجْلي: «شيعي خبيث، يقال إنه كان يقول: عثمان قتل ابنتي النبي ﷺ»[3].

وقال الدارقطني: «كان رجل سوء، فيه شيعية مفرطة، كان يسبّ عثمان»[4].

وقال العقيلي: «كان ممّن يغلو في الرفض»[5].

وقال ابن حبان: «كان رجل سوء، غاليا في الرفض؛ كان يزعم أن عثمان بن عفان قتل ابنتي رسول الله ﷺ، لا يحل الرواية عنه؛ لأنه كان داعية إلى مذهبه، ثم مع ذلك ينفرد بالمناكير التي يرويها عن الثقات، والأحاديث الصحاح التي يسرقها عن الأثبات، فيرويها عنهم»[6].

وممّا نُقل عنه في ذلك، ما رواه أبو داود، عن عباد بن عباد، قال: «سمعت يُونُس بن خَبَّاب يقول: عثمان بن عفان قتل ابنتي النبي ﷺ، قلت: قتل واحدة فلم زوّجه الأخرى؟! زاد غيره: قال: فقال: اخرج عني؛ فإنك عثماني خبيث»[7].

وفي رواية أخرى: «أتيت يُونُس بن خَبَّاب، فسألته عن حديث عذاب القبر فحدثني به، فقال: هنا كلمة أخفاها الناصبة[8]، قلت: ما هي؟ قال: إنه ليسأل في قبره: من وليك؟ فإن قال: علي، نجا، فقلت: والله ما سمعنا بهذا، قال: من أين أنت؟ قلت: من أهل البصرة، قال: أنت عثماني خبيث»[9].

فهذه الروايات وغيرها جازمة في أنّ يُونُس بن خَبَّاب كان رافضيّا، غاليا في الرفض، وهذا ما جعل بعضهم يتورّع عن الرواية عنه، واستعمال الحافظ عبارة: «رمي بالرفض»، ليس دقيقا في الدلالة على تلبّسه بهذه البدعة، وإن كان قصد أنّه تُكُلّم فيه بسبب المذهب، كما قال الساجي: «صدوق في الحديث، تكلّموا

---

(1) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 224/1 (254).

(2) التهذيب، 263/7.

(3) معرفة الثقات، 377/2 (2065). ونقل عبارته في التهذيب، 263/7 هكذا: «شيعي غال».

(4) كذا في التهذيب، 263/7. وفي الضعفاء، ص392 (604): «كوفي، سيئ المذهب، ليس...». كذا مبتورة!

(5) ضعفاء العقيلي، 458/4 (2089).

(6) المجروحين، 140/3 (1242).

(7) التهذيب، 263/7. وبقريب منها في الكامل، 172/7 (208).

(8) في ضعفاء العقيلي، 458/4: «المرجئة الفسقة».

(9) الكامل، 172/7 (208).

فيه من جهة رأيه السوء»[1]، وقال أبو داود: «قد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة، وليس الرافضة كذلك»[2]، وقال أيضا: «ليس في حديثه نكارة، إلا أنه زاد في حديث عذاب القبر: وعليّ وليي»[3].

ثمّ اختُلف في ضبطه أيضا:

فقال ابن معين: «لا شيء»[4]، أو قال: «ليس بشيء»[5]، وفي رواية: «ضعيف»[6].

وقال الجوزجاني: «كذاب مفتر»[7].

وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بالقويّ»[8].

وقال البخاري: «منكر الحديث»[9]، وقال مرة: «مضطرب الحديث»[10].

وقال النسائي: «ليس بالقويّ، مختلف فيه»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة»[11].

وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صدوق»[12].

ومع كلّ هذا، فإنّ الحافظ قال فيه: «صدوق يخطئ، ورمي بالرفض»[13]، حملا له على أحسن أحواله، باعتبار رواية الأئمّة الأربعة عنه، لاسيما النسائي الذي جرّحه، ثمّ هو يروي عنه، وهو ما يفسّره قول ابن عديّ: «هو من الغالين في التشيع، وكان يحمل على عثمان، وأحاديثه مع غلوّه تُكتب»[14]، وهذا

---

(1) التهذيب، 263/7.

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 224/1 (254).

(3) المصدر نفسه، 245/1 (333).

(4) رواية إسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 238/9 (1001).

(5) هي رواية عبد الله بن الدورقي، انظر: الكامل، 172/7 (208).

(6) تاريخ الدارمي، ص226 (862).

(7) أحوال الرجال، ص48 (22).

(8) الجرح، 238/9 (1001).

(9) كذا في التهذيب نقلا عن الأصل، وقد وجدت له ترجمة في التاريخ الكبير، 404/8 (3493)، ولم أعثر على هذه العبارة!

(10) رواية الجنيدي عنه. انظر: الكامل، 173/7.

(11) كذا في التهذيب تبعا للأصل، والذي في الضعفاء والمتروكين، ص106 (619): «ضعيف».

(12) ثقات ابن شاهين، ص263 (1623).

(13) التقريب، ص542 (رقم 7903).

(14) الكامل، 173/7 (208).

بخلاف الذهبي الذي نقل قول البخاري فيه: «منكر الحديث»، وهذا يعني أنّه ليس أهلا للرواية عنده، و لم يُشر إلى مذهبه في الرفض، مع اشتهاره به، وقد قال عنه في "المغني": «رافضي بغيض»[1].

فهؤلاء هم رواة مرتبة "صدوق"، وهم المختلف فيهم، والذين ذكرهم الحافظ بالرفض في كتابه "التقريب"، وعلى قلّتهم، فقد استعمل فيهم عبارة "رمي بالرفض"، مع أنّ الأنسب في بعضهم أن يقال: "رافضي"، وقصده في ذلك أنّه تُكلّم فيهم لأجل الرفض، وإن كانوا لا يخرجون عن دائرة الوثاقة العامّة، بدليل رواية الأئمّة عنهم، وإن كان أغلبهم قليل الرواية، وليس له إلا الحديث الواحد أو الاثنين، وهذا ما يجعل "الرفض" بدعة مغلّظة، لما يلازمها من حطّ على الصحابة ممّا لا يليق بهم، وما ينتج عن ذلك من رواية أحاديث لا تليق بهم؛ نقلا، أو اختلاقا.

وفيما يلي المبحث الثاني، والرواة الذين ذُكروا بالقدر.

---

(1) المغني، 766/2 (7263).

المبحث الثاني: الرواة الذين رموا بالقدر

وهم سبعة وعشرون (27) راويا؛ هذه تراجمهم:

1. إِسْحَاق بنُ حَازِم، وقيل: ابن أبي حَازِم، البزّاز، المدني (ت؟)[1].

قال الحافظ: «صَدُوق، تُكُلِّم فيه للقدر»[2].

وقال الذهبي: «ثقة»[3].

روى له ابن ماجه.

أورد الحافظ من رماه بالقَدَر فقال:

قال الساجي: «صَدُوق يرى القدر»[4].

وقال الأزدي: «كان يرى القدر»[5].

وفي إكمال مغلطاي: «قال يحيى: هو قدري، وهو صدوق في الحديث، وقال أحمد بن حنبل: لا أعلم إلا خيرا، كان يرى القدر[6]»[7].

وباقي الأقوال إنّما هي في توثيقه:

فقال أحمد[8]، وابن معين[9]: «ثقة».

وقال أبوحاتم: «صالِح الحديث»[10].

وقال أبوداود: «ليس به بأس، حدّث عنه ابن مهدي»[11].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[12].

---

(1) قال الحافظ: «من السابعة»، أي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(2) التقريب، ص40 (رقم 348). وترجمته في التهذيب، 217/1 (426)؛ وتهذيب الكمال، 417/2.

(3) الكاشف، 235/1 (293).

(4) التهذيب، 217/1.

(5) المصدر نفسه، 217/1.

(6) هذه العبارة الأخيرة من كلام الإمام أحمد أغفلها الحافظ في تهذيبه، 217/1.

(7) الإكمال، 87/2 (394).

(8) العلل ومعرفة الرجال، 531/1 (1250). وهي رواية ابنه صالِح. انظر: الجرح، 216/2 (740)، ونقله ابن شاهين في ثقاته، ص35 (61).

(9) تاريخ الدارمي، ص72 (158).

(10) الجرح، 216/2 (740).

(11) التهذيب، 217/1. والظاهر أنّ الحافظ نقله عن إكمال مغلطاي، 87/2.

(12) ثقات ابن حبان، 48/6 (6664).

فلئن كان الحافظ أثبت ما نقله عن قدرية إِسْحَاق بنُ حَازِم، فإن أغلب الأقوال ترفعه إلى مرتبة "الثِّقَة" كما أثبته الحافظ الذهبي الذي لم يشر إلى مذهبه في القدر، على الرغم من نقله لقول الأزدي في "الميزان"[1]، وإن كان الحافظ لم يخرج عمّا قرّره علماء الجرح وهو قول الساجي: «صَدُوق».

هذا وقد أحصيت له حديثين اثنين عند ابن ماجه:

الأول: عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن مِقْسَم عن جَابِرٍ أَنَّ النبي ﷺ سُئِلَ عن مَاءِ البَحْرِ فقال: «هو الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ»[2].

الثاني: عن عبد اللَّهِ بن أبي بَكْرِ بن عَمْرِو بن حَزْمٍ، عن سَالِمٍ عن بن عُمَرَ، عن حَفْصَةَ قالت: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «لا صِيَامَ لِمَنْ لم يَفْرِضْهُ من اللَّيْلِ»[3].

2. إِسْحَاق بنُ الرَّبِيع البصري، الأُبُلِّي، أبوحمزة العَطَّار (ت؟)[4].

قال الحافظ: «صَدُوق، تُكُلِّم فيه للقدر»[5].

وقال الذهبي: «قال أبوحاتم: يُكتَب حديثُه»[6].

روى له ابن ماجه.

رمي بالقدر، وبالشدّة فيه:

فقال عمرو بن علي الفلاس: «ضعيف الحديث، حدّث بحديث منكر، وكان شديد القول في القدر»[7].

وقال أبوداود: «قدري»[8].

واختُلف فيه:

فقال أبوحاتم: «يُكتب حديثه، كان حسن الحديث»[9].

وقال أحمد: «لا أدري كيف هو»[1].

(1) الميزان، 340/1 (746).

(2) ابن ماجه: الطَّهَارَة وَسُنَنهَا؛ بَاب الوُضُوءِ بِمَاءِ البَحْرِ، 137/1 (388).

(3) ابن ماجه: الصِّيَام؛ بَاب ما جاء في فَرْضِ الصَّوْمِ من اللَّيْلِ وَالخِيَارِ في الصَّوْمِ، 542/1 (1700).

(4) قال الحافظ: «من السابعة»، أي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(5) التقريب، ص40 (رقم 352). وترجمته في التهذيب، 219/1-220 (430)؛ وتهذيب الكمال، 423/2.

(6) الكاشف، 235/1 (295).

(7) الجرح، 220/2 (756)؛ والكامل، 336/1 (163).

(8) سؤالات الآجري، ص277 (388).

(9) الجرح، 220/2 (756).

وقال ابن عدي: «مع ضعفه يكتب حديثه»[2].

فالحافظ اعتمد قول من قال إنّه حسن الحديث، مع اعتبار من تكلّم فيه للقدر، وإن لم يبيّن شدّته، وهذا بخلاف الإمام الذهبي الذي أثبت جزء قول أبي حاتم الأوّل وأنّه يُكتب حديثه، من دون إشارة إلى مذهبه في القدر، كما لم يشر إليه أيضا في "الميزان"[3].

هذا، وقد روى له ابن ماجه حديثا واحدا عن الحسن، عن جابر بن عبد الله: «أهدي للنبي ﷺ عسل، فَقَسَمَ بَيْنَنَا لُعْقَةً لُعْقَةً، فَأَخَذْتُ لُعْقَتِي ثُمَّ قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ، أَزْدَادُ أُخْرَى؟ قال: نعم»[4].

3. إِسْحَاق بنُ محمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن المُسَيِّب بن أبي السَّائِب، المخزومي، أبو محمَّد (ت206هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق فيه لِيـــن، ورُمي بالقدر»[5].

و لم يذكر الذهبي مرتبته[6].

روى له أبو داود.

رماه بالقدر الأزدي مع تضعيفه له فقال: «ضعيف يرى القدر»[7].

و لم يرد فيه من أقوال العلماء إلا قول الساجي: «سئل عنه ابن معين فقال: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ﴾[8] [التوبة: 109]»[9]، وكأنّه يضعّفه بسبب المذهب.

أو ما قاله المزي و لم ينقله الحافظ: «كان أحد القرّاء بالمدينة، وهو جليل القدر»[10].

والظاهر أن الحافظ أخذ مرتبته من قول الذهبي عنه في الميزان: «صالح الحديث»[11]، أو من رواية أبي داود له في "السنن"، وإن كان روى له حديثا واحدا:

---

(1) علل الحديث ومعرفة الرجال، ص66 (114).

(2) الكامل، 336/1 (163).

(3) الميزان، 342/1 (755).

(4) ابن ماجه: الطب؛ بَاب العَسَلِ، 1142/2 (3451).

(5) التقريب، ص42 (رقم 382). وترجمته في التهذيب، 236/1 (467)؛ وتهذيب الكمال، 473/2.

(6) الكاشف، 239/1 (320).

(7) التهذيب، 236/1.

(8) سورة التوبة: الآية 109.

(9) التهذيب، 236/1.

(10) تهذيب الكمال، 473/2.

(11) الميزان، 353/1 (792).

عن ابن أبي ذِئْبٍ -هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب- عن ابن شِهَاب، عن عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عبد الرحمن، عن عَائِشَةَ: «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَأَمَرَهَا رسول اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ؛ فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلاة»[1].

4. إِسْمَاعِيل بن بِشْر بن منصور السَّلِيمي، أبو بِشْر[2] البصري (ت255هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، تُكُلِّم فيه للقدر»[3].

وقال الذهبي: «ثقة»[4].

روى له أبو داود وابن ماجه[5].

لم يرد فيه من الأقوال إلاّ ما نقله الحافظ عن الآجري -وهو ما اعتمده في حكمه عليه-: «سألت أبا داود عنه، فقال: صَدُوق، وكان قدريا»[6].

وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

وكأنّ الحافظ الذهبي اعتبر بهذا التوثيق من ابن حبان، وبعدم تجريحه، من دون إشارة إلى مذهبه.

وقد روى له أبو داود حديثا واحدا قال فيه إِسْمَاعِيل:

حدّثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي، عن عبد اللَّهِ بن المُبَارَكِ، عن حَيْوَةَ بن شُرَيْحٍ قال: لَقِيتُ عُقْبَةَ بن مُسْلِمٍ فقلت له: بَلَغَنِي أَنَّكَ حَدَّثْتَ عن عبد اللَّهِ بن عَمْرِو بن العَاصِ عن النبي ﷺ «أَنَّهُ كان إذا دخل المَسْجِدَ قال: أَعُوذُ بِاللَّهِ العَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَسُلْطَانِه القَدِيمِ، من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، قال: أَقَطْ؟ قلت: نعم، قال: فإذا قال ذلك، قال الشَّيْطَانُ: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ اليَوْمِ»[8].

وروى له ابن ماجه حديثين:

الأول: مقرونا مع إسحاق بن إبراهيم السَّوَّاق، قالا: ثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيّ، عن مُعَاوِيَةَ بن صَالِحٍ، عن ضَمْرَةَ بن حَبِيب، عن عبد الرحمن بن عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ سمع العِرْبَاضَ بن سَارِيَةَ يقول: «وَعَظَنَا رسول اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ منها العُيُونُ، وَوَجِلَتْ منها القُلُوبُ، فَقُلْنَا: يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هذه

---

(1) أبو داود: الطهارة؛ بَاب من رَوَى أَنَّ المُسْتَحَاضَةَ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلاة، 78/1 (291).

(2) كذا في كل من التقريب والتهذيب وثقات ابن حبان، 103/8 (12439)، وفي تهذيب الكمال: "أبو لَيْث"!

(3) التقريب، ص45 (رقم 426). وترجمته في التهذيب، 268/1-269 (527)؛ وتهذيب الكمال، 49/3.

(4) الكاشف، 244/1 (359).

(5) رمز له الحافظ في التقريب بالرقم "س" أي النسائي في السنن، وهو خطأ، وإنما روى له في عمل اليوم والليلة كما في الأصول.

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 156/2 (1445).

(7) الثقات، 103/8 (12439).

(8) أبو داود: الصلاة؛ بَاب فِيمَا يَقُولُهُ الرَّجُلُ عِنْدَ دُخُولِهِ المَسْجِد، 127/1 (466).

لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قال: قد تَرَكْتُكُمْ على البَيْضَاءِ؛ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لا يَزِيغُ عنها بَعْدِي إلا هَالِكٌ، من يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ من سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ؛ عَضُّوا عليها بِالنَّوَاجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّمَا المُؤْمِنُ كَالجَمَلِ الأَنِفِ؛ حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ»(1).

الثاني: عن إِسْمَاعِيل بن بِشْر قال: ثنا عُمَرُ بن عَلِيٍّ، عن حَجَّاجٍ، عن سَلِيطِ بن عبد اللَّهِ الطُّهَوِي، عن ذُهَيْلِ بن عَوْفِ بن شَمَّاخٍ الطُّهَوِي: ثنا أبو هُرَيْرَةَ، قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ مع رسول اللَّهِ ﷺ في سَفَرٍ إِذْ رَأَيْنَا إِبِلا مَصْرُورَةً بِعِضَاهِ الشَّجَرِ، فَثُبْنَا إِلَيْهَا، فَنَادَانَا رسول اللَّهِ ﷺ فَرَجَعْنَا إليه، فقال: إِنَّ هذه الإِبِلَ لأَهْلِ بَيْتٍ من المُسْلِمِينَ؛ هو قُوتُهُمْ وَيُمْنُهُمْ بَعْدَ اللَّهِ، أَيَسُرُّكُمْ لو رَجَعْتُمْ إلى مَزَاوِدِكُمْ فَوَجَدْتُمْ ما فيها قد ذُهِبَ بِهِ؟ أَتُرَوْنَ ذلك عَدْلا؟ قالوا: لا، قال: فإنّ هذا كَذَلِكَ، قُلْنَا: أَفَرَأَيْتَ إن احْتَجْنَا إلى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؟ فقال: كُلْ ولا تَحْمِلْ، وَاشْرَبْ ولا تَحْمِلْ»(2).

5. **بُرْد بن سِنَان، أبوالعَلاَء الدِّمَشْقي، نزيل البصرة، مولى قريش (ت135هـ؟)**(3).

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»(4).

وقال الذهبي: «وَثَّقَه جماعة، وضَعَّفه علي»(5). أي: ابن المديني.

روى له الأربعة.

رماه بالقدر أبو حاتم وأبو داود:

فقال أبو حاتم: «كان صَدُوقا، وكان قدريا»(6).

وقال أبو داود: «كان يرى القدر»(7).

واختلفت باقي الأقوال بين توثيقه وتضعيفه:

فمن الذين وثّقوه:

قال أحمد: «صالِح الحديث»(1).

---

(1) ابن ماجه: المقدّمة؛ بَاب اتِّبَاع سُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، 16/1 (43).

(2) ابن ماجه: التِّجَارَات؛ بَاب النَّهْيِ أَنْ يُصِيبَ منها شيئا إلا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا، 772/2 (2303).

(3) سنة الوفاة هذه أثبتها ابن حبان في "الثقات"، وحكاها الحافظ في "التهذيب" عن عمرو بن علي وخليفة، وأبهمها في التقريب، وأشار إلى أنه «من الخامسة»، أي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

(4) التقريب، ص60 (رقم 653). وترجمته في التهذيب، 1/402-403 (792)؛ وتهذيب الكمال، 43/4.

(5) الكاشف، 265/1 (550).

(6) الجرح، 422/2 (1675).

(7) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 221/2 (1666).

وقال غير واحد عن ابن معين: «ثقة»[2]، وفي رواية: «ليس بحديثه بأس»[3].

وقال دحيم، والنسائي، وابن خراش: «ثقة»[4].

وقال أبوزرعة: «لا بأس به»[5]، وقال في موضع آخر: «كان صَدُوقا في الحديث»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

وأمّا من ضعّفه:

فقد قال الدارمي: «سمعت عليا -أي ابن المديني- يقول: بُرْد بن سِنَان ضعيف»[8].

وقال أبوحاتم في رواية: «ليس بالمتين»[9].

فأغلب هذه الأقوال على توثيق بُرْد بن سِنان، وأنّه لا يترل عن مرتبة صدوق برواية أهل السنن عنه، وهو ما أثبته الحافظ مع إثبات مذهبه في القدر أيضا، وهذا بخلاف الحافظ الذهبي الذي حكى ما قرّره علماء الجرح والتعديل وأنّه قد اختلف فيه، من دون إشارة إلى ما رُمي به من القدر، وإن كان قد أثبت من تكلّم فيه للقدر في "الميزان"[10]، هذا مع ملاحظة أن الروايات لم تذكر سبب تضعيف علي بن المديني لبُرْد بن سِنَان.

وقد أحصيت ما لبُرْد بن سِنَان من أحاديث في السنن فإذا هي تسعة أحاديث:

فعند أبي داود ثلاثة:

1-عنه، عن عُبَادَةَ بن نُسَيّ، عن غُضَيْفِ بن الحرث، قال: قلت لعَائشَةَ: «أَرَأَيْت رَسُولَ اللَّه ﷺ كان يَغْتَسلُ من الجَنَابَة في أَوَّلِ اللَّيْلِ أو في آخرِه؟ قالت: رُبَّمَا اغْتَسَلَ في أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَرُبَّمَا اغْتَسَلَ في آخرِه...» الحديث[11].

2-متابعة لعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «بَعَثَنَا رسول اللَّهِ ﷺ في سَرِيَّةٍ...» الحديث[1].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 419/1 (913)؛ وثقات ابن شاهين، ص49 (138).

(2) تاريخ الدارمي، ص78 (188)؛ والجرح، 422/2 (1675).

(3) تاريخ الدوري، 280/4 (4379).

(4) التهذيب، 403/1.

(5) الجرح، 422/2 (1675).

(6) كذا في التهذيب، 403/1، و لم أجده عند ابن أبي حاتم لا في الجرح ولا في العلل، ولا في سؤالات البرذعي!

(7) الثقات، 114/6 (6961).

(8) التهذيب، 403/1.

(9) كذا التهذيب، 403/1، و لم أجده عند ابن أبي حاتم لا في الجرح ولا في العلل!

(10) الميزان، 11/2 (1147).

(11) أبو داود: الطهارة؛ بَاب في الجُنُبِ يُؤَخِّرُ الغُسْلَ، 58/1 (226).

3-عنه، عن عَطَاءٍ، عن جَابِرٍ قال: «كنا نَغْزُو مع رسول اللَّهِ ﷺ فَنُصِيبُ من آنِيَةِ المُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ فَنَسْتَمْتِعُ بها، فلا يَعِيبُ ذلك عليهم»[2].

وعند الترمذي حديثان:

4-عنه، عن الزُّهْرِيّ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ قالت: «جِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي في البَيْتِ...» الحديث[3]، قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ».

5-عنه، عن مَكْحُولٍ، عن وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «لا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ لأَخِيكَ فَيَرْحَمَهُ الله وَيَبْتَلِيكَ»[4]، قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ».

وعند النسائي حديث واحد هو بمعنى حديث الترمذي الأول:

6-عنه، عن الزُّهْرِيّ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ -رضي الله عنها- قالت: «استَفْتَحْتُ البَابَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي تَطَوُّعًا...» الحديث[5].

وعند ابن ماجه ثلاثة أحاديث:

7-عنه، عن إسحاق بن قَبِيصَةَ، عن أبيه: «أَنَّ عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ الأَنْصَارِيَّ النَّقِيبَ صَاحِبَ رسول اللَّهِ ﷺ غَزَا مع مُعَاوِيَةَ أَرْضَ الرُّومِ...». الحديث[6].

8-عنه، عن عُبَادَةَ بن نُسَيٍّ، عن غُضَيْفِ بن الحرث، قال: «أَتَيْتُ عَائِشَةَ، فقلت: أَكَانَ رسول اللَّهِ يَجْهَرُ بالقُرْآنِ أو يُخَافِتُ به...» الحديث[7]. وهو قريب من حديث أبي داود الأوّل.

9-عنه، عن مَكْحُولٍ، عن وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ، عن أبي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «يا أَبَا هُرَيْرَةَ، كُنْ وَرِعًا تَكُنْ أَعْبَدَ الناس...» الحديث[8].

6. حَرْب بن مَيْمُون الأَكْبَر[9]، أبوالخَطَّاب الأنصَارِي، مَوْلاَهم، البصري (ت160هــ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»[1].

---

(1) أبو داود: الجهَاد؛ بَاب في نَفْلِ السَّرِيَّةِ تَخرُجُ من العَسْكَرِ، 79/3 (2745).

(2) أبو داود: الأَطْعِمَة؛ بَاب الأَكْلِ في آنِيَةِ أَهْلِ الكِتَاب، 363/3 (3838).

(3) الترمذي: أبواب الصَّلاة؛ بَاب ذِكْرِ ما يَجُوزُ من المَشْيِ وَالعَمَلِ في صَلاةِ التَّطَوُّعِ، 497/2 (601).

(4) الترمذي: صِفَةِ القِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالوَرَعِ؛ بَاب ما جاء في صِفَةِ أَوَانِي الحَوْضِ، 662/4 (2506).

(5) النسائي: السهو؛ بَاب المَشْيِ أَمَامَ القِبْلَةِ خُطًى يَسِيرَةً، 11/3 (1206).

(6) ابن ماجه: المقدّمة؛ بَاب تَعْظِيمِ حديث رسول اللَّهِ ﷺ وَالتَّغْلِيظِ على من عَارَضَهُ، 08/1 (18).

(7) ابن ماجه: إِقَامَةِ الصَّلاةِ وَالسُّنَّةِ فيها؛ بَاب ما جاء في القِرَاءَةِ في صَلاةِ اللَّيْلِ، 430/1 (1354).

(8) ابن ماجه: الزهد؛ بَاب الوَرَعِ وَالتَّقوي، 1410/2 (4217).

(9) قيل له "الأكبر" تمييزا له عن حَرْب بن مَيْمُون الأصغر، أبي عبد الرحمن، صاحب الأغمية، ضعّفوه. انظر: الجرح، 251/3 (1116)؛ والتهذيب، 688/1 (1383 تمييز).

وقال الذهبي: «ثقة»[2].

روى له مسلم والترمذي.

لم يرد فيه من الأقوال إلا ما نقله الحافظ زيادة على الأصل، قال:

قال الخطيب: «كان ثقة»[3].

وقال الساجي: «صَدُوق، حدثني يحيى بن يونس: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا حَرْب بن مَيْمُون، وكان قدريا»[4].

وقال عمرو بن علي: «ثقة»[5].

قال الحافظ: «قرأت بخط الذهبي: وثّقه ابن المديني»[6].

ونقل عن ابن حبان في "الثقات" قوله: «يخطئ»، والذي في "الثقات" إنما هو في ترجمة حَرْب بن مَيْمُون أبي عبد الرحمن، أي الأصغر، وميّز بينه وبين الأكبر فقال: «وليس هذا بحرب بن ميمون أبي الخطاب، ذاك واه»[7]، كما عقد ترجمة في "المجروحين" لحرب بن ميمون أبي الخطاب البصري، حيث ضعّفه كثيرا، ونقل قول سليمان بن حرب فيه: «هو أكذب الخلق»[8].

والذي يظهر لي أن هناك لبسا عند ابن حبان بين الأكبر والأصغر، بدليل أنّه ذكر في ترجمة "المجروحين" والتي هي للأكبر، أنه قيل: إنه صاحب الأغمية، وصاحب الأغمية إنما هو الأصغر وليس الأكبر.

ولعلّ هذا سبب توثيق الحافظ الذهبي، وردّه على سليمان بن حرب بقوله: «قلت: هذه عجلة ومجازفة، أو لعله عنى آخر لا أعرفه»[9].

---

(1) التقريب، ص95 (رقم 1168). وترجمته في التهذيب، 1/687-688 (1382)؛ وتهذيب الكمال، 531/5.

(2) الكاشف، 317/1 (972).

(3) التهذيب، 688/1.

(4) المصدر نفسه، 688/1.

(5) كذا أورده الحافظ عنه في ترجمة حَرْب بن مَيْمُون الأصغر. التهذيب، 688/1 (1383 تمييز).

(6) كذا في التهذيب، 688/1، وإنما أخذ الذهبي توثيق ابن المديني من المزي الذي أورده في ترجمة حرب بن ميمون الأصغر (تمييز)، وهو ذهول من الحافظ كما قال الدكتور بشار عواد معروف. انظر: تهذيب الكمال، 533/5 (حاشية 01).

(7) الثقات، 213/8 (13055).

(8) المجروحين، 261/1 (259).

(9) سير أعلام النبلاء، 193/7. وقال في المغني، 153/1 (1347): «ثقة، غلط من تكلم فيه، وهو صدوق».

فالحافظ وإن لم يثبت لَحَرْب بن مَيْمُون درجة الوثاقة، فقد أخذ بما ورد عن الساجي من أنّه صدوق ورمي بالقدر، وهذا بخلاف الحافظ الذهبي الذي وثّقه(1) و لم يشر إلى مذهبه في القدر.

هذا وقد وجدت له حديثا واحدا عند مسلم: وهو في المتابعات:

عنه، عن النَّضْرِ بن أَنَسٍ عن أَنَسِ بن مَالِكٍ حول تكثير الطعام عند أم سليم(2).

كما وجدت له حديثا واحدا عند الترمذي:

عنه: حدثنا النَّضْرُ بن أَنَسِ بن مَالِك، عن أبيه قال: «سَأَلتُ النبي ﷺ أَنْ يَشْفَعَ لِي يوم القِيَامَة، فقال: أنا فَاعِلٌ، قال: قلتُ: يا رَسُولَ اللَّه، فَأَيْنَ أَطْلُبُكَ؟ قال: اطلبني أَوَّلَ ما تَطْلُبُنِي على الصِّرَاطِ...» الحديث(3). قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الوَجْهِ».

7. الحَسَن بن ذَكْوَان، أبوسَلَمَة البصري (ت؟)(4).

قال الحافظ: «صَدُوق يخطئ، ورمي بالقدر، وكان يُدَلِّس»(5).

وقال الذهبي: «قال النسائي: ليس بالقوي»(6).

روى له البخاري والأربعة إلا النسائي.

ضُعّف الحَسَن بن ذَكْوَان بعدّة أشياء: بالمذهب، والتدليس، وبروايته لبعض المناكير؛

فقد نقل الحافظ عن الساجي تضعيفه بسبب القدر، قال: «إنما ضعف لمذهبه، وفي حديثه بعض المناكير، ذكره يحيى بن معين فقال: صاحب الأوابد، منكر الحديث، وضعّفه، قال: وكان قدريا»(7).

وقال الآجري، عن أبي داود: «كان قدريا، قلت: زعم قوم أنه كان فاضلا جدا؟ قال: ما بلغني عنه فضل، كان صديقا لأبي جعفر الخليفة»(8).

---

(1) اعترض الدكتور بشار عواد معروف على هذا التوثيق بقوله بعدما أورد أقوال العلماء فيه: «لا يصح إطلاق لفظ "ثقة" عليه على وجه الإطلاق». قلت: فكيف وقد وثّقه الأجلّة ممّن أسلفنا!! ولعمري على من لم يُجوّز هذا الإطلاق: أعلى عمرو بن علي، أم على ابن المديني، أم على الخطيب، أم على الذهبي، أم على الإمام مسلم الذي روى له في الصحيح؟!!

(2) مسلم: الأشربة؛ بَاب جَوَازِ اسْتِتْبَاعِه غَيْرَهُ إلى دَارِ من يَثِقُ برِضَاهُ بذَلِكَ، 1614/3 (2040).

(3) الترمذي: صِفَة القِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالوَرَعِ؛ بَاب ما جاء في شَأْنِ الصِّرَاطِ، 621/4 (2433).

(4) قال الحافظ: «من السادسة» أي من عاصروا الخامسة ممن رأى الواحد والاثنين من الصحابة، و لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

(5) التقريب، ص100 (رقم 1240). وترجمته في التهذيب، 34/2-35 (1467)؛ وتهذيب الكمال، 145/6.

(6) الكاشف، 323/1 (1028).

(7) التهذيب، 34/2.

(8) سؤالات الآجري، ص265 (362). وعبارته الأخيرة ليست في التهذيب تبعا للأصل.

وقد أثبت الحافظ ما رمي به الحَسَن بن ذَكْوَان من أسباب التضعيف، ومع ذلك فهو صدوق بالنظر إلى عبارات التعديل التي وردت فيه، وأيضا رواية الإمام البخاري له في الصحيح، وأما الحافظ الذهبي فاكتفى بإيراد قول الإمام النسائي الذي فيه نوع تضعيف، مُعرضا عن ذكر مذهبه، كما هو صنيعه في أغلب الأحوال، وأما في "الميزان" فقد فصّل أقوال العلماء فيه، وصدّرها بالحكم عليه بقوله: «وهو صالح الحديث».

وأما باقي الأقوال:

فعن ابن معين قال: «ضعيف»[1].

وقال أبوحاتم: «ضعيف الحديث، ليس بالقوي»[2].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[3].

وقال ابن أبي الدنيا: «كان يحيى –هو القطان– يحدث عنه، وليس عندي بالقوي»[4].

وقال أحمد: «أحاديثه أباطيل»[5]،

وكذا قال في رواية الأثرم عنه، وساق له حديثا يُدَلِّسه[6]، وقال مرّة: «ليس بذاك»[7].

وضعّفه الدارقطني مرّة[8]، ووثّقه أخرى[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

ولعلّ أجمع ما قيل فيه قول ابن عدي بعد ما عدّ له بعض أحاديثه: «له أحاديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وفي بعض ما ذكرت لا يرويه غيره، على أن يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه، وناهيك للحَسَن بن ذَكْوَان من الجلالة أن يرويا عنه، وأرجوأنه لا بأس به»[11].

---

(1) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 13/3 (43).

(2) الجرح، 13/3 (43). وفي التهذيب، 34/2: «ضعيف»، من غير كلمة "الحديث".

(3) الضعفاء والمتروكين، ص33 (152).

(4) التهذيب، 34/2.

(5) كذا في التهذيب، 34/2 عن عبد الله عن أبيه، ولم أجده في العلل ومعرفة الرجال!

(6) ضعفاء العقيلي، 223/1 (272).

(7) رواية المروذي. انظر: علل الحديث ومعرفة الرجال، ص82 (172)، ص91 (204). ولم يذكره الحافظ!

(8) علل الدارقطني، 38/1 (271).

(9) سنن الدارقطني، 58/1. وهذا والذي قبله من الاستدراكات على التهذيبين!

(10) ثقات ابن حبان، 163/6 (7169).

(11) الكامل، 317/2 (449).

هذا وقد روى له الإمام البخاري حديثا واحدا من رواية يحى بن سعيد القطان عنه: حدثنا أبو رَجَاء: حدثنا عِمْرَانُ بن حُصَيْنٍ –رضي الله عنهما– عن النبي ﷺ قال: «يَخْرُجُ قَوْمٌ من النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، يُسَمَّوْنَ الجَهَنَّمِيِّينَ»(1).

وكذا رواه أبو داود(2)، والترمذي(3)؛ وابن ماجه(4).

قال الحافظ: «الحديث مختصر وله شواهد كثيرة»(5).

وروى له أبو داود حديثين آخرين:

الأول: من رواية صَفْوَان بن عِيسَى، عنه، عن مَرْوَانَ الأَصْفَرِ، قال: «رأيت ابن عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا، فقلت: يا أَبَا عبد الرحمن، أَلَيْسَ قد نُهِيَ عن هذا؟! قال: بَلَى، إنما نُهِيَ عن ذلك في الفَضَاءِ، فإذا كان بَيْنَكَ وَبَيْنَ القِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فلا بَأْسَ»(6).

الثاني: من رواية عبد الله بن المُبَارَكِ، عنه، عن سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ، عن عَطَاءٍ: قال إِبْرَاهِيمُ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نهى عن السَّدْلِ في الصَّلاةِ، وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ»(7)، قال أبو دَاوُد: «رَوَاهُ عِسْلٌ، عن عَطَاءٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النبي ﷺ نهى عن السَّدْلِ في الصَّلاةِ».

وروى له الترمذي حديثا واحدا هو الذي سبق تخريجه مع حديث البخاري في الشفاعة.

وروى له ابن ماجه مع حديث الشفاعة السابق حديثين آخرين:

الأول: من رواية محمد بن رَاشِدٍ، عنه، عن عَطَاءٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «نهى رسول اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ في الصَّلاةِ»(8).

الثاني: من رواية عَامِرِ بن عبد اللَّه، عنه، عن عُبَادَةَ بن نُسَيٍّ، عن شَدَّاد بن أَوْسٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخْوَفَ ما أَتَخَوَّفُ على أُمَّتِي الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، أَمَا إِني لَسْتُ أَقُولُ يَعْبُدُونَ شَمْسًا، ولا قَمَرًا، ولا وَثَنًا وَلَكِنْ؛ أَعْمَالا لِغَيْرِ اللَّه، وَشَهْوَةً خَفِيَّةً»(9).

8. حَفْصُ بن غَـــيْلاَن، أبو مُعَيْد الشامي (ت؟)(1).

(1) البخاري: الرقاق؛ بَاب صِفَةِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، 2401/5 (6198).

(2) أبو داود: شَرْحِ السُّنَّةِ؛ بَاب في الشَّفَاعَةِ، 236/4 (4740).

(3) الترمذي: صِفَةِ جَهَنَّمَ؛ بَاب ما جاء أَنَّ لِلنَّارِ نَفَسَيْنِ، 715/4 (2600).

(4) ابن ماجه: الزهد؛ بَاب ذِكْرِ الشَّفَاعَةِ، 1443/2 (4315).

(5) الهدي، ص397.

(6) أبو داود: الطهارة؛ بَاب كَرَاهِيَةِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ عِنْدَ قَضَاءِ الحَاجَةِ، 03/1 (11).

(7) أبو داود: الصلاة؛ بَاب ما جاء في السَّدْلِ في الصَّلَاة، 174/1 (643).

(8) ابن ماجه: إِقَامَة الصَّلَاة وَالسُّنَّة فيها؛ بَاب ما يُكْرَهُ في الصَّلَاة، 310/1 (966).

(9) ابن ماجه: الزهد؛ بَاب الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَة، 1406/2 (4205).

قال الحافظ: «صَدُوق فقيه، رمي بالقدر»[2].

وقال الذهبي: «وثّقه ابن معين وغيره، وقال أبوحاتم: لا يحتج به، وقال أبوداود: قدري، ليس بذاك»[3].

روى له النسائي وابن ماجه.

لم يذكره بالقدر إلا أبو داود، قال: «كان يرى القدر، ليس بذاك، دمشقي»[4].

فالحافظ أثبت قدريته من خلال قول أبي داود، وروى الحافظ الذهبي الاختلاف الوارد فيه، للدلالة على الاختلاف في مرتبته:

فقال ابن معين[5]، ودحيم[6]: «ثقة».

وقال ابن معين أيضا: «إذا روى أبو مُعَيْد عن ثقة فهو ثقة»[7].

وقال النسائي[8]، وابن معين في رواية[9]: «ليس به بأس».

وقال محمد بن المبارك الصوري: «حدثنا الهيثم بن حميد، عن حَفْصُ بن غَـيْلاَن، وكان ثقة»[10].

وقال أبوزرعة: «صَدُوق»[11].

وقال أبوحاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»[12].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[1]، وقال عنه في صحيحه: «أبومُعَيْد من ثِقَات أهل الشام وفُقَهَائِهم»[2].

---

(1) قال الحافظ: «من الثامنة»، أي: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

(2) التقريب، ص113 (رقم 1432). وترجمته في التهذيب، 2/156-157 (1693)؛ وتهذيب الكمال، 7/70.

(3) الكاشف، 1/343 (1166).

(4) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 2/209 (1617).

(5) تاريخ الدارمي، ص91 (240).

(6) الكامل، 2/394 (517).

(7) رواه عنه بإسناده ابن عدي في الكامل، 2/394 (517). ولم يذكره الحافظ في التهذيب، مع وجوده في الأصل تهذيب الكمال، 7/71.

(8) التهذيب، 2/157.

(9) هي رواية الطبراني في تاريخه، ص25 (14)، وقد ضُبطت كنيته هكذا: أبو معبد، بالباء الموحدة، بدل الياء المثناة من تحت، وهو مخالف لما ذكرته مصادر الترجمة.

(10) تاريخ دمشق، 14/438.

(11) الجرح، 3/186 (805).

(12) المصدر نفسه، 3/186 (805).

وقال أبوالقاسم بن عساكر: «بلغني عن إِسْحَاق بن سيّار[3] النصيبي أنه قال: أبو مُعَيْد ضعيف الحديث»[4].

وقال ابن عدي: «سمعت عبد الله بن سليمان بن الأشعث يقول: حَفْصُ بن غَيْلاَن ضعيف»[5]، قال: «وله حديث، كثير وحديثه يشبه المصنَّف؛ يروى كل واحد -يعني من أصحابه- نسخة، وحديثه يشبه الفوائد، وهوعندي لا بأس به، صَدُوق»[6].

وقال الحاكم: «من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم»[7].

ولأجل هذا الاختلاف قال الحافظ: «صَدُوق فقيه، رمي بالقدر»[8]، وحكى الحافظ الذهبي الاختلاف الوارد فيه، وإن نقل رميه بالقدر في "الميزان"، وقال: «كان من العبّاد»[9].

وقد أحصيت أحاديث حَفْصُ بن غَــيْلاَن فوجدها أربعة:

روى له النسائي منها حديثين:

الأول: مقرونا مع الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ قال: أخبرني عُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةُ بْنْتُ عبد الرحمن، عن عَائشَةَ قالت: «اسْتُحِيضَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ امْرَأَةُ عبد الرحمن بن عَوْفٍ، وَهِيَ أُخْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ...» الحديث[10].

الثاني: من رواية الهَيْثَم بن حُمَيْد، عنه، عن الزُّهْرِيِّ قال: حدثني عَطَاءُ بن يَزِيدَ، أَنَّهُ سمع أَبَا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ يقول: «الوِتْرُ حَقٌّ؛ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسِ رَكَعَاتٍ فَلْيَفْعَلْ...»الحديث[11].

وروى له ابن ماجه حديثين أيضا:

---

(1) الثقات، 198/6 (7349).

(2) صحيح ابن حبان، 156/10 (4317).

(3) في التهذيب، 157/2 "سيّار".

(4) تاريخ دمشق، 439/14.

(5) الكامل، 394/2 (517).

(6) المصدر نفسه، 395/2.

(7) التهذيب، 157/2.

(8) التقريب، ص113 (رقم 1432).

(9) الميزان، 332/2 (2165).

(10) النسائي: الطهارة؛ باب ذِكْر الاغْتِسَالِ من الحَيْض، 118/1 (204).

(11) النسائي: قِيَام اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَار؛ بَاب ذِكْرِ الِاخْتِلَافِ على الزُّهْرِيِّ في حديث أبي أَيُّوبَ في الوِتْر، 238/3 (1712).

الأول: من رواية عَمْرو بن أبي سَلَمَةَ، عنه، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن نَافِعٍ، عن عبد اللَّهِ بن عُمَرَ قال: «كُفِّنَ رسول اللَّهِ ﷺ فِي ثَلاث رِيَاطٍ بِيضٍ سُحُولِيَّة»[1].

الثاني: من رواية الهَيْثَم بن حُمَيْد، عنه، عن مَكْحُول، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ قال: «قِيلَ: يارَسُولَ اللَّهِ مَتَى نَتْرُكُ الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عن المُنْكَرِ...» الحديث[2].

9. سَعِيد بن أَوْس بن ثَابِت، أبوزيد الأنصاري، النحوي، البصري (ت214هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق له أوهام، ورمي بالقدر»[3].

وقال الذهبي: «ثقة علاّمة، ذو تصانيف»[4].

روى له الترمذي[5].

رماه بالقدر عدّة:

فعن الآجري: «سئل أبوداود عن أبي زيد سَعِيد بن أَوْس فقال: كان أبوحاتم يدفع عنه القدر»، قال: وقال لي بندار: «سمعت الأنصاري -هو محمد بن عبد الله- يكذبه»[6]، قال الذهبي: «كذّبه بلا حجة»[7].

وقال الساجي: «كان قدريا ضعيفا، غير ثبت»[8].

وقال مسلم: «يذكر بالقدر»[9].

وقال النسائي: «نسب إلى القدر»[10].

---

(1) ابن ماجه: الجنائز؛ بَاب ما جاء في كَفَنِ النبي ﷺ، 472/1 (1470).

(2) ابن ماجه: الفتن؛ بَاب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ ﴾ [المائدة: 105]، 1331/2 (4015).

(3) التقريب، ص173 (رقم 2272). وترجمته في التهذيب، 618/2-619 (2679)؛ وتهذيب الكمال، 330/10.

(4) الكاشف، 432/1 (1854).

(5) وفي التقريب وأصليه رقم له بأبي داود أيضا، مع قول المزي، تهذيب الكمال، 3337/10: «ذكره في سننه؛ في تفسير أسنان الإبل فقال: وبلغني عن أبي عبيد عن الأصمعي وأبي زياد الكلابي وأبي زيد الأنصاري»، ولم أجد هذه العبارة في الباب المذكور من النسخة المطبوعة للسنن! وكلام أبي عبيد المشار إليه، هو في غريب الحديث، 70/3.

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 54/2 (1101).

(7) الميزان، 370/7 (10221) (باب الكنى).

(8) التهذيب، 619/2.

(9) الكنى والأسماء، مسلم، 333/1 (1191).

(10) التهذيب، 619/2.

لكن جاء ذكره بالتشيّع أيضا، فقد نقل الحافظ عن عبد الواحد في "مراتب النحويين": «كان ثقة مأمونا عندهم، ويذكر بالتشيع، وكان من أهل العدل، وكان الخليل رجع إلى قوله»[1].

فالحافظ أثبت من رماه بالقدر فقط، و لم يلتفت إلى التشيّع، على أن الملاحظ ذلك الفرق بينه وبين الإمام الذهبي الذي لم يشر إلى مذهبه، بل قال عنه «ثقة علاّمة، ذو تصانيف»[2]، في حين أن الحافظ قال عنه: صدوق له أوهام، وهذا بالنظر إلى ما قيل فيه من قبل علماء الجرح والتعديل، وإلا فهو إمام في اللغة، مقدّم في النحو، وممّا قيل فيه:

عن يحيى بن معين: «كان صَدُوقا»[3].

وقال صالِح بن محمد البغدادي -صالح جزرة-: «ثقة»[4].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يجمل[5] القول فيه، ويرفع شأنه، ويقول: هو صَدُوق»[6].

وقال المبرّد: «كان أبو زيد أعلم الثلاثة بالنحو -يعنيه والأصمعي وأبا عبيدة- وكان أبو زيد كثير السماع من العرب، ثقة مقبول الرواية»[7].

وعن أحمد بن عبيد بن ناصح: «سئل أبوزيد الأنصاري عن أبي عبيدة والأصمعي، فقال: كذابان، وسئلا عنه فقالا: ما شئت من عفاف وتقوى وإسلام»[8].

وقال ابن حبان: «يروي عن ابن عون ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار، ولا الاعتبار إلا بما وافق الثقات»[9].

وقال الحاكم: «كان ثقة ثبتا»[10].

وقال الأزهري: «وثقه أبو عبيد، وأبو حاتم»[11].

---

(1) المصدر نفسه، 619/2.

(2) الكاشف، 432/1 (1854). وذكر مختلف الأقوال فيه في الميزان، 188/3 (3144).

(3) رواية الحسين بن الحسن. انظر: الجرح، 04/4 (12).

(4) تاريخ بغداد، 79/9 (4660).

(5) في التهذيب، 618/2: "يحمد".

(6) الجرح، 05/4 (12).

(7) التهذيب، 618/2.

(8) تاريخ بغداد، 79/9.

(9) المجروحين، 324/1 (401).

(10) التهذيب، 619/2.

(11) كذا في التهذيب، 619/2، والذي في تهذيب اللغة، 12/1: « روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلاَّم ووثّقه، وروى عنه أبو حاتم السِّجزي وقدّمه».

وقال ثعلب: «يصدق»[1].

هذا، وقد روى له الترمذي حديثا واحدا في تفسيرسورة "الشعراء" عنه، عن عَوْفٍ (هو الأعرابي)، عن قَسَامَةَ بن زُهَيْرٍ: حدثنا الأَشْعَــرِيُّ، قـــال: «لَمَّا نَزَلَ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾[2] وَضَــعَ رسول اللَّهِ ﷺ إصبعيه في أُذُنَيْهِ، فَرَفَعَ من صَوْتِهِ، فقال: يا بَنِي عبد مَنَاف، يا صَبَاحَاهُ»[3]. قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ من هذا الوَجْهِ؛ من حديث أبي مُوسَى، وقد رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عن عَوْفٍ، عن قَسَامَةَ بن زُهَيْرٍ، عن النبي ﷺ، مُرْسَلاً، و لم يذكروا فيه: عن أبي مُوسَى، وهو أَصَحُّ؛ ذَاكَرْتُ بِهِ مُحَمَّدَ بن إسماعيل فلم يَعْرِفْهُ من حديث أبي مُوسَى».

10. شَـــيْـــبَان بن فَرُّوخ أبي شيبة، الحَبَطي، الأُبُلِّي، أبو محمد (ت235هـ؟).

قال الحافظ: «صَدُوق يهِم، ورمي بالقدر، قال أبوحاتم: اضطرّ الناس إليه أخيرا»[4].

وقال الذهبي: «قال أبوزرعة: صَدُوق»[5].

روى له مسلم وأبو داود والنسائي.

غمزه بالقدر كل من أبي حاتم والساجي:

فقال أبوحاتم: «كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخَرَة»[6].

وقال الساجي: «قدري، إلا أنه كان صَدُوقا»[7].

وباقي الأقوال توثّقه:

فعن أحمد: «ثقة»[8].

وقال أبوزرعة: «صَدُوق»[9]، وقال أيضا: «يهم كثيرا»[10].

---

(1) التهذيب، 618/2.

(2) سورة الشعراء: الآية 214.

(3) الترمذي: التفسير؛ بَاب وَمِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ، 339/5 (3186).

(4) التقريب، ص211 (رقم 2834). وترجمته في التهذيب، 3/195-196 (3312)؛ وتهذيب الكمال، 598/12.

(5) الكاشف، 491/1 (2317).

(6) الجرح، 357/4 (1562).

(7) التهذيب، 196/3. وعبارته كما نقلها أثبتها مغلطاي في إكماله، 390/6 (2427).: «إلا أنه كان صادقا».

(8) رواية أحمد بن سعد بن إبراهيم الزهري. انظر: التهذيب، 196/3.

(9) الجرح، 357/4 (1562).

(10) سؤالات البرذعي لأبي زرعة، ص511. وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

وقال أبوالشيخ، عن عبدان الأهوازي: «كان شَـــيْبَان أثبت عندهم من هدبة[1]»[2].
وقال أبو داود: «صدوق»[3].

وقال مسلمة بن قاسم: «ثقة»[4].
وقال ابن قانع: «صالح»[5]

فالحافظ في "التقريب" أثبت ما أخذ على شَـــيْـــبَان بن فَرُّوخ من مذهب القدر وغيره، ولم يخرج عمّا قرّره العلماء وأنه صدوق، وحكى الحافظ الذهبي قول أبي زرعة، من غير إشارة إلى مذهب القدر، مع أنه نقله في "الميزان"، وقال عنه: «كان صاحب حديث، ومعرفة، وعلوّ إسناد»، هذا بالإضافة إلى أنه شيخ الإمام مسلم، وقد روى له في الصحيح، بل وأكثر عنه.

كما روى له تلميذه أبو داود في بضعة مواضع من سننه، وأحصيت له موضعا واحدا في سنن النسائي.

11. عَبَّادُ بن مَنْصُور النَّاجي، أبوسَلَمَة البَصْرِي، القَاضِي (ت152هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر، وكان يُدَلِّس، وتغَيَّر بأخَرَة»[6].
وقال الذهبي: «ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي»[7].
روى له الأربعة إلا النسائي[8].

---

(1) هو هُدْبَة بن خالد القيسي، أبو خالد البصري (ت؟23هـ). قال الحافظ: «ثقة عابد، تفرد النسائي بتليينه». التقريب، ص501 (7269).

(2) التهذيب، 196/3.

(3) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 134/2 (1365). وهو ممّا يُستدرك على التهذيبين!

(4) التهذيب، 196/3.

(5) إكمال مغلطاي، 308/6.

(6) التقريب، ص234 (رقم 3142). وترجمته في التهذيب، 373/3-374 (3656)؛ وتهذيب الكمال، 156/14.

(7) الكاشف، 532/1 (2575).

(8) في تهذيب الكمال، والكاشف، والتهذيب، أن الأربعة رووا لعباد بن منصور، وإنما روى له النسائي في السنن الكبرى، وليس في المجتبى! وهذا ما تؤكّده الدراسة التي قام بها الدكتور عواد الخلف في كتابه "الرواة الذين ترجم لهم النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين وأخرج لهم في سننه –جمع ودراسة-"، حيث خلت الدراسة من ترجمة عَبَّاد بن مَنْصُور الذي ترجم له النسائي في ضعفائه كما سيأتي بعد حين، وهذا يعني أن الإمام النسائي لم يخرج له في السنن الذي هو المجتبى كما هو شرط دراسة الدكتور عوّاد.

ضُعِّف عَبَّادُ بن مَنْصُور بثلاثة أشياء: بالقدر، والتدليس، وأنّه تغيَّر بأخَرَة، وربما بسوء الحفظ أيضا:
فالمذهب:
قال علي بن المديني: «ضعيف عندنا، وكان قدريا، وكان قاضيا على البصرة»(1).

وعن ابن معين: «ليس بشيء، وكان يرمى بالقدر»(2)، وقال مرّة: «كان قدريا»(3)، وزاد في رواية: «ضعيف الحديث»(4).

وروى عن وهب بن جرير قال: «كان عباد بن منصور صديقا لأيوب، فلما ولي عَبَّاد بن مَنصُور القضاء، عرض عليه أيوب راحلة وغلاما، وأن يخرج إلى مكة»، قال: وقال وهب بن جرير: «يذهب أيوب إلى قدري خبيث يعرض عليه»(5).

وقال ابن حبان: «كان قدريا، داعية إلى القدر، وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن يحيى بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عنه، فدلسها عن عكرمة»(6).

وقال أحمد: «كانت أحاديثه منكرة، وكان قدريا، وكان يُدَلِّس»(7).

وقال ابن أبي شيبة: «ينسب إلى القدر، روى أحاديث مناكير»(8).

وعن أبي داود: «حدثنا أحمد بن أبي شريح(9): حدثنا معاذ بن معاذ: حدثنا عباد بن منصور، على قدرية فيه»(1)، وقال معاذ أيضا: «ما أحب الرواية عنه من أجل القدر»(2).

---

(1) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص54 (16). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(2) تاريخ الدوري، 86/4 (3278)، 128/4 (3519)، 142/4 (3601)، 182/4 (3839). وفي رواية أبي بكر بن أبي خيثمة: «ليس بشيء، ضعيف». انظر: الجرح، 86/6 (438). وعن أحمد بن زهير: « ليس بشيء في الحديث». المجروحين، 166/2.

(3) تاريخ الدوري، 217/4 (4038).

(4) سؤالات ابن الجنيد، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 159/14 (حاشية 02).

(5) تاريخ الدوري، 251/4 (4217). ولم يذكره في التهذيب!

(6) المجروحين، 165/2-166 (790). وقال في ترجمة أبي حكيم الأزدي الذي يروي عن عباد بن منصور: «عبَّاد قد تبرأنا من عهدته في أول هذا الكتاب». المجروحين، 156/3 (1275).

(7) حكاه عنه مهنّأ. انظر: التهذيب، 374/3.

(8) التهذيب، 374/3.

(9) كذا بالشين والحاء المهملة في التهذيب، 374/3، وفي سؤالات الآجري، ص219 (256): "أحمد بن أبي سريج" بالسين والجيم المعجمة.

وقال الجـــوزجاني: «كان يـــرى برأيهم –يعـــني رأي البصريين– وكان سيّئ الحفظ فيما سمـــعه، وتغير أخيرا»[3].

لكن جاء عن يحيى بن سعيد القطان، قال: «عَبَّادُ بن مَنْصُور ثقة، لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه» يعني القدر[4].

والحافظ ذكر هذه الأشياء التي ضُعِّف بها عَبَّادُ بن مَنْصُور، ومنها القدر، ومع ذلك فهو صدوق، من حيث إنّه يُكتب حديثه، وكذا برواية أهل السنن عنه، إلاّ أنّ الإمام الذهبي حكم عليه بالضعف –وإن لم يُشر إلى مذهبه– بالنظر إلى باقي الأقوال التي فصّلها في "الميزان"[5]، ومنها قول النسائي الذي أورده، ومن هذه الأقوال:

عن علي بن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور، كان تغيّر؟ قال: لا أدري، إلاّ أنّا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ، و لم أر يحيى يرضاه»[6].

وقال أبوزرعة: «ليِّن»[7].

وقال أبوحاتم: «كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث، عن ابن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس»[8].

وقال أبوداود: «ولي قضاء البصرة خمس مرات، وليس هو بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغيّر»[9].

وقال النسائي: «ضعيف، ليس بحجة»[1]، وفي موضع آخر: «ليس بالقويّ»[2].

---

(1) سؤالات الاجري، ص219 (256)؛ والعلل ومعرفة الرجال، 543/2 (3579)؛ وضعفاء العقيلي، 135/3 (1119). وفي الكامل، 338/4 (1167): «حدثنا عَبَّادُ بن مَنْصُور وكان قدريا».

(2) العلل ومعرفة الرجال، 353/3 (5564).

(3) أحوال الرجال، ص112 (180).

(4) ذكره عنه حفيده أحمد بن محمد. انظر: الجرح، 86/6 (438)، وجملة "يعني القدر" ليست من كتاب الجرح، وإنما هي من التفسيرات كما في التهذيب، 374/3.

(5) الميزان، 41/4 (4146).

(6) رواه عنه صالح بن أحمد بن حنبل. انظر: الجرح، 86/6 (438)؛ والكامل، 338/4 (1167).

(7) الجرح، 86/6 (438).

(8) المصدر نفسه، 86/6 (438).

(9) ضعفاء العقيلي، 135/3 (1119). وفي سؤالات الآجري، ص328 (512): «قضي البصرة خمس مرات وكان يأخذ دقيق الأرز كل عشية في إزاره».

وقال ابن عدي: «هو في جملة من يُكْتَب حديثه»[3].

وقال ابن معين: «حديثه ليس بالقوي، ولكنه يكتب»[4]، وفي رواية: « ضعيف الحديث»[5].

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[6].

وقال العِجْلِي: «لا بأس به، يُكْتَب حديثه»، وقال مرة: «جائز الحديث»[7].

وقال أبوبكر البزار: «روى عن عكرمة أحاديث، و لم يسمع منه»[8].

وقال ابن سعد: «ضعيف، له أحاديث منكرة»[9].

ومع ما سبق من الأقوال، فقد استشهد به البخاري في الصحيح قال: وقال عَبَّادُ بن مَنْصُور، عن أَيُّوبَ، عن أبي قِلابَةَ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ قال: «أَذِنَ رسول اللَّهِ ﷺ لأَهْلِ بَيْتٍ من الأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا من الحُمَةِ وَالأُذُنِ»[10].

وروى له أصحاب السنن:

أبو داود: ثلاثة أحاديث:

الأول: قال: حدثنا الحَسَنُ بن عَلِيٍّ: ثنا يَزِيدُ بن هَارُونَ: أخبرنا عَبَّادُ بن مَنْصُور، عن عِكْرِمَةَ بن خَالد، عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ في وضوء النبي ﷺ ثَلاثًا، قال: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَسْحَةً وَاحِدَةً»[11]، وهو في الشواهد.

الثاني: قال: حدثنا أَحْمَدُ بن إبراهيم: ثنا رَيْحَانُ بن سَعِيد: ثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، عن أَيُّوبَ، عن أبي قِلابَةَ، عن هِلالِ بن عَامِرٍ، عن قَبِيصَةَ الهِلالِيِّ، في كسوف الشمس[1]، وهو متابعة.

---

(1) كذا في تهذيب الكمال، 15/14، وفي التهذيب، 374/3: من غير كلمة "ضعيف"، والذي في ضعفاء النسائي، ص74 (414): «ضعيف، وقد كان أيضا قد تغير»، وفي السنن الكبرى: «عباد بن منصور ليس بحجة في الحديث». السنن الكبرى، 218/2 (3141).

(2) التهذيب، 374/3.

(3) الكامل، 339/4 (1167).

(4) تاريخ الدوري، 103/4 (3369).

(5) رواية عبد الله الدورقي. الكامل، 338/4 (1167).

(6) التهذيب، 374/3.

(7) معرفة الثقات، 18/2 (842).

(8) التهذيب، 374/3.

(9) الطبقات الكبرى، 270/7.

(10) البخاري: الطِّبّ؛ بَاب ذَات الجَنْب، 2162/5 (5389). ووصله الحافظ في تغليق التعليق، 45/5.

(11) أبو داود: الطَّهارة؛ بَاب صِفَةِ وُضُوءِ النبي ﷺ، 32/1 (133).

الثالث: قال: حدثنا الحَسَنُ بن عَلِيٍّ: ثنا يَزِيدُ بن هَارُونَ: ثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، قال: «جاء هِلالُ بن أُمَيَّةَ...» الحديث في اللعان[2]. وهو متابعة.

واستشهد به في موضعين آخرين[3].

الترمذي: ستة أحاديث:

الأول: قال: حدثنا أبو كُرَيْبٍ محمد بن العَلاءِ: حدثنا وَكِيعٌ: حدثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ: حدثنا القَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ: قَال سمعت أَبَا هُرَيْرَةَ يقول: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ...» الحديث[4]، قال الترمذي: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الثاني: حدثنا محمد بن بَشَّارٍ: حدثنا رَوْحُ بن عُبَادَةَ: حدثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ قَال: سمعت أَبَا الْمُهَزِّمِ قال: صَحِبْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَشْرَ سِنِينَ، سَمِعْتُهُ يقول: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «من تَبِعَ جَنَازَةً وَحَمَلَهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ قَضَى ما عليه من حَقِّهَا»[5]. قال الترمذي: «غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بهذا الإسناد و لم يَرْفَعْهُ».

الثالث: قال: حدثنا محمد بن حُمَيْدٍ: حدثنا أبو دَاوُدَ هو الطَّيَالِسِيُّ،، عن عَبَّادِ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ أَنَّ النبي ﷺ قال: «اكْتَحِلُوا بِالإِثْمِدِ...» الحديث[6]، قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ على هذا اللَّفْظِ إلا من حديث عَبَّادِ بن مَنْصُورٍ».

الرابع: قال: حدثنا محمد بن مَدُّوَيْهِ: حدثنا عبد الرحمن بن حَمَّادٍ: حدثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ خَيْرَ ما تَدَاوَيْتُمْ بِهِ السَّعُوطُ وَاللَّدُودُ...»[7].

الخامس: قال: حدثنا محمد بن يحيى: حدثنا يَزِيدُ بن هَارُونَ: حدثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ، الحديث السابق، مع زيادة: «وَخَيْرُ ما اكْتَحَلْتُمْ بِهِ الإِثْمِدُ...»[8]، قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ وهو حَدِيثُ عَبَّادِ بن مَنْصُورٍ».

---

(1) أبو داود: الصلاة؛ بَاب من قال أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ (أي في صلاة الكسوف)، 309/1 (1186).

(2) أبو داود: الطلاق؛ بَاب في اللِّعَانِ، 277/2 (2256).

(3) الأول: الصلاة؛ بَاب مَتَى يُتِمُّ الْمُسَافِرُ، 10/2 (1230)؛ والثاني: الحدود؛ بَاب فِيمَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ، 158/4 (4462).

(4) الترمذي: الزكاة؛ بَاب ما جاء في فَضْلِ الصَّدَقَة، 50/3 (662).

(5) الترمذي: الجنائز؛ بَاب ما جاء في فَضْلِ الصَّلَاة على الجَنَازَة، 359/3 (1041).

(6) الترمذي: اللباس؛ بَاب ما جاء في الاكْتِحَال، 234/4 (1757).

(7) الترمذي: الطِّبّ؛ بَاب ما جاء في السَّعُوطِ وَغَيْرِه، 388/4 (2047).

(8) الترمذي: الطِّبّ؛ بَاب ما جاء في السَّعُوطِ وَغَيْرِه، 388/4 (2048).

السادس: قال: حدثنا عبد بن حُمَيْد: أخبرنا النَّضْرُ بن شُمَيْلٍ: حدثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ قَال: سمعت عِكْرِمَةَ يقول: «كان لابن عَبَّاسٍ غِلْمَةٌ ثَلاثَةٌ حَجَّامُونَ...» الحديث[1]، قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث عَبَّادِ بن مَنْصُورٍ».

واستشهد به في موضع واحد في حديث هلال بن أميّة في اللِّعَان[2].

ابن ماجه: خمسة أحاديث:

الأول: قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الوَهَّاب: ثنا الضَّحَّاكُ بن مَخْلَد، عن عَبَّادِ بن مَنْصُورٍ قال: سمعت عَطَاءً يحدث عن ابن عَبَّاسٍ، عن النبي ﷺ «أَنَّهُ قال في يَوْمِ جُمُعَةٍ يَوْمِ مَطَرٍ: صَلُّوا في رِحَالِكُمْ»[3]. وهو من الشواهد.

الثاني: قال: حدثنا محمد بن يَزِيدَ الأَسْفَاطِيُّ: ثنا أبو دَاوُدَ: ثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ النبي ﷺ كان يُوتِرُ على رَاحِلَتِه»[4]. وهو شاهد.

الثالث: قال: حدثنا نَصْرُ بن عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ: ثنا زِيَادُ بن الرَّبِيعِ: ثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «ما مَرَرْتُ لَيْلَةَ أسري بِي بملأ من المَلائِكَةِ إلا كلهم يقول لِي: عَلَيْكَ يا محمد بِالحِجَامَةِ»[5].

الرابع: قال: حدثنا أبو بِشْرٍ بَكْرُ بن خَلَفٍ: ثنا عبد الأعلى: ثنا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «نِعْمَ العَبْدُ الحَجَّامُ؛ يَذْهَبُ بِالدَّمِ، وَيُخِفُّ الصُّلْبَ، وَيَجْلُو البَصَرَ»[6].

الخامس: قال: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ: ثنا يَزِيدُ بن هَارُونَ، عن عَبَّادِ بن مَنْصُورٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: «كانت لِلنَّبِيِّ ﷺ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ منها ثَلاثًا في كل عَيْنٍ»[7].

12. عَبْد الحَمِيد بن جَعْفَر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري (ت153هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر، وربما وهم»[8].

وقال الذهبي: «ثقة، غمزه الثوري للقدر»[1].

---

(1) الترمذي: الطِّبّ؛ بَاب ما جاء في الحِجَامَة، 391/4 (2053).

(2) الترمذي: التفسير؛ بَاب وَمِنْ سُورَةِ النُّورِ، 331/5 (3179).

(3) ابن ماجه: إِقَامَة الصَّلاة وَالسُّنَّة فيها؛ بَاب الجَمَاعَة في اللَّيْلَة المَطِيرَة، 302/1 (938).

(4) ابن ماجه: إِقَامَة الصَّلاة؛ بَاب ما جاء في الوِتْرِ على الرَّاحِلَة، 379/1 (1201).

(5) ابن ماجه: الطِّبّ؛ بَاب الحِجَامَة، 1151/2 (3477).

(6) ابن ماجه: الطِّبّ؛ بَاب الحِجَامَة، 1151/2 (3478).

(7) ابن ماجه: الطِّبّ؛ بَاب من اكْتَحَلَ وِتْرًا، 1157/2 (3499).

(8) التقريب، ص275 (رقم 3756). وترجمته في التهذيب، 737/3-738 (4375)؛ وتهذيب الكمال، 416/16.

روى له مسلم والأربعة.

جاء ذكره بمذهب القدر عن سفيان، كما ورد في قول الإمام الذهبي:

فعن أحمد: «ثقة، ليس به بأس، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان سفيان يُضَعِّفُه من أجل القدر»[2].

وجاء أيضا أن سفيان بن سعيد الثوري كان يحمل عليه لأجل خروجه مع محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي[3]، فلعلّ السببين اجتمعا معا.

وقال ابن معين: «قدري»[4]، وقال مرّة: «كان يحيى بن سعيد القطّان يضعّفه، قد روى عنه، وكان يضعّفه، وكان يروي عن قوم وما كانوا يساوون عنده شيئا»[5]، وقال أيضا: «ثقة، وكان يرمى بالقدر»[6]، وفي رواية أخرى: «ليس به بأس، وكان قدريا»[7].

ونقل الذهبي عن علي بن المديني قوله: «كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان يضعفه»[8].

فالحافظ أخذ بقول من رماه بالقدر، وحكم عليه بــ"صدوق" مع أن أغلب الأقوال فيه أنه ثقة، وهو ما أخذ به الحافظ الذهبي[9]، الذي ذكر تضعيف سفيان له بسبب القدر، وإن كان الحافظ لم يخرج عما قاله بعض علماء الجرح والتعديل من أن محلّه الصِّدق، كما هو في الأقوال الآتية:

فعن أحمد: «ثقة»[10].

---

(1) الكاشف، 614/1 (3098).

(2) كذا في التهذيب، 738/3، والذي نقله عبد الله في العلل ومعرفة الرجال، 153/3 (4678): «سمعت أبي يقول: سمعت يحيى يقول: كان سفيان يضعّف عَبْد الحَمِيد بن جَعْفَر، قال أبي: عَبْد الحَمِيد عندنا ثقة ثقة، يعني أظنه من أجل القدر».

(3) كذا فسّره أبو حاتم لابنه عبد الرحمن. انظر: الجرح، 10/6 (46). وهو ما نقله الفضل بن موسى عن شيخه عبد الحميد. انظر: التهذيب، 738/3. وانظر: سؤالات الآجري، ص94.

(4) تاريخ الدوري، 212/3 (981).

(5) المصدر نفسه، 197/4 (3931).

(6) نفسه، 165/3 (718)؛ وثقات ابن شاهين، ص159 (910).

(7) تاريخ الدوري، 190/3 (853).

(8) الميزان، 247/4 (4772).

(9) وقد قال عنه في المغني، 368/1 (3485): «صدوق».

(10) ثقات ابن شاهين، ص160 (914).

وعن ابن معين: «ثقة»[1]، وقال مرّة: «ليس به بأس»[2]، وفي رواية ابن أبي خيثمة: «كان يحيى بن سعيد يوثِّقه، وكان سفيان الثوري يضعِّفه، قلت: ما تقول أنت؟ قال: ليس بحديثه بأس، هوصالِح»[3].

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة، وإن تكلم فيه سفيان، فهو ثقة، حسن الحديث»[4].

وقال أبوحاتم: «مَحَلُّه الصِّدْق»[5].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[6]، وفي رواية: «ليس بقوي»[7].

وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به، وهو ممّن يكتب حديثه»[8].

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث»[9]. وقال الساجي: «ثقة صَدُوق»[10].

وذكره ابن حبان في"الثقات"، وقال: «ربما أخطأ»[11].

ونقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير[12].

وقد استشهد به البخاري في وقف حديث «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ على الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يوم القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتْ الفَاطِمَةُ» على أبي هريرة، من رواية محمد بن بَشَّارٍ: حدثنا عبد اللَّهِ بن حُمْرَانَ: حدثنا عبد الحَمِيدِ بن جَعْفَرٍ، عن سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن عُمَرَ بن الحَكَمِ، عن أبي هُرَيْرَةَ[13].

وأكثر عنه الإمام مسلم وأصحاب السنن.

13. عَبْد الرَّحْمَــن بن إِسْحَاق بن عَبْد الله المدَني، نزيل البصرة، يقال له: عَبَّاد (ت؟)[14].

---

(1) تاريخ الدارمي، ص96 (263)، ص170 (610).

(2) ثقات ابن شاهين، ص159 (910).

(3) الجرح، 10/6 (46).

(4) المعرفة والتاريخ، 266/2. وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

(5) الجرح، 10/6 (46).

(6) التهذيب، 738/3.

(7) الضعفاء والمتروكين، ص72 (396).

(8) الكامل، 318/5 (1466).

(9) الطبقات الكبرى (القسم المتمّم)، ص400 (329).

(10) التهذيب، 738/3.

(11) الثقات، 122/7 (9277).

(12) التهذيب، 738/3.

(13) البخاري: الأحكام؛ بَاب ما يُكْرَهُ من الحِرْصِ على الإِمَارَةِ، 2613/6 (6729).

(14) قال الحافظ: «من السادسة» أي من عاصروا الخامسة ممن رأى الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»[1].

وقال الذهبي: «قال أبوداود: قدري ثقة، وضَعَّفَه بعضهم، وقال البخاري: ليس ممّن يُعْتَمَد على حِفْظِه»[2].

روى له الجماعة إلاّ البخاري[3].

نُسب إلى القدر؛ فلم يرو عنه أهل المدينة خاصّة لأجل ذلك:

قال يحيى بن سعيد القطان: «سألت عنه بالمدينة، فلم أرهم يحمدونه»[4].

وقال علي بن المديني: «كان يرى القدر، و لم يحمل عنه أهل المدينة»[5].

وقال سفيان بن عيينة: «كان قدريا؛ فنفاه أهل المدينة»[6].

وقال أبو داود: «قدري، إلا أنه ثقة»[7]، قال: «لما طلبت القدرية أيام مروان، هرب إلى البصرة»[8].

وقال الدارقطني: «يرمى بالقدر، ضعيف الحديث»[9].

وقال الساجي: «صَدُوق، يُرمى بالقدر»[10].

فالحافظ أثبت ما تشير إليه هذه الأقوال من أنّ عَبْد الرَّحمَن بن إِسْحَاق كان يُرمى بالقدر، كما فعل الإمام الذهبي بإيراده قول أبي داود[11]، وإن كان ظاهره النص على الاختلاف فيه بين التوثيق والتضعيف كما هو واضح من الأقوال الآتية:

فعن يزيد بن زريع: «ما جاءنا أحفظ منه»[12].

---

(1) التقريب، ص278 (رقم 3800). وترجمته في التهذيب، 4/8-10 (4435)؛ وتهذيب الكمال، 16/519.

(2) الكاشف، 1/620 (3138).

(3) روى له البخاري في الأدب المفرد، وفي الصحيح تعليقا، كما أثبته في التهذيب، و لم يشر الحافظ في التقريب إلى تعليق البخاري له في الصحيح.

(4) الجرح، 5/212 (1000)؛ والكامل، 4/300 (1128).

(5) التهذيب، 4/09.

(6) تقدمة الجرح، ص47؛ وضعفاء العقيلي، 2/321 (910).

(7) كذا في تهذيب الكمال، 16/524، و لم أجده في سؤالات الآجري الذي بين يدي!

(8) سؤالات الآجري، ص275 (382).

(9) الضعفاء والمتروكون، ص338 (341).

(10) التهذيب، 4/10.

(11) انظر: الميزان، 4/258.

(12) التهذيب، 4/09.

وقال أحمد: «رجل صالِح، أو مقبول»[1]، وقال: «صالِح الحديث»[2]، أو: «ليس به بأس»[3]، وفي رواية: «روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة، وكان يحيى لا يعجبه، وهو صالِح الحديث»[4]، وقال أيضا: «أما ما كتبنا من حديثه فصحيح»[5].

وقال ابن معين في غير ما رواية: «ثقة»[6]، وقال مرّة: «صالِح الحديث»[7]، ومرّة: «صويلح»[8]، وقال أيضا: «ثقة، ليس به بأس»[9].

وقال يعقوب بن شيبة: «صالِح»[10].

وقال يعقوب بن سفيان: «ليس به بأس»[11].

وقال البخاري: «ليس ممّن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس دونه، وإن كان ممّن يحتمل في بعض»[12]، وقال: «ربما وهم»[13]، وحكى عنه الترمذي في "العلل" أنه وثقه[14].

وقال العِجْلِي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي»[15].

---

(1) رواية أبي بكر بن زنجويه. انظر: الكامل، 300/4 (1128).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 352/2 (2559)، وهي رواية أبي طالب عنه. انظر: الجرح، 212/5 (1000)؛ والكامل، 300/4 (1128).

(3) العلل ومعرفة الرجال، 501/2 (3307)؛ وثقات ابن شاهين، ص147 (808).

(4) رواية أبي طالب. انظر: التهذيب، 09/4.

(5) كذا في التهذيب، 10/4، وفي علل الحديث ومعرفة الرجال، المروزي، ص50 (55): «قلت لأبي عبدالله: فعبدالرحمن بن إسحاق، كيف هو؟ قال: أما ما كتبنا من حديثه فقد حدث عن الزهري بأحاديث، كأنه أراد تفرد بها، ثم ذكر حديث محمد بن جبير في الحلف حلف المطيبين، فأنكره أبو عبدالله وقال: ما رواه غيره».

(6) تاريخ الدوري، 171/3 (765)، وهي رواية الدارمي. انظر: الكامل، 303/4 (1128)؛ ورواية ابن الجنيد أيضا. انظر: التهذيب، 09/4؛ وثقات ابن شاهين، ص144 (786).

(7) تاريخ الدوري، 190/3 (854)، 331/4 (4651)؛ وتاريخ الدارمي، ص44 (18).

(8) كذا في تهذيب الكمال، 523/16، والذي في تاريخ الدارمي، ص44 (18): «صالح».

(9) هي رواية عبد الله بن شعيب الصابوني. انظر: الكامل، 301/4 (1128)؛ وتهذيب الكمال، 523/16. ولم يورده في التهذيب!

(10) التهذيب، 09/4.

(11) المعرفة والتاريخ، 367/3.

(12) كذا في تهذيب الكمال، 524/16، ولم أجده في كتب البخاري!

(13) التاريخ الكبير، 258/5 (834). وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

(14) علل الترمذي، ص178 (311).

(15) معرفة الثقات، 72/2 (1017).

وقال أبوحاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهوحسن الحديث، وليس بثبت، ولا قوي»[1].

وقال النسائي: «ليس به بأس، و لم يكن ليحيى القطان فيه رأي»[2].

وقال الجوزجاني: «كان غير محمود في الحديث»[3].

وقال ابن خزيمة: «ليس به بأس»[4].

وقال ابن حبان في "الثقات": «متقن جدا»[5].

ولخّص ابن عدي الآراء فيه فقال: «في حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالِح الحديث كما قاله أحمد بن حنبل»[6].

هذا وقد روى أصحاب السنن لعَبْد الرَّحمَن بن إِسْحَاق في غير ما موضع، وأما صاحبا الصحيح فقد قال الحاكم: «لا يحتجّان به، ولا واحد منهما، وإنما أخرجا له في الشواهد»[7].

14. عَبْد الرحمن بن ثَابِت بن ثَوْبَان العَنْسِي، الزاهد (ت165هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغيّر بأخرة»[8].

وقال الذهبي: «قال دحيم وغيره: ثقة رمي بالقدر، وليَّنَه بعضهم»[9].

روى له الأربعة إلا النسائي[10].

جاء ذكره بالقدر عن غير واحد:

فقال دحيم: «ثقة، يرمى بالقدر»[11].

وقال أبوحاتم: «ثقة»[1]، قال: «يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث»[2].

---

(1) الجرح، 212/5 (1000).

(2) التهذيب، 09/4.

(3) أحوال الرجال، ص92 (133).

(4) التهذيب، 09/4.

(5) الثقات، 86/7 (9125).

(6) الكامل، 303/4 (1128).

(7) كذا في التهذيب، 10/4، وعبارته في المستدرك، 182/4 (7298): «فأما الشيخان رضي الله عنهما فإنهما لم يحتجّا، ولا واحد منهما، بعبد الرحمن بن إسحاق».

(8) التقريب، ص279 (رقم 3820). وترجمته في التهذيب، 20/4-22 (4456)؛ وتهذيب الكمال، 12/17.

(9) الكاشف، 623/1 (3158).

(10) في التقريب رمز له برقم الأربعة، وإنما روى له النسائي في عمل اليوم والليلة، كما في الأصول.

(11) كذا نقله عن الدارمي في تهذيب الكمال، 16/17، و لم أجد في تاريخ الدارمي!

وقال صالِح بن محمد البغدادي –صالح جزرة–: «شامي صَدُوق، إلا أن مذهبه القدر»[3].

فالحافظ أثبت ما تشير إليه هذه الأقوال، وأن عَبْد الرحمن بن ثَابِت رمي بالقدر، وضمّ إليه ما قيل إنه تغيّر بأخرة، وذكر الحافظ الذهبي الاختلاف فيه[4]، وأن دحيما وثّقه في مقابل تضعيف البعض له، كما يفهم من الأقوال الآتية:

فعن أحمد: «أحاديثه مناكير»[5]، وقال أيضا: «لم يكن بالقويّ في الحديث»[6]،

واختلفت الروايات عن ابن معين، فقال مرّة: «صالِح»[7]، ومرّة: «ليس به بأس»[8]، وقال أخرى: «ضعيف»[9]، زاد معاوية بن صالح: «قلت: يُكتب حديثه؟ قال: نعم، على ضعفه، وكان رجلا صالِحا»[10]، وقال أيضا: «لا شيء»[11].

وقال ابن المديني، والعِجْلِي[12]، وأبوزرعة الرازي[13]: «لا به بأس».

وقال يعقوب بن شيبة: «اختلف أصحابنا فيه، فأما يحيى بن معين فكان يضعفه، وأما علي بن المديني فكان حسن الرأى فيه، وكان ابن ثَوْبَان رجل صدق، لا بأس به، وقد حمل الناس عنه»[14].

وقال عمروبن علي الفلاس: «حديث الشاميين كلهم ضعيف»[15]، فاستثناه منهم.

وقال أبوداود: «كان فيه سلامة، وكان مجاب الدعوة، وليس به بأس»[16].

---

(1) الجرح، 219/5 (1031).

(2) كذا في التهذيب، 31/4؛ وتهذيب الكمال، 16/17. ولم أجده في الجرح!

(3) التهذيب، 21/4. ونقله الذهبي في الميزان، 264/4 (4833): «قدري صدوق».

(4) وقد قال عنه في السير، 314/7: «لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجة، بل صالح الحديث».

(5) رواية الأثرم. انظر: الجرح، 219/5 (1031).

(6) رواية محمد بن علي الوراق. انظر: ضعفاء العقيلي، 326/2 (917).

(7) رواية ابن الجنيد. انظر: التهذيب، 21/4.

(8) تاريخ الدوري، 463/4 (5307).

(9) رواية ابن الجنيد. انظر: تاريخ بغداد، 224/10. وزاد الدارمي: «وأبوه ثقة». تاريخ الدارمي، ص146 (498).

(10) الكامل، 281/4 (1109)؛ و ضعفاء العقيلي، 326/2 (917)؛ وتاريخ بغداد، 224/10.

(11) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: التهذيب، 21/4.

(12) معرفة الثقات، 73/2 (1024).

(13) الجرح، 219/5 (1031).

(14) تاريخ بغداد، 224/10.

(15) الكامل، 281/4 (1109)؛ وتاريخ بغداد، 224/10.

(16) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 227/2 (1679).

وقال النسائي: «ضعيف»[1]، وقال مرّة: «ليس بالقوي»[2]، وفي موضع آخر: «ليس بثقة»[3].

وقال ابن خراش: «في حديثه لين»[4].

وقال أبو أحمد بن عدي: «له أحاديث صالِحة، وكان رجلا صالِحا، ويكتب حديثه على ضعفه»[5].

وقال أبوبكر الخطيب: «كان ممّن يذكر بالزهد، والعبادة، والصدق في الرواية»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

فعَبْد الرحمن بن ثَابِت، وإن رمي بالقدر، فقد كان معروفا بالعبادة والزهد والصلاح، ولم يخل عن صدق، وهو ما أثبته الحافظ في قوله: «صَدُوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغيّر بأخرة»[8]، مع اختلاف الأقوال فيه كما مرّ.

هذا وقد روى له أبو داود حديثين:

الأول: قال: حدثنا عُثْمَانُ بن أبي شَيْبَةَ: ثنا أبو النَّضْرِ: ثنا عبد الرحمن بن ثَابِت: ثنا حَسَّانُ بن عَطِيَّةَ، عن أبي مُنِيبٍ الجُرَشِيِّ، عن ابن عُمَرَ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «من تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ منهم»[9].

الثاني: قال: حدثنا عَبَّاسٌ العَنْبَرِيُّ: ثنا هَاشِمُ بن القَاسِمِ: ثنا عبد الرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ، عن أبيه، عن مَكْحُولٍ، عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ، عن مَالِكِ بن يَخَامِرَ، عن مُعَاذِ بن جَبَلٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «عُمْرَانُ بَيْتِ المَقْدِسِ خَرَابُ يَثْرِبَ...» الحديث[10].

وروى له الترمذي خمسة أحاديث:

الأول: قال: حدثنا أبو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بن رَافِعٍ قالا: حدثنا زَيْدُ بن حُبَاب، عن عبدالرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ قال: حدثني عبد اللَّهِ بن الفَضْلِ، عن عبد الرحمن بن هُرْمُزَ -هو الأَعْرَجُ- عن أبي هُرَيْرَةَ

---

(1) تهذيب الكمال، 16/17.

(2) الكامل، 281/4 (1109)؛ وتاريخ بغداد، 224/10.

(3) تهذيب الكمال، 16/17.

(4) تاريخ بغداد، 224/10.

(5) الكامل، 282/4 (1109).

(6) تاريخ بغداد، 224/10 (5356). ولم يثبته الحافظ في التهذيب!

(7) الثقات، 92/7 (9151).

(8) التقريب، ص279 (رقم 3820).

(9) أبو داود: اللباس؛ بَاب في لُبْسِ الشُّهْرَة، 44/4 (4031).

(10) أبو داود: الملاحم؛ بَاب في إمارات المَلاحِمِ، 110/4 (4294).

«أَنَّ النبي ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ»[1]. قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث ابن ثَوْبَانَ، عن عبد اللَّهِ بن الفَضْلِ، وهو إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الثاني: قال: حدثنا محمد بن حَاتِمٍ الْمُكْتِبُ: حدثنا عَلِيُّ بن ثَابِتٍ: حدثنا عبد الرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ: قَال سمعت عَطَاءَ بن قُرَّةَ قَال: سمعت عَبْدَ اللَّهِ بن ضَمْرَةَ قَال: سمعت أَبَا هُرَيْرَةَ يقول: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «ألا إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ ما فيها، إلا ذِكْرُ اللَّهِ، وما وَالاهُ، وَعَالِمٌ أو مُتَعَلِّمٌ»[2]. قال الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ».

الثالث: قال: حدثنا محمد بن يحيى: حدثنا محمد بن يُوسُفَ، عن ابن ثَوْبَانَ -هو عبد الرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ- عن حَسَّانَ بن عَطِيَّةَ، عن أبي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ، عن عبد اللَّهِ بن عَمْرٍو قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عن بَنِي إِسْرَائِيلَ ولا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ»[3]. قال الترمذي: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وأورد له متابعة من رواية الأوزاعي، وقال: «وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

الرابع: قال: حدثنا إِبْرَاهِيمُ بن يَعْقُوبَ: حدثنا على بن عَيَّاشٍ: حدثنا عبد الرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ، عن أبيه، عن مَكْحُولٍ، عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ، عن ابن عُمَرَ، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ العَبْدِ ما لم يُغَرْغِرْ». قال أبو عِيسَى: «حَسَنٌ غَرِيبٌ، حدثنا محمد بن بَشَّارٍ: حدثنا أبو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، عن عبد الرحمن، بهذا الإسناد نَحْوَهُ»[4].

الخامس: قال: حدثنا عبد اللَّهِ بن عبد الرحمن: أخبرنا محمد بن يُوسُفَ، عن ابن ثَوْبَانَ، عن أبيه، عن مَكْحُولٍ، عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ: أَنَّ عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «ما على الأرض مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ...» الحديث، قال الترمذي: «حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ من هذا الوَجْهِ، وابن ثَوْبَانَ هو عبد الرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ العَابِدُ الشَّامِيُّ»[5].

وروى له ابن ماجه حديثين:

الأول: حدثنا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ: ثنا الوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ الدِّمَشْقِيُّ، عن ابن ثَوْبَانَ، عن عَبْدَةَ بن أبي لُبَابَةَ، عن شَقِيقِ بن سَلَمَةَ، قال: «رأيت عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يتوضآن ثَلاثًا، ثَلاثًا، وَيَقُولانِ: هَكَذَا كان

---

(1) الترمذي: أبواب الطهارة؛ بَاب ما جاء في الوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، 62/1 (43).

(2) الترمذي: الزهد؛ بَاب ما جاء في هَوَانِ الدُّنْيَا على اللَّه ﷻ، 561/4 (2322).

(3) الترمذي: العلم؛ بَاب ما جاء في الحديث عن بَنِي إِسْرَائِيلَ، 40/5 (2669).

(4) الترمذي: الدعوات؛ بَاب في فَضْلِ التَّوْبَةِ وَالاسْتِغْفَارِ وما ذُكِرَ من رَحْمَةِ اللَّه لِعِبَادِه، 547/5 (3537).

(5) الترمذي: الدعوات؛ بَاب في انْتِظَارِ الفَرَجِ وَغَيْرِ ذلك، 566/5 (3573).

وُضُوءُ رسول اللَّهِ ﷺ»[1]. قال أبو الحَسَنِ بن سَلَمَةَ: حَدَّثَنَاهُ أبو حَاتِمٍ: ثنا أبو نُعَيْمٍ: ثنا عبد الرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ، فذكر نَحْوَهُ. وأردفه بعدة شواهد.

الثاني: قال: حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ وَعَبْدُ الرحمن بن إبراهيم الدِّمَشْقِيَّانِ، قالا: ثنا الوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ: ثنا عبد الرحمن بن ثَابِتِ بن ثَوْبَانَ، عن أبيه، عن مَكْحُولٍ، عن كَثِيرِ بن مُرَّةَ: أَنَّ أَبَا فَاطِمَةَ حدثه، قال: «قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ أَسْتَقِيمُ عليه، وَأَعْمَلُهُ، قال: عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ؛ فَإِنَّكَ لا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إلا رَفَعَكَ الله بها دَرَجَةً، وَحَطَّ بها عَنْكَ خَطِيئَةً»[2].

15. عُمَر[3] بن أبي زَائِدة الهمْداني، الوَادِعِي، الكوفي، أخو زكريا (ت بعد 150هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»[4].

وقال الذهبي: «صَدُوق»[5].

روى له البخاري ومسلم والنسائي.

جاء ذكره بالقدر عن غير واحد:

فقال أبو داود: «يرى القدر»[6].

وقال يحيى القطّان: «كان يرى القدر»[7].

وقال أحمد: «ثقة، ويقولون إنه كان يرى القدر»[8]. وقال مرّة: «ليس به بأس، وكان يرى القدر»[9]، وقال أيضا: «هو في الحديث مستقيم، وكان يرى القدر»[10].

وقال العقيلي: «كان يرى القدر، وفي الحديث مستقيم»[11].

وممّا ورد فيه أيضا:

---

(1) ابن ماجه: الطهارة؛ بَاب الوُضُوءِ ثَلاثًا ثَلاثًا، 144/1 (413).

(2) ابن ماجه: إِقَامَة الصَّلاةِ وَالسُّنَّة فيها؛ بَاب ما جاء في كَثْرَةِ السُّجُود، 457/1 (1422).

(3) ويقال: "عَمْرو" أيضا.

(4) التقريب، ص350 (رقم 4897). وترجمته في التهذيب، 712/4-713 (5748)؛ وتهذيب الكمال، 348/21.

(5) الكاشف، 61/2 (4054).

(6) سؤالات الآجري، ص203 (226).

(7) ضعفاء العقيلي، 178/3 (1172)؛ والميزان، 237/5 (6116). ولم يذكره في التهذيب تبعا للأصل!

(8) العلل ومعرفة الرجال، 362/1 (690). وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

(9) المصدر نفسه، 435/1 (971). ولم يذكره في التهذيب تبعا للأصل!

(10) كذا نقله الذهبي في الميزان، 237/5 (6116).

(11) ضعفاء العقيلي، 178/3 (1172).

قال ابن مهدي: «كان كيِّس الحفظ»[1].

وقال أحمد: «صالِح»[2].

وقال ابن معين[3]، والعِجْلي[4]: «ثقة».

وقال ابن معين[5] أيضا، وأبوحاتم[6]، والنسائي[7]: «ليس به بأس».

وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به»[8]، وقال في موضع: «ثقة»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

فأغلب هذه الأقوال على توثيق عُمَر بن أبي زَائِدة وإن رمي بالقدر، ولعلّ الحافظ حكم عليه بـــ«صَدُوق، رمي بالقدر»[11]، تبعا للإمام الذهبي، الذي لم يشر إلى مذهبه في القدر، زيادة على أنّه قال عنه في "الميزان": «ثقة معروف»[12]، وإلاّ فرواية الشيخين له في صحيحيهما تُعدّ من أعلى درجات التوثيق، لا سيما وقد روى له البخاري تحديدا في أكثر من موضع، أحصيت منها حديثين في أربعة مواضع، هي:

الأوّل: قال: حدثنا محمد بن عَرْعَرَةَ، قال: حدثني عُمَرُ بن أبي زَائِدَةَ، عن عَوْنِ بن أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه، قال: «رأيت رَسُولَ اللَّهِ في قُبَّةٍ حَمْرَاءَ من آدم...» [13] الحديث.

ورواه في موضع ثان بالإسناد نفسه[14].

---

(1) الجرح، 106/6 (561).

(2) العلل ومعرفة الرجال، 109/3 (4437)؛ وثقات ابن شاهين، ص134 (697).

(3) تاريخ الدوري، 267/3 (1257)، 271/3 (1287). وهي رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 106/6 (561).

(4) معرفة الثقات، 165/2 (1342)، 175/2 (1381).

(5) تاريخ الدوري، 425/3 (2076). وهو مما يستدرك على التهذيبين!

(6) الجرح، 106/6 (561).

(7) التهذيب، 712/4.

(8) المعرفة والتاريخ، 25/3.

(9) المصدر نفسه، 206/3.

(10) الثقات، 174/7 (9529).

(11) التقريب، ص350 (رقم 4897).

(12) الميزان، 237/5 (6116).

(13) البخاري: الصلاة؛ بَاب الصَّلَاة في الثَّوْبِ الأَحْمَر، 147/1 (369).

(14) البخاري: اللباس؛ بَاب القُبَّة الحَمْرَاءِ من آدم، 2200/5 (5521).

الثالث، وهو متابعة للأوّل، قال: حدثني إِسْحَاق: أخبرنا ابن شُمَيْلٍ: أخبرنا عُمَرُ بن أبي زَائِدَةَ: أخبرنا عَوْنُ بن أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه أبي جُحَيْفَةَ، قال: «فَرَأَيْتُ بِلالاً جاء بِعَنَزَةٍ فَرَكَزَهَا...»[1] الحديث.

الرابع: قال: حدثنا عبد اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ: حدثنا عبد المَلِكِ بن عَمْرٍو: حدثنا عُمَرُ بن أبي زَائِدَةَ، عن أبي إِسْحَاقَ، عن عَمْرِو بن مَيْمُونٍ، قال: «من قال عَشْرًا كان كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً من وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»[2]. وذكر الاختلاف فيه، وصحّح قول ابن ميمون.

وروى له مسلم حديثين:

الأول: حدثني محمد بن حَاتِمٍ: حدثنا إسحاق بن مَنْصُورٍ : حدثنا عُمَرُ بن أبي زَائِدَةَ، عن الشَّعْبِيِّ، عن عُرْوَةَ بن الْمُغِيرَةِ، عن أبيه: «أَنَّهُ وَضَّأَ النبي ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ على خُفَّيْهِ، فقال له: فقال إني أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»[3]. وهو حديث متابعة.

الثاني: وهو حديث البخاري الأول، قال: حدثني محمد بن حَاتِمٍ: حدثنا بَهْزٌ: حدثنا عُمَرُ بن أبي زَائِدَةَ: حدثنا عَوْنُ بن أبي جُحَيْفَةَ: «أَنَّ أَبَاهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ في قُبَّةٍ حَمْرَاءَ من آدم»[4].

وأحصيت له عند النسائي حديثا واحدا:

قال: أخبرنا عَمْرُو بن عَلِيٍّ، عن حديث أبي عَاصِمٍ، قال: حدثنا عُمَرُ بن أبي زَائِدَةَ: قال حدثني أبو إسحاق، عن الأَسْوَدِ، عن عَائِشَةَ، قالت: «ما كان رسول اللَّهِ يَمْتَنِعُ من وَجْهِي وهو صَائِمٌ ...»[5] الحديث، قال النسائي: «خَالَفَهُ يُونُسُ: رَوَاهُ عن أبي إسحاق، عن الأَسْوَدِ، عن أُمِّ سَلَمَةَ».

16. العَلاَء بن الحَارِث[6] بن عَبْد الوَارِث الحَضْرَمِي، أبُو وَهْب الدِّمَشْقِي (ت136هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق فَقِيه، لكن رُمِي بالقدر، وقد اخْتَلط»[7].

وقال الذهبي: «وَثَّقُوه، قدري، قال دحيم: مُقَدَّم على أصحاب مَكْحُول، وقال أبوداود: ثِقَة، تَغَيَّر عَقْلُه»[8].

---

(1) البخاري: اللباس؛ بَاب التَّشْمِيرِ فِي الثِّيَاب، 2182/5 (5449).

(2) البخاري: الدعوات؛ بَاب فَضْلِ التَّهْلِيلِ، 2351/5 (6041).

(3) مسلم : الطهارة؛ باب المَسْحِ على الخُفَّيْنِ؛ 230/1 (274).

(4) مسلم : الصلاة؛ بَاب سُتْرَةِ المصلي؛ 360/1 (503).

(5) النسائي: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ؛ بَاب صَلاةِ القَاعِدِ فِي النَّافِلَةِ وَذِكْرِ الاخْتِلافِ على أبي إسحاق في ذلك، 221/3 (1652).

(6) ويقال "ابن الحَرْث" أيضا.

(7) التقريب، ص370 (رقم 5230). وترجمته في التهذيب، 163/5-165 (6179)؛ وتهذيب الكمال، 478/22.

(8) الكاشف، 103/2 (4324).

روى له الجماعة إلا البخاري.

رمي العَلاَء بن الحَارِث بشيئين: بالقدر، والاختلاط أو تغيّر عقله:

فعن ابن معين: «ثقة، قيل له: في حديثه شيء؟ قال: لا ولكن كان يرى القدر»[1].

وعن أبي داود: «ثقة، كان يرى القدر، تغيّر عقله»[2].

وعن أبي حاتم: «كان يرى القدر، كان دمشقِيّاً من خيار أصحاب مكحول، صَدُوقا في الحديث، ثقة»[3].

فهذه الأقوال تدلّ دلالة واضحة على أنّ العَلاَء بن الحَارِث كان يقول بالقدر، وقد ذكره العقيلي في ضعفائه، و لم يزد على أن نقل قول ابن معين فيه: «كان يرى القدر»[4].

ومن ثمّ، فعبارة الحافظ "رمي" بمعنى غُمز للقدر، وإلاّ فهو قدري كما أثبته الحافظ الذهبي[5].

وأمّا باقي الأقوال فقد جاءت في توثيق العَلاَء بن الحَارِث، ومن ذلك:

قال أحمد[6]، والمفضل بن غسان الغلابي[7]: «صحيح الحديث».

وقال علي بن المديني[8]، ويعقوب بن سفيان[9]، ودحيم[10]: «ثقة».

وقال ابن معين: «ليس في حديثه شيء»[11].

وقال أبوحاتم: «لا أعلم في أحد من أصحاب مكحول أوثق منه»[12].

وقال محمد بن سعد: «كان قليل الحديث، ولكنه أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم، كان يفتي حتى خولط»[1].

---

(1) تاريخ الدوري، 435/4 (5163)، 453/4 (5256).

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 206/2 (1605).

(3) حكاه عنه محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني. كذا في تهذيب الكمال، 480/22؛ والتهذيب، 164/5.

(4) الضعفاء الكبير، 346/3 (1376).

(5) نقل الذهبي في ميزانه عن البخاري أنّه قال فيه: «منكر الحديث»، وإنّما قاله البخاري في العلاء بن كثير الذي ذكره في ترجمة العلاء بن الحارث! انظر: التاريخ الكبير، 513/6 (3161)؛ والميزان، 5/120-121 (5727).

(6) رواية معاوية بن صالح. انظر: التهذيب، 164/5.

(7) التهذيب، 164/5.

(8) ثقات ابن شاهين، ص174 (1045).

(9) المعرفة والتاريخ، 266/2.

(10) وعن أبي حاتم أن دحيما كان يقدّمه ويعظّم شأنه. انظر: الجرح، 353/6 (1953)؛ والتهذيب، 164/5.

(11) ثقات اين شاهين، ص174 (1045).

(12) الجرح، 353/6 (1953).

وكان أبو مسهر يقدِّمه في أصحاب مكحول[2].

وذكره ابن حبّان في "الثقات"، وقال: «يُعتبر حديثه من رواية الثقات عنه» [3].

فوصف الحافظ للعَلاَء بن الحَارِث بمرتبة "صدوق" مخالف لما جاء في هذه أقوال، وأنّه ثقة، إلاّ ما كان من اختلاطه فيُجتنب، ورواية الأئمّة الخمسة له في كتبهم أكبر شاهد على ذلك، لاسيما الإمام مسلم في الصحيح، وإن كنت أحصيت له عنده حديثا واحدا، هو حديث أبي ثعلبة الخشني في الصيد متابعة[4].

17. كَهْمَس بن المِنْهَال السَّدُوسِي، أبوعُثْمَان البَصْرِي اللُّؤْلُئِي (ت؟)[5].

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»[6].

وقال الذهبي: «قال أبوحاتم: يكتب حديثه»[7].

روى له البخاري.

جاء عن البخاري قوله: «كان يقال فيه القدر»[8].

وقال أبو حاتم: «محلُّه الصدق، يُكتب حديثه، أدخله البخاري في كتاب "الضعفاء"؛ يحوّل منه»[9].

وقال الساجي: «كان قدريا ضعيفا، لم يحدِّث عنه الثقات»[10].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان يقول بالقدر»[11].

فهذا كلّ ما قيل في كَهْمَس بن المِنْهَال، وقد نقل الإمام الذهبي قول أبي حاتم، وقال عنه في "الميزان": «اتُّهم بالقدر، وله حديث منكر أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء»[12]، وهذا

---

(1) الطبقات الكبرى، 463/7.

(2) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص41.

(3) الثقات، 264/7 (9988). وهذا ممّا يُستدرك عل التهذيبين!

(4) مسلم: الصَّيْدِ وَالذَّبَائِح؛ بَاب إذا غَابَ عنه الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ، 1533/3 (1931).

(5) قال الحافظ: «من التاسعة»، أي: «الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق».

(6) التقريب، ص398 (رقم 5671). وترجمته في التهذيب، 421/5 (6684)؛ وتهذيب الكمال، 234/24.

(7) الكاشف، 150/2 (4681).

(8) التاريخ الكبير، 240/7 (1029)؛ والضعفاء الصغير، ص97 (307).

(9) الجرح، 171/7 (973).

(10) التهذيب، 421/5.

(11) الثقات، 27/9-28 (15002).

(12) الميزان، 503/5-504 (6988).

الاختلاف الحاصل فيه جعل الحافظ يصنّفه ضمن مرتبة "صدوق"، وإن روى له البخاري، فهو حديث واحد مقرونا:

قال البخاري:

حدثنا مُسَدَّدٌ: حدثنا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ: حدثنا سَعِيدُ بن أبي عَرُوبَةَ، وقال لي خَلِيفَةُ: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ، وَكَهْمَسُ بن المِنْهَالِ، قالا: حدثنا سَعِيدٌ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قال: «صَعِدَ النبي أحُدا، وَمَعَهُ أبو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ بِهِمْ، فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ، وقال: اثْبُتْ أُحُدُ، فما عَلَيْكَ إلا نَبِيٌّ، أو صِدِّيقٌ، أو شَهِيدَانِ»[1].

18. محَمَّد بن الحَسَن بن هِلاَل بن أبي زينب فَيْرُوز، أبوجعفر، أو أبوالحسن، مَحْبُوب[2].

قال الحافظ: «صَدُوق فيه لين، ورمي بالقدر»[3].

وقال الذهبي: «ضعفه النسائي، وقال ابن معين: ليس به بأس»[4].

روى له البخاري والترمذي.

لم أجد في تهذيب الكمال، أو في كلام الحافظ في التهذيب من رمى محْـــبُوبا هذا بالقدر، ولعلّه وهم منه أن نسبه للقدر، وكلّ ما قيل فيه:

قول ابن معين: «ليس به بأس»[5].

وقال أبوحاتم: «ليس بقويّ»[6].

وقال النسائي: «ضعيف»[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[8].

وليس له في البخاري إلاّ حديث واحد متابعة[9].

19. محَمَّد بن دِينَار الأزْدِي، ثمّ الطَّاحِي[1]، أبو بَكْر بن أبي الفُرَات البَصْرِي (ت؟)[2].

---

(1) البخاري: فضائل الصحابة؛ بَاب مَنَاقِبِ عُمَرَ بن الخَطَّابِ ﷺ، 1348/3 (3483).

(2) قال الحافظ: «من التاسعة»، أي: «الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق».

(3) التقريب، ص409 (رقم 5819). وترجمته في التهذيب، 540/5 (6867)؛ وتهذيب الكمال، 74/25.

(4) الكاشف، 164/2 (4798).

(5) نقله عنه عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال، 32/3 (4036).

(6) الجرح، 388/8 (1779).

(7) التهذيب، 540/5.

(8) الثقات، 529/7 (11310).

(9) البخاري: الأحكام؛ بَاب الحَاكِمِ يَحْكُمُ بِالقَتْلِ على من وَجَبَ عليه دُونَ الإِمَامِ الذي فَوْقَهُ، 2616/6 (6738).

قال الحافظ: «صَدُوق سَيِّء الحِفْظ، ورُمِي بالقدر، وتَغَيَّر قبل موتِه»[3].

وقال الذهبي: «حسَّنوا أمره»[4].

روى له أبو داود والترمذي.

لم يرد ذكره بالقدر إلاّ على لسان أبي داود في قوله: «كان ضعيف القول في القدر»[5].

وهذا يعني أنّه كان يميل إلى القول بالقدر، لا أنّه كان قدريا، والظاهر أنّ الحافظ اعتمد هذه النسبة من أبي داود فجعله ممّن رمي بالقدر، في حين لم يشر إلى ذلك الإمام الذهبي، مع أنّه نقل قول أبي داود في ميزانه[6].

أمّا باقي الأقوال فقد اختلفت فيه:

فعن ابن معين: «ليس به بأس، و لم يكن له كتاب»[7]، وزاد في رواية: «ثقة»[8]،

وقال في رواية أخرى: «ضعيف»[9].

وقال أبو زرعة: «صدوق»[10].

وقال النسائي[11]، وأبو حاتم[12]، والعجلي[13]، وأبو الحسين بن المظفر[1]: «لا بأس به».

---

(1) قال السمعاني: «هذه النسبة إلى بني طاحية وهي محلة بالبصرة، وطاحية قبيلة من الأزد نزلت هذه المحلة فنسبت إليهم». الأنساب، 26/4.

(2) قال الحافظ: «من الثامنة»، أي: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

(3) التقريب، ص413 (رقم 5870). وترجمته في التهذيب، 571/5-572 (6930)؛ وتهذيب الكمال، 176/25.

(4) الكاشف، 169/2 (4839).

(5) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 125/2 (1325).

(6) الميزان، 140/6(7510).

(7) رواية ابن أبي خيثمة. انظر: الجرح، 249/7 (1367).

(8) ثقات ابن شاهين، ص210 (1265).

(9) رواية معاوية بن صالح. انظر: الكامل، 198/6 (1673)؛ وضعفاء العقيلي، 63/4 (1616). وهي رواية أحمد بن زهير أيضا. انظر: المجروحين، 272/2 (960).

(10) الجرح، 249/7 (1367).

(11) التهذيب، 572/5.

(12) الجرح، 249/7 (1367).

(13) معرفة الثقات، 237/2 (1592).

وقال الدارقطني[2]، والنسائي[3] في رواية: «ضعيف».

وقال الدارقطني مرّة: «متروك»[4].

وقال أبو داود: «تغيَّر قبل أن يموت»[5].

وقال العقيلي: «في حديثه وهم»[6].

وقال ابن عدي: «لمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا كله حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به»[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[8]. وأورده في ضعفائه، وبيّن حاله بقوله: «كان يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات مما لا ينفك منه البشر، فيسلك به مسلك العدول، فالإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما لم يخالف الثقات، والاحتجاج بما وافق الأثبات»[9].

هذا وقد أحصيت لمحَمَّد بن دِينَار ثلاثة أحاديث عند أبي داود:

الأوّل: قال: حدثنا محمد بن عِيسَى: ثنا محمد بن دِينَارٍ: ثنا سَعْدُ بن أَوْسٍ العَبْدِيُّ، عن مِصْدَعٍ أبي يحيى، عن عَائِشَةَ «أَنَّ النبي ﷺ كان يُقَبِّلُهَا وهو صَائِمٌ وَيَمُصُّ لِسَانَهَا»[10].

الثاني: قال: حدثنا محمد بن مَسْعُودٍ المِصِّيصِيُّ: ثنا عبد الصَّمَدِ بن عبد الوَارِثِ: ثنا محمد بن دِينَارٍ: ثنا سَعْدُ بن أَوْسٍ، عن مِصْدَعٍ أبي يحيى قال: سمعت ابن عَبَّاسٍ يقول: «أَقْرَأَنِي أُبَيُّ بن كَعْبٍ كما أَقْرَأَهُ رسول اللَّهِ ﷺ ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾[11] مُخَفَّفَةً»[12].

---

(1) سؤالات البرقاني، ص58 (429).

(2) المصدر نفسه، ص58 (428).

(3) التهذيب، 572/5. ولم أجده في ضعفائه!

(4) سؤالات البرقاني، ص58 (428).

(5) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 111/2 (1274).

(6) الضعفاء الكبير، 63/4 (1616).

(7) الكامل، 198/6 (1673).

(8) الثقات، 419/7 (10699).

(9) المجروحين، 272/2 (960). وهذا مما يستدرك على التهذيبين!

(10) أبو داود: الصوم؛ بَاب الصَّائِمِ يَبْلَعُ الرِّيقَ، 311/2 (2386).

(11) سورة الكهف: الآية 86. وتمام الآية: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾ ﴾.

(12) أبو داود: أول كِتَاب الحُرُوفِ وَالقِرَاءَاتِ، 34/4 (3986).

الثالث: وهو متابعة في ماذا يقول عند لبس الثوب الجديد، من طريق مُسْلِمُ بن إبراهيم: ثنا محمد بن دِينَارٍ، عن الجُرَيْرِيِّ، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قال: «كان رسول اللَّهِ إذا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا...» الحديث[1].

كما استشهد به الترمذي مرّة[2]،

وروى له حديث أبي داود الثاني في القراءة، قال:

حدثنا يحيى بن مُوسَى: حدثنا مُعَلَّى بن مَنْصُورٍ: حدثنا محمد بن دِينَارٍ، عن سَعْدِ بن أَوْسٍ، عن مِصْدَعٍ أبي يحيى، عن ابن عَبَّاسٍ، عن أُبَيِّ بن كَعْبٍ: «أَنَّ النبي ﷺ قَرَأَ ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾[3]»[4]. قال الترمذي: «غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الوَجْهِ، وَالصَّحِيحُ ما رُوِيَ عن ابن عَبَّاسٍ قِرَاءَتُهُ».

20. محمَّد بن رَاشِد المَكْحُولي، الخُزَاعِي، الدِّمَشْقِي، نزيل البصرة (ت بعد160هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يهِم، ورُمي بالقدر»[5].

وقال الذهبي: «وثّقه أحمد وجماعة، وقال دحيم: يذكر بالقدر، وعن أبي مسهر قال: كان يرى رأي الخوارج، وكان ورِعا»[6].

روى له الأربعة.

قال فيه الجوزجاني: «كان مشتملا على غير بدعة، وكان فيما سمعت متحرِّيا للصدق في حديثه»[7].

وذلك أنّه رُمي مرّة بالتشيّع، ومرّة بالخروج على الأئمّة، لكنّ الأظهر هو قوله بالقدر، كما هو بيِّن من خلال ما يأتي:

فعن عبد الله بن المبارك: «صَدُوق اللسان، وأراه اتُّهِم بالقدر»[8].

ونقل أحمد عن شعبة: «أما إنه صَدُوق ولكنه شيعي، أو قدري»[1]، شك أحمد.

---

(1) أبو داود: اللِّباس؛ باب، 42/4 (4022).

(2) الترمذي: الرّضاع؛ بَاب ما جاء لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ ولا المَصَّتَانِ، 455/3 (1150).

(3) سورة الكهف: الآية 86.

(4) الترمذي: التفسير؛ باب وَمِنْ سُورَةِ الكَهْفِ، 188/5 (2934).

(5) التقريب، ص413 (رقم 5875). وترجمته في التهذيب، 575/5-576 (رقم 6937)؛ وتهذيب الكمال، 186/25.

(6) الكاشف، 170/2 (4842).

(7) أحوال الرجال، ص161 (287).

(8) تاريخ بغداد، 272/5 (2767).

وجاء في رواية أبي النضر القطع بأنه قدري، حيث نقل قول شعبة له: «لا تكتب عنه؛ فإنه قدري»[2].

وقال يحيى بن سعيد: « كان شيعيا قدريا، وليس بحديثه بأس»[3].

وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم: «كان يُذكر بالقدر، إلا أنه مستقيم الحديث»[4]، وقال أيضا: «ثقة، وكان يميل إلى هوى»[5].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «كان يذهب إلى القدر»[6].

وقال أبوزرعة الدمشقي: « قلت لعبد الرحمن بن صالح: ما تقول في محمد بن راشد؟ قال: ثقة، وقد كان يميل إلى هوى، وبلغني عن أبي مسهر أنه قيل له: كيف لم تكتب عن محمد بن راشد؟ قال: كان يرى الخروج على الأئمة»[7].

وقال أحمد في رواية الأثرم: «لا بأس به، يعني في الحديث، قلت له: كان يقول بالقدر؟ فقال: كذا يقولون»[8].

وقال ابن معين: «لم يكن به بأس، وكان يقول بالقدر»[9]، وقال مرّة: «ثقة، وكان قدريا»[10].

وقال الساجي: «صَدُوق، إنما تكلّموا فيه لموضع القدر لا غير»[11].

وعن سليمان بن أحمد قال: «قلت لابن مهدي: أسمعك تحدث عن رجل من أصحابنا تكرهون الحديث عنه! قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: ولم؟ قلت: كان قدريا! فغضب فقال: وما يضره أن يكون قدريا»[12].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 504/2 (3322، 4693، 4694)؛ وتاريخ بغداد، 271/5.

(2) تاريخ بغداد، 272/5.

(3) الكامل، 201/6.

(4) تاريخ بغداد، 272/5.

(5) الكامل، 201/6(1676)؛ وتاريخ بغداد، 272/5.

(6) الكامل، 201/6؛ وتاريخ بغداد، 272/5.

(7) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص44.

(8) تاريخ بغداد، 272/5.

(9) رواية ابن الجنيد. انظر: التهذيب، 576/5.

(10) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص36 (34)؛ وهي رواية ابن طهمان أيضا. انظر تهذيب الكمال، 189/25 (حاشية 07).

(11) التهذيب، 576/5.

(12) الكامل، 202/6.

فهذه الأقوال صريحة في أنّ مُحَمَّد بن رَاشِد إنّما تُكلّم فيه لمذهبه في القدر، وما ذُكر عنه أنّه كان يرى الخروج على الأئمّة، فلأجل ما ذُكر أنه هرب من مروان، وكان مطلوبا منه؛ لقتل أهل الشام الوليد بن يزيد[1]، وهذا ليس صريحا في خروجه على أئمّة عصره.

وأمّا تشيّعه فنقل الذهبي عن محمد بن إبراهيم الكناني: «سألت أبا حاتم عن محمد بن راشد، فقال: كان رافضيا»[2]، وعلّق عليه بقوله: «فيه نظر، فكيف يكون دمشقي قد نزل البصرة رافضيا؟!». ثمّ ظهر له أنّه خزاعي، قال: «وخزاعة يوالون أهل البيت»[3]. وليس في هذا دليل واضح على تشيّعه أو رفضه!

وأمّا درجة وثاقته، فقد اختُلف فيه:

فقال أحمد: «ثقة»[4]، وفي رواية: «ثقة ثقة»[5]، وفي أخرى: «ثقة ليس به بأس»[6].

وقال عبد الرزاق: «ما رأيت رجلا أورع في الحديث منه»[7].

وقال ابن معين في غير ما رواية[8]، ومحمد بن عثمان بن أبي الجماهر[9]، وابن المديني[10]: «ثقة».

وقال ابن معين أيضا: «صَدُوق»[11]، وقال مرّة: «صالح»[12].

وقال يعقوب بن شيبة: «صَدُوق»[13].

وقال أبوحاتم: «كان صَدُوقا، حسَن الحديث»[14].

وقال النسائي: «ثقة»[1]، وفي موضع: «ليس به بأس»[2]، وفي موضع آخر: «ليس بالقويّ»[3]،

---

(1) تاريخ بغداد، 272/5. وقال أبو داود: «محمد بن راشد من أَهْلِ دِمَشْقَ هَرَبَ إلى البَصْرَةِ من القَتْلِ». السنن، 189/4 (4564).

(2) الميزان، 143/6.

(3) المصدر نفسه، 143/6.

(4) رواية أبي طالب. انظر: الجرح، 253/7 (1385).

(5) نقله عنه أحمد بن أبي ثابت. انظر: الكامل، 201/6.

(6) العلل ومعرفة الرجال، 504/2.

(7) التاريخ الكبير، 81/1 (212)؛ والجرح، 253/7 (1385)؛ وتاريخ بغداد، 271/5 (2767).

(8) انظر: تاريخ الدوري، 465/4 (5322)؛ والجرح، 253/7 (1385)؛ وتاريخ بغداد، 272/2.

(9) التهذيب، 576/5.

(10) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص161 (232).

(11) رواية ابن الجنيد. انظر: التهذيب، 576/5.

(12) تاريخ بغداد، 272/5.

(13) المصدر نفسه، 272/5.

(14) الجرح، 253/7 (1385).

ونقل البيهقي عن علي بن عمر الحافظ قوله: « محمد بن راشد ضعيف عند أهل الحديث»[4].

وقال ابن حبان: «كان من أهل الورع والنسك، ولم يكن الحديث من صنعته[5]، فكثر المناكير في روايته، فاستحق ترك الاحتجاج به»[6].

وقال الدارقطني: «يُعتبر به»، وقال مرّة: «ليس بالقوي، يعتبر به»، ومرّة: «كوفي ثقة»[7].

وقال ابن خراش: «ضعيف الحديث»، وفي رواية: «متروك الحديث»[8].

ولعلّ أعدل الأقوال فيه قول ابن عدي: «ليس برواياته بأس، وإذا حدّث عنه ثقة فحديثه مستقيم»[9]، وهو موافق لما ذهب إليه البيهقي بقوله: «محمد هذا وإن كنا نروي حديثه لرواية الكبار، عنه فليس ممن تقوم الحجة بما ينفرد به»[10].

ولذلك قال الحافظ: «صَدُوق يهِم، ورُمي بالقدر»[11]، وإن حكى الإمام الذهبي الاختلاف فيه، ومنها رَميه بالقدر، وإن حكم عليه في "الميزان" بقوله: «صَدُوق»[12].

ومع كل هذا فقد روى له الأئمّة الأربعة، ويُخرج له النسائي الذي ضعّفه مرّة كما سيأتي:

أبو داود، قال:

1-حدثنا هَارُونُ بن زَيْدِ بن أبي الزَّرْقَاءِ: ثنا أبي: ثنا محمد بن رَاشِدٍ، عن مَكْحُولٍ نحو خَبَرِ سَهْلٍ – في حديث الواهبة نفسها– قال: «وكان مَكْحُولٌ يقول ليس ذلك لِأَحَدٍ بَعْدَ رسول اللَّهِ ﷺ»[13].

---

(1) التهذيب، 576/5.

(2) المصدر نفسه، 576/5.

(3) الضعفاء والمتروكين، ص95/1 (548)؛ وسنن النسائي الكبرى، 233/4 (7004).

(4) سنن البيهقي الكبرى، 74/8 (15935).

(5) كذا نقلها في التهذيب، وهي في المجروحين كما يلي: «ولم تكن صناعة الحديث من بزره».

(6) المجروحين، 253/2 (929).

(7) هذه الروايات الثلاث كلها في سؤالات البرقاني، ص59 (431). واقتصر الحافظ على إيراد الأولى فقط تبعا للأصل.

(8) تاريخ بغداد، 272/5.

(9) الكامل، 202/6.

(10) سنن البيهقي الكبرى، 84/8 (15993).

(11) التقريب، ص413 (رقم 5875).

(12) الميزان، 462/7 (10908).

(13) أبو داود: النكاح؛ بَاب في التَّزْوِيجِ على العَمَلِ يَعْمَلُ، 237/2 (2113).

2- حدثنا شَيْبَانُ بن فَرُّوخَ: ثنا محمد بن رَاشِدٍ ح، وحدثنا الحَسَنُ بن عَلِيٍّ: ثنا يَزِيدُ بن هَارُونَ: أخبرنا محمد بن رَاشِدٍ، وهو أَشْبَعُ[1]، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: «إِنَّ النبي قَضَى أَنَّ كُلَّ مُسْتَلْحَقٍ اسْتُلْحِقَ بَعْدَ أبيه الذي يُدْعَى له...» الحديث[2].

3-وهو متابعة لخبر محمد بن راشد السابق، قال:

حدثنا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ، ثنا أبي -يعني خالد بن يزيد السلمي- عن مُحَمَّدِ بن رَاشِدٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ، مع زيادة[3].

4-حدثنا حَفْصُ بن عُمَرَ: ثنا محمد بن رَاشِدٍ: ثنا سُلَيْمَانُ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَدَّ شَهَادَةَ الخَائِنِ وَالخَائِنَةِ...» الحديث[4]. وأورد له متابعة لمحمد بن راشد.

5-حدثنا مُسْلِمٌ: ثنا محمد بن رَاشِدٍ: ثنا سُلَيْمَانُ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن النبي قال: «لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ...» الحديث[5].

6-حدثنا مُسْلِمُ بن إبراهيم، قال: ثنا محمد بن رَاشِدٍ ح، وثنا هَارُونُ بن زَيْدِ بن أبي الزَّرْقَاءِ: ثنا أبي ثنا محمد بن رَاشِدٍ، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَضَى...» في دية القتل الخطأ[6].

7-وَجَدْتُ في كِتَابِي عن شَيْبَانَ -ولم أَسْمَعْهُ منه- فَحَدَّثَنَاهُ أبو بَكْرٍ صَاحِبٌ لنا ثِقَةٌ، قال: ثنا شَيْبَانُ: ثنا مُحَمَّدٌ -يَعْنِي ابن رَاشِدٍ- عن سُلَيْمَانَ -يَعْنِي ابن مُوسَى- عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: «كان رسول اللَّهِ يُقَوِّمُ دِيَةَ الخطأ...»[7].

الترمذي: حديث واحد:

حدثنا أَحْمَدُ بن سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: أخبرنا حَبَّانُ، وهو بن هلال: حدثنا محمد بن رَاشِدٍ: أخبرنا سُلَيْمَانُ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قال: «من قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا...»[1]. قال الترمذي: «حسن غريب».

---

(1) أي أتم، كما في حاشية السنن.

(2) أبو داود: الطلاق؛ بَاب في ادِّعَاءِ وَلَدِ الزنى، 279/2 (2265).

(3) أبو داود: الطلاق؛ بَاب في ادِّعَاءِ وَلَدِ الزنى، 280/2 (2266).

(4) أبو داود: الأقضية؛ بَاب من تُرَدُّ شَهَادَتُهُ، 306/3 (3600).

(5) أبو داود: الديات؛ بَاب وَلِيِّ العَمْدِ يَرْضَى بالدِّيَةِ، 173/4 (4506).

(6) أبو داود: الديات؛ بَاب الدِّيَةِ كَمْ هِيَ، 184/4 (4541).

(7) أبو داود: الديات؛ بَاب دِيَاتِ الأَعْضَاءِ، 189/4 (4564).

النسائي: حديثان:

1-أخبرنا أَحْمَدُ بن سُلَيْمَانَ، قال: حدثنا يَزِيدُ بن هَارُونَ، قال: أَنْبَأَنَا محمد بن رَاشد، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «من قُتِلَ خطأً...»[2]، بمثل حديث أبي داود الأخير.

2-أخبرنا عُمْرُو بن عَلِيٍّ، قال: حدثنا عبد الرحمن، عن مُحَمَّدِ بن رَاشِدٍ، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، وَذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ...»[3]. وأورد بعده متابعة لسليمان بن موسى.

ابن ماجه:

1-حدثنا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ: ثنا أبي: ثنا محمد بن رَاشِد، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «من قَتَلَ عَمْدًا...»[4].

2-حدثنا إسحاق بن مَنْصُورٍ المَرْوَزِيُّ: أنبأنا يَزِيدُ بن هَارُونَ: أَنْبَأَنَا محمد بن رَاشد، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «من قُتِلَ خَطَأً...»[5].

3-حدثنا إسحاق بن مَنْصُورٍ: أَنْبَأَنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ: أنا محمد بن رَاشد، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: «قَضَى رسول اللَّهِ ﷺ أَنْ يَعْقِلَ المَرْأَةَ عَصَبَتُهَا...»[6].

4-حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن بَكَّارِ بن بلالٍ الدِّمَشْقِيُّ: أَنْبَأَنَا محمد بن رَاشد، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «كُلُّ مُسْتَلْحَقٍ اسْتُلْحِقَ بَعْدَ أبيه...»[7]، بمثل حديث أبي داود الثاني.

21. مُحَمَّد بن سَوَاء، السَّدُوسِي، العَنْبَرِي، أبوالخَطَّاب البصْرِي، المَكْفُوف (ت 187 أو 189هـ)[8].

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»[1].

---

(1) الترمذي: الديات؛ بَاب ما جاء في الدِّيَةِ كَمْ هِيَ من الإِبِلِ، 11/4 (1387).

(2) النسائي: القسامة؛ بَاب من قُتِلَ بِحَجَرٍ أو سَوْطٍ، 42/8 (4801).

(3) النسائي: القسامة؛ كَمْ دِيَةُ الكَافِرِ، 45/8 (4806).

(4) ابن ماجه: الديات؛ بَاب من قَتَلَ عَمْدًا فَرَضُوا بالدِّيَةِ، 877/2 (2626).

(5) ابن ماجه: الديات؛ بَاب دِيَةِ الخطأ، 878/2 (2630).

(6) ابن ماجه: الديات؛ بَاب عَقْلِ المَرْأَةِ على عَصَبَتِهَا وَمِيرَاثِهَا لِوَلَدِهَا، 884/2 (2647).

(7) ابن ماجه: الفرائض؛ بَاب في ادِّعَاءِ الوَلَدِ، 917/2 (2746).

(8) هذا الذي ذُكر في سنة وفاته كما هو في التهذيب، وأبهمه الحافظ في التقريب، فقال: «بضع وثمانين».

و لم يذكر الذهبي مرتبته عنده في الكاشف[2].

روى له الجماعة سوى أبي داود.

لم أجد من ذكره بالقدر إلاّ ما نقله الحافظ عن الأزدي الذي قال في الضعفاء: «كان يغلو في القدر، وهو صَدُوق»[3].

وباقي الأقوال على قلّتها هي في توثيق مُحَمَّد بن سَوَاء:

فقد ذكره ابن شاهين في "الثقات" وقال: «كان يزيد بن زريع يقول: عليكم به»[4].

وسئل عنه ابن معين في ابن أبي عروبة فقال: «هوكخالد بن القاسم[5]، وكان في الذكاء يشبّه بقتادة»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

وقال أبو داود: «كان يطلب الحديث مع أبي عبيدة الحداد[8]»[9].

وقال أحمد: «كان حسن الهيئة»[10].

وسئل عن محمد بن سواء ورَوْح[11] في سعيد بن أبي عروبة، فقال: «ما أقربهما»[12].

---

(1) التقريب، ص417 (رقم 5939). وترجمته في التهذيب، 5/621-622 (رقم 7032)؛ وتهذيب الكمال، 25/328.

(2) الكاشف، 2/177 (4892).

(3) التهذيب، 5/622.

(4) ثقات ابن شاهين، ص210 (1271).

(5) هو خالد بن القاسم البياضي، أبو محمد (ت163هــ)، من أهل المدينة، روى عن شعبة مولى ابن عباس. الجرح، 3/347 (1568)؛ وثقات ابن حبان، 6/262 (7646)

(6) كذا نقله الحافظ في التهذيب، 5/622.

(7) ثقات ابن حبان، 9/42 (15081).

(8) هو عبد الواحد بن واصل السدوسي، مولاهم، أبو عبيدة الحداد، البصري، نزيل بغداد (ت190هــ)، أحد رواة الصحيح، قال الحافظ: «ثقة، تكلم فيه الأزدي بغير حجة». التقريب، ص308 (4249).

(9) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 1/182 (122).

(10) العلل ومعرفة الرجال، 2/354 (2567). وهو مما يستدرك على الحافظ!

(11) سبقت ترجمته، انظر ص179 (حاشية 03).

(12) العلل ومعرفة الرجال، 2/472 (3093). وهو مما يستدرك على الحافظ أيضا!

فالحافظ أخذ بقول الأزدي كما هو صنيعه مع كثير من الرواة، وإن لم يصفه بالغلوّ في القدر، واكتفى بـــ«صَدُوق، رمي بالقدر»[1]، وقد قال عنه في "الفتح" في معرض حديثه عن حديث البخاري الثالث له الآتي: «ثقة»[2].

هذا، وإن كان الحافظ الذهبي لم يذكر مرتبته في "الكاشف" كما سبق، إلاّ أنّه قال عنه في "الميزان": «أحد الثقات المعروفين، قال الأزدي: غال في القدر»[3].

ورواية الجماعة لمحَمَّد بن سَوَاء السَّدُوسِي لاسيما أهل الصحيح تعديل له، وأنه مقبول الرواية، من غير نظر إلى بدعة القدر التي رُمي بها.

فأما **البخاري** فروى له ثلاثة أحاديث أحدها معلّق:

الأول: حدثنا مُسَدَّدٌ: حدثنا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ: حدثنا سَعِيدُ بن أبي عَرُوبَةَ، وقال لي خَلِيفَةُ: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ وَكَهْمَسُ بن المِنْهَالِ قالا: حدثنا سَعِيدٌ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ، قال: «صَعِدَ النبي أحُدا وَمَعَهُ أبو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَفَ بِهِمْ...» الحديث[4].

وواضح أنه متابعة، كما أنّه مقرون بكهمس بن المنهال السابق دراسة ترجمته[5].

الثاني: وهو معلّق، قال: قال محمد بن سَوَاءٍ: أخبرنا هِشَامٌ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ احْتَجَمَ وهو مُحْرِمٌ في رَأْسِهِ من شَقِيقَةٍ كانت بِهِ»[6].

الثالث: قال: حدثنا عَمْرُو بن عِيسَى: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ: حدثنا رَوْحُ بن القَاسِمِ، عن مُحَمَّدِ بن المُنْكَدِرِ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ «أَنَّ رَجُلا اسْتَأْذَنَ على النبي ، فلما رَآهُ قال: بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ...» الحديث[7].

وله متابعة لروح، عن ابن المنكدر، من رواية سفيان بن عيينة [8]، ومعمر عند مسلم[9].

---

(1) التقريب، ص417 (رقم 5939).

(2) الفتح، 453/10.

(3) الميزان، 181/6 (7664).

(4) البخاري: فضائل الصحابة؛ بَاب مَنَاقِبِ عُمَرَ بن الخَطَّابِ، 1348/3 (3483).

(5) انظر ص431.

(6) البخاري: الطب؛ بَاب الحجم من الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ، 2156/5 (5374). وقد وصله الحافظ في تغليق التعليق، 41/5-42 (5701).

(7) البخاري: الأدب؛ بَاب لم يَكُنْ النبي ﷺ فَاحِشًا ولا مُتَفَحِّشًا، 2244/5 (5685).

(8) البخاري: الأدب؛ بَاب ما يَجُوزُ من اغْتِيَابِ أَهْلِ الفَسَادِ وَالرِّيَبِ، 2250/5 (5707)؛ وبَاب المُدَارَاةِ مع الناس، 2271/5 (5780).

(9) مسلم: البرّ والصلة والآداب؛ بَاب مُدَارَاةِ من يتقى فُحْشُهُ، 2003/4 (2591).

وأحصيت له حديثا واحدا عند **مسلم** متابع لحديث البخاري الثاني، قال:

حدثني أبو غَسَّانَ المِسْمَعِيُّ: حدثنا عبد الأعلى ح، وحدثني أبو الخَطَّابِ زِيَادُ بن يحيى: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ، قالا جميعا: حدثنا سَعِيدٌ، عن مَطَرٍ ويعلي بن حَكِيمٍ، عن نَافِعٍ، عن نُبَيْهِ بن وَهْبٍ، عن أَبَانَ بن عُثْمَانَ، عن عُثْمَانَ بن عَفَّانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ ولا يُنْكَحُ، ولا يَخْطُبُ»[1]. وأورد له مسلم متابعات عن نُبَيْهِ بن وَهْبٍ.

وروى له **الترمذي** حديثين:

الأول: حدثنا أَزْهَرُ بن مَرْوَانَ البَصْرِيُّ: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ: حدثنا سَعِيدُ بن أبي عَرُوبَةَ، عن أَيُّوبَ، عن مُحَمَّدِ بن سِيرِينَ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ قال: «إذا دُعِيَ أحدكم إلى طَعَامٍ...» الحديث[2].

وأورد بعده حديث الأعرج عن أبي هريرة، وقال: «كِلا الحَدِيثَيْنِ في هذا البَابِ عن أبي هُرَيْرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الثاني: حدثنا أَزْهَرُ بن مَرْوَانَ البَصْرِيُّ: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ: حدثنا أبو مَعْشَرٍ، عن سَعِيدٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ قال: «تَهَادَوْا، فإن الهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ...» الحديث[3].

قال الترمذي: «غَرِيبٌ من هذا الوَجْهِ، وأبو مَعْشَرٍ اسْمُهُ نَجِيحٌ مولى بَنِي هَاشِمٍ، وقد تَكَلَّمَ فيه بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ من قِبَلِ حِفْظِه».

وروى له **النسائي** ستة أحاديث:

الأول: أخبرنا عِمْرَانُ بن مُوسَى، قال: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ، عن شُعْبَةَ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ، عن بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، أَنَّ النبي ﷺ قال: «إذا أَفْضَى أحدكم بيده إلى فَرْجِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ»[4].

وأورد له عدّة متابعات أقربها التي بعده من حديث الليث عن الزهري.

الثاني: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أَنْبَأَنَا محمد بن سَوَاءٍ أبو الخَطَّابِ، قال: حدثنا أبو بَكَّارٍ الحَكَمُ بن فَرُّوخَ، قال: صلى بِنَا أبو المَلِيحِ على جَنَازَةٍ، فَظَنَنَّا أَنَّهُ قد كَبَّرَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِه، فقال أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، وَلْتَحْسُنْ شَفَاعَتُكُمْ، قال أبو المَلِيحِ: حدثني عبد اللَّهِ وهو ابن سَلِيطٍ، عن إِحْدَى أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ،

---

(1) مسلم : النكاح؛ بَاب تَحْرِيمِ نِكَاحِ المُحْرِمِ، 1031/2 (1409).

(2) الترمذي: الصوم؛ بَاب ما جاء في إِجَابَةِ الصَّائِمِ الدَّعْوَةَ، 150/3 (780).

(3) الترمذي: الوَلَاءِ وَالهِبَةِ؛ بَاب في حَثِّ النبي ﷺ على التَّهَادِي، 441/4 (2130).

(4) النسائي: الغسل والتيمّم؛ بَاب الوُضُوءُ من مَسِّ الذَّكَرِ، 216/1 (445).

وَهِيَ مَيْمُونَةُ زَوْجُ النبي قالت: أخبرني النبي قال: «ما من مَيِّتٍ يُصَلِّي عليه أُمَّةٌ من الناس إلا شُفِّعُوا فيه»[(1)].

وأورد قبله شاهدا بمعناه من حديث عائشة رضي الله عنها.

الثالث: أخبرنا عَمْرُو بن عَلِيٍّ، عن مُحَمَّدِ بن سَوَاءٍ، قال: حدثنا سَعِيدٌ، عن قَتَادَةَ، وَيَعْلَى بن حَكِيمٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: «تَزَوَّجَ رسول اللَّهِ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ وهو مُحْرِمٌ»، وفي حديث يَعْلَى: «بِسَرِفَ»[(2)].

وله عنده متابعين من رواية كل من أبي الشعثاء وعطاء، عن ابن عباس.

الرابع: أخبرنا عبد اللَّهِ بن الصَّبَّاحِ بن عبد اللَّهِ، قال: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ، قال: حدثنا سَعِيدٌ، عن قَتَادَةَ، عن جَابِرِ بن زَيْدٍ، عن ابن عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أُرِيدَ على بِنْتِ حَمْزَةَ، فقال: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي من الرَّضَاعَةِ، وَإِنَّهُ يَحْرُمُ من الرَّضَاعِ ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ»[(3)].

وأورد قبله متابعة من رواية قَتَادَةَ، عن جَابِرِ بن زَيْدٍ، وشاهدا من حديث علي رضي الله عنه.

الخامس: أخبرنا عبد اللَّهِ بن الصَّبَّاحِ بن عبد اللَّهِ، قال: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ، قال: حدثنا سَعِيدٌ، عن قَتَادَةَ، وَأَيُّوبُ، عن صَالِحٍ أبي الخَلِيلِ، عن عبد اللَّهِ بن الحَارِثِ بن نَوْفَلٍ، عن أُمِّ الفَضْلِ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ سُئِلَ عن الرَّضَاعِ، فقال: «لا تُحَرِّمُ الإِمْلاجَةُ ولا الإِمْلاجَتَانِ»، وقال قَتَادَةُ: «المَصَّةُ وَالمَصَّتَانِ»[(4)].

وأورد له شاهدين عن عبد اللَّهِ بن الزُّبَيْرِ، وعنه عن عائشة رضي الله عنها.

السادس: أخبرنا عبد اللَّهِ بن الصَّبَّاحِ، قال: حدثنا محمد بن سَوَاءٍ، قال: أَنْبَأَنَا سَعِيدٌ، عن أَيُّوبَ، عن نَافِعٍ، عن صَفِيَّةَ بِنْتِ أبي عُبَيْدٍ، عن بَعْضِ أَزْوَاجِ النبي ، وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النبي قال: «لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ تَحِدُّ على مَيِّتٍ أَكْثَرَ من ثَلاثَةِ أَيَّامٍ...» الحديث[(5)].

وأورد له متابع هو عَبْدَ اللَّهِ بن بَكْرٍ السهمي، وأن بَعْضِ أَزْوَاجِ النبي هي أُمُّ سَلَمَةَ، كما أورد شاهدا من حديث حفصة رضي الله عنها.

أما **ابن ماجه**، فقد أحصيت لمحمد بن سَوَاءٍ عنده ثلاثة أحاديث:

الأول: حدثنا عِمْرَانُ بن مُوسَى اللَّيْثِيُّ: ثنا محمد بن سَوَاءٍ: ثنا سَعِيدُ بن أبي عَرُوبَةَ، عن أَيُّوبَ، عن نَافِعٍ، عن ابن عُمَرَ «أَنَّهُ رَأَى سَعْدَ بن مَالِكٍ وهو يَمْسَحُ على الخُفَّيْنِ، فقال: إِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ذلك! فاجتمعا

---

(1) النسائي: الجنائز؛ فَضْلُ من صلى عليه مائَةٌ، 76/4 (1993).

(2) النسائي: النكاح؛ الرُّخْصَةُ في نِكَاحِ المُحْرِمِ، 87/6 (3271).

(3) النسائي: النكاح؛ تَحْرِيمُ بِنْتِ الأَخِ من الرَّضَاعَةِ، 100/6 (3306).

(4) النسائي: النكاح؛ القَدْرُ الذي يُحَرِّمُ من الرَّضَاعَةِ، 100/6 (3308).

(5) النسائي:؛ بَاب عِدَّةِ المُتَوَفَّى عنها زَوْجُهَا، 189/6 (3504).

عِنْدَ عُمَرَ، فقال سَعْدٌ لِعُمَرَ: أَفْتِ ابن أَخِي في المَسْحِ على الخُفَّيْنِ، فقال عُمَرُ: كنا وَنَحْنُ مع رسول اللَّهِ ﷺ نَمْسَحُ على خِفَافِنَا، لا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، فقال ابن عُمَرَ: وَإِنْ جاء من الغَائِطِ؟ قال: نعم»[1]. وله شواهد عدة في معناه من رواية جَرِير بن عبد اللَّهِ، والمُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ، وحذيفة وغيرهم.

الثاني: حدثنا محمد بن ثَعْلَبَةَ بن سَوَاءٍ: حدثني عَمِّي محمد بن سَوَاءٍ، عن حُسَيْنٍ المُعَلِّمِ، عن مَطَرٍ الوَرَّاقِ، عن نَافِعٍ، عن ابن عُمَرَ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «من أَعَانَ على خُصُومَةٍ بِظُلْمٍ، أو يُعِينُ على ظُلْمٍ، لم يَزَلْ في سَخَطِ اللَّهِ حتى يَنْزِعَ»[2].

وأورد له شاهدا في معناه عن أبي ذر ﷺ.

الثالث: حدثنا محمد بن ثَعْلَبَةَ بن سَوَاءٍ: ثنا عَمِّي محمد بن سَوَاءٍ، عن حُسَيْنٍ المُعَلِّمِ، عن مَطَرٍ الوَرَّاقِ، عن نَافِعٍ، عن ابن عُمَرَ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «من مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَارٌ أو دِرْهَمٌ قضي من حَسَنَاتِهِ، ليس ثَمَّ دِينَارٌ ولا دِرْهَمٌ»[3].

وقد أورد له شاهدا في معناه عن ثَوْبَانَ مولى رسول اللَّهِ ﷺ، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

فالمتتبع لهذه الأحاديث التي رواها هؤلاء الأئمّة الخمسة عن محَمَّد بن سَوَاء السَّدُوسِي يُلاحظ أنّهم لم يرووا عنه ما تفرّد به، فكلّ حديث إمّا له متابعة أو شاهد في معناه، وهذا لا يعني أنّه غير محتجّ به عندهم، وإلاّ لما أخرجوا له في الأصول.

22. محَمَّد بن عَائِذ، الدمشقي، أبو أحمد (ت233هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»[4].

وقال الذهبي: «قال دحيم: صَدُوق»[5].

روى له أبو داود والنسائي.

ذكره بالقدر صالِح بن محمد جزرة، قال: «ثقة، إلا أنه قدري»[6].

وباقي الأقوال إنما هي في تعديله:

فعن ابن معين: «ثقة»[7].

---

(1) ابن ماجه: الطهارة؛ بَاب ما جاء في المَسْحِ على الخُفَّيْنِ، 181/1 (546).

(2) ابن ماجه: الأحكام؛ بَاب من ادَّعَى ما ليس له وَخَاصَمَ فيه، 778/2 (2320).

(3) ابن ماجه: الصدقات؛ بَاب التَّشْدِيدِ في الدَّيْنِ، 807/2 (2414).

(4) التقريب، ص420 (رقم 5989). وترجمته في التهذيب، 652/5 (7093)؛ وتهذيب الكمال، 427/25.

(5) الكاشف، 183/2 (4929).

(6) التهذيب، 652/5.

(7) رواية ابن الجنيد. انظر: تهذيب الكمال، 328/25.

وقال أبوزرعة الرازي، عن دحيم: «صَدُوق»[1].

وسئل أبو داود عنه فقال: «كما شاء الله هو»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[3].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[4].

فالحافظ أخذ بقول دحيم في أنه "صدوق"، وذكر نسبته إلى القدر أخذا بقول صالح جزرة، مع أن الأولى فيه أنه ثقة، وإن نقل الذهبي في كاشفه قول دحيم.

هذا، وقد أحصيت لمحَمَّد بن عَائذ عند **أبي داود** حديثين اثنين:

الأوّل منقطع، قال:

حدثنا مَحْمُودُ بن خَالد: ثنا محمد بن عَائذ: ثنا الوَلِيدُ: ثنا عيسَى بن يُونُسَ: حدثني فِيمَا حدثنا ابن لِعَدِيِّ بن عَدِيٍّ الكِنْدِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بن عبد العَزِيزِ كَتَبَ: إِنَّ من سَأَلَ عن مَوَاضِعِ الفَيْءِ فَهُوَ ما حَكَمَ فيه عُمَرُ بن الخَطَّابِ ﷺ، فَرَآهُ الْمُؤْمِنُونَ عَدْلا مُوَافِقًا لِقَوْلِ النبي ﷺ: «جَعَلَ الله الحَقَّ على لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِه...» الحديث[5].

الثاني: قال:

حدثنا مَحْمُودُ بن خَالد: ثنا مُحَمَّدٌ، يَعْنِي ابن عَائذ: حدثني يحيى، يَعْنِي ابن حَمْزَةَ، عن الأَوْزَاعِيِّ، عن مُحَمَّدِ بن الوَلِيدِ: أخبرني أَيْضًا سَعِيدُ بن أبي سَعِيد، عن القَعْقَاعِ بن حَكِيمٍ، عن عَائِشَةَ، عن رسول اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حديث محمد بن كَثِيرٍ الصَّنْعَانِيَّ، عن الأَوْزَاعِيِّ، في أن التراب طهور لمن وطئ الأذى بنعليه[6].

وقد أورد له أبو داود شاهدا قبله من رواية أبي هريرة ﷺ.

وأحصيت له عند **النسائي** حديثين:

الأول، وهو حديث الباب، قال:

---

(1) الجرح، 52/8.

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 22/1 (25).

(3) التهذيب، 652/5.

(4) الثقات، 75/9 (15260).

(5) أبو داود: الخَرَاجِ وَالإِمَارَةِ وَالفَيْءِ؛ بَاب في تَدْوِينِ العَطَاءِ، 138/3 (2961). ورواه البيهقي في الكبرى وقال: «رواية عمر بن عبد العزيز، عن عمر بن الخطاب ﷺ منقطعة»، وقال الزيلعي: «ضعيف؛ فإن فيه مجهولا، وعمر بن عبد العزيز لم يدرك عمر بن الخطاب»، وقصد بالمجهول ما جاء في السند عن عِيسَى بن يُونُسَ: حدثني فِيمَا حدثنا ابن لِعَدِيِّ بن عَدِيٍّ الكِنْدِيِّ. انظر: سنن البيهقي الكبرى، 295/6 (12503)؛ ونصب الراية، 437/3 (الحديث الثالث من باب المستأمن خال).

(6) أبو داود: الطهارة؛ بَاب في الأَذَى يُصِيبُ النَّعْلَ، 105/1 (387).

-أخبرنا أَحْمَدُ بن إبراهيم بن مُحَمَّدٍ، قال: أَنْبَأَنا ابن عَائِذٍ، قال: حدثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، قال: أخبرني العَلاءُ، وهو ابن الحَارِثِ، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى في العَيْنِ العَوْرَاءِ السَّادَّةِ لِمَكَانِهَا إذا طُمِسَتْ بِثُلُثِ دِيَتِهَا...» الحديث[1].

الثاني: وهو متابع، قال:

-أخبرنا أَحْمَدُ بن إبراهيم بن مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ أبو عبد المَلِكِ قِرَاءَةً، قال: حدثنا ابن عَائِذٍ، قال: حدثنا يحيى بن حَمْزَةَ، عن الأَوْزَاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي إِدْرِيسَ الخَوْلانِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى على رَجُلٍ خَاتَمًا من ذَهَبٍ»[2]، نَحْوَ حديث يونس عن ابن شهاب.

23. محمَّد بن عِيسَى بن القاسم بن سُمَيْع، الدمشقي، الأموي، مولاهم (ت204 أو 206هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق يخطئ، ويُدَلِّس، ورمي بالقدر»[3].

وقال الذهبي: «قال أبوداود: ليس به بأس، وقال أبوحاتم: لا يحتج به»[4].

روى له الأربعة إلا الترمذي.

اختُلف في محمَّد بن عِيسَى بين موثِّق ومضعِّف؛ فالذين ضعّفوه إنّما بسبب تدليسه خبر مقتل عثمان ﷺ، فرواه عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، والواقع أنّه عن إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله، عن ابن أبي ذئب، فدلّسه تدليس التسوية؛ لأنّ إسماعيل[5] هذا الذي أسقطه ضعيف، وقيل: يضع الحديث[6]، ولذلك قال ابن حبان: «مستقيم الحديث إذا بيّن السماع في خبره»[7].

أمّا بخصوص مذهب محمَّد بن عِيسَى في القدر فلم أجد من ذكره به إلاّ قولين اثنين:

فعن دحيم: «ليس من أهل الحديث، وهو قدري»[8].

وعن أبي داود: «ليس به بأس، إلاّ أنّه كان يُتّهم بالقدر»[9].

---

(1) النسائي: القسامة؛ العَيْنُ العَوْرَاءِ السَّادَّةِ لِمَكَانِهَا إذا طُمِسَتْ، 55/8 (4840).

(2) النسائي: الزينة؛ خَاتَمُ الذَّهَبِ، 171/8 (5192).

(3) التقريب، ص435 (رقم 6209). وترجمته في التهذيب، 785/5-787 ()؛ وتهذيب الكمال، 254/26.

(4) الكاشف، 209/2 (5103).

(5) قال ابن عديّ: « عامة ما يرويه من الحديث بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء». الكامل، 302/1-307 (129). وانظر: المجروحين، 126/1-127 (45)؛ والميزان، 415/1 (967).

(6) انظر: التاريخ الكبير، 203/1 (630)؛ وثقات ابن حبان، 43/9 (15090)؛ والتهذيب، 786/5-787.

(7) الثقات، 43/9 (15090).

(8) تهذيب الكمال، 255/26.

(9) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 200/2 (1592).

ولم يرد ما يُفسّر هذا الجرح.

وممّا قيل فيه أيضا:

قول أبي حاتم: «شيخ دمشقي، يكتب حديثه، ولا يحتج به»(1).

وقال أبوداود: «سمعت هشام بن عمار، قال: حدثنا محَمَّد بن عِيسَى الثقة المأمون»(2).

وقال يزيد بن محمد بن عبد الصمد: «شيخ ثبت»(3).

وقال أبو حفص بن شاهين: « شيخ من أهل الشام، ثقة»(4).

وقال الحاكم أبو أحمد: «مستقيم الحديث، إلاّ أنه روى عن ابن أبي ذئب حديثا منكرا»(5).

وقال الدارقطني: «ليس به بأس»(6).

ولخّص ابن عديّ العبارة فيه فقال: «لا بأس به، وله أحاديث حسان عن عبيد الله [بن عمر] وروح، وجماعة من الثقات، وهوحسن الحديث، والذى أنكر عليه حديث مقتل عثمان أنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب»(7).

فقول الحافظ: «صَدُوق يخطئ ويُدَلِّس، ورمي بالقدر»(8)، زاد فيه الخطأ، والظاهر هو تدليسه لحديث مقتل عثمان، وإلاّ فلم يذكره أحد بأنه كان يخطئ في حديثه، وقد روى له أهل السنن: أبو داود والنسائي وابن ماجه، هذا ولم يشر الحافظ الذهبي في "الكاشف" إلى مذهبه في القدر، ولا نقل في ميزانه(9) قول من رماه به.

وقد أحصيت ما له في السنن من أحاديث فوجدت ما يلي:

أبو داود: روى له حديثا واحدا، قال:

---

(1) الجرح، 37/8 (173).

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 200/2 (1592).

(3) حكاه عنه بلاغا ابن عساكر في تاريخ دمشق، 55/ 67.

(4) رواه عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق، 68/55.

(5) المصدر نفسه، 67/55.

(6) التهذيب، 786/5.

(7) الكامل، 246/6 (1723).

(8) التقريب، ص435 (رقم 6209).

(9) الميزان، 288/6-289 (8039).

حدثنا هَارُونُ بن مُحَمَّدِ بن بَكَّارِ بن بِلالٍ: أخبرنا محمد بن عِيسَى، يَعْنِي ابن سُمَيْعٍ: ثنا زَيْدُ بن وَاقِدٍ: حدثني أبو عبد اللَّهِ، عن مُعَاذٍ أَنَّهُ قال: «من عَقَدَ الجِزْيَةَ في عُنُقِهِ فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا عليه رسول اللَّهِ ﷺ»[1].

وهو حديث الباب، وأورد بعده شاهدا من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

أمّا **النسائي** فأحصيت له عنده ستة أحاديث:

الأوّل: قال: أخبرنا هَارُونُ بن مُحَمَّدِ بن بَكَّارِ بن بِلالٍ، قال: حدثنا مُحَمَّدٌ، يَعْنِي ابن سُمَيْعٍ، قال: حدثنا يزيد،يَعْنِي بن وَاقِدٍ، عن كَثِيرِ بن مُرَّةَ، أَنَّ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ الذي يَجْهَرُ بِالقُرْآنِ كَالَّذِي يَجْهَرُ بِالصَّدَقَةِ، وَالَّذِي يُسِرُّ بِالقُرْآنِ كَالَّذِي يُسِرُّ بِالصَّدَقَةِ»[2].

وهو حديث الباب.

الثاني: قال: أخبرنا هَارُونُ بن مُحَمَّدِ بن بَكَّارِ بن بِلالٍ، قال: حدثنا محمد بن عِيسَى بن القَاسِمِ بن سُمَيْعٍ، قال: حدثنا زَيْدُ بن وَاقِدٍ، قال: حدثني بُسْرُ بن عُبَيْدِ اللَّهِ، عن أبي إِدْرِيسَ الخَوْلانِيِّ، عن أبي الدَّرْدَاءِ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «من أَقَامَ الصَّلاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَمَاتَ لا يُشْرِكُ بِاللَّهِ...» الحديث[3].

وكان قد أورده شاهدا لحديث الباب؛ عن أبي سعيد الخدري.

الثالث: قال: أخبرنا هَارُونُ بن مُحَمَّدِ بن بَكَّارٍ، قال: حدثنا محمد بن عِيسَى، وهو ابن القَاسِمِ بن سُمَيْعٍ، قال: حدثنا زَيْدُ بن وَاقِدٍ، عن كَثِيرِ بن مُرَّةَ، أَنَّ عُبَادَةَ بن الصَّامت حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «ما على الأرض من نَفْسٍ تَمُوتُ، وَلَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، تُحِبُّ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْكُمْ وَلَهَا الدُّنْيَا، إلا القَتِيلُ؛ فإنه يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى»[4].

هو حديث الباب، وهو شاهد في معنى الحديث قبله.

الرابع: قال: أخبرنا هَارُونُ بن مُحَمَّدِ بن بَكَّارِ بن بِلالٍ، عن مُحَمَّدِ بن عِيسَى، وهو ابن سُمَيْعٍ، قال: حدثنا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ، عن النبي ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ المُشْرِكِينَ حتى يَشْهَدُوا...»[5].

وقد أورد له متابعة تامة عن عبد اللَّه، هو ابن المبارك، عن حُمَيْدٍ.

---

(1) أبو داود: الخَرَاج وَالإِمَارَة وَالفَيْء؛ بَاب ما جاء في الدُّخُولِ في أَرْضِ الخَرَاجِ، 180/3 (3081).

(2) النسائي: قِيَام اللَّيْل؛ فَضْلُ السِّرِّ على الجَهْرِ، 225/3 (1663).

(3) النسائي: الجهاد؛ دَرَجَةُ المُجَاهِدِ في سَبِيلِ اللَّه عز وجل، 20/6 (3132).

(4) النسائي: الجهاد؛ ما يَتَمَنَّى في سَبِيلِ اللَّه عز وجل، 35/6 (3159).

(5) النسائي: كتاب تَحْرِيمِ الدَّمِ، 75/7 (3966).

الخامس: قال: أخبرني هَارُونُ بن مُحَمَّد بن بَكَّارِ بن بِلال، عن مُحَمَّد، وهو ابن عِيسَى بن سُمَيْعٍ، قال: حدثنا زَيْدُ بن وَاقِدٍ، عن كَثِيرِ بن مُرَّةَ، أَنَّ أَبَا فَاطِمَةَ حدّثه أَنَّهُ قال: يا رَسُولَ اللَّهِ، حَدِّثْنِي بِعَمَلٍ أَسْتَقِيمُ عليه وَأَعْمَلُهُ، قال له رسول اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكَ بِالهِجْرَةِ، فإنه لا مِثْلَ لها»[1].

وهو حديث الباب.

السادس: قال: أخبرني هَارُونُ بن مُحَمَّدِ بن بَكَّارِ بن بِلالٍ، عن مُحَمَّدِ بن عِيسَى، وهو ابن القَاسِمِ بن سُمَيْعٍ، قال: حدثنا زَيْدُ بن وَاقِدٍ، عن نَافِعٍ، عن إبراهيم مولى عَلِيٍّ، عن عَلِيٍّ قال: «نَهَانِي رسول اللَّهِ ﷺ عن تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ المُعَصْفَرِ، وَعَنْ لُبْسِ القَسِّيِّ، وَعَنْ القِرَاءَةِ في الرُّكُوعِ»[2].

وهو متابع لأحاديث الباب قبله.

أمّا **ابن ماجه** فأحصيت له عنده حديثا واحدا، قال:

حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ: ثنا محمد بن عِيسَى بن سُمَيْعٍ: حدثنا إِبْرَاهِيمُ بن سُلَيْمَانَ الأَفْطَسُ، عن الوَلِيد بن عبد الرحمن الجُرَشِيِّ، عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ، عن أبي الدَّرْدَاءِ، قال: «خَرَجَ عَلَيْنَا رسول اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَذْكُرُ الفَقْرَ وَنَتَخَوَّفُهُ، فقال: آلفقر تَخَافُونَ؟...» الحديث[3].

وهو شاهد لأحاديث الباب قبله وبعده.

فهذه جملة أحاديث مُحَمَّد بن عِيسَى في السنن، وقد احتجّ به الإمام النسائي خاصّة، وإن كان أغلب ما يرويه إمّا له متابع أو شاهد.

24. مَعْبَد بن خَالد[4] الجُهَنِي، القَدَرِي (قُتل سنة 80هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق مُبْتَدِع، وهو أوّل من أظهر القدَر بالبصرة»[5].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتم: صدوق، أوّل من تكلّم في القدر بالبصرة، وضعّفه أبو زرعة»[6].

روى له ابن ماجه.

كما ذكر الحافظ؛ فإنه ورد من الأخبار ما يؤكّد أنّ مَعْبَد الجُهَني هو أوّل من قال بالقدر:

---

(1) النسائي: البيعة؛ الحَثُّ على الهِجْرَةِ، 145/7 (4167).

(2) النسائي: الزينة؛ خَاتَمُ الذَّهَبِ، 168/8 (5176).

(3) ابن ماجه: المقدّمة؛ بَاب اتِّبَاعِ سُنَّةِ رسول اللَّهِ ﷺ، 04/1 (05).

(4) اختُلف في نسبته، قال المزّي: «الصحيح أنه لا ينسب». تهذيب الكمال، 244/28 (6079).

(5) التقريب، ص471 (رقم 6777). وفيه رقم له الحافظ بـ"تمييز"، والواقع أنّه "ق" أي ابن ماجه كما هو في التهذيبين. وانظر ترجمته في التهذيب، 346/6-348 (8010)؛ وتهذيب الكمال، 244/28.

(6) الكاشف، 279/2 (5545).

ففي صحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، عن يحى بن يَعْمَرَ قال: «كان أَوَّلَ من قال في القَدَرِ بِالبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الجُهني...»[1].

وعن أبي حاتم: «كان صَدُوقا في الحديث، وكان أوّل من تكلّم في القدر بالبصرة، وكان رأسا في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناسا»[2].

وقال الدارقطني: «حديثه صالِح، ومذهبه رديء»[3]، وقال أيضا: «قدري بصري»[4].

وقال الجوزجاني: «هو رأسهم»[5]، يعني القدرية.

إلى غير ذلك من الأقوال التي جاءت في ذمّ مَعْبَد الجُهَني لقوله بالقدر، إلاّ أنّه ورد عن مَعْبَد بعض الأقوال التي تفسّر مذهبه في القدر:

فعن أبي الزبير المكي: «مررت أنا وطاووس، فإذا مَعْبَد الجُهَني جالس في جانب المسجد، قال: فقلت لطاووس: هذا الذي يقول في القدر ما يقول، فعدل إليه طاووس حتى وقف عليه، فقال: أنت المفتري على الله، القائل ما لا يعلم؟ قال معبد: يُكذب عليّ»[6].

فمعبد لم يكن يعدّ مذهبه افتراء على الله تعالى، بقدر ما هو رأي ارتآه وتمسّك به، وقد روى البخاري عن مالك بن دينار، قال: «لقيت مَعْبَدا الجُهَني بمكة بعد ابن الأشعث وهوجريح، وقد قاتل الحجّاج في المواطن كلها، فقال: لقيت الفقهاء والناس، لم أر مثل الحسن، يا ليتنا أطعناه –كأنه نادم على قتاله الحجّاج»[7]، ذلك أنّ الحسن البصري كان لا يرى الخروج على الحكّام، وأمّا مَعْبَد فإنّه كان يرى ظلمهم ليس من القدر الذي يُسلّم به، بل هو منكر يجب تغييره، على أنّه ندم كما جاء في الخبر، وقد قتله الحجّاج صبرا بعد أن عذّبه.

---

(1) مسلم: الإيمان؛ بَاب بَيَانِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ وَالإِحْسَانِ وَوُجُوبِ الإِيمَانِ بِإِثْبَاتِ قَدَرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، 36/1 (08)؛ وأبو داود: السنّة؛ بَاب في القَدَرِ، 223/4 (4695)؛ والترمذي: الإيمان؛ بَاب ما جاء في وَصْفِ جِبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ الإِيمَانَ وَالإِسْلَامَ، 06/5 (2610).

(2) الجرح، 280/8 (1282).

(3) تهذيب الكمال، 245/28.

(4) الضعفاء والمتروكون، ص371 (497).

(5) أحوال الرجال، ص182 (329).

(6) ضعفاء العقيلي، 218/4 (1807)؛ وتهذيب الكمال، 247/28.

(7) التاريخ الكبير، 399/7 (1745)؛ والصغير، 204/1 (965).

وقد رُوي أنّ الحجّاج كان يعذّبه بأصناف العذاب فلا يجزع ولا يستغيث، وإذا ترك من العذاب يرى الذباب مقبلة تقع عليه فيصيح ويضج، فيقال له، فيقول: أما إنّ هذا عذاب بني آدم فأنا أصبر عليه، والذباب من عذاب الله فلست أصبر عليه. انتهى[1].

هذا، وقد وثّقه بعضهم:

فقال ابن معين: «ثقة»[2].

وقال العِجْلِي: «تابعي ثقة، كان لا يُتّهَم بالكذب»[3].

وضعّفه أبو زرعة بأن ذكره في "أسامي الضعفاء ومن تُكُلِّم فيهم"[4].

فمَعْبَد الجُهَني من حيث الرواية صدوق في نفسه، وهو ما أثبته الحافظ، لكنّه مبتدِع أيضا بما أحدثه من القول بالقدر، وإن كان عن اجتهاد خطأ، وهو ما قرّره الذهبي أيضا في ميزانه[5].

وقد روى له ابن ماجه حديثا واحدا:

قال: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبِي شَيْبَةَ: ثنا غُنْدَرٌ، عن شُعْبَةَ، عن سَعْد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عَوْفٍ، عن مَعْبَدٍ الجُهَنِيِّ، عن مُعَاوِيَةَ قال: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إِيَّاكُمْ وَالتَّمَادُحَ؛ فإنه الذَّبْحُ»[6].

وهو شاهد لحديث الباب عن المِقْدَادِ بن عَمْرٍو.

25. النُّعْمَان بن المُنْذِر الغَسَّاني، أبُو الوَزِير الدِّمَشْقي (ت132هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق، رُمي بالقدر»[7].

وقال الذهبي: «صَدُوق، قدري»[8].

روى له أبو داود والنسائي.

جاء ذكره بالقدر عن غير واحد:

فقال دحيم: «ثقة، إلا أنّه يُرمى بالقدر»[9].

---

(1) انظر: تهذيب الكمال، 248/28.

(2) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 280/8 (1282).

(3) معرفة الثقات، 286/2 (1754).

(4) الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، ص661.

(5) الميزان، 465/6 (8652).

(6) ابن ماجه: الأدب؛ بَاب المَدْحِ، 1232/2 (3743).

(7) التقريب، ص495 (رقم 7164). وترجمته في التهذيب، 566/6-567 (8425)؛ وتهذيب الكمال، 461/29.

(8) الكاشف، 323/2 (5854).

(9) تهذيب الكمال، 462/29.

وقال هشام بن عمّار: «ذاك يرى القدر»[1].

وعن أبي داود: «كان داعية في القدر، وضع كتابا يدعو فيه إلى قول القدر»[2].

وباقي الأقوال اختلفت فيه:

فقال أبو زرعة: «دمشقي ثقة»[3].

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث»[4].

وقال أبو داود: «ضرب أبو مسهر على حديث النعمان بن المنذر، فقال له يحيى بن معين: وفقك الله»[5]، والظاهر أنّه لأجل القدر[6].

وقال النسائي: «ليس بذاك القوي»[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[8].

فالحافظ توسّط بين هذه الأقوال في أن جعل النُّعْمَان بن المُنْذِر بمرتبة "صدوق"، مع إثبات رميه بالقدر، وإن كان قول الحافظ الذهبي أبلغ في وصفه بالقدر.

هذا، وقد روى له **أبو داود** حديثين:

الأوّل موقوف له حكم الرفع، قال:

حدثنا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ: ثنا محمد بن شُعَيْب، عن النُّعْمَانِ بن المُنْذِرِ، عن عَطَاءِ بن أبي رَبَاحٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «هل رُخِّصَ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّينَ على الدَّوَابِّ؟ قالت: لم يُرَخَّصْ لَهُنَّ في ذلك في شِدَّةٍ ولا رَخَاءٍ، قال مُحَمَّدٌ: هذا في المَكْتُوبَةِ»[9].

---

(1) حكاه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ، 231/2.

(2) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 220/2 (1663).

(3) الجرح، 447/8 (2055). وفي نسخة التهذيب المعتمدة: "قال أبو زرعة الدمشقي"، وإنما هو أبو زرعة الرازي، ولعلّه اللبس وقع بسبب كلمة "دمشقي".

(4) الطبقات، 462/7.

(5) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 220/2 (1663).

(6) قاله الذهبي في الميزان، 40/7 (9104).

(7) ذكر الحافظ أنّه قاله عقب حديثه في الحيض، ولم أجده في موضعه من المجتبى، 118/1 (204)، ولا الكبرى، 111/1 (212). انظر: التهذيب، 567/6.

(8) الثقات، 530/7 (11313).

(9) أبو داود: الصلاة؛ بَاب الفَرِيضَةِ على الرَّاحِلَةِ من عُذْرٍ، 09/2 (1228).

الثاني: حدثنا مُؤَمَّلُ بن الفَضْلِ: ثنا محمد بن شُعَيْب، عن النُّعْمَان، عن مَكْحُول، عن عَنْبَسَةَ بن أبي سُفْيَانَ، قال: قالت أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجُ النبي ﷺ: قال رسول اللَّهِ : «من حَافَظَ على أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قبل الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا، حَرُمَ على النَّارِ»[1].

قال أبو دَاوُد: «رَوَاهُ العَلاءُ بن الحرث، وَسُلَيْمَانُ بن مُوسَى، عن مَكْحُولٍ، بِإِسْنَادِهِ مثله».

ووجدت له عند **النسائي** حديثا واحدا مقرونا بغيره وله متابعات، قال:

أخبرنا الرَّبِيعُ بن سُلَيْمَانَ بن دَاوُدَ، قال: حدثنا عبد اللَّه بن يُوسُفَ، قال: حدثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، قال: أخبرني النُّعْمَانُ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وأبو مُعَيْدٍ، وهو حَفْصُ بن غَيْلانَ، عن الزُّهْرِيِّ قال: أخبرني عُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بْنْتُ عبد الرحمن، عن عَائِشَةَ قالت: «اسْتُحِيضَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ...» الحديث[2] في حكم الاستحاضة.

26. الهَيْثَم بن حُمَيْد الغَسَّاني، مولاهم، أبو أحمد، أو أبو الحارث (ت؟)[3].

قال الحافظ: «صَدُوق، رمي بالقدر»[4].

وقال الذهبي: «قال دحيم: كان أعلم الناس بقول مكحول، وقال أبوداود: ثقة قدري»[5].

روى له الأربعة.

جاء وصفه بالقدر عن اثنين:

عن أبي داود: «قدري، ثقة»[6].

وعن أبي مسهر: «كان ضعيفا قدريا»[7].

فالقولان متّفقان في كون الهَيْثَم بن حُمَيْد قدريّا، إلاّ أنّ الملاحظ مقارنة مع باقي الأقوال أنّ أبا مُسهِر قد تفرّد بتضعيفه، وقد ورد عنه قوله أيضا: «كان صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات، ولا من أهل الحفظ، وقد كنت أمسكت عن الحديث عنه؛ استضعفته»[8].

---

(1) أبو داود: الصلاة؛ بَاب الأَرْبَعِ قبل الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا، 23/2 (1269).

(2) النسائي: الطهارة؛ باب ذِكْرِ الاغْتِسَالِ من الحَيْضِ، 118/1 (204).

(3) قال الحافظ: «من السابعة»، أي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

(4) التقريب، ص508 (رقم 7362). وترجمته في التهذيب، 690/6-691 (8641)؛ وتهذيب الكمال، 370/30.

(5) الكاشف، 344/2 (6016).

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 220/1 (1662).

(7) تهذيب الكمال، 372/30.

(8) التهذيب، 691/6.

فمن الذين وثّقوه:

قول أحمد: «لا أعلم إلا خيرا»[1].

وقال ابن معين: «لا بأس به»[2]، وقال مرّة: «ثقة»[3].

وقال دحيم: «ثقة، أعلم الناس بحديث مكحول فيما أعلم»[4].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[5].

وقال الدارقطني عن إسناد فيه الهَيْثَم بن حُمَيْد: «كلهم ثقات»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

فقول الحافظ: «صَدُوق رمي بالقدر»[8]، بالنظر إلى من ضعّفه، أو إلى من لم يرتق به إلى مرتبة الوثاقة، وإن أمسك الحافظ الذهبي عن تحديد مرتبته بحكاية قولي كلّ من دحيم وأبي داود.

وقد روى له الأربعة أحاديث عدّة:

فروى له **أبو داود** ثمانية أحاديث:

الأوّل: حدثنا هَارُونُ بن مُحَمَّدِ بن بَكَّارٍ: ثنا مَرْوَانُ -يَعْنِي ابن مُحَمَّدٍ-: ثنا الْهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: ثنا العَلاءُ بن الحرث، عن حَرَامِ بن حَكِيمٍ، عن عَمِّهِ[9] «أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ما يَحِلُّ لي من امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ...» [10]، بمثل حديث معاوية بن صالح عن العلاء.

الثاني: حدثنا أبو تَوْبَةَ: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، عن يحيى بن الحرث، عن القَاسِمِ أبي عبد الرحمن، عن أبي أُمَامَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «من خرَجَ من بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إلى صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ...»[11] الحديث.

وأورد له شواهد في الباب عن أبي هريرة وغيره.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 53/3 (4129)؛ وثقات ابن شاهين، ص253 (1549).

(2) حكاه عنه الحسين بن الحسن الرازي. انظر: الجرح، 82/9 (334).

(3) التهذيب، 690/6.

(4) لم يذكره الحافظ في تهذيبه، مع أنّه في أصله تهذيب الكمال، 372/30.

(5) التهذيب، 690/6.

(6) السنن، 319/1 (09). وهو مما يُستدرك على التهذيبين!

(7) الثقات، 235/9 (16185).

(8) التقريب، ص508 (رقم 7362).

(9) واسمه عبد الله بن سعد.

(10) أبو داود: الطهارة؛ بَاب في الَمذْي، 55/1 (212).

(11) أبو داود: الصلاة؛ بَاب ما جاء في فَضْلِ الَمشْيِ إلى الصَّلاةِ، 153/1 (558).

الثالث: حدثنا الرَّبِيعُ بن سُلَيْمَانَ الأَزْدِيُّ: ثنا عبد اللَّه بن يُوسُفَ: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: أخبرني زَيْدُ بن وَاقِدٍ، عن مَكْحُولٍ، عن نَافِعِ بن مَحْمُودِ بن الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ: قال نَافِعٌ: أَبْطَأَ عُبَادَةُ بن الصَّامِتِ عن صَلاةِ الصُّبْحِ...» الحديث في الجهر بأمّ القرآن[1].

وهو حديث متابع لحديث مُحَمَّد بن إسحاق عن مَكْحُولٍ قبله.

الرابع: حدثنا أبو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بن نَافِعٍ: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، عن يحيى بن الحرث، عن القَاسِمِ بن عبد الرحمن، عن أبي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «صَلاةٌ في إِثْرِ صَلاةٍ لا لَغْوَ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ في عِلِّيِّينَ»[2].

وأورد له شواهد عن مُعَاذِ بن أَنَسٍ الجُهَنِيِّ وغيره.

الخامس: حدثنا مَحْمُودُ بن خَالد: ثنا مَرْوَانُ: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: أخبرنا العَلاءُ بن الحرث، عن مَكْحُولٍ، عن أبي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عن ثَوْبَانَ، عن النبي ﷺ قال: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ»[3].

قال أبو دَاوُد: «وَرَوَاهُ بن ثَوْبَانَ، عن أبيه، عن مَكْحُولٍ بإِسْنَاده مثله».

السادس: حدثنا محمد بن عُثْمَانَ التَّنُوخِيُّ أبو الجَمَاهِرِ: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: أخبرني العَلاءُ بن الحرث، عن القَاسِمِ بن عبد الرحمن، عن أبي أُمَامَةَ: أَنَّ رَجُلا قال: يا رَسُولَ اللَّهِ، ائْذَنْ لي في السِّيَاحَةِ، قال النبي ﷺ: «إِنَّ سِيَاحَةَ أُمَّتِي الجِهَادُ في سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى»[4]. وهو حديث الباب، وإنّما أورد له شواهد في الجهاد عموما.

السابع: حدثنا أبو تَوْبَةَ، عن الهَيْثَمِ بن حُمَيْدٍ، ح، وثنا خُشَيْشُ بن أَصْرَمَ: ثنا أبو عَاصِمٍ، جميعا، عن ثَوْرِ بن يَزِيدَ، عن نَصْرٍ الكِنَانِيِّ، عن رَجُلٍ، وقال أبو تَوْبَةَ: عن ثَوْرِ بن يَزِيدَ، عن شَيْخٍ من بَنِي سُلَيْمٍ، عن عُتْبَةَ بن عَبْدٍ السُّلَمِيِّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- أَنَّهُ سمع رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «لا تَقُصُّوا نَوَاصِيَ الخَيْلِ...» الحديث[5].

وهو حديث متابعة كما يظهر من إسناده.

الثامن: حدثنا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ السُّلَمِيُّ: ثنا مَرْوَانُ -يَعْنِي ابن مُحَمَّدٍ-: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: حدثني العَلاءُ بن الحرث: حدثني عَمْرُو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: «قَضَى رسول اللَّهِ ﷺ في العَيْنِ القَائِمَةِ السَّادَّةِ لِمَكَانِهَا بِثُلُثِ الدِّيَةِ»[6].

---

(1) أبو داود: الصلاة؛ بَاب من تَرَكَ القِرَاءَةَ في صَلاته بفَاتِحَة الكِتَاب، 217/1 (824).

(2) أبو داود: الصلاة؛ بَاب صَلاة الضُّحَى، 27/2 (1288).

(3) أبو داود: الصوم؛ بَاب في الصَّائِمِ يَحْتَجم، 309/2 (2371).

(4) أبو داود: الجهاد؛ بَاب في النَّهْيِ عن السِّيَاحَة، 05/3 (2486).

(5) أبو داود: الجهاد؛ بَاب في كراهة جَزِّ نَوَاصِي الخَيْلِ وَأَذْنَابِهَا، 22/3 (2542).

(6) أبو داود: الديات؛ بَاب دِيَاتِ الأَعْضَاء، 190/4 (4567).

وحديث عمرو بن شعيب الذي أورده قبلا إنّما هو في ديات الأعضاء، وأمّا في خصوص دية العين فلم يروه إلاّ من حديث الهَيْثَمِ بن حُمَيْدٍ، وسيأتي أنّه حديث النسائي الأخير في جزئه الأوّل[1].

وروى له **الترمذي** حديثا واحدا، قال:

حدثنا أبو بَكْرٍ محمد بن إسحاق البَغْدَادِيُّ: حدثنا عبد اللَّهِ بن يُوسُفَ التِّنِّيسِيُّ الشامي: حدثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: أخبرني العَلاءُ -هو ابن الحَارِثِ- عن القَاسِمِ أبي عبد الرحمن، عن عَنْبَسَةَ بن أبي سُفْيَانَ، قَالَ: سمعت أُخْتِي أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النبي ﷺ تَقُولُ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «من حَافَظَ على أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قبل الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَهُ الله على النَّارِ»[2].

قال الترمذي: «حسن صحيح غَرِيبٌ من هذا الوَجْهِ».

وهو متابع لحديث عبد اللَّهِ الشُّعَيْثِيِّ، عن عَنْبَسَةَ، قبله، الذي قال فيه الترمذي: «حَسَنٌ غَرِيبٌ».

أمّا **النسائي**، فأحصيت له عنده أربعة أحاديث:

الأول: أخبرنا الرَّبِيعُ بن سُلَيْمَانَ بن دَاوُدَ، قال: حدثنا عبد اللَّهِ بن يُوسُفَ، قال: حدثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، قال: أخبرني النُّعْمَانُ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وأبو مُعَيْدٍ، وهو حَفْصُ بن غَيْلانَ، عن الزُّهْرِيِّ، قال: أخبرني عُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بْنَتُ عبد الرحمن، عن عَائِشَةَ، قالت: «اسْتُحِيضَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ...» الحديث[3] في حكم الاستحاضة، وقد سبق في أحاديث النعمان بن المنذر[4].

الثاني: أخبرني عِمْرَانُ بن بَكَّارٍ، قال: حدثنا محمد بن المُبَارَكِ، قال: أَنْبَأَنَا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، عن العَلاءِ، وَأَبِي أَيُّوبَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد اللَّهِ بن عُمَرَ، قال: «صلى رسول اللَّهِ ﷺ صَلاةَ الخَوْفِ...»[5] الحديث.

وهو متابع لحديث سَعِيد بن عبد العَزِيزِ، عن الزُّهْرِيِّ قبله.

الثالث: أخبرنا الرَّبِيعُ بن سُلَيْمَانَ بن دَاوُدَ، قال: حدثنا عبد اللَّهِ بن يُوسُفَ، قال: حدثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، قال: حدثني أبو مُعَيْدٍ، عن الزُّهْرِيِّ، قال: حدثني عَطَاءُ بن يَزِيدَ أَنَّهُ سمع أَبَا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ يقول: الوِتْرُ حَقٌّ...» الحديث[6] في عدد ركعات الوتر.

---

(1) انظر ص459 (الحديث الرابع).

(2) الترمذي: أبواب الصلاة؛ بَاب ما جاء في الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، 292/2 (428).

(3) النسائي: الطهارة؛ باب ذِكْرِ الاغْتِسَالِ من الحَيْضِ، 118/1 (204).

(4) انظر ص455.

(5) النسائي: كِتَاب صَلَاة الخَوْف، 172/3 (1541).

(6) النسائي: قِيَام اللَّيْلِ وَتَطَوُّع النَّهَارِ؛ بَاب ذِكْرِ الِاخْتِلَافِ على الزُّهْرِيِّ في حديث أبي أَيُّوبَ في الوِتْرِ، 238/3 (1712).

وهو متابع لحديث الأَوْزَاعِي، عن الزُّهْري يرفعه.

الرابع: أخبرنا أَحْمَدُ بن إبراهيم بن مُحَمَّدٍ، قال: أَنْبَأَنَا بن عَائِذٍ، قال: حدثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ، قال: أخبرني العَلاءُ -وهو ابن الحَارِثِ- عن عَمْرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه «أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَضَى في العَيْنِ العَوْرَاءِ السَّادَّة لمَكَانِهَا إذا طُمِسَتْ بثُلُثِ دِيَتِهَا، وفي اليَدِ الشَّلاءِ إذا قُطِعَتْ بثُلُثِ دِيَتِهَا، وفي السِّنِّ السَّوْدَاءِ إذا نُزِعَتْ بثُلُثِ دِيَتِهَا»[1].

وهو حديث أبي داود في جزئه الأول، من طريق مَرْوَان بن مُحَمَّد، عن الهَيْثَم بن حُمَيْدٍ.

وله عند **ابن ماجه** ثلاثة أحاديث:

الأول: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ: ثنا المُعَلَّى بن مَنْصُورٍ، ح، وحدثنا عبد اللَّه بن أَحْمَدَ بن بَشِيرِ بن ذَكْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ: ثنا مَرْوَانُ بن مُحَمَّدٍ، قالا: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: ثنا العَلاءُ بن الحرث، عن مَكْحُولٍ، عن عَنْبَسَةَ بن أبي سُفْيَانَ، عن أُمِّ حَبِيبَةَ قالت: سمعت رَسُولَ اللَّه ﷺ يقول: «من مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»[2].

وهو شاهد لحديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، وجَابِرِ بن عبد اللَّه، وأبي أَيُّوب.

الثاني: حدثنا العَبَّاسُ بن الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ: ثنا مَرْوَانُ بن مُحَمَّدٍ: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: ثنا العَلاءُ بن الحَارِثِ، عن القَاسِمِ أبي عبد الرحمن، أَنَّهُ سمع مُعَاوِيَةَ بن أبي سُفْيَانَ على المِنْبَرِ يقول: كان رسول اللَّه ﷺ يقول على المِنْبَرِ قبل شَهْرِ رَمَضَانَ: «الصِّيَامُ يوم كَذَا وَكَذَا، وَنَحْنُ مُتَقَدِّمُونَ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَتَقَدَّمْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَتَأَخَّر»[3].

وهو شاهد في معنى حديثي عمّار أبي هريرة قبله.

الثالث: حدثنا العَبَّاسُ بن الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ: ثنا زَيْدُ بن يحيى بن عُبَيْدٍ الخُزَاعِيُّ: ثنا الهَيْثَمُ بن حُمَيْدٍ: ثنا أبو مُعَيْدٍ حَفْصُ بن غَيْلانَ الرُّعَيْنِيُّ، عن مَكْحُولٍ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ، قال: «قِيلَ: يا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى نَتْرُكُ الأَمْرَ بِالمَعْرُوف...» الحديث[4].

وهو شاهد لحديث أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ قبله.

فهذه أحاديث الهَيْثَم بن حُمَيْد كما أحصيتها من السنن، وهي في عمومها متابعات أو شواهد، وإن كان الملاحظ روايته عن العلاء بن الحارث، الذي رُمي بالقدر أيضا، وقد سبق دراسة ترجمته[5]، وهو ما يوحي بتأثّر هؤلاء الرواة بعضهم ببعض.

---

(1) النسائي: القسامة؛ العَيْن العَوْرَاءِ السَّادَّة لمَكَانِهَا إذا طُمِسَتْ، 55/8 (4840).

(2) ابن ماجه: الطهارة؛ بَاب الوُضُوءِ من مَسِّ الذَّكَرِ، 162/1 (481).

(3) ابن ماجه: الصيام؛ بَاب ما جاء في صِيَامِ يَوْمِ الشَّكِّ، 527/1 (1647).

(4) ابن ماجه: الفتن؛ بَاب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 105]، 1331/2 (4015).

(5) انظر ص429 (رقم 16).

27. الوَضِين[1] بن عَطَاء بن كِنَانة، أبوعبد الله، أو أبوكِنَانَة الخُزَاعِي الدِّمَشْقِي (ت156هـ).

قال الحافظ: «صَدُوق سيِّء الحفظ، ورمي بالقدر»[2].

وقال الذهبي: «ثقة، وبعضهم ضعّفه»[3].

روى له أبو داود وابن ماجه.

ذكره بالقدر أحمد، وأبو داود:

فقال أحمد: « ليس به بأس، كان يرى القدر»[4].

وعن أبي عبيد الآجري، عن أبي داود: «صالِح الحديث، قلت: هو قدري؟ قال: نعم»[5].

وباقي الأقوال اختلفت في درجة توثيقه:

فعن أحمد[6]، وابن معين[7]، ودحيم[8]: «ثقة».

وقال ابن معين في رواية: «لا بأس به»[9].

وقال الوليد بن مسلم: «كان صاحب خطب، و لم يكن في الحديث بذاك»[10].

وقال ابن سعد: «كان ضعيفا في الحديث»[11].

وقال الجوزجاني: «واهي الحديث»[12].

وقال أبوحاتم: «تعرف وتنكر»[13].

---

(1) ويقال: " وَضِين" من غير لام التعريف.

(2) التقريب، ص510 (رقم 7408). وترجمته في التهذيب، 6/717-718 (8693)؛ وتهذيب الكمال، 30/449.

(3) الكاشف، 2/349 (6050).

(4) العلل ومعرفة الرجال، 2/537 (3550).

(5) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 2/206 (1601).

(6) العلل ومعرفة الرجال، 3/115 (4480)؛ وثقات ابن شاهين، ص247 (1513).

(7) تهذيب الكمال، 30/451.

(8) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص43.

(9) هي رواية محمد بن عوف الطائي، انظر: الجرح، 9/50 (213).

(10) ضعفاء العقيلي، 4/329 (1936).

(11) الطبقات، 7/466.

(12) أحوال الرجال، ص168 (299).

(13) الجرح، 9/50 (213). وفي التهذيب، 6/717: "يعرف وينكر" على الغيبة.

وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: «غيره أوثق منه»[1].

وقال ابن قانع: «ضعيف»[2].

وقال ابن عدي: «ما أرى بأحاديثه بأسا»[3].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[4].

فلأجل هذا الاختلاف قال فيه الحافظ: «صَدُوق سيِّء الحفظ، ورمي بالقدر»[5]، وإن خالفه الحافظ الذهبي وقال: «ثقة»، مع ذكر تضعيفه من قِبَل بعضهم.

وقد انتُقد الوَضِين بسبب حديثه الذي رواه أبو داود، قال:

حدثنا حَيْوَةُ بن شُرَيْحٍ الحِمْصِيُّ في آخَرِينَ، قالوا: ثنا بَقِيَّةُ، عن الوَضِينِ بن عَطَاءٍ، عن مَحْفُوظِ بن عَلْقَمَةَ، عن عبد الرحمن بن عَائِذٍ، عن عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ ﵁، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ «وِكَاءُ السَّهِ العَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»[6].

فقد عدّ الساجي هذا الحديث منكرا غير محفوظ، ثم قال: «رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب "السنن"، ولا أراه ذكره فيه إلا وهو عنده صحيح»[7].

وروى له **ابن ماجه** حديثين:

الأول: حدثنا العَبَّاسُ بن الوَلِيدِ، وَأَحْمَدُ بن الأَزْهَرِ، قالا: ثنا مَرْوَانُ بن مُحَمَّدٍ: ثنا يَزِيدُ بن السِّمْطِ: ثنا الوَضِينُ بن عَطَاءٍ، عن مَحْفُوظِ بن عَلْقَمَةَ، عن سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَقَلَبَ جُبَّةَ صُوفٍ كانت عليه، فَمَسَحَ بها وَجْهَه»[8].

وله شواهد عن ابن عباس وغيره.

الثاني: حدثنا محمد بن المُصَفَّى الحِمْصِيُّ: ثنا بَقِيَّةُ عن الوَضِينِ بن عَطَاءٍ، عن مَحْفُوظِ بن عَلْقَمَةَ، عن عبد الرحمن بن عَائِذٍ الأَزْدِيِّ، عن عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «العَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»[9].

---

(1) تاريخ بغداد، 512/13.

(2) التهذيب، 717/6.

(3) الكامل، 88/7 (2012).

(4) الثقات، 564/7 (11490).

(5) التقريب، ص510 (رقم 7408).

(6) أبو داود: الطهارة؛ بَاب الوُضُوءِ من النَّوْمِ، 52/1 (203).

(7) التهذيب، 718/6.

(8) ابن ماجه: الطهارة؛ بَاب المِنْدِيلِ بَعْدَ الوُضُوءِ وَبَعْدَ الغُسْلِ، 158/1 (468).

(9) ابن ماجه: الطهارة؛ بَاب الوُضُوءِ من النَّوْمِ، 161/1 (477)؛ واللِّباس؛ بَاب لُبْسِ الصُّوفِ، 1180/2 (3564).

وهو حديث أبي داود المنتقَد، وله شواهد.

فهؤلاء الرواة الذين رموا بالقدر مع أحاديثهم من مرتبة "صدوق" عند الحافظ، وهم الرواة المختلف فيهم، وبدعة "القدر" وإن اعتبرت بدعة خفيفة، إلاّ أنّ البعض تورّع عن الرواية عمّن رموا بها، والذين اعتمدوا مروياتهم إنّما نظروا إلى صدقهم وتثبّتهم في الرواية، وربّما أخرجوا لهم ما تفرّدوا به على قلّته، وإلاّ فعامّة مروياتهم إمّا لها متابعات، أو شواهد، وهي ميزة أغلب الرواة ممّن رموا بالبدعة، وغيرهم.

وفيما يلي المبحث الثالث والرواة الذين رموا بالإرجاء.

المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالإرجاء

وهم تسعة عشرة (19) راويا، أحدهم رمي بالإرجاء والنصب وهو رقم 5: خَالِد بن سَلَمَة، المعروف بالفَأْفَاء.

7. إبْرَاهِيم بن يُوسُف بن مَيْمُون البَاهِــلِي، البَلْخِي، المَاكِــيَاني (ت240هــ؟).

قال الحافظ: «صدوق، نَقَمُوا عليه الإرجاء»[1].

وقال الذهبي: «وثقه النسائي»[2].

روى له النسائي.

ورد عنه أنّه كان مرجئا، وورد غير ذلك، وبيانه فيما حكاه ابن حبان في ثقاته، قال: «كان ظاهر مذهبه الإرجاء، واعتقاده في الباطن السنة، سمعت أحمد بن محمد بن الفضل يقول: سمعت محمد بن داود الفوعي[3] يقول: حلفت أن لا أكتب إلا ممن يقول: الإيمان قول وعمل، فأتيت إبْرَاهِيم بن يُوسُف، فأخبرته، فقال: اكتب عني؛ فإني أقول: الإيمان قول وعمل»[4].

ووردت بالمقابل قصّة أخرى، ذكرها الحافظ أبو يعلى الخليلي، قال: «روى عن مالك حديثه: عن نافع، عن ابن عمر: "كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام"[5]، ولم يسمع منه غيره، وذلك أنه دخل عليه ليسمع منه وقتيبة حاضر، فقال لمالك: إن هذا يرى الإرجاء، فأمر أن يقام من المجلس، ولم يسمع منه غير هذا الحديث، ووقع له بهذا مع قتيبة عداوة»[6].

---

(1) التقريب، ص35 (رقم 275). وترجمته في التهذيب، 174/1 (335)؛ وتهذيب الكمال، 251/2.

(2) الكاشف، 228/1 (226).

(3) كذا بالعين المهملة، وهي بالغين المعجمة في التهذيبين، وقد حدث تخليط في هذه النسبة، حكاه الدكتور بشار عواد معروف في تهذيب الكمال، 253/2 (حاشية 03)، ورجّح الدكتور أنّها بالغين المعجمة: نسبة إلى "فاغ"، قرية من قرى سمرقند، نسب إليها السمعاني بعض الرواة، وقال فيهم "فاغي". قلت: لم يجزم السمعاني بأنّ فاغ قرية من قرى سمرقند، وإنّما قال: «فيما أظن». انظر الأنساب، 341/4. وفي هامش الثقات: في معجم البلدان البلدان، الفوعة بالضم: وهي قرية كبيرة من نواحي حلب. انظر: معجم البلدان، 280/4. ولعلّ الأرجح ما جاء في هامش الثقات، وأنّ العلم المذكور هو "الفوعي" بالعين المهملة، لأنّ النسبة إلى "فاغ" التي رجّحها الدكتور بشار "فاغي"، بالألف، وليست الواو التي توافق "الفوعي" بالعين المهملة. هذا وقد بحثت لمحمد بن داود المذكور عن ترجمة فلم أجدها، والله أعلم!

(4) الثقات، 76/8 (12315).

(5) أخرجه من غير طريق مالك: مسلم: الأشربة؛ باب بيان أن كل مسكر خمر، 1587/3، 1588 (2003).

(6) هكذا نقل الحافظ كلام الخليلي في التهذيب، 174/1، والقصة كما في الإرشاد، 277/1 (127): «دخل على مالك بن أنس، فقام قتيبة بن سعيد البلخي، فقال: هذا رجل يرى رأي العراقيين في الإرجاء، فأمر مالك أن يخرج، ويؤخذ بيده»، وذكر الحديث الواحد الذي يرويه عنه، وما حدث بين إبْرَاهِيم وقتيبة من إخراج هذا الأخير من بَلْخ.

والتوفيق بين الروايتين: إمّا أنّ إبْرَاهِيم بن يُوسُف لم يكن يَـعُدّ ما كان عليه إرجاء، وذلك أنّه تفقّه على مذهب أهل الرأي، فقد قال الحافظ: «قرأت بخط الذهبي: لزم أبا يوسف حتى برع في الفقه»[1]، فربما حمل معتقدهم في أنّ أصل مسمّى الإيمان التصديق والإقرار، وأنّ العمل متأخّر عنه، لا على معنى أنّه غير لازم له، وإمّا أنّه رجع عن هذا المذهب في آخر أمره، واستقرّ على أنّ الإيمان قول وعمل.

هذا، وقد اختلف فيه:

فقال الدارقطني: «ذكرته لعَليك الرازي[2]، فقال: ثقة ثقة»[3].

وقال النسائي: «ثقة»[4].

لكن قال أبو حاتِم: «لا يشتغل به»[5].

وردّه الذهبي بقوله: «هذا تحامل لأجل الإرجاء الذي فيه»[6]، واحتجّ له بما حكاه ابن حبان من أنّ ظاهره الإرجاء، وباطنه السنة.

ولذلك اكتفى بالإشارة إلى توثيق النسائي له، وجعله الحافظ من مرتبة "صدوق"، اعتدادا بمن نقم عليه الإرجاء، أو أنّ أقلّ أحواله الصدق.

8. بِشْر بن محَمّد السَّخْتِيَاني، أبو محَمّد المرْوَزِي (ت224هـ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء»[7].

و لم يذكر الذهبي مرتبته عنده في "الكاشف"[8].

روى له البخاري، وهو شيخه.

---

(1) التهذيب، 174/1.

(2) بفتح العين، واسمه علي بن سعيد بن بشير الرازي (ت299هـ)، قال الحافظ: «حافظ رحال جوال، قال الدارقطني ليس بذاك تفرد بأشياء». لسان الميزان، 231/4 (615) . وفي سؤالات حمزة للدارقطني، ص244-245، ما نصّه: «سألت الدارقطني عن عَليك الرازي، فقال: ليس في حديثه كذاك، فإنما سمعت بمصر أنه كان والي قرية، وكان يطالبهم بالخراج، فما كانوا يعطونه، قال: فجمع الخنازير في المسجد، فقلت له: إنما أسأل كيف هو في الحديث؟ فقال: قد حدّث بأحاديث لم يتابع عليها، ثم قال: في نفس منه، وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر، وأشار بيده، وقال: هو كذا وكذا، كأنه ليس هو بثقة».

(3) إكمال مغلطاي، 327/1 (321).

(4) السنن الكبرى، 153/6 (10428).

(5) الجرح، 148/2 (488).

(6) الميزان، 206/1 (258).

(7) التقريب، ص63 (رقم 701). وترجمته في التهذيب، 429/1 (843)؛ وتهذيب الكمال، 145/4.

(8) الكاشف، 269/1 (592).

لم يأت ذكره إلاّ على لسان ابن حبان؛ حيث ذكره في كتابه "الثقات"، وقال: «كان مرجئا»[1].

ورواية البخاري لِبِشْر بن مُحَمّد في الصحيح، قرينة على وثاقته، فالله أعلم من أين حكم عليه الحافظ بأنّه "صدوق"، وليس: ثقة! وهذا بخلاف الإمام الذهبي الذي توقّف فيه، وكأنّه لم يتبيَّن حالَه!

9. حَفْص بن عَبْد الرَّحْمَن بن عُمَر، أبو عُمَر البَلْخِيّ، الفقيه النيسابوري، قاضيها (ت199هـ).

قال الحافظ: «صدوق عابد، رمي بالإرجاء»[2].

وقال الذهبي: «صدوق، قال الحاكم: هو أفقه أصحاب أبي حنيفة الخراسانيين»[3].

روى له النسائي.

جاء ذكره بالإرجاء في أكثر من مصدر:

فعن أبي داود: «خراساني مرجئ، ولكنه صدوق»[4].

وذكره ابن حبان في " الثقات"، وقال: «كان مرجئا»[5].

وقال الحاكم: «ثقة، إلا أن البخاري نقم عليه الإرجاء»[6].

وهذه العلّة التي ذكرها الحاكم في عدم رواية البخاري عن حَفْص بن عَبْد الرَّحْمَن تبدو غير وجيهة، لأن البخاري قد روى عن محدّثين رموا بالإرجاء، لاسيما وأنّه كان عابدا، ومن أفقه أصحاب أبي حنيفة كما حكى عنه ذلك بلديه الإمام الحاكم.

ولعلّه قُصد بإرجائه، أنّه كان على مذهب أهل الرأي في عدم إدخال العمل في أصل مسمّى الإيمان.

هذا، وقد جاءت أغلب الأقوال بوصفه صدوقا، وهو ما أثبته الحافظ، وكذا الذهبي:

فقال أبو حاتِم: «صدوق، وهو مضطرب الحديث»[7].

وقال النسائي: «صدوق»[8].

وقال الدارقطني: «صالح»[1].

---

(1) الثقات، 144/8 (12658). وترجم له في الجرح، 364/2 (1402)، ولم يسق فيه كلام أحد من العلماء!

(2) التقريب، ص112 (رقم 1410). وترجمته في التهذيب، 144/2-145 (1670)؛ وتهذيب الكمال، 22/7.

(3) الكاشف، 341/1 (1150).

(4) التهذيب، 145/2. وليس هو في سؤالات الآجري.

(5) الثقات، 199/8 (12970).

(6) التهذيب، 145/2.

(7) الجرح، 176/3 (758).

(8) التهذيب، 144/2.

وقال الخليلي: «مشهور، روى عنه شيوخ نيسابو ر، تعرف وتنكر»[2].

وقال السليماني: «فيه نظر»[3].

10. حَمَّــاد بن أبي سُلَــيْمان، مُسْلِم، الأشْــعَرِي، مَوْلاَهُم، أبو إِسْمَاعِيل الكُوفي (ت120هـ؟).

قال الحافظ: «فقيه صدوق، له أوهام، ورمي بالإرجاء»[4].

وقال الذهبي: «الفقيه، ثقة، إمام، مجتهد، كريم، جواد، قال أبو إسحاق الشيباني: هو أفقه من الشعبي، قلت: لكن الشعبي أثبت من»[5].

روى له الجماعة إلاّ البخاري.

ذكره بالإرجاء عدّة:

فقال أحمد: «كان يرى الإرجاء»[6].

وقال ابن معين: «ثقة، وكان مرجئا»[7].

ونقل ابن أبي حاتِم الرازي عن أبي عبد الرحمن المقرئ، قال: «حدثنا ورقاء، عن مغيرة، قال: لما مات إبراهيم جلس الحكم وأصحابه إلى حماد، حتى أحدث ما أحدث، قال المقرئ: يعني الإرجاء»[8].

وقال النسائي: «ثقة، إلا أنه مرجئ»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «يخطئ، وكان مرجئا، وكان لا يقول بخلق القرآن، وينكر على من يقوله»[10].

ونُقل عن الأعمش أنه كان يلقى حمادا حين تكلم في الإرجاء، فلم يكن يسلم عليه، وكان يقول: «كان غير ثقة»[11]، قال أبو أحمد الحاكم: «وكان الأعمش سيّئ الرأي فيه»[1].

---

(1) المصدر نفسه، 145/2.

(2) الإرشاد، 944/3 (873).

(3) التهذيب، 145/2.

(4) التقريب، ص118 (رقم 1500). وترجمته في التهذيب، 2/200-202 (1773)؛ وتهذيب الكمال، 269/7.

(5) الكاشف، 349/1 (1221).

(6) سؤالات أبي داود، ص290 (338)؛ وعلل الحديث ومعرفة الرجال، ص190 (127).

(7) رواية ابن أبي مريم، انظر: الكامل، 237/2 (413). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(8) الجرح، 146/3 (642).

(9) التهذيب، 201/2.

(10) الثقات، 4/159-160 (2273).

(11) التهذيب، 201/2.

وقال ابن سعد: «كان ضعيفا في الحديث، واختلط في آخر أمره، وكان مرجئا، وكان كثير الحديث»[2].

فهذه الأقوال وغيرها، تُجمع على أنّ حَمَّـــاد بن أبي سُلَـــيْمان كان من أفقه الناس، إلاّ أنّ الحديث لم يكن من صنعته، ولذلك كانت عنده أغلاط، وما رمي به من إرجاء قد يكون ما كان عليه أهل الرأي من تأخير العمل عن القول والإقرار في الإيمان، وإلاّ فقد كان ورعا تقيا، جوادا كريما.

وقد وثّقه بعضهم، كابن معين[3]، والعِجْلي[4].

وعن شعبة: «كان صدوق اللسان»[5].

وقال أحمد: «مقارب الحديث، ما روى عنه سفيان وشعبة والقدماء»[6]، وقال مرّة: «ثقة»[7].

وقال أبو حاتِم: «صدوق، لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش»[8].

وقال الذهلي: «كثير الخطأ والوهم»[9].

ولخّص ابن عدي العبارة فيه، قال: «وحَمَّـــاد بن أبي سُلَـــيْمان كثير الرواية، خاصة عن إبراهيم [أي النخعي]، ورأى إبراهيم، ويحدث عن أبي وائل، وعن غيرهما بحديث صالح ، ويقع في حديثه إفرادات وغرائب، وهو متماسك في الحديث، لا بأس به»[10].

ومع رواية مسلم لحَمَّـــاد بن أبي سُلَـــيْمان وإن كان مقرونا بغيره، فقد جاء قول الحافظ: «فقيه صدوق، له أوهام، ورمي بالإرجاء»[11]، من أعدل الأقوال فيه، وهذا بخلاف الإمام الذهبي الذي عدّه إماما ثقة، ولعلّه قصد في الفقه والأحكام، وقد أوضح في ميزانه أنّه تُكلِّم فيه للإرجاء[12].

---

(1) المصدر نفسه، 201/2.

(2) الطبقات الكبرى، 333/6.

(3) ثقات ان شاهين، ص66 (240)؛ وهي رواية إسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 147/3.

(4) معرفة الثقات، 320/1 (355).

(5) الجرح، 147/3.

(6) سؤالات أبي داود، ص291 (338).

(7) علل الحديث ومعرفة الرجال، ص68 (121).

(8) الجرح، 147/3.

(9) التهذيب، 202/2.

(10) الكامل، 238/2 (413).

(11) التقريب، ص118 (رقم 1500).

(12) الميزان، 365/2. قال الذهبي: «ولولا ذكر ابن عدي له في كاملة لما أوردته».

11. خَالِد بن سَلَمَة بن العَاص بن هِشَام بن المُغِيرَة، المَخْــزُومي، الكوفي، المعروف بالفَأْفَاء[1]، أصله مدني (قتل سنة 132هــ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء، وبالنصب»[2].

وقال الذهبي: «ثقة»[3].

روى له الجماعة إلاّ البخاري.

جاء ذكره بالإرجاء وبالنصب معا عن جرير الضبّي[4]، قال: «كان رأسا في المرجئة، وكان يُبغض عليا»[5].

فهذا هو مُعتمد الحافظ في إثبات الإرجاء والنصب، أمّا الإرجاء فلم يرد ما يُفسّره، وأمّا النصب، فالذي نُقل عن خَالِد بن سَلَمَة أنّه كان مواليا لبني أميّة، ولذلك قُتل مع دخول بني العبّاس[6]، وقد قال ابن المديني: «قُــتل مظلوما»[7]، وليس في هذا دلالة قاطعة على أنّه كان ناصبيّا، والحافظ الذهبي لم يُشر لا إلى هذه البدعة، ولا إلى تلك، وإن كان قال في "المغني": «وُثِّق، وهو مرجئ، فيه نصب»[8]، لاسيما وقد وثّقه جماعة كأحمد[9]، وابن معين[10]، ويعقوب بن شيبة، وابن عمّار[11]، وابن المديني، والنسائي[12].

وقال أبو حاتِم: «شيخ يكتب حديثه»[13].

---

(1) ويقال أيضا: " الفأفأ". قال السمعاني: «هذا الاسم لمن ينعقد لسانه وقت الكلام»، وذكر خَالِد بن سَلَمَة ضمن من اشتهر بهذا الاسم، وقال: «كان ثقة». الأنساب، 341/4-342.

(2) التقريب، ص128 (رقم 1641). وترجمته في التهذيب، 273/2-274 (1940)؛ وتهذيب الكمال، 83/8.

(3) الكاشف، 365/1 (1327).

(4) جَرِير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّــبِّي، أبو عبد الله الرازي، القاضي، قال الحافظ: «ثقة، صحيح الكتاب»، توفي سنة 188هــ، وروى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال، 540/4 (918)؛ والتقريب، ص78 (916).

(5) الكامل، 21/3 (584)؛ وتاريخ ابن عساكر، 92/16.

(6) قال ابن سعد: «هرب من الكوفة لما ظهرت دعوة بني العباس إلى واسط، فقتل مع ابن هبيرة، يقولون إن أبا جعفر قطع لسانه، ثم قتله، وله عقب بالكوفة». الطبقات، 347/6.

(7) التهذيب، 274/2.

(8) المغني، 202/1 (1847). ونقل كلام جرير في الميزان، 412/2 (2429).

(9) العلل ومعرفة الرجال، 482/2 (3176).

(10) الجرح، 334/3 (1505)؛ و تاريخ ابن عساكر، 91/16.

(11) تاريخ ابن عساكر، 91/16.

(12) التهذيب، 274/2.

(13) رواية إسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 334/3 (1505).

وقال ابن عدي: «هو في عداد من يجمع حديثه، ولا أرى برواياته بأسا»[1].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[2].

وروى له مسلم في الصحيح، وإن كان حديثا واحدا[3]، فحقّ الحافظ أن يقول فيه: "ثقة"، وليس "صدوق"!

12. خُصَيْف بن عَبْد الرَّحمَن الجَزَرِي، أبُو عَوْن (ت137هـ؟).

قال الحافظ: «صدوق، سيّء الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء»[4].

وقال الذهبي: «صدوق، سيِّء الحِفْظ، ضّعَّفَه أحمد»[5].

روى له الأربعة.

لم يذكره بالإرجاء سوى جرير بن عبد الحميد الضبي، قال: «كان خُصَيْف متمكنا في الإرجاء، يتكلّم فيه»[6].

قلت: وكونه كذلك، لا يعني أنّه كان ينتحله، أو يقول به، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يبيِّن نوع الإرجاء الذي كان يتكلّم فيه، ويُحمل على أنّه تأخير العمل عن القول والإقرار في أصل مسمّى الإيمان.

وقد اختُلف في خُصَيْف هذا:

فوثّقه جماعة: كابن معين[7] في رواية، وأبي زرعة[8]، والعِجْلي[9]، ، وابن سعد[10].

---

(1) الكامل، 22/3.

(2) الثقات، 204/4 (2505)، 255/6 (7611).

(3) رواه عنه، عن الْبَهِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ، قالت: «كان النبي ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ على كل أَحْيَانِهِ». مسلم: الحيض؛ بَاب ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى في حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا، 282/1 (373). وقد صحّحه الخاري. انظر: علل الترمذي، ص359 (669).

(4) التقريب، ص133 (رقم 1718). وترجمته في التهذيب، 2/315-316 (2034)؛ وتهذيب الكمال، 257/8.

(5) الكاشف، 373/1 (1389).

(6) التهذيب، 316/2. وعبارته في الكامل، 69/3 (619): «كان خُصَيْف الجزري يتكلم في الإرجاء»، وفي ضعفاء العقيلي، 32/2 (453): «كان خُصَيْف متمكنا في الإرجاء».

(7) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص83 (251).

(8) الجرح، 403/3 (1848). ولم يذكره في التهذيب، مع أنّه موجود في الأصل!

(9) معرفة الثقات، 335/1 (408). ولم يذكره في التهذيب، مع أنّه موجود في الأصل أيضا!

(10) الطبقات الكبرى، 482/7.

وضعّفه آخرون: كأحمد[1]، ويحيى بن سعيد[2]، والنسائي في موضع[3]، والأزدي[4]، وقال فيه أبو حاتِم: «صالِح، يخلط، وتُكلم في سوء حفظه»[5].

ولخص ابن عدي العبارة فيه، قال: «له نسخ وأحاديث كثيرة، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه، وبرواياته»[6].

وذكره ابن حبان في "المجروحين"، وبسط القول فيه، قال: «تركه جماعة من أئمّتنا، واحتجّ به جماعة آخرون، وكان شيخا صالِحا، فقيها، عابدا، إلا أنه كان يخطئ كثيرا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات[7]، وهو ممن أستخير الله فيه»[8].

وعليه حكم الحافظ بأنه "صدوق"، مع إثبات سوء حفظه، تبعا للذهبي، وإن كان الذهبي لم يشر إلى انتحاله مذهب الإرجاء، كعادته مع أغلب الرواة.

13. خَلاَّد بن يَحْــيَى بن صَفْــوَان السَّلِمِيُّ، أبو مُحَمَّد الكُوفي، نزيل مكّة (ت213 أو 217هــ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري»[9].

وقال الذهبي: «ثقة يهِم»[10].

روى له البخاري وأبو داود والترمذي.

رماه بالإرجاء أحمد، قال: «ثقة، أو صدوق، ولكن كان يرى شيئا من الإرجاء»[11].

وباقي الأقوال جاءت بتوثيقه في أغلبها:

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، 484/2 (3187)، 118/3 (4499)، 214/3 (4926)؛ وهي رواية أبي طالب، انظر: الجرح، 403/3 (1848).

(2) الجرح، 403/3 (1848).

(3) الضعفاء والمتروكين، ص37 (177).

(4) التهذيب، 316/2.

(5) الجرح، 403/3 (1848).

(6) الكامل، 72/3 (619).

(7) هذه العبارة لم ينقلها الحافظ في التهذيب ضمن قول ابن حبان!

(8) المجروحين، 283/1 (315).

(9) التقريب، ص136 (رقم 1766). وترجمته في التهذيب، 343/2 (2090) ؛ وتهذيب الكمال، 359/8.

(10) الكاشف، 377/1 (1423).

(11) التهذيب، 343/2. ولم أجده في مظانّه!

فقال الدارقطني[1]، والعِجْلي[2]، والخليلي[3]: «ثقة»، زاد الخليلي: «إمام».

وقال ابن نمير: «صدوق، إلا أن في حديثه غلطا قليلا»[4].

وقال أبو حاتِم: «ليس بذاك المعروف، محلّه الصدق»[5].

وقال أبو داود: «ليس به بأس»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

فجعل الحافظ خَلَّاد بن يَحْـــيَى من مرتبة "صدوق" هو أخذ بأقلّ الأقوال فيه، وإلاّ فحقّه أن يقال فيه: «ثقة»، كما فعل الذهبي الذي لم يشر إلى إرجائه، ولا نقل ذلك في "الميزان"[8]، لاسيما وقد وثّقه تلميذه البخاري أيضا بروايته له في الصحيح!

14. سَعِيد بن سَالِم القَدَّاح، أبو عُثْـــمَان المَكِّي، أصله من خراسان أو الكوفة (ت؟)[9].

قال الحافظ: «صدوق يهِم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيها»[10].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتِم: محلّه الصدق، وقال أبو داود: صدوق، يذهب إلى الإرجاء»[11].

روى له أبو داود والنسائي.

رماه بالإرجاء غير واحد:

فقال البخاري: «كان يرى الإرجاء»[12].

---

(1) سؤالات الحاكم، ص202 (312). قال الدارقطني: «إنما أخطأ في حديث واحد: حديث الثوري، عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر: [لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير من أن يمتلئ شعرا]، فرفعه وأوقفه الناس». قال الحافظ معتذرا: «إنما أخرج له البخاري أحاديث يسيرة غير هذا». هدي الساري، ص401.

(2) معرفة الثقات، 337/1 (415).

(3) الإرشاد، 356/1.

(4) نقله في الجرح، 368/3 (1675).

(5) المصدر نفسه، 368/3 (1675).

(6) التهذيب، 343/2. وليس هو في سؤالات الآجري!

(7) الثقات، 229/8 (13156).

(8) الميزان، 446/2 (2529).

(9) هو من كبار التاسعة، وقول الحافظ: «من التاسعة»، أي: «الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق».

(10) التقريب، ص176 (رقم 2315). وترجمته في التهذيب، 645/2 (2726) ؛ وتهذيب الكمال، 454/10.

(11) الكاشف، 436/1 (1892).

(12) التاريخ الكبير، 482/3 (1611)؛ والضعفاء الصغير، ص50 (136).

وقال محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ: «كان مرجئا، وقد كتبت عنه»[1].

وقال أبو داود: «صدوق، يذهب إلى الإرجاء»[2].

وقال يعقوب الفسوي: «كان له رأي سوء، وكان داعية، مرغوب عن حديثه وروايته»[3].

وقال العِجْلي: «كان يرى الإرجاء، وليس بحجة»[4].

وكذا قال ابن حبان: «كان يرى الإرجاء، وكان يهِم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة، حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به»[5].

وقال العقيلي: «كان يغلو في الإرجاء»[6]، ونقل هذه القصة عن سَعِيد بن سَالِم أنّه قال لابن عجلان: «أرأيت إن أنا لم أرفع الأذى عن الطريق، أكون ناقص الإيمان؟! فقال ابن عجلان: من يعرف هذا؟! هذا مرجئ!»[7].

فإذا صحّ هذا النقل، يكون معنى الإرجاء الذي ينتحله القَدَّاح ما كان عليه أهل الرأي، من أنّ العمل لا يدخل في أصل مسمّى الإيمان، وعليه فالإيمان لا يزيد ولا ينقص.

والحافظ لم يُثبت أنّه كان داعية، أو غاليا في الإرجاء، ولعلّه قصد فقط أنّه تُكلّم فيه للإرجاء، كما نقل الذهبي عن أبي داود ما يشير إلى مذهبه.

هذا، وقد اختلفت فيه أقوال العلماء:

فوثّقه ابن معين مرّة[8]، وقال مرّة: «ليس به بأس»[9]، وقال أخرى: «ليس بشيء»[10].

قال عثمان الدارمي: «ليس بذاك في الحديث»[11].

وقال علي بن المديني: «كان ثقة، ولم يكن بالقويّ»[12].

---

(1) ضعفاء العقيلي، 108/2 (579).

(2) التهذيب، 645/2. وليس هو في سؤالات الآجري!

(3) المعرفة والتاريخ، 158/3.

(4) معرفة الثقات، 399/1 (592).

(5) المجروحين، 320/1 (394).

(6) كذا نقله الحافظ في التهذيب، 645/2، ولم أجده في ضعفاء العقيلي!

(7) ضعفاء العقيلي، 108/2 (579).

(8) تاريخ الدوري، 85/4 (3261)؛ وتاريخ الدارمي، ص117 (363).

(9) تاريخ الدوري، 82/3 (343).

(10) نقله ابن حبان من رواية جعفر بن أبان عنه. انظر: المجروحين، 320/1 (394).

(11) تاريخ الدارمي، ص118 (364).

(12) سؤالات ابن أبي شيبة، ص115 (133). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

وقال أبو زرعة: «هو عندي إلى الصدق ما هو»[1].

وقال أبو حاتِم: «محلّه الصدق»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[3]. وقال الساجي: «ضعيف»[4].

ولخّص ابن عدي العبارة فيه، قال: «حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، وهو عندى صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث»[5].

15. طَـلْق بن حَبِيب العَـنَـزِي، البصري (ت بعد 90هـ).

قال الحافظ: «صدوق، عابِد، رمي بالإرجاء»[6].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتِم: صدوق، يرى الإرجاء»[7].

روى له الجماعة سوى البخاري.

لم تختلف الأقوال في أنّ طَـلْق بن حَبِيب كان من العبّاد، وأنّه طُلب فيمن طُلب مع سعيد بن جبير أيّام الحجّاج، كما لم تختلف في أنّه كان يرى الإرجاء:

فقال أبو حاتِم: «صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء»[8].

وقال حماد بن زيد، عن أيوب: «ما رأيت أحدا أعبد من طَـلْق بن حَبِيب، فرآني سعيد بن جبير جالسا معه، فقال: ألم أرك مع طَلْق؟ لا تجالس طَلْقا، قال حماد: وكان يرى الإرجاء، وهو صدوق في الحديث»[9].

وقال أبو زرعة: «ثقة، لكن كان يرى رأي الإرجاء»[10].

وقال ابن سعد: «كان مرجئا، وكان ثقة إن شاء الله»[1].

---

(1) الجرح، 31/4 (128).

(2) المصدر نفسه، 31/4 (128).

(3) التهذيب، 645/2.

(4) المصدر نفسه، 645/2.

(5) الكامل، 398/3 (823).

(6) التقريب، ص225 (رقم 3040). وترجمته في التهذيب، 307/3-308 (3533) ؛ وتهذيب الكمال، 451/13.

(7) الكاشف، 515/1 (2486).

(8) الجرح، 490/4 (2157).

(9) التاريخ الكبير، 359/4 (3138)؛ والضعفاء الصغير، ص62 (179). وقد نقله الحافظ باختصار. انظر: التهذيب، 307/3؛ وهو في طبقات ابن سعد، 227/7.

(10) الجرح، 491/4 (2157).

وقال الأزدي: «كان داعية إلى مذهبه، تركوه»[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان مرجئا عابدا»[3].

ووثّقه العِجْلي من غير إشارة إلى مذهبه، قال: «ثقة، كان من أعبد أهل زمانه»[4].

والملاحظ هو مبالغة الأزدي في جرح طَــلْق بن حَبِيب، وسوء رأيه فيه، فإن سلّمنا بأنّه كان داعية، ولم يرد ذلك عن غيره، فلا يُسلَّم له أنّه متروك، وإلاّ فكيف يوثّقه جهابذة علماء الحديث، ويروي عنه مسلم في الصحيح، وباقي الأربعة؟!

والحافظ لم يُشر إلى أنّه كان داعية، مع أنّه نقل كلام الأزدي، ولم يُعلّق عليه أيضا! وحكى الذهبي قول أبي حاتم، وقال عنه في "المغني": «العابد، من جِلَّة التابعين، إلاّ أنّه كان يرى الإرجاء»[5]، وقال في "الميزان": «العابِد، من صلحاء التابعين، إلا أنه كان يرى الإرجاء»[6].

16. عَاصِم بن كُلَيْب بن شِهَاب بن المَجْــنُون، الجَرْمِــي، الكُوفي (ت؟13هــ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء»[7].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتِم: صالِح، وقال أبو داود: كان أفضل أهل زمانه، كان من العُبّاد، قال شريك: مرجئ»[8].

روى له الجماعة سوى البخاري.

جاء ذكره بالإرجاء مرّة بالجزم، ومرّة على الشك:

فعن شريك بن عبد الله النخعي: «كان مرجئا»[9].

وعن يحيى: قال جرير: «كان مرجئا»[10]. وسئل أبو داود: كان مرجئا؟ قال: «لا أدري»[11].

وباقي الأقوال إنّما هي في توثيقه:

---

(1) الطبقات الكبرى، 227/7.

(2) التهذيب، 308/3.

(3) الثقات، 396/4 (3541).

(4) كذا في التهذيب، 308/3، وفي ثقات العِجْلي، 482/1 (800)، من غير عبارة "كان من أعبد أهل زمانه".

(5) المغني، 318/1 (2968).

(6) الميزان، 471/3 (4029).

(7) التقريب، ص229 (رقم 3075). وترجمته في التهذيب، 330/3 (3573) ؛ وتهذيب الكمال، 537/13.

(8) الكاشف، 521/1 (2516).

(9) ضعفاء العقيلي، 334/3 (1356).

(10) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص46 (63). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(11) سأله أبو عبيد الآجري، وليس هو في سؤالاته! انظر: التهذيب، 330/3.

فقال ابن معين[1]، والنسائي[2]، والعِجْلي[3]، ويعقوب بن سفيان[4]: «ثقة»،

زاد ابن معين في رواية: «مأمون»[5].

وقال أحمد: «لا بأس بحديثه»[6].

وقال أبو حاتِم: «صالح»[7].

وقال أبو داود: «كان من العبّاد، وكان أفضل أهل الكوفة»[8].

قال أحمد بن صالح المصري: «يُعدّ من وجوه الكوفيين، من الثقات»[9].

وقال ابن المديني: «لا يُحتجّ به إذا انفرد»[10].

وقال ابن سعد: «كان ثقة يُحتجّ به، وليس بكثير الحديث»[11].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[12].

فقد حكى الذهبي ما قيل في عَاصِم بن كُلَيْب من أقوال، ومنها رميه بالإرجاء[13]، وجعله الحافظ ضمن مرتبة "صدوق"، مع إثبات إرجائه أخذا بأقلّ الأقوال فيه، وإلاّ فهو ثقة، ولاسيما وقد روى له مسلم في صحيحه، وأمّا إرجاؤه، فيُحمل على أنّه تأخير العمل عن القول والإقرار في أصل مسمّى الإيمان، لا أنّه ترك له بالكليّة، وإلاّ فكيف يكون هذا اعتقاده، ويشيع عنه أنّه كان من العُبّاد المشهورين؟!

---

(1) رواية ابن أبي مريم. انظر: التهذيب، 330/3.

(2) التهذيب، 330/3.

(3) معرفة الثقات، 09/2 (815). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) المعرفة، 184/3. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ أيضا!

(5) من كلام أبي زكريا في الرجال، ص46 (63)؛ وثقات ابن شاهين، ص150 (833). وقد جعل الحافظ هذا القول لأحمد بن صالح المصري الآتي، وليس كذلك، كما يُفهم من سياق ابن شاهين!

(6) رواية أبي بكر الأثرم. انظر: الجرح، 349/6 (1929).

(7) الجرح، 349/6 (1929).

(8) سؤالات الآجري، ص167 (159).

(9) ثقات ابن شاهين، ص150 (833).

(10) التهذيب، 330/3.

(11) الطبقات الكبرى، 341/6.

(12) الثقات، 256/7 (9951).

(13) وقال عنه في المغني، 321/1 (2992): «كان من الأولياء ثقة»؛ وفي الميزان، 12/4 (4069): «كان من العُبَّاد الأولياء، لكنّه مرجئ».

17. عَبْد الحَمِيد بن عَبْد الرَّحْمَن الحِمَّاني، أبو يحْـيَــى الكُوفي، لقبه بَشْمين (ت202هــ).

قال الحافظ: «صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء»[1].

وقال الذهبي: «قال أبو داود: داعية إلى الإرجاء، وقال النسائي: ليس بالقوي»[2].

روى له الجماعة سوى النسائي؛ مسلم في المقدمة.

رمي بالإرجاء، وبالدعوة إليه:

فعن أبي داود: «الحِمَّاني مرجئ»[3]، وقال في موضع: «كان داعية في الإرجاء»[4].

وقال العِجْلي: «كوفي، ضعيف الحديث، مرجئ»[5].

وإذ لم يَرِد عنه ما يُبيّن نوع الإرجاء الذي كان ينتحله، ويدعو إليه، فيُحمل على غير الإرجاء البدعي.

هذا وقد اختُلف فيه؛ فوُثّق مرّة، وضُعِّف أخرى:

فعن ابن معين[6]، وابن قانع، والنسائي[7]: «ثقة».

وفي موضع آخر للنسائي[8]: «ليس بالقويّ».

وقال ابن سعد[9]، وأحمد[10]: «كان ضعيفا».

وقال ابن معين في رواية: «ضعيف ليس بشيء»[11].

وقال يعقوب بن سفيان: «رأيتهم يستثقلون أبا يحيى الحِمَّاني ويتحفظون من حديثه»[12].

---

(1) التقريب، ص3771 (رقم 3771). وترجمته في التهذيب، 746/3 (4393) ؛ وتهذيب الكمال، 452/16.

(2) الكاشف، 617/1 (3114).

(3) سؤالات الآجري، ص177 (178).

(4) التهذيب، 746/3، وليس هو في سؤالات الآجري.

(5) معرفة الثقات، 70/2 (1010).

(6) تاريخ الدوري، 269/3 (1273)، 516/3 (2522)؛ وتاريخ الدارمي، ص185 (674)؛ وثقات ابن شاهين، ص159 (912)؛ وثقات ابن حبان، 121/7 (9275)، وهي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي. انظر: الكامل، 321/5 (1470).

(7) التهذيب، 746/3.

(8) المصدر نفسه، 746/3.

(9) الطبقات الكبرى، 399/6.

(10) الكامل، 321/5 (1470).

(11) رواية ابن أبي مريم. انظر: الكامل، 321/5 (1470).

(12) المعرفة، 176/3. وهو مما يُستدرك على الحافظ!

وقال ابن عدي فيه، وفي أبيه: «هما ممّن يكتب حديثهما»[1].

ووثّقهما ابن شاهين[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[3].

فالذي يُلمح من صنيع الذهبي أنّه يُضعّفه، وليس كذلك الحافظ؛ لما جاء فيه من توثيق، ولرواية البخاري عنه في الصحيح، وإن كان حديثا واحدا[4]، قال فيه الحافظ: «رواه مسلم من طريق أخرى، فلم يخرج له إلاّ ما له أصل»[5].

18. عَبْد الرَّحَمَن بن مُعَاوِيَة بن الحُــوَيْــرِث، الأنصاري، الزُّرَقِي، أبو الحُــوَيْــرِث المدني (ت130هــ؟).

قال الحافظ: «صدوق، سيّء الحفظ، رمي بالإرجاء»[6].

وقال الذهبي: «ضُعِّف»[7].

روى له أبو داود وابن ماجه.

رماه أبو داود بالإرجاء مع روايته عنه، فجعله من مرجئة المدينة، قال: «حدثني الثقة، عن مالك، قال: لا تناكحوه ــ يعني: لعلة الإرجاء ــ»[8].

وقد اختُلف فيه، وإن كان أغلب الأقوال تُضعِّفه:

قال مالك: «ليس بثقة»[9]، وأنكره أحمد من قول مالك، وقال: «لا، حدّث عنه شعبة!»[10].

---

(1) الكامل، 321/5 (1470).

(2) تاريخ أسماء الثقات، ص159 (912). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(3) الثقات، 121/7 (9275).

(4) رواه عنه، عن بُرَيْدُ بن عبد اللَّهِ بن أبي بُرْدَةَ، عن جَدِّهِ أبي بُرْدَةَ، عن أبي مُوسَى ﷺ، عن النبي ﷺ، قال له: «يا أَبَا مُوسَى، لقد أُوتِيتَ مِزْمَارًا من مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ». البخاري: فضائل القرآن؛ بَاب حُسْنِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ، 1925/4 (4761).

(5) الهدي، ص416.

(6) التقريب، ص292 (رقم 4011). وترجمته في التهذيب، 4/132-133 (4692) ؛ وتهذيب الكمال، 414/17.

(7) الكاشف، 644/1 (3316).

(8) كذا في تهذيب الكمال، 416/17، وحكاه في التهذيب، 132/4، بهذه الصيغة: «وكان يخضب رجليه، وكان من مرجئي أهل المدينة». ولم أجده في سؤالات الآجري!

(9) الجرح، 284/5 (1352)؛ وضعفاء العقيلي، 344/2 (945).

(10) العلل ومعرفة الرجال، 311/2 (2382).

وقال ابن معين مرّة: «ليس يحتج بحديثه»[1]، ووثّقه مرّة أخرى[2].
وقال النسائي: «ليس بذاك»[3]، وقال مرّة: «ليس بثقة»[4].
وقال أبو حاتِم: «ليس بقويّ، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به»[5].
وقال ابن شاهين: «مديني ثقة»[6].
وقال ابن عدي: «ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به لأنه مدني، و لم يرو عنه شيئا»[7].
وذكره ابن حبان في "الثقات"[8].
فلأجل هذا الاختلاف جعله الحافظ من مرتبة "صدوق"، مع كونه سيّء الحفظ، ورُمي بالإرجاء، واكتفى الذهبي بحكاية تضعيفه.

19. عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد (ت 159هـ).

قال الحافظ: «صدوق، عابِد، ربما وهم، ورمي بالإرجاء»[9].
وقال الذهبي: «ثقة، مرجئ، عابِد»[10].
روى له الأربعة.
تظافرت الأقوال على أنّ عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد كان مرجئا:
فقال أحمد: «رجل صالِح الحديث، وكان مرجئا، وليس هو في التثبت مثل غيره»[11].
وقال يحيى بن سليم الطائفي: «كان يرى الإرجاء»[12].
وقال ابن معين: « ثقة، كان يعلن الإرجاء»[1].

---

(1) تاريخ الدوري، 225/3 (1050).
(2) تاريخ الدارمي، ص168 (603)، وهي رواية ابن أبي مريم، حكاها في الكامل، 309/4 (1136).
(3) كذا في تهذيب الكمال، 416/17؛ والتهذيب، 132/4.
(4) الضعفاء والمتروكين، ص68 (365).
(5) الجرح، 284/5 (1352).
(6) تاريخ أسماء الثقات، ص145 (791).
(7) الكامل، 309/4 (1136).
(8) الثقات، 104/5 (4060)، 87/7 (9128).
(9) التقريب، ص298 (رقم 4096). وترجمته في التهذيب، 190/4-191 (4803) ؛ وتهذيب الكمال، 136/18.
(10) الكاشف، 655/1 (3387).
(11) العلل ومعرفة الرجال، 484/2 (3179).
(12) التاريخ الكبير، 22/6 (1561)؛ والضعفاء الصغير، ص74 (222).

وقال أبو زرعة: « كان يرى الإرجاء»[2].

وقال يوسف بن أسباط: «كان مرجئا»[3].

وقال الساجي: «صدوق، يرى الإرجاء»[4].

وقال ابن سعد: «له أحاديث، وكان مرجئا، وكان معروفا بالصلاح، والورع والعبادة»[5].

وقال الجوزجاني: «كان عابدا غاليا في الإرجاء»[6].

وجاء عن ابن حبان ما يبيِّن نوع إرجاء عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد، في كلام طويل، قال: «لم يصلّ عليه الثوري[7]؛ لأنه كان يرى الإرجاء، وكان ممن غلب عليه التقشف، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فروى عن نافع أشياء، لا يَشكّ من الحديثُ صناعتُه إذا سمعها أنها موضوعة؛ كان يحدّث بها توهما، لا تعمّدا، ومن حدّث على الحسبان، وروى على التوهّم، حتى كثر ذلك منه، سقط الاحتجاج به، وإن كان فاضلا في نفسه، وكيف يكون التقي في نفسه، من كان شديد الصلابة في الإرجاء، كثير البغض لمن انتحل السنن؟»، ثمّ ذكر خبرا عن حُوَيْل[8]، قال: «قلت لعَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، قال: الإيمان واحد[9]، ولكن يتفاضلون بالجنة، قلت: أصحابنا يقولون: الإيمان يزيد وينقص، قال: فمن أصحابك؟ قلت: أيوب، ويونس، وابن عون، قال: لا أكثر الله في المسلمين حزبهم[10]»[11].

---

(1) رواية ابن أبي مريم، انظر: الكامل، 290/5 (1429). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(2) سؤالات البرذعي، ص635. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(3) ضعفاء العقيلي، 08/3 (963). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(4) التهذيب، 191/4.

(5) الطبقات الكبرى، 493/5.

(6) أحوال الرجال، ص152 (268).

(7) روى العقيلي أنّ سفيان الثوري حضر الجنازة، واخترق الصفوف، ولم يُصلّ عليها، فقيل له في ذلك، فقال: «والله، إني لأرى الصلاة على من هو دونه عندي، ولكني أردت أن أرِي الناس أنه مات على بدعة». ضعفاء العقيلي، 06/3 (963).

(8) هي هنا بالحاء المهملة، وفي ضعفاء العقيلي، 10/3: خويل، بالخاء المعجمة.

(9) وفي ضعفاء العقيلي، 10/3: «ما تقول في الإيمان؟ قال: هو قول بلا عمل».

(10) وفي ضعفاء العقيلي، 10/3: «شكّاك، لا أكثر الله في المسلمين مثل هؤلاء».

(11) المجروحين، 136/2-137 (739).

ومهما حمل هذا النص من تضعيف لعَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد، ومبالغة في تنقّصه، كما وصفه الذهبي[1]، وبيان لإرجائه، وأنّه كان مخاصما فيه، فإنّه ليس ذاك الإرجاء البدعي، الذي يذهب أصحابه إلى ترك العمل بالجملة، ويقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، ثمّ إنّ المحفوظ عن عَبْد العَزِيز أنّه كان ذا ورع وزهد وعبادة، كما دافع عنه يحيى بن سعيد القطان، قال: «ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»[2].

ومع ذلك، فقد اختُلف في درجة الاحتجاج بأحاديثه؛ فوثّق مرّة، وضُعّف أخرى:

قال ابن معين[3]، والعِجْلي[4]: «ثقة».

وقال أبو حاتِم: «صدوق، ثقة في الحديث، متعبِّد»[5].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[6].

وقال ابن عدي: «في بعض أحاديثه ما لا يتابع عليه»[7].

وقال علي بن الجنيد: «كان ضعيفا، وأحاديثه منكرات»[8].

وقال الحاكم: «ثقة، عابد، مجتهد، شريف النسب»[9].

وقال الدارقطني: «هو متوسّط في الحديث، وربما وهم في حديثه»[10]، وقال أيضا: «ليّن، ولا يعتبر به، يترك»[11].

وقد حكم الحافظ على عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد بقوله: ««صدوق، عابِد، ربما وهم، ورمي بالإرجاء»[1]، استنادا إلى هذه الأقوال، وقال فيه الذهبي: «ثقة، مرجئ، عابِد»[2]، وعبّر عنه في "المغني"

---

(1) الميزان، 364/4 (5106). على أنّه علّق عليه في ختام الترجمة بقوله: «والعجب من عَبْد العَزِيز، كيف يرى الإرجاء، وهو من الخائفين الوجلين، مع كثرة حجه وتعبده؟!».

(2) الجرح، 394/5 (1830).

(3) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 394/5 (1830).

(4) معرفة الثقات، 96/2 (1107).

(5) الجرح، 394/5 (1830).

(6) التهذيب، 190/4.

(7) الكامل، 291/5.

(8) التهذيب، 191/4؛ ونقله ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، 109/2 (1946).

(9) التهذيب، 191/4.

(10) المصدر نفسه، 191/4.

(11) سؤالات البرقاني، ص47 (317 ترجمة ابنه عبد المجيد بن عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد الآتي). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

بقوله: «صالح الحديث»[3]، وكلاهما لم يخرج عمّا قيل فيه، وقد روى له أصحاب السنن، وهذا يعني أنّه مقبول الرواية، محتجّ به.

20. عَبْد المجِــيد بن عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد (ت206هــ).

قال الحافظ: «صدوق يخطئ، وكان مرجئا، أفرط ابن حبان فقال: متروك»[4].

وقال الذهبي: «قال أحمد: ثقة، يغلو في الإرجاء، وقال أبو حاتِم: ليس بالقويّ»[5].

روى له الجماعة سوى البخاري.

اتُّــفق على أنّه كان مرجئا، بل وأنّه هو من أفسد أباه، صاحب الترجمة السابقة:

فعن أحمد: «ثقة، وكان فيه غلوّ في الإرجاء»[6]، وفي رواية المروذي: «كان مرجئا، قد كتبت عنه، وكانوا يقولون: أفسد المرجئ أباه، وكان منافرا لابن عيينة»، قال المروذي: «وكان أبو عبد الله يحدِّث عن المرجئ إذا لم يكن داعية، أو مخاصما»[7].

وقال ابن معين: «ثقة، كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يُعلن بالإرجاء»[8].

وقال البخاري: «كان يرى الإرجاء، كان الحميدي يتكلّم فيه»[9].

وقال أبو داود: «كان مرجئا، داعية للإرجاء، وما فسد عَبْد العَزِيز، حتى نشأ ابنه عَبْد المجِــيد، وأهل خراسان لا يحدِّثون عنه»[10]، وقال في موضع آخر: «كان عَبْد العَزِيز لا يرى الإرجاء، وما غلا عَبْد العَزِيز في الإرجاء حتى نشأ ابنه عَبْد المجِــيد، وكان عَبْد المجِــيد رأسا في الإرجاء»[11].

---

(1) التقريب، ص298 (رقم 4096).

(2) الكاشف، 655/1 (3387).

(3) المغني، 397/2 (3734).

(4) التقريب، ص302 (رقم 4160). وترجمته في التهذيب، 229/4-230 (4874) ؛ وتهذيب الكمال، 271/18.

(5) الكاشف، 662/1 (3435).

(6) رواية أحمد بن أبي يحيى. انظر: الكامل، 344/5 (1500).

(7) علل الحديث ومعرفة الرجال، ص92 (208).

(8) رواية ابن أبي مريم. انظر: الكامل، 344/5 (1500).

(9) التاريخ الكبير، 112/6 (1875)؛ والضعفاء الصغير، ص78 (239).

(10) التهذيب، 230/4.

(11) تهذيب الكمال، 274/18. و لم أجده والذي قبله في سؤالات الآجري!

وقال الدارقطني: «لا يحتج به، يعتبر به، وأبوه أيضا ليّن، والابن أثبت، قيل: إنه مرجئ، ولا يعتبر بأبيه، يترك، وهما مكيان»[1].

وقال ابن عديّ بعد أن روى له أحاديث قال إنّها غير محفوظة: «عامّة ما أنكر عليه الإرجاء»[2].

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، ضعيفا، مرجئا»[3].

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدا[4]، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحقّ الترك»، ونقل عنه قولا غريبا، قال: «هو الذي روى عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: القدرية كفر، والشيعة هلكة، والحرورية بدعة، وما نعلم الحق إلا في المرجئة، روى عنه هذه الحكاية عصام بن يوسف البلخي، وهذا شيء موضوع ما قاله ابن عباس، ولا عطاء رواه، ولا ابن جريج حدّث به»[5].

وفي تفسير الإرجاء الذي كان ينتحله عَبْد المجِــيد بن عَبْد العَزِيز، ويدعو إليه، نقل ابن عديّ في كامله عن محمد بن عيسى المرزوي فيما كتبه إليه، قوله في عَبْد المجِــيد: «كان صاحب عبادة، ولم ينقم عليه شيء إلا أنه أكان يقول: الإيمان قول»[6]، ومعناه أنّه كان على مذهب من يقول إنّ العمل متأخّر عن القول والإقرار في أصل مسمّى الإيمان، كما سبق في ترجمة أبيه عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد، وإن كان عَبْد المجِــيد داعية إلى إرجائه، ويُجادل فيه.

وقد سبقت الإشارة إلى بعض الخلاف في الاحتجاج بأحاديثه، ويضاف إليها:

قول ابن معين: «ثقة»[7]، زاد في رواية مرّة: «ليس به بأس»[8]، وذكره في رواية أخرى فأشاد بنبله وهيئته، ثم قال: «كان صدوقا، ما كان يرفع رأسه إلى السماء، وكانوا يعظّمونه»[9].

وقال أحمد: «كان عالما بابن جريج، ولم يكن يبالي عمّن حدث، وله عند أهل مكة قدر»، فقيل له: هو موضع للرواية؟ قال: «لا أدري»، قال أبو داود: «وسمعت أحمد حدث عنه»[1].

---

(1) سؤالات البرقاني، ص47 (317).

(2) الكامل، 345/5 (1500).

(3) الطبقات الكبرى، 500/5.

(4) هذه العبارة لم ينقلها الحافظ في تهذيبه، 230/4.

(5) المجروحين، 161/2 (783).

(6) الكامل، 344/5 (1500).

(7) تاريخ الدوري، 60/3 (235)؛ وتاريخ الدارمي، ص 185 (676).

(8) العلل ومعرفة الرجال، 18/3 (3958).

(9) رواية ابن الجنيد، ص126 (672)، ص74 (333). ولم يذكره في التهذيب، وهو في تهذيب الكمال، 274/18.

وقال أبو داود: «ثقة، حدّثنا عنه أحمد ويحيى بن معين، قال يحي: كان عالما بابن جريج»(2).

وقال النسائي: «ثقة»، وقال في موضع آخر: «ليس به بأس»(3).

وقال أبو حاتِم: «ليس بالقويّ، يكتب حديثه»(4).

وقال الخليلي: «ثقة ،لكنّه أخطأ في أحاديث»(5).

إلى غير ذلك من الأقوال التي لخّصها الحافظ باعتدال في قوله: «صدوق يخطئ، وكان مرجئا، أفرط ابن حبان فقال: متروك»(6)، كما لخّص الذهبي الاختلاف فيه من خلال إيراد قولي أحمد وأبي داود؛ حيث تضمّن قول أحمد الإشارة إلى غلوّه في الإرجاء، وإن كانت عبارته في "الميزان" أكثر تلخيصا، بقوله: «صدوق، مرجئ كأبيه»(7).

هذا، وقد روى لعَبْد المجِـيد بن عَبْد العَزِيز بن أبي رَوَّاد أهل السنن، زيادة على الإمام مسلم في صحيحه، وإن أخرج له مقرونا بغيره.

21. عُمَر بن قَـيْس المَاصِر، أبو الصَّـبَّاح الكُوفي، مَوْلى ثَقِيف (ت؟)(8).

قال الحافظ: «صدوق، ربما وَهِم، ورمي بالإرجاء»(9).

وقال الذهبي: «ثقة مُرْجِئ»(10).

روى له أبو داود.

لم أجد من رماه بالإرجاء إلاّ الإمام الأوزاعي، قال: «أوّل من تكلّم في الإرجاء رجل من أهل الكوفة، يقال له: قَـيْس الماصِر»(11). ولم يبيّن معنى الإرجاء الذي تكلّم فيه، فيُحمل على أنّه الإرجاء

---

(1) سؤالات أبي داود، ص236 (237).

(2) التهذيب، 230/4. ولم أجده في سؤالات الآجري.

(3) التهذيب، 230/4.

(4) الجرح، 64/6 (340).

(5) الإرشاد، 233/1 (63).

(6) التقريب، ص302 (رقم 4160).

(7) الميزان، 390/4 (5188).

(8) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة –صغار التابعين– لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(9) التقريب، ص354 (رقم 4958). وترجمته في التهذيب، 751/4 (5822) ؛ وتهذيب الكمال، 484/21.

(10) الكاشف، 68/2 (4101).

(11) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 1/ 148 (02).

بمعناه العام، سواء أكان تأخير العمل عن القول والإقرار في الإيمان، أوتأخير الحكم على أهل المعاصي، وإرجاء أمرهم إلى الله تعالى في الآخرة.

وقد جاءت بقيّة الأقوال بتوثيقه:

فقال أحمد[1]، وابن معين[2]، وأبو حاتِم[3]، ويعقوب بن سفيان[4]: «ثقة».

وقال أبو داود: «ثقة»، وقال مرّة: «من الثقات، وأبوه أشهر منه وأوثق»[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[6].

وأورد الحافظ قولا لابن حزم أنه مجهول، قال: «فما أدري، أراد هذا أوغيره!»[7].

قلت: حتى لوكان أراد صاحب الترجمة، فلا يقدح ذلك في وثاقته المتّفق عليها، وقول الحافظ فيه: «صدوق، ربما وَهِم، ورمي بالإرجاء»[8]، مخالِف لما اتّفق عليه من وثاقته، ولذلك كان قول الذهبي أدقّ وأوجه!

هذا، وقد روى له أبو داود حديثا واحدا: عنه، عن عَمْروبن أبي قُرَّةَ، عن سَلْمَان، عن النبي ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ من أُمَّتِي سَبَبْتُهُ سَبَّةً...» الحديث[9]، وفيه قصّة لحذيفة مع سَلْمان.

22. مُوسَى بن أبي كَثِــير الأَنْصَارِي، مولاهم، أبو الصَّــبَّاح، ويقال له: موسى الكبير (ت؟)[10].

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء، لم يصب من ضعّفه»[11].

---

(1) ثقات ابن شاهين، ص134 (700). وذكر في التهذيب، 751/4 أنّه أحمد بن صالح المصري، وتبعه محقق تهذيب الكمال، 486/21 (حاشية) وليس كذلك كما يدل عليه السياق، والله أعلم!

(2) رواية أحمد بن سعيد بن أبي مريم. انظر: تهذيب الكمال، 485/21.

(3) الجرح، 129/6 (702).

(4) المعرفة، 183/3. وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(5) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 1/ 147 (02).

(6) الثقات، 181/7 (9563).

(7) التهذيب، 751/4.

(8) التقريب، ص354 (رقم 4958).

(9) أبو داود: السنّة؛ بَاب في النهى عن سَبِّ أَصْحَابِ رسول اللَّهِ ﷺ، 215/4 (4659).

(10) قال الحافظ: «من السادسة»، أي: طبقة عاصروا الخامسة -صغار التابعين- لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

(11) التقريب، ص485 (رقم 7004). وترجمته في التهذيب، 476/6-477 (8246)؛ وتهذيب الكمال، 135/29.

وقال الذهبي: «ثقة، قدري، وقيل: مرجئ»[1].

روى له النسائي.

رُمي بالإرجاء، وبالقدر أيضا:

أمّا الإرجاء:

فقال ابن سعد: «كان من المتكلمين في الإرجاء وغيره، وكان ممن وفد إلى عمر بن عَبْد العَزِيز، فكلّمه في الإرجاء، وكان ثقة في الحديث»[2].

وقال يحيى بن سعيد[3]، وجرير[4]، وغير واحد: «كان مرجئا».

وقال ابن معين: «ثقة، وهو مرجئ»[5]، وكذا قال يعقوب بن سفيان[6].

وقال ابن عمار الموصلي: «كان من رؤساء المرجئة»[7].

وأمّا القدر:

فقال أبو زرعة[8]، والبخاري[9]: «كان يرى القدر».

وذكره ابن حبان مرّة في "الثقات"[10]،

وفي "الضعفاء"، مرّة أخرى، فقال: «كان قدريا، يروي عن المشاهير الأشياء المناكير، فلما كثر ذلك في روايته، بطل الاحتجاج به، إلا فيما وافق الثقات، كالمستأنس به»[11].

وقال الساجي: «قذف بالقدر والإرجاء»[12].

---

(1) الكاشف، 308/2 (5727).

(2) الطبقات الكبرى، 339/6. وقد جاء ذكر وفادته في آخرين على عمر بن عبد العزيز، عن أحمد، عن سفيان. انظر: العلل ومعرفة الرجال، 458/1 (1045).

(3) التهذيب، 477/6.

(4) ضعفاء العقيلي، 167/4 (1739).

(5) تاريخ الدوري، 564/3 (2767)؛ وثقات ابن شاهين، ص222 (1353).

(6) المعرفة، 188/3.

(7) التهذيب، 477/6.

(8) سؤالات البرذعي، ص658.

(9) التاريخ الكبير، 293/7 (1254)؛ والضعفاء الصغير، ص107 (346).

(10) الثقات، 457/7. ولم يشر إلى ذلك في تهذيب الكمال، ولا في التهذيب!

(11) المجروحين، 240/2 (913).

(12) التهذيب، 477/6.

فهذه الأقوال تشير إلى أنّ مُوسَى بن أبي كَثِـــير كان قدريا مرجئا، لكنّ الحافظ لم يذكره سوى بمذهب الإرجاء، وهذا بخلاف الذهبي، الذي جزم بقدريته، وحكى إرجاءه بصيغة التمريض، ولعلّ الحافظ في صنيعه هذا اعتمد على ما روي عن موسى، قوله: «الكلام في القدر أبو جاد[1] الزندقة»[2]، يعني أنّه يعدّ الكلام في القدر أوّل الزندقة، وهو ما يمكن أن ينفي تلبّسه بهذه البدعة.

هذا، وقد قال فيه أبو حاتِم: «محلّه الصدق»[3]، وفي موضع آخر: «يُكتب حديثه، ولا يحتجّ به»[4].

وقول الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء، لم يصب من ضعّفه»[5]، قصد به في ظاهره ابن حبان، فهو من أساء الرأي فيه، وإلاّ فباقي الأقوال توثّقه، وأنّ أقلّ أحواله أنّه "صدوق"، وإن جعله الحافظ الذهبي "ثقة"، وقال في "الميزان": «صدوق، تكلم فيه ابن حبان»[6].

23. النَّضْر بن مُحَمّد المَــرْوَزِي، مولى بني عامر قريش، أبو مُحَمَّد، أو أبو عبد الله (ت183هـــ).

قال الحافظ: «صدوق، ربما يهِم، ورمي بالإرجاء»[7].

وقال الذهبي: «ثقة، من أئمّة مَرْو»[8].

روى له النسائي.

لم يذكره بالإرجاء إلاّ ابن حبان في ثقاته، قال: «كان مرجئا»[9].

أي على مذهب أنّ العمل متأخّر عن القول في الإيمان، وقد قال ابن سعد: «كان مقدَّما عندهم في العلم، والفقه، والعقل، والفضل، وكان صديقا لعبد الله بن المبارك، وكان من أصحاب أبي حنيفة»[10].

---

(1) أبو جاد: يعني أبجد، أي حروف الهجاء، جاء في تاج العروس: «قال قطرب: هو أبو جاد، وإنما حذفت واوه وألفه لأنه وضع لدلالة المتعلم، فَكُره التطويل والتكرار وإعادة المثل مرتين، فكتبوا "أبجد" بغير واو ولا ألف». تاج العروس، الزبيدي (طبعة دار الكتب العلمية)، 228/7 مادة "بجد".

(2) التهذيب، 477/6.

(3) الجرح، 147/8 (666).

(4) كذا نقله في التهذيب، 477/6، ولم أعثر عليه!

(5) التقريب، ص485 (رقم 7004).

(6) الميزان، 557/6 (8919).

(7) التقريب، ص494 (رقم 7149). وترجمته في التهذيب، 554/6 (8406)؛ وتهذيب الكمال، 403/29.

(8) الكاشف، 321/2 (5841).

(9) الثقات، 535/7-536 (11341).

(10) الطبقات الكبرى، 373/7.

كما قال ابن أبي حاتِم[1]، والساجي[2]: «كان صاحب رأي».
ثمّ هو مختلف فيه:
فقال النسائي، والدارقطني[3]: «ثقة».
وقال البخاري[4]، وأبو زرعة[5]، والساجي[6]: «فيه ضعف»، زاد البخاري: «منكر الحديث»[7].
وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقويّ»[8]. وقال مسلم: «ضعيف الحديث»[9].
وقال الأزدي: «ضعيف»[10].
ولذلك جعله الحافظ من مرتبة "صدوق" مع الإشارة إلى مذهبه، ووثّقه الذهبي، من غير ذكر لإرجائه، مع إيراده لتضعيف من ضعّفه في كل من "المغني"[11]، و"الميزان"[12].

24. يُونُــس بن رَاشِد الحَرَّاني، أبو إسحاق القاضي (ت؟)[13].

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء»[14].
وقال الذهبي: «صدوق»[15].
روى له أبو داود.
نقل الحافظ عن البخاري قوله فيه: «يقال: كان مرجئا»[16].

---

(1) الجرح، 478/8 (2191).
(2) التهذيب، 555/6.
(3) المصدر نفسه، 554/6.
(4) التاريخ الكبير، 89/8 (2294)؛ والضعفاء الصغير، ص114 (377).
(5) سؤالات البرذعي، ص664. وهو مما يُستدرك على الحافظ!
(6) التهذيب، 555/6.
(7) الضعفاء الصغير، ص114 (377). وهو مما يُستدرك على الحافظ!
(8) التهذيب، 555/6.
(9) الكنى، ص497 (1939). وهو مما يُستدرك على الحافظ!
(10) التهذيب، 555/6.
(11) المغني، 698/2 (6643).
(12) الميزان، 35/7 (9089).
(13) قال الحافظ: «من الثامنة»، أي: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.
(14) التقريب، ص542 (رقم 7904). وترجمته في التهذيب، 264/7 (9240) ؛ وتهذيب الكمال، 507/32.
(15) الكاشف، 403/2 (6468).
(16) التاريخ الكبير، 412/8 (3527). وعبارته في التهذيب، 264/7 من غير لفظة التمريض!

وثنّاه بقول النسائي: «كان داعيا»[1].

وقد قال فيه أبو زرعة: «لا بأس به»[2].

وقال أبو حاتِم: «يُكتب حديثه»[3].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[4].

فهذا كلّ ما قيل في يُونُـــس بن رَاشِد هذا، وإذ لم يُفسّر إرجاؤه، فإنّه يُحمل على ما كان عليه أهل الرأي، من أنّ العمل لا يدخل في أصل مسمّى الإيمان، وقد اتّفق الحافظ مع الذهبي في جعله من مرتبة "صدوق"، وإن لم يُشر الذهبي إلى إرجائه، ومع قول أبي داود إنه كان داعية، فقد روى عنه في سننه، وهذا يعني أنّه أهل للرواية عنده.

25. أبو بَكْر[5] النَّـــهْــشَلِــي الكُوفي (ت166هــ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء»[6].

وقال الذهبي: «ثقة»[7].

روى له مسلم والأربعة سوى أبي داود.

ذكره بالإرجاء أبو داود، وابن سعد، والعِجْلي:

فقال أبو داود: «ثقة، كوفي، مرجئ»[8].

وقال ابن سعد: «كان مرجئا، وكان عابدا ناسكا، وكانت له أحاديث، ومنهم من يستضعفه»[9].

---

(1) نقله عنه البخاري في التاريخ الكبير، 412/8 (3527).

(2) الجرح، 239/9 (1003).

(3) المصدر نفسه، 239/9 (1003).

(4) الثقات، 289/9 (16487).

(5) اختُلف في اسمه، فقيل: عبد الله بن قطاف، وقيل: عبد الله بن معاوية بن قطاف، وقيل: وهب بن قطاف، وقيل: معاوية بن قطاف. انظر: تهذيب الكمال، 156/33.

(6) التقريب، ص552 (رقم 8001). وترجمته في التهذيب، 317/7-318 (9442) ؛ وتهذيب الكمال، 156/33.

(7) الكاشف، 414/2 (6548).

(8) كذا في التهذيب، 318/7، نقلا عن الأصل، وفي سؤالات الآجري، ص208 (234): «ثبت في الحديث، إلا أنه مرجئ».

(9) الطبقات الكبرى، 378/6.

وقال العِجْلي: «كان ثقة، وكان يرى الإرجاء، ليّن القول فيه، وكان إذا سمع الرجل من أصحابه يقول: إنه مؤمن على إيمان جبريل وميكائيل، يقول: فقدتك، إن هذا الكلام لم يجئ بيوم خير قط، لا تقل هكذا، ولكن قل: آمنت بما آمن به جبريل وميكائيل، فلا يعيب ذا عليك أحد»(1).

فقد بيّن بهذا النصّ أنّ إرجاءه لم يكن ذلك الإرجاء البدعي، وإنّما يعني أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو مقتضى جعل العمل لا يدخل في أصل مسمّى الإيمان.

هذا، وقد جاءت باقي الأقوال في توثيقه إلاّ قول ابن حبان:

فقال أحمد(2)، وابن معين(3)، وعبد الرحمن بن مهدي(4)، ويعقوب بن سفيان(5)، والدارقطني(6): «ثقة».

وقال أبو حاتِم: «شيخ صالِح، يُكتب حديثه»(7).

وقال أحمد بن يونس: «كان أبو بكر النهشلي شيخا صالحا مغفلا»(8).

وأمّا ابن حبان، فقال عنه في ضعفائه: «كان شيخا صالحا، فاضلا، غلب عليه التقشف حتى صار يهم، ولا يعلم، ويخطئ ولا يفهم، فبطل الاحتجاج به، وإن كان ظاهره الصلاح؛ لأن قبول الأخبار توافق الشهادات في معان، وتخالفها في معان، فكما لا يجوز قبول شهادة الشاهد إذا كان فاضلا ديِّنا، وهو لا يعقل كيفية الشهادة، ولا يدري كيف يؤديها، كذلك لا يجوز قبول الأخبار من الديِّن الفاضل، إذا كان لا يعلم ما يؤدي، ولا يعقل ما يحمل المعنى إذا حدث من حفظه، فأما إذا حدث من كتابته، وحفظ في الكتابة فجيء(9) يجوز قبول روايته، إذا كان عدلا عاقلا، و أبو بَكْر النَّـــهْـــشَلِـــي، وإن كان فاضلا، فهو ممن كثر خطؤه، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات، لم يجرح في فعله ذلك»(10).

---

(1) معرفة الثقات، 390/2 (2102). نقل الحافظ عنه توثيقه فقط، و لم ينقل باقي نصّه!

(2) العلل ومعرفة الرجال، 99/3 (4371)؛ وسؤالات أبي داود، ص314 (415).

(3) تاريخ الدوري، 334/3 (1613)، 480/3 (2348)، 85/4 (3263)؛ وتاريخ الدارمي، ص240 (942)؛ وثقات ابن شاهين، ص131 (685).

(4) التهذيب، 318/7.

(5) المعرفة، 180/3.

(6) السنن، 180/2 (01). وهو والذي قبله ممّا يُستدرك على الحافظ!

(7) الجرح، 344/9 (1536).

(8) تاريخ الدارمي، ص241 (943). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(9) كذا في المجروحين، 146/3.

(10) المجروحين، 145/3-146 (1254).

فهذا النص على طوله لا يُسقط الاحتجاج بأبي بَكْر النَّـــهْـــشَلِـــي، بدليل رواية مسلم له في الصحيح، وكذا باقي الأربعة غير أبي داود، وقول الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء»[1]، مجانب لأغلب هذه الأقوال، إلاّ أن يكون أخذ بقول ابن حبان خاصّة، وإن لم يعرّج عليه في تهذيبه، أو بمذهب الإرجاء الذي غُمز به، وهذا بخلاف الذهبي الذي حكم عليه بـــ"ثقة" من غير إشارة إلى هذا المذهب، وكان قال فيه في "الميزان": «صدوق»[2].

فهؤلاء هم رواة مرتبة "صدوق" الذين ذكرهم الحافظ ببدعة الإرجاء، وهم المختلف فيهم، والذي يمكن قوله: إنّ معنى الإرجاء الذي كانوا ينتحلونه هو أنّ العمل لا يدخل في أصل مسمّى الإيمان، وما ينتج عنه من أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو مخالف لما كان عليه أهل الحديث؛ من أنّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فالذين غمزوا أصحاب هذا المذهب بالإرجاء، إنّما باعتبار أن الكلام في هذه المسألة أصلا يُعدّ بدعة، لا سيما إذا كان صاحبها مخاصما ومجادلا، إلاّ أنّ الإنصاف يقتضي الأخذ بعين الاعتبار ملاحظة ما كان يدور في تلك المدة الزمنية من أحداث، ومسائل خلافية في العقيدة وغيرها، وهؤلاء الرواة لم يكونوا بمنأى عمّا يجري حولهم، فأدلوا بآرائهم التي هي صحيحة عند أنفسهم، حسما لما كانوا يعايشونه من مذاهب واتّجاهات، فهم كانوا يردّون بإرجائهم على من كان يُكفّر الناس بارتكاب الذنوب والمعاصي، ويخرجونه من دائرة الإيمان، وإن أخطأوا في هذا الرأي عند من خطّأهم، فلم يَسقط الاحتجاج بهم في الحديث، بدليل قبول رواياتهم؛ كلّ حسب عدد الأحاديث التي يرويها.

ثمّ إنّ حكم الحافظ عليهم بـــ"صدوق" لا يعني أنّهم جميعا لا يرتقون إلى مراتب أعلى، وإنّما أخذا أحيانا بأقلّ ما قيل فيهم، وأنّهم لا يخرجون عن دائرة الوثاقة العامّة، وبعضهم قد روى له أهل الصحيح، وهذا يعني أنّ "الإرجاء" بدعة خفيفة، ولا تحمل صاحبها في أغلب الأحيان على الكذب، ورواية ما لا يثبت من الأحاديث، وأنّ العبرة إنّما هي بصدق وضبط الراوي، وقد رأينا أنّ الحافظ أكثر من استعمال عبارة "رمي بالإرجاء"، وليس القصد التشكيك في صحّة نسبته إلى هذا المذهب، بل المقصود أنّه تُكُلِّم فيه لأجل الإرجاء، وإلاّ فالأصل في بعضهم أن يقال فيه: مرجئ، أو يرى الإرجاء، أو حتّى: كان داعية إلى الإرجاء.

وفيما يلي المبحث الرابع، والذي تناول دراسة تراجم الرواة الذين رموا بالنصب.

---

(1) التقريب، ص552 (رقم 8001).

(2) الميزان، 773/2 (7338). وقال في المغني، 773/2 (7338): « صدوق، تكلم فيه ابن حبان».

المبحث الرابع: الرواة الذين رموا بالنصب

وهم ستة (6) رواة، أحدهم رمي بالإرجاء والنصب، وهو رقم 4: خَالِد بن سَلَمَة بن العَاص، المعروف بالفَــأْفَــاء.

1. أزْهَر بن عَبْد الله بن جُمَيْع الحَرَازِي، الحِمْصي (ت؟)[1].

قال الحافظ: «صدوق، تكلموا فيه للنصب، وجزم البخاري بأنه ابن سعيد»[2].

وقال الذهبي: «ناصبي»[3].

روى له الأربعة سوى ابن ماجه.

لم يورد له في الأصل ما يبيّن حاله، سوى ما جزم به البخاري[4] من أنّه هو نفسه ابن سعيد، وابن يزيد.

ثمّ نقل الحافظ عن ابن الجارود في كتاب "الضعفاء": «كان يسبّ عليا»[5].

وعن أبي داود: «إني لأبغض أزْهَر الحَرَازِي»، وسببه قول أزْهَر: «كنت في الخيل الذين سَبَوْا أنس بن مالك، فأتينا به الحجّاج»[6].

قلت: ومع ذلك فقد روى له في سننه، وهذا يعني أنّه مقبول الرواية عنده، ومحتجّ به، وهو ما تعقّب به الحافظ ما نقله ابن الجوزي عن الأزدي: «يتكلّمون فيه»[7].

قال الحافظ: «لم يتكلموا إلا في مذهبه، وقد وثقه العجلي[8]»[9].

وقال ابن وضاح: «ثقة شامي»[10].

وذكره ابن خلفون في ثقاته، وقال: «تكلّموا في مذهبه»[11].

---

(1) قال الحافظ: «من الخامسة»، أي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

(2) التقريب، ص37 (رقم 310). وترجمته في التهذيب، 1/194-195 (385)؛ وتهذيب الكمال، 2/327.

(3) الكاشف، 1/231 (257).

(4) وهو ما يُفهم من ترجمته له باسم أزهر بن سعيد في التاريخ الكبير، 1/456 (1462).

(5) التهذيب، 1/195.

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 2/239 (1719), ورواه ابن حبان في الثقات، 4/39 (1740).

(7) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، 1/94 (284).

(8) معرفة الثقات، 1/214 (56).

(9) التهذيب، 1/195.

(10) إكمال مغلطاي، 2/48.

(11) إكمال مغلطاي، 2/48. وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وذكره ابن حبان في "الثقات" مرّة باسم أزْهَر بن سعيد[1]، وأخرى باسم أزْهَر بن عبد الله[2].

وقول الحافظ: «صدوق، تكلموا فيه للنصب، وجزم البخاري بأنه ابن سعيد»[3]، كأنّه نزل به عن مرتبة "الثقة" لأجل النصب، وهو مذهب أهل بلده، وإن لم يذكر الذهبي مرتبته، واكتفى بقوله: «ناصبي»[4]، مع أنّه قال عنه في ميزانه: «تابعي، حسن الحديث، لكنّه ناصبي ينال من علي ﷺ»[5].

2. إسْحَاق بن سُوَيْد بن هُبَـيْرَة العَدَوِي، البصري (ت131هـ).

قال الحافظ: «صدوق، تُكُلِّم فيه للنصب»[6].

و لم يذكر الذهبي مرتبته[7].

روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

نقل الحافظ ذكره بالنصب من وجهين:

فعن العِجْلي: «ثقة، وكان يحمل على عليّ ﷺ»[8].

وقال أبو العرب الصقلي في "الضعفاء": «كان يحمل على عليّ تحاملا شديدا، وقال: لا أحب عليّا، وليس بكثير الحديث، ومن لم يحبّ الصحابة، فليس بثقة ولا كرامة»[9].

وباقي الأقوال توثّقه:

فقال أحمد: «شيخ ثقة»[10].

وقال ابن معين[11]، والنسائي[12]: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»[1].

---

(1) الثقات، 38/4 (1735).
(2) المصدر نفسه، 39/4 (1740).
(3) التقريب، ص37 (رقم 310).
(4) الكاشف، 231/1 (257).
(5) الميزان، 322/1 (698).
(6) التقريب، ص41 (رقم 358). وترجمته في التهذيب، 223/1-224 (438)؛ وتهذيب الكمال، 432/2.
(7) الكاشف، 236/1 (299).
(8) معرفة الثقات، 218/1 (68).
(9) التهذيب، 224/1.
(10) العلل ومعرفة الرجال، 116/3 (4485)؛ وسؤالات أبي داود، ص327 (461).
(11) ثقات ابن شاهين، ص35 (60)، وهي رواية إسحاق بن منصور، انظر: الجرح، 222/2 (766)، ورواية أحمد بن زهير، كما حكاها أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح، 381/1 (88).
(12) التهذيب، 223/1.

وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله»[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[3].

فحقّ الحافظ بعد كل هذه الأقوال أن يقول عنه "ثقة، تُكُلِّم فيه للنصب"، وليس «صدوق، تُكُلِّم فيه للنصب»[4]، وإن كان في عمومه لا يخرج عن دائرة الصدق، وقد روى له البخاري في الصحيح، وإن كان حديثا واحدا مقرونا بغيره[5].

هذا، و لم يعرّج الذهبي لا على مرتبته، ولا على مذهبه في النصب كعادته مع بعض الرواة أحيانا[6].

3. أسَد بن مُوسَى بن إبْرَاهِيم بن الوَلِيد بن عَبْد المَلِك بن مَرْوَان، الأُمَوِي، أسَد السُّــنَّة[7] (ت212هــ).

قال الحافظ: «صدوق يُغْرِب، وفيه نصب»[8].

وقال الذهبي: «قال النسائي: ثقة، لو لم يصنِّف لكان خيرا له»[9].

روى له أبو داود والنسائي.

لم يذكره أحد بالنصب، ولا نُقل عنه شيء في ذلك، فلعلّ الحافظ استصحب كونه من أحفاد بني أمية المشهورين بعدائهم لعليّ ﷺ، أو أنّه من الأوهام التي وقعت له في كتاب "التقريب"، لاسيما وأنّ عداد أسَد بن مُوسَى في المصريّين.

وقد وثّقه عِدّة:

فقال البخاري: «مشهور الحديث، يقال له: أسد السنّة»[1].

---

(1) الجرح، 222/2 (766).

(2) الطبقات الكبرى، 243/7.

(3) الثقات، 47/6 (6662).

(4) التقريب، ص41 (رقم 358).

(5) قال البخاري: حدثنا مُسَدَّدٌ: حدثنا مُعْتَمِرٌ: قال سمعت إسْحَاقَ، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَةَ، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وَحَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ: حدثنا مُعْتَمِرٌ، عن خَالد الْحَذَّاء، قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي بَكْرَةَ، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «شَهْرَانِ لا يَنْقُصَانِ شَهْرَا عِيدٍ: رَمَضَانُ وَذُو الْحَجَّة». البخاري: الصوم؛ بَاب شَهْرَا عِيدٍ لا يَنْقُصَان، 675/2 (1813). وهو في صحيح مسلم: الصيام؛ بَاب بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِه ﷺ شَهْرَا عِيدٍ لَا يَنْقُصَان، 766/2 (1089).

(6) و لم يذكره لا في الميزان ولا في المغني، وقد ترجم له في تاريخ الإسلام، 371/8، وذكر توثيق أحمد وابن معين له.

(7) قيل له ذلك لكتاب ألّفه في السنة. قاله مغلطاي في الإكمال، 126/2 (442). وقال الخليلي أيضا: «يلقب بخياط السنة؛ لأنه كان خياط الكفن للسنة». الإرشاد، 263/1 (102).

(8) التقريب، ص43-44 (رقم 399). وترجمته في التهذيب، 247/1-248 (494)؛ وتهذيب الكمال، 512/2.

(9) الكاشف، 241/1 (299).

وقال أبو داود: «سمعت أحمد ذكر أَسَد بن مُوسَى فذكره بخير»[2].

وقال النسائي: «ثقة، ولو لم يصنف كان خيرا له»[3].

وقال أبو سعيد بن يونس: «حدّث بأحاديث منكرة، وهو ثقة، وأحسب الآفة من غيره»[4].

وكذا وثّقه ابن قانع، والعِجْلي، والبزار، زاد العِجْلي: «صاحب سنة»[5].

وقال الخليلي: «مصري صالح»[6]. وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

وضعّفه ابن حزم، فقال: «منكر الحديث، ضعيف»[8].

ونقل الحافظ عن عبد الحق في "الأحكام الوسطى"، قال: «لا يحتج به عندهم»[9].

فقول الحافظ: «صدوق يُغْرِب، وفيه نصب»[10]، فيه نظر من حيث رميه بالنصب، وقد اكتفى الذهبي بنقل قول النسائي، وهذا يعني أنّه عنده ثقة[11].

4. خَالِد بن سَلَمَة بن العَاص بن هِشَام بن المُغِيرَة، المَخْــزُومي، الكوفي، المعروف بالفَأْفَاء[12]، أصله مدني (قتل سنة 132هــ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالإرجاء، وبالنصب»[13].

وقال الذهبي: «ثقة»[1].

---

(1) التاريخ الكبير، 49/2 (1645).

(2) سؤالات أبي داود، ص247 (258). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(3) التهذيب، 248/1.

(4) الميزان، 364/1؛ والتهذيب، 248/1.

(5) معرفة الثقات، 221/1 (79).

(6) الإرشاد، 2643/1 (102).

(7) الثقات، 136/8 (12616).

(8) قال ذلك في غير ما موضع من المحلّى، 90/2 (الطهارة: مَسْأَلَةٌ وَالْمَسْحُ على كل ما لُبِسَ في الرِّجْلَيْنِ)، 61/9 (البيوع: مَسْأَلَةٌ وَبَيْعُ الشِّطْرَنْجِ وَالْمَزَامِيرِ). وزاد في موضع: «لاَ يُحْتَجُّ بِهِ». المحلّى، 91/2، وردّ عليه الذهبي بقوله: «هذا تضعيف مردود». الميزان، 364/1 (816).

(9) التهذيب، 248/1.

(10) التقريب، ص43-44 (رقم 399).

(11) وقد قال عنه في الميزان، 364/1: «الحافظ، ما علمت به بأسا».

(12) ويقال أيضا: " الفأفأ". قال السمعاني: «هذا الاسم لمن ينعقد لسانه وقت الكلام»، وذكر خَالِد بن سَلَمَة ضمن من اشتهر بهذا الاسم، وقال: «كان ثقة». الأنساب، 341/4-342.

(13) التقريب، ص128 (رقم 1641). وترجمته في التهذيب، 273/2-274 (1940)؛ وتهذيب الكمال، 83/8.

روى له الجماعة سوى البخاري.

سبقت دراسة ترجمته في مبحث الإرجاء من هذا الفصل[2].

5. سُلَـيْـمَان بن عَبْد الحَمِيد بن رَافِع البَهْرَانِي، أبو أيُّـوب الحمْصي (ت274هـ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي بالنصب، وأفحش النسائي القول فيه»[3].

وقال الذهبي: «ضُعِّف»[4].

روى له أبو داود.

نقل الحافظ في نصبه قول ابن حبان عنه في "الثقات": «كان ممّن يحفظ الحديث، ويتـنصّب»[5].

وقد وثّق، كما ضُعّف:

وثّقه مسلمة بن قاسم الأندلسي[6]، وأبو علي الجياني[7].

وقال ابن أبي حاتم: «صديق أبي، كتب عنه أبي، وسمعت منه بحمْص، وهو صدوق»[8].

وأفحش –كما قال الحافظ- النسائي فقال فيه: «كذاب، ليس بثقة، ولا مأمون»[9].

فهذا كلّ ما جاء في بيان حاله، ولم يأخذ الحافظ بتضعيف النسائي، بل قال فيه صدوق، مع إثبات رميه بالنصب، كما جاء عن ابن حبّان، وهو عامّة مذهب أهل الشام، ولم يشر الذهبي إلى بدعته، وأثبت تضعيفه مبهما، وقد قصد ما قاله النسائي[10].

---

(1) الكاشف، 365/1 (1327).

(2) انظر ص468.

(3) التقريب، ص192-193 (رقم 2584). وترجمته في التهذيب، 41/3-42 (3023)؛ وتهذيب الكمال، 22/12.

(4) الكاشف، 461/1 (2108).

(5) الثقات، 281/8 (13453).

(6) التهذيب، 42/3.

(7) شيوخ أبي داود، نقلا عن محقق تهذيب الكمال، 24/12 (حاشية). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ! وأبو علي الجياني: هو حسين بن محمّد بن أحمد الغساني الجياني (ت498هـ)، رئيس المحدثين بقرطبة، وأحد جهابذة المحدثين، له كتاب في رجال الصحيحين "تقييد المهمل وتمييز المشكل". ترجمته في: وفيات الأعيان، 180/2؛ والنجوم الزاهرة، 192/5؛ وتذكرة الحفاظ، الذهبي، 1233/4.

(8) الجرح، 130/4 (567).

(9) التهذيب، 42/3. ولم يذكره في كتابه الضعفاء! ولو كانت هذه حاله، لم يُتصوّر أن يروي عنه تلميذه الإمام أبو داود في سننه!

(10) كما حكى ذلك في المغني، 281/1 (2602)؛ والميزان، 301/3 (3489).

6. **لِـــمَازَة بن زَبَّـــار الأزْدِي، الجَهْضَمِي، أبو لَـــبِيد البصْرِي (ت؟)[1].**

قال الحافظ: «صدوق ناصبي»[2].

وقال الذهبي: «فيه نصب، وُثِّق»[3].

روى له الأربعة سوى النسائي.

قد نُقل عنه ما يدلّ على نصبه:

فعن حمّاد بن زيد: «قد قاتل عليّا يوم الجمل»[4].

وعن جرير: «كان شتّاما»؛ يعني يشتم عليّ بن أبي طالب [5].

وعن مطر بن حمران: «كنا عند أبي لَبِيد، فقيل له: أتحبّ عليا؟ فقال: أحب عليّا وقد قتل من قومي في غداة واحدة ستة آلاف؟!»[6].

وعن الزبير بن الخريت: «قلت له: لم تسب عليا؟ قال: ألا أسب رجلا قتل منا خمسمئة وألفين، والشمس هاهنا؟!»[7].

فقد بيّن سبب بغضه لعليّ، وأنّه قتل الكثير من بني قومه، مع كونه صدوقا في نفسه كما حكم عليه الحافظ، وقد وُثّق كما ذكر الذهبي[8]:

فقال ابن سعد: «كان ثقة، وله أحاديث»[9].

وقال أحمد: «كان صالح الحديث، وأثنى عليه ثناء حسنا»[10].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[1].

---

(1) قال الحافظ: «من الثالثة»، أي: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين. انظر: التقريب، ص15.

(2) التقريب، ص400 (رقم 5681). وترجمته في التهذيب، 5/427-428 (6696)؛ وتهذيب الكمال، 250/24.

(3) الكاشف، 151/2 (4689).

(4) تهذيب الكمال، 251/24. ولم ينقله الحافظ في التهذيب!

(5) تاريخ الدوري، 312/4 (4545)؛ وضعفاء العقيلي، 18/4 (1571).

(6) التهذيب، 427/5.

(7) هو كما نسبه الحافظ للطبري في تاريخ الأمم والملوك، 61/3 (أحداث سنة 36هــ: ما روي من كثرة القتلى يوم الجمل).

(8) وقد قال في المغني، 535/2 (5118): «حضر الجمل، كان يذمّ عليّا، ويمدح يزيد». وانظر: الميزان، 507/5 (6995).

(9) الطبقات الكبرى، 213/7 (6995).

(10) رواه عنه حرب بن إسماعيل الكرماني. انظر: الجرح، 182/7 (1033).

وأبعد ابن حزم، فقال: «ليس بمعروف العدالة»[2].

فهؤلاء هم أصحاب مرتبة "صدوق"، وهي المرتبة الخامسة عند الحافظ، والذين ذُكروا بالنصب عنده، ومع أنّهم من المختلف فيهم غالبا، إلاّ أنّ معظم الأقوال فيهم توثّقهم، وإن كان سبب تضعيف البعض لهم هو النصب، والذي يعبَّر عنه بسبّ عليّ ﵁، أو شتمه، أو بغضه، وغير ذلك ممّا فيه مناصبة العداء له.

وقد اختلفت تعبيرات الحافظ في وصف نصبهم، وإن كان أكثر من استعمال عبارات مؤدّاها أنّه تكلَّم من تكلَّم فيهم لأجل النصب، كـــ"رمي بالنصب"، أو "تُكُلِّم فيه للنصب".

وفي مقارنة بين مبحث الرفض ومبحث النصب، يتّضح أنّ من رُموا بالنصب، وإن كان فيه ما فيه من الميل الواضح عن جادّة الصواب، قد وثِّقوا أكثر ممّن رموا بالرفض، وقد أوضح الحافظ هذه النقطة في ترجمة لِــــمَازَة بن زَبَّـــار الرواي الأخير من رواة مرتبة "صدوق"، فقال: «قد كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالبا، وتوهينهم الشيعة مطلقا[3]... فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهورا بصدق اللهجة، والتمسك بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض؛ فإن غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار، والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن عليا ﵁ قتل عثمان، أو كان أعان عليه، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتل أقاربه في حروب علي»[4].

ولئن كان هذا الكلام غير مقبول للوهلة الأولى، من حيث إن سبّ الصحابة أو أحد منهم كائنا من كان، كبيرة من الكبائر، وهم الذين اجتباهم الله تعالى لصحبة خير البرية أجمعين، رسوله الصادق الأمين، ذي الخلق العظيم، محمد ﷺ، إلاّ أنّ رواية الأئمّة عن مثل هؤلاء يوضح تماما تفريقهم بين المذهب العقدي، الذي هو خاصية صاحبه، وبين رواية الحديث، فالمعتبر في الرواية صدق اللهجة، وضبط التحمل والأداء، وإلاّ فكيف نفسّر وجود أحاديث هؤلاء في مثل الكتب الستة[5]؟!

---

(1) الثقات، 345/5 (5151).

(2) المحلّى، 437/8 (البيوع: مَسْأَلَةٌ وَلاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ أَن يَبِيعَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ).

(3) المقصود الغلاة منهم، أو الرافضة، كما سيأتي في كلام الحافظ اللاحق، وإلاّ فكثير من الشيعة قد وُثّقوا، وقد كان مذهب عامّة أهل الكوفة، كما مرّ في غير ما موضع من هذه الرسالة.

(4) التهذيب، 428/5.

(5) وانظر إلى تعقيب محقق تهذيب الكمال، 252/24 (حاشية01) على كلام الحافظ الأخير، وعلى قوله في التقريب عن لمازة: «صدوق ناصبي»، قال: «لا يكون الناصبي صدوقا، بل هو ضعيف إن شاء الله»، قلت: فكيف تردّ يا دكتور على أئمّة الحديث: أبي داود والترمذي وابن ماجه، وقد رووا عنه، وأثبتوا حديثه في كتبهم؟!

وفيما يلي المبحث الخامس والأخير من هذا الفصل الرابع، ودراسة تراجم الرواة الذين رموا ببدع مختلفة غير ما مرّ في المباحث السابقة.

المبحث الخامس: الرواة الذين رموا ببدع أخرى

وهذه البدع هي: الخوارج، ومسألة القرآن، وجَهْم:

أولا: الخوارج

وهم أربع (4) رواة:

7. عِمْــرَان بن حِطَّــان السَّدُوسِي (ت**84هـ**).

قال الحافظ: «صدوق، إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال رجع عن ذلك»(1).

وقال الذهبي: «وُثِّــق، وكان خارجِيًا»(2).

روى له البخاري وأبو داود والنسائي.

تكاد تُجمع الأقوال أنّ عِمْــرَان بن حِطَّــان كان خارجيّا، مشهورا بذلك(3).

ويُروى في ذلك قصص، وقد تعدّدت الاصطلاحات في مذهبه:

فقال أحمد: «يرى رأي الخوارج»(4).

وقال العقيلي: «لا يتابع، وكان يرى رأي الخوارج، يحدث عن عائشة، ولم يتبيّن سماعه منها»(1).

---

(1) التقريب، ص366 (رقم 5152). وترجمته في التهذيب، 5/116-118 (6083)؛ وتهذيب الكمال، 322/22. وقد عقد له الحافظ ترجمة مطوّلة في الإصابة، 5/302-305 (6880)، أورد فيها الردود والأقوال التي تتعلّق بعِمْــرَان بن حِطَّــان.

(2) الكاشف، 92/2 (4262).

(3) يقال إنّه هو من مدح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ﷺ، بقوله (من البسيط: مستفعل فاعل مستفعل فاعل):

يَا ضَرْبَــةً مِنْ كَرِيــمٍ مَا أَرَادَ بِــهَا   إلاَّ لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانَــا
إِنِّي لأُفَــكِّــرُ فِيــهِ ثُــمَّ أَحْسبُــهُ   أَوْفَى الْبَرِيَّــةِ عِنْــدَ اللهِ مِيزَانَــا

انظر: الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، 117/18؛ والكامل للمبرّد، 89/2.

(4) العلل ومعرفة الرجال، 546/1 (1299). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وقال ابن حبان في "الثقات": «كان يميل إلى مذهب الشراة[2]»[3]، أي الخوارج.

وقال ابن البرقي: «كان حروريا»[4]، وهم الخوارج أيضا.

وقال الدارقطني: «متروك؛ لسوء اعتقاده، وخبث مذهبه»[5]، ويقصد أنه كان خارجيا.

وقال المبرد: «كان رأس القعد من الصفرية، وخطيبهم، وشاعرهم»[6].

قال الحافظ في معنى القعد: «الخوارج; كانوا لا يرون الحرب، بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة، ويدعون إلى رأيهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويحسّنونه»[7].

قال: «لكن ذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه إنما صار قعديا لّما عجز عن الحرب»[8].

وممّا يُروى في سبب انتحاله لمذهب الخوارج:

عن يعقوب بن شيبة، قال: «أدرك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وصار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج، وكان سبب ذلك فيما بلغنا أن ابنة عم له رأت رأي الخوارج، فتزوجّها ليردّها عن ذلك، فصرفته إلى مذهبها»[9].

وبقريب منه قاله محمد بن سيرين[10].

---

(1) الضعفاء الكبير، 297/3 (1304). وقد ردّ الحافظ على عدم سماع عِمْـرَان بن حِطَّـان من عائشة، كما جزم به ابن عبد البر أيضا، بأنّه قد ورد التصريح بسماعه عنها في غير ما حديث، ومنه ما أخرجه البخاري. انظر: التهذيب، 117/5؛ وصحيح البخاري: اللباس؛ بَاب لُبْسِ الْحَرِيرِ وَافْتِرَاشِهِ لِلرِّجَالِ وَقَدْرِ ما يَجُوزُ منه، 2194/5 (5497).

(2) سبق شرح هذا المصطلح. انظر ص289 (حاشية 03).

(3) الثقات، 222/5 (4603).

(4) التهذيب، 118/5. وقد سبق التعريف بالحرورية. انظر ص291 (حاشية 06).

(5) كذا في التهذيب، 118/5. وليس هو في ضعفائه!

(6) الكامل للمبرد، 88/2.

(7) التهذيب، 118/5. وجاء في أصل تسميتهم قول الزبيدي في تاج العروس، 27/9: «القَعَدَة: قوْم من الخَوَارِج قَعَدُوا عن نُصْرَةِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَه، وعن مُقَاتَلَته، وهو مَجاز، ومَنْ يَرَى رأيهُم أَي الخوارِجِ: قَعَدِيٌّ، مُحرَّكَةً كَعَرَبيٍّ».

(8) التهذيب، 118/5. وقول أبي الفرج الأصفهاني في الأغاني، 114/18، وإنّما نقله عن ابن الكلبي، وعبارته: «من شعراء الشراة، ودعاهم، والمقدمين في مذهبهم، وكان من القعدة؛ لأن عمره طال فضعف عن الحرب وحضورها، فاقتصر على الدعوة، والتحريض بلسانه».

(9) التهذيب، 117/5.

(10) الأغاني، الأصفهاني، 120/18. وفيه أنّه يروى أيضا عن مؤرج السدوسي، الأغاني، 125/18. كما ورواه محمد بن أبي رجاء، عن رجل من أهل الكوفة. انظر: تهذيب الكمال، 323/22.

وقال يعقوب أيضا: «حُدِّثت عن الأصمعي، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، عن عثمان البتي، قال: كان عِمْـــرَان بن حِطَّـــان من أهل السنة، فقدم غلام من عُمان كأنه نصل، فغلبه في مجلس»(1).

وذكر الأصفهاني رواية أخرى عن جرير بن حازم، قال: «كان عِمْـــرَان بن حِطَّـــان أشـــد الناس خصومة للحرورية، حتى لقيه أعرابي حروري، فخاصمه فصار عِمْران حروريا، ورجع عن رأيه»(2).

فالأوّل وإن كان الأشهر لتعدّد مصادره، فإنّه لا يمنع أن تكون هذه الروايات جميعها صحيحة معا، فيكون تأثّر بالمرأة التي تزوّجها، وأيضا بهذا الغلام العُماني، وهو من بلد معروف بمذهب الخوارج، وذاك الأعرابي الحروري، حتّى إذا اجتمعت عنده هذه المناسبات اقتنع برأي الخوارج، وصار منهم.

لكن ورد في رواية نقلها الحافظ عن أبي زكريا الموصلى في "تاريخ الموصل"، عن محمد بن بشر العبدي الموصلي، قال: «لم يمت عِمْـــرَان بن حِطَّـــان حتى رجع عن رأي الخوارج»(3).

قال -وكأنه يرجّح هذه الرواية-: «هذا أحسن ما يُعتذر به عن تخريج البخاري له، وأما قول من قال إنه خرّج ما حمل عنه قبل أن يرى ما رأى، ففيه نظر؛ لأنه أخرج له من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، ويحيى إنما سمع منه في حال هربه من الحجّاج، وكان الحجّاج يطلبه ليقتله من أجل المذهب، وقصته في هربه مشهورة»(4).

فالذي يُستنتج ممّا سبق، أنّ عِمْـــرَان بن حِطَّـــان روى أحاديثه قبل، وبعد أن رأى رأي الخوارج، وقد اعتذر له أبو داود، وذكره وأبا حسان الأعرج(5)، فقال: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج»(6).

قلت: وهذا غالبا، وإلاّ فقد قال الحافظ معقّبا على ما ذهب إليه: «ليس على إطلاقه; فقد حكى ابن أبي حاتم عن القاضي عبد الله بن عقبة المصري [هو ابن لهيعة] عن بعض الخوارج ممّن تاب، أنهم كانوا إذا هووا أمرا صيّروه حديثا»(7).

---

(1) كذا في التهذيب، 117/5، نقلا عن الأصل، وفي الأغاني، 120/18: «فقلبه عن مذهبه في مجلس واحد».

(2) الأغاني، 122/2. ولم يذكره الحافظ!

(3) التهذيب، 117/5.

(4) المصدر نفسه، 117/5. وقال في الهدي، ص433: «فإن صح ذلك، كان عذرا جيدا، وإلا فلا يضر التخريج عمّن هذا سبيله في المتابعات». وانظر قصّة هروبه في: الأغاني، الأصفهاني، 115/18؛ والكامل للمبرّد، 89/2.

(5) تأتي دراسة ترجمته في هذا المبحث. انظر ص508 (رقم 04).

(6) سؤالات الآجري بتحقيق البستوي، 117/2 (1296).

(7) كذا ذكره الحافظ في التهذيب، 117/5.

وأيّا ما كان، فعِمْـــرَان بن حِطَّـــان كان ثقة، كما قال العِجْلي[1]، وكان لا يتّهم في الحديث، كما قال قتادة[2]، وقال محارب بن دثار: «صحبت عِمْـــرَان بن حِطَّـــان، فما رأيت أحدا مثله»[3].

ثمّ إنّ رواية البخاري عنه أكبر دليل على أنّه مقبول الرواية، وإن جعله الحافظ من مرتبة "صدوق"؛ فلبعض الأقوال السابقة، والمضعّفة له بسبب المذهب، وقد كان داعية إلى مذهبه، ولم يبيّنه الحافظ كما هو شرطه في "التقريب"، وإن كان روى رجوعه عن مذهب الخوارج، فبصيغة التمريض؛ لقوّة الأقوال التي جاءت تؤكّد أنّه كان خارجيّا، معروفا بذلك، وهو ما جزم به الذهبي في قوله: «وُثِّـــق، وكان خارجيّا»[4].

8. عِمْـــرَان بن دَاوَر، أَبُو العَـــوَّام القَطَّان، البصْرِي (ت بين 160 و170هـــ).

قال الحافظ:«صدوق يهِم، ورمي برأي الخوارج»[5].

وقال الذهبي: «أفتى إبراهيمَ بن عبد الله بالخروج، ضعّفه النسائي، ومشّاه أحمد وغيره»[6].

روى له الأربعة.

جاء في رميه برأي الخوارج:

قول يزيد بن زريع: «كان حروريا[7]، وكان يرى السيف على أهل القبلة»[8]، وهذا الذي فصّله أخصّ شيء عند الخوارج.

وقال ابن معين: «كان يرى رأي الخوارج، ولم يكن داعية»[9].

وقال أبو داود: «ضعيف، أفتى في أيام إبراهيم بن عبد الله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك دماء»[10].

---

(1) معرفة الثقات، 188/2 (1423).

(2) التهذيب، 117/5.

(3) العلل ومعرفة الرجال، 277/3 (5233). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) الكاشف، 92/2 (4262). وقال في مستهل ترجمته من الميزان، 285/5 (6283): «الخارجي».

(5) التقريب، ص366 (رقم 5154). وترجمته في التهذيب، 119/5-120 (6086)؛ وتهذيب الكمال، 328/22.

(6) الكاشف، 93/2 (4264).

(7) أحد ألقاب الخوارج، وقد سبق شرح هذا المصطلح. انظر ص291 (حاشية 06).

(8) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، 151/2.

(9) تاريخ الدوري، 141/4 (3598). وقد حكاه الحافظ في التهذيب من طريق العقيلي، وقد حكاه هذا الأخير في ضعفائه عن الدوري!

(10) سؤالات الآجري، ص325 (503).

وحقيقة ما رُمي به عِمْـــرَان بن دَاوَر، ما بيّنه الحافظ تعقيبا على قول يزيد بن زريع، قال: «في قوله حروريا نظر، ولعله شُبّه بهم، وقد ذكر أبو يعلى في "مسنده" القصة عن أبي المنهال في ترجمة قتادة، عن أنس، ولفظه: قال يزيد: كان إبراهيم -يعني: ابن عبد الله بن حسن- لما خرج يطلب الخلافة استفتاه عن شيء، فأفتاه بفتيا قُتل بها رجال مع إبراهيم»[1].

قال الحافظ: «وليس هؤلاء من الحرورية في شيء»[2].

فقد ظهر أنّ عِمْـــرَان بن دَاوَر لم يكن خارجيا، ولا عُرف بذلك، ولا باشر هو الخروج بنفسه، وإنّما أفتى برأي فيه خروج على الإمام، أدّى إلى سفك دماء، فعدّه من عدّه لأجل ذلك من الخوارج.

وقد اختُلف فيه:

فقال عمرو بن علي: «كان عبد الرحمن بن مهدي يحدّث عنه، وكان يحيى لا يحدّث عنه، وقد ذكره يحيى يوما فأحسن عليه الثناء»[3].

وقال أحمد: «أرجو أن يكون صالح الحديث»[4].

وقال ابن معين: «ليس بالقويّ»[5]، وفي موضع آخر: «لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وليس هو بشيء»[6]، وفي رواية: « ضعيف الحديث»[7].

وقال البخاري: «صدوق يهِم»[8].

وقال أبو داود: «من أصحاب الحسن، وما سمعت إلا خيرا»[1].

---

(1) التهذيب، 120/5؛ ومسند أبي يعلى، 332/5 (2957). وانظر خبر خروج إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأخيه محمد أيام أبي جعفر المنصور في تاريخ الطبري، 461/4 (أحداث سنة 145هـــ)؛ والبداية والنهاية، ابن كثير، 82/10.

(2) التهذيب، 120/5.

(3) الكامل، 88/5 (1265)؛ وضعفاء العقيلي، 300/3 (1309)؛ والجرح، 297/6 (1649). قلت: قد فرّق ابن حبان بين عمران القطّان صاحب الترجمة الذي ذكره في الثقات كما سيأتي، وعمران العمّي الذي «اختلط حتى كان لا يدري ما يحدث به، كتب عنه يحيى القطان أشياء، ثم رمى بها ولم يحدث عنه». المجروحين، 123/2 (712). فيُحتمل أنّهما رجلان، والذي أثنى عليه يحيى بن سعيد هو القطّان، والذي لم يرو عنه هو العمّي، وإن كانت كتب التراجم تعدّهما واحدا، والله أعلم.

(4) العلل ومعرفة الرجال، 25/3 (3989).

(5) تاريخ الدوري، 185/4 (3855).

(6) المصدر نفسه، 283/4 (4397).

(7) العلل ومعرفة الرجال، 09/3 (3908)، 25/3 (3989). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(8) حكاه عنه الترمذي، كذا في التهذيب، 120/5، ولم أجده في كتب الترمذي التي رجعت إليها، وهي: السنن والعلل الصغير والعلل الكبير!

وقال النسائي: «ضعيف»[2]، وقال مرّة: «ليس بالقوي»[3].
وقال الساجي: «صدوق، وثّقه عفّان[4]»[5].
وقال العِجْلي: «بصري ثقة»[6].
وقال الحاكم: «صدوق»[7].
وقال ابن شاهين: «من أخص الناس بقتادة»[8].
وقال الدارقطني: «كان كثير المخالفة والوهم»[9].
وقال ابن عديّ: «هو ممّن يُكتب حديثه»[10].
وذكره ابن حبان في "الثقات"[11].

فقد تابع الحافظ في قوله:«صدوق يهِم، ورمي برأي الخوارج»[12]، الإمام البخاري، وزاد شبهة رميه بالخوارج، من غير إشارة إلى حقيقة هذه الشبهة، ولا بيّن أنّه لم يكن داعية، كما قال ابن معين، وهذا على خلاف الذهبي، الذي أوضح أنّ عِمْـــرَان بن دَاوَر إنّما أفتى بفتيا فيها خروج، ولم يكن خارجيا[13]، كما حكى تضعيف النسائي له، مع تمشية أحمد وغيره له.

9. الوَلِيد بن كَثِير المَخْزُومِي، أبُو مُحَمّد المَدَنِي، ثم الكُوفي (ت151هـ).

(1) سؤالات الآجري، ص324 (502).

(2) الضعفاء والمتروكين، ص85 (478).

(3) السنن الكبرى، 315/2 (3580)، 05/3 (4302)؛ والسنن، 06/6 (3094)، 123/7 (4115). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) بحثت عمّن يكون عفّان هذا فلم أهتد إليه! سوى أنه تلميذ لصاحب الترجمة، كما هو واضح من عبارة ابن عدي في الكامل.

(5) التهذيب، 120/5. وانظر توثيق عفّان له في الكامل، 88/5 (1265).

(6) معرفة الثقات، 189/2 (1424).

(7) التهذيب، 120/5.

(8) تاريخ أسماء الثقات، ص182 (1111).

(9) التهذيب، 120/5. وليس هو في كتابه الضعفاء!

(10) الكامل، 88/5 (1265).

(11) الثقات، 243/7 (9889).

(12) التقريب، ص366 (رقم 5154).

(13) وقد ذكر أقوال كل من يزيد بن زريع وأبي داود وابن معين في الميزان، 287/5.

قال الحافظ: «صدوق، عارف بالمغازي، رمي برأي الخوارج»[1].

وقال الذهبي: «ثقة»[2].

روى له الجماعة.

ذكر الحافظ رميه برأي الخوارج من وجهين[3]:

فعن أبي داود: «ثقة، إلا أنه إباضي»[4].

وقال الساجي: «كان إباضيا، ولكنه كان صدوقا»[5].

والإباضيّة كما سبق بيانه في موضعه[6]، إحدى فرق الخوارج، التي لم تكن تغلو ذلك الغلوّ، ولذلك لم يؤثّر فيه مذهبه من حيث الرواية، قال الحافظ في ترجمته من "الهدي": «الإباضيّة فرقة من الخوارج، ليست مقالتهم شديدة الفحش، و لم يكن الوَلِيد داعية»[7]، فقد ذكر هنا أنّه لم يكن داعية، وهذا ما لم يبيّنه في "التقريب"، مخالفا بذلك شرطه في بيان الداعية من غيره.

هذا، و لم يُشر الذهبي إلى إباضيته، بل قال فيه: «ثقة»[8]، أخذا بما جاء في الأقوال الآتية:

قال عيسى بن يونس: «ثقة، وكان متقنا في الحديث»[9].

وقال إبراهيم بن سعد: «كان ثقة، متتبّعا للمغازي، حريصا على علمها»[10].

وقال ابن عيينة: «كان صدوقا»[11].

---

(1) التقريب، ص513 (رقم 7452). وترجمته في التهذيب، 6/744-745 (8738)؛ وتهذيب الكمال، 31/73.

(2) الكاشف، 2/354 (6090).

(3) ووجه ثالث أغفله، أورده العقيلي في ضعفائه، 4/320 (1921)، عن سفيان بن عيينة: «كان إباضيا، ولكنه كان صدوقا، وكنت أعرفه ها هنا و لم أكلمه».

(4) التهذيب، 6/745. وليس هو في سؤالات الآجري.

(5) التهذيب، 6/745. ورواه الحافظ في الهدي، ص450، بهذا اللفظ: «قد كان ثقة، ثبتا، يُحتج بحديثه، لم يضعّفه أحد، إنما عابوا عليه الرأي».

(6) انظر ص107.

(7) الهدي، ص450.

(8) الكاشف، 2/354 (6090). وإن كان قال عنه في الرواة الثقات المتكلّم فيهم، ص184: «حجازي ثقة، حديثه في الكتب كلها، لكن قيل: إنه قدري، إباضي»، فقد زاد بدعة القدر، وهو ما رماه به عبيد بن ميمون، كما في ضعفاء العقيلي، 4/320 (1921). وذكره في المغني، 2/724 (6882)؛ والميزان، 7/139 (9405)، بالإباضيّة فقط.

(9) التهذيب، 6/745.

(10) الجرح، 9/14 (62).

(11) المصدر نفسه، 9/14 (62).

وقال ابن معين: «ثقة»[1]، وزاد في موضع: «لا بأس به»[2]، وفي رواية: «ليس به بأس»[3].

وقال الساجي: «صدوق، ثبت، يحتج به»[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

وأغرب ابن سعد، فقال: «له أحاديث، وليس بذاك»[6].

فقول الحافظ: «صدوق، عارف بالمغازي، رمي برأي الخوارج»[7]، وإن كان لا يُخرج الوَليد بن كَثِير عن دائرة الوثاقة، إلاّ أنّه مجانب لما جاء في أغلب هذه الأقوال، وأنّ أقلّ أحواله "ثقة" كما هو صنيع الذهبي، لاسيما وقد روى له الجماعة، ومنهم أهل الصحيح.

10. أَبُو حَسَّان الأَعْرَج، الأَحْرَد[8]، البصْرِي، اسمه مسلم بن عبد الله (قتل سنة 130هـ).

قال الحافظ: «صدوق، رمي برأي الخوارج»[9].

وقال الذهبي: «ثقة»[10].

روى له الجماعة سوى البخاري.

جاء ذكره برأي الخوارج عن غير واحد:

فعن أبي داود: «سُمّي الأحرد لأنه كان يمشى على عقب، خرج مع الخوارج»[11].

وقال العِجْلي: «ثقة، ويقال: إنه كان يرى رأي الخوارج»[12].

---

(1) تاريخ الدوري، 158/3 (677)؛ وثقات ابن شاهين، ص245 (1497).

(2) كذا في التهذيب، 745/6. ولم أعثر على مصدره.

(3) تاريخ الدارمي، ص221 (835).

(4) التهذيب، 745/6.

(5) الثقات، 548/7 (11410).

(6) الطبقات الكبرى (القسم المتمّم)، ص399.

(7) التقريب، ص513 (رقم 7452).

(8) هو بالحاء المهملة، وجاء في بعض المصادر "الأجرد" بالجيم المعجمة، وهو خطأ؛ لما سيأتي قريبا من تفسير هذا اللقب.

(9) التقريب، ص557 (رقم 8046). وترجمته في التهذيب، 343/7 (9551)؛ وتهذيب الكمال، 242/33.

(10) الكاشف، 418/2 (6576).

(11) سؤالات الآجري، ص333 (526). وفي معنى الأحرد الذي ذكره، قال في القاموس، ص264: «الحَرَد محركة: داء في قوائم الإبل، أو في اليدين، أو ييس عصب إحداهما من العقال، فيخبط بيديه إذا مشى... وأن يكون بعض قوى الوتر أطول من بعض».

(12) معرفة الثقات، 394/2 (2118).

وقال ابن عبد البر: «هو عندهم ثقة في حديثه، إلا أنه روي عن قتادة، قال: سمعت أبا حَسَّان الأعْرَج، وكان حروريا»[1]، يعني من الخوارج.

وقال البخاري: «يقال عن يحيى: دخل في الحرورية»[2].

فالعِجْلي وإن ذكر خروجه بصيغة التمريض، إلاّ أنّ أبا داود وابن عبد البرّ جزما بذلك، ولم يرِد هل كان داعية إلى مذهبه، أم لا[3]؟

واستعمال الحافظ عبارة "رمي برأي الخوارج" للدلالة على أنّه تُكُلّم فيه بسبب المذهب، لا أنّه يفيد ضعف نسبته إلى رأي الخوارج، وإن كان الذهبي أشار إلى ذلك في "الميزان" بقوله: « واتهم بأنه خرج مع الخوارج»[4].

وقد وثّقه العلماء:

فقال أحمد بن حنبل: «مستقيم الحديث، أومقارب الحديث»[5].

وقال ابن معين[6]، وابن سعد[7]: «ثقة».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»[8].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[9].

فقول الحافظ: «صدوق، رمي برأي الخوارج»[10]، أخذا بأقلّ أحواله، وإلاّ فهو "ثقة" كما قال الذهبي.

---

(1) التهذيب، 343/7. والظاهر أن هذا القول هو في كتاب الكنى لابن عبد البر، ولم يقع بين يديّ، فلعلّه مفقود!

(2) التاريخ الأوسط، 239/1 (1155). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(3) قلت: ذكر البخاري وابن حبان أنّ أبا حَسَّان الأعْرَج قتل يوم الحرورية سنة 130هـ، فلا أدري إن كان لذلك علاقة بمذهبه في انتحال رأي الخوارج، وأنّه كان ممّن خرج مع الحرورية سنة 130هـ، أم لا. انظر هذه الأحداث في تاريخ الطبري، 329/4.

(4) الميزان، 214/8 (764).

(5) رواية الأثرم. انظر: الجرح، 201/8 (883).

(6) رواية إسحاق بن منصور. انظر: الجرح، 201/8 (883).

(7) الطبقات الكبرى، 222/7.

(8) الجرح، 201/8 (883).

(9) الثقات، 393/5 (5361).

(10) التقريب، ص557 (رقم 8046).

فهؤلاء هم الرواة الذين رموا برأي الخوارج في "التقريب"، وجعلهم الحافظ ضمن مرتبة "صدوق"، وهم وإن تُكلّم فيهم للمذهب، إلاّ أنّهم قد وُثّقوا من قبل العلماء، وإن اختُلف فيهم، وأنّ تضعيف من ضعّفهم إنما بسبب رأي الخوارج، الذي هو من أشدّ الآراء، لما فيه من إحداث الفتن، وسفك للدماء، لكن كان معتمد من روى لهم الصدق في الرواية، والضبط للمرويات، بالإضافة إلى ما عُرف عن الخوارج أنّهم من أبعد الناس عن الكذب، لما أنّه كبيرة من الكبائر، وهم يكفّرون بالذنوب.

وقد حرص الحافظ في تراجمهم من "التقريب" على بيان أنّهم غُمزوا برأي الخوارج، وإن وقع في ذلك شبهة، فصّلها في أصله "التهذيب"؛ لأن محلّ "التقريب" الاختصار لا الإطالة، وإن كان أخلّ أحيانا بشرطه في بيان الداعية من غيره.

ثانيا: مسألة القرآن

وهم أربعة (4) رواة:

1. **إبْرَاهِيم بن عَبْد الله بن حَاتِم الهَرَوِي، أبو إسْحَاق، نزيل بغداد (ت244هـ).**

قال الحافظ: «صدوق، حافظ، تُكُلِّم فيه بسبب القرآن»[1].

وقال الذهبي: «الحافظ، قال النسائي وغيره: ليس بالقويّ، ووثقه طائفة»[2].

روى له الترمذي وابن ماجه.

وهو شيخهما.

لم يذكره أحد؛ لا بالوقف في القرآن، ولا بخلقه، وكل ماجاء في مذهبه، ما نقله الحافظ عن أبي الفتح الأزدي، قال: «ثقة، صدوق، إلا أنه رديء المذهب، زائغ، وما سمعت أحدا يذكره إلا بخير»[3].

وجاء بيان هذا المذهب الرديء الذي ألمح إليه الأزدي في قول ابن الدورقي لابن معين: «أما تتقي الله في الثناء على إبْرَاهِيم الهروي؟ وذكر ما كان منه في زمن ابن أبي دؤاد، يعني في المحنة»، قال الحافظ تعقيبا: «فتبيّن بهذا أن سبب تضعيفه راجع إلى المذهب»[4].

وليس في هذا ما يشير إلى أنّ إبْرَاهِيم بن عَبْد الله كان يقول بخلق القرآن، أو بالتوقّف فيه، وظاهره أنّه كان يناصر المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، ولا يُعلم أنّ هذه المناصرة كانت حقيقة أم تقيّة، وفي جميع الأحوال، فهي رهينة المرحلة والظروف التي أفرزتها.

(1) التقريب، ص30 (رقم 193). وترجمته في التهذيب، 1/125-126 (235)؛ وتهذيب الكمال، 2/119.

(2) الكاشف، 1/214 (152).

(3) التهذيب، 1/126.

(4) المصدر نفسه، 1/126.

وقد اختلفت فيه أقوال العلماء، وإن وثّقه أكثرهم:

فقال ابن معين: «لا بأس به»[1].

وقال أبو داود: «ضعيف»[2].

وقال النسائي: «ليس بالقويّ»[3].

وقال أبو زرعة الرازي[4]، وصالح جزرة[5]: «صدوق».

وقال أبو حاتم: «شيخ»[6].

وقال الدارقطني: «ثقة ثبت»[7].

وكذا وثّقه أبو علي الطوسي والحاكم[8].

وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: «كان حافظا، متقنا، تقيّا، ما كان هاهنا أحد مثله»[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[10].

فقول الحافظ: «صدوق، حافظ، تُكُلِّم فيه بسبب القرآن»[11]، لم يبيّن فيه مقالة إبْرَاهِيم بن عَبْد الله، وموقفه من مسألة خلق القرآن، وهو ما لم يشر إليه أيضا الحافظ الذهبي، والذي عدّه حافظا، وإن حكى تضعيف النسائي[12]، وتوثيق غيره له[13].

2. إبْرَاهِيم بن المُــنْذِر بن عَبْد الله الأسَدِي، الحِزَامِي (ت236هــ).

(1) رواية ابن محرز. انظر: تاريخ بغداد، 118/6 (3148).

(2) رواه في تاريخ بغداد، 118/6.

(3) تاريخ بغداد، 118/6.

(4) الجرح، 109/2 (320).

(5) تاريخ بغداد، 118/6.

(6) الجرح، 109/2 (320).

(7) تاريخ بغداد، 118/6.

(8) الإكمال مغلطاي، 229/1 (231). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(9) تاريخ بغداد، 118/6.

(10) الثقات، 78/8 (12322).

(11) التقريب، ص30 (رقم 193).

(12) ذهب الدكتور بشار عوّاد معروف، محقّق تهذيب الكمال، 122/2 (هامش 01)، إلى أنّ تضعيف النسائي وأبي داود لإبْرَاهِيم، إنما كان بسبب ما نسب إليه من ممالأته للمعتزلة أيام المحنة. قلت: وهذا وإن كان شبه راجح، إلاّ أنّه لا يمكن الجزم به، لاسيما وأنّ من عادة أبي داود خاصّة بيان سبب التضعيف، ولا يوجد! والله أعلم.

(13) وقد قال عنه في الميزان، 163/1 (129): «الحافظ، الثقة، أحد أعلام الحديث».

قال الحافظ: «صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن»(1).

وقال الذهبي: «أحد العلماء، صدوق»(2).

روى له البخاري والأربعة سوى أبي داود.

الذي جاء عن أحمد وتكلّمه فيه لأجل القرآن، ما نقله أبو حاتم، قال: «خلط في القرآن؛ جاء إلى أحمد بن حنبل، فاستأذن عليه فلم يأذن له، وجلس حتى خرج فسلّم عليه، فلم يردّ عليه السلام»(3).

وقال زكريا بن يحيى الساجي: «بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمّه، وقصد إليه ببغداد ليسلم عليه، فلم يأذن له، وكان قدم إلى ابن أبي دؤاد قاصدا من المدينة، عنده مناكير»(4).

فمسألة القرآن قد وقع فيها كثيرون، واشتبه الأمر فيها بسبب المحنة، ولم يسلم منها كبير أحد، إلاّ الإمام أحمد، فقد أوتي فيها صبرا وجلدا لم يعطه غيره، لكن لم يرد تفسير في خصوص موقف إبْرَاهِيم بن المُــنْذِر من هذه المسألة، وإن كان التاج السبكي أوضح إلى حدّ ما هذا الموقف بقوله: «كان حصل عند الإمام أحمد ﷺ منه شيء؛ لأنه قيل: خلط في مسألة القرآن، كأنه مجمج في الجواب»(5).

فلعلّ هذا الذي قال فيه التاج "مجمج في الجواب" كان تقيّة(6)، أو أيضا توقّفا في المسألة، على اعتبار ما حفّ هذه القضيّة من أحداث وفتن، وهو جرح غير مؤثّر، ولذلك أثبته الحافظ عن الإمام أحمد، ولم يعرّج عليه الذهبي.

وقد وثّق العلماء إبْرَاهِيم بن المُــنْذِر:

فقال ابن معين(7)، والدارقطني(8)، وابن وضاح(9)، والخطيب(10): «ثقة».

وقال النسائي: «ليس به بأس»(11).

---

(1) التقريب، ص34 (رقم 253). وترجمته في التهذيب، 1/157-158 (299)؛ وتهذيب الكمال، 2/207.

(2) الكاشف، 1/225 (152).

(3) رواه عن عبدان بن أحمد الهمذاني، عنه، في تاريخ بغداد، 6/179 (3235).

(4) تاريخ بغداد، 6/179.

(5) طبقات الشافعية الكبرى، 2/82 (18). ولم يذكره الحافظ في التهذيب!

(6) كما قال السبكي: «وأرى ذلك منه تقية وخوفا، ولكن الإمام أحمد شديد فى صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيرا، ولو كُلّف الناس ما كان عليه أحمد، لم يسلم إلا القليل!». طبقات الشافعية الكبرى، 2/82 (18).

(7) رواية عبد الخالق بن منصور. انظر: تاريخ بغداد، 6/179.

(8) سؤالات السلمي، ص50 (04).

(9) التهذيب، 1/158.

(10) تاريخ بغداد، 6/179 (3235).

(11) المصدر نفسه، 6/179.

وقال صالح جزرة[1]، وأبو حاتم[2]: «صدوق».

وقال ابن خلفون: «كان من أهل الصدق والأمانة»[3].

وقال الخطيب رداً على قول الساجي السابق: «عنده مناكير»: «أما المناكير فقلّ ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه»[4]، وسبقه الأزدي بمعناه[5].

وقال الزبير بن بكار: «كان له علم بالحديث، ومروءة، وقدر»[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

فهذه الأقوال تُجمع على أنّ إبْرَاهِيم بن المُـــنْذِر كان ثقة في الحديث، وإن عدّه الحافظ ضمن مرتبة "صدوق"، وكذلك الذهبي[8]، ورواية البخاري عنه، وهو شيخه، في الصحيح دليل على أنّه مقبول الرواية، محتجّ به، وأنّه لا أثر لتخليطه في القرآن على روايته.

3. إِسْحَاق بن أبي إِسْرَائِيل؛ إبراهيم بن كَامَجْرَا، أبو يَعْقُوب المَرْوَزِي، نزيل بغداد (ت245هـ).

قال الحافظ: «صدوق، تُكُلِّم فيه لوقفه في القرآن»[9].

وقال الذهبي: «الحافظ، ثقة، قال الساجي: خلّوا الأخذ عنه لمكان الوقف، قلت: كان يقف تورّعا»[10].

روى له أبو داود والنسائي.

نُقل من أقوال العلماء وأقواله هو، ما يؤكّد أنّه كان يقف في القرآن[11]:

---

(1) المصدر نفسه، 179/6.

(2) الجرح، 139/2 (450).

(3) إكمال مغلطاي، 294/1 (295). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(4) تاريخ بغداد، 180/6-181.

(5) على ما نقله مغلطاي في إكماله، 294/1 (295). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(6) التهذيب، 158/1.

(7) الثقات، 73/8 (12303).

(8) قال عنه في الميزان، 193/1 (221): «حافظ، من شيوخ الأئمة».

(9) التقريب، ص39 (رقم 338). وترجمته في التهذيب، 211/1-213 (415)؛ وتهذيب الكمال، 398/2.

(10) الكاشف، 234/1 (283).

(11) حتّى إنّ هناك من رآه في المنام وقد ذكره النبي ﷺ بالوقف في القرآن! انظر: تاريخ بغداد، 360/6 (3383).

فذكره ابن حبان في "الثقات "، وقال: «كان ممّن اتُّهم أيام المحنة»[1]، يعني بالقول بخلق القرآن، أو الوقف فيه.

وقال الأزدي: «يتكلّمون في مذهبه»[2].

وقال أبو حاتم: «كتبت عنه، فوقف في القرآن، فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد، بعد أن كان الناس إليه عنقا واحدا»[3].

وقال صالح جزرة: «صدوق في الحديث، إلا أنه كان يقول: القرآن كلام الله، ويقف»[4].

وقال زكريا بن يحيى الساجي: «تركوه لموضع الوقف، وكان صدوقا»[5]، قال الذهبي معقِّبا: «قلّ من ترك الأخذ عنه»[6].

وقال أحمد: «واقفي مشؤوم، إلا أنه صاحب حديث كيّس»[7].

وقال عبدوس بن عبد الله النيسابوري: «كان حافظا جدا، ولم يكن مثله في الحفظ والورع، وكان لقي المشايخ، قيل: كان يتهم بالوقف؟ قال: نعم، اتُّهم، ولم يكن بمتّهَم»[8]، أي لم يكن متّهما في صدقه وحفظه.

وقال الدارقطني: «نُقم عليه القول في القرآن، وذاك أنه توقف أوّلا، ثم أجابهم»[9]، فأكّد أنّه قال بخلق القرآن في آخر أمره.

وذكره مسلمة بن قاسم الأندلسي، وقال: «ثقة، روى عنه أحمد بن حنبل، وكان ممن أجاب في المحنة»[10].

وقال ابن سعد: «كان مخلطا متنقلا، وقف في القرآن ورجع مرارا»[11].

---

(1) الثقات، 8/116-117 (12505).

(2) التهذيب، 1/213.

(3) الجرح، 2/210 (715).

(4) تاريخ بغداد، 6/360.

(5) تاريخ بغداد، 6/360.

(6) الميزان، 1/332. قلت: وهو كما قال، كما تدلّ عليه مجمل أقوال العلماء.

(7) رواه الخطيب عن شاهين بن السميدع العبدي، عنه. تاريخ بغداد، 6/359-360.

(8) تاريخ بغداد، 6/360.

(9) نسبه الحافظ في التهذيب، 1/213، إلى التعديل والتجريح، وأحسبه قصد الذي لأبي الوليد الباجي، ورجعت إليه، فلم أجده!

(10) إكمال مغلطاي، 2/81 (387). وهو مما يُستدرك على الحافظ!

(11) الطبقات الكبرى، 7/252. وهو مما يُستدرك على الحافظ أيضا!

وفيه إشارة إلى أنّ الرجل كان متذبذبا تذبذب الأحداث التي كان يعيشها في عصره.

وأمّا من أقواله هو، فقد روي عنه قوله: «هؤلاء الصبيان يقولون: كلام الله غير مخلوق، ألا قالوا: كلام الله وسكتوا؟!»[1].

وقال أيضا: «لم أقل على الشك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي»[2].

وهذا رجوع منه بالمسألة إلى أصلها، قبل أن يُثار الجدل حول القرآن الكريم، وصفات الله ﷻ عموما، وإن كان الملاحظ أنّ الذين خاضوا في مسألة القرآن، أو كان لهم رأي فيها، إنّما لحتميّة الظرف الذي كانوا يعيشونه، وأنّهم كانوا يُمتحنون في ذلك، فكان لا بدّ أن يكون لهم رأي واضح معلوم لدى السلطة الرسمية خاصّة.

وإِسْحَاق بن أبي إِسْرَائِيل قد وثّقه العلماء:

قال ابن معين: «ثقة»[3]، وقال مرّة: «من ثقات المسلمين، ما كتب حديثا قط عن أحد من الناس إلا ما ضبطه هو في ألواحه أو كتابه»[4]، وقال أخرى: «الثقة، الصادق، المأمون، ما زال معروفا بالدين والخير والفضل»[5].

وقال أحمد: «شيخ ثقة»[6].

وقال يعقوب بن شيبة: «سُرَيْجُ بنُ يُونُس: شيخ صالح صدوق، و إِسْحَاق بن أبي إِسْرَائِيل أثبت منه»[7].

وقال الدارقطني: «ثقة»[8].

وقال أبو القاسم البغوي: «كان ثقة مأمونا، إلا أنه كان قليل العقل»[1].

---

(1) رواه عنه محمد بن إسحاق السرّاج. انظر: تاريخ بغداد، 360/6، وفي آخره عبارة: «ويشير إلى دار أحمد بن حنبل».

(2) تاريخ بغداد، 361/6.

(3) تاريخ الدارمي، ص102 (293)؛ وثقات ابن شاهين، ص36 (67)؛ وهي رواية ابن أبي خيثمة. انظر: تاريخ بغداد، 358/6. وإن كان الدارمي قال: «لم يكن أظهر الوقف حين سألت يحيى بن معين عنه، وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد، ويوم كتبنا عنه كان مستورا عنه». قلت: الأرجح أنّ ابن معين ما كان ليغيّر رأيه فيه؛ لأنّه هو نفسه امتُحن وأجاب تقيّة!

(4) تاريخ بغداد، 359/6.

(5) المصدر نفسه، 359/6.

(6) المسند، (أنس)، 284/3 (14059).

(7) تاريخ بغداد، 359/6.

(8) المصدر نفسه، 359/6.

وقال أبو زرعة: «عندي أنه لا يكذب، وحدّث بحديث منكر»[2].

وضعّفه الحاكم في "تاريخ نيسابور"، ثم أسند عن أحمد بن الحسن قال: «حدثنا محمد بن جابر بن حماد الفقيه عن إسْحَاق بحديث، فسئل عنه، فقال: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[3]»[4].

ولعلّه بسبب مذهب الوقف في القرآن، وإلاّ فلا عبرة بهذا الجرح، في مقابل تعديل باقي العلماء له، وقد أدرجه الحافظ ضمن مرتبة "صدوق"، وإن لم يخرج به عن بعض ما قيل فيه، إلاّ أنّه يصدق عليه مرتبة "ثقة" أيضا، وهو ما حكم به الإمام الذهبي، مع زيادته لكلمة "الحافظ"، وهذا يعني أعلى درجات الوثاقة.

4. عَلِيّ بن أبي هَاشِم؛ عُبَيْد الله بن طِبْرَاخ (ت؟)[5].

قال الحافظ: «صدوق، تُكُلِّم فيه للوقف في القرآن»[6].

وقال الذهبي: «ليّنه بعضهم لتوقّفه في القرآن»[7].

روى له البخاري.

وهو شيخه.

ذكره بالوقف في القرآن أبو حاتم الرازي، وكان كتب عنه، ولم يحدث عنه، قال: «ما علمته إلا صدوقا، وقف في القرآن، فترك الناس حديثه»، وزاد: «وقف في القرآن، فوقفنا عن الرواية عنه، فاضربوا على حديثه»[8].

وجاء عن عليّ بن المديني، قوله: «ما يسوى شيئا، ومن رأى رأي هؤلاء، فليس أروي عنه شيئا»[9].

---

(1) نفسه، 361/6.

(2) الجرح، 210/2 (715).

(3) سورة المائدة: الآية 101.

(4) ترجمة إبراهيم بن محمد بن مخلد، كذا قال الحافظ في التهذيب، 213/1. وروى عبارة محمد بن جابر بن حماد في تاريخ بغداد، 360/6.

(5) قال الحافظ: «من العاشرة»، أي: «كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممّن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل».

(6) التقريب، ص345 (رقم 4812). وترجمته في التهذيب، 662/4 (5644)؛ وتهذيب الكمال، 171/21.

(7) الكاشف، 49/2 (3979).

(8) الجرح، 194/6 (1068). ونقل الحافظ من قوله العبارة الأولى فقط، تبعا للأصل.

(9) تاريخ بغداد، 09/12 (6366). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

وليس هناك من أقوال العلماء سوى ما جاء عن ابن أبي خيثمة: «أنه كان عند ابن معين ضعيفا، كان مع ابن أبي دؤاد، فكان يقول بكل مقالة ردية»[1]، وفي رواية أحمد بن زهير، قال يحيى: «استخلى بي رجل، فقال لي: إنّ عَلِيّ بن طِبْرَاخ ثقة، كتبت عنه؟ فقلت: نعم، هو ثقة، قال يحيى: قلت هذا فرَقا من ابن أبي دؤاد، وليس بثقة»[2].

أو ما قاله الأزدي: «ضعيف جدا»[3].

وقد عدّه الحافظ صدوقا، بالنظر إلى رواية البخاري عنه في الصحيح، وكذلك تجاهلا لقول الأزدي، وهو معروف بإسرافه في الجرح، أما قول كلّ من ابن معين وعليّ بن المديني، فظاهر أنّه للمذهب أيّام ابن أبي دؤاد، وما صحبها من فتنة ومحنة.

والملاحظ اتّفاق كل من الحافظ والذهبي[4]، على أنّ عَلِيّ بن أبي هَاشِم إنما ضُعّف للوقف في القرآن، وهي مسألة رهينة ظروفها التي قيلت فيها، وغالبا ما أجيب فيها تورّعا، أو إمساكا عن الخوض فيما أثير حولها من شبهات وامتحان.

فهؤلاء هم رواة مرتبة "صدوق" الذين ذكرهم الحافظ في "التقريب" بمسألة القرآن، وقد تبيّن أنّها قضيّة لها جذورها السياسيّة المؤثّرة فيها، ولا يمكن أن تكون معيارا لقبول أو رفض روايات المحدّثين، لاسيما وقد أجاب في المحنة خلق كثير، ومنهم مَن هو من الأفاضل، وممّن يُقتدى به، كيحيى بن معين، ولله درّ التاج السبكي حينما قال في ثبات الإمام أحمد: «ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيرا، ولو كُلّف الناس ما كان عليه أحمد، لم يسلم إلا القليل!»[5].

وسواء من أجاب، أو من توقّف، فهذا جرح غير مؤثّر في الرواية، ولا علاقة له بأهلية الراوي وتحمّله، وإنّما المعتبَر: الصدق، والأمانة، والضبط، وذِكر من ذُكر بمذهب القرآن، لا يعدو أن يكون تقريرا لواقع فرض نفسه، وقد زال بزوال المحنة، وتخلّي السلطة الرسميّة عن مسألة الامتحان.

والحافظ في إثباته لهذه المسألة لدى الرواة الذين غُمزوا بها لم تختلف عبارته عن "تُكُلّم فيه لأجل القرآن"، أو "لأجل الوقف في القرآن"، وهو ما يشير إلى عدم تأثير هذا الجرح في عدالتهم.

---

(1) المصدر نفسه، 09/12 (6366).

(2) نفسه، 09/12 (6366). وهو ممّا يُستدرك على الحافظ!

(3) ضعفاء ابن الجوزي، 195/2 (2382)؛ والتهذيب، 662/4.

(4) وقد قال في المغني، 456/2 (4354): «أُهدِر للوقف في القرآن».

(5) طبقات الشافعية الكبرى، 82/2 (18).

ثالثا: جَهْم

وهو راو واحد:

إسْمَاعِيل بن عَبْد الله بن خَالِد العَبْدَرِي، أبو عَبْد الله، أو أبُو الحَسَن، الرَّقِّي، السُّكَّري، قاضي دمشق (ت بعد 240هـ).

قال الحافظ: «صدوق، نُسب لرأي جَهْم»[1].

وقال الذهبي: «صدّقه أبو حاتم»[2].

روى له ابن ماجه.

وهو شيخه.

لم يذكره برأي جَهْم إلاّ ما نقله الحافظ عن الأصل، عن ابن علاّن الحرّاني (ت355هـ)[3]، قال: «كان يُرمى بالجَهْم»[4].

و لم تُشر المصادر التي ترجمت لإسْمَاعِيل بن عَبْد الله إلى ماهية آراء جَهْم التي نُسب إليها، والظاهر المتبادر منها هو نفي الصفات؛ تتريها لله تعالى.

هذا وقد وثّقه العلماء:

فقال أبو حاتم: «صدوق»[5]. وقال الدارقطني: «ثقة»[6]

وذكره ابن حبان في "الثقات"[7].

فقول الحافظ: «صدوق، نُسب لرأي جَهْم»[8]، اعتمادا على قول أبي حاتم، وما جاء عن ابن علاّن الحرّاني، وأنّ إسْمَاعِيل بن عَبْد الله كان يُرمى بالجهم، مع أنّه بين وفاة الاثنين أكثر من قرن، وهذا يعني أنّ

(1) التقريب، ص47 (رقم 456). وترجمته في التهذيب، 289/1-290 (565)؛ وتهذيب الكمال، 114/3.

(2) الكاشف، 247/1 (386).

(3) هو أبو الحسن علي بن الحسن بن علاّن، الحافظ، محدث خراسان، كان واسع الرحلة كثير الطلب، قدم دمشق سنة 352هـ، له من التصانيف "تاريخ الجزيرة". تاريخ مدينة دمشق، 332/41 (4849)؛ والوافي بالوفيات، الصفدي، 214/20 (301)؛ وتذكرة الحفّاظ، الذهبي، 924/3 (880).

(4) تاريخ مدينة دمشق، 418/8.

(5) الجرح، 181/2 (614).

(6) رواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، 418/8.

(7) الثقات، 101/8 (12428).

(8) التقريب، ص47 (رقم 456).

ابن علاّن قال ما قال نقلا عن غيره ممّن عاصر إسْمَاعِيل، وأمّا الذهبي فلم يُشر إلى جهميته، واكتفى بتقرير تصديق أبي حاتم له، وإن قال عنه في "الميزان": «صدوق يتجهّم»[1].

وقد روى له ابن ماجه خمسة أحاديث، كما حكى ذلك الحافظ المزي[2].

فهذه بدع متفرقة رمي بها هؤلاء الرواة من أصحاب مرتبة "صدوق"، فكان منهم من ثبتت بدعته، بل وغالى فيها، ومنهم من رمي بها وليس كذلك عند التحقيق، كما سبق بيانه بالتفصيل في مواضعه.

❁ ❁ ❁

ومع نهاية هذا الفصل الرابع والأخير من هذا البحث، والذي اختص بدراسة تراجم رواة مرتبة "صدوق": المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر في "التقريب"، وهم الرواة المختلف فيهم غالبا.

والذي يُمكن استخلاصه، أن اصطلاحات الحافظ في التعبير عن بدع هؤلاء الرواة قد اختلفت وتنوّعت، وليست دالّة بالضرورة على ثبوتها في حق من رمي بها، وإنما هي للدلالة على أن هذا الراوي أو ذاك تُكلّم فيه لأجل المذهب، حتى ولم يكن متلبِّسا به عند التحقيق، وهذا الغمز بالمذاهب ليس هو وحده السبب في استحقاقهم لمرتبة "صدوق"، ولكن لأمور أخرى كالخطأ والوهم، أو النكارة وغيرها، وإن كان بعض هؤلاء الرواة ممّن روى له أهل الصحيح، على تفاوت في عدد الأحاديث التي رووها، والتي منها ما هو متابعات، أو شواهد، وأخرى محتجّ بها عند من رواها من أهل الحديث، وهو ما يُثبت أن بدع الرواة التي ذكرها الحافظ إنما هي تعريف لهؤلاء الرواة، أو أنها أيضا مدعاة للنظر في مرويات أصحابها، ومعرفة علاقتهم بها؛ لأن الآفة قد لا تكون فيها من هؤلاء الرواة تحديدا، وإنما من مشايخهم، أو تلاميذهم.

وقد رأينا أن الحافظ الذهبي لم يعتن ذلك الاعتناء بإثبات بدع الرواة، إلاّ ما كان عرضا في بعض أقوال النقّاد التي ينقلها، أو ذكرٍ لما غُمزوا به، وهو ما يُشير إلى أنّ بدع الرواة عنده ليست بمؤثّرة في عدالتهم، متى ما تحقّقت شروط الرواية من الصدق والأمانة والضبط.

ونصل أخيرا إلى خاتمة البحث، ومزيد حديث عن النتائج المستخلصة.

---

(1) الميزان، 394/1 (905).

(2) تهذيب الكمال، 117/3.

الخـــاتمـــة

الخـــاتمـــة

بعد هذه الجولة مع الحافظ ابن حجر وكتابه "تقريب التهذيب"، يمكن القول: إن القرن التاسع الهجري كان من خيرة قرون السنة النبويّة، بفضل ثلّة من العلماء أحيوا علم الإسناد، وصنّفوا في علوم الحديث رواية ودراية، وأن مصر كانت حاضرة العلم والعلماء في ذلك العصر.

والحافظ ابن حجر لم يكن مجرّد مشتغل بفن من فنون الحديث، بل إنه بما خلّفه من تراث حديثي ضخم يُعدّ بحق مجدّد علوم السنة النبوية، وقد شهد له أهل عصره، وكل من أتى بعدهم، بالتقدّم في هذا الميدان، وأنه لم يدانيه أحد في سعة الحفظ والإدراك، فكان بحق أمير المؤمنين في الحديث.

وكتابه "تقريب التهذيب" هو من أهم كتبه التي حوت منهجه، ولخّصته بما يشكّل مادّة أولية لا غنى عنها لكل طالب في علوم الحديث؛ لأنه خلاصة لثلاثة كتب هي: "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبد الغني المقدسي، وتهذيبه للمزّي، وتهذيبه للحافظ ابن حجر، فهو بذلك جمع محاسنها؛ من حيث الاختصار، وسهولة التناول، والحكم على الرواة.

ومن خلال دراسة منهج الحافظ في الجرح بالبدعة، والذي حاولت جهدي إبرازه من خلال كتابه "تقريب التهذيب"، يمكنني القول إنني توصّلت إلى النتائج الآتية:

-إن أقوال الحافظ في وصف الرواة بالبدعة قد اختلفت من حيث اللفظ؛ فمرة يقول: رُمي بكذا، ومرّة تُكُلِّمَ فيه لكذا، أو كان كذا، وليس القصد التفريق بين هذه الإطلاقات في الحكم، بل المستفاد منها -كما مرّ في الدراسة- تأكيد تلبّس الراوي بهذه البدعة، أو تلك، أو أنّه تُكُلّم فيه لأجل تلك البدعة، مع بيان من رجع عن بدعته إن وُجد، وإن لم يلتزم ذلك دائما، مع ملاحظة أنه أحيانا ينقل أقوال علماء الجرح في الوصف بالبدعة كما هي، مثل أقوال الإمام أبي داود، والإمام العِجْلِي، من غير إسنادها إليهم، وهذا بخلاف الإمام الذهبي الذي كانت عباراته أدقّ في الدلالة على بدع الرواة، بنسبتها إلى قائليها.

-إن الحافظ -رحمه الله- قد يعتمد في وصف الراوي بالبدعة على قول واحد من العلماء، كالإمام أحمد، وابن معين، وحتّى الأزدي الذي قال فيه إنّه لا يُقبل قوله إذا انفرد.

-إنّ الحافظ وقع له أوهام في وصف بعض الرواة بالبدعة، مع أنّه لم يذكرهم بذلك أحد، ولا جاء عنهم ما يثبت بدعيّتهم.

-من خلال استعمال الحافظ لعبارة "رُمي بكذا" ظهر أنه يشير إلى عدم تأثير هذا المذهب أو ذاك في عدالة الراوي من حيث قبول مروياته، ولذلك أكثر الحافظ من إطلاق هذا اللفظ على الرواة الثقات من أصحاب المرتبة الثانية أو الثالثة من مراتب التعديل عنده.

-كما أن الحافظ لا يأخذ بأقوال المبتدعة بعضهم في بعض، لا سيما في مسألة الغلوّ، لما أنّ للتحامل دورا في المبالغة في الوصف، كحطّ الجوزجاني على الكوفيين.

-إن الحافظ يتورّع كثيرا في وصف الثقات بالبدع، لا سيما الغلوّ فيها، وعلى العكس من ذلك في الضعفاء.

-قد يعتمد الحافظ في إثبات غلوّ أو شدّة بدعة الراوي على ما يرويه ذلك الراوي مقوّيا لبدعته، حتّى و لم لم يوصف من قبل نقّاده بهذا الغلوّ، أو تلك الشدّة.

-إنّ ذكر الحافظ بدعةَ الراوي في ترجمته ولو كان ثقة، قد يكون القصد منه توخّي الحذر من مروياته، لا سيما إذا كان فيها ما يقوّي بدعته، كما الحال في الفضائل التي يرويها الشيعة، وقد يكون لمجرّد إحصاء ما قيل في هذا الراوي، وأنّ هناك من غمزه بالمذهب، وإن كان هذا المذهب لا يؤثّر في عدالته من حيث قبول مروياته عند الأئمّة.

-كما أنّ ذكر بدع الرواة وإن كان يُعدّ غمزا في عدالتهم، إلاّ أنّه قد يكون مؤثّرا عند بعض علماء الحديث، ولا كذلك عند البعض الآخر، وترْك هذا الراوي أو ذاك ممّن تلبّس بالمذهب، ليس شرطا أن تكون علّته هذا المذهب، وإنّما لما انضاف إلى حال هذا الراوي من الخلل في الحفظ، أو الضبط، بدليل قبول بعضهم لحديث رواة تلبّسوا بالمذهب، وكانوا ضعّفوا آخرين لنفس ذات المذهب.

-أمّا الإمام الذهبي فلم يلتزم ذكر بدع الرواة في كلّ مرّة، لاسيما أولئك الذين غلب توثيقهم على تجريحهم، أو لم ير هو أيّ تأثير لتلك البدع على الاحتجاج بهم في الرواية.

-وفي مقارنة لأحكام الحافظ مع أحكام الإمام الذهبي في "الكاشف"، يتبيّن أنّ الإمام الذهبي وإن لم يختصر أحكامه في كثير من الأحيان، إلاّ أنّه كان يفضّل نقل أقوال علماء الجرح والتعديل، لاسيما عند صعوبة الحكم على راو معيّن اختُلف فيه بحِدّة، والذي يظهر لي أنّ هذا الصنيع من الإمام الذهبي يُعدّ أكثر دقّة، وأبعد عن النقد والاستدراكات!

-قد يأخذ الحافظ أحيانا في تصنيف الرواة إلى مراتبهم في الجرح والتعديل بأقلّ ما قيل في ذلك الراوي، وهذا ما ظهر جليا في رواة المرتبة الخامسة "صدوق"؛ حيث يكون الراوي أحيانا ممّن يستحقّ مرتبة "ثقة".

-ولعلّ سبب تذبذب الحافظ في بعض أحكامه على الرواة راجع –ابتداء- إلى أنّه لم يحرِّر أحكامه في "التقريب"، كما ذكر هو نفسه، وأيضا لأنّه التزم التعبير عن مراتب الرواة باصطلاحات مختصرة، قد لا تحتملها أحوال بعض الرواة خاصّة!

-إنّ الأحاديث التي رُويت عمّن رموا ببدعة هي في عمومها ممّا توبعوا عليها، أو لها شواهد في معناها، وهذا كما ظهر عند سبر أحاديث مرتبة "صدوق"، وهم رواة المرتبة الخامسة عند الحافظ ممّن رموا ببدعة "القَدَر".

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن أقوال الحافظ في الجرح والتعديل لا ينبغي أن يُكتفى بها ويُقتصر عليها؛ لأنها اجتهادات من الحافظ –رحمه الله- قد تحتاج إلى كثير من البحث والدراسة والتنقيب، وهذا لا يتيسّر إلاّ إذا تمّ في إطار علمي جادّ، يأخذ بعين الاعتبار المادّة العلمية المركّزة لكتاب "تقريب التهذيب"، ومع بروز بعض المحاولات لذلك، فإنني أؤكّد في هذه الخاتمة على جملة من التوصيات، ألخّصها فيما يلي:

1. تشكيل فريق علمي يُعنى بدراسة كتاب "تقريب التهذيب".
2. يُقسّم العمل في الكتاب إلى تحقيق في الأسماء، وفي الطبقات، وفي الأحكام.
3. تُولى عناية خاصة لأحكام الحافظ في الجرح والتعديل، لاسيما مراتبه في ذلك.
4. تختصّ كل فرقة بحث بدراسة مرتبة معيّنة عن طريق إحصاء الرواة الذين أطلقت عليهم؛ فتُتتبّع مرويّاتهم، وتُدرس دراسة دقيقة متأنّية.
5. تُقارن النتائج بعضها ببعض للخروج بأحكام أقرب إلى الدقّة والصواب، والتي عُمدتها الاستقراء.

ولعلّ ظهور العديد من الكتب التي كانت مخطوطة، أو في حكم الضياع، يسهّل كثيرا من هذه العمليّة، والتي لا يمكن إنجازها إلاّ ضمن هيئات علميّة مختصّة.

هذا، وأسأل الله ﷻ أن أكون من القائمين بهذه المهمّة ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة هود].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

وتشمل:

1- فهرس الآيات القرآنية.

2- فهرس الأحاديث الشّريفة.

3- فهرس الأعلام المترجم لهم.

4- فهرس المصطلحات العلمية.

5- فهرس القبائل والجماعات.

6- فهرس الأماكن والبلدان.

7- فهرس الأبيات الشعريّة.

8- فهرس المصادر والمراجع.

9- فهرس الموضوعات.

1-فهرس الآيات القرآنية

🕮

2–فهرس الأحاديث الشريفة

-ب-

-ت-

-ج-

-ح-

-خ-

–ك–

–ل–

–م–

—ن—

—هـ—

📖

3-فهرس الأعلام المترجم لهم[1]

اسم العلم **الصحيفة**

—أ—

[1] اقتصرت في ذكر الصفحات على تلك التي تُرجم فيها للعلَم المذكور.

-س-

-ش-

-غ-

-ف-

-ق-

-ك-

-ل-

-م-

-ن-

–هـ–

–و–

–ي–

4–فهرس المصطلحات العلمية[1]

(1) اقتصرت في ذكر الصفحات على تلك التي عرّف أو بُحث فيها المصطلح العلمي المذكور.

5- فهرس القبائل والجماعات

-ق-

-ك-

-م-

-و-

6- فهرس الأماكن والبلدان

📖

7–فهرس الأبيات الشعرية

وَقَـــائِـــلٍ هَـــلْ عَمَـــلٌ صَـــالِـــحٌ أعْدَدْتَـــهُ يَدْفَـــعُ عَنْكَ الْكُـــرَبْ
فَقُلْتُ: حَسْبِـــي خِدْمَـــةُ الْمُصْطَفَى وَحُبُّهُ فَالْمَـــرْءُ مَـــعَ مَنْ أحَـــبْ
ص58.

فَـــارَقْتُ نَجْـــدَةَ وَالذِيـــنَ تَزَرَّقُـــوا وَابْنَ الزُّبَيْـــرِ وَشِيعَـــةَ الكَـــذَّابِ
ص293

لَقَـــدْ آنَ أَن نَـــتَّـــقِـــيَ خَـــالِقـــاً إلَيْهِ الْمَـــآبُ وَمِنْـــهُ النُّـــشُـــورُ
فَنَحْـــنُ لِصَـــرْفِ الرَّدَى مَـــا لَنَـــا جَمِيـــعًا مِنَ المَـــوْتِ وَاقٍ نَصِيـــرُ
ص58.

سِـــيـــــرُوا بِـــنَـــا لِـــمَـــتَـــابٍ إنَّ الـــزَّمَـــــانَ يَـــــسِـــــيـــرُ
إِنَّ الـــــــدَّارَ الْبَـــــلاَءِ مَـــــا لَـــنَـــــــا مُجِـــيـــرٌ نَضِـــيـــرُ
ص58.

ثَلاَثٌ مِنَ الدُّنْـــيَا إِذَا هِيَ حُصِّـــلَتْ لِشَخْصٍ فَلَنْ يَخْشَى مِنَ الضُّرِّوالضَّيْرِ
غِنًى عَنْ بَنِـــيهَا وَالسَّلاَمَـــةُ مِنْهُـــمُ وَصِحَّةُ جِسْمٍ ثُمَّ خَاتِـــمَةُ الخَيْـــرِ
ص58.

حَـــلَفَ الزَّمَـــانُ لَيَأتِيَـــنَّ بِمِثْـــلِـــهِ حَنَثَـــتْ يَمِينُكَ يَا زَمَـــانُ فَكَفِّـــرِ
هَلاَّ شَقَـــقْتُمْ مِثْلَ مَا شَـــقَّ الدُّجَـــا جَيْبَ الصَّبَـــاحِ وَشَقَّتِ الأَقْـــلاَمُ
هَـــلاَّ لَبِسْتُـــمْ لِلْحِـــدَادِ مَلاَبِسـَــاً أوَمَا النُّجُـــومُ حِدَادُهَا الإِظْـــلاَمُ
لاَ تَحْسبُوا حُزْناً عَلَيْهِ قَـــدْ مَضَـــى لِلْحُـــزْنِ فِيـــهِ مَعَ الزَّمَـــانِ دَوَامُ
ص57.

أخي لاَ تُسَوِّفْ بِالْمَتَابِ فَقَدْ أتَـــى نَذِيرُ مَشِيـــبٍ لاَ يُفَارِقُـــهُ الْهَـــمُّ
وَإِنَّ فَتًى مِنْ عُمْـــرِهِ أرْبَعُـــونَ قَـــدْ مَضَتْ مَعَ ثَلاثٍ عدّهَا عُمْرٌ جَمُّ
ص58.

يَا ضَرْبَـــةً مِنْ كَرِيـــمٍ مَا أَرَادَ بِـــهَا إلاَّ لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانَـــا
إِنِّي لأُفَـــكِّـــرُ فِيـــهِ ثُـــمَّ أَحْسَبُـــهُ أَوْفَى الْبَرِيَّـــةِ عِنْـــدَ اللهِ مِيزَانَـــا
ص501.

خَلِيلَيَّ وَلَّى الْعُمْرُ مِنَّـــا وَلَمْ نَتُـــبْ وَنَنْوِي فِعَالَ الصَّالِحَـــاتِ وَلَكِنَّـــا
فَحَتَّى مَـــتَى نَبـــنْـي بُيُـــوتًامُشَيَّـــدَةً وَأعْمَـــارُنَا مِنَّا تُهَدُّ وَمَا تُبْـــنَـــى
ص58.

لِجَـــامِعِ مَـــوْلاَنَا الْمُـــؤَيَّـــدِ رَوْنَـــقٌ مَنَارَتُهُ بِالْحُسْنِ تَزْهُـــو وَبِالزَّيْـــنِ
تَقُولُ وَقَدْ مَالَتْ عَنِ الْقَصْـــدِ أَمْهِلُوا فَلَيْسَ عَلَى جِسْمِي أَضَرُّ مِنَ الْعَيْنِ
ص49.

📖

88- فهرس المصادر والمراجع[1]

–أ–

1. أخبار الدوَل وآثار الأوَل في التاريخ، أحمد بن يوسف القرماني (1019هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد حطَيْط وفهمي سعد، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1412-1992.
2. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت739هـ)، قدّم له وضبط نصّه: كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407-1987.
3. الأحكام السّلطانيّة والولايات الدّينيّة، أبو الحسن عليّ بن محمّد الماوردي (ت450هـ)، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: خالد عبد اللّطيف السّبع العلمي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1420-1990.
4. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن حزم (ت456هـ)، طبعة مقابلة على النّسخة المحقّقة من قبل أحمد محمّد شاكر، قدّم له: إحسان عبّاس، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1403-1983.
5. الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيف الدّين عليّ بن أبي عليّ الآمدي (ت631هـ)، كتب هوامشه: إبراهيم العجوز، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1405-1985.
6. أحوال الرّجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزْجاني (ت259هـ)، حقّقه وعلّق عليه: السّيّد صبحي البدري السّامرّائي، ط1، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1405-1985.
7. اختصار علوم الحديث، أبو الفداء عماد الدّين إسماعيل بن كثير (ت774هـ)، مطبوع مع " الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث "، شرح: أحمد محمّد شاكر، تعليق: ناصر الدّين الألباني، حقّقه وتمّم حواشيه: عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد الحلبي الأثري، ط1، الرّياض: مكتبة المعارف، 1417-1996.
8. الإرشاد في معرفة علماء الحديث (كتاب)، أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت446هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: محمّد سعيد بن عمر إدريس، ط1، الرّياض: مكتبة الرّشد، 1409-1989.
9. إسبال المطر على قصب السّكّر، محمّد بن إسماعيل اليماني (ت1182هـ)، حقّقه وخرّج نصّه وعلّق عليه: محمّد رفيق الأثري، ط1، الرّياض: دار السّلام، 1417-1996.
10. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ (ت463هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، ط1، دار الجيل، 1412-1992.

(1) رتّبتها على أسماء الكتب وفق حروف المعجم، وما لم تُذكر معلومات نشره؛ كلّها أو بعضها، فلعدم توفّرها، وأمّا سنة الطّبع فأذكر أوّلا الهجريّة ثمّ الميلاديّة، وفي حالة انعدام إحداهما أثبت الرّمز الدّال على هجريّتها أو ميلاديّتها.

11. أُسُد الغابة في معرفة الصّحابة، مجد الدّين المبارك بن محمّد بن الأثير الجزري (ت606هـ)، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، ط1، بيروت: دار إحياء التّراث العربي، 1417-1996.

12. الإصابة في تمييز الصّحابة، شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت: دار الجيل، 1412-1992.

13. أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، ط3، الرياض: مكتبة المعارف، 1417-1996.

14. الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي (ت790هـ)، سليم بن عيد الهلالي، ط1، العقربيّة- المملكة العربيّة السّعوديّة، دار ابن عفّان، 1418-1997.

15. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، أبو عبد الله محمّد بن عمر الرّازي (ت606هـ)، تحقيق: علي سامي النّشّار، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1402هـ.

16. إغاثة الأمّة بكشف الغمّة أو تاريخ المجاعات في مصر، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ)، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، 1980.

17. الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني (ت356هـ)، تحقيق: علي مهنا وسمير جاب، لبنان: دار الفكر.

18. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصّحاح، أبو الفتح محمّد بن عليّ بن دقيق العيد (ت702هـ)، دراسة وتحقيق: عامر حسن صبري، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلاميّة، 1417-1996.

19. الإكمال، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا (ت475هـ)، ط1، بيروت دار الكتب العلمية، 1411.

20. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغلَطاي، ابن قليج بن عبد الله البَكجَريّ الحنفي (ت762هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1422-2001.

21. الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، ط1، القاهرة: دار التّراث-تونس: المكتبة العتيقة، 1389-1970.

22. الأمّ (كتاب)، أبو محمّد بن إدريس الشّافعي (ت204هـ)، ط2، بيروت: دار المعرفة، 1393هـ.

23. إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر في التاريخ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406-1986.

24. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مجير الدين الحنبلي العليمي، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد، عمّان: نباتة مكتبة دنديس، 1420-1999.

25. أُنس الحُجَر في أبيات ابن حجر للحافظ ابن حجر، شرحه وحققه: شهاب الدين أبو عمرو، ط1، لبنان: دار الريّان للتراث، 1409-1988.

26. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمّد السّمعاني (ت562هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، ط1، بيروت: دار الفكر-مؤسسة الكتب الثقافية، 1419-1998.

27. إيثار الحقّ على الخلق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحقّ من أصول التّوحيد، محمّد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني (ت840هـ)، ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1987م.

-ب-

28. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أحمد محمّد شاكر، تعليق: ناصر الدّين الألباني، حقّقه وتمّم حواشيه: عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد الحلبي الأثري، ط1، الرّياض: مكتبة المعارف، 1417-1996.

29. الباعث على إنكار البدع والحوادث، أبو شامة عبد الرّحمن بن إسماعيل، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، القاهرة: دار الهدى، 1398-1978.

30. بدائع الصّنائع (كتاب)، أبو بكر علاء الدّين بن مسعود الكاساني (ت587هـ)، ط1، مصر: مطبعة الجماليّة، 1328-1910.

31. البداية والنّهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت774هـ)، ط7، بيروت: مكتبة المعارف، 1408-1988.

32. البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، محمّد بن عليّ الشّوكاني (ت1250هـ)، بيروت: دار المعرفة.

33. البدعة: تحديدها وموقف الإسلام منها، عزّت عليّ عطيّة، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1400-1980.

34. البدعة: ضوابطها وأثرها السّيّء في الأمّة، عليّ بن محمّد ناصر الفقهي، ط1، الشّارقة-الإمارات العربيّة المتّحدة، دار الفتح، 1414-1994.

35. البدعة وأثرها في الدّراية والرّواية، عائض بن عبد الله القرني، جمع وترتيب: خالد بن محمّد الأنصاري، الطّائف: دار الطّرفين.

36. البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت478هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، ط1، المنصورة-مصر: دار الوفاء، 1418هـ.

37. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية.

38. بيان الوَهْم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن القطّان الفاسي (ت628هـ)، دراسة وتحقيق: الحسين آيت سعيد، ط1، الرّياض: دار طيبة، 1418-1997.

-ت-

39. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو فيض محبّ الدّين السّيّد محمّد مرتضى الزّبيدي (ت1205هـ)، دار الهداية/عناية عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، ط1، بيروت دار الكتب العلمية، 1428-2007.

40. تاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1424-2004.

41. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، أبو زرعة الدمشقي. من غير معلومات نشر.

42. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبي (ت748هـ)، تحقيق: عمر عبد السّلام تَدْمُري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407-1987.

43. تاريخ أسماء الثّقات ممّن نُقل عنهم العلم، أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت385هـ)، حقّقه وعلّق عليه: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1406-1986.

44. تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبري (ت310هـ)، ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1408-1988.

تاريخ البريهي=طبقات صلحاء اليمن.

45. تاريخ بغداد أو مدينة السّلام، أبو بكر الخطيب أحمد بن عليّ البغدادي (ت463هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.

46. تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط1، مصر: مطبعة السعادة، 1371- 1952.

تاريخ الدوري = تاريخ ابن معين (رواية الدوري).

47. تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني (ت278هـ) عن أبي زكريا يحيى بن معين (158-233هـ)، حقّقه وقدّم له: نَظَر محمد الفاريابي، ط1، الرياض: المطابع العالمية، 1410-1990.

48. التاريخ الصغير (الأوسط)، تأليف: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب: دار الوعي، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1397هـ- 1977م.

تاريخ الطبراني = تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني.

49. تاريخ عثمان بن سعيد الدّارمي (ت280هـ) عن أبي زكريّا يحيى بن معين (ت233هـ) في تجريح الرّواة وتعديلهم، تحقيق: أحمد محمّد سيف، بيروت-دمشق: دار المأمون للتّراث.

50. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، بيروت: دار الجيل.

51. تاريخ فنون الحديث النبوي، محمد عبد العزيز الخَوْلي، حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرناءوط ومحمد بدر الدين القهوجي، قدّم له: عبد القادر الأرناءوط، ط1، بيروت-دمشق: دار ابن كثير، 1408-1988.

52. التّاريخ الكبير، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: السّيّد هاشم النّدوي، دار الفكر.

53. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن عساكر الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، 1995.

54. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399-1979.

55. تاريخ واسط، أسلم بن سهل الواسطي (ت292هـ)، تحقيق: كوركيس عوّاد، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1406هـ.

56. تاريخ يحيى بن معين، يحيى بن معين بن عون الغطفاني البغدادي، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي، ومعه ملحق بكلام يحيى بن معين برواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، بيروت: دار القلم.

57. التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي)، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ)، تصحيح وتعليق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، بيروت: دار الكتب العلمية.

58. التّبصير في الدّين وتمييز الفرقة النّاجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفّر طاهر بن محمّد الاسفراييني (ت471هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1983م.

59. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مراجعة: محمد علي النجار، بيروت: المكتبة العلمية.

60. التبيين لأسماء المدلسين، إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي، أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، ط1، بيروت: مؤسسة، 1414-1994.

61. تحرير تقريب التّهذيب للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرنئوط، ط1، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1417-1997.

62. تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت911هـ)، شرح ألفاظه وعلّق عليه: أبو عبد الرّحمن صلاح بن محمّد بن عويضة، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1417-1996.

63. تذكرة الحفاظ، محمد بن طاهر بن القيسراني (ت507)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1415.

64. تذكرة الحفّاظ (كتاب)، أبو عبد الله شمس الدّين الذّهبي (ت748هـ)، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

65. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1425-2004.

66. التسهيل في علم الجرح والتعديل، إبراهيم السعيد إبراهيم خليل، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1425-2004.

67. التّعديل والتّجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصّحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، ط1، الرّياض: دار اللّواء، 1406-1986.

68. التّعريفات: معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، عليّ بن محمّد الشّريف الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: عبد المنعم الحفني، القاهرة: دار الرّشاد، 1991.

69. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، بيروت: المكتب الإسلامي, عمان-الأردن: دار عمار، 1405.

70. تقريب التّهذيب، شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)

-بعناية عادل مرشد، ط1، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1416-1996.

-دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413-1993.

71. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي (ت629هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408.

72. التّقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدّمة ابن الصّلاح شرح علو م الحديث مقدّمة ابن الصّلاح، زين الدّين عبد الرّحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ)، ط2، بيروت: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، 1413-1993.

73. التّمهيد لما في الموطّإ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبدالبرّ (ت463هـ)، (26ج)، ج1: حقّقه وعلّق حواشيه وصحّحه: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمّد ابن عبد الكبير البكري، المغرب: مطبعة فضالة، 1387-1967.

74. التّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات محمّد ناصر الدّين الألباني وزهير الشّاويش وعبد الرّزّاق حمزة، ط2، بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، 1406-1986.

75. تهذيب الأسماء واللّغات، أبو زكريّا محيي الدّين بن شرف النّووي (ت676هـ)، مصر: إدارة الطّباعة المنيريّة.

76. تهذيب التّهذيب، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت852هــ)، تحقيق: عادل أحمد عبــد الموجــود وعلي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1425-2004.

77. تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، أبو الحجّاج جمال الــدّين يوســف المِــزّي (ت742هــــ)، حقّقــه وضبط نصّه وعلّق عليه: بشّار عوّاد معروف، ط1، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1413-1992.

78. توجيه النّظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدّمشقي (ت1338هــ)، بيروت: دار المعرفة.

79. توضــيح الأفكــار لمعــاني تنقــيح الأنظــار، محمّــد بــن إسماعيــل الأمــير الحــسني الــصّنعاني (ت1182هــ)، حقّقه وكتب له مقدّمة علميّة: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المدينة المنوّرة: المكتبة السّلفيّة.

80. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (ت842هــ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط1، بيروت: مؤسسة الرســالة، 1993.

-ث-

81. الثّقات (كتاب)، أبو حاتم محمّد بن حبّان (ت354هــ)، ط1، حيدراباد-الهند: دائرة المعارف العثمانيّة، 1402-1982.

82. ثمرات النّظر في علم الأثر، محمّد بن إسماعيل الأمير الصّنعاني (ت1182هــ)، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، ط1، الرّياض: دار العاصمة، 1417-1996.

-ج-

83. جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجــزري (ت606هــــ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط4: بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1404-1984.

84. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البرّ (ت463هــ)، بــيروت: دار الكتــب العلميــة، 1398.

85. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، أبو الفرج عبد الرّحمن بن شهاب الــدّين بن رجب الحنبلي (ت795هــ)، تحقيق: شعيب الأرناءوط وإبراهيم باجس، عين مليلة-الجزائــر: دار الهــدى، 1991.

86. الجرح والتّعديل (كتاب)، أبو محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازي (ت327هــ)، ط1، حيــدراباد-الهند: دائرة المعارف العثمانيّة-بيروت: دار إحياء التّراث العربي، 1373-1953.

87. جمهرة أنساب العرب، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت456هــ)، بيروت: دار الكتــب العلميّة، 1418-1998.

88. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1419-1999.

-ح-

89. ابن حجر العسقلاني: مصنّفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة، شاكر محمود عبد المنعم، ط1، بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1417-1997.

90. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1387-1967.

91. حقيقة البدعة وأحكامها، سعيد بن ناصر الغامدي، ط3، الرياض: مكتبة الرشد، 1419-1999.

92. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، ط4، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405.

93. الحوادث والبدع، أبو بكر محمّد بن الوليد الطُّرطوشي (ت520هـ)، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1410-1990.

94. حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت808هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

-خ-

الخطط المقريزيّة=المواعظ والاعتبار.

-د-

95. دراسات في منهج النّقد عند المحدّثين، محمّد عليّ قاسم العمري، ط1، عمّان-الأردن: دار النّفائس، 1420-2000.

96. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ط2، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، الهند صيدراباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392-1972.

-ذ-

97. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني، ط1، الزرقاء: مكتبة المنار، 1406.

98. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه ومن قيل فيه قولان، أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين البغدادي (ت385هـ)، اعتناء وتقديم وتعليق: أبو معاذ طارق بن عوض الله محمد، ط1، القاهرة: مكتبة التوعية الإسلامية، 1412-1992.

99. ذيل طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

-ر-

100. رجال صحيح مسلم، أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت428هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1407.

101. الرّفع والتّكميل في الجرح والتّعديل، أبو الحسنات محمّد عبد الحيّ اللّكنوي (ت1304هـ)، حقّقه وخرّج نصوصه وعلّق عليه: عبد الفتّاح أبو غدّة، ط3، بيروت: دار الأقصى، 1407-1987.

102. الرّواة الثّقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد الذّهبي (ت748هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلاميّة، 1412-1992.

103. الرواة الذين ترجم لهم النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين وأخرج لهم في سننه -جمع ودراسة-، عوّاد الخلف، الشارقة: جامعة الشارقة، 2006.

-س-

104. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أبو الفضل محمد خليل بن علي المرادي (ت1206هـ)، ط2، بيروت: دار ابن حزم، دار البشائر الإسلامية، 1408-1988.

105. السلوك لمعرفة دول الملوك، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ)، حقّقه وقدّم له ووضع حواشيه: سعيد عبد الفتّاح عاشور، مصر: دار الكتب، 1972.

106. سنن ابن ماجه بشرح الإمام السّندي الحنفي المعروف بالسّندي (ت1138هـ) وبحاشيته تعليقات مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه للإمام البوصيري (ت840هـ)، حقّق أصوله وخرّج أحاديثه على الكتب السّتّة ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف: خليل مأمون شيحا، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1416-1996.

107. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني (ت275هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر.

108. سنن التّرمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى التّرمذي (ت279هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، بيروت: دار إحياء التّراث العربي.

109. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت385هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم، يماني المدني بيروت: دار المعرفة، 1386-1966.

110. السّنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، دار الفكر.

111. سنن النّسائي بشرح الحافظ جلال الدّين السّيوطي وحاشية الإمام السّندي، بيروت: دار الكتاب العربي.

112. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمّد منصور، المدينة المنوّرة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ.

113. سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق مجدي فتحي السيد، ط1، طنطا-مصر، دار الصحابة للتراث، -1992.

114. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرّازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، ط2، المنصورة: دار الرفاء، 1409هـ.

115. سؤالات البرقاني للدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت 385هـ):

-تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، باكستان: كتب خانه جميلي، 1404.

-تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، القاهرة: مكتبة القرآن.

116. سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، حققه وضبط نصوصه وعلق عليه: السيد أبو المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، ط1، 1410-1990.

117. سؤالات الحاكم النّيسابوري للدّارقطني في الجرح والتّعديل، دراسة وتحقيق: موفّق عبد الله بن عبد القادر، ط1، الرّياض: مكتبة المعارف، 1404-1984.

118. سؤالات حمزة بن يوسف السّهمي للدّارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتّعديل، دراسة وتحقيق: موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، الرّياض: مكتبة المعارف، 1404-1984.

سؤالات ابن طهان ليحيى بن معين = تاريخ يحيى بن معين.

119. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، تحقيق: محمّد عليّ قاسم العمري، ط1، المدينة المنوّرة: الجامعة الإسلاميّة، 1399-1979/ دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1، مكة: مكتبة دار الاستقامة-بيروت: مؤسسة الريان، 1418-1997.

120. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404.

121. سير أعلام النّبلاء، شمس الدّين الذّهبي (ت748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنئوط، ط3، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1405-1985.

-ش-

122. شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحيّ بن العماد الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناءوط، ط1، دمشق: دار بن كثير، 1406.

123. شرح علل التّرمذي، عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت795هـ)، حقّقه وكمّل فوائده بتعليقات حافلة: نور الدّين عتر، ط1، دمشق: دار الملاّح، 1398-1978.

124. الشّرح الميسّر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، أبـو حنيفـة النّعمـان بـن ثابـت (ت150هـ)، تحقيق: محمّد بن عبد الرّحمن الخميس، ط1، عمّان: مكتبة الفرقان، 1999م.

125. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، قدم له: مقبل بن هـادي الوادعي، ط1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية-جدة: مكتبة العلم، 1411-1991.

-ص-

126. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي (ت821هـ)، شرحه وعلّق عليـه وقابـل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407-1987.

127. الصّحاح: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393هـ)، تحقيـق: أحمـد عبـد الغفور عطّار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1990.

128. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغـا، ط3، بيروت: دار ابن كثير-اليمامة، 1407-1987.

129. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوري (ت261هـ)، وقف علـى طبعـه وتحقيـق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلّق عليه ملخّص شرح الإمام النّووي مع زيادات عـن أئمّة اللّغة: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التّراث العربي.

-ض-

130. الضعفاء، أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي (ت430هـ)، تحقيق: فـاروق حمـادة، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1405-1984.

131. الضّعفاء الصّغير، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم زايد، ط1، حلب: دار الوعي، 1396هـ.

132. الضّعفاء الكبير (كتاب)، أبو جعفر محمّد بن عمر العقيلي (ت322هـ)، تحقيق: عبـد المعطـي أمـين قلعجي، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1404-1984.

133. الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بـن يزيـد الـرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، ط2، المنصورة: دار الوفاء، 1409.

134. الضّعفاء والمتروكون، أبو الحسن عليّ بن عمر الدّارقطني (ت385هـ)، ضـمن كتـاب: المجمـوع في الضعفاء والمتروكين، دراسة وتحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، ط1، بيروت: دار القلم، 1405-1985.

135. الضّعفاء والمتروكين، أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائي (ت303هـ)، تحقيق: محمـود إبـراهيم زايد، ط1، حلب: دار الوعي، 1369هـ.

136. الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي

137. ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمه الله –جمعا ودراسة–، أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، ط1، بريطانيا: مجلة الحكمة، 1421-2000.

138. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، بيروت: دار مكتبة الحياة.

–ط–

139. طبقات الأسماء المفردة من الصّحابة والتّابعين وأصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي (ت301هـ)، تحقيق: عبده علي كوشك، ط1، دمشق: دار المأمون للتّراث، 1410هـ.

140. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت874هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1407.

141. طبقات الشّافعيّة الكبرى، تاج الدّين السّبكي (ت771هـ)، تحقيق: محمود محمّد الطّناحي وعبد الفتّاح محمّد الحلو، ط2، الجيزة–مصر: هجر، 1413-1992.

142. طبقات صلحاء اليمن، المعروف بتاريخ البريهي، عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي السكسكي اليمني (ت904هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، صنعاء: مكتبة الارشاد، 1414-1994.

143. الطّبقات الكبرى، محمّد بن سعد بن منيع البصري (ت230هـ)، بيروت: دار صادر/دراسة وتحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1410-1990.

144. الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله، تحقيق: زياد محمد منصور، ط2، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1408.

145. طبقات المدلسين، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، ط1، عمان: مكتبة المنار، 1403-1983.

146. طبقات المشائخ بالمغرب (كتاب)، أبو العبّاس أحمد بن سعيد الدّرجيني (ت670هـ؟)، حقّقه وقام بطبعه: إبراهيم طلاّي، قسنطينة–الجزائر: مطبعة البعث.

147. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط1، السعودية: مكتبة العلوم والحكم، 1417-1997.

–ظ–

148. ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، سفر بن عبد الرّحمن الحوالي، ط1، هولندا: دار الكلمة، 1420-1999.

–ع–

149. العِبَر في خبر من غبر، الذّهبي، تحقيق : صلاح الدين المنجد، ط2، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1984.

150. علل الترمذي الكبير، أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود محمد الصعيدي، ط1، بيروت: عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية، 1409.

151. علل الحديث، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي (ت)، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، 1405.

152. العلل ومعرفة الرّجال، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشّيباني (ت241هـ)، تحقيق: وصيّ الله بن محمّد عبّاس، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، الرّياض: دار الخاني، 1408-1988.

153. علل الترمذي الكبير، أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي, وأبو المعاطي النوري, ومحمود محمد الصعيدي، ط1، بيروت: عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، 1409.

154. علم أصول البدع، عليّ بن حسن الحلبي الأثري، ط2، الرّياض: دار الرّاية، 1417هـ.

155. علم أصول الجرح والتّعديل، أمين أبو لاوي، ط1، المملكة العربيّة السّعوديّة: دار ابن عفّان، 1418-1997.

-غ-

156. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت224هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1396-1976.

157. غريب الحديث، ابن قتيبة (ت276هـ)، صنع فهارسه: نعيم زرزور، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1408-1988.

-ف-

158. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، بيروت: دار المعرفة.

159. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، رقم أبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبّه على أرقامها في كلّ حديث: محمّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف على طبعه: محبّ الدّين الخطيب، بيروت: دار المعرفة.

160. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ)، شرح ألفاظه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: صلاح محمد محمد عويضة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413-1993.

161. فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي (ت902هـ)، شرح ألفاظه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: صلاح محمّد عويضة، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1417-1996.

162. الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت429هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت-صيدا: المكتبة العصريّة، 1413-1993.

163. فرق الشّيعة (كتاب)، الحسن بن موسى النّوبختي، بيروت: دار الأضواء، 1404-1984.

164. الفصل في الملل والأهواء والنّحل، أبو محمّد بن حزم الأندلسي (ت456هـ)، بيروت: دار المعرفة، 1403-1983.

165. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين، أبو الحسن عبد الجبّار بن أحمد (ت415هـ)، مطبوع مع كتابين آخرين لأبي القاسم البلخي والحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد السّيّد، ط2، تونس: الدّار التّونسيّة-الجزائر: المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، 4106-1986.

166. الفقيه والمتفقّه (كتاب)، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (ت463هـ)، قام بتصحيحه والتّعليق عليه: إسماعيل الأنصاري، المكتبة العلميّة.

-ق-

167. قاعدة في الجرح والتّعديل، تاج الدّين عبد الوهاب بن عليّ السّبكي (ت771هـ)، ضمن كتاب "أربع رسائل في علوم الحديث"، نُشر بعناية: عبد الفتّاح أبو غدّة، ط6، بيروت: دار البشائر الإسلاميّة-مكتب المطبوعات الإسلاميّة، 1419-1999.

168. القاموس المحيط، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزابادي (ت817هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن مرعشلي، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1424-2003.

169. قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، محمّد جمال الدّين القاسمي، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة-دار إحياء السّنّة النّبويّة، 1399-1979.

170. قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد العثماني التّهانوي، حقّقه وراجع نصوصه وعلّق عليه: عبد الفتّاح أبو غدّة، ط6، حلب-بيروت: مكتب المطبوعات الإسلاميّة-القاهرة: دار السّلام، 1417-1996.

-ك-

171. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السّتّة، الذّهبي (ت748هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، ط1، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية-مؤسسة علوم القرآن، 1413- 1992.

172. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن الأثير (ت630هـ)، ط5، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405-1985.

173. الكامل في ضعفاء الرّجال، أبو أحمد عبد الله بن عديّ (ت365هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزّاوي، ط3، بيروت: دار الفكر، 1409-1988.

174. الكامل للمبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي (ت285هـ)، دار الفكر.

175. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، مؤسسة الرسالة، 1404-1984.

176. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدّين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت730هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمود محمّد عمر، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1418-1997.

177. كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجّي خليفة (ت1067هـ)، دار الفكر، 1402-1982.

178. الكفاية في علم الرّواية (كتاب)، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1409-1988.

179. الكلّيّات: معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، أبو البقاء أيّوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ)، قابله على نسخة خطّيّة وأعدّه للطّبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمّد المصري، ط2، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1413-1993.

180. الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج القشيري (ت261)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1404.

-ل-

181. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، أبو الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (ت871هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

182. لسان العرب المحيط، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مُكرَّم بن منظور (ت711هـ)، قدّم له: عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأوّل من الكلمة: يوسف خيّاط، بيروت: دار الجيل، دار لسان العرب، 1408-1988/ط1، بيروت: دار صادر.

183. لسان الميزان، أبو الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ط3، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1406-1986.

-م-

184. المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والمتروكين (كتاب)، أبو حاتم محمّد بن حبّان البستي (ت354هـ)، تحقيق:محمود إبراهيم زايد، ط2، حلب: دار الوعي.

185. مجموع الفتاوى، أحمد بن تيميه (ت727هـ)، جمع وترتيب: عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم العاصمي النّجدي الحنبلي ومحمّد بن عبد الرّحمن، ط1، الرّياض: مطابع الرّياض، (1381-1386هـ).

186. المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي، الحسن بن عبد الرّحمن الرّامهرمزي (ت360هـ)، قدّم له وحقّقه وخرّج أخباره وعلّق عليه ووضع فهارسه: محمّد عجّاج الخطيب، ط3، بيروت: دار الفكر، 1404-1984.

187. المحصول في علم الأصول، فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي (ت606هـ)، دراسة وتحقيق: طـه جـابر فيّاض العلواني، ط1، المملكة العربيّة السّعوديّة: مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، 1400-1980.

188. المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، بيروت: دار الآفاق الجديدة -، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

189. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمّد بن مكرّم بن منظور (ت711هـ)، تحقيق:أحمد راتب حمّوش ومحمّد ناجي العمر، مراجعة: رياض عبد الحميد مراد، ط1، دمشق: دار الفكر، 1405-1985.

190. مختصر التّحفة الاثني عشريّة لشاه عبد العزيز الإمام وليّ الله أحمد عبد الرّحيم الدّهلوي، بتعريب: غلام محمّد بن محيي الدّين عمر الأسلمي، اختصره وهذّبه: محمود شكري الألوسي (ت1342هـ)، تحقيق وتعليق: محبّ الدّين الخطيب، الرّياض: الرّئاسة العامّة لإدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدّعوة والإرشاد، 1404هـ.

191. المدخل إلى الصحيح، أبو عبد الله الحاكم عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـ)، دراسة وتحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1 (القسم الأول)، بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1404-1984.

192. المدخل في أصول الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله النّيسايوري (ت405هـ)، مطبوع مع المنار المنيف في الصّحيح والضّعيف لابن القيّم، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1408-1988.

193. المستدرك على الصّحيحين، أبو عبد الله الحاكم النّيسابوري (ت405هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.

194. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمّد بن محمّد الغزالي (ت505هـ)، ط1، مصر: المطبعة الأميريّة ببولاق، 1322هـ.

195. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي (ت307هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث، 1404-1984.

196. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت241هـ)، مصر: مؤسسة قرطبة.

197. المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409.

198. معارج القبول شرح سلّم الوصول إلى علم الأصول في التّوحيد، حافظ بن أحمد الحَكمي، ضبط نصّه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر، ط1، بيروت: دار ابن حزم-المملكة العربيّة السّعوديّة: دار ابن القيّم، 1418-1997.

199. المعارف، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينَوَري (ت276هـ)، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1407-1987.

200. معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّومي الحموي (ت626هـ)، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1411-1991.

201. معجم البلدان، أبو عبد الله شهاب الدّين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، ط2، بيروت: دار الفكر-دار صادر، 1995.

202. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت487هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ط3، بيروت: عالم الكتب، 1403.

203. المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي ابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر.

204. معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت395هـ)، تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، 1399-1979.

205. المعجم المؤسس للمعجم المفهرس: مشيخة الإمام العلاّمة شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، الشهير بابن حجر العسقلاني، تحقيق: يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1415-1994.

معرفة أنواع علم الحديث = مقدّمة ابن الصّلاح.

206. معرفة الثّقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضّعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن العجلي (ت261هـ)، بترتيب الإمامين: نور الدّين أبي الحسن عليّ بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ) وتقيّ الدّين أبي الحسن عليّ بن عبد الكافي السّبكي (ت756هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1، المدينة المنوّرة: مكتبة الدّار، 1405-1985.

207. معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، القاهرة دار الوعي، وآخرون، 1412-1991.

208. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله النّيسابوري (ت405هـ)، اعتنى بنشره وتصحيحه والتّعليق عليه مع ترجمة المصنّف: معظم حسين، ام-اى، دى-فِل (اكسن).

209. المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت277هـ)، تحقيق: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419-1999.

210. المغني في الضّعفاء، الذّهبي (ت748هـ)، حقّقه وعلّق عليه: نور الدّين عتر.

211. مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشّهير بطاش كبرى زاده (ت968هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة.

212. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق وضبط: محمّد خليل عيتاني، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1418-1998.

213. مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري (ت324هـ)، تحقيق:محمّد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت-صيدا: المطبعة العصريّة، 1411-1990.

214. مقدّمة ابن الصّلاح في علوم الحديث، خرّج نصوصه وعلّق عليه: مصطفى ديب البغا، عين مليلة–الجزائر: دار الهدى، 1991م.

215. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1410- 1990.

216. الملل والنّحل، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم الشّهرستاني (ت548هـ)، مطبوع بحاشية: الفصل في الملل والأهواء والنّحل لابن حزم، بيروت: دار المعرفة، 1403–1983/تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، 1404.

217. مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي، ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.

218. من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله (241هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1409.

219. المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: دراسة منهجية في علوم الحديث، فاروق حمّادة، ط3، الرياض: دار طيبة، 1418–1997.

220. منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، كريمة سوداني، ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1425–2004.

221. منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وليد بن حسن العاني، ط1، عمّان–الأردن: دار النفائس، 1418–1997.

222. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، يحيى بن معين (ت233هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث1400.

223. من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبوعبد الله (ت241هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1409.

224. منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وليد بن حسن العاني، ط1، عمّان–الأردن: دار النفائس، 1418–1997.

225. المنهل الرّويّ في مختصر علوم الحديث النّبوي، بدر الدّين محمّد بن إبراهيم بن جماعة (ت733هـ)، تحقيق: محيي الدّين عبد الرّحمن رمضان، دمشق: دار الفكر، 1406–1986.

226. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (كتاب) المعروف بالخطط المقريزيّة، أبو العبّاس تقيّ الدّين أحمد بن عليّ المقريزي (ت845هـ)، بيروت: دار صادر.

227. المواقف (كتاب)، عضد الدّين عبد الرّحمن بن أحمد الإيجي (ت756هـ)، المطبوع مع شرحه للسّيّد الشّريف الجرجاني، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الرّحمن عميرة، ط1، بيروت: دار الجيل، 1417-1997.

228. مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت874هـ)، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1997.

229. موضح أوهام الجمع والتفريق، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1407.

230. موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميّة " رصد مذهبيّ لكلّ الطّوائف الإسلاميّة من فرق الشّيعة والسّنّة منذ أوّل فرقة وهي السّبئيّة حتى آخر فرقة وهي الإخوان وجماعات الجهاد والتكفير والهجرة وأنصار السّنّة وحزب الله وغيرها "، عبد المنعم الحفني، القاهرة: دار الرّشاد، 1413-1993.

231. موسوعة المورد، منير البَعَلْبَكي، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1992م.

232. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبي (ت748هـ)، اعتنى به: عبد الفتّاح أبو غدّة، ط3، بيروت: دار البشائر الإسلاميّة-حلب: مكتب المطبوعات الإسلاميّة، 1418هـ.

233. ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، الذّهبي (ت748هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995.

-ن-

234. النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدّين يوسف بن تغرى بردي الأتابكي (ت874هـ)، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.

235. نزهة النّظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، علّق عليه: أبو عبد الرّحيم محمّد كمال الدّين الأدهي، الجزائر: شركة الشّهاب.

236. نظم العِقْيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، حرّره: فيليب حتّى، بيروت: المكتبة العلمية، 1927.

237. النّهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدّين المبارك بن محمّد بن الأثير الجزري (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزّاوي ومحمود محمّد الطّناحي، بيروت: المكتبة العلمية، 1399-1979.

-هـ-

238. هدي السّاري مقدّمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محبّ الدّين الخطيب، أشرف على طبعه: قصيّ محبّ الدّين الخطيب، بيروت: دار المعرفة.

239. هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين من كشف الظّنون، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413-1992.

-و-

240. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، 1420-2000.

241. الوفيات، أبو المعالي محمد بن رافع السلامي (ت774هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس وبشّار عوّاد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402.

9- فهرس الموضوعات

تمّت

بحمد الله وعونه

وصلى الله وسلّم على رسوله الأكرم؛ سيّد العرب والعجم والبربر

سيّدنا محمد

وعلى آله وأصحابه الكرام

غفر الله لنا ولجميع المؤمنين والمؤمنات

إنه واسع الجود والغفران

آمين.